

FRAGIP PA  
3020











شرح الاظهار لعبدالله الايوبى عليه رحمة الملك القوى

صاحب ومالك برکات  
وبهامشه

فتح الاسرار للشيخ محمد بن احمد عليه رحمة الملك الصمد  
١٤  
لقد رى

٢٠  
٢٠  
٢٠

طابعى وناشرى



T. C.  
MILLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI  
RAGİP PAŞA KİTAPLIĞI  
MÜDÜRLÜĞÜ  
Sayı: 3020

P. 4  
3427

سلطان بايزيدده باقر جيار جاده سنده (٩٥) نومرولى مطبعه ده طبع اولمشدر

سنه - ١٣٢٦





فتح الاسرار  
كتاب في الاظهار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة  
على سيد الاولين والآخرين محمد  
النبي النبي الامين وعلى آله الطيبين  
الطاهرين (اما بعد) فيقول العبد  
المفتقر الى لطف ربه المقتدر  
شيخ محمد بن محمد بن احمد حقوا  
بالطاف ربه الصمد لما كان كتاب  
اظهار الاسرار للفاضل البركي  
فخر الابرار رفع الله تعالى قدره  
الى حظيرة قدسه وسقاه من  
شراب بره وانسه مشتملا على  
عبارات معجبة فائقة والفاظ  
موتقة رائعة ومتضمنا على فوائد  
لطيفة حقائق وفرائد شريفة  
دقائق حتى صار كشكاة فيها  
المصباح بل كافق يطلع منه الصباح  
طوبى لمن انتشق من روائح  
انواره وانتشق بين فروع  
ثمارة وازهاره وكنت في



شرح الاظهار لعبد الله الايوبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وزينها بالنحو والفصاحة وبفن  
المعاني \* وجعلها خزيمة الى كشف حقائق العربية وكنوز المثنائي \* والصلاة  
والسلام على سيدنا وسيد المرسلين محمد الذي خلق رحمة ووسيلة الى نيل  
الاماني \* حيث قام بمقام يقبضه فيه الاولات والثواني \* وعلى آله واصحابه الذين  
قاموا بخدمة وخدمة شريعته في الايام والليالي \* وحافظوا سبيل شريعته  
على الدوام والنوالى (وبعد) فيقول العبد الحقير الذليل \* المفتقر الى اعانة  
الله الملك الجليل \* الحاج عبد الله بن صالح بن اسمعيل غفر الله لهم بمغفرة كافية \*  
واعانهم بمناية وافية \* لما كان الشرح المشهور بنتائج الافكار على الرسالة  
المنسوبة الى الشيخ من المشايخ الكبار اعني به الفاضل المعروف بمحمد بن علي  
البركوي \* عامله الله تعالى بلطفه الخفي \* وهي في الحقيقة مفيدة الصغار والكبار \*  
المشهور بين الطلبة بكتاب الاظهار \* شرحا لطيفا نفيسا كاشفا عن وجه  
الاستار \* ولكن لكونه مطولا يضطرب في مطالعته المبتدى \* وان كان يتلائم  
به وجه المنتهى \* كان محتاج في خلدني ان اكتب اوارقا يسهل بها كتابته  
وفهمه لانباء الزمان \* ويكون وسيلة الى دعاء الطالبين من الاخلاء والاخوان \*  
ولكن منعني من هذا الامر الخطير \* مشاغل الدنيا الدنية والهاني من هذا الخير  
الكثير \* غوائل الاشغال البدنية الى ان وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا \*  
مع قنور الازدهار وانحطاطه الى الشيخوخة شيافشيا \* ثم انعمني الله تعالى ولد انجيبا

اوان طلابي ووقت حداثة شبابي ابذل جهدي للاهتداء الى مراده ووجدان ابحار معانيه وفوائده ووقفت  
لاجتناء اثماره برضى مطبتي في مضماره اشتاق قلبي ان اذلل عن وجوه (٣) الفاظ صعبه واكشف عن وجوه

وتجلا حافظا لكلام الله وهو في اقرانه وجبها \* وفي امثاله يكون مثله عديما \* ولما  
اقدمني اقداما \* والحني لهذا الشأن الحاحا \* لم يبق لي عذر الا اجابته \* ولم يكن لي  
جواب الا اعطاء مسئلته \* فشرعت مع قلة البضاعة وكثرة الفتور \* فزجو  
عن طالعه ان لا ينظر الى ما فيه من القصور \* والله هو العفو الغفور \* والشكور  
الصبور \* اعلم ان عادة علماء الدين على ان يتدوا تأليفاتهم بثلاثة امور وجعلوه  
كالواجب عليهم وهو الابتداء بالبسملة والمحمدلة والتصلية اورود الحديث  
في هذه الثلاثة وهو [ان كل امر لم يبدأ بالبسملة] وفي رواية [الحمد] وفي رواية  
[بالصلاة على] فهو ابر او اقطع او اجزم [فازاد المصنف ان يسلك الى هذا السبيل  
فقال (بسم الله) اي اؤلف هذه الرسالة بسم ذات واجب الوجود فتكون  
الباء للاتصاف ومتعلقا بمتعلق محذوف مقدم او مؤخر وهو مفعول به غير  
صريح لذلك المتعلق او ظرف لغوله اي غير عدة بل هو فضلة لان العمدة  
في الكلام هو المبتدأ والخبر او توابع العمدة كالصفة لاحدهما او الحال  
من احدهما فاذا لم يكن كذلك فهو الفضلة كالمفعول فانه ان كان منصوبا لفظا  
فهو مفعول به صريح وان كان منصوبا محلا بان يكون مجرورا لفظا بحرف الجر  
وهو مفعول به غير صريح كما كان ههنا ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا بان يكون  
الجار مع المجرور قائما مقام متعلقه المحذوف الذي هو فعل من الافعال العامة  
وهي الكون والحصول والوجود والاستقرار فيكون عدة وهو ههنا خبر للمبتدأ  
المحذوف اي تأليني كان ملاصقا بسم الله او كان بسم الله (الرحمن) وهو على  
وزن فعلا ن من اوزان المبالغة وهو ابلغ من الراحم والرحيم لزيادة حروفه على  
حروفهما وهو بالجر صفة للجلالة او بدل او عطف بيان منه ويجوز نصبه  
بتقدير اعني به ورفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف والمبالغة اما في نفس  
الرحمة او فيمن يتعلق به فان كان الاول فيكون الرحمن اشارة الى كثرة رحمة  
الله تعالى في الآخرة (والرحيم) اشارة الى قلتها في الدنيا لانه ورد في الاثر  
[ان الله تعالى مائة رحمة تسع وتسعون منه في الآخرة وواحدة منها في الدنيا]  
وان كان الثاني اعني به كثرتها في الدنيا يكون الرحمن اشارة الى الرحمة النازلة  
في الدنيا والرحيم اشارة الى الرحمة في الآخرة لان من يتعلق به منها في الدنيا  
شامل للمؤمنين والكافرين هم اكثر من الذين تتعلق بهم في الآخرة وهم المؤمنون

لغو اختار الاول صاحب الكشف لانه ادخل في التعظيم لان فيه حماية اسم الله تعالى عن جعله كالألة والثاني  
اليضاوي لانه يشعر ان الفعل لا يتم الابتصيره باسمه تعالى ويقدر متعلقه مؤخرا للاهتمام والتخصيص ولما كان



الاهتمام في قوله تعالى اقرأ باسم ربك بالامر بالقراءة قدم المتعلق وضافة اسم الله ان كانت لاختصاص الاسم به تعالى وضما فهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى لان التبرك او الاستعانة به لما كان لكونه اسماله يكون ابلغ في تعظيم المسمى والمعنى ملابساً ومتبركاً باسمه تعالى او باستعانة اسمه لا بغيره ابتدئ او اصنف لان كل فعل قرنت التسمية به فتعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم واقعد وآكل واشرب للشارب والآكل والقاعد والقائم \* والله اعلم للذات الواجب الوجود على ما اختاره العلامة سعد الملة والدين التفتازاني اصله اله بمعنى معبود حذف همزته على خلاف القياس ثم ادخل عليه الالف واللام وادغم اللام في اللام او ادخل لام التعريف قبل حذف الهزمة ثم خففت الهزمة بثقل حركتها الى اللام وادغم بحذف حركة اللام الاولى فحذف الهزمة في الوجه الاول خلاف قياس لا الادغام وفي الثاني حذف الهزمة قياس والادغام شاذ لان ما حذف قياساً فكالباقى فكان الادغام كانه مع الفاصل بين المتجانسين وجوز سيويه كونه من لا يلبس اليها تستر والظاهر ان مراده انه ليه قلبت الياء الفا على خلاف القياس وعلى كل وجه فهو خارج عن القياس كان ندائه خارج عنه حيث قالوا يا الله بالتوسيط شئ \* والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد جملة رحم بضمها ليكون لازماً بمنزلة الفرائض والرحيم فعيل منه ايضا بعد الجعل المذكور لكن الرحمن فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذا يقال رحمن الدنيا والآخرة ويقال رحيم الآخرة ولدلالته على المبالغة قدم على الرحيم ويقال لاختصاصه به تعالى صار حقيقياً بان يكونه قريباً للاسم الجليل وهما صفتان للجلالة وعلى ان الرحمن علم يكونه بدلاً منها او عطف بيان وكذا الرحيم واذا كان صفة والرحمن علم يكونه صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون صفة للجلالة لعدم جواز تقديم البدل والعطف على ﴿ ٤ ﴾ الصفة ويجوز ان يكونا مرفوعين على المدح اى هو الرحمن الخ او

منصوبين كذلك اى اعنى الرحمن  
وجملة بسم الله الرحمن الرحيم خبرية  
او انشائية ( الحمد لله ) والحمد  
مصدر حمدت او احمد الله حمداً

او حمد الله نفسه حمداً ثم حذف الفعل مع متعلقاته لدلالة المصدر عليه فبقى حمداً فوق الابهام في المفعول او الفاعل فاعيد باللام الجارة لتبيين المفعول او الفاعل كما في قوله تعالى فبعداً للقوم الظالمين وامثاله اى بعد القوم الظالمون بعد اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولاً ثم اضيف المصدر الى ذلك المتعلق نحو سنة الله اى سن الله سنة وفضر الرقاب اى فاضربوا الرقاب ضرباً اربين بادخال اللام الجارة عليه كفى المثال المذكور اى بعداً كائناً للقوم الظالمين بان قام بهم قولهم خلافاً للكوفين وغير ذلك اى خالفهم الكوفيون خلافاً فذلك الحذف واجب قيامى صرح به الفاضل العصام فعنى حمد الله حمد الله الحامدون حمدوا وحمد الله نفسه حمداً ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام اذ الفعلية للحدوث والاسمية للدوام وادخل لام التعريف الجنس فافاد دوام جنس الحمد لله تعالى المستلزم دوام افراده تعالى او الاستغراق المقيده دوامها له تعالى فعلى تقدير كون المعنى حمداً الحامدون يجوز ان يكون الحمد مبنياً للفاعل اى كل حامدية متعلقة به تعالى وان يكون مبنياً للمفعول اى كل محمودية له تعالى ويجوز ان يراد كلاماً معنيته على طريق عموم المجاز اى ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون مقيداً لثبوت معنيته له تعالى فيترقى الى درجة الكمال وعلى تقدير كون المعنى حمداً تعالى نفسه يكون مبنياً للفاعل لا غير فيكون المعنى كل حامدية له تعالى لا لغيره مختصة به تعالى لا تتأتى من غيره تعالى فيكون حمداً له تعالى باظهار العجز عنه كانه قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهذا الحمد اعلى واجل كالاخفى ثم الحمد هو الثناء على الجميل الاختيارى نعمة او غيرها والشكر ما يفيد تعظيم المنعم فينبهنا عموم من وجه فهو رد الحمد هو اللسان والمتعلق يجوز ان يكون نعمة او غيرها ومورد الشكر اللسان وغيره من الاركان ومتعلقه نعمة

لا غير فكل ثناء على النعمة حمد وشكر وكل ثناء على غير هان من الجميل الاختيارى حمد لا غير وكل تعظيم غير لسانى على النعمة شكر لاحمد واللام في قوله لله للاستحقاق وقصر كل حمد على كونه لله تعالى مستفاد من تعريفه باللام الجنسى او الاستغراق لانه تعريف المسند اليه يكون لتخصيصه بالمسند فجملة الحمد لله اسمية انشائية كتب الله بلامين وان كان التلغظ ثلاث لامات لان كل لفظ اوله لام ودخله لام التعريف ولام آخر جارة او غيرها تحذف منه لام التعريف خطأ ( رب العالمين ) مجرور صفة للجلالة فان اضافته معنوية مفيدة للتعريف او مرفوع على المدح او منصوب عليه او بما يدل عليه الجملة السابقة كانه قيل نحمد رب العالمين ولا يجوز نصبه بالحمد لضعف ﴿ ٥ ﴾ اعمال المصدر المحلى باللام وللزوم

الجميل الاختيارى مطلقاً اى سواء كان بمقابلة النعمة اولاً \* ثم نقل من هذا المعنى الى صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له \* وهذا معنى عرفى ولا يلامه للجنس او الاستغراق لان الالف واللام موضوع للاشارة الى الجنس ومستعمل في معان اربعة اعنى الجنس والاستغراق والعهد الخارجى والعهد الذهبى فان كانت اللام اشارة الى مفهوم مدخوله وحقيقته في الذهن من غير نظر الى وجوده في الخارج فهو الجنس ويقال له لام الحقيقة كما وقعت في المعرفات نحو الكلمة لفظ والانسان هو الحيوان الناطق \* وان كان اشارة الى افراده الموجودة في الخارج فان قامت قرينة على ارادة كل افراده نحو ان الانسان لى خسر فهو الاستغراق فان لم تقم قرينة على تلك الارادة فان كان المراد بعض افراده المعهودة اما سبق ذكره لفظاً او ضمناً او انحصاراً فهو العهد الخارجى نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل ونحو ركب الامير وان لم توجد قرينة على ذلك العهد الذهبى \* فان عرفت هذا فان كان المراد من الحمد مفهومه الذهبى اعنى ما هو بمعنى الوصف او بمعنى الصرف مع قطع النظر عن وجوده الخارجى يكون للجنس وان كان المراد ماصدق عليه ذلك المفهوم من افراده الخارجية يكون للاستغراق اذ لا عهد ههنا فالمعنى على الاول ان ما يقال الحمد مختص لله تعالى وعلى الثانى ان كل فرد وجد من افراد الحمد او يوجد بدمه محتص له تعالى ﴿ رب ﴾ وهو بالجر صفة لله او بدل عين منه ويجوز نصبه ورفعه واصله رب على وزن زمن فادغمت الباء الاولى في الثانية وهو بمعنى الربى وهو مضاف الى العالمين اى مالكم ومبلغهم الى كمالهم شيئاً شيئاً اى خلقة بعد خلقة وطوراً بعد طور بعد اجاده من العدم ﴿ العالمين ﴾ جمع عالم على وزن

لما يعلم به كالحاتم لما يحتم به والقالب لما يقلب به غلب فيما يعلم به الصانع من المصنوعات يطابق على كل جنس جنس منها كما يقال عالم الحيوان وعالم النبات وعالم الاشجار وغير ذلك ويطلق على المجموع ايضا كما يقال العالم بجميع اجزائه محدث وقيل هو اسم لاولى العلم من الملائكة والتقلين وتناوله لما سواء بطريق الاستتباع وقيل اريد به الناس لانه لاشتماله على المعجائب يعلم به الصانع كما يعلم بما سواء والاول هو الحق واختير لفظ الجمع لبيان شمول ربوبيته تعالى لجميع الاجناس وتعريفه لاستغراق افراد كل منها ولو افردلثوهم ان المقصود بالتعريف هو الحقيقة من حيث هي او استغراق افراد جنس



واحد منها ثم جمعه بالواو والنون شاذ لا اختصاص هذا الجمع بالذكور العقلاء لكن هذا الشذوذ لا يقدح الفصاحة لوروده من الواضع وقالوا على اعتبار دلالة على العلم مع اعتبار تغليب العقلاء على غيرهم فجمع جمعهم (والصلاة على محمد) الصلاة في اللغة الدعاء أو التعظيم ثم هو إذا صدر من الأعلى يكون نوعاً منه وإذا صدر من المساوي يكون نوعاً آخر وإذا صدر من الأدنى يكون نوعاً مغايراً لهما فلذلك قيل تنوع بالإضافة إلى محالها إلى ثلاثة أنواع تنوع الاجتناس بفصولها فمن الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وكل تعظيم من محله ثم نقلت في عرف الشرع إلى العبادة المعروفة لوجود التعظيم والدعاء فيها ثم اللام فيها للعهد الذي أي بعض فرد من أفراد الصلاة كائن على محمد ولا ماساغ بحججه للعهد الخارجي لعدم الفرد المهود ولا بمجمله للجنس من حيث هو المستلزم لكون جميع الأفراد عليه الصلاة والسلام ولا بمجمله للاستغراق الذي معناه كل فرد من أفراد مدخوله لأنه ليس كل فرد من أفراد الصلاة على نبينا صلى الله عليه وسلم لاحققة ولا ادعاء وأما حقيقة فظاهر وأما ادعاء فلا لأنه إما بتزليل غيرها من الصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم ﴿٦﴾ من الأنبياء والملائكة وغيرهم منزلة لعدم فساد ظاهره وإما بأن يراد بها

أفرادها المتبادرة بحسب التفاهم في العرف وليس لها أفراد متفاهمة حتى تكون مرادة بها ثم على في قوله على محمد في الأصل صلة للفظ الصلاة مستدعية للنزول قال الله تعالى صلوا عليه ثم فصل عنه وجعل خبراً لإفادة الدوام على ما عرفت وفصل الصلاة عن المصادر قياساً على ما أفاده الشيخ الرضى نحو المرور بزيد والبعد عنه وغير ذلك فحينئذ يقدر المتعلق من الأفعال العامة إلى الصلاة كائناً على محمد

والمرور كائن بزيد ولا حاجة إلى تقدير نازلة فالحمد لله ملهم الصواب وإلى المرجع والمآب \* ومحمد اسم مفعول من حمده بمعنى كثر حمده فمحمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد له لكثرة أفعاله الحمودة ثم جعل علماً لفضل الأنبياء عليهم السلام لكثرة ما فيه قال عصام الدين في شرح الشرائع سماه به جده عبد المطلب لما أخبرته أمه بما شاهدت ليلة مولده من الغرائب فعمل أن له شأنًا فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن حجر سماه به بالهام من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علماً لأفراد أمته فتقوله لا ولم يذكر السلام أما لأن الصلاة متضمنة له وأما لأنه في الابتداء والتبرك فيه والاحتراز عن الأقطعية في الكلام وهذا لذكر الصلاة على ما سبق من الحديث وفيه دلالة على عدم كراهة الاختصار على الصلاة (وآله) معطوف على محمد وإنما عطفت بصيانة لصلاته عن البترواية قال عليه السلام لا تصلوا على الصلاة البتراء يا رسول الله قال تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وترك ذلك على إشارة إلى جوازه ورداً على من ادعى التزام أهل السنة بذكر علي رد الشيعة فيما زعموا أن ذكر هذين محمد وآله غير جائز ونقلوا فيه حديثاً موضوعاً قال في

شرح التلخيص فيه أقوال زائدة على خمسين وذكر ما هو المشهور منها لكن المختار منه عند المصنف أنه أتباعه صحابة أو غيرهم وقد اختار هذا الأزهري وغيره من المحققين كذا في القاسي فلذا ترك عطف الصحابة عليه أو ترك النبي صلى الله عليه وسلم عند تعاميم كيفية الصلاة عليه عليه السلام حيث قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث بعدما قالوا كيف نصلي عليك وأشار بإضافته إلى الضمير إلى رد من قال لا يجوز إضافته إلى الضمير بل يضاف دائماً إلى الاسم الظاهر قال القاسي في شرح الدلائل وأخصر الصلاة اللهم صل على محمد وآله ثم الأكثر إضافته إلى الاسم الظاهر صرح به ابن أمير الحاج وبمن صحح إضافته إلى الضمير ابن حجر في شرح الأربعين ثم أنه لا يضاف إلا إلى من له خطر ديني كآل محمد أو دنوي كآل فرعون فلا يقال آل الحجام (اجمعين) تأكيدياً لا لدفع توهم أن يراد به بعضهم بحمل إضافته على الجنس والتنبيه على أنها للاستغراق هذا هو المشهور ويجوز كونه حالاً منه لكونه مفعولاً به غير صريح بواسطة العطف ومنعه الفراء وقال لم يعرف اجمعين ولا جمع الالة أكيد واجازه ابن درستويه قال في القاموس وهو الصحيح وبالأوجهين روى فظنوا جلوساً اجمعين واجمعون انتهى وأشار القاضي إلى جوازه في تفسير قوله تعالى وإن جهنم لم وعدهم اجمعين وأما جمع وجمعاء فقد حكي الفراء أعجبني القصر اجمع والدار جمعاً بالنصب على الحال (وبعد) الواو أو ما قامة ﴿٧﴾ مقام ما ليست للعطف كما أقيمت مقام

معطوف على محمد والمراد بالآل أمته وأتباعه سواء كان صحابة أو غيرهم ﴿٨﴾ اجمعين تأكيدياً لا لدفع توهم أن يراد به بعضهم بحمل إضافته على الجنس والتنبيه على أنها للاستغراق هذا هو المشهور ويجوز كونه حالاً منه لكونه مفعولاً به غير صريح بواسطة العطف ومنعه الفراء وقال لم يعرف اجمعين ولا جمع الالة أكيد واجازه ابن درستويه قال في القاموس وهو الصحيح وبالأوجهين روى فظنوا جلوساً اجمعين واجمعون انتهى وأشار القاضي إلى جوازه في تفسير قوله تعالى وإن جهنم لم وعدهم اجمعين وأما جمع وجمعاء فقد حكي الفراء أعجبني القصر اجمع والدار جمعاً بالنصب على الحال (وبعد) الواو أو ما قامة ﴿٧﴾ مقام ما ليست للعطف كما أقيمت مقام

رب في «وبلدة ليس بها أنيس» وليست أما مقدرة كما أن رب ليست بمقدرة على ما هو رأي الكوفيين أول العطف وأما موهومة لكثرة وقوعها في مثل هذا الموضع فالفاء في هذه جوابية ولا يجوز أن يكون أما مقدرة في الكلام على ما هو مذكور في السنة المعربين لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو كون ما بعدها جزءاً منصوباً بأن انتهى بعده مثل قوله تعالى

وثيابك فطهر ونحو غلامك فلا تخرج صرح به الفاضل العصام حتى قال فوقع في توجيه ما في أوائل الكتب من قولهم وبعد فإن الخ من أنه تقدير أما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي انتهى وبعد مبنى على الضم لأنه أقوى الحركات فيكون جابراً للمحذوف المنوي منصوب محلاً على أنه مفعول فيه للواو أولاً ما الموهومة لأنه قائم مقام مهمما يمكن من شيء ففيه معنى الفعل ولا يجوز تعلقه بمعنى الإشارة المفهوم من فهذه لا لأن الفاء في مثل هذا المقام مانع من تقديم معمول ما بعده على ما قبله بل لأن الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي إذا لم يكن ظرفاً صرح به الرضى ويمكن أن لا يعتبر قيام الواو مقام أما ولا توهم ما فحينئذ بعد مفعول فيه لما بعده والفاء مثلها في وعلى الله فليتوكل المتوكلون بمعنى أنه شبه تقديم المتعلق على المتعلق بتقديم الشرط على الجزاء في التعلق المعنوي فادخل الفاء في المتعلق كما في الجزاء على ما قرر ثعلب أخرج بعد الحمد لله والصلاة على محمد إلى الغرض المتصود كذا في القاسي فحينئذ يكون الواو ابتدائية أول العطف فالجمله بعدها ما معطوفة عطف جملة خبرية على جملة انشائية على قول من جوزه أو على خبرية على قول من جعل الحمد لله جملة خبرية أو على تقدير أقول قبل الحمد لله أي أقول الحمد لله الخ وبعد قولي هذا فاقول هذه رسالة أو أخرج بعد قولي هذا وعلى تقدير



أخرج فالقاء في هذه رسالة لتفصيل الغرض (فهذه) أي الأمور الموجودة في الكواغد أو المستحضرة في ذهن استحضار الأمور التي سيدكرها في كتابه بحجة واستعمل فيها اسم الإشارة وإن كان وضعه للأسر المحسوس يمرى الخطاب إشارة إلى اتقان تلك الأمور المعقولة حتى كأنهم الكمال علمهم بما مبصرة عنده وقادر على الإشارة إليها أو إلى كل فطنة الطالب بحيث صارت المعقولات عنده كالمحسوسات حتى استحق أن يشارله إلى المعقولات بالإشارة الحسية وفي ذلك مبالغة حيث لا طالب على تحصيل المراد (رسالة) قال في القاموس الإرسال التسليط والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت في العرف ابتداء أو بعد نقله إلى المعنى المرسل إلى طائفة من الألفاظ والمعاني مختصرة مشتملة على مباحث علمية لوجود معنى الإرسال (٨) والابصال فيها فالأمور التي أشير إليها بهذه الألفاظ أو معان وعلى كل تقدير

يجوز أن يراد بالرسالة الألفاظ أو المعاني فإن أريد بالأمور الألفاظ وبالرسالة كذلك أو أريد بهما المعاني فالجمل ظاهر وإن أريد بأحدهما الألفاظ وبالأخر المعاني فلا بد من تقدير مضاف في جانب المبتدأ أو الخبر والثاني أولى لكونه بعد الاحتياج أو من حمل الإسناد على المجاز العقلي لأن بين الدال والمدلول مناسبة تامة يمكن بها ادعاء اتحادهما فالوجود ثمانية فهذه الألفاظ الفاظ مختصرة أو فهذه المعاني معان مختصرة أو فهذه الألفاظ دوال معان مختصرة أو فهذه المعاني هذه الألفاظ معان مختصرة أو فهذه المعاني مدلولات الفاظ مختصرة أو فدوال هذه المعاني الفاظ مختصرة أو فهذه الألفاظ معان مختصرة أو فهذه المعاني

الفاظ مختصرة قوله (فيما) أي في أشياء (يحتاج إليه) أي إلى تلك الأشياء والتذكير باعتبار لفظ ما (كل معرب) أي كل من يريد أعراب الكلام على القانون النحوي الجمهوري أن جعل فيه بمعنى اللام فلا يحتاج إلى تكلف كافي الظرفية لكن يقدر متعلق خاص أي رسالة مؤلفة أو مسوقة لبيان أشياء فالظرف لغو على اختيار الجمهور منهم المصنف على ما يأتي فإن كان بمعنى أن كانت الرسالة عبارة عن طائفة هي الألفاظ فالظرفية مجازية أي رسالة كائنة في بيان الأشياء كبنوة المظروف في ظرفه بحيث يحيط ذلك البيان بتلك الألفاظ ولا يشذ شيء منها عن ذلك البيان وإن كانت عبارة عن طائفة هي المعاني فكذلك أي معان كائنة في تحصيل

معرفة تلك الأشياء فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه (أشد الاحتياج) أي الاحتياج أشد الاحتياجات منصوب مفعول مطلق لقيامه مقام موصوفه أو لاخذه المصدرية من المضاف إليه لأن اسم التفضيل جزء من المضاف إليه ولهذا يراد به العموم إذا كان مفردا كافي قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين بمعنى أول كفاربه (وهو) أي ما يحتاج إليه كل معرب أشد الاحتياج (ثلاثة أشياء) وهذه الجملة ابتدائية ليست معطوفة (٩) على ما قبلها والجملة الابتدائية

في عرف النحاة كل جملة وقعت في ابتداء الكلام أو بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرية بحرف العطف أو لا بعد أن لا يكون لها أعراب ويسمى هذه الجملة استئنافية أيضا فالابتدائية والاستئنافية واحدة عندهم وعند أهل التفسير أيضا قال المولى أبو السعود في تفسير قوله تعالى وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون كلام مستأنف وقال في تفسير قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا كلام مبتدأ وغير ذلك مما لا يحصى وأما الاستئنافية عند أهل البلاغة فجملة ليس لهما أعراب ولم تصدر بالواو جواب لسؤال اقتضته الأولى فبين الاستئنافية عندهم والاستئنافية عند النحاة عموم فليتأمل وفي أشياء ثلاثة مذاهب مذهب الخليل وسيبويه أنها في الأصل شيء على وزن فاء فقدم الهمزة الأولى إلى موضع الفاء فصار أشياء على وزن لفعاء ومذهب الفراء أصلها أشياء

فالظرف الأشياء التي يحتاج إليها كل معرب والمظروف هو الرسالة الكائنة فيه فحينئذ إن كانت الرسالة عبارة عن الألفاظ وكان ما يحتاج إليه هذه الأشياء عبارة عن المعاني يصح الظرفية بالأحذف مضاف لكون الألفاظ قوالب المعاني فشبّه الدال بالمظروف وشبه المدلول بالظرف في الاستقرار واستعمل فيه ما وضع للظرفية فيكون استعارة تبعية فيكون معناه هذه الألفاظ الفاظ مختصرة دالة على المعاني التي يحتاج إليها كل معرب. وأما إذا كانت الرسالة عبارة عن المعاني وفيما يحتاج أيضا عبارة عنها فحينئذ يلزم ظرفية الشيء لنفسه لأن المعنى لا يكون ظرفا للمعنى فيحتاج إلى تأويل وهو أن المعاني التي هي الرسالة مبنية للمعاني التي يحتاج إليها كل معرب فلذلك يحتاج إلى تقدير البيان أي هذه رسالة في بيان أحوال ما يحتاج إليه وكذا إذا كان المراد بهما الألفاظ أي هذه الألفاظ في بيان الألفاظ فاحفظ هذا **أشد الاحتياج** وأشد بالنصب مفعول مطلق ليحتاج وبيان لنوع الاحتياج أصله احتياجا أشد حذف احتياجا وأقيم صفته مقامه فصار الصفة مفعولا مطلقا ثم فسر الموصوف المحذوف بإضافة الأشد إليه وهو الاحتياج المضاف إليه وإنما احتيج إليه لأن اسم التفضيل لا يحى من غير الثلاثي وإذا أريد اشتقاقه من غير الثلاثي توصل إليه بأشد احتياج أو احتياجا شديدا (وهو) أي ما يحتاج إليه كل معرب أشد الاحتياج (ثلاثة أشياء) قوله ثلاثة مرفوع لفظا على أنه خبر للمبتدأ وهو هو ومضاف إلى تمييزه وهو أشياء وهو مجرور بالفتحة لفظا لكونه غير منصرف ومنصوب محلا على أنه تمييز من ثلاثة وإنما ذكر ثلاثة لكون مفرد تمييزه مذكرا أعني به الشيء وأسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة مذكرة بالتاء ومؤنثة بحذفها وهو تابع في التذكير والتأنيث إلى مفرد تمييزه وتميز هذا النوع بمجموع ومجرور قوله (العامل) وهو بالجر بدل من أشياء بدل البعض من الكل وبالنصب مفعول به صريح لأعني المقدر وبالرفع خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليه من قوله (والمعمول والعمل) وإنما قيد احتياج المعرب إلى هذه الثلاثة بأشد الاحتياج لأن طالب

على وزن أفملاء جمع شيء فخفف فصار شيء فحذف الهمزة فصار أشياء على وزن أفعاء فعلى هذين المذهبين غير منصرف لالف التأنيث ومذهب الكسائي أنها أفعال جمع شيء كفرخ وأفراخ فهمزته لام وليست بالفاء التأنيث ومع هذا غير منصرف لتوهمه أن همزته الف التأنيث فهو غير منصرف بالاجماع (العامل والمعمول والعمل) كل واحد



خبر مبتدأ محذوف تقديره الاول العامل والثاني المعمول والثالث العمل او مجموعها بعد التعاطف خبر لمبتدأ هو هي او بدل من ثلاثة اشياء بدل الكل ولا مساغ بعمل العامل بدل البعض الاستقدير العائد لانه لا بد فيه وفي بدل الاشتغال من عائد الى المبدل منه ويجوز ان يكون منصوبا مفعول اعني ولما كان المراد بالعمل الحاصل بالمصدر اي اثر العامل في المعمول لا المعنى المصدرى الذي هو تأثير العامل في المعمول ذلك الاثر احتاج الى بيان المراد فقال (اي الاعراب) ولم يقل اول العامل والمعمول والاعراب مراعاة الاشتقاق الاصح ان ما بعد اي المفسرة عطف بيان لما قبلها وقال بعضهم انها حرف عطف فوضع هذا الكتاب الذي يبحث عن احواله العامل والمعمول والاعراب لان كل كلام لا يخلو عنها فست الحاجة الى معرفة العامل وكيفية عمله وشرطه ان وجد وما عمل فيه حتى يمكن اجراء الاعراب عليه واما الحاجة الى معرفة غيرها ﴿ ١٠ ﴾ فليست بهذه المثابة ولهذا بحث عنها بحسب اقتضاء المقام كتعريف

الكلمة وتقسيمها الى اقسامها الثلاثة وتعرفها وغير ذلك وبيان كون بعض الالفاظ معمولة وبعضها غير معمولة اصلا او في بعض المواضع وما يتعلق بها والاصطلاحات النحوية كالذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة والمبنى وغير ذلك على ما يأتي تفصيلها في محال يليق بها ان شاء الله تعالى واذا كان اشدية الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بهما المقتضى لبيان كل في باب على حدة (فوجب ترتيبها على ثلاثة ابواب) الترتيب مصدر رتب بمعنى ثبت من الرتب

بمعنى الثبوت اي جعلها ثابتة على ثلاثة ابواب ثبوت الكل على الاجزاء كالبيت على الجدران والسقف فعلى يتعلق به بلا تكلف وان حمل على معناه العرفي وهو جعل كل من المتعدد في مرتبته الاليفية فلا بد من اعتبار الرسالة بالاجزاء اي وجب جعل كل من اجزاء الرسالة في مرتبته الاليفية ومن اعتبار معنى آخر معه يصح تعلقها به كعنى القصر والاشتغال ويسمى هذا في اصطلاحهم التضمين اي جعل ذلك المعنى في ضمن الاصل وفيه مذهبان جعل الاصل ثابتا والمضمن قيدا في المعنى وعكسه اي وجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلاثة ابواب او قصرها واشتغالها على ثلاثة ابواب مرتبة لاموضوعة كيف ما اتفقت بلا اعتبار مرتبتها قال في شرح التثنية قال السيد الشريف في حاشية الكشاف وحقيقة التضمين ان يقصد بالفظ معناه الحقيقي

ويلاحظ معه معنى آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شئ من متعلقاته ﴿ ١١ ﴾ كقولك احمد اليك فلانا فانك

الرسالة ثابتة على ثلاثة ابواب فلا يحتاج حينئذ على التضمين وان كان الثاني يعنى انه يراد به معناه العرفي يحتاج في تعلق على به الى تضمين شئ لانه بهذا المعنى يكون عبارة عن وضع الاشياء فالوضع يتعدى بكل جزء من اجزاء الرسالة لالرسالة التي هي عبارة عن الكل الذي يشتمل لتلك الاجزاء فتعلق على لا يكون الا بهذا الاعتبار فيكون على متعلقا بالترتيب على تضمينه معنى الاشتغال او القصر فيكون المعنى فوجب ترتيب الرسالة واشتمالها او قصرها على ثلاثة ابواب

### الباب الاول

الباب مبتدأ والاول صفة وقوله ﴿ في العامل ﴾ ظرف مستقر خبر لمبتدأ والجملة لاجل لها ابتدائية والالف واللام في باب ليس للجنس لانه لا يراد به معنى لفظ الباب ولا للاستغراق لانه لا يجوز ان يراد به كل ما صدق عليه الباب من افراد بل يراد به الباب المعهود وقرينة العهد سبق ذكره في ضمن قوله ثلاثة ابواب وقوله الاول صفة احترازية لانه وان ذكر بعنوان الابواب لكنه لم يتعين ولم يعلم ان اي باب منها هو الاول (فان قيل) انه تعين بقرينة قوله ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل لانه لما ذكر العامل ولا يتعين انه متعين للاولية (قلنا) ان العطف بالواو لا يقتضى الترتيب فيحتمل ان يكون الباب الاول في المعمول او في العمل حينئذ يجب ان يعين ولا يعتمد على ترتيبه الذي كرى فعنى الجملة ان طائفة معهوده من الفاظ هذه الرسالة وهي ما يعنون بالباب الاول كائنه في معان تفيد مسائل العامل او طائفة من المعاني كائنه في بيان احوال معان تفيد مسائله (اعلم) ان لكل علم مدون تعريف وموضوعا وغاية يجب لكل طالب ان يعلمه فتعريف علم النحو وهو علم يعرف به احوال الكلمة العربية من حيث الاعراب والبناء وموضوعه الكلمة العربية وغايته الاحتراز عن الخطأ في الاعراب ولما كان العلم الذي بمعنى الفن عبارة عن المسائل والمسئلة عبارة عن جملة اسمية مبتدأها موضوع ذلك الفن او قسماته او نوعاته وخبرها عبارة عن الامور العارضة له وكان مسائل العامل والمعمول مبتدؤهما يعنى موضوعهما نوعين من الكلمة وخبرهما يعنى مجموعهما عبارة عن الاعراب الذي هو عارض للكلمة قدم المصنف رحمه الله تعريف موضوعه وبيان اقسامها وانواعها وتعريف كل منها وبيان خواص كل منها وايضا بيان ان العامل من أي قسم من اقسام الكلمة فقال (اعلم) صدره به للتنبيه على انه يجب علمه والاصل في الخطاب لمعين لكنه ههنا يعدل عن هذا

لاحظت فيه مع الحمد معنى الانتهاء ودلت عليه بذكر صلتها اعني كلمة الى كانت قلت انهي حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالمعنيان مقصودان معا قصدا وتبعاً انتهى وفيه زيادة بيان قيد وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لوجعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات ولما كان شرف العامل لكونه مؤثرا في المعمول العمل ولتوقف اكثر تعريفات المعمول عليه يقتضى تقديمه قدمه على المعمول فقال

### ﴿ الباب الاول في العامل ﴾

واللام في الباب للعهد فالرسالة ان اعتبرت لفظا فالباب لفظ لانه جزء من الرسالة وان اعتبرت معنى فالباب كذلك لما ذكر اي اللفظ الذي مرتبته الاولى او المعنى الذي كذلك مدون لبيان احوال العامل او كائن في بيان احوال العامل او في تحصيل معرفتها والتفصيل يطلب مما سبق ولما كان اكثر العوامل لفظيا وذلك اللفظ اما فعل او اسم او حرف وتوقف معرفته على معرفتها الموقوفة على معرفة الكلمة اراد ان يبينها اولا فقال (اعلم) تنبيه على ان البحث الآتي مما يهتم بشأنه ويصنف اليه ويحفظ ولا يضيع مخاطبا لكل من شأنه العلم



(اولا) اى قبل الشروع في المقصور في الصحاح اذا جمعت اول صفة لم تصرفه تقول اقيته عاما اول واذا لم يجمعه صفة صرفته تقول اقيته عاما ولا انتهى وهما ليس بصفة بل منون منصوب على الظرفية (ان الكلمة) قد كثرت ههنا كلمات الكلمة لكن اخترنا كلام المصنف قلنا بانه الحق والقبول احق لان غيره لا يسلم عن شئ قال لا مهال للجنس من حيث هو وهو لا مساغ للعهد للزوم كونه حصه من الجنس وهما ليس كذلك وتأوها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة بحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لان من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض او الكل وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس والوحدة الجنسية ليست معنى التاء والتنوعية احد معنيها في نحو اكرامة ودحرجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء في نحو تمر للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي بل التفسير لان التمر اعم من ان يكون واحدا او اكثر والتمر خاصة بالواحد وما جعل اللام للاستغراق يتوهم ان المقصود الاصلى هنا هو ﴿١٢﴾ التقسيم والتعريف تبعا فساد جدا لان لام الاستغراق بمعنى كل فرد من افراد

الحقيقة فيكون المعنى هنا كل فرد من افراد الكلمة ثلاثة وهذا بين الفساد وايضا تعريفهم التقسيم بضم قيود الى امر كل ليحصل اقسام يقتضي كون المقسم امرا كليا نعم يقدر مضاف في احد الطرفين اى اقسام الكلمة او مقسم اقسام ثلاثة قيل الكلمة والكلام من الكلم بسكون اللام من الجرح للتأثير في القلوب (وهي اللفظ) جملة اعتراضية بين اسم ان وخبرها مصدرة بالواو دفعا

لتوهم كونها خبر ان ولم يقل اللفظة مع ان المبتدأ مؤنث لانه لم يقصد التأنيث مع استواء التذكير والتأنيث والثنية والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الفاضل العصام نقلا عن الكشف في شرح الكافية وصرح الرضى انه اذا اريد به معنى المشتق يجوز مطابقته للمراد انتهى وعليه قولهم الاصطلاحات النحوية وغيرها اى المصطلاحات واللفظ في اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل في العرف منه قبل نقله الى معنى الملفوظ او بعده الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما موضوعا او مفعلا مفردا او مركبا فالتلفظ به الحقيقي كزيد وضرب والمحكي كالتموى في زيد وضرب واضرب والمراد بكونه حكما انه يقع مستند اليه ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك من احكام الحقيقي وانه ليس بوجود اصلا بل اعتبارى محض اعتبروه صوتا لقاعدتهم ان كل فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظى كما اعتبروا معدولية عمر وعلمية اسامة وهذا هو المراد من قول من قال انه ليس من مقولة الحرف والصوت وكلمات الله تعالى لفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ به الانسان وكذا كلمات الملائكة مثل ما عبدناك حق عبادتك وكلمات الجن مثل

وقبر حرب بمكان قفره وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوع يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فأت فقال ذلك

والمحذوف ايضا لفظ حقيقة لانه مما يتلفظ به والدوال الاربع كالخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخله في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وقال الرضى يجوز الاحتراز بالجنس كما بالفصل اذا كان بينهما عموم من وجه كما هنا لان اللفظ يكون موضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا قد يكون لفظا وقد لا يكون واللام في اللفظ للجنس والماهية لان التعريف للماهية (الموضوع) صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم وضع الوضع المطلق تعيين شئ لشيء متى ادرك الاول فهم الثانى للعالم به والوضع اللفظى نوعان شخصى هو تعيين لفظ معين بنفسه معنى وجماله بازائه ونوعى هو تعيين هيئة افرادية لصيغ الفعل والمشتقات او تركيبية كهيئة المركبات كلامية كزيد قائم وقام زيد او غير كلامية كغلام زيد لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الشخصى وهو المراد هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل على المراد سواء كان ذلك المراد موضوعا له او متعلقه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات كالديز والمحرفات عن الوضع غلطا كاليشوم المحرف من المشوم ومقتضيات الطبع كاح وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لافى التعيين والجعل المذكورين فيحتاج الى المستعمل لا الواضع واما لفظ المجاز فقد قال السيد الشريف في حاشية المطول انه لاوضع فيه بكلا نوعيه نعم يقال ان المجاز موضوع بمعنى ان كل لفظ موضوع بمعنى يجوز استعماله في متعلقه لكن هذا استعمال لاوضع ولوقيل نسميه وضعاف هو اصطلاح لا مشاحة فيه فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية (لمعنى) هو فى الاصل مصدر ميمي بمعنى القصد نقلا ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشئ او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول مخفف معنى قال عصام الدين هذا اقرب الوجود معنى لكن لا نظير لتخفيفه لما كان اللفظ والمعنى مأخوذ من الوضع فذكرهما معا اما مبنى على تجريده عنهما كما هو رأى الجامى قال المحشى الفاضل عبد الغفور وامر التجريد شايع فى ﴿١٣﴾ امثاله او تصريح بما علم التزاما على ما قال

الموضوع بالرفع صفة وقوله لمعنى متعلق بالموضوع ومعنى مجرور تقدير باللام ومنصوب محلا على انه مفعول به غير صريح وقوله مفرد

به الفاضل العصام وقائدة تصريح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه كالجنس للكلمة

وقائدة تصريح المعنى كونه قيدا مخرجا اذ به خرج حروف الهجاء لانها موضوعة لان يركب منها كلمات والفاظ لا قائدة معنى والنوسل الى التوصيف بالافراد (مفرد) مجرور صفة معنى ويجوز ان يكون مرفوعا حالا من ضمير المرفوع الراجع الى اللفظ بتقدير مبتدأ او منصوبا بالاغراض عن رسم الخط فحينئذ يكون صفة لللفظ والمعنى ويمكن ان يكون حالا من المعنى وهو وان كان نكرة محضة الا انه مجرور وذا يجوز عدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزئه واللفظ المفرد ما لا يدل جزئه على جزء معناه ولما كان للوضع تقدم ذاتى على معنوية المعنى وافراده كتقدم العلة على معلولها لزم ان يكون معنوية وافراده بهذا الوضع فكان تحصيل الحاصل بهذا التحصيل وذا جائز والحال تحصيل الحاصل بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب المجاز بما يؤل اليه لان زمان الوضع ومعنوية المعنى وافراده واحد ولو كان حصول المعنوية والافراد بعد الوضع لاحتمال الى وليس فليس كان زمان القتل والمقتولية واحد فى من قتل قتيلا فله سلبه لان القتل يقع على القتل بذلك القتل لا على الحى وهو حى وهذا لخراج المركبات كلامية او غيرها فيخرج مثل الرجل وقائمة وبصرى ما يدل جزؤه على جزء معناه ويعرب باعراب واحد لشدة امتزاجه ولا يخرج مثل عبد الله علما مركبا من المضاف والمضاف اليه ورجل عالم علما مركبا من الموصوف والصفة وكذا كل تابع مع متبوعه علما نحو زيد وعمر وكل اسم عامل مع معموله علما نحو ضارب زيد او حسن وجهه لكن فى التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين معالفة التحكم وفى السائر على الاول فقط وفى الثانى مشغول باعراب الحكاية اقسام



(ثلاثة) منحصرة فيها حصر الاستقرار وهو الذي لم يوجد مع الاستقرار قسم آخر وههنا كذلك لاعقليا وهو الذي يمكن له قسم آخر في العقل على ما اختاره الرضى واحتمال قسم آخر وهو ما دل على معنى بسبب غير لا يكون لفظا بل شيئا آخر من الإشارة الحسية او غيرها يمكن عقلا يدفه الاستقرار كذا ذكره الفاضل العصام ولا جعلها وهو الذي يجعله الجاعل منحصر على احتمال آخر كحصر المصنف اجزاء الرسالة في الابواب الثلاثة وبيانهم الانحصار بدليل دائر بين النفي والاثبات ليس لانه عقلي بل للتقريب الى الفهم ولكون ثلاثة مذكر اثبت تاؤه ويجوز حذفه اذا حذف المعدود للتخفيف لا كاله كذا ذكروا في حديث الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار (فعل) قال في الامتحان سمي باسم مدلوله التضمني قدمه على الاسم (١٤) على عكس ما في الكافية لان كلامه في العامل وهو اصل في العمل وكله

عامل بخلاف الاسم فانه تبع والعامل بمضاهي ما كان المقصود تمييز كل قسم عن الآخر بايراد جنس مشترك بينهما وبينه وفصول تمييز كلا وذات يسمى حدا عند الادباء لان الحد عندهم ليس الا المعروف الجامع المانع وكان تمييز الفعل بدلالته على احد الازمنة الثلاثة وكان عبارة القوم غير ظاهرة فيه محتاجة الى تأويل ذكره الشراح عدل عنها فقال (وهو) اي الفعل (ما) اي كلمة (دل) وتذكر الضمير باعتبار لفظ ما لان الشيء اذا كان ذا اعتبارين يجوز اعتبار كل منهما وههنا كذلك اذ لفظه مذكر ومعناه وهي الكلمة مؤنث لفظي يعتبر تأنيثه في امر الضمير وان كان معناها مذكرا وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد كلفظ العين يعتبر تأنيث لفظه وتذكر معناه فلا يرد رد الفاضل العصام على الفاضل الجاهلي وان كان ماقاله ممكن في ذاته قال الفاضل العصام جعل ما في التماثيل عبارة عن المقسم كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة اولى لسهولة امتزاج التمرح في المتن وقال الفاضل الهندي لثلا يلزم الاقتصار على الفصل يريد ان الموصولة تمامها بالصلة فلو جعلت موصولة صارت مع صلته كشيء واحد في المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة صار كانه وقع بالموصول مع الصلة ويجوز ان يكون موصولة اي الكلمة التي دلت ودل فعل ماضى اريد به الاستمرار لان الافعال الواقعة في التعاريف يراد بها الاستمرار والدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبيعية فالاولى هي الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبيعية ويسمى الشيء الاول دالا والثاني

مجرور لفظا على انه صفة معنى وقوله (ثلاثة) مرفوع لفظا على انه خبر ان واسمها مع خبرها لا محل لها صلة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول اول لاعلم ومفعوله الثاني محذوف والمعنى اعلم كون الكلمة ثلاثة اقسام ثابتا ثم الكلمة في اللغة مأخوذ من الكلام بمعنى الجرح اطلق على اللفظ الموضوع لتأثيره في القلوب كتأثير الجرح في الابدان وضعت في اصطلاح النحاة على اللفظ وهو في الاصل بمعنى الرمي ثم اطلق في العرف العام على صوت من شأنه ان يخرج من الفهم معتمدا على المخرج سواء كان موضوعا لمعنى او لا وقوله الموضوع مشتق من الوضع وهو تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم بالوضع وقوله الموضوع احتراز عن اللفظ الغير الموضوع كالمهمات مثل ديزمير وقوله لمعنى ليس باحتراز عن شيء بل ذكر ليكون موصوفا لمفرد والمعنى في الاصل مصدر يمي على وزن منصر ثم نقل الى ما يقصد من شيء وقوله مفرد اسم مفعول ثم نقل الى ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والحاصل ان الكلمة لفظ لا صوت وموضوع لا غير موضوع ووضعه لمعنى مفرد لا لمعنى مركب وقوله (فعل) بالرفع على انه بدل من ثلاثة او خبر لمبتدأ محذوف اي احدها فعل وهو في اللغة الحدث (وهو) في الاصطلاح (مادل) اي كلمة دلت وما موصولة عبارة عن الكلمة التي ودل فعل فاعله

الموضوع لمعنى مفرد كلفظ العين يعتبر تأنيث لفظه وتذكر معناه فلا يرد رد الفاضل العصام على الفاضل الجاهلي وان كان ماقاله ممكن في ذاته قال الفاضل العصام جعل ما في التماثيل عبارة عن المقسم كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة اولى لسهولة امتزاج التمرح في المتن وقال الفاضل الهندي لثلا يلزم الاقتصار على الفصل يريد ان الموصولة تمامها بالصلة فلو جعلت موصولة صارت مع صلته كشيء واحد في المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة صار كانه وقع بالموصول مع الصلة ويجوز ان يكون موصولة اي الكلمة التي دلت ودل فعل ماضى اريد به الاستمرار لان الافعال الواقعة في التعاريف يراد بها الاستمرار والدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبيعية فالاولى هي الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبيعية ويسمى الشيء الاول دالا والثاني

مدلولا (بهيته) الهيئة والبناء والصيغة بمعنى واحد وهو الحروف المرتبة مع حركتها وسكونها فحرف هيئة فعل وهيئة يضرب يفعل (وضعا) اي دلالة وضع اوزمان وضع اودلالة وضعية احوال كونه موضوعا او وضعيا (على احد الازمنة الثلاثة) الماضي والحال والاستقبال بان دل بهيته الافرادية عليه بوضع نوعي كما دل بمادته وهي الحروف على الحدث بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم لانه لا حاجة اليه في التمييز المذكور فالقول موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند الجمهور (١٥) فمعناه المطابق بمجموع هذه الثلاثة

راجع الى ما وانما ذكر بالنظر الى لفظ ما وقوله (بهيته) متعلق بقوله دل وهو احتراز عن دلالاته بمادته لانه بمادته يدل على الحدث مثلا اذا قلنا نصرفه مادة وهو النون والصاد والراء وهيئة وهو كونه على وزن فعل فمادته دلت على معنى النصره وهيئة دلت على النصره التي وقعت في زمان الماضي وكذا ينصرفه مادة كلمة الماضي وهيئة وهو كونه على وزن يفعل فمادته دلت على النصره وبهيته دلت اما على النصره التي وقعت في الحال او على النصره التي وقعت في المستقبل فبقوله بهيته خرج لفظ الزمان واسم وغدا لانها دلت على الزمان بمادته وبقوله (وضعا) يخرج منه اسماء الفاعل والمفعول ونحوها من الاسماء المشتقة لانها لا تنفك عن الدلالة على زمان من الازمنة لكن ليست تلك الدلالة بوضعها لذلك الزمان وقوله وضعها بالنصب اي مفعول مطلق لقوله دل واصله دلالة وضع فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه او ااصله دلالة وضعية فحذف الموصوف واقم الصفة مقامه ثم حذف منه الياء النسبية او مفعول فيه اي زمان الوضع احوال من فاعل دل على انه بمعنى موضوعا وقوله (على احد الازمنة الثلاثة) متعلق بدل لبقوله وضعها لان لفظ على قرينة معينة على انه متعلق به لان دل يتمدى بعلى ولو كان متعلقا بوضعا لصدر باللام لكون الوضع متعديا به والاحد مضاف الى الازمنة وهو جمع زمان بجمع القلة لان وزن افعلة من اوزان جمع القلة وقوله الثلاثة بالجر صفة الازمنة فذكر بالثناء لان مفرد الازمنة مذكر وهو الزمان ولما عرف الفعل بالحد الذي هو تعريفه بالذاتيات لان قوله مادل بمنزلة الجنس لانه شامل للاسم والحرف كما ان الحيوان جنس للانسان وقوله على الازمنة الثلاثة كالفصل يخرج به الاسم والحرف اراد ان يعرفه برسمه الذي هو التعريف بالخواص فقال

ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان كشيء وكاد والمستعملة في العقود كعت لان صيغتها وضعت للزمان وعريت في الاستعمال والمضارع لانه لو سلم اشتراكه بين الحال والاستقبال ففي ضمن الاثنين واحد فابدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد الحدود بالحد عما سواها من خواص الخواص وكان اصعب على المتعلم لم يكتف بدكر الحد عقبه بذكر عدة من الخواص التي لها مزيد شهرة في الاختصاص لتمييزه



بسهولة عنده فقال (ومن خواصه) أي بعض خواصه كل من تلك الأمور الثمانية ولا حاجة لجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الخبر وقيل الحكم لأن المقصود كما عرفت تمييز أفراد الفعل عن أفراد الاسم وذات يحصل بكل واحد منها وليس المقصود بيان الخواص لذاتها حتى يتجه أن بمضية كل من أوضح الواضحات لحصولها بالمشاهدات وخاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره أما شاملة بجميع أفرادها أولا والحد لا يكون الاشاملا والمبتدأ ينتفع بالخاصة أكثر من الحد إلا أنه أشرف واقع في نفسه فلذا قدم عليها ثم أن الخواص جمع كثرة للخاصة كالخصائص للخصيصة اختير على الخصائص مع أنها بمعنى لكونه أكثر استعمالا بين المباحثين وبه بصيغة الكثرة على كثرتها وبما لم يذ كر ههنا تأه التأنيث الساكنة ﴿١٦﴾ والضمير البارز المرفوع المتصل ونونا التأكيد ولو وحروف التحضيض ثم

ان قوله من خواصه ظرف مستقر خبر مقدم على المبتدأ وهو قوله (دخول قد) ويجوز أن يكون من اسما بمعنى البعض مضافا الى الخواص فيكون مبتدأ والدخول خبره ذكره السيد السند في مثله في حاشية المطول وإنما اختصت به لانه لتحقيق الحدث الفعلي أو تقليده أو توقعه أو تقريب الحدث الماضي الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا في الفعل وذلك معلوم بالاستقراء (والسين) أي سين الاستقبال بقرينة سوف ولذا عرفه بلام العهد (وسوف) قال في معنى اليبس مرادف للسين أو أوسع منها على الخلاف كأنه

ان قوله من خواصه ظرف مستقر خبر مقدم على المبتدأ وهو قوله (دخول قد) ويجوز أن يكون من اسما بمعنى البعض مضافا الى الخواص فيكون مبتدأ والدخول خبره ذكره السيد السند في مثله في حاشية المطول وإنما اختصت به لانه لتحقيق الحدث الفعلي أو تقليده أو توقعه أو تقريب الحدث الماضي الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا في الفعل وذلك معلوم بالاستقراء (والسين) أي سين الاستقبال بقرينة سوف ولذا عرفه بلام العهد (وسوف) قال في معنى اليبس مرادف للسين أو أوسع منها على الخلاف كأنه

نظر هذا القائل الى كثرة حروفه لكنه غير مطرد ويقال فيها سنف وسو بالحذف وسى بالقلب حكاهما صاحب المحكم ويدخل اللام عليه دون السين نحو ولسوف يعطيك وجه اختصاصهما كونهما تخصيص الفعل المضارع بالاستقبال بالاستقراء (وان) لانه لتعليق مضمون جملة مضمون جملة فعلية وذلك بالدخول على الفعل (ولم ولما) لانها لنفي الحدث الفعلي (ولام الامر) لانه لطلب الفعل (ولاء النهي) لانه لطلب تركه وشئ منها لا يوجد الا في الفعل ولان اثرهن وهو الجزم مختص بالفعل فلو دخلن على غير الفعل لزم تخلف الاثر عن المؤثر ثم ان هذا اما بالاضافة بتذكير المضاف بإرادة واحد من أفراد الابلاتيين أو بتجويز نحو خاتم الجود باضافة اسم الذات المعينة الى ما يقوم به واما بالوصف أو بالبيان بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان وقال الفاضل المعصام لا يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة وفي حاشية الكشف للسيد الشريف ان امثالها اذا اريد بها نفسها قد يزداد في آخرها الهمزة كما تزداد اذا جمعت اسما وقد لا تزداد (وكله عامل) باعتبار وضعه فلا يرد مثل قاما وطالما بناء الكافة (على ما سيجي) في بحث العامل القياسي

في بحث العامل القياسي (واسم) من السمو وهو العلو سمي به لعلوه على أخويه بكونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده نحو زيد قائم بخلاف الفعل فانه لكونه مسندا دائما لا يتركب منه وحده الكلام بل منه ومن الاسم المسند اليه والحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (وهوما) أي كلمة أو الكلمة التي (دل على معنى) وضعا بقرينة كونه قسما من الكلمة التي اخذ الوضع في تعريفها أو اكتفى بما ذكره في تعريف الفعل والمراد بالمعنى هو المطابق لان المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند عدم صافي عنه ولما كان ﴿١٧﴾ المراد بكون المعنى في نفسه أوفى

في باب العامل فيكون على متعلقا ببناء وهو مفعول له للنسبة التي بين المبتدأ والخبر أو متعلقا بمعنى فيكون خبرا للمبتدأ المحذوف أي هذا مبني وقوله (واسم) مرفوع على أنه معطوف على فعل (وهو) أي الاسم (ما) أي كلمة (دل) أي دلت تلك الكلمة دلالة وضعية وانما قيدنا بالدلالة بها بقرينة السباق وهي ذكر قوله وضعا في تعريف الفعل واكتفى به ههنا اعتمادا على القرينة (على معنى) وقوله (مستقل) بالجر صفة معنى وقوله (بالتهم) متعلق بمستقل والفهم مصدر الفعل المجهول أي معنى مستقل بالمفهومية يعني لا يحتاج في دلالة على معناه الى ضم لفظ آخر فيكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسندا الى الدال أو لا يحتاج السامع في الفهم منه الى شئ آخر وحينئذ يكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسندا الى السامع لحاصل التوجيه الاول انه لا يحتاج اللفظ في الدلالة وحاصل الثاني انه لا يحتاج السامع في فهم ذلك المعنى من اللفظ وإنما قال دل على معنى فانه بعض الاسم بعد استقلاله في الدلالة لا يستقل في استعماله في ذلك المعنى كالاسماء الاضافية مثل قبل وبعد ونحوها لانها وان كانا مستقلين في دلالتها على معنى القلبية والبعدية مثلا لكنهما لا يستقلان في الاستعمال في التركيب بدون ذكر المضاف اليهما افظا ومنويا بخلاف الحروف فان معناها لا تكون الا بعد ذكر شئ آخر كما سيجي فقوله مستقل يخرج الحرف من التعريف وقوله (غير مقترن فيه باحد الازمنة الثلاثة) يخرج الفعل فان الحدث الذي يدل عليه الفعل وان كان مستقلا بالفهم لكونه مقترنا باحد الازمنة ليس باسم (ومن خواصه) أي الاسم خواص كثيرة بحيث يوجد فيه ولا يوجد في غيره من الفعل والحرف وبعض تلك الخواص (دخول التنوين) وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر والتنوين اصله مصدر نون نون تنوين أي جعل

نفسه أوفى بنفس الكلمة استقلاله بالمفهومية وكان ذلك غير ظاهر من قولهم في نفسه عدل عنه فقال (مستقل بالفهم) أي بالمفهومية عن تلك الكلمة تصرحنا بالمقصود وايضا حال المراد يعني يفهم منها ذلك المعنى بلا حاجة الى انضمام شئ اليه وخارج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل وسيجيء والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل بالمفهومية مثلا ذو معناه مستقل لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلا يحصل ذلك الغرض الا بذكره بعده فذكره ليحصل الغرض لا للحصول الدلالة (غير مقترن) ذلك المعنى وضعا (فيه) أي في انهم عن اللفظ الدال عليه (باحدا الازمنة الثلاثة) أي يفهمه أي لا يفهم منه معه وان كان واقعا فيه نفس الامر فالاسم اما دال بمادته على معنى وهو الزمان فقط مثل أمس أو

على معنى غيره كالضرب ﴿٢ - ٢﴾ أي بوبى وليس منه مادل بمادته على معنى وبهيته على الزمان فخرج به الفعل (ومن خواصه دخول التنوين) وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لالتأكيد الفعل والمراد بما سوى الترم والغالي يقال ترم بكذا أي رفع صوته به مطربا مغنيا والمشهور ان تنوين الترم ما يلحق القافية المطلقة أي المتحركة التي تولد من اشباع حركتها إحدى حروف المد ولحوقها بهذه القافية انما يكون بأبدال حروف الاطلاق التي هي حروف المد المذكورة كما في قول الشاعر  
أقل انوم عادل والعتاب \* وقولي ان اصبت لقد اعاب



والتنوين العالي ما يلحق القافية المقيدة أي الساكنة كقول الشاعر

وقاتم الأعماق خاوي المحرقن \* مشبه الأعلام لماع الحققن

والقافية في هذا البيت القاف الساكنة سمي بالعالي لخروج الشعر به عن الوزن والغلو التجاوز عن الحد وهما يدخلان على الفعل والاسم قال الفاضل العصام والقياس أن يدخل على الحرف وأن لم يوجد ولم يستثنهما المصنف لكونهما في غاية الندرة حتى أنهما لا يرادان عند الإطلاق وماسواهما أربعة أنواع • تنوين التمكن وهو ما يدل على امكانية دخوله في الأعراب أي تقويته وهي في الاسم • وتنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وقال الرضي وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتشكيك معا فيكون تنوين رجله ما إذا سمي به خص بالتمكن والمعرفة والنكرة اسم والفارق بينهما لا يكون إلا فيه • وتنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف إليه كقوله أي يوم إذا كان كذا وحين إذا كان كذا والمضاف لا يكون إلا اسما وكذا ما فيه عوض عن المضاف إليه وما في نحو جوار فحمول عليه طرد الباب • وتنوين المقابلة وهو ما يقابله نون جمع المذكر السالم كتنوين مسلمات والجمع السالم في الاسم وكذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن الحاجب لانه جعل نحو عرفت ومسلمات (١٨) علما غير منصرف للتأنيث والعلمية مع وجود التنوين فيه فلم يكن للتمكن

لانه لا يوجد في غير المنصرف وعند الزمخشري نحو مسلمات علما منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده لتنوين المقابلة لان تاءه غير متمحض للتأنيث لدلالته على الجمعية أيضا فلذا يكتب بالتاء (وحرف الجر) لان اثر الجر مخصوص بالاسم لانه لاصالته في الأعراب اعطوه الحركات الثلاث التي هي الاصل في الأعراب على

الكلمة ذات نون في آخرها والمراد بالتنوين الذي هو من خواص الاسم ماسوي تنوين الترنم من تنوين التنكير وتنوين الغرض وتنوين التمكن وتنوين المقابلة فان كلا منها لا يوجد في الفعل والحرف بخلاف تنوين الترنم فانه لا يوجد في غيره قوله (وحرف الجر) مجرور على انه معطوف على التنوين أي ودخول حرف الجر وكذا قوله (ولام التعريف) مجرور معطوف على أحدهما قوله (وكونه) مرفوع على انه معطوف على دخول أي من خواصه كون الاسم مبتدأ وفاعلا (وانما كان الكون مبتدأ وفاعلا من خواص الاسم لان المبتدأ والفاعل انما يوضعان لان يحمل عليهما شيء آخر فيلزم ان يكونا ثابتين مستقرين حتى يحمل عليهما غيرهما وهو في الجملة الاسمية خبره وفي الفعلية فاعله او ما يشبهه

ماسنينه ان شاء الله تعالى ونقصوا من المضارع لكونه فرع في الإعراب خطأ لم يرتبه فاولم يدخل حرف الجر على الاسم لتخلف المؤثر عن اثره (ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم قصدوا به لام التعريف اعتمادا على اشتهاره وقد نبه المصنف انه لا يكون قرينة للمبتدأ ولو قال حرف التعريف لكان اشمل لدخول الميم فيه في قوله عاينه الصلاة والسلام ليس من امبرام صيام في اسفر لكنه لعدم شهرته لم يتعرض له اولانه من اللاتي لم تذكر هنا اولانه يظهر اختصاصه به من بيان وجه اختصاص اللام ووجه اختصاصه به انه لتعيين المعنى المطابق للمستقل بالاستقراء وهو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى ان ما ذهب اليه سيدي به من ان حرف التعريف هو اللام زيد عليه همزة الوصل لتمذرا لابتداء الساكن او لافرق بينه وبين لام الابتداء في بعض المواضع هو المختار عنده لا ما ذهب اليه المبرد من انه همزة زيد بعدها اللام للفرق بينه وبين همزة الاستفهام ثم عومل معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال كما في اعم عند الكوفيين ولا ما ذهب اليه الخليل من انه ال كهل (وكونه مبتدأ وفاعلا) خصصهما بالذكر ولم يقل وكونه مسندا اليه مع كونه اخصر واشمل تنبيها على انهما الاصل في المسند اليه والبواقي فروع وقدم الاول اشارة الى انه حقه التقديم وحق الثاني التأخير وعدل عن قولهم الاستناد اليه

لان المراد به كونه مسندا اليه وهو معنى التزامي له والحقيقة اولى واظهر وجه الاختصاص ان الافادة لا تكون الا بالكلام وهو من مسند ومسند اليه والفعل لا يكون الا مسندا بالوضع (١٩) والحرف لا يكون واحدا منهما فلزم

اختصاصه بالاسم ثم ان الظاهر ان ضمير كونه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم كما اشار اليه الفاضل الجامي بقوله أي كون الشيء مسندا اليه لا باعتبار خصوصه النوعي فلا يرد ان الاختصاص يفهم من الاضافة الى الضمير فلا يفيد الخبر (ومضافا) أي كون الشيء مضافا معنى ولفظا اما اختصاص المعنوية فلانها مفيدة للتعريف او التخصيص وشي منها لا يكون الا في الاسم لاقتضاءها استقلال المعنى المطابق وذا لا يوجد الا في الاسم واما اللفظية ففرع المعنوية فتخص بما يختص به الاصل (وبعضه عامل كاسم الفاعل) واسم المفعول والصفة المشبهة على ماسيجي في بحث العامل القياسي (وبعضه غير عامل كآنا وانت والذى) فان شيئا منها لا يكون عاملا في شيء من المعمولات (وحرف) وهو في اللغة الطرف والجانب سمي به لانه في جانب مقابل للفعل والاسم حيث يقمان عدة في الكلام وهو لا يقع عدة فيه كاسنين وفي الاصطلاح (ما) أي كلمة او الكلمة التي (دل على

بخلاف الفعل والحرف فان الحرف لا يحمل على شيء ولا يحمل عليه شيء لكونه غير مستقل واما الفعل فعنه مركب من ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهو من حيث دلالة على الاولين مستقل ومن حيث دلالة على النسبة غير مستقل والمركب من المستقل ومن غير المستقل غير مستقل ولما كان الخبر يستدعي الاسناد الى مستقل جاز وقوع الفعل خبرا بالنسبة الى المعنيين الاولين ولما كان المبتدأ والفاعل يستدعيان الاستقرار وهو لا يوجد في الفعل لم يكن الفعل مبتدأ ولا فاعلا لا بتأويل المصدر وقوله (ومضافا) بالنصب معطوف على أحدهما أي ومن خواصه كون الاسم مضافا الى شيء آخر فان الفعل والحرف لا يضافان وانما لم يقيد باليه لان كونه مضافا اليه ليس من خواصه فانه يجوز ان يكون الفعل مضافا اليه نحو قوله تعالى [ هذا يوم ينفع الصادقين ] (وبعضه) أي بعض افراد الاسم (عامل) أي بمشابهته بالفعل الذي هو الاصل في العمل (كاسم الفاعل سيجي) أي سيجي تحقيقه في بحث العامل القياسي وهو ان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها تعمل عمل الفعل (وبعضه) أي وبعض افراد الاسم (غير عامل) لعدم مشابهته بالفعل وهو (كآنا) أي كلفظ انما يعني الضمير الموضوع للمتكلم وحده (وانت) أي وكلفظ انت يعني الضمير الموضوع للمخاطب (والذى) أي كلفظ الذي يعني اللفظ الموضوع للموصول فان كلاهما وان كان من افراد الاسم لكنه غير عامل لعدم المشابهة فيها قوله (وحرف) مرفوع على انه معطوف اما على القريب وهو الاسم واما على البعيد وهو الفعل وهذا هو نوع ثالث للكلمة (وهو) أي الحرف في الاصطلاح (ما) أي الكلمة التي لكونه لفظا موضوعا لشيء مفرد (دل على معنى غير مستقل) اعلم ان لفظ ما في التعريفات الثلاثة يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا فان كان موصولا لا يكون معرفة لكونه بمعنى الذي فيكون الجملة التي بعده لا محل لها من الإعراب صلة وان كان موصوفا يكون نكرة ومعربا لكونه بمعنى شيء فيكون الجملة التي بعده مربة محلا لكونها صفة له ولكن لما وقع ههنا في مقام التعريف يحمل على الموصول فقط لكون المقصود منه التعريف ولذا فسرنا في التعريفات الثلاثة بقولنا الكلمة التي خذ هذا وقوله غير مستقل بالجر صفة معنى وقوله (بالفهم) متعلق به يعني الحرف غير مقصود بالمفهومية ولا بالملاحظة وقوله

معنى (شامل للفعل والاسم ويخرجان بقوله (غير مستقل بالفهم) أي بالمفهومية عن الدال عليه بل يحتاج انفهامة منه الى ضم معنى آخر اليه هو المتعلق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة لا لتحصيل الغرض من وصفه



كما في الاسماء اللازمة الاضافة كما سبق و اشار اليه بقوله (بل آله) وتابع (لفهم) حال معنى (غيره) وهو المتعلق وبيانه ان وضع الحرف على المذهب المنصور من قيل الوضع العام والموضوع له الخاص وذلك بان يلاحظ ويتأمل امر عام مشترك بين الشخصات ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه الشخصات بخصوصه مثلا اذا وضع الواضع لفظ ان لاحظ اولاً معنى التحقيق الكلي العام لكل واحد من افراده من تحقيق قيام زيد في ان زيدا قائم وعالمية زيد في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم وضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد بخصوصه وشخصه بوقوعه في تراكيب مخصوصة وكونه في هذه التراكيب فدلالة ان على تحقيق قيام زيد مثلاً لاعلى التحقيق الكلي الذي له افراد بل ذلك معنى لفظ التحقيق مصدر حقق فلاحظه ذلك الكلي عند الوضع ليكون آله للوضع للجزئيات لالانه موضوع له وكذا لفظ من وضعه الواضع بملاحظة الابتداء الكلي لكل واحد من جزئياته المشخصة مثل ابتداء السير من البصرة في سرت من البصرة وابتداء الدرس من اول الكتاب (٢٠) في درست من اول الكتاب فمضى ان تحقيق مضمون جملة دخلت عليها فهو غير

مستقل بالفهم عنه بل يحتاج في ان فهمه منه الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه و آله لفهم حال ذلك المضمون من كونه محققاً ثابتاً عند المتكلم وكذا معنى من الذي هو الابتداء الجزئي لا يفهم منه ما لم ينضم اليه المتعلق من البصرة فهو آله لفهم حال البصرة وهو الابتدائية فلاحظه بعد ملاحظة البصرة وتابعة لملاحظتها والابتداء الكلي معنى لفظ الابتداء ملحوظ قصداً والمتعلق تابع لملاحظته فمضى الاسم ملحوظ اصالة ومعنى

(بل آله) مجرور على انه مطوف على غير مستقل اي بل على معنى آله وتابع لفهم حال غيره اي حال غير ذلك المعنى مثلاً ان وان موضوع للتحقيق لكن ليس للتحقيق الذي هو مطلق بل للتحقيق الذي يحصل ويتكون بعد استعمال ان بان يقال ان زيدا قائم فال موضوع له لان هو تحقيق مخصوص بالنسبة مخصوص بين زيد وقيام واذا قلت ان عمراً قاعد يكون موضوعاً للتحقيق مخصوص بين عمرو وقعود ولو فرض عدم استعماله لم يوجد له معنى موضوع له فيكون لفظ ان دالاً على معنى وهو التحقيق في مثالها غير مقصود بالملاحظة بل هو آله للملاحظة النسبة التي بين اسمه وخبره وان كان المقصود ههنا ملاحظة لفظ التحقيق يكون اما (وبعضه عامل كحرف الجر) لكونه مشابهاً بالاضافة (وبعضه غير عامل كهل وقد) فانهما للماعدت المشابهة فيهما كانتا غير عاملتين لان الاصل في الحرف عدم العمل ولما فرغ المصنف من بيان ما يتوقف عليه المقصود وهو مسائل العامل شرع في بيان المقصود الذي هو العامل فقال (ثم العامل) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله

الحرف تبعاً فيقع الاول محكوماً عليه وبه دون الثاني (وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد) ولما كان المقصود بيان احوال العامل وبيانها موقوفاً على بيان ذاته لان الشيء ما لم يعرف لا يبحث عن احواله اراد ان يبينه فقال (ثم العامل) ثم الدالة على التراخي الذكري او الرتبي لان بيان الكلمة واقسامها بيان الموقوف عليه قال الفاضل المصام في شرح الكافية قديماً ثم مجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاول في الذكر ثم الاول من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ثم الظاهر ان هذه الجملة جملة معترضة وهي كل جملة مستقلة لا اعراب لها متوسطة بين متصلين واجاز الرضى وقوعها في الآخر ويجوز ان يكون استينافية وقد صرح الدماميني في شرح المغني بان ثم تكون حرف ابتداء او معطوفة على جملة الباب الاول في العامل او على جملة اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمولي ان عطفت شيئين على معمولي عامل واحد اي بعد ماعدت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها اعلم ان مفهوم العامل اظهر في مقام الاظهار

لسبق مرجعه اما بعده وتعيين المراد اولاً تنبيه على مغايرة لما سبق اذ المراد بها هناك ما صدق وههنا المفهوم وما قيل الشيء اذا اعيد معرفة فهو عين الاول المراد منه اذا لم يوجد صارف وههنا كون المقام مقام التعريف صارف (هو ما) اي شيء لفظاً او غيره (اوجب) اقتضى (بواسطة) بالتنوين سيجي المراد بها اي بسبب واسطة (كون آخر الكلمة) مفعول اوجب اما او فملا حقيقة او حكماً مثل زيد (٢١) قام ابوه او ابوه قائم اي قائم

(ما اوجب) مع صلته مرفوع محلاً على انه خبره والجملة الاسمية لا محل لها الابتدائية وانما صدره ثم لان ثم للتراخي الزماني نحو جاءني زيد ثم عمرو اي جاء عرو وبعد زمان مجي زيد ويستعمل في التراخي الرتبي اي لبيان انحطاط رتبة مدخوله عما قبله ويحتمل المعنيان ههنا اما الزماني فليكون المقصود بعيداً بتوسيط المقدمة بذكرها اولاً واما الرتبي فليكون هذا المقام مقام تعريف العامل يكون مغايراً لما قبله في الغرض وقوله ما اوجب اي هو الشيء الذي اقتضى وقوله (بواسطة) متعلق باوجب منصوب محلاً على انه مفعول به غير صريح له وقوله (كون آخر الكلمة) منصوب لفظاً على انه مفعول به صريح له وهو مصدر كان وهو من الافعال الناقصة ومضاف الى آخر وهو مجرور لفظاً ومرفوع محلاً على انه اسم كون وقوله (على وجه مخصوص) متعلق بمحذوف اي معرباً وهو خبر كون وقوله (من الاعراب) ظرف مستقر منصوب محلاً على انه حال من على وجه او من الضمير المستتر في مخصوص والحاصل ان العامل هو الشيء الذي اقتضى كون آخر الكلمة التي يظهر فيها اثر العامل من اسم او فعل معرباً على اي اعراب من انواع الاعراب على ما يقتضيه العامل ولما كان علم المعرف يتوقف على علم تعريفه وعلم التعريف يتوقف على علم كل جزء من اجزائه اراد المصنف ان يبين بعض الاجزاء فقال (والمراد) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (بواسطة) متعلق به وقوله (مقتضى الاعراب) بصيغة الفاعل مضافاً الى مفعوله خبر للمبتدأ والجملة استينافية جواب سؤال مقدر نشأ من قوله بواسطة فكأنه قيل ما المراد بواسطة فاجاب بقوله والمراد به هو المعنى القائم بالمعمول حاصل من ورود العامل عليه ومن تعلقه به ويقتضى ذلك المعنى كون آخر الكلمة الممولة معرباً باعراب دال على ذلك المعنى (واعلم) ان الاعراب مصدر من اعرب يعرب مشتق من عرب وهو الفساد وهزته

من تعريف العامل ما هو عامل بالحمل على الاصل كالحروف الجارة الزائدة والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي فلزم ان يخص التعريف بالعامل الاصل ويكون البحث عنها استطراداً مع انه اصلي ولوزيد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصيب ويمكن ان يقال اخرجهما عن التعريف وادخلها في البحث اشارة الى انحطاط



رتبتها (وهو) أي مقتضى الاعراب (في الاسماء) حال من المبتدأ على ما ذهب إليه ابن مالك من جواز الحال عن المبتدأ أو بعد تأويله بما هو مفهوم من الكلام أي حكمت على المقتضى حال كونه في الاسماء بأنه (توارد المعاني المختلفة) أي الفاعلية (٢٢) والمفعولية والاضافة (عليها) أي على الاسماء ثم لفظ المصدر اما بمعنى اسم

للازالة نحو اشكيت أي ازلت الشكاية وهو ههنا بمعنى ازالة العرب أي الفساد فلما كان الاعراب منيلا لفساد حاصل في الكلمة من ورود المعاني عليها مثلا اذا قلنا نصر زيد عمرا ولم نقرأه باعراب توهم ان أي اسم من الاسمين فاعل وان اياهما مفعول فاذا رفعنا زيدا ونصبنا عمرا عرفنا ان الاول فاعل والثاني مفعول (وهو) أي وذلك المعنى الذي يقتضى الاعراب وهو مبتدأ وقوله (في الاسماء) ظرف مستقر حال من المبتدأ لكونه عبارة عن التوارد او ظرف لغو متعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر وهو قوله (توارد) مرفوع لفظا على انه خير المبتدأ وهو مصدر توارد يتوارد اصله ورد وهو ههنا بمعنى عروض المعاني وهو مضاف الى فاعله وهو (المعاني) وقوله (المختلفة) بالجر صفة المعاني وهي لكونها تابعة للضمير المستتر الذي تحته ولكون الضمير مفردا مؤنثا راجعا الى المعاني باعتبار الجماعة جاءت مفردة لان الصفة تابعة لموصوفها في الجملة الا اذا كانت صفة جرت على غير من هي له فانه تابعة لفاعلها وقوله (عليها) متعلق بالتوارد والضمير المجرور راجع الى الاسماء والحاصل ان مقتضى الاعراب حال كونه في الاسماء توارد المعاني المختلفة على تلك الاسماء وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة هذا هو الاصل ولكن لها فروع كالمبتدائية والخبرية في المرفوعات والحالية والتمييزية في المنصوبات والفاء في (فانها) عاطفة لمعطف المعلوم على العلة لان توارد المعاني تكون علة للاقتضاء والضمير المنصوب منصوب محلا على انه اسم ان وقوله (امور) مرفوع لفظا على انه خبر ان وقوله (خفية) صفة مشبهة مؤنثة مرفوعة لفظا على انها صفة امور والجملة معطوف على الجملة السابقة من قبيل عطف المعلوم على العلة وقوله (تستدعي) فعل مضارع من الاستدعاء وهو طلب الدعوة والمراد به لازمه وهو الاقتضاء والضمير المستتر تحته راجع الى امور والجملة صفة بمد صفة لها (علام) جمع علامة مفعول تستدعي و (ظاهرة) بالنصب صفتها وقوله (لتعرف) متعلق بقوله تستدعي وتعرف بالنصب بان المصدرية المقدرة وهو في تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب

الفاعل واصله من قبيل جرد قطيفة لان المقتضى هو المعاني لا تواردها كما سيظهر او بمعناه والنسبة مجاز باعتبار ان اقتضاء المعاني الاعراب عند تواردها عليها ومعنى تواردها عليها مجيئها عليها متعاقبة على طريق البدلية وظاهر ان هذه العبارة ليست من قبيل انقسام آحاد الجمع الى آحاد الجمع كافي فامسحوا برؤوسكم أي لمسح كل واحد منكم رأسه على ان يكون لكل من مخاطبين رأس واحد من الرؤوس وليس المعاني مع الاسماء مثله حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى واحد من المعاني بل يكون لاسم واحد معان ثلاثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت زيدا وضرب غلام زيد ولاسماء كثيرة معنى واحد منها نحو ضرب زيد واكرم عمرو واهان بكر (فانها) أي المعاني المختلفة (امور خفية) لانها لا تدرك الا بالعقول (تستدعي علام) أي يقتضى كل واحد منها علامة على حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب على ما سيبيح وهذا مبنى على انقسام الاحاد الى الاحاد

وهو ظاهر (ظاهرة) اذا لم يمنع مانع من ظهورها فان كان المانع حالا في الآخر غير الاعراب الحقيقي فتلك العلامة تقديرية وان في نفس الكلمة او الاعراب المذكور فحلية كما يحكى الباب الثالث (لتعرف) تلك الامور لان الحفيات تدرك بعلاماتها

اراد ايضاح ما ذكر فقال (مثلا) بمعنى مثلا مفعول به لفعل مقدر أي اذكر مثلا او مفعول مطلق لا مثل أي امثل لك مثلا أي تمثيلا لانه اسم بمعنى التمثيل في الاول جعل بمعنى المفعول وفي الثاني بمعناه (اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فحذف) عامل لانه (اوجب كون آخر زيد) بمنزلة الكلمة في (٢٣) التعريف (مضموما) بمنزلة وجه مخصوص فيه ايضا (و آخر

على انه مفعول له لتستدعي والحاصل ان توارد المعاني المختلفة على الاسماء مقتضى الاعراب فان تلك المعاني امور خفية وكل امور خفية تقتضى علام ظاهرة فتوارد المعاني تقتضى علام ظاهرة والعلامة عليها هو الاعراب (مثلا) أي امثل ذلك مثلا (اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فحذف) وهو العامل لكونه فعلا (اوجب كون آخر زيد) أي آخر لفظ زيد (مضموما) لكونه اسما مفردا وعلامة الرفع في المفرد ضمة (و آخر غلام مفتوحا) لكونه مفردا وعلامة النصب فيه فتحة (بواسطة ورود الفاعلية على زيد) وهو المعنى القائم به وتكون ذلك بتعلق ضرب به (والمفعولية) أي وبواسطة ورود المفعولية (على غلام) لكون الفعل فعلا متديا (اعلم) انه اذا اريد المعنى المصدرى في غير اللفظ المصدر ادخل في آخره ياء مشددة يقال لها المصدرية وادخل في آخرها تاء ثلثا يلتبس بالياء النسبية لان لفظ الفاعل والمفعول ليسا بمصدر ولا يدلان على المعنى المصدرى بخلاف لفظ الاضافة فانه مصدر فلا حاجة فيه الى الياء وقوله (بسبب) متعلق باوجب وهو مضاف الى (تعلق ضرب) وقوله (بهما) متعلق بالتعلق وضمير التثنية راجع الى زيد وغلام (واوجب غلام) أي لفظ غلام (ايضا) أي كما اوجب ضرب لانه عامل لكونه اسم مضاف بعمل عمل الجر (كون آخر عمرو مكسورا) لكون الكسرة في المفرد المنصرف علامة جر (بواسطة ورود الاضافة عليه) أي على عمرو وقوله (أي كونه) أي كونه عمرو (منسوبا الى غلام) هذا التفسير اشارة الى ان الاضافة اضافة معنوية بمعنى اللام يعني غلام لعمرو والى ان الوجه للاضافة كون الغلام منسوباً وعمرو منسوباً اليه له بنسبة الملك والفاء في (فالعامل) فانه نتيجة أي اذا كان الامر كذلك فالعامل في هذه التراكيب وهو ضرب وغلام (يحصل) فعل وفاعله ضمير مستتر تحته راجع الى العامل (المعاني الخفية) وقوله (في الاسماء) متعلق بقوله يحصل وهي الفاعلية وزيد والمفعولية في غلام والاضافة في عمرو (وهي) أي وتلك المعاني الخفية (تقتضى نصب علام) أي الضم في زيد لتعرف انه فاعل

مضافا اليه وكان المراد ههنا الثاني اراد ان يذنه عليه فقال (أي كونه منسوباً اليه لغلام) بسبب تعاقبه (فالعامل يحصل) ويوجد (المعاني الخفية في الاسماء) بسبب تعلقها بهذه الجملة فذلك ما سبق من الكلام (وهي) أي المعاني الخفية (تقتضى نصب علام



هي الاعراب) الذي هو اثر العامل في المفعول لا المعنى المصدرى الذي هو كون الشيء معربا وهو واحد معنيته ايضا كما يظهر فالعامل يحصل الاعراب بواسطة تلك الامور قال الفاضل العصام التحقيقي ان الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة بل الآلة هي اللسان لكن النحاة جعلوا الآلة التي هي العامل كأنها الموجدة للمعاني وعلاماتها (و) هو كائنا (في الافعال المشابهة التامة) فقوله المشابهة خبر مبتدأ محذوف بقرينة السابق والجملة معطوفة على جملة وهو في الاسماء تواردا لـ وليس من عطف معمولين على معمولى عاملين ﴿٢٤﴾ ادم شرطه وهو عدم اعادة الجار في المعطوف مع تقدم الجار في المعطوف

عليه صرح به الفاضل الهندي في بحث المصدر في مثل هذه العبارة ويشهد له مورد المصنف من قوله أكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا وغيره ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه جوزة مطلقا (للأسم) اي اسم الفاعل كما يصرح به (وهي) اي المشابهة التامة كائنة (في المضارع فقط) لا في سائر الافعال ولتحسين المقابلة بقوله في الاسماء قال اولا في الافعال بصيغة الجمع واحتاج الى بيان المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقط اسم فعل بمعنى انتهى وسيجيء اعرابه (فانه) مشابه لاسم الفاعل (مفعول به) مشابه واللام زائدة لتقوية عمله (لفظا) مصدر مشابه اي مشابهة لفظ او مشابهة لفظية او تمييز من نسبة او ظرف تنزيلا وكذا قوله (ومعنى واستعمالا اما

(الاول) وهو الشبه لفظا (ف) كان (لموازنته) اي لموازنة المضارع (له) اي لاسم الفاعل واللام فيه كاللام في لاسم الفاعل (في الحركات) اي في مطلقها وافق في نوعها اولا (والسكنات) في عددها وترتيبها وصيغة الجمع هنا اما بالنظر الى الافراد او للمشكلة او لتعدد السكون في بعضها وارادة ما فوق الواحد بالجمع كستغفر ويستغفر (نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج)

(قوله قط) على ثلاثة اوجه احدها ان تكون ظرف زمان لاستغراق ماضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في انصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والمامة يقولون لا فعله قط وهو لحن واشتقاقه من قططته اي قططته

مثل بمثلين من المجردين ولو مثل بمثلين احدهما من الثلاثي والاخر من السداسي اشارة الى ما ذكر لكان له وجه (واما) الشبه (الثاني) وهو الشبه المعنوي (فلقبول كل منهما) اي ﴿٢٥﴾ المضارع واسم الفاعل (الشيوع) اي

الانتشار والاحتمال لما صدق عليه معنى على سبيل البدل ولعدم العموم فيهما اذ العموم احاطة الافراد وليس فيهما تلك الاطاعة عدل عن التعبير بالعموم مع انه شائع في كلامهم ولعلمهم ارادوا به معنى الشيوع (والخصوص) لبعضهما (فان الاسم) اي اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام) الموصول يشير بتعبيره باللام الى ان الاختلاف الجارى في حرف التعريف خارجة ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار مذهب سيديوه (يفيد الشيوع) بين الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه تخصص) اي يصير خاصا لبعض الاخصر الذي اقتضاه الظاهر وعند دخوله بالضمير العائد الى اللام لعله اشار الى انه يجوز التعبير عنه به لكون صورته كصورته ولذا لم يقل اولا عن حرف التعريف ويمكن ان يقال انه اشار الى مذهب من جعله حرف التعريف لان المقام مقام بيان المشابهة بين المضارع واسم الفاعل والفاعل الذي دخل اللام فعل في الحقيقة عند غيره كما سيجي (نحو ضارب) فانه محتمل

زيدا وعمرها (والضارب) فانه يختص بمعين اعتبر اللام اسم موصول او حرف تعريف لانها ميان في افادة التعيين والناسي ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة التاء يقال قطى وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبى وحسبك وحسب زيد درهم

احدهما من الثلاثي المجرد والاخر من الرباعي المجرد وهما اعلان في الابواب واشاربه الى ان الزوائد من الابواب كذلك (واما الثاني) اما الشبه لثاني وهو مشابهته له معنى (فلقبول) اي فثبت لقبوله (كل منهما) اي من المضارع واسم الفاعل فقوله لقبول مصدره مضاف الى فاعله وقوله (الشيوع) منصوب لفظا على انه مفعول لقوله قبول (والخصوص) بالنصب عطف عليه والمراد من الشيوع هو الانتشار والاحتمال للمعاني على سبيل البدل يعني ان وجه المشابهة بينهما في اطلاق الشيوع والخصوص عليهما في معناه الذي يقابل الخصوص وهو العموم لانه لا عموم فيها حقيقة (فان الاسم) اي اسم الفاعل والفاء في فان تفصيلية يعني لعطف التفصيل على الاجل والالف واللام في الاسم لامهد الخارجى بقرينة سبق ذكره وهو اسم الفاعل قوله (عند) ظرف متعلق بيفيد ومضاف الى مجرد المضاف الى الضمير يعني عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع (وهو خبر ان يعني ان اسم الفاعل نحو ضارب اذا استعمل نكرة بغير لام التعريف وبغير لام الموصول يكون شاملا لافراد كل من هو متصف بالضاربة ولا يكون مختصا بضارب معين من الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه) قوله عند متعلق بقوله (يتخصص) (و) ظرف له وجملة يتخصص مرفوعة محلا على انها معطوفة على جملة يفيد وانما قال في الفقرة الاولى عن اللام وفي الثانية عند دخول حرف التعريف ولم يقل عند دخوله او عند تجرد حرف التعريف لان اللام الداخلة على اسم الفاعل قيمان احدهما حرف التعريف والاخر اسم الموصول وفي مقام التجرد والنفي يكفي التعبير عنه باللام لان عدم اللام هو المقصود في وقوع التجرد سواء كان مجردا عن اللام التي هي حرف التعريف او التي هي الاسم الموصول واما في الفقرة الثانية لما كان المقصود وجوده فيلزم ان يعبره بتعبير يخرج منه اسم الموصول لان مدخوله وان كان اسما صورة لكنه فعل حكما كذا قيل (نحو ضارب) فانه محتمل ان يكون زيدا او عمرا علما او جاهلا او غيرهم من ذات يتصف بالضاربة (والضارب) فانه مع اللام مختص بضارب معين سواء كان اللام حرف التعريف او اسم الموصول فان الاعتبار على الصورة فصورته حرف التعريف وهذا تحقيق المشبه به ثم شرع



(كذلك المضارع) خبر ومبتدأ وقوله (عند تجرده عن حرف الاستقبال) كالسين وسوف ولن (والحال) كما ولا م الابتداء عند الكوفيين ﴿٢٦﴾ والزخشرى وابن مالك وغيرهم وفي التنزيل اني ليحزني ان تذهبوا به اي

قصدا تذهبوا به هذا اذا لم تدخل على سوف واذا دخلت عليها تمحضت للتأكيد مثل ول سوف يعطيك متعلق بقوله (يحتتمل الحال والاستقبال) وهو وما عطف عليه بدل او عطف بيان للجملة كذلك المضارع ويحتتمل ان يكون استينافا قدم الحال هنا لتبادره عند التجرد فكان اسبق (نحو يضرب وعند دخولهما) اي دخول احدهما (عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم) معطوف على لقول اي والشبه المعنوي لمبادرة الفهم (فيهما) اي في اسم الفاعل والمضارع (عند التجرد عن القران) الدالة على احسد الازمنة حالية نحو تذهب اوانت ذاهب الى مكة لمن يهياه او مقالية كحرف الاستقبال والحال في المضارع وامس والآن وغدا في اسم الفاعل (الى الحال) لاقتضاء مفهومهما الوقوع (واما) الشبه (الثالث) وهو الشبه استعمالا (فلو وقع كل منهما صفة لنكرة) بحسب الظاهر واما في التحقيق فالصفة الفعل وفاعله وكذا اسم الفاعل وفاعله فاطلاق

الصفة عليهما على المساحة او التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء

والثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكنى فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني انتهى ملحضا من المعنى

(نحو جاءني رجل ضارب او يضرب ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب) ولوجود المشابهة الثالثة في الماضي بنى على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون ولم يعرب ﴿٢٧﴾ لعدم المشابهة التامة ولقد احسن

المصنف في اعتباره المشابهات الثلاث بين المضارع واسم الفاعل والقوم اعتبروا المشابهات الثانية بين وبين اسم الجنس كلفظ العين فلم يتم المشابهة من الجانبين فلما اعتبرها بينهما ثم المشابهة من الجانبين (فهذه المشابهة) بمعنى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا (تقتضى تطلق المضارع) اي تبعيته (للاسم) اي لاسم الفاعل (فيما) اي في شيء (هو) اي الاسم (اصل فيه) اي في ذلك الشيء (وهو الاعراب) والمراد المعنى المصدري بمعنى كونه معربا قابلا للحركات والحروف العاملة لفظا وتقديرا ويقال به البناء والاسم في البناء متطفل وتابع للفعل والحرف ليس باصل فيه لائر العامل كما في السابق كما تقتضى تطلق اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولذا لا يعمل في المفعول اذا كان بمعنى الماضي (فاعرا بديس) كاشا (بالاصالة) اي كون الاعراب اصلا (فاذا قلنا لن يضرب) وكذا لم يضرب ويضرب (فلن) وكذا لم والعمل المعنوي (اوجب كون آخر يضرب) بمنزلة الكلمة في التعريف مفتوحا او مجزوما او مرفوعا بمنزلة على وجه مخصوص من الاعراب فيه (بواسطة المشابهة لاسم الفاعل)

اي بالمشابهة التي هي

في التحقيق كون اسم الفاعل مركبا والفعل المضارع جملة ﴿نحو جاءني رجل ضارب او يضرب﴾ لان الصفة في ضارب في الحقيقة هو ضارب فقط وفي يضرب هو يضرب بعد رفع فاعله وبمذكونه جملة معه قوله ﴿ولدخول﴾ عطفت على قوله لوقوع كل معنى واما الثالث لجواز دخول ﴿لام الابتداء عليهما﴾ اي على اسم الفاعل والفعل المضارع ﴿نحو ان زيدا لضارب او ليضرب﴾ ثم اراد ان ينبه على الحاصل من السابق فقال ﴿فهذه المشابهة﴾ اي هذه المشابهة التامة التي هي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا الواقعة بينهما دون غير المضارع من الافعال (تقتضى) اي هذه المشابهة المتصفة بهذه الصفة (تطلق) مفعول تقتضى والتطفل مصدر من باب التفعّل وهو كون الشيء طفلا اي تابعا ولذا يقال لا يصبي طفلا لانه يتبع والده في الشيء بمعنى تبعية المضارع للاسم فيما اي في معنى واعتبار ﴿هو﴾ اي الاسم (اصل فيه) اي في ذلك المعنى والاعتبار قوله فيما متعلق بالتطفل وما موصوفة عبارة عن المعنى الذي يقوم باللفظ وهو مبتدأ واصل خبره وفيه متعلق بالاصل لانه لتضمنه معنى الراجع لان الشيء اذا كان اصلا في شيء يكون اعتباره راجحا وتركه مرجوحا والضمير المجرور راجع الى ما والجملة مجرورة محلا على انها صفة ما ومحله القريب مجرور بنى ومحله البعيد منصوب على انه مفعول فيه ﴿وهو﴾ اي الشيء الذي هو اصل في الاسم ومعتبر فيه ﴿الاعراب﴾ لان الاسم هو قابل لاحتمال المعاني المقتضية للاعراب بخلاف الفعل فان الفاعلية والمفعولية والاضافة من خواص الاسم وقوله ﴿فاعرا به﴾ جواب لشرط محذوف اي اذا كان الاسم اصلا في الاعراب وكان اعراب الفعل تابعا لاعراب الاسم بشرط وقوع المشابهة التامة بينهما فاعراب الفعل (ليس) اي ذلك الاعراب (بالاصالة) بل الاصل في الفعل هو عدم الاعراب لعدم ما اقتضاه فيه وعدم الاعراب هو البناء ثم اراد المصنف ان يمثله بمثال فقال ﴿فاذا قلنا﴾ الفاء فيه تفصيلية واذا ظرف لجوابه وهو اوجب وقوله ﴿لن يضرب﴾ اي لفظ لن يضرب مفعول لقلنا اي اذا قلنا واوردنا لن يضرب ﴿فلن﴾ الفاء فيه جوابية لا ذا ولن اي لفظ لن وهو مبتدأ اي ان لفظ لن يصدق عليه تعريف العامل لانه حرف ﴿اوجب كون آخر يضرب مفتوحا﴾ اي منصوبا علامته الفتحة ﴿بواسطة المشابهة التامة لاسم الفاعل﴾ كما عرفت وكل ما اوجب بواسطة كذلك



الواسطة فلاضافة بيانية . لما وصل النوبة الى بيان ماهو المقصود من الباب وهو احوال افراد العامل قال (ثم العامل) اي بعد بيان مفهوم العامل وما يتعلق به والمراد به هـا ايضا المنهوم لان التقسيم للماهية كما عرفت وقد صرح به المصنف في بعض تصانيفه اظهر لبعده المرجع (على ضربين لفظي) اي منسوب الى اللفظ لكونه لفظا (ومعنوي) اي منسوب الى المعنى لكونه امرا عقليا (٢٨) (فاللفظي ما يكون للسان) ظرف مستقر خبر ليكون مقدم على الاسم

فهو عامل . ولما فرغ من تحقيق تعريف العامل بحسب مفهومه شرع في تقسيمه الذي هو بحسب وجوده في الخارج فقال (ثم العامل) وهو مبتدأ وقوله (على ضربين) ظرف مستقر خبره والجملة لا محل لها معطوفة على جملة ثم العامل وقوله (لفظي) بالرفع خبر مبتدأ محذوف اي احد الضربين لفظي (و) الآخر (معنوي) ويجوز جره على انه بدل من الضربين (فاللفظي) الفاء فيه تفصيلية وهو مبتدأ وقوله (ما يكون) مع صلته خبره وقوله (للسان) ظرف مستقر منصوب محال على انه خبر مقدم ليكون (فيه) متعلق به والضمير المجرور عائد لما وقوله (حظ) اي نصيب اسمه يعني ليس هو معنى يعرف بالقلب بل هو محسوس مسموع من شأنه ان يتلفظ بالاسان ويكتب في النقوش فغنى النسبة فيه ان العامل اللفظي عامل منسوب الى اللفظ الذي محله اللسان فيكون من قبيل نسبة الفعل الى آله (وهو) اي ذاك اللفظي (على ضربين سماعي وقياسي) فالسماعي (وهو في اللغة ما ينسب الى السماع وفي الاصطلاح (هو الذي) اي العامل اللفظي الذي يتوقف اعماله (هو مصدر اعمل اي جعله عاملا ومؤثرا بعمل خاص به (على السماع) اي على تتبع تراكيب العرب واستقرائها ويتبع ان يذكر في علمه قاعدة كلية لان ما يذكر فيها انما هو قضية شخصية لا كلية فانه يقال من جارة وان ينصب الاسم ويرفع الخبر ولن ناصب ولم جازم ونحوها بخلاف القياسي فانه كاسيحي من انه يمكن ان يذكر فيها قاعدة كلية موضوعها غير محصور اي له افراد كثيرة كلها تعمل من غير توقف على السماع (واعلم) ان التقسيم ثلاثة تقسيم جملي وهو اكثر استعماله في تقسيم الكل الى اجزائه كتنظيم الكتاب الى ابواب وفصول وتقسيم استقرائي كتنظيم الانسان الى ابيض واسود وتقسيم عقلي كتنظيم شئ الى موجود وغير موجود وتقسيم العامل ههنا من هذا القبيل بان يقال ان العامل اما لفظي واما غير لفظي والثاني هو المعنوي واللفظي اما

او حال منه قدم عليه لنكراته فالخبر قوله (فيه) ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن فيه لعدم جواز تقديم الحال على العامل الظرف مطلقا على ماهو مذهب سيبويه او بتقديم المبتدأ كما هو مذهب الاخفش او ظرف ليكون او لحظ وعلى تقدير كون الخبر لسان فقوله فيه حال من المستكن فيه او من حظ قدم عليه لنكراته او ظرف للخبر او ليكون او لحظ وقوله (حظ) اسم يكون او يكون تامة وحظ فاعاه والظرفان حالان منه او الثاني حال من ضمير الاول ولا يجوز عكسه او متعلقان بكون او بحظ وجعلهما من التنازع يجوز عند المصنف لانه لم يشترط تأخر المفعول عن العاملين وابن الحاجب ومن تبعه شرطوه فلا يكونان مما تنازعه يكون وحظ (وهو) اي اللفظي (على ضربين) عامل (سماعي) وعامل (قياسي) فالعامل (السماعي) في

اصطلاح النحاة (هو) اي العامل (الذي يتوقف اعماله بخصوصه على السماع) من العرب ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية مشتملة على افراد غير محصورة قدمه على القياسي لسهولة ضبط افراد المتصور معرفتها لاجراء الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف القياسي ولان بعض القياس يتوقف على معرفة حرف الجر منه كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال ولان الفعل ونسبه ومعناه قد تحتاج في

سماعي واما غير سماعي والثاني هو القياسي (وهو) اي السماعي (ايضا) اي كاللفظي (على نوعين عامل في الاسم وعامل في الفعل) المضارع والعامل في الاسم ايضا) اي كالسماعي على قسمين (عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني) اي اريد بالاسمين المعمولين (المبتدأ والخبر في الاصل) اي قبل دخول العامل اللفظي الذي يقال له نواسخ المبتدأ والخبر ويسميان اي يسمى ذلك المبتدأ والخبر (بعد دخول العامل) اي بعد دخول العامل اللفظي السماعي عليهما (اسما) اي يسمى الذي هو مبتدأ في الاصل اسما لذلك العامل (وخبرا) اي يسمى الذي هو خبر في الاصل خبرا (له) اي لذلك العامل فقوله يسميان فعل مجهول تنية يسمى وهو من الافعال التي تعدى الى المفعولين لانه يقتضي شيئين احدهما الاسم والاخر المسمى فيجعل المسمى مفعولا اول ويجعل الاسم مفعولا ثانيا وههنا لما بني الفعل مجهولا جعل مفعوله الاول نائب فاعل ومفعوله الثاني باقيا على حاله ومما ينبغي ان يعلم ان هذا التقسيم مبني على الاستقراء اعني انه لم يوجد عامل يتعدى الى غير الواحد والاثنين فانه لو وجد عامل يتعدى الى ثلاثة فصاعدا يجوز ذلك عقلا والله اعلم (والعامل) وهو مبتدأ وقوله (في اسم واحد) ظرف مستقر مرفوع محال على انه صفة العامل (اعلم) ان متعلق الظرف المستقر اما فاعل واما صفة يعني كان او كائن وحصل او حاصل فاذا كان فعلا يكون جملة وان كان صفة يكون مع فاعله مركبا فيثنان كان المتعلق فعلا فهو نكرة لا تكون صفة معرفة وكذا اذا كان الصفة المقدرة مقدرا بنكرة واذا وقع الظرف في موقع يقتضي ان يكون صفة للمعرفة يقدر فيه اسم معرف باللام كما كان في هذا المقام يعني والعامل الكائن في الاسم الواحد والله اعلم ويجوز ان يكون متعلقا بالعامل على انه مفعول به غير صريح له وقوله (حروف) خبر للمبتدأ وقوله (تجروه) مع فاعله صفة الحروف والضمير راجع الى اسم واحد اي العامل اللفظي السماعي الذي يعمل في الاسم الواحد حروف تعمل عمل الجر في اسم واحد وقوله (تسمى) صفة بعد صفة للحروف او لا محل لها استئناف كان فائلا سأل بانه ما اسم هذه الحروف في اصطلاح النحاة فاجاب عنه انه يسمى (حروف الجر) ومما ينبغي ان ينبه ههنا على وجه التسمية به بان المراد بالجر المضاف اليه اما معناه المصدري الاصل وهو جر الشئ الى الشئ واما معناه الاصطلاحي الذي صدر عن علي رضي الله عنه بان الجر علم الاضافة ويجوز ان يراد المعنيان ههنا لان كلاهما يصح ان يكون وجه التسمية به لان هذه الحروف وضعت لافضاء

العمل في بعض المفعولات الى حرف الجر (وهو) اي العامل السماعي (ايضا) اي كاللفظي (على نوعين) الاول (عامل في الاسم و) الثاني (عامل في الفعل المضارع والعامل في الاسم ايضا) اي كالسماعي (على قسمين) احدهما (عامل في اسم واحد) واثنيهما (عامل في اسمين اعني) بالاسمين (المبتدأ والخبر) ملحوظين (في الاصل) اي باعتبار الاصل اي قبل دخول العامل عليهما (ويسميان بعد دخول العامل عليهما اسما وخبره) اي يسمى المبتدأ اسما والخبر خبرا للعامل (والعامل في اسم واحد) من السماعي قدمه لكونه معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا (حروف تجره) اي لاسم الواحد ليناسب اثرها اللفظي اثرها المعنوي الذي هو جر معنى المتعلق وافضاؤه الى مدخوله ويحمل عليه ما لا يكون الجر فيه (تسمى حروف الجر



و(حروف الاضافة) لوجودها في مفهومها وهو وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم او المؤول به ولكون اثرها الجر (وهي عشرون الباء) قدمه لبساطته ولكونها اكثر استعمالا هو (للاصاق) وهو الاصل في معانيه ولذا خصه بالذكر ولانه ليس مراده ﴿ ٣٠ ﴾ تعداد معانيه بل بيان عامليته نحو يزيد داء ومررت به وله معان

آخر (ومن) قدمه ليوافق معناه وللكثرة استعماله هي (للابتداء) في المكان عند البصريين ومطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما عند الكوفيين والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهبهم وعلامة صحته وضع الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها كذا قالوا وله معان غيره (والى) عقب من به لمحيطه في مقابلته هو (للانتهاء) في الزمان والمكان وغيرهما نحو سرت الى المسجد واتموا الصيام الى اتايل واتيت الى زيد (وعن) قدمه على على لمناسبته لمن حيث انه يجوز ان يستعمل كل منهما في محل باعتبار انه مبدأ ومبعد نحو سقاء من العطش وسقاء عن العطش هو (للبعد) اي بعد الشيء عن مجروره نحو اديت عنه الدين ذكر الدماميني انه لم يذكر البصريون له الا هذا المعنى (والجائزة) اي مجاوزة الشيء عن مجروره بعد عنه كما في المثال المذكور اولا كما

الفعل او معناه الى ما يليه من الاسم فهو بهذا الاعتبار يكون معناه انه سمي به لانها حروف تجر معنى الفعل الى ما يليه وبالاختيار الثاني انه يسمى به لانها تعمل عمل الجر والله اعلم وقوله ﴿ وحروف الاضافة ﴾ بالنصب معطوف على حروف الجر وانما سميت به لان الاضافة في الاصل نسبة شيء الى شيء فهذه الحروف لما وضعت لمعنى الافضاء يلزمها نسبة الشيء الى الفعل واليه اشار المصنف رحمه الله تعالى فيما مر في تحقيق معنى الواسطة بقوله وكونه منسوبا اليه ﴿ وهي ﴾ مبتدأ ﴿ عشرون ﴾ بالرفع خبره اي وتلك الحروف عشرون حرفا بالاستقراء وقوله ﴿ الباء ﴾ مرفوع لفظا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي الاول من عشرين مسمى الباء الذي هو «ب» بالكسر وقوله ﴿ للاصاق ﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي هو كائن للاصاق وموضوع له وفيه تسامح لان الباء وغيره من الحروف ليس بموضوع لمطلق معناها كما حقق في فن الوضع بل هو موضوع لاصاق جزئي يتكون في الخارج بعد وجود مجروره ومتملة لمخصوصين وانما اكتفى المصنف بذكر معنى واحده مع ان له معاني اخر من الملابس والمصاحبة وان يضامنه يكون زائدا وليس له معنى لازوظيفة علم النحو ذكر العمل والتأثير لانه انما يبحث عن احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء سواء كان له معنى اولا وتعداد المعاني من وظائف علم اللغة واعرف هذا ﴿ ومن ﴾ اي والثاني لفظ من ﴿ للابتداء ﴾ اي الموضوع لمعنى الابتداء ﴿ والى ﴾ اي والثالث لفظ الى ﴿ لالانتهاء ﴾ اي وهي موضوع لانتهاء ﴿ وعن ﴾ اي والرابع لفظ عن ﴿ للبعد ﴾ اي وهو موضوع لبعده عن شيء ﴿ والجائزة ﴾ اي لمجاوزة ذلك الشيء البعيد الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد لان السهم بعد عن القوس ويصل الى الصيد ﴿ وعلى ﴾ اي والخامس لفظ على ﴿ للاستعلاء ﴾ اي هو موضوع للاستعلاء ﴿ واللام ﴾ اي والسادس مسمى اللام ﴿ للتعليل ﴾ اي هو موضوع

في اخذت عن استاذي العلم وسواء وصل الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد اولا كما في المثال الاول (وعلى) قدمه على اللام لمناسبتها لمن في جواز كونها اسمين هو (للاستعلاء) اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح او توها نحو عليه دين كانه ركب الدين وهو يحتمل ثقله (واللام) قدمه لبساطته هي (للتعليل) اي لبيان كون مجروره علة ذهنية مثل ضربت للتأديب او خارجية نحو خرجت لحافتك والعللة الذهنية ما يكون علة

في الذهن معلولا في الخارج كالتأديب مع الضرب والخارجية علة في الذهن والخارج (والنخصيص) هو ههنا بمعنى ارتباط شيء للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التملك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجمل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل في هذا لام الملك والتمليك والاستحقاق والنسب وليس معنى النخصيص المحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه بناء على لام الاختصاص ذكره الفاضل العصام (وفي) قدمه لكثرة استعماله حرف الجر ولدخوله على المظهر والمضمر هي (لظرف) اي للظرفية وهي كون الشيء قابلا للحول فيه حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز او تشبيها وتنزيلا نحو نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف ونحو النجاة في الصدق (والكاف) قدمه لبساطته ولكثرة استعماله هي (للتشبيه) اي لان يشبه شيء بمجروره نحو زيد كالاسد (وحتى) قدمه لصالته في الجارية وجاء عني بالابدال في هزيل وقرآن مسعود ليسجنه عني حين هي (للافاة) اي لكون مجروره غاية للحكم بمعنى انه لا يتجاوز نحو اكلت السمكة حتى رأسها فالرأس مأكول او ينتهي عنده ولا يصل اليه نحو نمت البارحة حتى الصباح فالنوم ينتهي عند الصباح ولا يصل اليه والاصل فيه ان مدخوله اما جزء اخيرا قبلها او شيء يلاقى الجزء الاخير في الاول يدخل المجرور في الحكم وفي الثاني لا هذا هو الحق وقال العبد القاهر ومن تبعه يدخل مطلقا وعند الاكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز كون مدخولها الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور به يجوز ان ﴿ ٣١ ﴾ يكون جزأ وغيره والجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره وفيها

للتعليل (والنخصيص وفي) اي والسابع لفظ في (لظرف) اي هو موضوع للظرف زمانا او مكانا (والكاف) اي والثامن مسمى الكاف (للتشبيه) اي هو موضوع لتشبيه شيء بمجروره (وحتى) اي والتاسع لفظ حتى (للافاة) اي هو موضوع لمعنى الفاية يعني انه يكون مجروره غاية لشيء ﴿ ورب ﴾ اي والعاشر لفظ رب (للتقليل) اي هو موضوع لانشاء التقليل ﴿ وواو القسم ﴾ اي والحادي عشر الواو الذي هو موضوع للقسم ﴿ وتاؤه ﴾ اي والثاني عشر تاء القسم ﴿ وحاشا ﴾ اي والثالث عشر لفظ حاشا ﴿ للاستثناء ﴾

التقليل قال الفاضل العصام لو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتنزييل فيستوفي معنى رب انتهى ويقع في صدر الكلام لاناشيته واكثر دخولها على النكرة الموصوفة عند المبرد وعند ابن السراج وابي علي خلافا للاخفش وقد يدخل على المضمر المبهم المفرد المذكر ميمزا بنكرة منصوبة والكوفيون جعلوه ضميرا راجعا مطابقا للمرجع ويلحقها ما فان كانت كافة يجب دخولها على الجمل وان كانت زائدة تدخل على الاسم ايضا ويجرؤه نحو قوله «ربما ضربت بسيف صيقل» والجملة التي تدخل عليها فعلية ماضوية في الاشهر والجزولي يقول تدخل على مطلق الجمل قال الرضي يحذف رب قياسا مع بقاء علمها في ضرورة الشعر وبعد الواو او الفاء او بل وفي غيرها شاذ ولو في الشعر نحو «رسم داروقفت في طلله» (وواو القسم وتاؤه) قدمهما لعدم خروجهما عن الجارية ولم يذكر باء القسم هنا لذكره مطلق الباء فيما سبق ويجب حذف فعلهما ولا يكونان للسؤال فلا يقال والله اجلس ويدخل الواو على الاسم الظاهر والتاء على لفظة الله والباء اعم منهما في الجميع (وحاشا) قدمه لعدم خروجه عن العاملة وان خرج عن الجارية هو (للاستثناء) اي عن سوء لامطلقا بخلاف خلا وعدا يقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن القوم حاشا زيد ذكره الرضي وذهب سيويه واكثر البصريين الى ان حاشا للاستثناء حرف جردا وانكروا فعليته لامتناع دخول الموصول عليه



والاخفش والمزني والمبرد الى انها تستعمل كثيرا حرف جر وقليل فعلامتها جامدا لتضمنه معنى الاوسم

اللهم اغفر لي وان يسمع . حاشا الشيطان واما الاصبع

(ومذ ومنذ) وقد يكثر ميمهما قدم مذ لحقة وكونه لغة عامة العرب ومنذ مختص بالحجازين صرح به الفاضل العصام في بحث الظروف وما نقل من قولهم ان اصله منذ لم يرتضيه الرضي وقدم منذ لقلته خروجه عن الجارية بخلاف خلاها (الابتداء في الزمان الماضي) يعني انهما اذا اريد به مجرورهما الزمان الماضي بان يكون زمانا ماضيا لم يبق منه جزء يكون معناها ان ذلك الزمان الماضي مبدأ زمان الفعل الذي ﴿ ٣٢ ﴾ قبلهما مثبتا مثل رأيت مذ او منذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا او منقيا

مثل ما رأيت منذ يوم الجمعة في الاول ابتداء الرؤية من يوم الجمعة وفي الثاني ابتداء انتقامها منه ويكونان لظرفية مجرورهما للفعل المذكور اذا اريد به زمان لم يمتص تمامه وانت في بعض اجزائه نحو رأيت او ما رأيت مذ شهرنا ومنذ يومنا ومنذ حياة زيد اي جميع زمان رؤيتي او عدم رؤيتي هو ذلك الشهر او اليوم او زمان الحياة ولا يستعملان في الاستقبال نص عليه عصام الدين قوله (وقد يكونان اسمين) استطرادي يحكي تمام بيانهما في المبنى ان شاء الله تعالى (وخلا) قدمه لتقدم الحاء (وعدا) قدمه لعدم الاختلاف في عالميته هما (للاستثناء) وبعض الحياة لم يجمل خلا مع انجرار ما بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا ذكره الفاضل العصام (ويكونان فعلين

اي هو للاستثناء اي لاستثناء مجروره ﴿ومذ﴾ اي والرابع عشر اي لفظ مذ ﴿ومند﴾ اي والخامس عشر لفظ منذ ﴿للاستثناء﴾ اي هاللاستثناء في الزمان الماضي وقد يكونان اسمين ﴿فيكونان﴾ بمعنى الاسم وهو معنى اول المدة او جميع المدة اذا قلنا منذ زمان سفرنا يوم الجمعة معناه اول مدة سفرنا او جميع مدة سفرنا يوم الجمعة فيكون منذ مبتدأ ويوم الجمعة بالرفع خبرا له ظرفية اذا كانا بمعنى من نحو سرت منذ يوم الجمعة اي ابتداء السير من يوم الجمعة فالقصد في الاول بيان اول المدة او جميعها وفي الثاني بيان ابتداء السير ﴿وخلا﴾ اي والسادس عشر لفظ خلا ﴿وعدا﴾ اي والسابع عشر لفظ عدا ﴿للاستثناء﴾ اي وهما للاستثناء ﴿ويكونان﴾ اي يكون كل من اللفظين ﴿فعلين﴾ يعني فعلين ماضيين ناقصين واويين من خلق وعدو ﴿وهو﴾ اي كونهما فعلين ﴿الاكثر﴾ اي اكثر من وقوعهما حرفين وسيجي تفصيلهما في بحث المستثنى ﴿ولولا﴾ اي والنامن عشر لفظ لولا ﴿لامتناع شئ﴾ اي هو موضوع لبيان علة امتناع شئ وقوله ﴿لوجود﴾ متعلق بالامتناع اي كون الشئ متمم لوجود غيره ﴿اي غير ذلك الشئ﴾ يعني ان ههنا شيئين احدهما ممتنع والاخر موجود فكان وجود ذلك الموجود علة لامتناع الممتنع نحو لولاك لهلك زيد فعدم هلاك زيد وامتناعه لوجودك قوله ﴿اذا اتصل﴾ متعلق وظرف للمفهوم مما سبق وهوانه لما حكم بان لولا حرف جر ففهم منه انها تجرولما لم يكن جرء على اطلاقه بل بشرط شئ اراد ان يقيد عمل الجر بانه انما يجر اذا اتصل ﴿بها﴾ اي بكلمة لولا ﴿ضمير﴾ فان لولا اذا دخل على اسم ظاهر يكون ذلك الاسم مرفوعا على انه مبتدأ وخبره يكون مجذوبا

وهو الاكثر) وسيجي تمام تحقيقه في المستثنى ان شاء الله تعالى (ولولا) قدمه لان ٤ في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير المجرور هو (لامتناع شئ) هو جوابه (لوجود غيره) هو مدخوله يجز بها (اذا اتصل بها ضمير) اي ضمير كان كما سمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه ثم قال سيديويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة بها كما اختصت حتى والكاف بالظاهر وقال الاخفش غير جارة والضمير المجرور واقع موقع المرفوع عكس ما انا كانت ولا انت كانا فسيديويه والجمهور تصرفوا في لولا حيث جعلوا غير العامل عاملا للابلازم التصرف في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير والاخفش في الضمير حيث جعله

بدلا عن غيره وابق لولا على حاله وهو عدم العاملية (وكي) قدمه لعدم شذوذ عمله بجربه (اذا دخل على ما الاستفهامية) هو (للتعليل) وقال الخليل والاخفش اذا دخل على المضارع يقدران وكي جارة وعند البصريين اذا وقع بعدها ان فهي جارة وكذا اذا وقع بعدها ما المصدرية يقال كذا تضرب اي لضربك (ولعل) هو (لترجي) تكون جارة (في لغة عقيل) يضم العين مصغرة ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة

لعل ابني المغوار منك قريب

قال في معنى اللبيب هو محجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم انتهى فلا اعتداد لما قيل ان الظاهر ان الجر في هذه اللغة ايضا شاذ ولهذا تأولوا بحمله على الحكاية اذ اسم الرجل ابني المغوار بالياء فلا يغير وصرح المصنف بالرد عليه في الحاشية على المتن ولما فرغ من بيان حروف الجر شرع في بيان احكامها من لزوم المتعلق وعدمه وجواز الحذف وغير ذلك فقال (ولا بد لهذه الحروف) اي لافراق حاصل لحروف الجر

وجوبا فاذا قلنا لولا زيد لهلك عمرو فزيد مبتدأ وخبره موجود فحذف الخبر وقام لهلك مقامه فلا جرفه واذا دخل على الضمير فالمسموع من العرب امران احدهما لولا انت لهلك عمرو وهذا في اكثر اللغات والاخر لولاك لهلك عمرو والامر على الاولى ظاهر واما على الثانية فلما اتصل بها ضمير مجرور فلا جار غيرها حكم بالضرورة بانها حرف جر لانه لا مجال للحم الضمير على كونه منصوبا لانه لا ناصب له فتعين مجروريته وفيه مسلكان احدهما مسلك سيديويه فاندخل ان لولا حرف جر عند اتصال الضمير به لكونها بمعنى اللام التعليلية والاخر مسلك الاخفش وهوان لولا على حاله في الاستعمالين لكن يوجه في هذه اللغة بان الكاف المجرور استعمل في الضمير المرفوع مجازا على طريق الاستعارة فيكون اعرابه على المسلك الاول ان الكاف مبنى على الفتح فحله القريب مجرور بلولا ومجمله البعيد مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني انها ضمير مرفوع محلا على انه مبتدأ كذلك ﴿وكي﴾ اي والتاسع عشر لفظ كي ﴿اذا دخل﴾ اي فانه يجز اذا دخل ﴿على ما الاستفهامية﴾ هو اي لفظ كي ﴿للتعليل﴾ مثل اللام نحو كيمة عصيت اصلاه كيما فحذفت الالف التي في آخره كما حذفت في ما اذا دخلت عليها سائر الحروف الجارة نحو عه ومه وله فهذا الاستعمال يدل على كونه حرف جر في هذه الصورة وايضا معناه موافق لمعنى اللام وهذا ايضا يدل على كونه حرف جر . وقال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين ﴿ولعل﴾ اي والعشرون لفظ لعل ﴿لترجي﴾ اي هو موضوع للترجي اي لرجاء وقوع اسباب شئ والظن بترجيح وجود سبابه على عدمه بعد امكانه وكذا عمى واما كاد فهو بيان لقرب وقوع شئ بعد وجود اسبابه وانما يجز الاسم به ﴿في لغة عقيل﴾ على صيغة التصغير ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة . لعل ابني المغوار منك قريب انتهى فابي المغوار هو محل الاستشهاد . ولما فرغ من تعداد الحروف الجارة شرع في بيان احوال تعاقباتها فقال ﴿ولا بد لهذه الحروف﴾ فلان في الجنس وبد مصدر بمعنى الفراق وهو مبنى على الفتح ومنصوب محلا على انه اسم لا وقوله لهذه

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة . لعل ابني المغوار منك قريب

انتهى فابي المغوار هو محل الاستشهاد . ولما فرغ من تعداد الحروف الجارة شرع في بيان احوال تعاقباتها فقال ﴿ولا بد لهذه الحروف﴾ فلان في الجنس وبد مصدر بمعنى الفراق وهو مبنى على الفتح ومنصوب محلا على انه اسم لا وقوله لهذه



(من متعلق) بفتح اللام والظاهر ان يد في هذه شبه مضاف لحي ما يتم معناه به بعده فيكون معربا فيلزم نصبه اي لا بد  
واعتذر عن بناءه بانه قطع الجار عن التعلق به وجعل مع مجروره خبرا عنه لان كل مصدر له صلة من الحروف  
الجارية يجوز قطعها عنه وجعلها خبرا عنه كافي قوله تعالى لا تريب عليكم وعند ابن مالك معرب منصوب سقط تنوينه  
تشبيها بالمضاف ومن متعلق بالضمير المستتر في الظرف المستقر لان الضمير الراجع الى المصدر يجوز تعلق الجار به  
لدلالته على معنى الفعل وهو الحدث صرح به الفاضل العصام في شرح التلخيص ويجوز تعلقه بالظرف المستقر نفسه  
وما حكى عن بعض البغداديين ﴿ ٣٤ ﴾ من جواز تعلق الظرف بالمتنى المبني لم يستحسنه الرضى لوجوب

الحروف ظرف مستقر خبره وقوله ﴿ من متعلق ﴾ بفتح اللام اما ظرف مستقر  
ايضا خبر بعد خبر او متعلق ببد وظرف لغوله يعنى لافراق موجود لهذه  
الحروف من شئ يتعلق به لكونها موضوعا لافضاء معنى الفعل او شبهه الى  
مجروره ولما كان معنى التنى الفراق هو معنى عدم الانفكاك كان معناه ان المتعلق  
لازم لهذه الحروف ﴿ فعل ﴾ اي هذا المتعلق فعل ﴿ او شبهه ﴾ كاسم الفاعل  
والمفعول والمصدر ونحوه ﴿ او معناه ﴾ اي معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه  
معنى الفعل كما سيحكي من اسماء الافعال والظروف وقوله ﴿ الا الزائد ﴾  
بالجر بدل من لهذه الحروف واستثناء منها اي الا الحرف الذي يكون زائدا  
﴿ منها ﴾ اي من هذه الحروف بمعنى انه ليس له دلالة على معناه الموضوع له  
بل له فائدة اخرى من الموافقة لاستعمال العرب ﴿ نحو كفى بالله ﴾ لان باء الله  
ليس مستعملا ههنا في معناه لان مجروره فاعل كفى بل الباء فيه زائد بمعنى  
انه ليس المراد به معناه الموضوع له بل المراد به اما تزيين اللفظ او الموافقة  
لاستعمال العرب لان عادتهم انهم يدخولون الباء في فاعل كفى ﴿ وبحسبك ﴾  
درهم ﴿ وهذا مثال لزيادة الباء في المبتدأ لان حسبك مجرور لفظا بالباء  
ومرفوع محلا على انه مبتدأ ودرهم خبره وقوله ﴿ ورب وحاشا وخلا  
وعدا ولولا ولعل ﴾ معطوف على قوله الا الزائد يعنى الارب وما عطف  
عليه من المذكورات ﴿ فانها ﴾ اي فان هذه المستثنيات المذكورات لا تتعلق  
بشئ ﴿ اي بشئ ﴾ من الفعل وشبهه ومعناه لان كلا من المذكورات لا يفيض  
معنى الفعل ونحوه الى مجروره ثم شرع في تفصيل احوال كل من المستثنيات

اعراب المشابه بالمضاف والجملة  
ابتدائية او اعتراضية او معطوفة  
على جملة وهى عشرون ( فعل  
او شبهه ) وهو الاسماء المتصلة  
بالفعل بالاشتقاق ( او معناه ) وهو  
كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء  
الافعال ( الا الزائد منها ) مجرور  
بذل من قوله هذه الحروف او  
منصوب مستثنى منه ( نحو كفى  
بالله ) فاعل كفى ( وبحسبك  
درهم ) مزيد في المبتدأ والزائد  
من الحروف الجارة الباء ومن  
واللام والكاف وصرح في المتنى  
بزيادة عن وعلى والزائد ما لا يخل  
اسقاطه باصل المعنى ( و ) ( الا رب  
وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل )  
فان لها بدا من المتعلق ( فانها )  
اي هذه المستثنيات ( لا تتعلق )  
اصلا ( بشئ ) من الفعل وشبهه  
ومعناه اما الزائد فلان تعلق

حرف الجر بشئ منها لكونه يفيض معناه الى مجروره حيث لا يكون بدونه نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى  
الكوفة والزائد لما يمكن له معنى وكان المتعلق يتمدى الى مجروره بلا توسطه نحو كفى بالله وحسبك درهم في  
بحسبك درهم والى يده فى التى بيده لم يتعلق بشئ وكذا رب فى رب تال يلغنه القرآن يقال يامن القرآن تاليا وكذا  
رب رجل كريم لقيته يقال رجلا كريما لقيت وكذا ان قيل التقدير رب رجل كريم لقيته حصل فقيه ان رجلا فى  
المعنى فاعل حصل فلامعنى لتوسط رب بينه وبين رجل الافادة معنى التقليل فلما تقررت لك هذا عرفت انه لا وجه  
لاختيار الفاضل العصام لما ذهب اليه الكوفيون من كون رب اسما مضافا الى ما بعده

مفيدا لمعنى التقليل نقيض كم التكثيرية والوجه المذكور فى الزائد ورب لم يتعلق لولا ولعل واما حرف الاستثناء فقد  
اختلف فيها اختار المصنف عدم تعلقها وتبع فيه ابن هشام قال فى معنى اللبيب انها لا توصل معناه الى المجرور بل تزيده  
عنه كالا ولم يتعلق فلم يتعلق وقيل متعلقة ورجحه الدمامي فى شرحه قال معنى التعدية جعل المجرور مفعولا به لذلك  
الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على وجه يقتضيه الحرف وههنا مفيد لانفائه منه ولا  
يلزم من عدم تعلق الا عدم تعلقها لان كون حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواته له فى جميع الاحوال الا ترى ان  
الا لا تعمل الجرو هذه تعمله انتهى قال المصنف فيما علقه على المتن اعلم ان معنى تعلق الجار بعامل كونه آلة ووسيلة فى  
وصول معناه وتعديته الى اسم لا يتعدى اليه بنفسه والاصل فى حروف الجر هذا ولذا عرفوها بانها ما وضع لافضاء  
الفعل او معناه الى ما يليه وعاء الجر ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى وليس فى سائر الحروف هذا الجر والافضاء  
واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل فقيراصلي بل لعارض اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة فى الصورة  
والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التأويل واما حاشا وعدا وخلا فالفارق بين كونها افعالا وكونها حروفا  
واما رب ولولا ولعل فالتثنية على ان الاصل فى الحروف المختصة بالاسم ﴿ ٣٥ ﴾ ان تعمل الاعراب المختصة به واما

فقال ﴿ فمجرورا زائدا ورب باق على ما ﴾ اي على الاعراب الذى ﴿ كان ﴾  
اي ذلك المجرور ﴿ عليه ﴾ اي على ذلك الاعراب ﴿ قبل دخولهما ﴾ اي  
قبل دخول الزائد ورب من كونه فاعلا كما فى كفى بالله ومبتدأ كفى بحسبك  
درهم وخبر كفى ما زيد بقائم او مفعولا كما فى قوله تعالى [ ولا تلقوا بأيديكم ]  
وكما فى رب رجل صالح لقيته اولقيت لان مجرور رب منصوب محلا على انه  
مفعول لقيت فقدم عليه لاقضاء رب صدارة الكلام وقوله ﴿ ومجرور  
حروف الاستثناء ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ كالمستثنى بالا ﴾ خبره والجملة معطوفة على  
جملة فمجرور اي ان محل مجرور حروف الاستثناء وهى حاشا وخلا وعدا

حروف الاستثناء فلانها تزيل معنى العامل عن مجرورها وهى ضد معنى التعلق والايصال ولو صح ان يقال انها متعلقة  
لصح ذلك فى الا والحاصل ان هذه الحروف سوى الزائدة دالة على معان غير الايصال كلام التعريف والابتداء وهل  
وقد فكما لا يقال لهذه انها متعلقة بشئ كذلك الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هى  
روابط وادوات لمعاني الاسماء والافعال فعام لكل حرف فلا كلام فيه اذ الكلام فى المعنى الاصطلاحي من التعلق  
لا اللغوي وبما ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدأ بمثل بحسبك درهم ولولا لكان كذا ولعل  
زيد قائم ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم بان يقال المراد التجرد بحسب اللفظ عن عامل لفظى يعمل لذاته بان  
يقوم المعنى المقتضى للاعراب لا لامر عارض ولا مابتداء قد قطعت زيدا عن علامت بحسب اللفظ لاقتضائه صدر  
الكلام انتهى كلامه ﴿ فمجرور الزائد ورب ﴾ تفصيل لاحوال مجرورات المستثنيات ( باق على ما ) اي حال ( كان )  
المجرور ( عليه ) اي على ذلك الحال ( قبل دخولهما ) اي الزائد ورب من كونه مرفوعا فاعلا او مبتدأ كما مر  
ونحو ما من رجل قائم او خبرا نحو هل زيد بقائم او منصوبا مفعولا نحو ولا تلقوا بأيديكم او خبرا نحو ما زيد بقائم  
وفائده اما تحسين اللفظ او التأكيد وفى مثل رب رجل كريم لقيته مرفوع مبتدأ او منصوب مفعول لفعل مقدر  
بعده لوجوب صدارته ولذا لا يجوز ان يكون فاعلا وفائده التقليل او التكثير ( ومجرور حروف الاستثناء )  
وهى حاشا وخلا وعدا ( كالمستثنى بالا )



على ما سيجي من وجوب النصب  
في كلام موجب تام نحو هلك الناس  
حاشا العالم او جواز هو اختيار البدل  
نحو ما جاء في القوم حاشا زيدا  
واعرابه على حسب العوامل  
وفائدتها تنزيه المجرور (ومجرور  
لولا ولعل مبتدأ) مرفوع المحل  
فاذا عطف على مجرور لولا اسم  
ظاهر نحو لولاك وزيد وجب  
رفعه لانها لا تخفض الظاهر (وما  
بعده) لفظا نحو لولاك يا شعر  
ترى لشعرت او تقديرا (خبره  
نحو لولاك) موجود (لهالك  
زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما)  
اي حرف جر (عدا) ذلك  
الحرف (هذه السبعة منصوب  
المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه)  
اي ماعدا هذه (ان كان الجار في)  
للظرفية (او ما) كان (بمعناه) في  
افادة الظرفية كالباء (نحو صليت  
في المسجد او بالمسجد) هذا رأى  
ابن الحاجب وتبعه المصنف واما  
على رأى الجمهور فكل مادخله  
حرف جر يتعلق بشئ وليس  
مرفوعا على انه نائب الفاعل نحو  
مر يزيد فهو مفعول به غير صحيح  
منه واما كان الجار في او اللام او  
غيرها (او) على انه (مفعول له)  
لمتعلقه (ان كان الجار لا ما) للتعليل  
(او ما)

بمعناه) ككيفية وفي والباء (نحو ضربت زيدا للتأديب وكيفية عصيت) وعذبت امرأة في هرة ونحو فظلم من الذين  
هادوا حرمانا (او مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعداها نحو مررت زيدا) هذا كله اذا لم يسند المتعلق الى الجار  
والمجرور (وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور) ماعدا هذه كاهو (٣٧) الظاهر فكل كفي بالله خارج عن هذا

الحرف الذي كان (بمعناه) اي بمعنى اللام (نحو ضربت زيدا للتأديب) وهذا  
مثال لما كان الجار فيه لا ماصريحا (وكيفية عصيت) وهذا مثال لما كان الجار فيه  
بمعنى اللام وهو كي وقوله (او على انه) معطوف اما على القريب او على  
البعيد يعني او مجرور ماعداها من الجارة منصوب محلا بواسطة انه (مفعول  
به غير صريح ان كان الجار ماعداها) اي ان كان جار ذلك المجرور الجار  
الذي عدا في واللام وعدا ما بمعناها (نحو مررت زيدا) فان الباء في زيد  
متعلق بمررت لانه ليس بزائد وزيد مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب محلا  
على انه مفعول به غير صريح لمررت لان الباء ليس بمعنى في ولا بمعنى اللام ثم شرع  
في بيان كون المجرور مرفوعا في بعض الاوقات فقال (وقد يسند) بصيغة  
الجهول وقوله (المتعلق) بفتح اللام مرفوع على انه نائب الفاعل لقوله يسند  
وقوله (الى الجار) متعلق بقوله يسند (والمجرور) معطوف عليه يعني انه  
قد يسند متعلق ذلك الجار الى مجروره الذي هو مفعول به غير صريح له حين  
كونه مسندا الى فاعله لكونه فعلا معلوما ولما كان المتعلق فعلا مجهولا او اسما  
مفعولا او بمعنى اسم مفعول يقتضى ان يسند ذلك المتعلق الى مفعوله لانه لم يجد  
في التركيب شيئا حتى اسند اليه فوجد مفعولا به غير صريح فاسند اليه بالضرورة  
(فيكون) عطف على قوله يسند والفاء عاطفة وسببية اي بسبب ذلك الاسناد  
يكون جميع ذلك الجار والمجرور (مرفوع المحل) بالنصب خبر يكون (على انه)  
اي بواسطة ان ذلك المجرور مع جاره (نائب الفاعل نحو مررت زيدا) فان مرفوع  
مجهول وهو حين كونه فعلا معلوما مسندا الى فاعله وكان يزيد متعلقا به ومفعولا به  
غير صريح له ولما بدل فعل مر الى صيغة المجهول بطل اسناده الى فاعله فاحتاج  
الى الاسناد الى شئ فوجد في التركيب ذلك المفعول فاسند اليه فتحول محله  
من النصب الى الرفع لتحويل واسطة فان الواسطة في الاول كان مفعولية وبعد  
التحويل كان تأييد الفاعل \* ثم شرع في مسائل الجار والمجرور من حيث جواز

المعروف او يوم الجمعة او فرسخ او امام المسجد او تجرد النعل عن الدلالة على الحدث كما اذا قلت ذهب بمعنى اوقع ذهاب  
والحق في كل موضع يجوز فيه اسناد العامل الى المصدر والى المجرور جواز الامرين (فيكون) اي المجموع كاهو الظاهر  
او المجرور على ما هو المراد (مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مررت زيدا) ورعى عن القوس ونسب للتأديب  
قال في المغنى (كي) على ثلاثة اوجه احدها ان تكون بمنزلة لام التعميل معنى وعلا وهي الداخلة على استفهامية  
في قولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى له اه مختصرا



وذهب في يوم الجمعة (ويجوز تقديم ما) أي الجار والمجرور الذي (عدا هذا) أي نائب الفاعل من الجار والمجرور (على متعلقه نحو يزيد مررت) وفي يوم الجمعة سرت وللتأديب ضربت لانه فضلة ولم يمنع من تقديمه مانع وأما نائب الفاعل فلما اخذ حكم الفاعل ﴿ ٣٨ ﴾ امتنع تقديمه كالفاعل وما وقع في الكشف في تفسير قوله تعالى أولئك

كان عنه مسؤولا ان عنه فاعل مسؤولا قدم عليه مؤل بانه كان هكذا في اصل المعنى وقدم عليه فكان فاعلا لمفسره (وقد يحذف المتعلق) وذكره اكثر ولذا اتى بقدر (فان كان) المتعلق (المحذوف فعلا) اصطلاحيا وتخصيصه به اما اشارة الى اختيار مذهب الاكثر قيل هم البصريون وقال الفاضل العصام أي أكثر النحاة من البصريين والكوفيين في الظرف المستقر من ان المقدر فيه فعل لكونه اصلا في العمل ومذهب الاقل وهم الكوفيون او اقلهم منهما ان المقدر صفة مشتقة لكون المفرد اصلا في الخبر وغيره ولكن الحق والقبول احق ان يقدر فعل ان اريد الدلالة على الزمان والافقير ولا خلاف في الصلة وجواب القسم انه فعل لانهما لا يكونان الا جملتين ولا فيما بعد اما واذا انه صفة لاختصاصهما بالمفرد نحو اما عندكم فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد واما لاكتفائه به لانه الاصل ويجوز ان يراد بالفعل ما يدل على الحدث (عاما) لكل فعل كالكون والوجود والحصول والثبوت والاستقرار والوقوع يقال كان الاكل والضرب وغير ذلك (متضمنا في الجار والمجرور) أي مفهوما معناه منهما

تقديمه على عامله وتأخيرها فقال ﴿ ويجوز تقديم ما ﴾ أي يجوز تقديم الجار والمجرور الذي ﴿ عدا ﴾ أي تجاوز ذلك الجار ﴿ هذا ﴾ أي الجار والمجرور الذي كان نائب فاعل وقوله ﴿ على متعلقه ﴾ بفتح اللام متعلق بالتقديم يعني يجوز تقديم كل جار ومجرور عما ذكر من كونه مفعولا فيه ومفعولا له ومفعولا به غير صريح على متعلقه الاجارا ومجرورا يكون نائب فاعل فانه لا يجوز تقديمه فلا يقال يزيد مرلانه كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على فعله فكذا نائبه ولما فرغ من بيان مسائله بحسب التقديم شرع في بيان مسائله بحسب حذف متعلقه فقال ﴿ وقد يحذف المتعلق ﴾ اعلم ان لفظ قد في الموضوعين للتقليل والغرض من اتيانه بيان قلة مدخوله بالنسبة الى ضده ففي الاول بين ان اسناد الفعل الى الجار والمجرور قليل بالنسبة الى الاسناد الى غيره وفي الثاني بين ان حذف المتعلق قليل بالنسبة الى ذكره يعني انه يجوز حذف المتعلق والغاية في ﴿ فان كان المحذوف ﴾ تفصيلية يعني لتفصيل اجمال وهو انه اذا حذف المتعلق يكون شأن ذلك المتعلق قسما اما شانه انه فعل من الافعال العامة او لا ثم فصله بقوله ان كان ذلك المتعلق الذي كان محذوفا ﴿ فعلا عاما ﴾ أي من الافعال التي يكون مادة حدثه موجودا في كل الموجودات او في اكثرها كالوجود والكان والحاصل والمستقر فان احداث هذه الاربعة وموادها توجد بحسب معانيها في كل الموجودات لانه اذا كان الشيء موجودا فيصح ان يقال انه موجود وحاصل وكائن فهذه الثلاثة توجد في كل الموجودات جوهرها كان او عرضا واما مستقر فيوجد في بعضها فقوله فعلا خبر كان وقوله عاما صفة وقوله ﴿ متضمنا ﴾ صفة بعد صفة له وقوله ﴿ في الجار والمجرور ﴾ مفعول متضمنا أي كان الغرض من المتعلق ذكر مطلق الوجود والكون والحصول والاستقرار الذي فهم من ذكر الجار والمجرور لان الغرض منه ذكر فعل خاص زائد على الوجود وامثاله على القيام والعود والاكل والشرب فانه اذا قلنا زيد في الدار لم يتعين ان الغرض منه أي فعل صدر من زيد وحصل في الدار بل فهم منه ان زيدا موجود في الدار واما اذا قلنا زيد اكل في الدار فيكون الغرض منه صدور الاكل من زيد في الدار بمعنى التضمن ههنا كون الظرف بحيث يفهم منه عرفا

والاستقرار والوقوع يقال كان الاكل والضرب وغير ذلك (متضمنا في الجار والمجرور) أي مفهوما معناه منهما والتضمن لازم للمعوم يوجد حيث

وجد المعموم (يسميان) أي الجار والمجرور (ظرفا مستقرا) أي مستقرا فيه والظرف عند النحاة اسم لظرف الزمان او المكان ثم تسامحوا فاطلقوا على الجار والمجرور ايضا فوجه ﴿ ٣٩ ﴾ تسميتهما ظرا فاعل هذا واما كونه مستقرا

معنى عامله وان لم تعلم الفاظ العربية واوضاعها وقوله ﴿ يسميان ﴾ جواب الشرط أي ان كان المتعلق المحذوف كذلك يسمى ذلك الجار والمجرور ﴿ ظرفا مستقرا ﴾ أي ظرفا مستقرا فيه عامله أي متعلقه المحذوف ﴿ نحو زيد في الدار ﴾ فزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ وفي حرف جر والدار مجرور به فتضمن مجموع الجار والمجرور معنى متعلقه وهو قوله ﴿ أي حصل ﴾ وخبر المبتدأ في الحقيقة هو حصل لكن لما تضمن الجار والمجرور المعنى الذي يستفاد من حصل لانه لما ذكر قوله في الدار يستفاد منه حصول زيد فيه وكذا وجوده وكونه واستقراره فان قدر فيه حصل يكون مع فاعله جملة وان قدر حاصل يكون مع فاعله مركبا والاول اكثر واولى وقوله ﴿ وان لم يكن ﴾ معطوف على قوله ان كان واسمه تحت راجع الى المتعلق وقوله ﴿ كذلك ﴾ خبره وقوله ﴿ او لم يحذف ﴾ فعل مجهول وقوله ﴿ متعلقه ﴾ نائب فاعله وقوله ﴿ يسميان ﴾ أي يسمى ذلك الجار والمجرور جواب وان لم يكن يعني انه ان لم يكن المتعلق الذي حذف فعلا عاما او لم يكن المتعلق محذوفا بل كان مذكورا يسمى ذلك الجار والمجرور ﴿ ظرفا لغوا ﴾ أي فضلة في الكلام ﴿ نحو زيد في الدار أي اكل ﴾ او اكل هذا مثال لما يكون المتعلق غير فعل عام لان المتعلق المحذوف هو اكل وهو ليس بفعل عام بل الاكل انما وجد فيماله نفس كالحوان ولا يوجد في غير الحوان من الموجودات فيكون زيد مبتدأ واكل مع فاعله جملة مرفوع المحل على انها خبر المبتدأ وفي متعلق باكل المحذوف والدار مجرور به لفظا ومنصوب محلا على انه مفعول به غير صريح لا كل وان قدر اسم فاعل يكون هو مع فاعله مركبا مرفوعا لفظا على انه خبره وانما يسمى لغوا لانه ليس بعمدة وركن من اركان الكلام والكلام مستغن عنه وقوله ﴿ ومررت بزيد ﴾ معطوف على المثال الاول ومثال لما لم يحذف متعلقه لان الباء في زيد متعلق بمررت والحاصل ان المتعلق اما مذكور واما محذوف فالاول ظرف لغو سواء كان فعلا عاما او خاصا فالمحذوف اما فعل عام او فعل خاص فالاول ظرف مستقر والثاني ظرف لغو • ولما فرغ من مسائل المتعلق حذفنا وانبا تا شرع في مسائل الجار فقال ﴿ وقد يحذف الجار وهو ﴾ أي حذف الجار • (اعلم) ان مرجع الضمير اما سابق او لا فالسابق اما مذكور صراحة نحو زيد هو عالم او مذكور ضمنا نحو اعدلوا

فيه فلا استقرار معنى الفعل وعمله وضميره واعرابه فيه بانتقال كل منها اليهما على ما يأتي ان شاء الله تعالى (نحو زيد في الدار أي حصل) او حاصل (وان لم يكن) المتعلق المحذوف (كذلك) أي فعلا عاما متضمنا في الجار والمجرور بل خاصا (او لم يحذف متعلقه) أي الجار ولو عاما (يسميان ظرفا لغوا) أي مانعي أي فضلة غير ركن من الكلام لعدم انتقال شيء عما ذكر (نحو زيد في الدار أي اكل) او اكل بقرينة حاله او مقالية كما اذا قيل ابن اكل زيد قفلت في الدار (ومررت بزيد) هذا مذهب عامة النحاة وحقق بعضهم ان المتعلق المحذوف في الظرف المستقر قد يكون من الافعال الخاصة اذا ساق الذهن اليه ذكره الفاضل العصام وقال في المغني الايب واشترط النحويين الكون المطلق أي الفعل العام انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه انتهى واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فلا استقرار فيه بمعنى الكون لا بمعنى الحصول العام كذا في حاشية العصام (وقد يحذف الجار) والاكثر ان تذكر (وهو)



اي حذف الجار (على نوعين) النوع الاول حذف (قياسي) يمكن ابيانه قاعدة كلية بحيث يرجع اليها لمعرفة جزئي من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع فيه بخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز فيه حذف في يعرف منه حذفه من نحو سرت يوم الجمعة وصمت (٤٠) شهرا (و) النوع الثاني حذف (سماعي) اي لا ينضبط بضابط بل

هو اقرب لان الضمير راجع الى العدل المذكور في ضمن اعدلوا وغير السابق اما سابق حكما نحو ضرب غلامه زيد لان ضمير غلامه راجع الى زيد وهو وان كان مذكورا بعده لكنه سابق حكما لانه فاعل ورتبه ولي فعلاه واما غير سابق حكما فهذا الاخير غير جائز لكونه اضمارا قبل الذكر الثلاثة الاول جائز والله اعلم فعلى هذا يكون الضمير في قوله وهو يرجع الى الحذف المذكور في ضمن يحذف كافي قوله تعالى [اعدلوا هو اقرب] يعني ان الحذف المذكور في ضمن يحذف (على نوعين قياسي) اي الاول قياسي اي مضبوط بضابط كل يقياس كل جزئي يوجد في هذا الكلي الى آخر ولا يحتاج الى سماع (وسماعي) اي والنوع الثاني سماعي اي غير مضبوط بضابط كل ولا يقاس احدهما الى الآخر (فالقياسي) الفاء تفصيلية لعطف التفصيل على الاجمال وهو مبتدأ والالف واللام للامهد الخارجي لسببه في التقسيم وقوله في ثلاثة مواضع ظرف مستقر خبره اي حصل او حاصل في ثلاثة مواضع (الاول) اي الموضع الاول من الثلاثة (المفعول فيه) وسبجي تعريفه في المنصوبات فان حذف في اي فان حذف لفظ في منه متعلق بالحذف اي من بعض افراده (قياس) اي قياسي فحذف منه الياء النسبية وقوله (ان كان) فعل شرط اسمه راجع الى المفعول فيه وخبره قوله (ظرف زمان) وجواب الشرط تقدم عليه اي ان كان كذلك فحذف في منه قياس وقوله (مبهما) خبر لقوله (كان) قدم عليه وقوله (او محدودا) معطوف على مبهما اي سواء كان الظرف الزمان ظرف زمان مبهم او ظرف زمان محدود ويجوز فيه حذفها قياسا وقوله (نحو سرت حيننا) مثال لظرف الزمان المبهم وقوله (وصمت شهرا) مثال لظرف الزمان المحدود لان الحين يطلق على زمان ليس له ابتداء وانتهاء وليس له يوم معدود وساعة معدودة واما الشهر فله ابتداء وانتهاء وايام معدودة يطلق على

يحتاج في كل جزئي الى السماع وسنين كلا ان شاء الله تعالى (فالقياسي) من الحذف (في ثلاثة مواضع) الموضع (الاول) المفعول فيه فان حذف في (لما بمناه اذ لا يقدر الا ما هو الشائع والشائع في الظرفية في كما ان الشائع في التعليل اللام وجوز الفاضل العصام تقدير ما هو بمنزلة (منه قياس) اي قياسي (ان كان) المفعول فيه (ظرف زمان) قال الفاضل العصام من اضافة الدال الى مدلوله فهي لامية لابيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا (مبهما كان او محدودا) يجوز رجوع ضمير كان الى الظرف فابهامه بابهام مدلوله الذي هو الزمان والى الزمان كافي قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا والمبهم من الزمان مالم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كالיום والليل والشهر والسنة ثم المراد بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر لامضمرة

فانه لا بد فيه من اظهار في واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسيع ووجه حذفه من المبهم كونه جزء معنى الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر وشبهه ومعناه محمول عليه والمحدود محمول على المبهم لاشتراكهما في الزمانية (نحو سرت حيننا) اوزمانا (وصمت شهرا) او يوما الاول الاول

والثاني للثاني وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا نحو رفعا ونصبا وجرا في عبارات القوم اي في الرفع الى آخره (او) كان (ظرف مكان مبهما) للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهامية بعضهم فسر المكان المبهم بالكرة ورد دخول بيت ومسجد فيه مع كونهما محدودين وبخروج نحو امامك واجيب عنه بعدم تعريف الجهات الست مثل غير ومثل وفسره بعضهم كالزمان المبهم ورد بخروج المقادير المسووعة مع جواز حذف في منها قياسا وبعضهم بالجهات الست فاضطر الى القول بان ماعداها محمول عليها فعدل المصنف (٤١) عن كل منها واتى بتعريف جامع

بمجموعهما شهر واحد وكذا اليوم فان له ابتداء وانتهاء معتبر وهو طلوع الشمس وغروبها وقوله (او) كان معطوف على قوله ان كان ظرف زمان اي ان حذف في قياس ايضا ان كان اي المفعول فيه (ظرف مكان) وقوله (مبهما) منصوب على انه صفة ظرف ثم شرع في تعريف المبهم فقال (وهو) اي ظرف المكان المبهم (ما) اي اسم المعنى الذي (ثبت له) اي ثبت لذلك المعنى (اسم) اي لفظ موضوع له لغة او عرفا يدل على ذلك المعنى حين ذكره (بسبب امر) متعلق بثبت اي ثبت له ذلك الاسم بسبب امر (غير داخل في مسماه) اي مسمى ذلك الاسم خارج عنه (في مسماه) اي مسمى ذلك الاسم خارج عنه اي غير جزء منه بل خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير الى ظرف المكان فحينئذ يجب تقدير المضاف اما في جانب الخبر اي اسم ما او في جانب المبتدأ اي ومعناه فحينئذ الاوضح الاوجز ان يقال وهو اسم ثبت لمكان بسبب امر غير داخل فيه (كالجهات الست) وهي تسمية بالمسمى (وهي امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) نحو جلست امام زيد فان المكان الذي جمل الامام اسماله بسبب زيد مكان خارج عنه زيد وقس عليه الخلف

وغيره (وكمند) اعيد الجار لتعيين المعطوف عليه نحو جلست عندك اي فيما حواك او ما في حايك فان عند غير مختص بالحضرة بل يعمها وما في الحماية كالدار (ولدى) بمعنى عند لكن يختص بالحضرة والقياس ثبت مع الظاهر ويتقلب ياء مع المضمرة كالف على والى وحكى سيويه عن قوم لداك وعلاك والاك (ووسط بسكون السين) بمعنى بين في الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كقول بين القوم (وبين ازاء وحذاء



(وتلقاء) هذه الثلاثة بمعنى الجهة ﴿٤٢﴾ (والمقادير المسوحة) أي المعلومة بالمساحة المقادير جمع مقدار

وتلقاء ﴿٤٢﴾ فان كلا من الحذاء والازاء والتلقاء من الامكنة التي ثبت لها اسم بسبب وجود جسم غير داخل في مساه ﴿٤٣﴾ (والمقادير المسوحة) أي ظرف المكان المبهمة مثل المقادير التي ثبت لها اسم بعد المساحة وهو ايضا مبهم لانه يصدق عليه تعريف المبهمة فان المساحة التي هي سبب للتسمية خارج عن مساه وانما اعاد الكاف ههنا لان البعض ظن ان المقادير المسوحة ليست بمبهمة وأشار باعادة الكاف الى رد ظنه لذلك ﴿٤٤﴾ (نحو فرسخ وميل وبريد) فان كلا من الثلاثة مقادير مخصوصة يعرف بالمساحة التي هي امر غير داخل ويطلق الفرسخ على المكان المسووح باثني عشر الف خطوة والميل يطلق على ثلث الفرسخ وهو اربعة الآف خطوة والبريد يطلق على اثني عشر ميلا وقوله ﴿٤٥﴾ (الاجانب) استثناء من حكم الحذف يعني جاز حذف في من كل مكان مبهم الاجانب ﴿٤٦﴾ (وجهة ووجهها) بفتح السين ﴿٤٧﴾ (واعلم ان القوم اختلفوا في تفسير المبهمة فمذهبهم عرفوه بالتعريف الذي ذكره المصنف فيدخل فيه جميع ما ذكر الى ههنا فيحمل الاستثناء حينئذ على الاستثناء من الحكم وبمذهبهم عرفه بما لا يعتبر حدود لانهاية فيخرج منه المقادير المسوحة فيحتاج الى ان يقال انها وان لم يطلق عليها المبهمة لكن اعطى لها حكمها في الحذف ﴿٤٨﴾ (وخارج الدار) معطوف على الاجانب اي الخارج الدار ﴿٤٩﴾ (وداخل الدار وجوف البيت وكل اسم مكان لا يكون) اي ذلك الاسم ﴿٥٠﴾ (بمعنى الاستقرار) بان لا يكون ذلك مشتقا من الحدث الذي يكون بمعنى الاستقرار وهو كونه في مكان مع القرار فيه في الجملة وقوله ﴿٥١﴾ (نحو المقتل والمضرب) مثال لاسم المكان الذي لم يكن بمعنى الاستقرار لان المقتل والمضرب كلاهما اسم مكان من القتل والضرب وهما لا يدومان ولا يستقران في ذلك المكان بل هما عرضان لا يستقران فيه واما اذا اريد بهما الاطلاق عليه وقت الصدور القتل والضرب فيهما فيكون حينئذ بمعنى الاستقرار لكن هذه الارادة ليست بظاهرة من اطلاقهما وغير متبادرة منهما قوله ﴿٥٢﴾ (وكذا) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي الحكم في انه ﴿٥٣﴾ (ان كان بمعناه) كالحكم الذي فيناقبه في انه لا يجوز حذفه فيه يعني ان كان اسم المكان بمعنى الاستقرار ﴿٥٤﴾ (ولم يكن متعاقبه بمعناه) لم يبرز حذف في ايضا ﴿٥٥﴾ (نحو مقام ومكان) فانهما وان كانا

(ولم يكن متعلقه) اي عامله ملتبسا ﴿٥٦﴾ (بمعناه) اي بمعنى الاستقرار ﴿٥٧﴾ (نحو مقام ومكان) فان النيام والكون يستلزمان القرار ولو في الجملة

(فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها) بالاستقرار نص عليه سيدييه مع كون كل منها ظرف مكان مبهما لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت اكلت في جانب زيد فالجانب ثبت لمكان بسبب زيد وهو خارج عنه وكذا غيره ولعل السر في عدم جواز حذفه في نحو الجانب عدم العراقة في الظرفية لانه يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في التنصيص على الظرفية وفي اسم المكان عدم الدلالة على القرار اذ ظرفية الشيء كونه مقرا للاخر فلما لم يدل على القرار ضعف الظرفية فاحتيج الى في وما يدل عليه منه ﴿٥٨﴾ وان ظهر ظرفيته الا انه لما لم يكن متعلقه بمعناه لم يظهر ظرفيته له

مشتقين من القيام والكون اللذين هما عرضان قاران لكن لما لم يظهر كون متعلقهما كذلك احتاج الى ذكر في ليكون نصا على ظرفيتهما والفاء في ﴿٥٩﴾ (فان) لتفصيل حال المستثنيات يعني ان ﴿٦٠﴾ (هذه المستثنيات) من قوله الاجانب الى ههنا لا يجوز حذف في منها ﴿٦١﴾ (اي من هذه الكلمات وان كان كل منها من ظروف المكان المبهمة) لا يقال اكلت جانب الدار ﴿٦٢﴾ (اي لا يجوز ان يقال اكلت جانب الدار بحذف في وكذا لا يقال جهة الدار او وجه الحان او وسط الدكان بفتح السين وانما اورد المصنف رحمه الله تعالى اشارة الى نص سيدييه عليه ﴿٦٣﴾ (او مضرب زيد او مقامه بل) يقال اكلت ﴿٦٤﴾ (في جانب الدار او في مضرب زيد او في مقامه) اما عدم جوازه في جانب الدار فلان الجانب وان كان حين استعماله في الظرف يصدق عليه مفهوم المبهمة لكن لكون اصله غير ظرف كان كالحارج عن تعداد الظروف واما في مضرب ومقام لكون حاملهما اكلت فان الاكل ليس بقرار قوله واما ان كان معطوف على عديله المقدر فكانه قال حكم اسم المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار انه اما ان لا يكون عامله بمعنى الاستقرار او يكون اما ان لم يكن عامله بمعنى الاستقرار فلا يجوز حذف في منه ﴿٦٥﴾ (واما ان كان عاملا القسم الاخير) وهو اسم المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار فقوله عاملا اسم كان وقوله ﴿٦٦﴾ (بمعنى الاستقرار) خبره وقوله ﴿٦٧﴾ (لا يجوز حذف في منه) جواب الشرط لانه حينئذ يكون متضمنا للمصدر بمعناه فيكون مشعرا بكونه ظرفا للحدث الذي فيه فيستغنى حينئذ من ذكر لفظ في ﴿٦٨﴾ (نحو وقت مقامه) وقدمت مكانه ﴿٦٩﴾ (فان عامل المقام والمكان في هذا التركيب هو القيام او القعود الذي بمعنى الاستقرار) ولما فرغ من حكم ظرف المكان المبهمة شرع في حكم الحدود وتعريفه فقال ﴿٧٠﴾ (وان كان) اي المفعول فيه

المقربين فجزاؤه روح الخ وقال آخرون ان الجواب جواب الشرط والشرط مع جوابه جواب اما والتقدير فاما المتوفى فان كان الآية فلما حذف الفاء لئلا يلزم اجتماع اداتي الشرط والجزاء واذا عرفت هذا فقد عرفت ان عبارة المصنف هذه تميل الى القول الاخير لانه لم يثبت بالفاء في الجواب والتقدير واما عامل القسم الاخير فان كان الخ فلما حذف اظهر بعد كان ويمكن ان تحمل على القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع مدخوله اي فاقول يجوز حذف في (وان كان) المفعول فيه



(ظرف مكان محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه) غير خارج عنه حل هذه العبارة مثل ما سبق (نحو دار) وبيت وخان وبلدان هذه أسماء تثبت لمواضع بسبب امور دخلت فيها كالبيت في الدار والجدران في البيت والبيوت في الخان والدور وغيرها (٤٤) في البلد (فلا يجوز حذف في) من محدود اذا يحمل على الزمان لعدم

(ظرف مكان محدودا وهو) اي المحدود (ما ثبت) اي اسم ما ثبت (له اسم بسبب امر داخل في مسماه) اي غير خارج عنه كالمبهم (نحو دار) وكذا البيت والبلدان لان البلد انما يسمى به اذا شتمل الدور والداخلية فيها والدور انما سميت بها لاشتمالها البيوت والبيوت انما سميت لاشتمالها الجدران والسقف وكل من المذكورات انما ثبت لها من الاسم للشيء الداخل في مسماهها قوله (فلا يجوز حذف في) جزء للشرط المحذوف اي اذا كان لفظ الدار من المكان المحدود فلا يجوز حذفه منه وقوله (فلا يقال) تفصيلية معطوفة على قوله فلا يجوز يعني اذا لم يحذف حذفه في مثل الدار لا يجوز حينئذ ان يقال (صليت دارا بل) يقال صليت (في دار) وتحقيقه ان قياس في حذف في من المفعول فيه انما يجوز في ظرف الزمان لكون الزمان جزءا من الفعل فينصب كالمفعول المطلق الذي هو مصدر الفعل لكونه جزءا من الفعل واما ظرف المكان اذا كان مبهما يحمل على ظرف الزمان المبهم لاشتراكهما في الظرفية والمبهمية فيحذف منه لذلك واما اذا كان محدودا يكون اشتراكهما في الظرفية فقط فلا يحمل عليه فلا يحذف منه وقوله (الا) استثناء مفرغ من قوله فلا يجوز اي لا يجوز حذفه من كل مكان محدود يقع بعد فعل الامايق (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذفه اذا وقع بعد هذه الافعال الثلاثة (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد) وهذا وان كان حكمه عدم جواز حذفه منها ولكن لكثرة استعمال هذه الثلاثة توسع جواز حذفه بان يكون على طريق الحذف والايصال يعني على الطريق الذي يحذف فيه حرف الجر واوصل الفعل بحيث يتعدى الى مفعوله بلا واسطة الجار \* ولما فرغ المصنف من بيان الموضع الاول الذي جاز فيه حذف الجار قياسا شرعا في الموضع الثاني منه فقال (والثاني) اي الموضع الثاني الذي يجوز حذف الجار منه (المفعول) لكن ليس هذا الجواز على اطلاقه بل بشرط شيئين وهوانه (اذا كان) اي وانما يجوز حذفه اذا كان المفعول له (فعلا) وهو يفتح الفاء فان للفعل معنيين لغوي

جهة الحمل ولا على المكان المبهم لانه يكون كالاستعارة من المستعير (فلا يقال صليت دارا بل) يقال (في دار الاما) اي من مكان محدود وقع (بعد دخل ونزل وسكن) وفروعها كادخل وازل واسكن وغيرها نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة والبعدي اعم من ان تكون رتبة نحو الدار دخلت وانما فسرنا الموصول بالمكان لانه لا بد من اظهار في غيره نحو دخلت في الامر او في مذهب ابي حنيفة رحمه الله واستعمال الدخول باظهار في في المكان وان جعله سيديوه شاذا نحو دخلت في الدار مما يؤيد كونه مفعولا فيه في الرضى ان حذف في لكثرة استعمالها وقال عصام الدين لكمال مشابهاة مدخولها المفعول به حتى ذهب الجرمي الى انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف جر ومما يؤيد كونه مفعولا فيه كون مصدره على فاعول وهو من

الاوزان الغالبة في الالزام وان تقيض الدخول وهو الخروج لازم بالاختلاف (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد) الموضع (الثاني) من المواضع الثلاثة التي يحذف حرف الجر فيها قياسا (المفعول له) يحذف منه اللام وقيل او بمعناه قياسا (اذا كان) مدخوله (فعلا) احتراز عما اذا كان مدخوله غير فعل مثل جئتك لسؤال وجئتك للعمل كأننا

(لفاعل الفعل) الاصطلاحى فاكتفى به عن شبه الفعل او المراد الدال على الحدث فيشماله ايضا مثل انا خارج من الدار خوفا (المعلل) به بان فعلهما فاعل واحد وشرط بعضهم كون ذلك الفعل فعل غير الجوارح قوله (ومقارنا) اي ذلك الفعل (له) اي للفعل المعلل عطاف على الفاعل لاعلى فعلا (٤٥) (في الوجود) بان يتحد زمانهما

او يكون زمان احدهما بعضا من الآخر كقعدت عن الحرب جينا فان زمان القعود بعض زمان الجين وشهدت الحرب ايقاعا للصلح فان زمان ايقاع الصلح بعض زمان الشهود ثم ان المراد بالمقارنة في الوجود اعم مما في نفس الامر ومما في قصد المتكلم فقط فيصح المثال الاخير وان لم يوقع الصلح فالمقارنة الخارجية ليست بشرط بل يكفي المقارنة في القصد وانما اشترط هذه الشرائط لانه يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختلف واحد منها ولم يشترط التنكير كما اشترط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما ان الغالب في الجرور والتعريف (نحو ضربت زيدا تأديباله) اي ايقاعا للآدب فاعل الضرب والتأديب هو المتكلم وزمانهما واحد والضرب وسيلة للتأديب كالشتم والنصيحة وغير ذلك في الرضى يصح ان يقال الضرب هو التأديب قال الفاضل العصام فيه نظرا لان التأديب تحصيل الآدب وما

واصطلاحى فاللفوى مفرد وهو الحدث والمصدر والاصطلاحى مركب من الحدث والزمان والنسبة واذا استعمل في المعنى الاول يفتح فاؤه واذا استعمل في الثاني يكسر فاؤه وقوله (لفاعل الفعل) ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة فعلا وقوله (المعلل) بالجر صفة الفعل اي الفعل الذي يكون عاملا للمفعول له وقوله فعلا احتراز عن اسم العين نحو جئتك للخبر وقوله لفاعل الفعل المعلل احتراز عن الفعل الذي يكون فعلا لغير فاعله نحو اكرمك لا كرامتك زيدا فانه لا يجوز حذف اللام منهما وهذا هو الشرط الاول للجواز واما الشرط الثاني فهو قوله (ومقارنا) وهو معطوف على قوله فعلا اي مع كونه فعلا يشترط ان يكون مقارنا (له) اي للفعل المعلل وقوله (في الوجود متعلق) بقوله مقارنا وذلك على نوعين اما بان يكون زمان وجودهما متحدين (نحو ضربت زيدا تأديباله) واما بان يكون زمان وجود احدهما بعضا من وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جينا فان في الاول وقع الضرب واحداث التأديب في زمان واحد وفي الثاني وقع القعود بعد حدوث الجين لكن حدوث القعود وقع بعضا من زمان الجين فاكتفى المصنف بالمثال الاول وايضا ان في الاول وقع الضرب لتحصيل التأديب وفي الثاني وقع القعود لحصول الجين ويسمى الاول تحصيليا والثاني حصوليا واكتفى المصنف رحمه الله تعالى بالمثال الاول وقوله (بخلاف) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لامبتدأ المحذوف اي الجواز حصل ملاسا بخلاف (اكرمك لا كرامك) فان في هذا المثال لم يوجد الشرط الاول فان فيه ليس حدثا وفعلا لفاعل الفعل المعلل الذي هو اكرمك بل هو حدث صدر عن المخاطب وقوله (وجئتك اليوم لوعدى امس) معطوف على المثال الاول وفي هذا المثال وان كان المفعول له وهو الوعد حدثا صادرا عن المتكلم كالجينية الصادرة عنه لكن ليس مقارنا في الوجود فان احدهما صدر في اليوم والاخر صدر في الامس ثم شرع في بيان احوال الجرور في المفعول وفيه والمفعول له بعد حذف الجار فيهما قياسا فقال (وفي هذين الموضعين اذا حذف الجار) وهو لفظ في واللام

يليق بالشخص والضرب هو الوسيلة كالشتم وغيره (بخلاف اكرمك لا كرامك) بالاضافة الى الفاعل لعدم الاتحاد في الفاعل (وجئتك اليوم لوعدى) بذلك (امس) لعدم المقارنة في الوجود (وفي هذين الموضعين) المفعول فيه والمفعول له المذكورين (اذا حذف الجار



ينتصب المجرور على انه مفعول فيه او مفعول له لانهما كانا منصوبين المحل لعمل الجار في لفظه فلما حذف الجار اظهر النصب الذي في المحل يعنى هذا النصب اللفظي وغيره كافي لدى لانه معرب عند الرضى فنصبه تقديرى وكفى واذا فنصبها محلى لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لزوال الجر عنه (ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه) يعنى لا يبقى مجرورا لاقياسا ولا شذوذا (بال اتفاق) وظاهر عبارته انها يقعان نائب الفاعل وقد حقق الرضى ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب فعلى هذا ظاهر كلام المصنف فرضى لا وقوعى واما المفعول فيه فقد اختلف في لازم الظرفية قال بعضهم لا يقع كالمصدر المؤكد فضرر مع زيد مسندا الى ضمير المصدر ووجه المصنف في الامتناع ومنهم من يجوز مع بقاء نصبه ابقاء على ما عليه في اكثر الاستعمال (٤٦) وعليه قولهم ان معه في المفعول معه نائب الفاعل ويرفعه وعليه

﴿ ينتصب المجرور ﴾ اى يقبل مجرورها النصب المحل الذى كانا منصوبين به محلا حين وجود الجار على انه مفعول فيه في الاول ومفعول له في الثانى وقوله ﴿ ان لم يكن نائب الفاعل ﴾ جملة شرطية وجزاؤها محذوف بقربة ما قبله اى ان لم يكن المجرور نائب الفاعل ينتصب المجرور لفظا وقوله ﴿ ويرفع ﴾ معطوف على قوله ينتصب اى ويرفع المجرور لفظا ﴿ ان كان ﴾ اى المجرور بنى واللام ﴿ نائبه ﴾ بالنصب خبر كان اى ان كان نائب الفاعل وقوله ﴿ بالاتفاق ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الضمير المستكن في رفع وينصب على سبيل التنازع اى يرفع كذلك حال كونه ملابسا باتفاق النحاة وينصب ايضا حال كونه ملابسا به يعنى انه لا يبقى مجرورا كما بقى في القسم كاسيأتى انه اذا حذف الجار الذى هو حرف القسم بقى المجرور مجرورا ﴿ والثالث ﴾ اى الموضع الثالث من المواضع التى يجوز حذف الجار منها قياسا وهو مبتدأ قوله ﴿ ان ﴾ بالسكون مع فتح الهمة يعنى به المصدرية خبره ﴿ وان ﴾ بفتح الهمة وتشديد النون يعنى به الحرف الذى من الحروف المشبهة بالفعل وقوله ﴿ فالجار ﴾ الفاء تفصيلية يعنى ان الحرف الجار ﴿ يحذف ﴾ قوله الجار مبتدأ ويحذف فعل مجهول ونائب الفاعل تحته ضمير راجع الى المبتدأ والجملة تفصيلية يعنى ان الجار يحذف ﴿ منهما ﴾ اى من ان وان ﴿ قياسا ﴾ اى حذف قياسيا وانما جاز حذفه من هذين الحرفين لكون الاولى داخلية على الجملة الفعلية

بعده عليه واذا ظرف يحذف عند المحققين يقولون ان اذا منصوب بشرط ثم ان فيه قولان غير مضاف ومضاف الى عامله نظيره من الشرطية الذى عامله الشرط المعمول له اول ينتصب على ما عليه الجمهور من انه خافض لشرطه منصوب بجوابه وان اعتبر تجردها عن معنى الشرط فتملحقها ينتصب المذكور والجملة الشرطية او الجزائية مستأنفة او معترضة (و) الموضع (الثالث) من المواضع الثلاثة (ان) المصدرية (وان) بتشديد النون ولو بعد التخفيف نحو سرورى ان قد اكرمك زيد لانها حرف موصول طويل بصلته فاجازوا فيها التخفيف بحذف حرف الجر (فالجار) اى جارك ان (يحذف منها قياسا) اى حذف قياس او حذف قياسيا

والثانية داخلية على الاسمية وتأويل الجملة التى وقعت بعدهما وحملها عليهما اورث ثقلا في هذين الحرفين حذف الجار الداخل عليهما تخفيفا لهما ﴿ نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاemy ﴾ هذا مثال لان المصدرية وقوله ﴿ اى لان جاءه الاemy ﴾ تفسيره يعنى ان اصله لان جاءه الاemy فاللام حرف جر متعلق بعبس وتولى على سبيل التنازع وان مصدرية موصولة حرفية وجاء فعل ماض والضمير المنصوب محلا على مفعول به صريح لجا والاعmy فاعله وجملة جاء جملة فعلية لا محل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلته في تأويل المفرد فحاله القريب مجرور باللام ومحل البعيد منصوب محلا على انه مفعول له لتولى اول عبس ﴿ وقوله تعالى ﴾ وهو بالجر معطوف على المثال السابق وقوله ﴿ وان المساجد لله فلا تدعوا ﴾ مراد لفظه وهو مجرور تقديرى على انه عطوف بيان وقوله ﴿ اى لان المساجد لله ﴾ تفسيره واشارة الى ان اصله لان المساجد فاللام حرف جر متعلق بالادعوا وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والمساجد منصوب لفظا اسمه والله ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره فالاسم مع الخبر جملة اسمية لا محل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلته في تأويل المفرد فحاله القريب مجرور باللام ومحل البعيد منصوب على انه مفعول له لقوله فلا تدعوا وقوله ﴿ والسماعى ﴾ بالرفع مبتدأ وقوله ﴿ فيما ﴾ اى فى الموضع الذى ﴿ عدا ﴾ اى تجاوز وهو صلة ما وما مع صلته مجرور محلا والجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ والجملة معطوفة على جملة فالقياسى وهذه الثلاثة مفعول عدا وقوله ﴿ ماسمع ﴾ بيان لما فى قوله فيما عدا وهو ظرف مستقر حال عن ما يعنى انه لما بين المواضع التى يحذف فيها الجار قياسا اراد ان يبين المواضع التى يحذف منها سماعا وهو فى المواضع التى هى غير المفعول فيه وغير المفعول له وغير ان وان حال كونها من المواضع التى سمع اى سمع ذلك مستعملا بحذف الجار منها وقوله ﴿ من العرب ﴾ متعلق بقوله سمع وقوله ﴿ فيحفظ ﴾ معطوف على قوله سمع وقوله ﴿ ولا يقاس ﴾ معطوف على يحفظ وقوله ﴿ عليه ﴾ متعلق باليقاس والضمير المجرور راجع الى ما يعنى اذا وقع فى ترا كيب البقاء حرف جار محذوف من غير هذه الثلاثة فيحفظ ذلك على الوجه الذى سمع من العرب ولا يجوز ان يقاس عليه غيره \* ثم المصنف اراد ان يبين حال المجرور الذى حذف جاره وكيف يكون اعرابه فقال ﴿ ثم القياس ﴾ اى القاعدة المضبوطة ﴿ بعد الحذف ﴾ اى بعد حذف الجار سواء كان حذفه

﴿ نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاemy اى لان جاءه الاemy ﴾ وقوله تعالى ﴿ وان المساجد لله اى لان المساجد لله ﴾ ونحو اياك ان تضع وقتك اى من ان تضع وقتك واياك انك مضيع وقتك اى من انك ﴿ والحذف ﴾ السامعى ﴿ فيما ﴾ اى فى موضع ﴿ عدا ﴾ ذلك الموضع ﴿ هذه ﴾ المواضع ﴿ الثلاثة ﴾ المفعول فيه والمفعول له المذكورين وان وان كائنا ﴿ مما ﴾ اى من موضع ﴿ سمع من العرب ﴾ فى القرآن او غيره اى يلزم فيه السماع ﴿ فيحفظ ﴾ ماسمع ﴿ ولا يقاس عليه ﴾ اى لا يجزى قياس عليه ﴿ ثم ﴾ اى بعد بيان مواضع الحذف مقتضى ﴿ القياس ﴾ على الاولين ﴿ بعد الحذف ﴾ اى حذف الجار



(في غير الاولين) اي المفعول فيه ﴿٤٨﴾ والمفعول له وغيرهما الثالث من القياسي والسماعي اذ قد عرفت ان الاعراب المحلى فيها يظهر ولا بقاء على الجر بالاتفاق (ان توصل) انت (متعلقه) اي الجار (الى المجرور) اي عمله فيه بلا واسطة وتعطيه الاعراب الذي جاء منه كما اشار اليه بقوله (تظهر) انت (الاعراب المحلى فيه) ان لم يمنع مانع من الظهور كافي ان مع صلته وبعض السماعي لزوال المانع فيه وهو شغل لفظه بالاعراب الحقيق وهو مذهب سيبويه لانه تعين في الاولين ذلك فيحمل عليهما غيرها لابهام حاله اول قلته وقال الخليل والكسائي يبق على ما كان عليه من الجر قال الرضوي والاول اولي لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر (وهو النصب على المفعولية والرفع على النائية الفاعلية ويسمى) اي ما ذكر من الحذف وغيره (حذفا وايصالا) لوجودهما فيه (نحو قوله تعالى واختار موسى قومه) اي من قومه (لان اختار فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به الا بحرف الجر ولما حذف الجار الذي هو لفظ من واوصل متعلقه الذي هو اختار الى قوله قوم اظهر اعرابه المحلى لزوال المانع الذي هو حرف الجر وحذف من في هذا المقام سماعي ولا يقاس عليه في كل اسم يقع بعد اختار ونحو قولهم معطوف على نحو قوله تعالى اي السماعي نحو قول العرب مال مشترك وظرف مستقر اي مشترك فيه ومستقر فيه فان المشترك اسم مفعول من اشترك وبناؤه للمطابقة يقال اشتركت زيدا في هذا المال فاشترك اي قبل زيد الشراكة فيمنع يكون نائب فاعله هو الشريك ولما استند ههنا الى الضمير الراجع الى المال والمال ليس بمشترك بل هو مشترك فيه علم منه ان فيه حذفاً وهو في الضمير المجرور راجع الى المال والمجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعل المشترك فحذف الجار منه سماعا واوصل اليه متعلقه الذي هو المشترك فانقل الضمير من المجزور الى الضمير المرفوع الذي هو فاستقر تحت وكذا قولهم طرف مستقر فان معناه ان المتعلق المحذوف استقر في الطرف الذي

اي من ان تضع مرفوع على انه كل نائب فاعل لا يجب (وقديقي) المجرور اذا كان المقسم به لفظه الله عند البصريين والكوفيون يجوزون الجر في كل مقسم به حذف جاره وان كان بلا عوض نحو رب الكعبة لافعلن (مجرورا على الشذوذ) ان كان بلا تعويض وان كان معه يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله ﴿٤٩﴾ هاء التثنية وهمزة الاستفهام كقول

الحجاج للحسن البصري الله ليقيم من عبد من عبيدي فيقولن كذا وكذا وفي تعويض الهاء اربعة اوجه اثبات الف هاء وحذف همزة الله مع الساكنين الجائر اجتماعهما وحذف الالف للقاء الساكنين وقطع همزة الله لرفع الساكنين وقلب الف هاء همزة كما في ولا الضالين في قراءة ابى ايوب السخيتاني والترتيب في الحسن كالترتيب المذكور وتام بحثه في شرح الكافية لارضى (نحو الله لافعلن) بالجر (اي والله) هذا على وفق ما في شرح التسهيل وقال الرضوي وتبعه عصام الدين لا يحذف من ادوات القسم الا الباء لاصالته (ولا يجوز تعلق الجارين) ملفوظين او مقدرين او مختلفين الكائنين (بمعنى واحد) كائنين (بدون العطف) والابدال ومتعلق يتعلق اذ بهما يحصل نوع مغايرة نحو ضربت بالصبي وبالسوط ومررت بزيد باخيك وعجبت من زيد من يده او من علميه (بفعل واحد) متعلق ايضا

هو الجار والمجرور فالمستقر هو المتعلق والظرف هو المستقر فيه فلما استند المستقر الى الضمير الراجع الى الظرف علم منه ان الجار حذف منه واوصل المستقر الى ذلك الضمير ورفع بالنائية ولما بين المصنف مقام ما اوصل المتعلق بعد حذف الجار وما لا يجوز ابقاؤه مجرورا اراد ان يبين مقام ما ابقى مجرورا ولا يوصل متعلقه اليه فقال (وقديقي) اي يبق المجرور في بعض الاوقات (مجرورا) اي حال كونه مجرورا بعد حذف الجار وقوله (على الشذوذ) ظرف مستقر منصوب محلا على انه مفعول مطلق ليبقى اي بقاء كائنا على الشذوذ ويقال لهذا مفعول مطلق مجازي لان المفعول المطلق في الحقيقة هو لفظ بقاء لانه مصدر يبق والظرف المستقر انما هو صفة فاطلاقه على الصفة اطلاق على الجاز من قبيل اطلاق لفظ موضوع للموصوف على صفة (نحو الله بالجر) لافعلن اي والله لافعلن فحذف حرف الجر الذي هو حرف القسم وابقى لفظه الله مجرورا وقربة الحذف والمحذوف هو جواب القسم ثم ان بقاء مجرورا مختص باب القسم لكنهم اختلفوا فيه فالبصريون قالوا انه مختص بلفظة الجلالة دون سائر اسماء الله تعالى والكوفيون يقيسون سائر اسماء الله تعالى على الجلالة ويجوزون ذلك فيه ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل الجار فقال (ولا يجوز تعلق الجارين) سواء كانا ملفوظين او محذوفين وقوله (بمعنى) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة الجارين بتقدير المتعلق المعرفة اي الكائنين (واحد) او منصوب محلا على انه حال منهما وقوله (بدون العطف) صفة بعد صفة او حال من ضميره وقوله (بفعل واحد) متعلق بالتعلق يعني لا يجوز تعلق الجارين الا الذين معناهما واحد بفعل واحد من غير ان يكون احدهما معطوفا على الآخر (فلا يقال مررت بزيد بعمر) فان البائين ههنا كلاهما معنى الملازمة وتعلقا بمررت حال كون معناهما واحدا وليس احدهما معطوفا على الآخر فيمنع لا يجوز هذا التعلق لان مررت مشغول بملازمة زيد ولا احتياج له الى ملازمة لغيره واذا اريد اصاله يقال مررت بزيد بعمر وحينئذ يجوز تعلقهما

بقوله تعلق من قبيل اكلت من ﴿٤ - ٤ - ابوي﴾ ثمره من تقاحه لان عمل العامل مبنى على اقتضائه المعمول فاذا عمل في نوع من المعمول لم يبق له اقتضاء الى غيره من هذا النوع واما اذا لم يكونا بمعنى واحد فيجوز تعلقهما بفعل واحد لانهما ليسا من نوع واحد فيقتضيهما فعل واحد نحو ضربت بالعصا التاديب (فلا يقال مررت بزيد بعمر) بل بعمر ومثل لكون الجارين



ملفوظين والمجرور مفعول به غير صريح ( و ) لا يقال ايضا ( ضربت يوم الجمعة يوم السبت ) بل ويوم السبت والجار فيه مقدر والمجرور مفعول فيه هذان متبسان ( بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد ) بتقدير الجار ( واكات من ثمره من تفاحه ) بذكره وانما ( ٥٠ ) عكس الترتيب ليكون المخالف اقرب لما خالفه بقدر الامكان وانما

لان الملايسة ههنا واحدة والملايسة الواحدة يجوز ان يتعلق بشخصين بخلاف الاول فان فيه ملايستين صادرتين من شخص واحد فاحدهما يستغني عن الآخر وكذا يجوز اذا كان احدهما بدلا من الآخر في مثل مررت بزيد باخيك وفي مثل نظرت الى الفلك الى قره فان الاول بدل الكل والثاني بدل الاشتغال بخلاف ما نحن فيه فانه اذا كان بعمره بدلا من زيد يكون بدلا غلطا وهو لا يوجد في راكيب الفصحاء قوله ( ولا ضربت ) معطوف على قوله لا يقال اي ولا يجوز ايضا ان يقال ضربت ( يوم الجمعة يوم السبت ) فان كلامهما ظرفان زمانيان متعلقان بضربت وليس احدهما معطوفا على الآخر ولا بدلا منه قوله ( بخلاف ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ المحذوف اي هذا ملايس بخلاف ( ضربت يوم الجمعة امام المسجد ) فان يوم الجمعة ظرف زمان وامام المسجد ظرف مكان فلا اتحاد في معناهما وقوله ( واكات من ثمره من تفاحه ) معطوف على المثال الاول اي وبخلاف هذا التركيب فان من في من ثمره متعلق باكات بمعنى العموم المطلق وفي من تفاحه متعلق به ايضا بمعنى المقيد فاختلفا بالاطلاق والتقييد وليس احدهما بمعنى الآخر فيجوز في المثالين المذكورين تعلقهما بفعل واحد . ولما فرغ من بيان العامل في اسم واحد شرع في بيان العامل في اسمين فقال ( والعامل ) اي العامل اللفظي السماعي الذي يعمل ( في اسمين ) اي في الاسمين اللذين هما المبتدأ والخبر ( على قسمين ايضا ) اي كما كان العامل في اسم على قسمين ( قسم ) هو مبتدأ اول وهو نكرة مخصصة يجوز كونها مبتدأ فانه لما سبق القسمان في الاجمال حصل لنا علم بان هذا هو القسم الذي ذكر في ضمن القسمين حينئذ قدر قوله منهما اي قسم من القسمين وقوله ( منصوبه ) مبتدأ ثان وقوله ( قبل مرفوعه ) ظرف مستقر خبر الثاني وهو مع خبره جملة صغرى مرفوعة محلا على انه خبر الاول ( وقسم ) اي القسم الثاني منهما ( على العكس ) اي مرفوعة قبل منصوبه ( القسم الاول ) اي القسم الذي منصوبه قبل مرفوعه ( ثمانية احرف ) وقوله ثمانية خبر المبتدأ ومضاف الى تمييزه لان تمييز ثلاثة الى

في اسمين ( المبتدأ والخبر في الاصل سميا اسما وخبره بعد دخوله كاسبق ( على قسمين ايضا ) اي كالعامل في الاسم ( قسم ) منها ( منصوبه قبل مرفوعه ) رتبة ( وقسم ) منها ( على العكس ) اي مرفوعة قبل منصوبه ( القسم الاول ثمانية احرف ) ولقد احسن في اختيار جمع الفلة

( ستة منها تسمى حروفا ) المناسب احرفا قال المصنف رحمه الله لما كان لهذه الحروف مفهومات كلية مثل ما شبه الفعل وعمله الفرعي ونحوه وكانت لتلك المفهومات افراد ذهنية لوحظت ( ٥١ ) اجمالا عبر عنها بجمع الكثرة

عشرة بمجموع ومجرور وقوله ( ستة ) مبتدأ وقوله ( منها ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة وقوله ( تسمى ) فعل مجهول ونائب فاعله مستتر تحت راجع الى الحروف الستة ( حروفا ) مفعول ثان له وقوله ( مشبهة ) بالنصب صفة حروفا وقوله ( بالفعل ) متعلق بمشبهة اي حروفا يشبه بالفعل الماضي توجوه وقوله ( لكونها ) متعلق بمشبهة اي لكون هذه الحروف بعضها مبنية ( على ثلاثة ) احرف فصاعدا ( قوله فصاعدا الفاء فيه عاطفة وقوله صاعدا حال من فاعل الفعل الذي حذف وجوبا سماعا وهو ذهب اي فذهب ذلك الثلاثة حال كونه ذاهبا الى الفوق اي الى ما فوقه من العدد . وما ينبغي ان يعلم ان الاصل في الحروف ان يكون على حرف واحد او على حرفين وان يكون او اخرها مبنيا على السكون فهذه الحروف الستة اقلها على ثلاثة احرف كان . وان . وليت . وليس فيها حرف على حرفين او على حرف واحد وانما هي على ثلاثة احرف وهوان . وان . وليت . او على اربعة احرف وهو كان . ولعل . او على خمسة احرف وهو لكن . وكذلك الفعل لا يكون على حرفين او على حرف بل اقله على ثلاثة احرف او على اربعة او على خمسة او على ستة وبهذا التقسيم كانت هذه الحروف مشابهة بالفعل الماضي قوله ( ولفتح ) معطوف على لكونها اي مشبهة ايضا لوجه آخر وهو فتح ( او اخرها ) كما ان او اخر الماضي بنيت على الفتح كذلك او اخر هذه الحروف بنيت على الفتح وهذان الوجهان بيان لمساواة اللفظا وامامساواتها معنى فهو كما قال ( ولوجود معنى الفعل ) اي الحدث وقوله ( في كل ) متعلق بالوجود اي هذه الحروف مشابهة بالفعل معنى لكون معنى الفعل موجودا في كل ( منها ) اي من هذه الستة مثل التحقيق والتشبيه والاستدراك والتخييل والترجي ( اعلم ) ان قوله معنى الفعل محتمل ان يكون المراد من الفعل فعلا لغويا وان يكون فعلا اصطلاحيا فان كان الاول فاضافة المعنى اليه يكون اضافة بيانية اي لوجود معنى هو الحدث اي المصدر وان كان الثاني فاضافة المعنى اليه يكون اضافته بمعنى اللام من قبيل اضافة الجزء الى الكل اي لوجود معنى هو جزء من الفعل يعني المصدر الذي كان جزءا من الفعل الاصطلاحي والله اعلم ثم شرع في بيان معاني كل منها فقال ( ان ) بكسر الهمزة ( وان ) بفتحها اي لفظ ان وان وهو مبتدأ وقوله ( لتحقيق ) خبر لمبتدأ محذوف اي هما موضوعان لمعنى التحقيق اي لتحقيق مضمون الجملة مثالا اقلما زيد قائم يكون المفهوم منه ثبوت القيام لزيد ( وان ) هما ( لتحقيق ) اي تحقيق



مضمون جملة دخلت عليها بعد جعلها في تأويل المفرد في ان ولذا استعملان في مقام التحقيق (وكان) حرف برأسه على الصحيح وقال الخليل انها مركبة من الكاف وان (للتشبيه) اي لتشبيه اسمه بخبره وقال الزجاج هذا اذا كان الخبر جامدا وان كان مشتقا فللظن والحق ما قاله التفتازاني في شرح التلخيص من انها تستعمل في التشبيه والظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا فانك اذا اردت تشبيه زيد مثلا باسد قلت كان زيد اسد واذا اردت تشبيه قاعد بشخص قائم قلت كان زيد قائم اي كان زيد في حال قعوده شخص قائم فاذا رايت شيئا وظننته بقرا قلت كان هذا بقرا اي اظنه بقرا او اذا رايت شخصا وظننته قائما قلت (٥٢) كان هذا قائم اي اظنه قائما والمصنف لكونه في مقام تعدد العامل

وليس فيه تأكيد واما اذا قلنا ان زيدا قائم يكون المفهوم منه ان القيام الذي ثبت لزيد قد تحقق وتقرر فالمخاطب في الاول ليس بعالم لثبوت القيام وفي الثاني انه عالم لثبوته لكنه غير عالم لتحقيقه وتقرره ومادة الالف والنون المشددة مشتركان في افادة معنى التحقيق ولكنها ان كان بكسر الهمزة لا تغير الجملة وان كان يفتحها تغيرها كما سيجيء (واعلم) انه يجوز ان يكون لفظان خبرا مبتدأ محذوف وان يكون قوله للتحقيق ظر فاستقرا صفته اي الاول من الستة لفظان وان الكائن للتحقيق ويحتمل ايضا ان يكون قوله للتحقيق ظر فاستقرا حالا من ان وان اما بتأويلهما بنائب الفاعل للفعل الذي يفهم من التعداد اي عد كل واحد منهما من الحروف المشبهة بالفعل حال كونهما موضوعين للتحقيق اي بالتأويل عند من جوز وقوع الحال من الخبر كذا في العرب (وكان) اي ولفظ كائن او الثالث من الستة لفظ كائن هو (للتشبيه) اي لانشاء تشبيه اسمه بخبره (ولكن) اي لفظ لكن او الرابع من الستة لفظ لكن هو (للاستدراك) وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا يشبه دفع الاستثناء (وليت) اي لفظ ليت والخامس من الستة لفظ ليت وهو (للتمني) اي لانشاء لا لاخباره يعني ليس معنى ليت الشباب يعود مثلا لاخباره ان يطلبه قبل هذا التكلم بل معناه انه يوجد التمني بهذا اللفظ والتمني طلب ما لا طمع فيه او طلب ما فيه عسر سواء كان عدم طمعه لكونه مستحيلا او لعدم رجائه لانعدام السبب (ولعل) هو (للترجي) او السادس منها لفظ لعل الكائن

اي لانشاء محبة حصول شيء ترتب حصوله ام لا فيدخل على الممكن نحو ليت لي ما لا فاحج به وعلى الممتنع نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء والكسائي نحو ليت زيدا قائما والكسائي بليت زيدا قائما ومتسكهما بليت ايام الصبا ورواجما والمحققون على ان رواجما حال من ضمير الخبر المحذوف اي ايت ايام الصبا لنا رواجما وقد تدخل على ان المفتوحة نحو ليت ان زيدا قائم فيقول سيبويه ان مع معمولها سادس سداسم ليت وخبرها والاخفش يقدر الخبر مثل علمت ان زيدا قائم (ولعل للترجي) اي لانشاء وهو ان وقع ممكن لاوثوق بحصوله مرجو نحو لعلك تعطينا او مخوف نحو لعله يموت الساعة واضطرب اقوالهم في

لا في تفصيل المعاني اقتصر على ماهو الاغلب (ولكن) مفردة عند البصريين (للاستدراك) اي لدفع توهم نشأ من الكلام السابق فاذا قلت جاءني زيد فكان السامع توهم انه جاء عمرو ايضا لما بينهما من الالف التامة بحيث لا يفرقان فدفعت بقولك لكن عمرا لم يجيء فلذا تقع بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا لفظًا ومعنى كالمثال المذكور او معنى فقط كما اذا قلت زيد حاضر لكن عمرا غائب قال الفاضل العصام هذه الاربعة لا تخرج الجملة عن الاخبارية فقولهم في تفسير التشبيه في معنى كان اي لانشاء التشبيه ليس على ما ينبغي او يحمل الانشاء على معناه اللغوي اي الدلالة على التشبيه (وليت) وهو (للتمني)

لعل الواقعة في القرآن العظيم لاستحالة انتظار غير الموثوق بحصوله عليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق يتعلقان بالمخاطبين كقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فالمعنى اذهبا انتم على رجائكما ذلك من فرعون واجاز الاخفش دخولها على ان المفتوحة قياسا (٥٣) على ليت كما قيست عليها في جواز نصب المضارع بان مقدرة بعد الفاء

للترجي اي لانشاءه والترجي هو انتظار شيء ممكن لاوثوق بحصوله فان كان ذلك الانتظار انتظارا محبة المتكلم نحو لعلك تعطينا مع عدم الوثوق يقال له الطمع وان كان ما يكرهه المتكلم مع عدم الوثوق بحصوله ايضا يقال له الاشفاق نحو لعل اموت الساعة ثم شرع في مسائلها فقال (ولا يتقدم معمولها) اي لا يجوز ان يتقدم معمول هذه الحروف الستة من اسمها وخبرها (عليها) اي على تلك الحروف قوله (ولها) خبر مقدم (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اي انه يجب ان يقع هذه الحروف في صدر الكلام الذي دخلت عليه لانه يجب ان يستفاد قبل شروع الكلام انه من أي نوع من طرق الافادة بانه محقق ومؤكد او هو لانشاء تمن او ترج او تشبيه او لدفع توهم وهذا لا يستفاد للسامع الا بتصدير هذه الحروف واذا وجب لها صدارة الكلام فلا يجوز حينئذ تقدم معمولها من معمولاتها عليها لانه لو تقدمت عليها بطلت صدارتها التي هي المقصودة منها وقوله (غير ان) منصوب على انه مستثنى من الضمير في لها يعني ان لكل من الحروف الستة صدر الكلام الا ان المفتوحة وقوله (فلا تقع) تفصيل للاستثناء وفاعله المستتر تحت راجع الى كلمة ان باعتبار الكلمة اي لا تقع كلمة ان (في الصدر) اي في صدر الكلام وقوله (اصلا) مفعول مطلق للفعل المحذوف اي لا تقع وقوعا اصلا وانما اكد به للاشارة الى ان هذا الحرف ليس له استعداد لوقوعه في الصدر لا بالنظر الى الكلام الذي دخل عليه ولا بالنظر الى الكلام الذي جعل منه جزءا مع اسمه وخبره اما الاول فلانه لما جعل الكلام الذي دخل عليه في حكم المصدر اخرج الكلام عن الكلامية وجعله مفردا فيحتاج الى الاستناد الى عامل حتى يكون معموله له فاذا نزل الى منزلة المعمولية يبطل استعداده للصدارة واما الثاني فلانه لو وقع في الصدر في الكلام الذي كان جزءا منه نحو عندي انك قائم وقع الالتباس من المكسورة لانا اذا قلنا انك قائم عندي لا لتبس بالمكسورة وانما قيد الاستثناء بقوله فلا تقع مع انه مفهوم من الاستثناء لانه لما ذكر في السابق مسئلتين احدهما مسئلة عدم جواز التقديم

للترجي اي لا يشاءه والترجي هو انتظار شيء ممكن لاوثوق بحصوله فان كان ذلك الانتظار انتظارا محبة المتكلم نحو لعلك تعطينا مع عدم الوثوق يقال له الطمع وان كان ما يكرهه المتكلم مع عدم الوثوق بحصوله ايضا يقال له الاشفاق نحو لعل اموت الساعة ثم شرع في مسائلها فقال (ولا يتقدم معمولها) اي لا يجوز ان يتقدم معمول هذه الحروف الستة من اسمها وخبرها (عليها) اي على تلك الحروف قوله (ولها) خبر مقدم (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اي انه يجب ان يقع هذه الحروف في صدر الكلام الذي دخلت عليه لانه يجب ان يستفاد قبل شروع الكلام انه من أي نوع من طرق الافادة بانه محقق ومؤكد او هو لانشاء تمن او ترج او تشبيه او لدفع توهم وهذا لا يستفاد للسامع الا بتصدير هذه الحروف واذا وجب لها صدارة الكلام فلا يجوز حينئذ تقدم معمولها من معمولاتها عليها لانه لو تقدمت عليها بطلت صدارتها التي هي المقصودة منها وقوله (غير ان) منصوب على انه مستثنى من الضمير في لها يعني ان لكل من الحروف الستة صدر الكلام الا ان المفتوحة وقوله (فلا تقع) تفصيل للاستثناء وفاعله المستتر تحت راجع الى كلمة ان باعتبار الكلمة اي لا تقع كلمة ان (في الصدر) اي في صدر الكلام وقوله (اصلا) مفعول مطلق للفعل المحذوف اي لا تقع وقوعا اصلا وانما اكد به للاشارة الى ان هذا الحرف ليس له استعداد لوقوعه في الصدر لا بالنظر الى الكلام الذي دخل عليه ولا بالنظر الى الكلام الذي جعل منه جزءا مع اسمه وخبره اما الاول فلانه لما جعل الكلام الذي دخل عليه في حكم المصدر اخرج الكلام عن الكلامية وجعله مفردا فيحتاج الى الاستناد الى عامل حتى يكون معموله له فاذا نزل الى منزلة المعمولية يبطل استعداده للصدارة واما الثاني فلانه لو وقع في الصدر في الكلام الذي كان جزءا منه نحو عندي انك قائم وقع الالتباس من المكسورة لانا اذا قلنا انك قائم عندي لا لتبس بالمكسورة وانما قيد الاستثناء بقوله فلا تقع مع انه مفهوم من الاستثناء لانه لما ذكر في السابق مسئلتين احدهما مسئلة عدم جواز التقديم

جعلت مع مدخولها جزءا منه لا لتباسها بالمكسورة ولما لم يلتبس فيما بعد اما ولولا وقعت في صدر الكلام جعلت جزءا منه نحو اما انك عالم فحسن ولولا انك جاهل لا كرمك لانه لا يقع



بعدها المكسورة (وتلحقها ما) الكافة عن العمل (فتلغى) أى يبطل عملها وسمع أعمال ليت نحو

قالت أليتها هذا الحمام لنا . الى حمامتنا ونصفه فقد

والالغاء اكثر واذا علمت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى فيما رحمة وروى ابو الحسن الامعال في انما وانما ولم يسمع في لعلما وكانما ولكنما ويجوز القياس على ليتما عند الكسائي وقال ابن درستويه ان مائكة مبهمه بمنزلة ضمير الشأن فتكون اسما لها والجملة بعدها خبرها (وتدخل) أى ويجوز دخولها حين الالغاء (على الافعال) لانها لما لم تعمل لم يلزم كون مدخولها صالحا للمعمولية وهذا في غير ليت واماليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال ليتما قام زيد الا عند ابن الربيع وظاهر القزويني كذا في معنى اللبيب (نحو انما ضرب زيد) وانما زيد ضارب (فان) المكسورة (٥٤) (لا تغير معنى الجملة) أى لا تبطلها في حكم المفردة بل تؤكد ذلك

جاز العطف على اسمه برفع بشرط تقدم الخبر على المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمره وتقدير نحو فاقى وقيار بها لغريب اودخول لام الابتداء على الخبر او على الاسم الموصول او على معمول الخبر الذي بين الاسم والخبر كراهة اجتماع اداتى التأكيد وتام تحقيقه في شرح الكافية (وان) المفتوحة (مع جملتها) أى مع اسمها وخبرها الذين كانا جملة قبلها بالتسمية مجاز كوفى وقال الفاضل العصام بل حقيقة عرفية (في حكم المصدر) أى ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها كالصدر نحو حق انك قائم أى قيامك ولذلك لا يجوز العطف والدخول المذكور ان فيها خلافا للفراء فانه يجوز

والآخري وجوب صدارة الكلام توهم ان هذا الاستثناء استثناء من الحكمين فاراد ان يدفع هذا التوهم بانه استثناء من المسئلة الثانية فقط وهى وجوب صدر الكلام لاهن الاولى لان حكم عدم جواز تقدم المعمول عليه باق فيه ايضا ثم شرع في مسئلة اخرى بقوله (وتلحقها) أى تلحق الحروف الستة المذكورة وقوله (ما) فاعل تلحقها وهو مؤنث باعتبار الكلمة ويقال لهذه الكلمة ماء الكافة من الكف وهو المنع سميت به المنع عن العمل قوله (فتلغى) معطوفة على جملة تلحقها وهو فعل مجهول من الالغاء بمعنى الابطال ونائب فاعله تحته راجع الى الحروف المذكورة أى يبطل حين لحوقها (عن العمل) لا عن افادة معناها (وتدخل حينئذ) أى يجوز دخول هذه الحروف حين اذا لقيت عن العمل (على الافعال) متعلق بتدخل لان هذه الحروف انما يجب دخولها على الاسماء لاقتضاءها اسما يصبه فلما بطل عملها لم تقتض ذلك (نحو انما ضرب زيد) وكذا كانما . ولما فرع من بيان مسائل تم لهذه الحروف الستة شرع في بيان خواص كل منها على حدة فقال (فان) أى المكسورة يعنى ان الفرق بين المكسورة والمفتوحة ان المكسورة (لا تغير معنى الجملة) بان يأخذ من خبرها مصدرا مضافا الى اسمها وان يدل عن اسناد خبرها الى اسمها نسبة اضافية (وان) أى المفتوحة بخلافها فانها تغير الجملة كما ذكرنا وهى (مع جملتها) أى مع اسمها وخبرها (في حكم المصدر) نقوله وان مبتدا وقوله مع جملتها ظرف

دخول اللام قياسا وذلك بان نجعلها كأنها مصدر مضاف الى الاسم في الخبر المشتق او مصدر كذلك بالحق ياء مشددة في آخره كما في العجبنى ان زيدا انسان أى انسانيته او مصدر من مادته كما في حق ان زيدا اخوك الى اخوته لك فى الجامد وان كان الخبر مركبا يؤخذ مصدرا من احداهما مضاف الى الآخر المضاف الى الاسم نحو العجبنى انك لانكرم أى انتفاء اكرامك ارم من صفة الخبر مصدران كذلك كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون أى بانتفاء فقاهاهم او من جزاء الجملة الشرطية الواقعة خبرا نحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم أى شكر ابيه اياك وقت اعطائك او الى الاسم نحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك

مستقر صفة ان وقوله فى حكم المصدر ظرف مستقر خبره يعنى انه ان كان خبره من المشتقات يؤخذ منه مصدره ويضاف الى اسمه نحو العجبنى ان زيدا قائم أى العجبنى قيامه وان كان جامدا يلحق به الياء المصدرية فيضاف كذلك نحو العجبنى ان زيدا انسان أى العجبنى انسانيته \* ولما بين الفرق بين المكسورة والمفتوحة اراد ان يبين ثمرة الفرق والمسئلة التى بنيت على ذلك الاصل فقال (ومن ثم) لفظ من اجلية بمعنى اللام متعلق بقوله وجب وثمه بفتح الثاء المثانة من اسماء الاشارة اشارة الى المكان كنهنا وههنا لحقت الهاء باخره للفرق بين ثم بضم الثاء وبين ثم بفتحها وههنا مستعار من حيث ان هذا الاصل شبه بمكان محسوس فى التحقق واستعمل ما كان موضوعا للمكان المشار اليه فى اصل وقاعدة أى من اجل هذا الاصل الفارق بينهما وهو تغير الجملة بالمفتوحة وعدمه فى المكسورة (وجب الكسر) أى كسر همزة ان وقوله الكسر مصدر كسر وهو ان كان مصدر فعله المعلوم يكون المعنى وجب جعل المتكلم لهمزة مادة الالف والنون مكسورة وان كان مصدر فعله المجهول يكون المعنى كونها مكسورة أى وجب كون همزتها مكسورة يعنى قرأته بالكسر وقوله (فى موضع الجمل) مفعول فيه لوجب اول الكسر والموضع اسم مكان من وضع يضع ولذا لا يجوز حذف فى منه لعدم كون متعلقة بمعنى الاستقرار وهو مضاف الى الجمل وهو جمع جملة أى فى الموضع الذى هو موضع الجملة وقوله (والفتح) معطوف على الكسر أى وجب الفتح أى فتح همزتها (فى موضع المفرد) اعلم ان المفرد يطلق على معان منها ما يقابل الثنية والجمع فناصر مفرد وناصران وناصرون ليسا بمفرد ومنها ما يقابل المركب وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فناصر وناصران وناصرون مفرد وناصر الاب مركب ومنها ما يقابل الجملة وهو ما ليس فيه اسناد تام فالمد كورات كلها مفردة وزيد ناصر ونصر زيد جملة فالمراد ههنا هو الثانى والله اعلم \* ثم شرع فى بيان مواضع الجمل فقال (فكسرت) الفاء للتفصيل وكسرت فعل مجهول ونائب فاعله ضمير هى راجع الى ان وانما اثبت للاشارة الى ان المراد بها مادة ان لاصورتها لانه لو كان المراد صورتها لازم تحصيل الحاصل وهو انموذغ غير جائز (فى ابتداء) وهو ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من نائب الفاعل أى كسرت حال كونها فى ابتداء الكلام اما حقيقة (نحو ان زيدا قائم) فانه ابتداء كلام

أى شكره اياك او مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مأخوذ من خبر الخبر نحو بلغنى ان زيدا ابوه قائم أى قيام ابيه (ومن ثم) أى من اجل كون ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره (وجب الكسر) أى كسر همزة الف نون او الكسر بمعنى المكسور أى ان المكسورة (فى موضع الجمل) أى فى موضع يخصها جمع جملة الاولى مواضع او الجملة بجمع المفرد او افراد الجمع كما فى قوله (والفتح فى موضع المفرد) أى فى موضع يقع فيه المفرد ولما شوق الاجمال الى التفصيل قال (فكسرت) أى ان خبر فى موضع الانشاء أى فلتكسر وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر فى محله او قرئت بالكسر حال كونها (فى الابتداء) أى فى ابتداء الكلام وذلك بان لم يكن من تمة كلام قبله بان لا يكون لفظ قبله (نحو ان زيدا قائم) او كان ولكن لم يجعل جزءا منه بل استأنف نحو قوله تعالى واتقوا الله ان الله



يجب المتقين وجه الكسر فيه  
ظاهر ( وفي ) مقام ( جواب  
القسم ) يعني اذا كانت جواب  
القسم لانه جملة خلافا للكوفيين  
والبرد اذا لم يكن في خبرها لام  
الابتداء فانهم يجوزون الفتح  
حينئذ ( نحو والله ان زيدا قائم  
وفي ) مقام ( الصلة ) يعني اذا  
كانت صلة للاسم الموصول لان  
الصلة لا تكون الا جملة وسياتي  
( نحو قوله تعالى وآتيناه من  
الكنوز ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة  
وفي ) موضع الخبر ( عن اسم  
عين ) اي عن اسم مدلوله ذات  
علما ( نحو زيد انه قائم ) او غيره  
نحو الرجل العالم انه كريم لانه  
يلزم الاتحاد بين المبتدأ والخبر  
ولو فتحت يلزم التباين بينهما فلا  
يصح الحمل ولو كانت خبرا عن  
اسم حدث ان كانت صحة المعنى  
بالكسر تكسر نحو العلم انه حسن  
والجهل انه قبيح وان بالفتح تفتح  
نحو مأمولى انك جواد ( وفي  
جملة دخلت ) فيها ( على خبرها )  
اي ان ( لام الابتداء ) لانها على  
ما مر تجامع المكسورة لا المفتوحة  
نحو علت ان زيدا قائم ( ولولم  
تدخل اللام وجب الفتح لكونها  
مفعولة )

حقيقة لانه لا ربط فيها بما قبلها واما تقديرا وذلك بان يكون استينافا وهو  
من حيث كونه استينافا مرتبط بما قبله نحو قوله تعالى [ ولا يحزنك قولهم ان  
العزة لله جميعا ] قوله ( وفي جواب القسم ) معطوف على قوله في الابتداء فان  
جواب القسم جملة مستقلة لاحالة عند الجمهور سواء دخلت اللام في خبرها  
نحو والله ان زيدا لقائم اولم تدخل ( نحو والله ان زيدا قائم ) وقال  
الكوفيون والمبرد اذا دخلت اللام في جوابه يجوز فيه الفتح بناء على انه  
مأول بالمفرد لكن لا يرضى الرضى لهذا واستبعده بناء على المفرد الصريح  
لا يقع جوابا للقسم فكيف يأول به قوله ( وفي الصلة ) معطوف اما على  
قوله في جواب القسم لقربه او على قوله في الابتداء لكونه متبوعا على  
الاطلاق لوقوعه في اول الكلام اي كسرت ايضا حال كونها داخلة على  
الجملة التي هي صلة لان الصلة لا تكون الا جملة ( نحو قوله تعالى وآتيناه  
من الكنوز ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة ) فان ما موصولة ومن الكنوز  
بيانه وقوله مفاتيحه اسم ان ولتنوء خبره والجملة صلة ما وهو مع صلته  
مفعوله الثاني لا يتنا وقوله لتنوء فعل مضارع من ناء ينوء وفي الصحاح  
ونابه الحمل اثله ومنه قوله تعالى [ لتنوء بالعصبة ] اي لتنوء العصبة  
بثقلها انتهى اي اعطينا قارون من الخزان خزانها مفاتيحه لتميل على الجماعة  
لثقلها ( وفي الخبر ) اي كسرت حال كونها في الخبر الذي يكون خبرا  
( عن اسم عين نحو زيد انه قائم ) فان زيدا اسم عين وقع مبتدأ وان اسمها  
وخبرها وقع خبرا عنه فانها وجبت ان تكون مكسورة لانها لو فتحت لزم  
تأويله بالمفرد وحماله على زيد وهذا لا يجوز لانه لا يقال زيد قيامه فان زيدا  
لا يتحد مع القيام بل يتحد مع القائم وانما قال عن اسم عين فانه ان كان خبرا  
عن اسم معنى يجوز فتحه نحو مأمولى انك قائم فانه يجوز ان يقال مأمولى  
قيامك ( وفي جملة ) اي وكسرت في جملة ( دخلت ) وقوله دخلت فعل  
مؤنث وقوله ( على خبرها ) متعلق بدخلت والضمير راجع الى كلمة ان  
وقوله ( لام الابتداء ) فاعل دخلت والجملة صفة جملة والعائد اليها محذوف  
وهو فيها اي وقعت في الجملة التي دخلت فيها على خبر ان لام الابتداء فان  
لام الابتداء انما تدخل لتأكيد مضمون الجملة فيكون الجملة لازمة لها حتى  
يؤكد كدبها مضمونها ( نحو علمت ان زيدا لقائم ) فان مادة الالف والنون  
اذا وقعت بعد علمت صارت مفتوحة لكونها في مقام المفعول لكن لما دخلت

( و ) حال كونها ( بعد القول ) وما يشتق منه فيبعد ظرف مستقر منصوب محلا معطوف على ما سبق من الحال وانسبه  
الافظلي حكاية ما جاء من عامله ( العرى عن الظن ) غير دال على معنى الظن اي الكائن بمعنى التلطف لان تعلق  
القول بشئ انما هو لحكاية فلا يتصرف في مضمون الجملة مع انها ( ٥٧ ) مفعولة لان المفعول هو اللفظ والمعنى

اللام في خبرها رجع جانب كونها جملة فيلزم عدم تغيرها فكسرت لذلك  
واما اذا لم تدخل اللام فهي مفتوحة لعدم رجحان جانب الجملة ( وبعد القول )  
اي وكسرت ايضا اذا وقعت بعد القول وما يشتق منه كقال ويقول وقل  
ولا تقل وقوله ( العرى ) على وزن فاعيل صفة للقول اي بعد القول  
العارى ( عن الظن ) لان القول يستعمل في القول مع الظن ومع العلم فاذا  
وقعت بعد هذا القول يكون مفعولا له واذا كان مفعولا يلزم ان يكون  
مفتوحا كما سيبيح لكن لما وقع ههنا بعد القول وكان ما وقع بعد القول  
في مقام الحكاية يجب ان يكون جملة فان مثل هذه الجملة جهمتين جهة  
معناها وجهة لفظها فمن جهة معناها مفعول للقول فيتصرف بالمفرد  
ومن جهة لفظها جملة فلا يتصرف فيها لكونها حكاية واما اذا كان القول  
بمعنى الظن فحينئذ يلزم ان تكون ان مفتوحة لوقوعها بعد فعل من افعال  
القلوب ( نحو قل ان الله واحد ) وبعد حتى الابتدائية ( اي وكسرت ايضا  
حال كونها واقعة بعد حتى التي للابتدائية وانما قيدها بالابتدائية لان  
ما وقع بعد حتى العاطفة مفرد وبعد الجارة اسم حقيقة او حكما فيلزم  
ان تكون مفتوحة واما ما وقع بعد الابتدائية جملة فيلزم ان تكون مكسورة  
( نحو أقول هذا حتى ان زيدا يقوله وبعد حروف التصديق ) وهو مثل  
نعم وبلى وغيرها ( نحو نعم ان زيدا قائم لم قل ) اي جوابا لم قل ( زيد قائم )  
اي على طريق الاخبار او ازيد قائم على طريق الاستفهام ( وبعد حروف  
الافتتاح ) اي بعد الحروف التي يتدأ بها الكلام وهي الا واما ( الا ان  
زيدا قائم وبعد واو الحال ) اي وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد  
واو الحال لان ما وقع بعد واو الحال جملة البتة ( نحو قوله تعالى وان فريقا  
من المؤمنين لكارهون ) اي والحال ان بعضا من المؤمنين لكارهون لخروجك  
من بيتك بالحق . ولما فرغ من بيان مواضع المكسورة شرع في بيان مواضع  
المفتوحة فقال ( وفتحت ) اي فتحت مادة الالف والنون واستعملت بفتح  
الهمزة ( فاعلة ) بالنصب على انها حال من نائب الفاعل المستتر في فتحت

باقى على حاله ولذا لم يدخل في قوله  
مفعولة لان المراد بوقوعها مفعولة  
وقوعها باعتبار معناها وانما وصف  
بالعرى عن الظن لانه لو لم يمر  
عنه لكان في حكم افعال القلوب  
فتفتح بعده ( نحو قل ان الله تعالى  
واحد وبعد حتى الابتدائية )  
اي المنسوبة الى الابتداء بان ابتدئ  
الكلام بها لا العاطفة والجارة  
لانها تدخلان على المفرد فوجب  
الفتح بعدها ( نحو أقول ذلك  
حتى ان زيدا يقوله ) وحتى هذه  
يجب ان يكون مدخولها مسببا  
عما قبله ( وبعد حروف التصديق )  
وهي نعم وبلى واي واجل وجبر  
وان لاختصاصها بالجملة سوى  
اي فانه مختص بالقسم ( نحو نعم  
ان زيدا قائم ) لمن قال زيد او  
ازيد قائم ( وبعد حروف الافتتاح )  
اي حروف يفتح بها الكلام  
وهي الا واما وها لاختصاص  
الاولين بالجملة وها كذلك الا انه  
يدخل على الاسماء الاشارة خاصة  
ايضا ( نحو ألا ان زيدا قائم )  
وها ان زيدا قائم ( وبعد واو  
الحال ) لانها لا تدخل الا على

جملة ( نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون ) وجاء في زيد وان غلامه راكب ( وفتحت ) ان اي مادتها  
حال كونها مع مدخولها ( فاعلة ) نحو بلغني انك قائم والتأنيبة اما داخلة



فيها لكونها في حكمها اوفى مفعولة لانه في الاصل مفعول (ومفعولة نحو علمت ان زيدا قائم ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس ٥٨) حيث ان زيدا جالس (لوجوب افراد هذه الامور والمضاف اليه

نحو بلغني انك قائم) فقوله بلغني فعل ماض وان موصولة حرفية وكاف الخطاب اسمه وقائم خبره والجملة صلة اي وهي مع صلته في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل بلغ اي بلغني قيامك (ومفعولة) معطوفة على فاعلة اي فتحت ايضا حال كونها مع جملتها مفعولة (نحو علمت ان زيدا قائم) فانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول علمت اي علمت قيامه (ومبتدأ) اي فتحت ايضا حال كون تلك المادة مع جملتها مبتدأ (نحو عندي انك قائم) وعندي ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وانك قائم في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه مبتدأ مؤخر اي ثبت عندي قيامك (ومضافا اليها) اي فتحت ايضا حال كونها مضافا اليها نحو (اجلس حيث ان زيدا جالس) فحيث مبنى على الضم ومنصوب محلا على انه مفعول فيه لاجلس وهو مضاف الى جملة ان وهي في تأويل المفرد مجرور محلا على انها مضاف اليها حيث وانما فتحت في هذه المواضع الاربعة لان الثلاثة الاول اعني الفاعل والمفعول والمبتدأ يجب ان يكون كل منها مفردا واما المضاف اليه وان جاز كونه جملة في بعض المواضع لكنه مفرد في هذا المقام لكونه مضافا اليه حيث لانه من خصائص حيث ان يضاف الى جملته الا اذا دخلها ان تفتح لاحالة (وبعدلو) اي فتحت حال كونها واقعة بعدلو (لانه) اي لان الاسم الذي يقع بعده (فاعل) اي فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده وان لم يوجد التفسير بقدر ثبت وامثاله وهذا عند البصريين لانهم لم يجوزوا دخول حرف الشرط على الاسم واما الكوفيون فانهم يجوزون دخولها على الاسم (نحو لو انك قائم لكان كذا) ثم فسر بقوله (اي لو ثبت قيامك وبعدلولا) اي فتحت ايضا حال كونها بعدلولا (لانه) اي الاسم الواقع بعده (مبتدأ) نحو لو انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك موجود لكان كذا (فلولا ههنا هو الذي يكون لامتناع الشيء لوجود غيره ويكون حرف جر اذا دخل على الضمير كاسبق ويقال لها لولا الامتناعية واما لولا الذي يكون للتحضيض فليس من هذا الباب لانه مابعده التحضيضية يكون فاعلا بخلاف هذا فانه مبتدأ عند الجمهور خلافا للكسائي والفرغاني فانه

وذهب المبرد والراجح والكوفيون الى ان مابعده لولا هذه فاعل الفعل المقدر كذا في المعنى (نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك موجود

حيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخله ان يفتح لاحالة صرح به الرضي وكذا مثل يوم مما يضاف الى الجملة نحو خرجت يوم انك فارس لانه ايضا واجب الفتح صرح به الفاضل العصام وقيل ان مابعده حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران لجواز ان يقع بعده جملة ومفرد (و) حال كونها (بعدلو لانه) اي مابعده (فاعل) لاختصاصه لو بالفعل والفاعل مفتوح خلافا للكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم فهو محتمل كونه مبتدأ عندهم (نحو لو انك قائم لكان كذا) والجمهور التزموا الفعل في خبر ان بعد لو اذا كان مشتقا وجوز ابن مذهب مالك غيره فقال المصنف سديد على مذهب ابن مالك لا على مذهبهم (اي لو ثبت قيامك وبعدلولا) الامتناعية والتعميم الى التخفيفية لا يساعده قوله (لانه مبتدأ) قال سيبويه غير محتاج الى الخبر لتضمنه المسند والمسند اليه وقيل مبتدأ محذوف الخبر قيل يقدر مقدما وقيل مؤخرا وهو الاظهر

وبعد ما المصدرية التوقيتية) اي المنسوب الى التوقيت بدلالها (٥٩) على الوقت ونياتها عند صرح به

فاعل عندها لا مبتدأ (وبعدما) اي وفتحت ايضا حال كونها واقعة بعد كلمة ما قوله (المصدرية) بالجر صفة ما قوله (التوقيتية) صفة بمصدفة (واعلم) ان الياء في المصدرية وفي التوقيتية هي الياء النسبية اي كلمة مامنسوبة الى المصدر بجعلها مابعدها في تأويل المصدر ومنسوبة الى التوقيت لدالاتها على الوقت فالاول يكون من قبيل نسبة الفاعل الى فعله والثاني من قبيل نسبة الدال الى مدلوله وقوله (لانه) متعلق بفتحت اي انما فتحت مابعدها لان مابعدها المصدرية (فاعل) وقوله (لاختصاص ما) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي هذا يعني كونه فاعلا حاصل لاختصاص (المصدرية بالفعل) وهو متعلق بالاختصاص وهو مصدر مضاف الى فاعله والياء داخلة في المقصور عليه اي هذه الكلمة مقصورة على الفعل ولا توجد في غيره (نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم) وهذا تفسير بالنظر الى كون مابعدها فاعلا او الى كونها مختصا بالفعل وان كان محذوفا كواقع ههنا وهو ثبت وقوله (بمعنى) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لقوله ما ثبت وهو تفسير للتفسير يعني ان المراد من قوله ما ثبت الذي يلابس بمعنى (مدة ثبوت قيام زيد) وهذا ناظر الى تفسير معنى ما ثبت ومعنى ان زيدا قائم لان فيه حرفين مصدريتين احدهما ما وهو جعل مادخل عليه وهو ثبت ما ولا بالثبوت ولكونها توقيتية قدر لفظ المدة والاخرى ان وهي لكونها مفتوحة جعل خبره الذي هو قائم ما ولا بالقيام (واعلم) انه قيد اولا المصدرية بالتوقيتية حيث قال بعدما المصدرية التوقيتية ثم اعمل قيد التوقيت في قوله لاختصاص ما المصدرية ولم يقل لاختصاصها كما هو مقتضى المقام للاشارة الى ان الاحتياج الى التمييز بما دون ان ليكون دالا على الافادتين المقصودتين اعني بيان المصدرية مع دلالتها على المدة والافلدلالة على مجرد المصدرية حاصلة في ان وانما لم يقيد في الثانية لان اختصاص ما المصدرية بالفعل هو مجرد كونها مصدرية فلا مدخل لكونها توقيتية في هذا الاختصاص والله الموفق (وبعد حروف الجر) اي وفتحت ايضا حال كونها واقعة بعد حروف الجر لكونها مستازمة لكون مابعدها مفردا (نحو عجت من انك قائم) اي عجت من قيامك (وبعد حتى) اي وفتحت كذلك حال كونها واقعة بعد كلمة حتى (العاطفة للمفرد) وقوله العاطفة للاحتراز عن غير العاطفة يعني

حروف الجر بالاسم (وبعد حتى العاطفة للمفرد) هذا قيد تحقيق لا احترازي



لانها لا يكون الالعطف المفرد كما صرح به غير واحد من النحاة وذلك لانه شرط في معطوفها كونه جزءاً مما قبلها او كجزء منه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات قال في مفتي اللبيب هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سریت بهم حتى تكل مطيتهم فيمن رفع تكل اي جملة تكل مطيتهم معطوفة بحتى على سریت بهم ويحتمل ان المصنف اختاره وحينئذ يكون ما بعد حتى العاطفة مما يجوز فيه امران ( نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعده مذومند ) الاسمين والحرفان ﴿ ٦٠ ﴾ داخلان في حروف الجر لانها مبتدأ وان مع جملتها خبر بتقدير

الابتدائية وقوله للمفرد لبيان الواقع وليس للاحتراز لان حتى لا يجي لعطف الجملة على الجملة ﴿ نحو عرفت امورك حتى انك صالح ﴾ اي عرفت امورك حتى صلاحك ﴿ وبعده مذومند ﴾ اي وفتحت ايضا حال كونها واقعة ببعده مذومند ﴿ نحو مارأيت مذانك قائم ﴾ وكذا من انك قائم اي جميع مدة عدم رؤيتي له قيامك اي مدة قيامك والمراد بهما ليس بحرف جر اعني ما كانا اسمين فان حكم كونهما حرفي جر داخل في حكم الحروف الجارة وقد سبق وكذا حكم حتى اذا كان حرف جر . ولما كان المواضع التي دخلت عليها مادة الالف والنون ثلاثة انواع نوع انه موضع الجملة فقط ونوع انه موضع المفرد فقط ونوع انها محتمل تقدير بهما بين الاولين فشرع في بيان النوع الثالث فقال ﴿ وحيث جاز التقدير ان ﴾ ففعله حيث ظرف من ظروف المكان متعلق بقوله ﴿ جاز الامر ان ﴾ اي جاز الكسر والفتح في موضع جاز فيه تقدير الجملة وتقدير المفرد وقوله ﴿ كالتي ﴾ خبر مبتدأ محذوف اي مثل كلمة ان ﴿ التي وقعت بعد فاء الجزاء ﴾ او اذا المفاجأة ﴿ نحو من يكرمني فاني اكرمه ﴾ او اذا اني اكرمه . ثم فصله بقوله ﴿ فان كسرت ﴾ اي انت ﴿ فالمعنى ﴾ اي المراد منه بلا تاويل ﴿ فانا اكرمه ﴾ بان يبق الجملة بالتقدير فان الجملة باقية فانا ضمير مرفوع مبتدأ وقوله اكرمه فعل مضارع مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجزومة محلا على انها جزاء الشرط ﴿ وان فتحت ﴾ وهو محطاب ايضا معطوف على كسرت اي ان فتحت انت همزة تلك المادة ﴿ فالمعنى ﴾ اي فمعنى قوله فاني اكرمه ﴿ فاكرمني اياه ثابت ﴾ فانه ان فتحت تقتضي تأويل الجملة التي دخلت عاينها فاخذنا مصدر خبرها وهو الاكرام واضفنا الى ياء المتكلم الذي كان فاعل الفعل فمادت الجملة الى مركب اضافي فاقضى ان يكون مبتدأ وقدر له

فتحت انت او اني قرأت بالفتح او قرئت به ﴿ فالمعنى فاكرمني اياه ثابت ﴾ فان مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر كذا في الرضى وتقدير الخبر مؤخرا في بيان المعنى لا يوجب تأخيره اذا صرح بان حتى يرد ان الخبر اذا كان خبرا عن ان يجب تقديمه ويجوز ان يكون معناه فجزأه اني اكرمه بتقدير مبتدأ كذا ذكره الجامي واركان الحذف قبل الحاجة غير قليل في كلامهم وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت في الكلام المعجز

زمان مضاف وقيل بالعكس ﴿ نحو مارأيت مذانك ﴾ اي مذ زمان انك ﴿ قائم وحيث جاز التقدير ان ﴾ اي التقدير الجملة وتقدير المفرد ﴿ جاز الامر ان ﴾ الكسر والفتح في ان فالكسر على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على تقدير جعلها معهما مفردا ﴿ ك ﴾ ان التي وقعت بعد فاء الجزاء واذ المفاجأة ﴿ نحو من يكرمني فاني اكرمه ﴾ او اذا اني اكرمه ﴿ فان كسرت ﴾ انت فضمير المفعول محذوف اي كسرتها او الفعل مجهول والضمير المستتر فيه لان الكسر اولى لانه لا يحتاج الى تكلف الحذف ورجحانه لا ينافي جواز الآخر فلا يرد انه كيف يجوز التمسح المحوج الى الحذف مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف قاله الفاضل العصام ﴿ فالمعنى فانا اكرمه ﴾ لان المكسورة لا تغير المعنى ﴿ وان

مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزأه جهنم ﴿ وتخفف ﴾ ان ﴿ المكسورة ﴾ بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة الاستعمال وثقل التشديد ﴿ فيازم اللام ﴾ اذا لم يكن بعدها نون او لم يقتض المقام الاثبات سواء اعلمت نحو وان كلاً ما ليوفينهم تخفيف ان ولما ولا يجوز اعمال المخففة عند اكثر الكوفيين ﴿ ٦١ ﴾ والاية حجة عليهم او ألغيت نحو وان

خبر وهو ثابت . ثم شرع في مسئلة تخفيف الحروف الستة من ان واخوانها من المشددة وهوان وكان ولكن فقال ﴿ وتخفف المكسورة ﴾ وهو فعل مضارع مجهول والمكسورة مرفوعة لفظا على انه نائب فاعله اي ويجوز حذف النون الاخيرة من ان لدفع الثقل منها لكثرة استعمالها ﴿ فيازم ﴾ معطوف على قوله وتخفف وقوله ﴿ اللام ﴾ مرفوع لفظا على انه فاعله وقوله ﴿ في خبرها ﴾ اي في خبر المكسورة متعلق بيلزم يعني اذا تخفف المكسورة يلزم دخول اللام لدفع الالتباس لان النافية لان في بعض المواضع وهو خلوها عن القرينة لا يميز بين ان النافية والمخففة نحو ان زيد قائم ولا يقال ان الفرق حاصل ههنا بانه اي قرئ زيد بالنصب فهي مخففة وان قرئ بالرفع فهي نافية لانا نقول وان سلم حصول الفرق في كونه معربا لفظيا لكن الالتباس واقع في كونه تقديريا ومحليا فلا يحصل الاطراد ثم المراد بهذا اللام الابتداء كما هو المتبادر من الاطلاق وايضا هو مذهب سيدييه والاختش وغيرهم وقيل هي لام اخرى اجتلبت للفرق لجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ والخبر على ما هو مذهب الكوفيين وانما قيد اللزوم بقوله في خبرها للاحتراز عن جواز الدخول على اسمها ولا يبين الاسم والخبر كما هو جائز قبل التخفيف قوله ﴿ ويجوز الفاؤها ﴾ جملة مستقلة تفيد جواز الغاء العمل عند التخفيف يعني ان المكسورة يجب اعمالها عند عدم التخفيف ويجوز اعمالها والفاؤها عند التخفيف ويقال ان زيدا لقائم وان زيد لقائم وانما يجوز ذلك لفوات بعض المشابهة بالفعل وهو فتح آخرها ونقصان حروفها عن الثلاثة ومع هذا يجوز اعمالها ايضا على ما هو الاصل قوله ﴿ ودخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر ﴾ جملة مستقلة وقوله دخول مبتدأ والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى المخففة . وقوله على فعل ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ . وقوله من افعال المبتدأ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لفعل والجملة استئنافية كانه قيل انا علمنا انها حال بقاها مشددة لا تدخل على فعل اصلا وعند تخفيفها هل يجوز دخولها عليه اجيب بانها عند تخفيفها لا يجوز دخولها على كل فعل بل يجوز دخولها حينئذ على فعل بشرط ان يكون ذلك الفعل فعلا من افعال المبتدأ والخبر

على فعل من افعال المبتدأ والخبر ﴿ كالافعال الناقصة والافعال القلوب عبد البصريين ثلاثا تخرج عن اصلها بالكسابة



كالافعال الناقصة وافعال القلوب التي هي من نواسخ المبتدأ والخبر كما ستعرف وانما شرط ذاك ثلاثا تخرج المكسورة عن اصلها بالكلية عند التخفيف لان الاصل هو دخولها على الاسم فيراعى على هذا الاصل في الجملة بان يكون مدخولها فعلا يقتضى الاسم وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزون دخولها على كل فعل فيكون حاصلا اذا كانت الجملة مستقلة انه لا يجوز دخولها على فعل حين اعمالها وحين الغائيا فاذا اريد دخولها عليه فانما يدخل على فعل من افعال المبتدأ والخبر لاعلى كل فعل كما هو مذهب الكوفيين ويجوز ان تكون الجملة اعتراضية لدخولها بين المثال والممثل له ويمكن عطفها على اللام اى فيلزم اللام ودخولها بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالفاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لاي معنى انها لا تدخل على الاسم اصلا حين تخفيفها فان قيل لم لا يعطف قوله دخولها على قوله الغاؤها بان يكون المعنى ويجوز دخولها مع انه قريب وظاهر قيل انما لم نجعله عطفا على الغائيا لثلاثا يشتر باختيار مذهب الكوفيين وهو شاذ ونادر لانه اذا قلنا يجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر فيهم منه انه يجوز دخولها على الفعل الذي هو غير فعل المبتدأ والخبر لان العطف على مدخول الجواز يوجب ذلك نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة هذا مثال لدخولها على فعل من الافعال الناقصة التي هي فعل من افعال المبتدأ والخبر والواو في وان حالية وان من الحروف المشبهة بالفعل خفف والنون عن العمل وكانت فعل من الافعال الناقصة اسمه مستتر تحته هي راجعة الى القبلة واللام في لكبيرة ابتدائية وكبيرة منصوب لفظا على انه خبر كانت واصل التركيب وانها كبيرة ولما خفف ان لزم اللام في خبرها ولما دخلت على كانت انقلب اسمها الذي هو ضمير انها الى اسمية كانت وخبرها الى خبريتها وقوله وان نظنك لمن الكاذبين معطوف على المثال الاول واصله وانك من الكاذبين ولما خفف ان النون عمله ولزم اللام في خبره ودخل على فعل من افعال القلوب التي هي فعل من افعال المبتدأ والخبر وانقلب اسمها الى كونه مفعولا اولا لنظنك وانقلب خبرها الى كونه مفعولا ثانيا له ولما فرغ من بيان حكم تخفيف المكسورة شرع في بيان حكم تخفيف المفتوحة فقال وتخفف المفتوحة قوله فتعمل جواب لمقدر اى اذا كان كذلك فتعمل في ضمير شان مقدر بمعنى انه يجوز الفاء المفتوحة كما يجوز الفاء المكسورة بل هي تعمل ايضا في حال تخفيفها كما في حال تقييدها لكونها اقوى مشابة من المكسورة لكون اولها مفتوحة كآخرها

(نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة. وان نظنك لمن الكاذبين) وقوله «ان قتلت مسلما» شاذ عندهم والكوفيون تمسكوا به بامثاله وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروى عنهم انهم جعلوا التخفيف نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قتلت مسلما ما قتلت الا مسلما (وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر) وجوب الالفاء اكثر مشابة من المكسورة مع انها وجد عملها في الاسم الظاهر ولم يوجد فيها فقد عملها في الضمير لثلاثا يلزم ترجيح الاضعف هذا هو المشهور وقد اجاز سيديويه الغائيا لفظا وتقديره كالمكسورة قال الرضى وهذا ليس بعيد وجاء اعمالها في الضرورة قال فلو انك يوم الرخاء سألتنى : فراقك لم الجمل وانت صديق وروى في السعة رواية شاذة ويجوز ان يكون قبلها اسم نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين

(ويلزم ان يكون قبلهما) اى الخففة (فعل من افعال التحقيق) (٦٣) يعنى انه اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من هذه الافعال اى من افعال دالة على التحقيق كالعلم والتبيين والتعيين والانكشاف والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك ليؤكد والتيقن الذى فى ان ولا يبدان من اول الامر انها هي الخففة لان الناصية لا يجزى بعد فعل التحقيق واذا كان قبلها ما يدل على الظن يجوز ان تكون ناصية لعدم الدلالة على اليقين وان تكون مخففة لدلالة الظن على الرجحان فيقرب من العلم (نحو علمت ان زيد قائم وتدخل) اى ويجوز دخول الخففة (على الفعل مطلقا) غير مقيد بكونه من افعال المبتدأ بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما ليس فيه معنى الطلب وضما كالامر والنهي هذا بالاجماع وكذا ان المصدرية لا تدخل على فعل الطلب على الاصح واجازه سيديويه كذا في الرضى والحاصل يجب ان يكون ما بعد ان الخففة قابلا لان يكون تفسير الضمير الشان المقدر جملة فعلية او اسمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا وشرطا ودعاء وغيره (ويلزمها) اى المفتوحة الخففة (مع الفعل) لا الجملة الاسمية نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله (المتصرف) حال كونه حتى لا يتميز في بعض المواضع واحتاجت الى القرينة بانها هل هي حرف او فعل ماض من التانيين ويلزم معطوف على فتعمل اى يلزم حين تخفيفها واعمالها في ضمير الشان يلزم ان يكون اى ان يوجد قبلها اى قبل المفتوحة الخففة فعل من افعال التحقيق اى من الافعال التي يدل على حدث فيه معنى التحقق والتثبت كالعلم والتبيين نحو علمت وتبينت وحقت واثبت وجزمت او تدل على حدث ليس فيه معنى التحقيق لكنه في حكمه كالظن فانه وان كان له احتمالان من التحقق وعدمه لكن لما كان الطرف الراجح هو التحقق كان في حكم افعال التحقيق والحق اليها في مثل عملها فان العلم هو عبارة عن حصول صورة شئ في العقل فاذا حصلت صورة الشئ عند العقل لا يحتمل تقييدها فيتحقق وكذا التبيين واما الظن فانه الطرف الراجح فيحتمل تقييدها احتمالا مرجوحا وما ينبغي ان يعلم ان المراد بلزوم افعال التحقيق انه ان دخل عليها فعل يلزم ان يكون من تلك الافعال فيجوز ان لا يدخل عليها فعل بل يجوز ان يكون ما قبلها مبتدأ نحو قوله تعالى [ و آخر دعويهم ان الحمد لله ] وقوله تعالى [ وان عسى ان يكون قدامك ] وقوله (نحو علمت ان زيد قائم) مثال لما خفف واصل في ضمير الشان المقدر ووجد قبلها فعل من افعال التحقيق وهو علمت وقوله علمت فعل من افعال القلوب وان مخففة واسمها ضمير الشان المقدر وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة الاسمية مرفوعة محلا على انها خبران والاسم مع الخبر صلة ان وان مع صلته في تأويل المفرد امام مفعول اول لمعلمت ومفعوله الثاني محذوف اى علمت قيام زيد ثابتا او هو قائم مقام المفعولين فلا يحتاج الى تقدير الثاني وقوله (وتدخل) معطوف على وتلزم اى ويجوز ان تدخل تلك المفتوحة الخففة (على الفعل مطلقا) اى اطلق ذلك الفعل اطلاقا او دخولا مطلقا او حال كونه مطلقا اى ليس بمقيد بفعل من افعال المبتدأ كما هو مقيد في السابق بل يجوز دخولها ههنا على فعل سواء كان من افعال المبتدأ او لا وسواء كان متصرفا او لا وفعل شرط او دعاء ويفهم من تقديمه يجوز جواز دخولها على الاسم ايضا ولما كان الفعل الذي يدخل عليه ثلاثة اقسام فعل متصرف او غير متصرف مثل كاد وعسى والاول اما شرط او دعاء او غير شرط ودعاء ولكل من الثلاثة شروط اراد ان يذكر شروط كل منها فقال ويلزمها اى ويلزم الخففة المفتوحة (مع الفعل المتصرف)



(غير الشرط والدعاء) أي مع ٦٤ دخول عليه (حرف النفي) ما ولا ولم وما ولن وإن (نحو علمت أن

أي حال كونها مع الفعل الذي له مصدر كمنصرف وضرب وعلم بحيث يمكن تأويله بالمصدر قوله (غير الشرط) بالنصب على أنه حال من الفاعل المستتر في المتصرف أي الفعل الذي يتصرف حال كونه غير الشرط (و) غير (الدعاء) فانها ما كانا متصرفين بحيث يكون لهما مصدر لكن مصدرهما إنما هو مصدر لهما حين كونهما غير الشرط والدعاء فانها ما إذا شرطاً ودعاء لا يمكن اخذ مصدر منهما مع افادة شرطيته ودعائيته فيلحقان في حكم غير المتصرف وقوله (حرف النفي) بالرفع على أنه فاعل ويلزمها أي يلزم حينئذ حرف من حروف النفي مثل لا وما ولا وما ولن وما وان (نحو علمت أن لا تقوم) برفع تقوم وكذا قوله تعالى [أحسب أن لن لم يقدر] بنصب يقدر على أنه منصوب بلن وقوله تعالى [أحسب أن لم يره أحد] وكذا مثل تبينت أن ما تقوم وظننت أن لا تقوم بصيغة التثنية وعلمت أن تقوم برفع تقوم أيضاً بان النافية وقوله (أو السين) عطف على حرف النفي (نحو قوله تعالى علم أن سيكون) وقوله (أو سوف) معطوف عليه أيضاً أي ويلزمها لفظ سوف نحو قول الشاعر

واعلم فعلم المرء يتقعه \* إن سوف يأتي كل ما قدرا

وقوله (أو قد) عطف على ما قبله (نحو علمت أن قد تقوم) وإنما اشترط لزوم تلك الحروف في دخولها على الفعل المتصرف لدفع الالتباس بينها وبين المصدرية لأن نصب آخره ورفعها لا يكون قرينة يعتمد عليها فانه إذا لم يكن مع هذه الحروف يكون للمصدرية فانه يمكن أن يأوله بالمصدر وأما عند وجودها فلا يمكن أن يكون للمصدرية فان المصدر يكون مجرداً عن النفي والتسويق الذي أفاده السين وسوف وعن التحقيق الذي يفيد قد فتعين كونها مخففة ولما بين حكم كون الفعل متصرفاً غير الشرط والدعاء شرع في بيان أحكام كونه غير متصرف فقال (ولو كان) أي الفعل الذي دخلت المخففة عليه (غير متصرف) أي فعلاً ليس له مصدر نحو عسى وكاد (أو شرطاً) أي فعلاً متصرفاً دخل عليه حرف من حروف الشرط نحو وإن ولو (أو دعاء) أي فعلاً مستعملاً في مقام الدعاء عليه أوله (لا يحتاج) أي لا يحتاج ذلك الفعل المدخول عليه إلى أحده هذه الحروف لأنه لا التباس فيها بان الناصبة حتى يحتاج إلى قرينة فارقة كما عرفت (نحو قوله تعالى وإن عسى أن يكون) فانها دخلت على عسى وهو غير متصرف وليس له مصدر (وقوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون) الغيب فانها دخلت على فعل الشرط وهو لو كانوا (وقوله تعالى والحامسة أن غضب الله عليها) على قراءة تخفيف النون وغضب بفتح الغين

ان غضب الله عليها في قراءة التخفيف وفعلية غضب

(وتخفف كأن فتاني على)

الاستعمال (الافصح) وقد جاء

ومصدر مشرق اللون

كأن نديبه حقان

على الاعمال المشهور (نحو كان

ندياه حقان) بالالفاء وقيل فيها

ضمير شان مقدر كما في المفتوحة

المخففة وقال الرضي ويجوز أن

لا تعتبر لعدم الداعي اليه كما في

المفتوحة لكن لزوم ما لم في

المفتوحة من حروف التعويض

للفعلية بمدها يقوى اعتباره فيها أيضاً

نحو قوله تعالى كأن لم تغن بالأمس وقوله

كأن قد وردت الاطمان

(وتخفف لكن فيجب

الغاؤها) لمشايتها العاطفة لفظاً

ومعنى فاجريت مجراها وليست

كسائر ما يجري مجراها لم يعمل

واجاز الاخفش ويونس اعمالها

مخففة قال الرضي ولا يعرف له

شاهد ويجوز دخول الواو عليها

مشددة ومخففة وهي عاطفة أو

اعتراضية (نحو جاءني زيد ولكن

عمرو حاضر ويجوز حينئذ) أي

حين اذ خففتا والفتا (دخولهما)

أي كان ولكن المخففتين (على

الفعل) لاستفاد المانع عنه بالالفاء

(نحو كان قد قام زيد) نحو

(ما قام زيد ولكن قد) والسابع

من الاحرف الثمانية التي منصوبها

وكسر الضاد المجمعين ورفع لفظة الله فانه حينئذ فعل ماض صيغته اخبارية ومعناه الدعاء عليه وأما على قراءة حفص وهو بتشديد النون وفتح الضاد على أنه مصدر ويجر لفظة الله فليس بمثال الدعاء ولما فرغ من مسائل تخفيف مادة الالف والنون شرع في مسائل تخفيف كأن ولكن فقال (وتخفف كأن) أي تخفف كلمة كأن بان محذف النون الثانية المفتوحة فيبقى النون الأولى ساكنة فتاني (معطوف على تخفف او جواب شرط محذوف أي اذا تخفف يلزم الغاؤها أي ابطال عملها وقوله (على الافصح) ظرف مستقر منصوب محلاً على أنه مفعول مطلق مجازي أي الغاء كأنها على الافصح فانها لما خففت فانت مشابهاً بالفعل وهي فتح آخرها ثم اشتهد على الغاءها على الافصح بمصرع بيت شاعر فقال (نحو قوله) أي قول شاعر استشهد بقوله (كأن ندياه حقان) وهذا مصرع اخير من بيت صدره ومصدر مشرق النحر والواو واو رب وصدر مجرور به ومشرق النحر صفة وكان حرف من حروف المشبهة الفيت عن العمل حينئذ يكون ندياه بالرفع مبتدأ وحقان بالرفع خبره ولو اعلمت لكان ندييه بالنصب وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة قدر اسم ضمير شان والجملة الاسمية بعدها خبرها لكن الفرق بينها وبين المخففة ان تقرير ضمير شان واجب في المخففة المفتوحة وجائز ههنا واستدل بانها عند دخولها على الفعل لزم دخول لم وقد مثل قوله تعالى [كأن لم تغن بالأمس] ومثل قول علي رضي الله عنه \* كان قد وردت الاطمان \* وصرح به الرضي (وتخفف لكن) أي كلمة لكن (فيجب الغاؤها) أي لا يجوز اءالها اصلاً لانها مخالفة لما سبق من الحروف المخففة لان ما سبق من ان كان وان فانت مشابهاً بالتخفيف لكن لم يحصل فيها مشابهة بحرف آخر وأما لكن عند تخفيفها فمع فوات مشابهاً حصلت مشابته بحرف العطف وهو لكن فحصل ضعف آخر لمشايتها (نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر) ثم ذكر مسألة مشتركة بينهما فقال (ويجوز حينئذ) أي حين اذا خفف والتي (دخولهما) أي دخول كأن ولكن المخففتين (على الفعل) لان المانع عند دخولهما على الفعل هو علمهما المستلزم للاسم فاذا انتفى المانع بالالفاء عاد الممنوع الذي هو جواز الدخول (نحو كأن) قد قام زيد وما قام زيد ولكن قد (ولما فرغ من مسائل الحروف المشبهة اراد ان يشرع في بيان النواصب التي ليست من الحروف الستة فقال (والسابع) أي الحرف العامل السابع من العامل الذي يعمل في الاسمين مقدماً منصوبه على مرفوعه (الافصح) أي لفظ الاوقوله



الواقع ( في المستثنى المنقطع ) اذ العامل في المتصل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الاعند البصريين وقال المبرد والزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء به ( وهو ) اي المستثنى المنقطع ( الذي لم يخرج ) على صيغة المجهول ( عن متعدد ) لعدم دخول معناه في المستثنى منه ﴿ ٦٦ ﴾ بحسب المفهوم كافي مثال المتن او المراد كما في جاءني القوم الا زيدا عند

عدم دخول زيد في القوم قبل الاستثناء بان يراد به جماعة خالية عن زيد والعامل فيه ما قبل الامن الكلام عند سيبويه كالمستثنى المتصل والمتأخرون لما رواها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن واليه الاشارة بقوله ( لكونها بمعنى لكن ) اي تنصب الاسم وترفع الخبر لكونها بمعنى لكن وخبرها في الاغلب محذوف ( فيقدر له الخبر نحو جاءني القوم الاحمار اي لكن حمرا لم يجز ) وقد لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم ( والثامن ) من الثمانية ( لا ) الكائنة ( لنفي الجنس ) اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى ملازمة وعلمها المشابهة بان في افادة المبالغة فان تفيد المبالغة في الاثبات لانها لتحقيق ولا في النفي لانها لنفي الجنس ( وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة ) لعدم الجنسية التي هي مدار عمله في المعرفة ( مضافة او مشبهة بها ) لانها لو كانت مفردة يبنى على ما تنصب به من الفتحة والكسرة

( في المستثنى المنقطع ) صفة لا بتقدير اسم الفاعل المعروف اي الواقع في المستثنى المنقطع ( وهو ) اي المستثنى المنقطع ( الذي ) اي المستثنى الذي لم يخرج بصيغة المجهول وقوله ( من متعدد ) متعلق لم يخرج اي لم يخرج من المتعدد الذي هو المستثنى منه سواء كان من جنسه نحو جاءني القوم زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الاحمار ولذا لم يقل لم يدخل وانما قيد بالمنقطع لان قسيمه هو المستثنى المتصل الذي يخرج من متعدد وهو ليس بعامل على الصحيح بل العامل فيه اما الفعل العامل في المستثنى منه اوشبهه او معناه على رأى البصريين وقوله ( لكونها ) متعلق بالمفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ في قوله والسابع الا لان المفهوم منه ان العامل ينصب الاسم ويرفع الخبر لكون تلك الكلمة بمعنى لكن فيكون الواسطة في عملها مشابها بل يمكن المشابهة بالفعل في ان كلا منهما مشترك في عدم دخول ما بهما فيما قبلهما هذا بخلاف المتصل فان هذه المشابهة منعدمة فيه ( فيقدر له الخبر ) يعني انه في اغلب استعمالها غير مذكور الخبر بل يقدر فان ما قبلها قريبة معينة لحكمها ( نحو جاءني القوم الاحمار ) وفهمه بتفسير يفيد كونها بمعنى لكن فقال ( اي لكن حمرا لم يجز ) والثامن اي الحرف الذي في المرتبة الثامنة من الحروف الثمانية التي تنصب الاسم وترفع الخبر ( لا ) اي لفظ لا وقوله ( لنفي الجنس ) صفة اي الكائن والموضوع لنفي الحكم عن الجنس فيكون اضافة النفي الى الجنس لادنى ملازمة بين الحكم المنفي والجنس المنفي عنه . ولما كانت الواسطة في عمله مشابهاه بان من حيث انه لتحقيق الاثبات وهذا لتحقيق النفي كان عاملا ضعيفا يحتاج في عمله الى شروط فقال ( وشرط عمله ) اي شرط عمله لا ( ان يكون اسمه نكرة ) حتى يكون جنسا لانه لو كان معرفة لم يؤثر فيه الكون الواسطة في عمله كونه لنفي الحكم عن الجنس لاعن اسم خاص وهو المعرفة وقوله ( مضافة ) بالنصب صفة نكرة وقوله ( او مشبهة ) بصيغة المفعول معطوف على مضافة وقوله ( بها ) متعلق بمشبهة والضمير راجع الى مضافة يعني

والياء والمشبهة بالمضاف ما يأتي بعده ما يتم معناه به وهو معموله مرفوعا نحو لاحسنا وجهه او منصوبا نحو لا طالما جبلا ونحو لاعشرين درهما او مجرورا بحرف من الحروف الجارة نحو لا بعدا منك

او معطوفه الذي لا يفيد بدونه نحو لا ثلاثة وثلاثين لانه لو سكت ﴿ ٦٧ ﴾ عن ثلاثين لا يفيد بخلاف لارجل

وامرأة ( غير مفصولة عنها ) لانها لو كانت مفصولة لا يقوى للعمل فيها لضعفها ( نحو لا غلام رجل جالس عندنا ) ظرف للخبر كما هو الظاهر وفائدة الاحتراز عن لزوم الكذب بنى جالس جنس الغلام ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر اشارة الى جواز تمدد الخبر وظرفيته ( والقسم الثاني ) وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه ( حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي ) وعند ابن الحاجب لمشابهة ما اكثر لانه لنفي الحال كما انه ليس كذلك عنده وقال الرضى والحق انهما للنفي المطلق بخلاف لافانه لنفي المطلق او للاستقبال ( و ) في ( الدخول على المبتدأ والخبر ) نحو قوله تعالى ما هن امهاتهم بالنصب ونحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا قال ابو علي والرخنرى بامتناع دخول الباء على خبر ما عند بنى تميم لانهم لا يعملونه عمل ليس واجازه الاخفش قال الرضى وهو الوجه لانها تدخل بماء المكفوفة بان اتفاقا فيكون دخول الباء في الخبر من وجوه ومشبهة ما بليس ( وشرط عملها ) اي ما ولا ( ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما )

بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب لازوم ظرفيته ورفعه لفظا كما قالوا



في قوله تعالى لقد قطع بينكم ويحوز ان يكون مسندا الى ضمير مصدره المستمر فيه اي ان لا يقع فصل ( بان )  
بان يليهما ان الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة عند الكوفيين وتسمى عازلة والنحاة لا يذكرون المبطلات  
الاعمال ما وقال الاندلسي ينبغي ان تعتبر هذه الشروط المعتبرة لعمل ما في لابل هي فيها اولى فانها اضعف من ما  
والمصنف سلك هذا المسلك وجعل الشروط لهما وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله  
معه قياسا ( ولا يخبرها ) بان ﴿ ٦٨ ﴾ تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم فيه مطلقا وبعض في تقديم الخبر

منهما ﴿ بان ﴾ الباء متعلق بقوله لا يفصل وهو بكسر الهمزة وتخفيف النون  
تزداد بين ما وبين اسمها نحو ما ان زيدا قائم واختلف في حقيقة ان فقال  
البصريون هي زائدة وتسمى عازلة وقال الكوفيون وهي نافية تزداد لتأكيد  
النفي وقوله ﴿ ولا يخبرها ﴾ معطوف على قوله بان ولا زائدة لتأكيد المعطف  
على النفي يعني ان لا يفصل بخبر كل منهما نحو ما قائم زيد وقوله ﴿ ولا يخبرها ﴾  
معطوف على القريب او على البعيد اي ولا يفصل ايضا بخبرها  
كمعمول الخبر نحو ما في الدار زيد بقائم وقوله ﴿ وان لا ينتقض النفي ﴾ معطوف  
على قوله ان لا يفصل يعني ان الشرط الثاني في عملهما ان لا يكون نفي ما ولا  
منتقضا ﴿ بالا ﴾ فانه اذا انتقض نفيهما بالا ونحوه يبطل عملهما لانه لا يصدق  
عليهما في تعريف العامل لان العامل انما اوجب بواسطة والواسطة ههنا  
مشابتهما بليس ومشابهتهما به انما هو في كونهما نائيتين فاذا بطل النفي  
يبطل المشابهة واذا بطلت المشابهة تنقضي الواسطة واذا انتقضت الواسطة  
يبطل العمل وانما قيده بالا لانه لو انتقض النفي بافظ الغير الذي بمعنى الا  
لا يبطل عملهما فيعملان في نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وكذا نحو لارجل  
غير حاضر ولما ذكر الشرط المشترك بينهما شرع في بيان شرط يختص بالا  
فقال ﴿ وشرط ﴾ وهو فعل ماض مجهول قوله ﴿ في لا ﴾ متعلق به قوله  
﴿ معهما ﴾ ظرف لقوله شرط وضمير التثنية راجع الى الشرطين المذكورين  
المشتركين بينهما اعني عدم الفصل وعدم الانتقاض وقوله ﴿ كون ﴾ مرفوع  
لفظا على انه نائب فاعله وهو مضاف الى اسمه وهو قوله ﴿ اسمها ﴾ اي اسم لا  
وهو مجرور لفظا على انه مضاف اليه ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله  
﴿ نكرة ﴾ منصوب على انه خبر كون يعني انه شرط في عمل لامع الشرطين  
المذكورين ان يكون اسمها نكرة لا معرفة فان لا لما كان انتقض مشابته من ما كان

الظرف قياسا على ان ( ولا  
بغيرها ) اي غير ان والخبر من  
معمولات الخبر الا الظرف بان  
يتقدم ذلك المعمول على الاسم فلا  
يحوز ما عمرا زيد ضاربا بخلاف  
ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما  
منكم من احد عنه حاجزين وانما  
اشتراط عدم الفصل لانهما عامل  
ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل  
( وان لا ينتقض النفي ) في الخبر  
ولو انتقض في البديل لا يضر العمل  
السابق نحو ما زيد شيئا الا شيء  
( بالا ) اولما بمعنى ولم يذكره  
لندور استعماله قيده بالا لانه لو  
انتقض بغير معنى الا لا يبطل العمل  
بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم  
ولارجل غير حاضر واجاز يونس  
الاعمال مع الانتقاض فكانه تمسك  
بقول الشاعر

وما الدهر الا منجنوقا باهله  
وما طالب الحاجات الا معذبا  
وجعلوه من قبيل ما انت  
الاسيرا بان جعلوا المنجنوق وهو  
الدولاب بمعنى الدوران والمعذب

بمعنى التعذيب او قامهما على ليس وليس بصحيح لانها عملت للفعالية لا للنفي فلا اثر لنقضه لبقاء ما لاجله علمت وما  
ولا علمنا للنفي وقد انتقض ( وشرط في لامهما ) اي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض ( كون اسمها نكرة )  
لان الاصل في لا كونها نفي الجنس وقد شرط فيها كون اسمها نكرة فهذه اولى خلافا لابن جني وابن الشجري  
وعلى قولهما ظاهرا قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فالاحمد مكسوبا ولا المال باقيا

كذا في المفتي ( نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط ) المذكورة من عدم الفصل  
وعدم الانتقاض وكون اسم لانكرة بان فصل از انتقض النفي او كان اسم لا معرفة ( لم تعملا ) وقد بين وجهه  
( نحو ما ان زيد قائم ) ولا ان رجل حاضرا مثال للفصل بان ( وما ﴾ ٦٩ قائم زيد ) ولا حاضرا رجل مثال

للفصل بالخبر ومثال الفصل بغيرها  
نحو ما عمرا زيد ضارب ولا بكرا  
رجل ضارب ( وما زيد الا قائم )  
ولارجل الا حاضرا مثال للانتقاض  
النفي بالا ومثال انتفاء نكارة اسم  
لا لا زيد حاضر ( ولا يتقدم  
معمولهما عليهما ) لصداقتهما  
واضعفهما ( والعامل في الفعل  
المضارع ) من العامل اللفظي  
السماعي ( على نوعين ناصب  
وجازم ) اذ لاجرله والرافع عامل  
معنوي كاسيحي ( فالناصب اربعة  
احرف ) بالاستقراء احدها  
( ان ) هي ( للمصدرية ) قد  
عرفت ان ان بعد فعل التحقيق  
ليس الا ان المحققة فان المصدرية  
لا تقع بعده ولا بمدى معنى  
القول وما بعده ان المفسرة نحو  
وناديته ان يا ابراهيم قد صدقت  
الرؤيا بل بعد فعل غيرها اولا  
يكون فعل نحو قوله تعالى ولولا  
ان كتب الله عليهم وان تصوموا  
خير لكم وقد نجى غير عاملة لا  
للحمل على ما المصدرية او على  
الخطئة كما نجى ما ناصبة للحمل  
على ان نحو كما لا تظلم بالنصب  
ويسمى هذا تعارض المفظلين ( و )

اضعف منه فاسبان يعمل في اضعف الاسم ايضا وهو النكرة واما ما فلكونه  
اقوى منه جاز ان يعمل في اقوى الاسماء وهي المعرفة واضعفها وهو النكرة  
﴿ نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا ﴾ ولما فرغ من تمثيل كونهما عاملين لوجود  
شرطهما اراد ان يبين حالهما عند انتفاء الشرط فقال ﴿ وان لم يوجد  
احد الشروط ﴾ اي المذكورة ﴿ لم تعملا ﴾ لما مر ﴿ نحو ما ان زيد قائم ﴾ هذا مثال  
لما يفصل بينهما بان ﴿ وما قائم زيد ﴾ هذا مثال لما يفصل بينهما بخبرها  
﴿ وما زيد الا قائم ﴾ وهذا مثال لما ينتقض النفي بالانتماء في مسألة اخرى فقال  
﴿ ولا يتقدم معمولهما ﴾ اي معمول ما ولا ﴿ عليهما ﴾ لما مر من انهما عاملان  
ضعيفان . ولما فرغ من العامل في الاسم شرع في بيان العامل في الفعل المضارع  
فقال ﴿ والعامل في الفعل المضارع ﴾ فقوله والعامل مبتدأ وقوله ﴿ على نوعين ﴾  
ظرف مستقر خبره وقوله ﴿ ناصب ﴾ ان اريدا عطاء الحكم عليه قبل ربط قوله  
﴿ وجازم ﴾ يكون خبرا للمبتدأ المحذوف اي النوع الاول ناصب والنوع الثاني  
جازم واما ان اريدا عطاؤه بعد الربط فيجوز خبرها على انها مبتدأ لان من نوعين  
وانما انحصر على ناصب وجازم فان العامل الجار انما يكون في الاسم والعامل  
الرافع للمضارع عامل معنوي فانحصر العامل اللفظي السماعي في المضارع على  
ناصب وجازم اذ لا عامل سواهما ﴿ فالناصب ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ اربعة ﴾ خبره  
وهو مضاف الى تمييزه وهو ﴿ احرف ﴾ وانحصاره في الاربعة حصر  
استقرائي اي كذلك وجد في كلامهم وقوله ﴿ ان ﴾ خبر للمبتدأ المحذوف  
اي الاول لفظ ان يفتح الهمزة وسكون النون وقوله ﴿ للمصدرية ﴾ ظرف  
مستقر خبر للمبتدأ المحذوف ايضا اي هي كائن للمصدرية اي فعله ان يجعل  
مدخوله مصدرا ولعل الياء فيه ياء نسبة من قبيل نسبة الفاعل الى فعله  
المخصوص وقيده بها لان الزائدة نحو قوله تعالى [ ولما ان جاء البشير ] والمفسرة  
نحو قوله تعالى [ واوحى ربك الى النحل ان اتخذى ] لاتعملان في شيء وايضا انها  
هي اصل في هذا الباب والثلاثة الباقية فروع لها كما ستعرف وانما عمل النصب  
لناسبتها بالمشددة المفتوحة في المادة وفي جعل مدخولها في تاويل المصدر  
وقوله ﴿ ولن ﴾ خبر للمحذوف ايضا اي الثاني منها لفظ لن وقوله

ثانيها ( لن ) مذهب سيويه انه غير مغير من اصل بل هو موضوع هكذا اذ لا دليل لرده الى اصل قال الفاضل  
المصام ولورد الى اصل فالظاهر انه لا فادخل به النون الحفيفة



حذف الالف فصار لن وعند الفراء اصله لا كما ان اصل لم لا بديل الالف في احدها نونا وفي الآخر ميا وقال الخليل اصله لان فقصر فصار لن كايش في أي شيء (لنفي المؤكد في الاستقبال) اي لنفي مضمون الفعل مع تأكيد كيدته مستعملا في زمان الاستقبال وقال المعتزلة لنفي المؤبد والغاية في قوله تعالى فلن ارح الارض حتى ياخذني ابي حجة عليهم ولا يستعمل الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء من حروف النفي الا لا ويجوز تقديم معمول معمولها عليها (و) ثالثا (كي للسببية) اي (٧٠) سببية ما قبلها لما بعدها في الخارج بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج

(لنفي) خبر للمحذوف ايضاً اي هو كائن لنفي الفعل وقوله (المؤكد) بالجر صفة للنفي وقوله (في الاستقبال) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفعل المفهوم من النفي كما عرفت فانه مفعول للنفي اي لنفي الفعل حال كون ذلك الفعل في زمان الاستقبال وفي اصله ثلاثة اقوال فقال سيبويه انه حرف برأسه لا مركب ولانونه منقلب عن شيء وهو الظاهر وقال الفراء ان اصله لا قلبت الالف نونا كما كان اصل لم قلبت الالف فيه ميا وقال الخليل ان اصله مركب من لا وان وخفت بعد التركيب بحذف الف لا وهمزة ان كما قيل ايش في أي شيء والله اعلم وقوله (وكي) خبر للمحذوف اي الثالث من النواصب لفظ كي وقوله (السببية) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمحذوف اي هي موضوعه لتحصيل اضافة السببية بين الشئين بان يكون احدهما سببا للآخر وهذا على وجهين ههنا فانا اذا قلنا احب طول العمر كي احصل العلم فالاول وهو طول العمر سبب للثاني اي لتحصيل العلم في الخارج . والثاني وهو تحصيل العلم سبب للاول وهو محبة طول العمر في الذهن او يكون كل منهما سببا للآخر باعتبار الذهن والخارج نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد يجمع مع اللام فتاخر اللام تارة نحو كي لتضي رقبة ما وعدتني فيكون اللام في هذه الصورة بدلا من كي وتقدم اللام تارة نحو لكي لاتأسوا فيكون كي بدلا من اللام فيها وقد يذ كر بعدها ان نحو كي ان تقوم فان كان العمل لاحدهما يكون الآخر زائدا وقد يدخل عليه ما يقال كما يضرب بالرفع لبطان عامه بدخولها واختلف في هذا فقيل كافة وقيل مصدرية فكى جارة ولا يتقدم معمولها عليها عند الجمهور واجاز الكسائي (واذن) اي

اخرى مضمرة بعدها ان فان تقدمها اللام فهي ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى لكي لاتأسوا والتعليم مستفاد من اللام وان تأخرت كما في قوله كي لتضي رقبة ما وعدتني

فاللام بدل اوزائدة فان جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام نحو جئتكم كي ان تكرمني كفي كيمه ولا يجزئها الاسم الصريح الا في كيمه وقال الفاضل العصام كي هي الناصبة وان بدل منها اوزائدة وقد يلحقها ما نحو كما يضرب بالرفع فيقال ما كافة ويقال مصدرية وكى جارة اي لضربه ولا يتقدم معمول معمولها عليها (و) رابعها (اذن) هذا مذهب سيبويه والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها قال المازني لا يجوز الوقف

سببا لتحقيق ما بعدها او سببية ما بعدها لما قبلها في الذهن بان يكون تصور ما بعدها سببا لوجود ما قبلها او سببية كل منهما للآخر احدهما في الخارج والاخر في الذهن نحو اسلمت كي ادخل الجنة مذهب الاخفش ان كي حرف جر دخلت على ما الاستفهامية او على المضارع وانتصاب الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الخليل لانه لا ناصب للفعل الا ان عنده ومذهب الكوفيين انها ناصبة للمضارع دائما ففي كيمه عصيت الفعل المنصوب بكى . وقدر وما الاستفهامية منصوب به فالتقدير كي تفعل ماذا ويازمهم حذف المنصوب مع بقاء الناصب وحذف الف ما بغير جار وبطلان الصدارة لما ومذهب البصريين انها ناصبة تارة بنفسها كان وتارة

عليها بالالف لكونها حرفا فلا يصح كتبها بالالف كان وهو المختار عند المصنفين حتى اتفقوا على كتبها بالنون ونقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون وقال الفراء اذا الغيت تكتب بالنون لئلا يلتبس باذا الظرفية واذا اعلمت تكتب بالالف لان العمل يميز (لا شرط والجزاء) في الغالب وقد يجرد كما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين اي لافادة كون ما تقدمه لفظا او تقديرا شرطا لمضمون مدخوله ومدخوله جزاءه كما اذا قلت لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فالاسلام شرط لدخول الجنة وهو جزاؤه فهي في كلامي متكلمين وقد يكونان في كلام واحد كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة (٧١) لمن لا يرضى باسلامه صرح به

الفاضل العصام (وشرط عمله ان يكون فعله) الداخل هو عليه فلا ينتقض بنحو اكرمك اذن بتأخير اذن فانه مرفوع لعدم دخول ناصب عليه (مستقبلا) بان يدل على حدث مستقبل لاحالا اذ الغالب في الشرط والجزاء كونهما مستقبلين واذن عامل ضعيف فلا يعمل الاعلى غالب الحال ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال اراد الحصر بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه والى الماضي بقرينة المقام فلا يرد عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته (غير معتمد على ما قبله) اي غير متعلق فعله بما قبله ليسلم عن المعارض قال الرضى الاعتماد منحصر في ثلاثة بالاستقراء كون ما بعده خبرا لما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاءه

والرابع منها لفظ اذن وقوله (لا شرط والجزاء) خبر للمحذوف كما مر اي لبيان كون مدخوله جزاء لقول قائل آخر نحو قولك اذن اكرمك جوابا لمن قال انا آتيك يعني ان تأتي اكرمك ولما كان هذا اللفظ عاملا ضعيفا لا تعمل الا بشرط الامرين اللذين يقوى عملها فقال (وشرط عمله) وهو مبتدأ وقوله (ان يكون) في تاويل المصدر خبره (فعله) اسم يكون وقوله (مستقبلا) خبره وقوله (غير معتمد) والظاهر كسر الميم وهو خبر بمد خبر ليكون وقوله على ما متعلق بمعتمد وما موصولة و (قبله) ظرف مستقر صلته اي شرط عمل لفظ اذن كون الفعل الذي يدخل عليه معينا لمعنى الاستقبال وغير معتمد على الاسم الذي وقع قبله اما الشرط الاول فان كان الاستعمال الغالب في اذن هو معنى الشرط والجزاء والغالب في الشرط والجزاء معنى الاستقبال ولو كان فعله للحال كان استعماله في غير الغالب في غير الغالب يضرب عمه واما الثاني فلانه لو اعتمد على ما قبله بان يكون خبرا لمبتدأ او جوابا لقسم او جزاء لشرط يضعف عمله ايضا لوقوعه حينئذ بين المبتدأ والخبر او بين القسم وجوابه او بين الشرط وجزائه ولان فعله ان كان معتمدا على ما قبله يكون مقدما على اذن لكون ملاحظة لزوم الفعل للكلام اقدم منه حكما فيلزم عمله على ما قبله حكما ولما بين عمله عند وجود الشرطين اراد ان يذ كر عدم عمله عند فقدان احد الشرطين فقال (وان اريد به) اي بالفعل المضارع الذي يدخل عليه اذن وقوله (الحال) نائب فاعل اريد وقوله (او اعتمد) معطوف على قوله اريد وضمير الفاعل راجع الى الفعل (على ما) اي على الاسم الذي وقع (قبله) لم يعمل

نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم نحو والله اذن لاخرجن واذا اعتمد بالوار والفاء فالوجهان اعتبار مجرد الاعتماد واعتبار ضعفه ويجوز الفصل بينه وبين منصوبه بالقسم نحو اذن والله اكرمك وبالنداء نحو اذن يازيدا اكرمك وبالنداء نحو اذن رحمك الله اكرمك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام واجاز بعضهم بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرمك بالنصب وخص بعضهم بالطرف (وان اريد به) اي بفعله (الحال او اعتمد) فعله (على ما قبله) من الاشياء الثلاثة المذكورة (لم تعمل) اما في ارادة الحال فلم يدم كونه على غالب الحال واما في



الاعتقاد فليضمفه ووجود المزاحم (نحو اذن اظنك كاذبا) بالرفع (من قال قلت هذا القول) مثال لما اريد به الحال (ونحو انا اذن اكرمك لمن قال جئتك) مثال للاعتاد (ويجوز اضمار ان) وتقديره قد خص (خاصة) على انه مصدر بمعنى خصوصا او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لانه اصل والبواقي فرع له (فيتنصب المضارع به) اي بان المقدرة ويضمير قياسا بمد حتى بمعنى كي او الى اذا كان فعله مستقبلا بالنظر الى ما قبله مثل اسلمت حتى ادخل ﴿٧٢﴾ الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد وبعد لام كي مثل اسلمت حتى

لا دخل الجنة وبعد لام الجحود التي لتأكيد نفى كان نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الحروف لا يجوز دخولها على الفعل وبعد الفاء السببية اذا كان قبلها امر (نحو زرني فاكرمك) سواء اريد به حقيقة للامر او الدعاء او الالتباس أو نفي نحو لا تذب فتقدم أو استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه أو عن بليت أو باو أو لعل نحو ليت لي مالا فاحج ونحو لولا يأتيني حبيبي فانظر ونحو لعله يزني أو يذكر فتفعله الذكري بالنصب أو عن نحو ألا تنزل فتصيب خيرا أو نفي صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا أو غير صريح بان استعمال المفظ في معنى النفي بعد ان لم يكن للنفي نحو فلما تكرمني فتزني بالنصب ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل وبعد الواو الدالة على

مقارنة المعطوف للمعطوف عليه اذا كان قبلها شيء مما ذكر نحو اكرمني واكرمك ونحو

لانه عن خلق وتأتي مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم

وكذا غيره من الامثلة ببدال الفاء بالواو وانما اشترط ان يكون قبلها احد هذه الاشياء ليعمدا بتقديم الانشاء او ما يعتمد من النفي المستدعي جوابا عن وهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة لما بعدها في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبلها نحو زرني فاكرمك او واكرمك في تأويل ليكن منك زيارة او واكرمك اياك وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن الشيخ الرضوي اختار كون الفاء جوابية والواو حالية بتقدير خبر واجب الحذف فتحو زرني

فاكرمك بتقدير ان تزني فاكرمك اياك ثابت وزرني واكرمك بتأويل زرني واكرمك ثابت وبعد او بمعنى الى عند الجمهور او بمعنى الاعند سيويه فتحولا لزمنك او تعطيني حتى في تقدير الى ان تعطيني حتى او الاوقت ان تعطيني حتى فابمدها مجرور في الاول ومنصوب بتقدير مضاف في الثاني ﴿٧٣﴾ هذا هو المشهور لكن الحق

وبالقبول احق ما قاله الفاضل العصام من انه يمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وسيويه انه بمعنى الا بل المراد انه لاحد الامرين وما بعده حين التكلم به غير متحقق وما قبله متحقق فالحكم بان احدا الامرين متحقق لاحالة يستلزم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا حذف على شيء من المعنيين واو باق على اصله فلذا لم يعدوها لامن حروف الجر ولا من حروف الاستثناء ومن صرح بالمعطف ابن هشام في معنى اللبيب وبعد الحروف العاطفة بما ذكر او غيره اذا كان المعطوف عليه اسما (والجازم) من العامل في المضارع (خمس عشرة كلمة اربعة منها) اي من الخمس عشرة (حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما) هما (لني الماضي) اي لنفي وجود مضمون مدخولهما في الزمان الماضي اي يدخلان المضارع ويقبانه من الاستقبال الى الماضي

الزيارة من مادة زرني وباخذ وليكن من هيئته لكونه امرا والامر اطلب الفعل والفعل ههنا هو الزيارة اي مطلوب حصول امرين احدهما زيارة منك لي والآخر حصول اكرام مني اليك \* لا يقال ان العاطف وان كان الاصل فيه عطف المفرد لكن يجوز ايضا عطف الجملة فلم انحصر على الاصل ههنا \* لانا نقول ان ما ذكر من جواز عطف الجملة انما هو اذا كانت الجملتان اخباريتان او انشائيتان وههنا ليس كذلك بل المعطوف عليه انشاء لكونه امرا والمعطوف اخبار فيضطر على ان يحمل على الاصل (واعلم) ان مواضع اضمار ان منحصرة في مواضع قياسا احدها ان يوجد فعل مضارع بعد فاء عاطفة حال كونه بعد امر كافي هذا المثال او بعد نهي او بعد تمن وبعد نفي وبعد استفهام وبعد همزة وبعد عرض ونحوه واكتفى المصنف بمثال واحد وترك ما عداه لان الامر هو الاصل في كل منها ولما فرغ المصنف من العامل الناصب للمضارع شرع في بيان الجازم له فقال (والجازم) اي العامل اللفظي السماعي الذي يعمل في المضارع عمل الجزم فقوله الجازم مبتدأ وقوله خمسة عشر خبره وهو لكونه مركبا من اسمين عديدين متضمنين لمعنى الواو بني على الفتح وليكونه مبنيا كان مرفوعا محليا وقوله (كلمة) بالنصب تمييزه لان تمييزا احد عشر الى تسعة عشر مفرد منصوب وانما قال كلمة لكون بعض الجوازم حرفا وبهضا اسما اختار لفظ الكلمة ليكون شاملا لهذين النوعين وقوله (اربعة) مبتدأ (منها) اي من تلك الكلمات صفته وقوله (حروف) خبر لمبتدأ وقوله (تجزم) جملة فعلية مرفوعة محلا على انها صفة حروف وقوله (فعلا واحدا) مفعول تجزم (وهي) اي تلك الحروف (لم) نحو لم يضرب (ولما) نحو لما يضرب (لني الماضي) اي موضوعان لنفي وقوع حدث عن ذات ما في الزمان الماضي وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لمحذوف ايها كائن لني الماضي \* (واعلم) ان تأثير هذين الحرفين ثلاثة احدها في لفظ المضارع وهو الجزم والآخر ان في معناه احدهما قلب زمان المضارع الى الماضي والثاني نفيه ولما يمتاز من لم باستغراق النفي في جمع ازمنة الماضي

وينقبانه فلم يجوز انقطاع نفيهما ولما لاستغراق نفيه الى زمان التكلم ويجوز دخول ادوات الشرط على لم دون لما ويجوز حذف فعلها في السعة وفي لم في الضرورة والغالب فيها نفي المتوقع كان قد لثبوت المتوقع غالبا نحو قولك لمن يتوقع ركوب الامير



قدرك اولما يركب (ولام الامر) وهي مكسورة وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو واو فوا نذورهم  
وفليصلوا معك وثم ليقتضوا لانه يحصل من اجتماع الواو والفاء مع اللام المكسورة وحرف المضارعة مثل كتف فيخفف  
بحذف الكسرة كافي كتف واما ثم فمحمول عليها ما يدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى المخاطب المجهول وعلى المعلوم  
قليلًا نحو فلتفرحوا في قرائنه وعلى ﴿٧٤﴾ التكلم نحو ولنحمل خطاياكم واجاز القراء حذفها في السعة في مثل قل له

ي فعل (ولاء النهي) باضافة لا بارادة  
مسمى بلا واجاز الرضى مع بقاء  
التعريف ويدخل في المضارع  
معلوما ومجهولا غائبا ومخاطبا على  
السواء وعلى المتكلم قليلا هما  
(الطلب) اي لطلب الفعل او  
تركة استعماله او تضرعا او التماسا  
(واحد عشر منها) اي من تلك  
الخمس عشرة (تجزم فعلين) لفظا  
او تقديرا أو محلا نحو ان يضرب  
وان يمد وان يضربن (ان كانا  
مضارعين) بالفاء وسيجيء بيان  
ما لم يكن مضارعا او مع فاء (تسمى  
كلم المجازاة) قال الفاضل العصام  
المجازاة هي الجزاء على ما في  
القاموس اي كلم تقتضي الجزاء  
فاضافة الكلم الى المجازاة كاضافة  
الادوات في قولهم ادوات الشرط  
(وهي ان) هي (لشرط  
والجزاء) اي لاقتضاها لان كلم  
المجازاة لنسبية الاولى للثاني  
فدلالتها على سببية الاولى اقتضتها  
وعملت فيها ولدالتها على مسببية  
الثانية اقتضتها وعملت فيها كما

عملت ان وان وغيرهما في المسند اليه والمسند لاقتضاها لهما الشرط الجملة الاولى سميت به لتوقف الثانية عليها والجزاء الجملة  
الثانية سميت به لترتبتها على الاولى ترتب الجزاء على العمل والمركبة من الجملتين تسمى شرطية تقلييا وقد جاء  
ان غير عاملة محلا على نحو قراءة فلما ترين بسكون الياء وفتح النون وقيل يحمل لوعليه فيجزم (وحيثما)

ولا تجزم الا مع ما وهي فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام  
ويحسن تضمنها اياها (وان) تجزم بما نحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وبدونها نحو اين تكن اكن  
ثما ليست بكافة بل زائدة لزيادة الابهام وذكرها بدونها للدلالة على ان الجزم معها بالطريق الاولى (واني)  
كل من هذه الثلاثة (للمكان) ويجيى حيثما للزمان ذكره في معنى اللبيب (واذما) لاتعمل الا مع ما وهي كافة  
عن طاب الاضافة كما في حيث كيفهم من كلام المصنف حيث جعله للزمان وهو اختيار مذهب المبرد وقت  
السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبتة الاسيويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من اذ وما فهي فعلى  
كان مهما فعلى (واذما) لايجزم بلاما الا قليلا وطرده ابو حنيفة رحمه الله تعالى لوجوده في بعض الاشعار نحو قوله  
واذا تصيبك خصاصة فتجمل وقال النحاة انه للحمل على متى كحمل متى عليه في عدم العمل كما في الحديث  
ان ابا بكر رجل اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وما كافة عن الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا اضافته الى  
الشرط وزائدة عند المحققين لانهم لا يحكمون باضافته (ومتى) مع ماء الزائدة لئلا كيدا لابهام وبدونها لوجود اصل الابهام  
كل من هذه الثلاثة (للمكان) عدم ذكره مع متى يدل على انه ليس للزمان كما زعم ابن مالك واستدل عليه بقوله  
وانك مهما تعط بطنك سؤله \* ﴿٧٥﴾ وفرجك نالا منتهى الذم اجما

قال في معنى اللبيب لادليل فيه  
لجواز كونها للمصدر بمعنى اي  
اعطاء والزحشرى شدة الانكار  
على من قال به في تفسير قوله  
تعالى مهما تائبنا به من آية قال هذم  
الكلمة في عداد الكلمات التي  
يحررها من لايدله في علم العربية  
(وما) وذكره هنا ايضا يدل  
على انه غير زماني كما هو المشهور

على ان ﴿وان﴾ معطوف على احدهما ﴿واني﴾ وقوله ﴿للمكان﴾ خبر لابتداء  
محذوف اي كل من الثلاثة كاشنة لظرف المكان والفرق بينها ان حيثما لايجزم  
الا اذا اتصل به لفظ ما واما اين فيجزم بما وبدونها واني لايلحق به ما قوله  
﴿واذما﴾ معطوف على ما قبله وكذا ﴿واذما متى﴾ وقوله ﴿للمكان﴾ خبر  
لمحذوف ايضا اي هذه الثلاثة للزمان وقوله اذا لايجزم الا بما حتى كفها  
عن الاضافة الى ما بعده وكذا اذا لايجزم الا بما ايضا وبدونها على قلة واما  
متى فيجزم بما وبدونها ﴿ومهما وما ومن وأى﴾ وكذا أى يجزم بما وبدونها  
ولما فرغ من تعدادها شرع في بيان مسائلها فقال ﴿ويجوز اضمار ان خاصة﴾

وذهب الفارسي وابن مالك الى انه زماني كما هو الظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي مدة  
استقامتهم قال في المعنى ليس بقطعي لاحتمال كونه مفعولا مطلقا فالعنى اي استقامة استقاموا (ومن) في ذوى  
العلم (وأى) مع ما وبدونها اعلم ان كلم المجازاة قسمان قسم لا يكون معمولا اصلا وهو ان وقسم معمول دائما  
وذلك القسم قسمان قسم ظرف وهو ما للزمان والمكان وذلك القسم منصوب مفعول فيه بحكم الاستقرار وقسم  
لايدله من بيان قاعدة يعلم حكمه منها وهي انه ان كان قبله جار من حرف او مضاف فهو مجرور نحو بما تعمل  
شيئا اعله به وغللام من تضرب اضرب والا فان كان فعلة الذي هو الشرط غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه  
كان منصوبا معمولا بحسبه من مفعول به نحو اياما تدعوا ومن يضل الله ومفعول مطلق نحو مهما تأتينا معنى اي  
ايمان تأتينا والا فهو مبتدأ لا خبر له اصلا وقيل الخبر الشرط وحده لانه مشتمل على ضميره وقيل الجواب  
وحده لان الفائدة به تمت ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح وقيل بمجموعهما وكان استاذي العلامة  
رحمه الله يرجح هذا ويقول ان قولك من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا في تقدير زيد او عمرو او بكر ان يعمل  
علا الخ ولو صرح هكذا يكون الخبر الشرطية وكذا ما في حكمه (ويجوز اضمار ان) قد خص (خاصة)  
لاصالتها في هذا النوع ولكثرة استعمالها







﴿ وينصب ﴾ معطوف عليه اى كل كلمة يصدق عليها تعريف الفعل سواء كان لازما او متعديا وسواء كان فعلا متصرفا مثل نصر او غير متصرف مثل عسى ونعم وسواء كان من افعال القلوب مثل علم او غيره وسواء كان من الافعال النامية او الناقصة يرفع وينصب (مفعولات) وهو جمع معمول وهو منصوب بالكسرة لكونه جمع مؤنث سالم على انه مفعول به صريح اما لينصب او ليرفع على سبيل التنازع ثم ان كان معمولا لثاني وهو ينصب فمفعول يرفع محذوف وان كان للاول وهو يرفع فمفعول الثاني محذوف كما هو قاعدة التنازع وهو ان يقع اسم بعد الفعلين صالح لكونه معمولا لهما وانما جمع بالالف والتاء مع انه جمع مذكر لان القاعدة انه اذا وقع مفرد مذكر من غير العقلاء واريد جمعه بالجمع السالم يجمع بالالف والتاء مثل المرفوعات والمنصوبات لان شرط جمعه بالواو والنون ان يكون من العقلاء واذا انعدم هذا الشرط يعدل عن الجمع المذكور الى صيغة جمع المؤنث وقوله ﴿ كثيرة ﴾ بالنصب على انه صفة معمولات فيدخل في قوله يرفع معمولات الفاعل ان كان الفعل فعلا تاما معلوما ونائب الفاعل ان كان مجهولا والاسم ان كان فعلا ناقصا ويدخل في قوله وينصب المفاعيل الخمسة والحال والتمييز وكذا الخبر ان كان ناقصا ثم بين مسئلة شاملة للافعال كلها فقال ﴿ ويجوز تقديم منصوبه ﴾ اى يجوز تقديم بعض منصوبات الفعل ﴿ عليه ﴾ اى على الفعل لقوته في العمل وانما قال تقديم منصوبه لانه لا يجوز تقديم مرفوعه عليه لكونه مسندا اليه وانما قلنا تقديم بعض لان بعض منصوبه لا يجوز تقديمه عليه ﴿ وهو ﴾ اى الفعل ﴿ على نوعين لازم ﴾ نحو قعد ﴿ ومتعد ﴾ نحو نصر ﴿ فاللازم ﴾ اى فالفعل الذى يقال له اللازم ﴿ ما ﴾ اى فعل ﴿ يتم فهمه ﴾ اى فهم مدلوله من زمانه وحده ونسبته الى فاعل معين ﴿ بغير ما ﴾ اى بغير ذكر معمول ﴿ وقع عليه الفعل ﴾ اى ذلك الفعل ﴿ نحو قعد زيد ﴾ فانه اذا قيل قعد زيد فهم منه ان القعود ثابت لزيد في الزمان الماضى والحدث الذى هو القعود قائمه ولا يحتاج الى شئ في اثبات تحقق القعود بخلاف المتعدى فانه اذا قلنا ضرب زيد عرا لايتم فهم الضرب بمجرد اسناده الى زيد لانه لا يتحقق الا بايقاعه الى عمرو واذا لم يتعلق بعمرو ولم يوجد الضرب فانه حدث يؤثر فثابتا يراه انما يشاهد في عمرو ولا ينصب اى لا ينصب الفعل اللازم (المفعول به) فقوله لا ينصب فعل وفاعله تحتها اجمع الى الفعل اللازم وقوله المفعول به مفعوله وقوله ﴿ بغير ﴾ متعلق به اى ان الفعل اللازم ممتاز من المتعدى بان اللازم لا يعمل على النصب لفظا في معموله بغير حرف الجر

مدخولها فاعل ( وينصب معمولات كثيرة ) مفاعيل او غيرها كالحال والتمييز والمستثنى والخبر المنصوب واللازم لا ينصب المفعول به بل غيره وسيصرح به ( ويجوز تقديم منصوبه عليه ) لقوته في العمل وكون المنصوب فضلا وما يجي من عدم جوازه لوجود مانع من التقديم لا بالنظر الى فعليته ( وهو ) اى الفعل ( على نوعين لازم ومتعد فاللازم ) من الفعل قدمه لكون مفهومه وجوديا ولقلة بحثه بالنسبة الى المتعدى ( ما ) اى فعل ( يتم فهمه ) اى فهم معناه ( بغير ما ) اى شئ هو المفعول به ( وقع عليه ) اى على معناه ( الفعل ) الاصطلاحى اى معناه او الحدث ( نحو قعد زيد ) وتوقفه على مكان القعود ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو مشترك بين الافعال سوى فعل الله تعالى ( ولا ينصب ) الفعل اللازم ( المفعول به بغير حرف الجر ) والنصب بحرف الجر يعم اللازم والمتعدى ولا يخص بواحد منهما وسيجي نحو مررت بزيد وضربت زيدا بالعصا

( فنه ) اى من الفعل اللازم ( افعال المدح والذم ) يصدق تعريفه عليها واضافتها الى المدح والذم لاختصاصها بانشأتهما فاذا قلت نعم الرجل زيد فانما نشأ المدح به وليس المدح موجودا في الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا بشئ بخلاف مثل مدحت وذمت فانه للاخبار عنهما لا لانشأتهما باللفظ المذكور فيخرج عنها بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيبى او اللقبى اى الافعال المشهورة بهذا اللقب لانه مبنى على المعنى التركيبى وانما فصله بقوله فنه لان لها احكاما خاصة كما سيظهر وغير متصرفه حتى عدها بعضهم من السماعى لهذا فافردها بالذكر اهتماما لهما وتصريحا برد مخالفه ولما كان المقدار المفهوم من الاضافة مغنيا عن التعريف وكان المقصود ضبط افرادها وبيان احكامها ترك التعريف وصرح بالمقصود ﴿ ٧٩ ﴾ فقال ( وهى نعم ) وما عطف

فانه اذا اريد تعديته يتعدى بحرف الجر ويقال قعدت على الحضير مثلا \* ثم شرع في اقسام الفعل اللازم من غير حصر فقال ﴿ فنه ﴾ ولم يقل الاول والثاني فانه يومهم الانحصار والفاء في فنه للتفصيل ومنه اما ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ افعال المدح والذم ﴾ مبتدأ موخر ان كان من حرقية وان كان اسمية بمعنى بعض فالامر بالعكس اى بعض الفعل اللازم افعال المدح وانما قال فنه لان هذه الافعال لما لم يكن متصرفا كسائر الافعال اللازم وكان لها احكام مختصة بها غيرها بحرف يومهم اللاحق وعدم الدخول فيه وانما لم يذكر لها تعريفا خاصا لكونها معلوما باضافتها الى المدح والذم لانها من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى افعال وضعت لانشاء المدح والذم ﴿ وهى ﴾ اى افعال المدح والذم وهو مبتدأ وقوله ﴿ نعم ﴾ اى لفظ نعم خبره وقوله ﴿ للمدح ﴾ ظرف مسقر صفته اى الكاشفة للمدح او خبر محذوف اى هى للمدح وقوله ﴿ وبش ﴾ عطف على نعم وقوله ﴿ للذم ﴾ اما صفة او خبر كما مر وهما اعلان في الباب فلذا قدمهما ﴿ وشرطهما ﴾ اى شرط نعم في المدح وبش للذم في علمهما وقوله شرطهما مبتدأ وقوله ﴿ ان يكون ﴾ مع صلته في تاويل المفرد خبره وقوله ﴿ الفاعل ﴾ اسم يكون وقوله ﴿ معرفا ﴾ خبر يكون اى لا يكون فاعلهما كفاعل سائر الافعال في جواز كونه نكرة او معرفة او مضافا او غيره بل اشترط في كون الاسم فاعلا لهما ثلاثة

عليه من بش وساء وحذا فهى مبتدأ ونعم وما عطف عليه خبره او محذوف الخبر اى وهى اربعة وما بعده بدل منها بعد التعاطف او كل منها خبر مبتدأ محذوف اى احدها او ثنائها الخ الموضوعه ( للمدح ) او خبر مبتدأ محذوف اى هو للمدح ( وبش للذم ) فتم من نعم فلان اذا اصاب نعمة وبش من بش فلان اذا اصاب بأسا فنقلنا الى المدح والذم فشاها الحروف فلم يتصرفا فاصلهما فعل مثل علم وقد اطرديه اذا كان الدين حرف حلق اربع لغات في بنى تميم احدها هذه وهى الاصل واتباع الفاء للمعين وكسرها او فتحها مع سكن العين والاكثر فيهما كسر الفاء مع سكن قال سيديويه اتفق عامة العرب على لغة بنى تميم وجاء في قسمها هى فتح الفاء وكسرها مع كسر العين ولا يجوز اسكانها ولم يأت بش في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين ( وشرطهما ) اى شرط استعملهما لا شرط عملهما لانه يومهم انهما يستعملان بلا عمل لو فقد الشرط وليس كذلك الاخصر الاظهر ان يقال وبش وساء للذم وشرطهما بارجاع الضمير الى الثلاثة ولعله اراد التنبيه على اصلهما في هذا الباب ففصل ساء عنهما واحال حكمه على بش ( ان يكون الفاعل ) اى فاعلهما ( معروفا باللام ) قال الفاضل العصام والحق انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان المدح والمذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجنس بادعاء انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في ضمن فرد باعتبار انه الجنس في ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه ففى فرد فهو هو والمصنف اختار الاخير لان فيه ايهاما ثم تفسيرا فيكون مناسباً للمقام



(أو مضاف إليه) أي إلى المعرفة باللام بواسطة أو بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام الرجل ولو اعتبر التعميم لكونه بالواسطة أو بدونها في المعرفة باللام لاستغنى عن ذكر المضاف (أو مضمرا ميمزا) على صيغة المفعول (بنكرة) ليحصل الأجمال ثم التفصيل والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا ويتصرف في تمييزه بالأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مطابقا للمقصود عند الأكثر وقد يقال نعمت امرأة وحكي الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا وهذا يدلان على فعليته لأن التأنيث الساكنة والضمير البارز المرفوع المتصل من خواص الفعل ولم يقل أو بما كافي الكافية لكونه نكرة أولدها به إلى مذهب سيديويه من أنه تأنيث بمعنى الشيء المعرفة فاعل وضعف بأن ما التامة المعرفة لم تثبت في غير (٨٠) هذا الموضع وجوز المبرد وأبو علي الفارسي كونه فاعل نعم أسما

موصولا جنسيا لا يراد به معين ونذكر الفصل بين نعم وتتميز الضمير بالخصوص وجاز بالظرف نحو قوله تعالى بشئ للضالين بدلا ولا يجوز بغيرها وقل ترك التمييز ومنه قوله عليه السلام من توشأ يوم الجمعة فيها ونعمت أي فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وجاء زيادة الباء في المخصوص منه حديث نعم بالمال الصالح للرجل الصالح وتذكر كون الفاعل علما مثل نعم عبدالله زيد (ويذكر بعد ذلك) الفاعل الموصوف بأحد الأحوال المذكورة (المخصوص) بالمدح أو الزم لبيان المراد بالفاعل المذكور فالمناسبه أن يكون بعده وله جهة أخرى بها يجوز تقديمه كسبأني (مطابقا) ذلك المخصوص في الجنس

شروط وهي أن يكون فاعله أمام معرفة باللام (أو مضاف إليه) أي أو يكون أسما مضافا إلى معرفة باللام (أو مضمرا) أي أو يكون ضميرا مستتر تحتها (ميمزا) بصيغة اسم مفعول أي مفسرا ذلك الضمير (بنكرة) أي بنكرة منصوبة على التمييزية ليحصل البيان من جملة واحدة أولا أجمالا وثانيا تفصيلا بذكر اسم الصريح للممدوح أو المذموم بعده (ويذكر بعد ذلك) أي بعد ذلك الفاعل المذكور وقوله (المخصوص) نائب الفاعل ليدكر أي الاسم الذي عين الممدوح أو المذموم صريحا وقوله (مطابقا) حال من المخصوص أي حال كون ذلك المخصوص مطابقا لذلك الفاعل في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (وهو) أي ذلك المخصوص (مبتدأ) أي مرفوع على أنه مبتدأ (وما) أي الجملة التي (قباه) وهو نعم وبشئ مع فاعله (خبره) أي خبر ذلك خبر المبتدأ المتأخر هذا على قول فيكون جملة واحدة وقيل إن جملة نعم مع فاعله لا محل لها جملة مستقلة والمخصوص خبر لمبتدأ محذوف وهو مع جملة اسميه مستقلة أيضا واستينافية فعلى هذا يكون جملتين (نحو نعم الرجل زيد) هذا مثال لما يكون فاعله معرفا باللام وزيد مخصوصه وهو مفرد مذكر كفاعله (ونعم) أي ونحو نعم (غلاما الرجل زيدان) وهذا مثال لما يكون فاعله مضافا إلى المعرفة باللام والزيدان بالتثنية مخصوص مطابق في التثنية للفاعل وقوله (ونعم) معطوف على المثال الأول أي ونحو ونعم (رجلا زيد) فنع فعل من أفعال المدح

والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (للفاعل) أي الذي كان فاعلا في المعنى سواء كان فاعلا في اللفظ أيضا أولا مثل نعم رجلا يزيدون فالزيدون مطابق للفاعل المعنوي الذي هو تمييز الفاعل (وهو) أي المخصوص (مبتدأ وما قبله) وهو جملة نعم وبشئ (خبره) والرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص وقيل لام التعريف ولا يمتشي في الضمير المبهم وقيل خبر مبتدأ محذوف الخبر أي ممدوح أو مذموم (نحو نعم الرجل زيد) مثال للفاعل المعرفة باللام المفرد (ونعم غلاما الرجل زيدان) مثال للمضاف الثاني (ونعم رجلا زيد) مثال للمضمير المميز بنكرة

(وقد يحذف المخصوص إذا علم) بالقرينة نحو أنا وجدنا صابرا نعم العبد أي أيوب بقرينة أن الكلام فيه (وقد يتقدم) أي المخصوص (على الفعل) وهذا يؤيد كونه مبتدأ (٨١) لأن تقديمه لكونه مبتدأ ولذا

مبنى على الفتح لا محل له لكونه ماضيا وفاعله الضمير المستتر تحتها وهو ضمير مبهم أي غير راجع إلى شيء ورجلا بالنصب تمييز لذات مذكورة وهي الضمير المستتر المبهم فنع مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على أنه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا مبتدأ مؤخر فيكون هذا مثالا لما يضمن فاعله \* وما ينبغي أن يعلم أن الإبهام مقصود في هذا الباب وكما ذكرنا إبهامه يكون أحسن في المثالين الأولين أن جعل إبهام واحد وهو أن الممدوح من جنس الرجل لا من جنس الآخر فيشمل جميع أفراد هذا الجنس على سبيل البدل وذكر المخصوص بعينه وإن كان المخصوص جملة مستقلة يحصل إبهامان أحدهما من السؤال المقدر فكانه إذا قيل نعم الرجل علم أنه من جنس الرجل ثم سأل سائل بمن هو فقيل هو زيد وفي مثال الثاني إبهامان على التوجيه الأول وثلاثة إبهام على التوجيه الثاني (وقد يحذف المخصوص) أي يذكر المخصوص كثيرا لكون المذكور أصلا وقد يعدل عنه ويحذف قليلا لكن لا على إطلاقه بل (إذا علم) أي علم معينا باسمه الصريح بالقرينة نحو قوله تعالى نعم البعد أي أيوب عليه السلام بقرينة أن الكلام في ذكره عليه السلام من قوله [واذكر عبدنا أيوب] (وقد يتقدم) أي المخصوص (على الفعل) أي فعل المدح أو الذم بناء على أن الأصل في المبتدأ التقديم وفي ذكره بقدر الدالة على التقليل إشارة إلى أن التقديم وإن كان أصلا من حيث كونه مبتدأ لكنه قليل بالنسبة إلى المقصود الذي هو في مقام المدح وهو الإبهام الحاصل من التأخير (نحو يزيدون نعم الرجال) ولما فرغ من ذكر ما هو أصل في باب المدح والذم شرع فيها هو كالفرع فقال (وساء) أي فعل ساء وهو مبتدأ وقوله (مثل بشئ) أي مثل فعل بشئ خبره أي أنه مثل فعل بشئ في إفادة الذم وإنشاء وفي شرائط المذكورة فيه وأحكامه نحو قوله تعالى [سواء مثلا القوم الذين] فإن ساء فعل ذم كبش وفاعله الضمير المستتر تحتها وفسر مثلا والقوم بالرفع مخصوصه أي ساء مثلهم وقوله (وحبذا) معطوف على القريب أو على البعيد وقوله (للمدح) أما ظرف مستقر مرفوع محلا على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هو كائن للمدح أو صفته كما عرفت يعني من أن هذه الأفعال لفظ حب مع ذا (وفاعله) أي فاعل حب (ذا) أي لفظ ذا وهو من أسماء الإشارة وهو مرفوع محلا على أنه فاعل حب وقوله (ولا يتغير) فعل وفاعله

اختاره المصنف ويدخل عليه التواسخ من كان وغيره نحو كنت نعم الرجل وقد يقال نعم الرجل كنت كذا في الرضى (نحو الزيدون نعم الرجال وساء) أصله سوء بفتح العين ثم نقل إلى فعل بالضم قال الرضى يلحق بنم وبشئ كل فعل على فعل بالضم أصلا نحو ظرف الرجل زيدا وتقالا نحو رموا الرجل زيد وقضوا الرجل عمرو بشرط تضمنه معنى التعجب هو (مثل بشئ) في المذكور كله نحو ساء الرجل زيد وساء غلام الرجل زيد وقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا (وحبذا) هو (للمدح) من حب كظرف لازم بمعنى صار حبيبا ويدغم باسكان الباء الأول أما يحذف حركته أو نقلها إلى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الافتتاح الحاء صرح به في التسهيل (وفاعله ذا) من أسماء الإشارة التي هي من المبهات ليحصل الإبهام ثم التفسير لا المرفوع بعدها كظنه قوم بتوهم أن حبذا تامة فلجاءها شدة الامتزاج كلمة واحدة وغاب الفعل المقدم على الاسم وأزال اسميته (ولا يتغير)



تحت راجع الى فاعل حب اما معطوف على ما قبله او اعتراض لانه دخل بين ذكر حب و ذكر مفعوله او استئناف جواب لمقدر كأنه قيل هل يتغير لفظ ذا بان كان مذكرا أو مؤنثا أو مفردا أو مثنى أو جمعا كما كان في اسماء الإشارة فاجاب بانه لا يتغير فاعله أي فاعل حب بل من خصائصه انه سواء اشير الى المذكر او المؤنث او المثنى او الجمع اشير الى كل منها بذا وقوله **وبعد** **نظرف** مستقر خبر مقدم والضمير المجزور راجع الى فاعله وقوله **المخصوص** **بارفع** مبتدأ مؤخر أي حاصل بمفاعل حب المخصوص ويذكر كما في سائر افعال المدح **واعرابه** أي اعراب مخصوص حبذا وهو مبتدأ وقوله **كاعراب مخصوص نم** خبره أي مثل اعراب مخصوص فعل نم في انه مرفوع على انه مبتدأ وما قبله وهو حبذا مع فاعله خبره او انه مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف **نحو حبذا زيد** **حب** فعل من افعال المدح و فاعله ذا وهو مرفوع محلا على انه فاعله وهو مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ مؤخر او جملة حبذا لا محل لها ابتدائية وزيد خبر لمبتدأ محذوف أي هو زيد . وانما جعل المصنف فعل ساء وحبذا كاللواحق في هذا الباب لان نم وبئس اصلهما كذلك بكسر اولهما وسكون اوسطهما فعلان موضوعان للمدح والذم واما ساء فاصله ساء يسوء سوا مثل قال يقول قولاً ثم انه لما تضمن معناه معنى بئس الحق به وكذا حب اصله حبب يحبب حبا بمعنى المحبة وذا اسم من اسماء الإشارة ولما استعمل في مقام المدح وشاع استعماله فيه الحق بنم ولكن لما كان اصله سوء وحب يفتح العين نقل فتجهما الى الضم ليكون من باب حسن حتى تقرر فيهما اللازمية التي هي من خواص افعال المدح والذم \* ثم انه لما فرغ من بيان الفعل اللازم شرع في بيان المتعدي فقال **والمتعدي** **وهو مرفوع** تقديره على انه مبتدأ والالف واللام للعهد بالنسبة الى انه ذكر في الاجمال اعني في قوله لازم ومتعد وقوله **ما** **موصول** ان كما معناه الفعل الذي او موصوف ان كان معناه فعل لكن الثاني اولى في مقام التعريف وقوله **لايتم** **فعل** **منفي** **وقول** **فهمه** **بالرفع** على انه فاعل لا يتم والضمير المجزور راجع الى ما هو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب على انها صلة ما او مرفوعة محلا على انها صفته وقوله **بغير** **متعلق** **بلايتم** وهو مضاف الى **ما** وهو موصول او موصوف أي بغير المعنى الذي هو مدلول المفعول به

أي ذا او الفاعل او حبذا بتغير ذا بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بسبب كونه المخصوص واحدا منها بل هو مفرد مذكر دائما لجريه مجرى الامثال (و) **يذكر** **بعده** **المخصوص** **ولا يجوز** **تقديمه** **كافي** **نم** **على** **ما** **ذكره** **الرضى** **والفاضل** **المصام** **(واصراه)** **أي** **مخصوص** **حبذا** **(كاعراب** **مخصوص** **نم)** **مرفوع** **مبتدأ** **على** **ما** **اختاره** **المصنف** **لا** **كما** **زعمه** **المبرد** **وابن** **السراج** **من** **ان** **الاسم** **غلب** **على** **الفعل** **حتى** **صار** **المجموع** **اسما** **مبتدأ** **والمخصوص** **خبرا** **(نحو** **حبذا** **زيد)** **وقد** **يجب** **قبل** **المخصوص** **او** **بعده** **تمييز** **احوال** **من** **الفاعل** **نحو** **حبذا** **رجلا** **زيد** **وحبذا** **زيد** **رجلا** **ومع** **هذا** **يطابقان** **المخصوص** **لا** **الفاعل** **ولما** **فرغ** **من** **اللازم** **شرع** **في** **المتعدي** **فقال** **(و)** **الفعل** **(المتعدي** **ما)** **أي** **فعل** **(لايتم** **فهمه)** **أي** **فهم** **معناه** **(بغير** **ما)** **أي** **شيء**

(وقع عليه) أي على ذلك الشيء (الفعل) أي الحدث الذي يدل عليه **٨٣** **المتعدي** **ولذا** **اظهر** **ويجوز** **ان** **يكون** **المراد** **به** **الفعل** **الاصطلاحي** **بتقدير** **مضاف** **أي** **معنى** **الفعل** **والمراد** **بالوقوع** **عليه** **تعلقه** **به** **بلا** **واسطة** **غير** **تعلق** **الاسناد** **فيخرج** **به** **الفعل** **المتعدي** **بواسطة** **حرف** **الجر** **لانه** **لايقال** **له** **في** **الاصطلاح** **انه** **متعد** **والفعل** **الناقص** **ايضا** **والمجهول** **من** **المتعدي** **الى** **واحد** **لانه** **مسند** **الى** **المفعول** **به** **لا** **واقع** **عليه** **(وهو)** **أي** **المتعدي** **(على** **ثلاثة** **اضرب)** **الضرب** **(الاول)** **فعل** **(متعد** **الى** **مفعول** **واحد)** **لاقتضاء** **معناه** **هكذا** **(نحو** **ضرب** **زيد** **عمرا** **ويجوز** **حذف** **مفعوله** **بقريئة)** **لومنو** **يا** **نحو** **الذي** **اكرمت** **زيد** **أي** **اكرمته** **وضربت** **في** **جواب** **هل** **ضربت** **زيدا** **(وبدونها)** **أي** **القرينة** **لومنسيا** **وحينئذ** **يجعل** **المتعدي** **بالنسبة** **اليه** **كاللازم** **في** **انه** **لايطلب** **منصوبا** **ويستعمل** **على** **وجهين** **احدهما** **مع** **تركه** **قطعا** **نحو** **ضربت** **أي** **اوقعت** **الضرب** **وثانيهما** **بادخال** **في** **على** **المفعول** **به** **لتثنيه** **منزلة** **مكان** **الفعل** **نحو** **ضربت** **في** **حديد** **بارد** **أي** **اوقعت** **الضرب** **فيه** **(و)** **الضرب** **(الثاني** **متعد** **الى** **مفعولين** **وهو)** **أي** **المتعدي** **الى** **مفعولين** **(على** **ثلاثة** **اقسام)**

الصريح أي ليس مفعولا بواسطة حرف الجر وقوله **وقع** **فعل** **وقوله** **عليه** **متعلق** **بوقع** **والضمير** **المجزور** **راجع** **الى** **ما** **وقوله** **الفعل** **مرفوع** **على** **انه** **فاعل** **وقع** **والجملة** **صلة** **ما** **وصفته** **كما** **عرفت** **بمعنى** **ان** **المتعدي** **فعل** **لايتم** **فهمه** **مدلوله** **بمجرد** **ذكره** **مع** **فاعله** **فقط** **بل** **يحتاج** **فهمه** **الى** **ذكر** **اسم** **هو** **دال** **على** **المعنى** **الذي** **وقع** **عليه** **ذلك** **الفعل** **الصادر** **من** **الفاعل** **وانما** **فسر** **الموصول** **الثاني** **بالمعنى** **المدلول** **للمفعول** **به** **الصريح** **ليكون** **احترازا** **عن** **الافعال** **الناقصة** **لانه** **يصدق** **عليها** **انها** **لايتم** **فهمه** **واذا** **اريد** **بما** **وقع** **عليه** **المفعول** **به** **الصريح** **حصل** **الاحتراز** **عنها** **لانه** **لايتم** **فهمها** **الا** **باسمها** **وخبرها** **كاسيحي** **وان** **قيل** **لمقدم** **اللازم** **على** **المتعدي** **قلنا** **ان** **مفهوم** **اللازم** **وهو** **مايتم** **لكونه** **مثبتا** **وجودى** **ومفهوم** **المتعدي** **وهو** **مايتم** **لكونه** **منفيا** **عدى** **والوجود** **مقدم** **على** **العدم** **طبعيا** **فان** **قيل** **ان** **الف** **واللام** **في** **قوله** **المتعدي** **ان** **كان** **للمعهد** **لسبق** **ذكره** **ينافي** **مقتضى** **مقام** **التعريف** **وهو** **كونه** **للجنس** **قلنا** **يجوز** **ان** **يشتر** **المعنيان** **بتقدير** **المضاف** **أي** **تعريف** **المتعدي** **او** **مفهومه** **والله** **اعلم** **ولما** **فرغ** **من** **تعريف** **المتعدي** **شرع** **في** **تقسيمه** **بحسب** **مفعوله** **فقال** **(وهو)** **أي** **المتعدي** **بحسب** **مفعوله** **(على** **ثلاثة** **اضرب)** **اعلم** **ان** **اضرب** **جمع** **ضرب** **وهو** **يستعمل** **في** **معنى** **لازمه** **لانه** **اذا** **ضرب** **على** **شيء** **بارادة** **قطعه** **يحصل** **منه** **قطعات** **وهو** **المراد** **هنا** **أي** **على** **ثلاثة** **قطع** **(الاول)** **أي** **الضرب** **الاول** **(متعد** **الى** **مفعول** **واحد** **نحو** **ضرب** **زيد** **عمرا)** **فان** **الضرب** **لايتحقق** **وجوده** **الا** **بإيقاعه** **على** **عمرو** **كما** **شر** **ثم** **اراد** **ان** **يذكر** **مسئلة** **مختصة** **بهذا** **الضرب** **فقال** **(ويجوز** **حذف** **مفعوله)** **أي** **مفعول** **الفعل** **الذي** **يتعدى** **الى** **واحد** **(بقريئة)** **كما** **اذا** **كان** **في** **صلة** **كقوله** **تعالى** **حكاية** **عن** **الكفار** **[أهذا** **الذي** **بعث** **الله** **رسولا]** **فان** **بعث** **لما** **كان** **صلته** **للموصول** **احتاج** **الى** **عائد** **الى** **الموصول** **وهو** **الضمير** **الذي** **كان** **مفعولا** **لبعث** **فحذف** **لقيام** **قريئة** **وهي** **كونه** **عائدا** **الى** **الموصول** **(وبدونها)** **أي** **يجوز** **حذفه** **بدون** **قريئة** **ايضا** **بان** **يكون** **الفعل** **منزلا** **منزلة** **اللازم** **نحو** **فلان** **ياكل** **ويشرب** **والمراد** **منه** **ليس** **باخبار** **وقوع** **الاكل** **الى** **ما** **كول** **او** **وقوع** **الشرب** **الى** **مشروب** **بل** **المقصود** **صدور** **الاكل** **والشرب** **عن** **فاعل** **ومعناه** **انه** **يفعل** **فعل** **الاكل** **والشرب** **(والثاني)** **أي** **الضرب** **الثاني** **(متعد** **الى** **مفعولين** **وهو)** **أي** **الذي** **يتعدى** **الى** **المفعولين** **(على** **ثلاثة** **اقسام)** **من** **حيث** **كون** **واحد** **المفعولين** **مباينا** **لا** **آخر** **او** **غير** **مباين** **ومن** **حيث** **كونهما** **مفعولين** **لا** **افعال** **القلوب**



القسم (الاول منها ما) اي متعدد ٨٤ (كان مفعوله الثاني مبيانا للاول) اي لا يصدق عليه وهذا القسم يقال له باب اعطيت (نحو اعطيت زيدا درهما) وسأله الخبر (ويجوز حذفهما) اي المفعولين معا (وحذف احدهما) اي الاول والثاني فقط (مع قرينة) لومنيا نحو سأل زيد عمرا درهما فاعطى او فاعطى درهما او زيدا (وبدونها) اي القرينة لومنيا نحو فلان يعطى ويمنع اي يفعل الاعطاء والمنع او يعطى زيدا او درهما والقسمان الباقيان ما كان المفعول الثاني عين الاول اي يتصادقان كما سيظهر و اشار الى القسم الاول منها بقوله (والقسم الثاني افعال القلوب) اي افعال مشهورة بهذا القلب (وهي افعال) اصطلاحية (دالة على فعل) اي حدث (قلبي) خرج به غير دالة القلب (داخلة على المبتدأ والخبر) وخرج بها غيرها من الافعال القلبية (ناصة اياها) لانها مفعولان كدال عليه قوله (على المفعولية) ثم ان قوله ناصبة اياها ليس على الاستعمال الاكثر من انفصاله لان اتصال الضمير المنصوب في الصفة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال في الفعل الاداع صرح به الرضى (نحو علمت) لليقين وقد يحكى بمعنى عرفت

ولمحققين بها (القسم الاول) وهو مبتدأ وقوله (ما كان مفعوله الثاني) مع صلته خبره اي القسم الاول من اقسام الفعل المتعدي الى المفعولين هو قسم كان مفعوله الثاني (مبيانا للاول) اي لمفعوله الاول اي لا يجوز ان يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا له لعدم اتحادهما في الخارج (نحو اعطيت زيدا درهما) فانه لا يجوز ان يقال زيد درهم (ويجوز حذفهما معا) وقوله (وحذف احدهما) معطوف على قوله حذفهما اي ويجوز ايضا حذف احد المفعولين و ذكر الآخر وقوله (مع قرينة) ظرف لقوله حذفهما وقوله حذف احدهما على سبيل التنازع كما عرفت وكذا قوله (وبدونها) والحاصل انه يجوز حذفهما مع قرينة وبدونها وحذف احدهما بقرينة وبدونها مثال الاول نحو قولك اعطيت لمن قال اعطيت زيدا درهما فان السؤال قرينة تدل على ان الاول زيد والثاني درهم ومثال الثاني نحو فلان يعطى اي يفعل الاعطاء ويصدر منه والمقصود منه مجرد الصدور لا تعلقه بشئ ومثال حذف الاول بقرينة نحو قولك اعطيت درهما لمن قال ما اعطيت زيدا ومثال حذف الثاني بقرينة نحو قولك اعطيت زيدا لمن قال لمن اعطيت درهما ومثال حذف الاول بدون قرينة نحو فلان يعطى درهما اذا قصد الاخبار بتعلق الاعطاء للدرهم ومثال حذف الثاني بدونها نحو فلان يعطى زيدا اذا كان المقصود اخبار تعلق اعطائه لزيد (والقسم الثاني) من الافعال التي تتعدي الى المفعولين (افعال القلوب) اي طائفة من الافعال تلقب بافعال القلوب وخص بهذا الاسم واشتهر به (وهي) اي افعال القلوب (افعال) اصطلاحية بمعنى انها كلمة تدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لا بمعنى مجرد الحدث (دالة) اي بمادته بالدالة الضمنية (على فعل) اي حدث (قاي) اي منسوب الى القلب من قبيل نسبة الفعل الى الله فقوله افعال خبر مبتدأ ودالة صفته وقوله (داخلة) بالرفع صفة بعد صفة وقوله (على المبتدأ والخبر) متعلق بداخلة وقوله (ناصة) صفة ثالثة وقوله (اياها) ضمير منصوب على انه مفعول لناصة فانه اسم فاعل اعتمد على موصوفه مع كونه بمعنى الاستقبال فوجد شرط عمله في المفعول به وقوله (على المفعولية) بيان للاسطة بين العامل والمعمول يعني ان افعال القلوب عاملة تنصب المبتدأ والخبر بواسطة كونها مفعولين لهذه الافعال وانما قيد بقوله ناصبة اياها لان بعض الفعل القلبى ينصب المفعول الواحد وليس هو داخلا فيها نحو عرفت زيد عمرا وفهم زيد كلام عرو فان العرفان والفهم

فيتعدي الى واحد (ورأيت) من الرؤية القلبية للظن واليقين عند صاحب التسهيل وقال الرضى للاعتقاد الجازم طابق الواقع اولا والبصرية تنصب مفعولا واحدا (ووجدت) جملة صاحب التسهيل لليقين والرضى بمعنى اصابة الشئ على صفة ويلزمها العلم واذا كان بمعنى اصبحت الشئ نحو وجدت الضالة فهو مما يتعدي الى مفعول واحد (وزعمت) قيل للظن وقيل للعلم والحق انه يستعمل فيهما ٨٥ (وظننت) جملة الرضى للظن والتسهيل للظن واليقين ويستعمل بمعنى اتهمت فيتعدي الى واحد (دخلت وحسبت) هما مثل ظننت (وهب بمعنى احسب) تقول هب زيد عالما (غير متصرف) لا يحكى له ماض ولا غيره وزاد الرضى تعلم امرا بمعنى اعلم غير متصرف فاذا قيل لك تعلم ان زيدا عالم تقول علمت لاتعلم ودري وقال انهما لا ينصبان الجزئين بل تدخل عليهما ان ويستعمل ارى مجهول ارى بمعنى ظن ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارى بمعنى اعلم ولا يشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصائص ذكرها المصنف (ولا يجوز حذف مفعولها) اي افعال القلوب (معا او) حذف (احدهما) فقط كأننا

لا يكون الا بالقلب وهما وان كانا من افعال القلوب لكنهما ليسا من هذا القسم بل من القسم الاول واحترز بقوله داخلة على المبتدأ والخبر عن امثالها واذا اشار بهذا القول الى ان مفعولها الثاني ليس بمبين للاول لانها لا تكون مفعولاً مبتدأ وخبراً يتحدان في الخارج بخلاف القسم الاول كما عرفت ثم شرع في امثلتها فقال (نحو علمت) اي افعال القلوب نحو علمت (ورأيت) اذا كان المراد رؤية القلب وهي ايضا بمعنى علمت (ووجدت) بمعنى وجدان القلب ايضا هذه الثلاثة موضوع للعلم اي لليقين (وزعمت) وهو مشترك بين العلم والظن (وظننت) وقلت (اي تخيلت) وحسبت هذه الثلاثة للظن (وهب) على وزن دع وقوله (بمعنى احسب) احتراز عن كون هب امرا من الهبة فانه حينئذ لا يتعدي الا بواحد نحو [وهب لبنا من لدنك رحمة] وامامثال كونه من هذه الافعال فنحو هب زيدا منطلقا وقوله (غير متصرف) بالنصب على انه حال من هب اي حال كون لفظ هب غير متصرف بمعنى لا يحكى منه ماض ومضارع وغيرهما بخلاف البواقي فانها متصرفات وبخلاف هب اذا كان امرا من الهبة ثم شرع في مسألة متعلقة بحذف احد المفعولين او بكليهما فقال (ولا يجوز حذف مفعولها معا واحدهما) اي لا يجوز ايضا حذف احد المفعولين و ذكر الآخر قوله (بدون) متعلق بالحذف اي يمتنع حذفهما وحذف احدهما بلا قيام (قرينة) دالة على المحذوف هذا ان كان منويا مرادا واما ان كان منسيا بان ينزل الفعل منزلة اللازم ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط حينئذ يجوز حذفهما معا نحو قوله تعالى [قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون] وقوله (ومع قرينة) ظرف لقوله كثر حذفهما معا اي كثر حذفهما مع وجود قرينة نحو من يسمع يخل اي من يسمع شيئا يخل مسموعه صادقا الى ان ظهر كذبه قوله (وقل) معطوف على قوله كثر اي قل (حذف احدهما فقط) مع قرينة

لومنيا فيجوز حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ومقرونا (مع قرينة كثر حذفهما معا) لانها كجزئ شئ واحد لان المفعول الحقيقي مضمونهما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة فاذا اتيا اتياما واذا حذفنا حذفنا معا نحو من يسمع يخل اي مسموعه صادقا ولهذه العلة ايضا (قل حذف احدهما فقط)



والحاصل ان حذفهما وحذف احدهما اما بقريئة اوبدن قريئة والثاني ممتنع والاول اما حذفهما او حذف احدهما والاول كثير والثاني قليل وانما امتنع حذفهما او حذف احدهما لان المقصود من قولنا علمت مثلا هو العلم المتعلق بالمفعول لان العلم اما اضافة او كيف او حصول صورة وكل واحد منها يستلزم التعلق ولا يتحقق العلم بهذه المعاني الا بالتعلق فحينئذ ان حذف بقريئة فهو كالمذكور فيمكن تعلقه واما ان حذف بالاقريئة فهو كالمذكور فلا يجوز الا اذا نزل منزلة اللازم كما عرفت وكذا ان حذف احدهما لانهما وان كانا متغايرين بحسب المفهوم لكنهما بمنزلة اضافة احدهما الى الآخر فقولنا علمت زيدا قائما بمنزلة علمت قيام زيد وحذف المضاف بدون المضاف اليه وعكسه لا يجوز بدون القريئة وانما كثر حذفهما مع قريئة وقيل حذف احدهما مع قريئة لان الكلمتين اذا كانتا مركبتين واعتبرت بينهما نسبة من النسب يكونان كالكلمة الواحدة وما كان كذلك فحذفهما باراسه كحذف لفظ واحد وهو كثير واما حذف احد لفظ المركب وذكرا الاخر فقليل ولذلك كثر الاول وقيل الثاني ثم شرع في بيان خصائص هذه الافعال بحيث لا توجد في غيرها فقال **ومن خصائصها** وهو ظرف مستتر خبر مقدم وقوله **جواز الالفاء واللام** مبتدأ مؤخر والخصائص على وزن فاعل جمع خصيصة لاجمع خاصة فان الفعالية يجمع على الفاعل والخاصة يجمع على فواعل اي خواص ولكنها بمعنى الخاصة ايضا والالفاء مصدر من باب الافعال وممزته للصيرورة اي تصير عملها لغوا اي جماعه باطلا يعني ان الامور المختصة بهذه الافعال كثيرة في ذاتها وبعض منها جواز جعل عملها لغوا بحيث لا تؤثر في معمولها لفظا ولا معنى وجواز اعمالها لفظا ومعنى يعني اذا بطل عملها بطل بالكلية واذا عمل عمل بالكلية بخلاف التعليق فانه ابطال ايضا لكن ليس بالكلية بل ابطال لفظا وقوله **اذا** ظرف زمان يدل على زمان من الازمنة المستقبلية وان دخل على الماضي يقلب معناه الى المستقبل وهو مضاف الى جملة **توسط** وظرف لقوله جواز وفاعل توسطت تحته هي مستتر راجع الى الافعال وقوله **بين معموليها** ظرف لتوسطت وهو منصوب على الظرفية ومضاف الى معموليها وهو ثنية معمول مجرور بالياء ومضاف الى الضمير الراجع الى الافعال وحذفت نون الثانية للاضافة يعني ان جواز ابطال عمل هذه الافعال في وقت توسطها بين معموليها **نحو زيد** علمت منطلق **فان زيدا** ومنطلقا وان كانا مفعولين لعلمت ويقضى نصبهما

معطوف على كثير وقيد قران القريئة مأخوذ فيه ايضا لان القيد المقدم على المعطوف عليه يجب اعتباره في المعطوف او يكون اولي اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخولون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة اي بخلافهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكقوله لا تخلفنا على غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلفنا جازعين (ومن خصائصها) جمع خصيصة بمعنى خاصة (جواز الالفاء) والمراد ما يقابل الوجوب والامتناع اي ابطال عملها في المفعولين لاستقلالهما كلاما فاذا الغيت الفيت فيهما لان الكلام يحصل من مجموعهما (والاعمال) لان في التوسط والتأخر تقديم المنصوب على الفعل وقد عرفت انه جائز لقوة الفعل (اذا توسطت بين معموليها) والتعبير بالمعمول لكونهما معمولين في بعض الصورة (نحو زيد علمت منطلق) في بعض شروح الكافية ان الاعمال اولي في هذه الصورة لانه فعل وله

نوع تقدم لفظي وفي بعضها متساويان (اوتأخرت) عنهما (نحو زيد منطلق علمت) وفي هذه الصورة الالفاء اولي لعدم التقدم اللفظي قطعاً والمعنى في صورة الالفاء كالمعنى في صورة الاعمال بعينه فعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيدا قائماً واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور على انه لا يجوز الالفاء وبعضهم اجاز تمسكا بما وقع في بعض الاشعار والجمهور يؤلونه بتقدير ضمير الشأن ليكون الجملة مفعوله الثاني من تقدير اللام قبل الجملة فيكون تعليقا للالفاء وحذف كل من ضمير الشأن واللام جاء في الضرورة ورجح في التسهيل التأويل والرضى الالفاء وما يجب ان يتنبه له ان المتوسط والمتأخر عنهما ان كان مصدرا يجب الالفاء لان معمول المصدر لا يتقدم عليه على ماسياتي وما يجب فيه الالفاء المتوسط بين معمولي ان نحو ان **٨٧** زيدا احسب قائم واسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب

لكنه لما وقع في وسطهما جاز ابطال عمله فيهما لفظا ومعنى بحيث يعود كل منهما الى اصلهما وهو المبتدأ والخبر وقوله **اوتأخرت** معطوف على توسطت اي جواز الالفاء في وقت تأخرها عنهما **نحو زيد منطلق علمت** فزيد في المثالين مبتدأ معمول لعامل معنوي ومنطلق خبره كذلك وجاءت اعلمت اعتراضية قطعاً في صورة التوسط لدخولها بين المقصودين واما في صورة التأخر فكونها اعتراضية يكون على مذهب من يجوز وقوع الاعتراضية في آخر الكلام واما على مذهب من لم يجوز فحينئذ تكون استثنائية ويجوز اعمالها ايضا في صورتين وهو اولي من الالفاء واما جواز الالفاء في صورتين لكون معمولين جملة مستقلة في الاصل لكونهما مبتدأ وخبراً وهذه الافعال لكونها افعالا قليلا خفيت معناها وخفاء المعنى كان سببا لضعفها في العمل واعمال الفعل الضعيف في معمول القوى المستقل يجوز ابطال اعماله واما جواز الاعمال فلكونه فعلا في الجملة ومستعدا قادرا على ابطال استقلال معمولين ثم شرع في بيان خاصة اخرى لها فقال **ومنها** اي ومن خصائصها ايضا وقوله **جواز** مضاف الى جملة **ان يكون** وقوله **فاعلمها** مرفوع على انه اسم يكون **ومفعوليها** معطوف عليه وقوله **ضميرين** مرفوع بالياء على انه خبر يكون وقوله **متصلين** صفة وقوله **متحدى** ثنية متحد منصوب بالياء ومضاف الى **المعنى** على انه صفة بعد صفة للضميرين ايضا

زيدا ونحو ليس بمكرم احسب زيد عمرا وبين سوف ومصحوبه نحو سوف احسب يقوم زيد وبين حرف العطف ومدخوله نحو جاءني زيد واحسب عمرو وفي التسهيل ان مذهب البصري في نحو ضرب احسب زيد جواز الالفاء لا وجوبه فيكون من التنازع فيجوز ان يكون زيد منصوبا مفعولا احسب او مرفوعا فاعل ضرب وضرب مفعولا ثانيا له قدم عليه (ومنها) اي من خصائصها (جواز ان يكون فاعلها ومفعوليها) الاول (ضميرين) ولا يجوز ان يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا كلاهما بمعنى في فعل من الافعال فلا يقال زيدا ضرب ولا زيدا ظن قائما بارجاع الضمير الى المفعول المتقدم (متصلين) لا بد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا يجوز في غيرها ايضا نحو ماضيت الاياه وانما ضربت اياي واياك ضربت وما ضربك الا انت وانما ضربك انت صرح به الرضى (متحدى المعنى) تكلمنا وخطابا وغيبة وقال الرضى ويجوز ان يكون احدهما بعضا من الآخر ايضا نحو ماورد في الحديث رأيتنا مع رسول الله (نحو علمتني) او علمتني اوزيد علمه (قائما) ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي قال المصنف لان المفارقة في غير افعال القلوب غائبة فاذا اتحدا زادا والنفس تصرحاً وتنبها على ما عسى ان يفعل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان اعلم بحاله منه بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وزيف ما هو المشهور عند الجمهور بما لا مزيد عليه وقال



الرضى ويجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ظاهرين متحدى اللفظ والمعنى نحو حسب زيد زيدا قائما ولا يجوز في غيرها ويجوز فيها كون مفعولها ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون بغيرها تقول ظنه زيد قائما ولا يجوز ضربه زيد (وحمل عدم وفقد في هذا الجواز) اي جواز (٨٨) ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين مع اتحاد معانيهما حمل

النقيض على النقيض (على وجد) و رأى الخلية نحو انى ارانى اعصر خيرا والبصرية نحو انى فى المرأة على رأى العلمية (ومنها جواز دخول ان) المفتوحة (على مفعولها) اي المفعولين لو لم يدخل ان (نحو علمت ان زيدا قائم) فذهب سيدي به الى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول واحد قائم مقام مفعولين لانه حين نصب المفعولين لا ينصب عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى المفعولين والاخفش لما خفى عليه هذا التحقيق قدر مفعولا عاما فجعل علمت ان زيدا قائم بتقدير علمت ان زيدا قائم حاصل ذكره الفاضل العصام اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال عمل الفعل في جزئ الجملة الاسمية لوجود مانع منه فهذا المعنى يختص بالتعليق به بافعال القلوب ولا يوجد الا في المفعولين واليه مال ابن الحاجب رحمه الله حتى جعله من خصائص افعال القلوب وقال بعض النحاة هو ابطال عماله في مفعوله لما منع فحينئذ يعمها وغيرها من الافعال ويوجد في المفعولين وفي واحد على ما يأتى واختاره المصنف ولذا قال (واما التعليق بكلمة الاستفهام) حرفا وهو همزة وهل واسما مثل ما ومن واى واين وانى ومتى واين وكى وكيف داخلة على الجملة او الجزء الثانى نحو علمت ازيد عندك

وعلمت زيدا من هو اوداخلا عليها مضاف نحو علمت غلام من انت (او) كلمة (النفي) والمراد حرف النفي ما وان ولا الداخلة على الجزئين نحو علمت مازيد قائم اوقائما اوبقائم او ان زيد قائم اولا زيدا قائم ولا عمرو اوعلى الثانى منهما نحو علمت زيدا ما هو بقائم (اولام الابتداء) الداخلة (٨٩) على الجزئين (او) لام (القسم)

و (او) النفي بالجزم معطوف على الاستفهام اي بكلمة النفي (اولام الابتداء) معطوف على القريب او على البعيد (او القسم) اي اولام القسم (او ان المكسورة) معطوف ايضا وقوله (اذا دخل) ظرف زمان منصوب محلا على انه مفعول فيه للمكسورة ومضاف الى جملة دخل (في خبرها) اي فى خبر المكسورة (لام الابتداء) مرفوع على انه فاعل دخل اي التعليق بكلمة ان ليس على اطلاقه كالمذكورات قبلها بل هو مقيد بوقت دخول لام الابتداء فى خبر تلك المكسورة وانما قيد المكسورة بدخول اللام فى خبرها فانه اذا لم يدخل اللام فيه تكون مفتوحة فتكون حينئذ مفعولا لافظا ومعنى كما عرفت ثم اراد تفسير التعليق بانه ابطال مخصوص فى الاصطلاح فقال (اي ابطال العمل) واي حرف تفسير عند الجمهور وابطال بالرفع عطاف بيان للتعليل يعنى ان التعليق ابطال العمل اي عمل الفعل (على سبيل الوجوب) وهو متعلق بابطال وقوله (لفظا) تمييز عن النسبة بين اضافة ابطال الى العمل والحاصل ان الفرق بين الالفاء والتعليق بوجهين احدهما ان ابطال العمل جائز فى الالفاء فى الاغلب وقد يجب وواجب فى التعليق البتة والثانى ان ابطال فى الالفاء ابطال لفظا ومعنى وفى التعليق ابطال لفظا لا معنى فانهما بعد التعليق مفعولان لهما فى المعنى ايضا والتعليق فى اصل الالفاء تعلق امر الى امر آخر وفى العرف يطلق على امرأة ذات زوج مفقود لكن لكون زوجها مفقود لا يجوز تزوجها زواجا آخر ويجوز خروجها الى الاسواق فبالنظر الى الحكم الاول ذات زوج والى الثانى ليست بذات زوج فيقال مثل هذه المرأة امرأة معلقة وكذلك هذه الافعال عند كونها معلقة بهذه الكلمات عاملة بالنظر الى تأثيرها فى المعنى وغير عاملة بالنظر الى عدم تأثيرها فى اللفظ وقوله (فيهم) خبر لقوله اما التعليق وفاعله تحت راجع اليه وقوله (هذه الافعال) مفعول يعنى انه ليس بخاص كالالفاء بل يعم افعال القلوب المذكورة وغيرها كما سيحى وانما وجب ابطال العمل بسبب دخول الاستفهام وحرف النفي وغيرها لان هذه الكلمات

الجزئين ومن ثم جاز عطاف المنصوب جزؤها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكر منطلقا وشارب هذه التفسير الى الفرق بين التعليق والالفاء من حيث ان التعليق الفاء واجب البتة دون الالفاء فانه جائز غالبا وانه الفاء لفظا لا معنى والالفاء الفاء لفظا ومعنى (فيهم) اي التعاقب (هذه الافعال) اي افعال القلوب اي يوجد فيها مثال كما كان كذلك عند انتصاب



تقتضى الصدارة ولو كان مابعدھا معمولاً على انه مفعول لهذه الافعال بطلت الصدارة لها فلذلك روى الجانبان فروعى جانب الفعل بان يكون مفعولاً فى المعنى وروى جانب الكلمات المذكورة بان يكون مابعدھا منقطعاً عما قبلها فانهم **﴿نحو علمت ازيد عندك ام عرو﴾** فقوله علمت فعل والهمزة فى ازيد استفهامية وزيد مرفوع لفظاً على انه مبتدأ وعندك ظرف مستقر خبره وام عاطفة وعرو معطوف على زيد والجملة الاسمية منصوبة المحل على انه مفعول علمت وهذا مثال للتعليق بكلمة التثنية قرأت فعل من افعال القلوب بمعنى علمت وما نافية وزيد مبتدأ ومنطلق خبره وهو مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انه مفعول قرأت ومثال التعليق بلام الابتداء **﴿و﴾** نحو **﴿وجدت ازيد منطلق﴾** وبان المكسورة نحو حسبت ان زيدا لذهاب وبالقسم نحو **﴿لقد علمت لياتين منيق﴾** اى مقصودى وقوله **﴿وكل فعل﴾** بالنصب معطوف على قوله هذه الافعال اى ويم التعليق كل فعل **﴿قلبي غيرها﴾** اى غير هذه الافعال **﴿نحو شككت﴾** وهو من الشك الذى هو عدم ترجيح الطرفين من الوقوع وعدمه والشك بحال القلب لكن هو ليس كلافعال السابقة نحو شككت ازيد قائم **﴿ونسيت﴾** نحو نسيت هل زيد حاضر **﴿وتبينت﴾** نحو تبينت اين جلوسك وقوله **﴿وكل فعل﴾** منصوب ايضا معطوف على ما قبله اى ويم التعليق ايضا كل فعل **﴿بطلب به﴾** اى بذلك الفعل **﴿العلم نحو امتحنت﴾** نحو امتحنت ما زيد جاهل **﴿وسألت﴾** نحو سألت هل هو حاضر فان الامتحان والسؤال وان لم يكونا من افعال القلوب لكنهما فعلاان يطلب بهما العلم بمضمون الجملة ثم يبين التعميم بالافعال الملحقة بها **﴿فقال﴾** ومنه **﴿اى من الفعل الذى يطلب به العلم﴾** افعال الحواس الخمس **﴿وهو الحس والبصر والسمع والشم والذوق﴾** **﴿كلمت﴾** نحو لمست اهلين ام خشن **﴿وابصرت﴾** نحو ابصرت ما زيد اسود **﴿وسمعت﴾** نحو سمعت ان صوته لكريمه **﴿وشممت﴾** نحو شممت اهو طيب **﴿ووذقت﴾** نحو ذقت اهو حلو ثم ان كل من هذه الافعال وان لم يكن من الافعال التى تكون بالقلب لكنها لما كان المطلوب منها العلم زات منزلة ما يطلب به العلم فى حكم التعليق **﴿والقسم الثالث﴾** اى القسم الثالث من اقسام الفعل المتعدى الى المفعولين **﴿افعال ملحقة بافعال القلوب﴾** ولما كان الحاق شئ بشئ محتاجاً الى مناسبة بينهما ذكره بقوله **﴿فى مجرد الدخول**

اقسام المتعدي الى مفعولين (افعال ملحقه بافعال القلوب في مجرد الدخول .

على المبتدأ والخبر ﴿ يعني ان افعال القلوب لما كان خواصها الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية كذلك هذه الافعال وان لم تكن من افعال القلوب لكنهما ملحقة بها بشيئين احدهما مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وثانيهما ما ذكره بقوله ﴿ وفي ﴾ عدم جواز حذفهما ﴿ اى حذف مفعوليهما ﴾ معا وحذف ﴿ اى فى عدم جواز حذف ﴾ احدهما فقط بالاقرينة وقلة ﴿ اى وفى قلة ﴾ حذف احدهما فقط بها ﴿ اى بالقرينة وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما بالقرينة لكونها غير مختص بهذه الافعال ولا بالافعال القلوب بل كل فعل من الافعال اذا وجدت قرينة يكثر حذف مفعولها حينئذ لا مدخل له فى كونه وجه اللاحاق ﴿ نحو صير ﴾ بتشديد الياء ﴿ و جعل ﴾ اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى [ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ] او كان بمعنى صير كقوله تعالى [ فجعلناه هباء منثورا ] بخلاف ما اذا كان بمعنى خلق ﴿ وترك ﴾ اى ولفظ ترك معطوف على جعل او صير نحو قوله تعالى [ وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض ] ﴿ واتخذ ﴾ نحو قوله تعالى [ واتخذ الله ابراهيم خليلا ] وكذا فعل النى اذا كان بمعنى وجد كقوله والى قولها كذبا ومينا وكذا عد اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله كنت اعده فقيرا وكذا لفظ ارى بضم الهمزة مجهول ارى وكذا لفظ قال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا ﴾ والثالث ﴿ اى والضرب الثالث من المتعدى ﴾ متعد الى ثلاثة مفاعيل ﴿ مثاله ﴾ نحو اعلم وهو فعل ماض من باب الافعال ﴿ وارى ﴾ نحو اعلم زيد عمر ابكرا فاضلا ونحو ارى زيد عمر ابكرا فاضلا وهو بمعنى اعلم ايضا ﴿ فهذه ﴾ اى الافعال

زيد اسما ولم يلحق سيويه الانباء ( وهذه )



اي الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل  
( مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت ) الاول في كونه مبيانا  
للتاني في جواز حذفه بدون الثاني  
وعدم جواز التعليق بالنسبة اليه  
لانه كالفاعل لانه العالم والثاني  
والثالث المعلومان ولذا كان حقه  
التقدم على الثاني والثالث حتى  
يجوز ارجاع ضميرها اليه مع  
تاخره نحو اعلمت غلامه زيدا  
فاضلا (والاخير ان) اي الثاني  
والثالث (كمفعولي باب علمت)  
في كون الثالث عين الثاني وعدم  
جواز حذفهما او حذف احدهما  
بلا قرينة وكثرة حذفهما وقلة  
حذف احدهما معا وجواز الالفاء  
في صورتى التوسط والتاخر  
وجواز دخول ان عليهما وجواز  
التعليق (نحو اعلم) او ارى  
(زيد عمرا بكرا فاضلا ثم) اي  
بعدما علمت كون الفعل لازما  
ومتعديا والمتعدى متعديا الى  
واحد والى اثنين والى ثلاثة الى  
غير ذاك (اعلم) جملة معطوفة  
على ماسبق باعتبار المعنى اي اعلم  
ان الفعل يكون هكذا ثم اعلم  
الح او معترضة او استئنافية (انه)  
اي الشأن (لا بد لكل فعل من  
مرفوع) لما مر

(فان تم) اي الفعل (به) بالمرفوع  
(كلاما) تمييز عن نسبة تم  
الى فاعله اي تم كلامية اوضح من  
تم معنى صار اي صار كلاما تاما  
بان يصح السكوت عليه ويحصل  
الفائدة (ولم يحتج الى غيره)  
كالخبر المنصوب لافادته فائدة تامة  
(يسمى) ذلك الفعل في  
الاصطلاح (فعلا تاما) لتامه  
بمرفوعه وعدم احتياجه الى غيره  
(و) يسمى (مرفوعه فاعلا)  
لقيام معنى افعل به فكانه موجود  
ومؤثر فيه كما في مثل طال زيد  
اولت تأثيره فيه كما في نحو ضرب  
زيد اي اوجد الضرب (و)  
يسمى (منصوبه ان كان) الفعل  
(متعديا) الى واحد او اثنين او  
ثلاثة لان اللازم لا ينصب المفعول  
به (مفعولا) اي مفعولا به للصوق  
معنى الفعل به ووقوعه عليه  
(كالافعال السابقة) من المتعدى  
الى واحد او اثنين او ثلاثة (وان)  
احتاج) اي الفعل (الى معمول  
منصوب) بان يدل على الحدث  
الذي يدور انفاذة عليه الا ذلك  
المعمول المنصوب (يسمى)  
ذلك الفعل في العرف (فعلا ناقصا)  
لعدم تمامه بمرفوعه واحتياجه  
الى المنصوب والاحتياج مبنى  
عن النقصان (و) يسمى  
(مرفوعه اسماله ومنصوبه)  
الذي احتاج اليه (خبراله) اشعارا

تام واما فعل ناقص وهذا يتوقف على العلم بضمون آخر وهو انه لا فراق  
موجود لكل فعل من الافعال من مرفوع فاعلا كان او اسما فان الفعل  
الاصطلاحي يدل على ثلاثة معان \* احدها الحدث والثاني الزمان المعين  
ماضيا او حالا او مستقبلا والثالث النسبة الى فاعل ما مذكرا او مؤنثا غالبا  
او مخالفا او متكلما مفردا او ثنية او جمعا فدلالته على الاولين مستقلة  
كالاسم واما دلالته على الثالث فغير مستقلة كالخرف فكما ان الحرف احتاج  
في دلالته على معناه الى ضم ضميعة وكذلك الفعل يحتاج في دلالته على نسبة  
الى تعيين المنسوب اليه وهو المعمول المرفوع كما فصل في فن الوضع ثم اراد  
ان يقسمه فقال (فان تم) اي الفعل (به) اي بمرفوعه وقوله (كلاما)  
تمييز عن ذات مقدرة بين تم وبين فاعله اي ان تم كلاميته وهو ان يكون  
مفيدا للسكوت التام لوجود المسند والمسند اليه وقوله (ولم يحتج)  
معطوف على قوله تم اي ولم يكن الفعل محتاجا (الى غيره) اي الى  
غير المرفوع في افادته للفائدة التامة (يسمى) وهو جزاء الشرط اي يسمى  
ذلك الفعل في الاصطلاح (فعلا تاما) وقوله (ومرفوعه) اي مرفوعه على انه  
معطوف على الضمير المستتر في يسمى فانه وان لم يحز العطف على الضمير المستتر  
بغير تأكيد بالنفصل لكن جازها لوجود الفصل بينهما اي ويسمى مرفوع  
ذلك الفعل التام (فاعلا) وقوله (ومنصوبه) بالرفع معطوف اما على  
القريب وهو مرفوع او على البعيد وهو الضمير المستكن وقوله (ان كان متعديا)  
جملة شرطية وجزاؤه محذوف وقوله (مفعولا) معطوف على قوله فاعلا  
اي بعد التسمية لمرفوعه فاعلا ان كان الفعل متعديا يسمى منصوبه مفعولا اي  
مفعولا به صريحا وقوله (كالافعال السابقة) اعتذار عن ترك الامثلة للفعل  
التام لان الافعال التي سبقت متعدية ولازمة على تقرير تعديته الى مفعول واحد  
او زائد كلها افعال تامة مستغن عن التمثيل لها وقوله (وان احتاج) فعل شرط  
وفاعله تحت راجع الى الفعل وقوله (الى معمول منصوب) متعلق باحتاج وقوله  
(يسمى) مع نائب فاعله المستتر الراجع الى الفعل جملة جزائية وجملة الشرط  
مع جزائها جملة شرطية لا محل لها معطوفة على جملة فان تم وقوله (فعلا  
ناقصا) مفعول ثان ل يسمى وقوله (ومرفوعه) معطوف على المستتر ايضا  
وقوله (اسماله) معطوف على فعلا ناقصا والضمير في مرفوعه وله راجع الى  
الفعل الناقص وقوله (ومنصوبه) معطوف على مرفوعه او على المستتر  
كما مر وقوله (خبراله) معطوف على قوله اسما او على فعلا ناقصا اي وان



لاخطاط رتبته حتى عومل معاملة الحرف العامل في جزئي الجملة بالنسبة اليهما ( ولا يدخل ) اي الفعل الناقص ( الا على المبتداء والخبر في الاصل ) لا يدل على ان اتصاف الاسم بالخبر من جهة دوامه عليه او انتقاله اليه او غير ذلك من معاني الافعال الناقصة وينصب الخبر لشبهه بالمفعول في الوقوع بعد مرفوع الفعل ( وهو ) اي الفعل الناقص ( على قسمين القسم ٩٤ ) الاول ما ( لا يدل على معنى المقاربة ) اي مقاربة الخبر للاسم

اي قرب حصول مضمونه له في زمان التكلم على ما يأتي ان شاء الله تعالى ( وهو ) اي القسم الاول ( الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص ) يعني لوقيل الفعل الناقص يتبادر ذهن السامع اليه لشيوعه فيه لا الى القسم الثاني لشيوعه بفعل المقاربة لا بالفعل الناقص ( نحو كان ) قدمه على صار لكثرة هو لدوام ثبوت معنى خبره لاسمه نحو كان الله تعالى عليا اول لاقطاعه عنه نحو كان زيد غنيا اي فافتقر وبمعنى صار ويكون اسمه فيهما ضمير الشأن نحو كان زيد عالم وكان زيد غني ويكون تامة بمعنى ثبت ولا تدخل حينئذ على الجملة ولا يكون فيه ضمير الشأن وتكون زائدة ( وصار ) قدمه لاصله للانتقال اما من صفة نحو صار زيد علما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى رجع متمدية بالي نحو صار الى الفقر اي رجع اليه ( وكذا آل ) تقول آل زيد علما ( ورجع ) زيد غنيا ( وحال ) زيد فقيرا ( واستحال ) كقوله

تم الفعل بمرفوعه بل احتاج الى معمول منصوب لعدم افادته فائدة تامة لنقصانه في افادته الحدث المدلول له يسمى ذلك الفعل فعلا ناقصا ويسمى مرفوعه اسما لذلك الفعل الناقص ويسمى منصوبه خبرا له فانه اذا قلنا كان زيد يفتيد ان حدثا من الاحداث اسند الى زيد لكن لم يبين ذلك الحدث الا بقولنا قائما حينئذ تم الكلام لانه افاد ان القيام اسند الى زيد ثم ذكر خاصة من خصائص الافعال الناقصة بقوله ( ولا يدخل ) اي ذلك الفعل الناقص ( الا على المبتداء والخبر ) وقوله ( في الاصل ) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من المبتداء والخبر اي كائنين كذلك في الاصل لا بعد كونهما اسما وخبرا له ثم قسم الافعال الناقصة الى قسمين فقال ( وهو ) اي الفعل الناقص ( على قسمين ) اي بحسب دلالة على معنى المقاربة وعدم دلالة عليه ( القسم الاول ما ) اي فعل ناقص ( لا يدل على معنى المقاربة ) وسيجي المراد به وقوله ( فهو ) الفاء للتفصيل اي هذا القسم منه هو ( الشائع ) بالهمزة كذا قيده في المعرب اي شائع في الاستعمال وقوله ( المتبادر ) صفة الشائع اي الشائع الذي يتبادر الى الذهن ( من اطلاق الفعل الناقص ) وهذا يشمر وجه تقديم هذا القسم مع كون مفهومه عدميا ( نحو كان ) وهو الاصل في الباب وكلها راجعة اليها وهو اما موضوع لثبوت خبره لاسمه دائما نحو كان زيد فاضلا فان زيدا عند ثبوت الفضل له لا ينقك عنه في زمان او موضوع لثبوت له منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر اي زال منه الغناء الثابت له وعرض له بعده الفقر ( وصار ) وهو الانتقال للدوام فالانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد علما اي انتقل من صفة الجهل الى صفة العلم او من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الطين خزفا قدمهما لكونهما اصلين بسيطين ثم فرق بين الاصل وبين الفرع بقوله ( وكذا آل ) بعد الالف من الاول بمعنى رجع ( ورجع وحال واستحال ) كقوله ان العدو تستحيل مودة ( وتحول وارند ) مثل قوله تعالى \* فارتد بصيرا \* ( وجاء ) اذا كان بمعنى كان ( وقدم

ان العدو تستحيل مودة ( وتحول ) نحو قوله فيالك من نعمي تحولن ابوسا ( وارند ) نحو قوله تعالى فارتد بصيرا ( وجاء ) زيد يذا ( وقدم ) كانه فاضل قال الانداسي لا تجاوزان عن موضع السماع ما جاءت حاجتك وقدمت كانه حربة وقت ابن الحارثي انما اطرد قدم في مثل الموضع الذي استعمل فيه المعرب

فلا يقال قدم كاتبا بمعنى صار بل يقال قدم كانه سلطان ليكون مثل قدمت كانه حربة والحق في جاء الاطراد لمجيء جاء البر قفيزين يريد انهما يجيئان في غير موضع السماع لكن مع شرط في قدم فكان اختصاره ولذا قال ( اذا كن ) اي المذكورات ( بمعنى صار ) وهذه المواحق تنمى بالي فتكون تامة مثل صار وقل الرضى وليس الحاق هذه الافعال بصار قياسا بل سماها الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول ( واصبح وامسى واضحي ) وقصد مناسبة التقابل بين الاولين اقتضى تأخير اضحي ( وظل وبات ) لاقتراح مضمون جملة باوقات يدلان عليها بموادها فاصبح زيد قائما بمعنى صار زيد قائما في ( ٩٥ ) الصباح وكذا امسى واضحي قائما

اذا كن ( واسم كن الضمير المؤنث راجع الى المذكورات من آل الى قدم وقوله ( بمعنى صار ) ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر كن وقوله ( واصبح وامسى واضحي ) مراد به اللفظ ومجرور محلا على انه معطوف اما على صارا وعلى كان وكذا قوله ( وظل وبات ) وهذه الخمسة لاقتراح مضمون الجملة بالاوقات التي دلت عليها مواد هذه الافعال مثلا ان اصبح دل بمادته على وقت الصباح وامسى على وقت المساء واضحي على وقت الضحي وظل على وقت الظلال وبات على وقت البيوتة فاذا قلنا اصبح زيد قائما وامسى قائما واضحي قائما وظل قائما يكون معناه كان زيد قائما وقت الصباح وكذا باقية وقد تكون المذكورات بمعنى صار من غير دلالة على الاوقات وقوله ( وآض وعاد ) معطوف ايضا على ما قبله كلاهما بمعنى رجع يقال آض زيد من سفره او عاد زيد فعناه رجع ( وغدا ) وهو بمعنى مشى في وقت الغداة وهو اول النهار الى الزوال ( وراح ) بمعنى مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل والغالب في هذه الاربعة ان تكون تامة ولا تكون ناقصة الا اذا كن بمعنى صار حينئذ تكون هذه الاربعة من الملحقات كذا نقله الشارح عن الامتحان ثم ان الافعال الناقصة لما كانت نوعين احدها بسائط وهي المجردات عن ما والثاني مركبات وهي ما في اولها لفظ مانافية او مصدرية ويقال لها الماويات وذكروا المصنف النوع الاول اراد ان يذكروا النوع الثاني بقوله ( وما زال ) وهو اصل في الماويات ( وما فتى بفتح التاء وكسرها ) اي حال كون ما فتى مستعملا بفتح التاء وبكسرها وبالهمزة وقيل بالياء ( وما برح وما فتى ) وهو من باب الافعال ( وما وني ) وهو فعل ماض يقال وني بني مثل

اي صار قائما في المساء او في الضحي وظل زيد قائما بمعنى صار قائما في جميع النهار وبات زيد قائما اي صار قائما في جميع الليل ويكون بمعنى صار مجردة عن الدلالة على الاوقات فاصبح زيد غنيا بمعنى صار زيد غنيا وكذا غيره وتكون تامة بمعنى الدخول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح وامسى بمعنى دخل في المساء واضحي بمعنى دخل في الضحي وظل بمعنى اقام نهرا وبات بمعنى اقام ليلا نام اولم يرم ( وآض وعاد ) هما في الاصل بمعنى رجع ( وغدا ) بمعنى ذهب في وقت الغداة وهي اول النهار الى الزوال ( وراح ) بمعنى مشى وقت ارواح وهو ما بعد الزوال الى الليل والغالب في هذه الاربعة ان تكون تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من ملحقاته كما صرح

في الامتحان قال ابن مالك لا يكون غدا وراح الا تامين واذا جاء المنصوب بعدهما فهو حال ( وما زال ) من زال يزال كخاف يخاف لا تستعمل الا ناقصا لاستمرار خبرها لاسمها من وقت صلاحية له ويلزمه النفي لامن زال يزول مثل قال يقول ولا من زاله يزيه من البائي اي فرقه نحو كال يكيل لانهما تامتان ( وما فتى بفتح التاء ) وبالهمزة فتكتب بالالف ( و ) ( بكسرها ) فتكتب بالياء في الصحاح ما فتت اذ كره وما فتت اذ كره اي مازلت اذ كره وقيل بالياء فتكتب بها ( وما برح ) في الاصل بمعنى زال عن مكان ( وما فتى ) من الافعال في الصحاح قال ابو زيد ما فتت اذ كره وما برحت اذ كره اي مازلت اذ كره ( وما وني ) بالياء من



وفي ي مثل ومق يمي بمعنى ضعف قال فلان لا يني بكم به اي لا يزال (ومارام) من رامة يريمة زيماء اي برحه يقال لآتمه اي لا تبرحه كذا في الصحاح واستعمال هذين الفعلين ناقصين في غاية الندرة ذكره الدماميني (كلها) اي كل ٩٦ المذكورات مما بعد مازال (بمعنى مازال) ولا يستعمل الا بالنفي

ولو معنى كالهي مثله لفظا او تقديرا مثل نقفا تذكر (ومادام) ما فيها مصدرية توقيفية فتدل على ان زمان عامله مدة ثبوت خبرها لاسمها ولذا احتاج الى كلام قبل ليعمل فيه لانه ظرف زمان (وليس) اصله ليس كعلم لا يجي منه غير صيغ الماضي والذليل على انه اصله فعل بالكسر لافعل بالفتح تخفيفه بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف وزعم ابن السراج ومتابعوه انه حرف والصواب فعليته بدليل اتصال ما يتصل بالفعل مثل ليسا ليسوا ليست الخ (وقد يتضمن الفعل التام بمعنى صار) اي يدل عليه في ضمن معناه الاصلى وقدم معنى التضمين (فيصير) ذلك الفعل بسبب ذلك التضمين (ناقصا) محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد خبر او وضع للخبر او خبرا مضافا الى المنصوب بعده نحو قوله تعالى فتمثل لها بشرى سوياء اي صار مثل بشرى كذا فسر الرضوي (نحو تم التسعة بهذا) اي بسبب هذا الواحد او ملامسها (عشرة اي صار) بهذا (عشرة تامة) ويجوز اعتبار المعنى المذكور في السابق اي تم التسعة ملامسها بهذا صائرا عشرة (وكل زيد عالما اي صار عالما كاملا وغير ذلك)

المذكور في السابق اي تم التسعة ملامسها بهذا صائرا عشرة (وكل زيد عالما اي صار عالما كاملا وغير ذلك) مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ويجوز عدم اعتبار التضمين وبقاء الفعل تاما والمنصوب بعده حال او تمييز او مفعول له كما

صرح به القاضي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا (ويجوز تقديم اخبارها) اي الافعال الناقصة (على انفسها الاما) اي فعلا ناقصة (في اوله) لفظ (ما) استثناء من ضمير اخبارها ويجوز استثناءه من الاخبار بتقدير مضاف اي الاخبار مافي الخ نافية كما في مازال وماحقاقه او مصدريا ٩٧ كما في مادام سواء اعتبر التقديم

اي مثل قوله عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ثم شرع في بيان مسئلتها فقال ويجوز تقديم اخبارها بفتح الهمزة جمع الخبر اي يجوز تقديم اخبار الافعال الناقصة (على انفسها) اي على نفس تلك الافعال وذواتها واما جواز تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث المفعول المنصوب من قوله وامره كامر خبر مبتدأ وكما يجوز تقديم خبر مبتدأ عليه يجوز تقديم خبر باب كان على اسمه وقوله (الاما) استثناء من الضمير في اخبارها واما موصولة او موصوفة عبارة عن الفعل اي الالفعل الناقص الذي او فعلا ناقصا وقوله (في اوله) ظرف مستقر خبر مقدم و (ما) اي لفظ ما مبتدأ وخبر والجملة الاسمية صفة ما وصلته وما مع صلته او مع صفة منصوب محلا على انه مستثنى متصل من الضمير الراجع الى الافعال الناقصة يعني انه يجوز تقديم اخبار كل الافعال الالفعل الناقص الذي او فعلا ناقصا وقع في اول ذلك الفعل لفظ ما نحو مازال ومادام وقوله (فلا يجوز) تفصيل للحكم المذكور اي لا يجوز نحو قائما مازال زيد بتقديم الخبر عليها وكذا لا يجوز نحو اجلس جالسا مادام زيد فان كان نافية تقتضي الصدارة فان قدم عليها تبطل الصدارة وان كانت مصدرية فلان مفعول المصدر لا يجوز تقديمه عليه وقوله (وكذا) ظرف مستقر خبر مقدم ومبتدؤه محذوف اي وكذا الحكم وهو عدم جواز تقديم اخبارها وقوله (ان بدل) فعل مجهول و (ما) نائب فاعله وقوله (بان) متعلق ببدل و (النافية) صفة اي لا يجوز تقديم اخبارها عليها ايضا ان بدل لفظ ما بكامة ان النافية لاقتضاء ان النافية للصدارة ايضا واما ان بدل فقوله واما معطوف على اما المقدرة تقدير الكلام اما حكمها ان بدل بان فكما ذكرنا واما حكمها ان بدل ما بل ولن فيجوز اي تقديم خبرها عليها (نحو قائما لم يزل) وكذا لما يزل ولن يزل زيد اما جواز تقديمها حين تبدلها بلم ولما فكلاهما كالجزء من الفعل لا متزاجهما به فكأنهما خرجا عن كونهما حرفي نفي زائدا عليه فذلك انزعلا عن اقتضاء الصدارة واما في ان فلهما على سوف حمل النقيض على النقيض فكما ان سوف لا يمنع تقديم مفعول مدخوله عليه وكذلك ان لا يمنع تقديمه عليه ثم

لان هذه الحروف لما اثر ٧ - ابوبى في مدخولاتها لفظا ومعنى اعتبرت كأنها جزء منها والمجموع كلمة واحدة فانزلت



عن اقتضاء الصدارة ولا كذلك لأنه لكثرة دوراته في الكلام حتى أنه يدخل فيما لا يدخل فيه غيره من أدوات النفي مثل دخوله بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال فانزلات عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضى ولم يذكر هنا تقديم اخبارها على اسمائها كما ذكره ابن الحاجب لأنه سيجي منه في المعمول المنصوب ان امرها كامر خبر المبتدأ وخبره يجوز تقديمه (والقسم الثاني) من قسم الفعل الناقص وهو الذي لا يتبادر من اطلاقه لان له اسما خاصا (ما) اى فعل ﴿ ٩٨ ﴾ الناقص (يدل على معنى القرب) اى قرب حصول الخبر لاسمه

اما مجرد رجاء المتكلم ذلك وهذا في عسى اوبان يظهر باعتبار علام حصوله واسبابه سوى الشروع وهذا في كاد اويظهر باعتبار شروعه فيما يقضى اليه وهذا في غيرها مما سيذكر (ويسمى) هذا القسم في الاصطلاح (افعال المقاربة) ويعبر عنه بهذا اللقب ولا تستعمل افعال المقاربة الا ماضية الا كاد واوشك فانه يجي مضارعهما وندر استعمال الفاعل منهما (ولا تكون اخبارها الافعال) لاسما (مضارعا) لاما ضيا بالاستقراء ولا نهال لانتها على القرب تقتضى ان يكون خبرها لفظا دالا على ان معناه لم يثبت الآن وذا في المضارع ولا بد في اخبارها ان تكون مسندة الى ضمير اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون المسند الى الظاهر في قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فانه في قوة عسى

زيدان يموت ويجوز حذف اخبارها ان علمت بقرينة نحو قوله تعالى فطقق مسحا اى يسمح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه (نحو عسى) وهو غير متصرف ومنه زعم الزجاج انه حرف ويقويه اتصال الضمير المنصوب في عساه وعسائك والصواب انه فعل لكثرة استعماله باتصال ما يختص بالفعل به ويأول عساه بان المنصوب مستعار للمرفوع

(وخبره الفعل المضارع) الكائن (مع ان) الدالة على الاستقبال المناسب للرجاء الذي فيه ولا بد وان يقدر مضاف في جانب الاسم او في جانب الخبر لتصحيح الحمل كونا و زمانا (غالبا نحو عسى) حال (زيد ان يخرج) او ذان يخرج هذا ما ذهب اليه المتأخرون ضمنوه معنى كان واستحسن الفاضل العصام تضمن معنى صار وذهب الكوفيون الى ان عسى تامة بمعنى قرب وما جعلوه خبرا بدل اشتمال وارقتضاء الرضى لما فيه من تفصيل بعد اجمال وقيل انه مفعول وعسى متعد وقيل انه منصوب بالتشبيه بالمفعول لانه بعد نقله الى ﴿ ٩٩ ﴾ انشاء الطمع والرجاء لم يبق في معناه

الاصلي وبقى المنصوب للتنبيه بما في الاصل ورد الكل بان القرب مستفاد من الرجاء ليس معنى لعسى ويرده ايضا استعماله بلان لما افاده بقوله (وقد يحذف ان) عن خبره تشبيهه بكاد فلا يحتاج الى تقدير مضاف (وقد يكون تامة) غير محتاج الى خبر منصوب ملازمة (بان مع المضارع) اى لا يجوز حذف ان على هذا الاستعمال (نحو عسى ان يخرج زيد) وحينئذ يكون بمعنى قرب ولا يتضمن معنى كان ويحتمل ان يكون ناقصة ايضا والمضارع المصدر بان اسم لها قائم مقام الاسم والخبر لاستعماله على المنسوب والمنسوب اليه ذكره المصنف في الامتحان او من التنازع ذكره الرضى او المرفوع بعد المضارع اسم عسى وفي المضارع ضمير له لتقدمه رتبة ذكره الفاضل العصام فلما نحو الزيدان عسى ان يقوموا والزيدون

عسى ان يقوموا فان مع الفعل فاعل عسى قولا واحدا ذكره الرضى ولا يعمل في ضمير الشأن (وكاد) عطف على عسى ويستعمل ناقصا دائما (وخبره غالبا مضارع بلان) لدلالته على الجزم (نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان) تشبيهه له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج ويعمل في ضمير الشأن كما في قوله تعالى ما كاد يزيد قلوب فريق منهم (و كرب) فتح الراء انصح من كبرها ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كربت



الشمس أي دنت للغروب (وهو مثل كاد في وجهيه) كون خبره بلا أن وبها (وهلهل) في الأصل بمعنى قارب (وطفق) بكسر القاء وفتحها في الأصل بمعنى (١٠٠) شرع كقوله تعالى وطفقا يخصفان (واخذ) بمعنى شرع

(وانشأ) مهموز من الأفعال بمعنى اوجد (واقبل) في الأصل بمعنى اقبل عليه (وهب) كرد قال الدمامي هي غريبة ومن شواهدا كقوله هبت الوم القلب في طاعة الهوى فليج كافي كنت بالوم اغريه (وجعل) في الأصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار (وعلق) بكسر اللام وهي غريبة ويستشهد بقوله اراك علق تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير استعمال هذه الأفعال استعمال كان بتضمنها معناه فصار ناقصة مثله (واخبارها) أي خبر كل منها (الفعل المضارع) لأن هذه الأفعال تدل على الشروع المستلزم لجزم حصول الشروع لاطمعه فناسب المضارع (بلا أن) لاطمع الذي يدل على حدوث مصدره (واوشك) في الأصل بمعنى أسرع وهو يناسب القرب (وهو يستعمل استعمال عسى) أي يكون ناقصا خبره مضارع مصدر بان وتاما بان مع المضارع مثل اوشك زيد ان يجي واوشك ان يجي زيد لانه قد تستعمل في الطمع (و) استعمال (كاد) أي يكون الخبر بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم (ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة) مسألة متعلقة بهذا الباب عموما أي

اراك علق تظلم من اجرنا \* وظلم الجار اذلال المجير

وقال الدمامي ان استعمال هب وعلق في هذا الباب غريب وانما هو حكاية استعمالها في البتين وقوله واوشك معطوف ايضا اما على القريب او على البعيد وهو في الأصل بمعنى الشروع أي قرب شروعه (وهو) أي اوشك (يستعمل) وقوله استعمال عسى بالنصب على انه مفعول مطلق يستعمل وبيان لنوع استعماله ويقال لامثاله مفعول مطلق تشبيهي أي يستعمل كاستعمال عسى في أن يكون خبره مع ان غالبا وبلا ان مع قلة يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك زيد يخرج ولكون هذا الفعل مغايرا في الاستعمال لما ذكرت من الأفعال افرد بالذ كر بعد ذكر احكام اخبار المذ كورات وقوله ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة

(ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة) اظهر في موضع الاضمار كالايتوهم رجوعه

الى الاقرب (على نفسها) لانها اقدم تصرفها ضعيفة فلا تكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف تعمل لوعكس الترتيب بان قدم الخبر على الاسم ولا يجوز هذا في الحروف كالا في ما ولا او في اكثر الصور كما في الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن خبرها ظرفا (١٠١) (و) القياس (الثاني) من التسعة

اسم الفاعل) وهو اصل بالنسبة الى ما يذك كر بعده لجئته من التام والنافع واللازم والمتعدى بخلاف اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ومشابهة للمضارع الذي هو عامل قوى لكونه فعلا واعتبار النسبة في وضعه دون المصدر وسائر ما يذك كر بعده ولذا قدمه وترك تعريفه وبيان صيغته اكتفاء بشهرتهما ولكون البحث بحث العامل تعرض لعمله فقال (فهو يعمل) جميع (عمل فعله) المشتق هو منه التام او الناقص اللازم او المتعدى (المعلوم) لا اشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) ولا اعتبار النسبة فيه ايضا وموافقته الاسم الفاعل في الشرط ونصبه المفعول به في بعض المواضع قدمه (فهو يعمل) جميع (عمل فعله) التام (المجهول) لكونه مأخوذا منه واكتفى بالشهرة ايضا في ترك التعريف والصيغة (و) شرط عملهما أي اسمي الفاعل والمفعول (في الفاعل) الأصلي او النائب

لا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة من عسى الى اوشك (على نفسها) أي على نفس تلك الأفعال واما تقديمها على اسمائها فجائز وانما لم يجز تقديمها على نفسها مع ان كلا منها افعال قوية في العمل لان كلاهما وان كانت فعلا لكنه فعل لا يتصرف كسائر الأفعال وعدم التصرف يشبهه بالاسم وشبهه به يكون سببا لضعفه في العمل واما جواز تقديمها على اسمائها فبالنظر الى كونها فعلا في الجملة ولم ينزل ضعفه الى ضعف الحرف الذي لم يقدر على عمل كعمل الفعل ولما فرغ من بيان الفعل من العامل القياسي شرع في بيان الثاني منه فقال (والثاني) أي والعامل القياسي الثاني من التسعة (اسم الفاعل) والفاء في (فهو) للتفصيل وهو مبتدأ وقوله يعمل مع فاعله الراجع الى المبتدأ جملة وخبر للمبتدأ وقوله عمل بالنصب مفعول مطلق لعمل وبيان لنوع العمل ومضاف الى قوله فعله وقوله المعلوم بالجر صفة فعله فان كان فعلا لازما يعمل في فاعله فقط فيرفعه وان كان متعديا يرفع فاعله وينصب مفعوله كفعله (والثالث) أي العامل القياسي الثالث من التسعة (اسم المفعول) فهو يعمل عمل فعله المجهول لكونه مشتقا من المجهول يعني انه كما ان الفعل المجهول يرفع نائب فاعله كذلك اسم المفعول يرفعه ولما كان احكامهما وشروطهما متحدتين ذكرهما بافصل فقال (وشرط عملهما) أي لما كان كل منهما عاملا في عملهما بالمثل في العمل الذي هو اصل في العمل لم يعمل مطلقا بل احتاج الى العمل على الشرط وهو على نوعين احدهما شرط عملهما في الفاعل والآخر شرط عملهما في المفعول به الصريح ولذا قال وشرط عملهما في الفاعل المنفصل والمراد من المنفصل ما لا يكون مستترا وهو شامل للاسم الظاهر وللأسم الضمير البارز المنفصل وانما اكتفى بذكر المنفصل لان فاعل اسم الفاعل والمفعول على قسمين اما مستتر تحتهما واما منفصل ولا يوجد القسم البارز المتصل فيهما فان الف التثنية وواو الجمع ليسا فاعلين فيهما مثل ما كانا في الفعل والمراد من الفاعل اعم من الفاعل الأصلي الأصلي ومن الفاعل النائب الفاعل

(المنفصل) عنهما ضميرا او اسما ظاهرا نحو اراغب انت وأقام زيد لان غير المنفصل وهو الضمير المستتر لان البارز مختص بالفعل لكونه اعتباريا محضا لا يظهر فيه اثر العامل لا يحتاج العمل



فيه الى المقوى وعدم البعد عن المشابهة والمنقض لثبوته واستقلاله يتوقف العمل فيه على وجودهما (والمفعول به) الصريح لانه لقوته حتى لا يعمل فيه الا المتعدي يتوقف الى وجوده مقو كامل وعدم مبعد واما غيرهما من المفعولات فالظرف لكونه معمولا ضعيفا ﴿١٠٢﴾ ولان العامل لا يخلو من زمان ومكان يكفيه رائحة الفعل حتى

يعمل فيه حرف النفي نحو ما انت بنعمة ربك بمنجنون وحرف التشبيه نحو زيد كاسد يوم القتال والحال مثله والمفعول المطلق لكونه بمعنى العامل دائما يعمل فيه مطلقا كالظرف والمفعول له ان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالفعول المطلق والمفعول معه حكمه حكم المفعول المصاحب (ان لا يكونا) اسم الفاعل والمفعول (مضربين نحو ضروب ومضرب ولا موصوفين) وهو تضريب وهو تضريب مضروب (ولا موصوفين) اي وان لا يكونا موصوفين بصفة (نحو جاءني ضارب شديد) وانما شرط عدم كونهما موصوفين لانهما انما يعملان بمشابهتهما بالفعل والفعل يكون مسندا الى مسند اليه واذا كانوا موصوفين يلزم ان يسند صفتهم اليهما فيكونان مسندا اليه لصفتهما فيعدم المشابهة التي هي الواسطة في العمل وكذا اذا كانا مضربين فان اسم التصغير بمنزلة الصفة والموصوف فان ضروب مثلا بمنزلة ضارب حقيق او صغير (وان وصفا) اي هذا ان وصفا قبل الاعمال واما ان وصفا (بعد العمل) يعني انه ان وجد اسم فاعل او مفعول عاملين في فاعلهما او مفعولهما ثم جئ بصفة يوصفان بها (لم يضرب) اي لم يضرب ذلك الوصف المذكور في ضمن وصفا وقوله (علمهما) مفعول لم يضرب وقوله (السابق) بالنصب صفة عملهما (نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد) فقوله جاءني فعل رجل فاعله وضارب صفة رجل وغلامه بالرفع فاعل ضارب ولما عمل ضارب في فاعله اتى بصفة بعددائه فيه وهو شديد وانما لم يضرب ذلك فان العمل حصل بلا مانع فان ضارب ليس بموصوف عند عمله في فاعله بل عرضت الموصوفية له بعد حصول العمل فالرفع اشق من الدفع وقوله (ثم ان كانا) ابتدائية وسم حرف ابتداء او عاطفة على جملة مقدرة تقدير الكلام ان اسم الفاعل والمفعول بعد عدم كونهما مضربين ولا موصوفين يكونان اما باللام واما بغير اللام فان كانا (باللام) اي بالام التعريف بصورة والموصول حقيقة (لا يشترط

بلا مانع) (نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثم) اي بعد ما لم يكونا مضربين وموصوفين (ان كانا) اي اسم الفاعل واسم المفعول متبسين (باللام) الموصولة عند غير الما زني لانه يتركها ولا ثبت الاحرف التعريف على ما سيجي ان شاء الله تعالى (لا يشترط

لعملهما) في الفاعل والمفعول به شيء (غير ما ذكر) من العدمين ﴿١٠٣﴾ وغيره الاعتماد والدلالة على الحال والاستقبال اي يكفي لعملهما في الفاعل والمفعول به الاعتماد على اللام الموصولة ولا يشترط الاعتماد على غيرها والدلالة على زمان الحال والاستقبال لانهما حينئذ فعل في الحقيقة غير صيغة الى صيغة الفاعل والمفعول لدخول اللام التي صورتها صورة حرف التعريف عليه على ما يستحق ثم ان الاولى ان يقول المصنف ثم ان كانا باللام لا يشترط بشيء او ارادوا مقام ثم (نحو الضارب) اي الذي ضرب او يضرب (غلامه عمرا امس) او الآن او غدا (عندنا وان كانا مجردين عنها يشترط) مع ما ذكر من عدم التصغير والتوصيف (الاعتماد على المبتدأ) ولو في الاصل بان كان خبرا او مفعولا ثانيا او ثالثا نحو زيد ضارب غلامه وزيد معمور داره وان زيدا عالم ابوه وما زيد بمكسوب ماله وعلمت زيدا فاضلا ابنه (او الموصوف) بان كانا صفتين نحو جاءني رجل راكب او متق غلامه (او ذي الحال) بان كانا حالين (نحو جاءني زيد راكبا غلامه) او مركوبا حماره (او الاستفهام) حرفا كالمهزة وهل او اما مثل ما ومن (نحو قائم الزيدان) وما عامل الكران والهمزة اعم من ان

لعملهما غير ما ذكر) اي غير عدم كونهما مضربين ولا موصوفين بل يعملان بمجرد انعدامهما ولا يحتاجان الى شرط آخر (نحو الضارب غلامه عمرا امس عندنا) فقوله الضارب اسم فاعل غير مضرب ولا موصوف ومصدر باللام واصله الذي ضرب وغلامه بالرفع فاعله وعمرا بالنصب مفعوله وامس ظرفه وعندنا خبر للضارب واصل اللام موصول بمعنى الذي واصل ضارب فعل وهو ضرب وصلة للموصول ولما غير الموصول الى صورة الالف واللام وهو حرف التعريف غير الفعل ايضا الى صورة اسم الفاعل لكراهة دخول الالف واللام على الفعل لكون الفعل معلوما ولو كان مجهولا غير الى صورة اسم المفعول وكان الذي مرفوع المحل مبتدأ وضرب لالحل لها صائمه وبعد التثنية انتقل اعراب الذي الضارب فالمبتدأ في المثال هو الضارب وانما لم يشترط فيه غير ما ذكر لان مثله اسم صورة وفعل حقيقة فلا يحتاج الى شيء في العمل وقوله (وان كانا) معطوف على جملة ثم ان كانا يعني وان كان اسم الفاعل والمفعول (مجردين منها) اي من كلمة اللام (يشترط) اي مع الشرطين السابقين العدمين (الاعتماد) بالرفع نائب فاعل يشترط و (على المبتدأ) متعلق بالاعتماد سواء كان المبتدأ باقيا على المبتدائية نحو زيد ضارب غلامه او منسوخا باحدى التواضع نحو كان زيد ضاربا غلامه او ان زيدا ضارب غلامه او علمت ان زيدا ضارب غلامه وقوله (او الموصوف) بالجر معطوف على المبتدأ نحو جاءني رجل ضارب غلامه (او ذي الحال) معطوف ايضا على القريب او على البعيد اي الاعتماد على ذي الحال بان يكون اسم الفاعل او المفعول خبرا لمبتدأ او صفة لموصوف او حالا عن ذي حال (نحو جاءني زيد راكبا غلامه) وقوله (او الاستفهام) بالجر معطوف اما على ذي الحال او على المبتدأ اي يشترط ايضا الاعتماد على الاستفهام (نحو قائم الزيدان) فان قائم اسم فاعل وقوله الزيدان تثنية زيد مرفوع بالالف وهو فاعل لقائم والقائم مع فاعله جملة فعلية عند المصنف وفيه اجاث فارجع الى المعرب \* وما ينبغي ان ينبه ان هذا انما يكون مثالا اذا كان قائم مفردا كما في هذا المثال فيكون قائم بالرفع مبتدأ والزيدان فاعله سادا مسد الخبر والجملة فعلية لكونه في قوة اقام الزيدان فان الفعل اذا كان فاعله الظاهر تثنية او جمعا يجب افراده وكذا



يكون محذوفة مثل قائم الزيدان ام قاعدان ( او النفي ) حرفا كما وان ولا او اما كغير او فعلا كليس ( نحو ما قائم الزيدان ) وغير قائم الغلامان وليس ضارب العمر وان وما معمور داره وليس معمولا قول لا زيد والنفي اعم من الصريح وغيره نحو انما ضارب الزيدان ( ١٠٤ ) والاخفش لا يشترط في عملهما وعمل نظائرهما شيئا وجه الاشتراط ان

عملهما كان تشابههما للفعل وبهذه الاشياء يتقوى التشابه لان ما وقع بعد المبتدأ والموصوف وذو الحال لا يكون مخبرا عنه كالفعل والوقوع بعد الاستفهام والنفي اولى بالفعل لتعلقها بالحلم وزاد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء لئلا يرد النقض بباطل العاجل ورجحه المصنف ومن لم يعتبر الاعتماد عليه جعل امثاله معتمدا على موصوف مقدر ورده المصنف بان لو اعتبر بهذا الاعتماد للفاشرط الاعتماد لانه ما من صفة الالهة موصوف ملفوظ او مقدر ( ويشترط ) مع الاعتماد ( في نصبهما ) اي نصب اسمي الفاعل والمفعول المجريين عن اللام ( المفعول به ) بان كان اسم الفاعل من المتعدي اي متعد كان واسم المفعول من المتعدي الى اثنين او الى ثلاثة ( الدلالة على ) زمان ( الحال ) تحقيقا نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم الزمان الماضي موجودا الآن او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان وقيل ان

ان يهي اللفظ في ذلك الزمان ويتلفظ به الآن كقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه ( او الاستقبال ) نحو زيد ضارب عمرا غدا او معطى غلامه درهما غدا وجه الاشتراط ان المشابهة التي العمل لاجلها المشابهة للمضارع فإذا كانا للحال او الاستقبال

تشاك تلك المشابهة ويتقوى بان لعمل النصب فان كانا للماضى وجب اضافتهما الى المفعول به معنى فان كان معمول آخر بفعل مقدر خلافا للكسائي فانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال عنده ويرفعان الفاعل لانهما لم يشترطا ( فيه ) واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول ( ١٠٥ ) به يقوى عملهما بزيادة اللام في ذلك المفعول نحو انما ضارب لزيد واجبني ضربك لزيد ولا يجوز في الفعل الا اذا قدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وهذا في غيرها من علم ودرى وعرف وجهل فانه يزداد فيه الباء دون اللام نحو انما علم به لجواز زيادتها مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا عالم ( وتثنيتهما وجمعهما ) الصحيح او المكسر في العمل والاشترط ( كمفردهما ) اما التثنية والجمع الصحيح فليقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما ليس الا في المفعول لوجوب استتار الفاعل فيهما على ماسياتي واما الجمع المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وعمله يكون في الفاعل والمفعول نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا ( وكذا ) المذكور من اسمي الفاعل والمفعول في العمل والاشترط وكون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما ( ثلاثة اوزان ) ( مبالغة الفاعل نحو فعال وفعل ومفعال ) قال الرضى هذه الثلاثة تعمل اتفاقا من البصريين

او الى المفعولين او الى الثلاثة فان كان اسم فاعل ينصب كلها وان كان اسم مفعول يرفع احدها بالثانية وينصب البواقي وايضا ان الدلالة على زمان الحال اعم من ان يدل على حال تحقيقا نحو زيد ضارب عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي نحو زيد ضارب عمرا امس وكان في الحال في ذلك الزمان او يقدر الزمان الماضي المذكور موجودا الآن نحو قوله تعالى [ وكلهم باسط ذراعيه ] اي كانه باسط الآن واما الدلالة على الاستقبال فلا يكون الا تحقيقا نحو زيد ضارب عمرا غدا . ولما فرغ من بيان الشروط في مفردهما شرع في بيانها في تثنيتهما وجمعهما فقال ( وتثنيتهما ) اي تثنية اسم الفاعل واسم المفعول وهو مبتدأ وقوله ( وجمعهما ) بالرفع معطوف عليه وقوله ( كمفردهما ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ اي حكم تثنيتهما وجمعهما مثل حكم مفردهما في الاشتراط المذكور نحو الزيدان ضاربان غلامهما عمرا الآن او غدا والزيدون ضاربون غلامهم عمرا وقوله ( وكذا ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وقوله ( ثلاثة اوزان ) مرفوع على انه مبتدأ مؤخر وقوله ( من مبالغة الفاعل ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة ثلاثة ( نحو فعال ) بتشديد العين كنصار ( وفعل ) بفتح الفاء كجهول ( ومفعال ) بكسر الميم كمكثار وزاد سيبويه وزن فعيل كليم ووزن فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر يعني ان حكم هذه الثلاثة مثل حكم اسم الفاعل واسم المفعول في عمل الرفع والنصب بالاشترط بالاعتماد على المذكرات وفي كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما قوله ( ولا يشترط ) كالاستثناء من المذكورات اي يشترط فيها كل ما يشترط فيها سوى اشتراط الحال او الاستقبال فانه لا يشترط ( في عمل هذه الثلاثة ) اي عند المصنف وفي عمل الخمسة عند سيبويه وقوله ( معنى الحال والاستقبال ) نائب فاعل لا يشترط وهذا مذهب البصريين . واما مذهب الكوفيين فقدم جواز عمل هذه الثلاثة حتى اذا وقع مفعول منصوب بعدها يقدر فعل ناصب له . وللكوفيين ان هذه الثلاثة لما تغيرت صيغتهما فات المشابهة لفظا كما عرفت ان احدا الواسطة مشابهة لفظا

وزاد سيبويه فعيل كليم وفعل كحذر ومنعه غيره ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا لقوات مشابقتها بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما تعمل مع قوات المشابهة اللفظية بحجر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ( و ) لذلك ( لا يشترط في عمل هذه الثلاثة ) في المفعول به ( معنى الحال والاستقبال



لان اشتراطهما كان لاتمام المشابهة اللفظية وقد فانت ( والرابع ) من التسعة ( الصفة المشبهة ) اى المعتبرة  
 مشابها لاسم الفاعل فى انها تنفى وتجمع وتذكر وتؤنث فلذا اعلمت ولم يعتبر ذلك الشبيه فى اسم التفضيل  
 لضعفه فيه لعدم لزوم ذلك فيه كما فى الصفة المشبهة قدمها لكثرة علمها فى الفاعل الظاهر بخلاف اسم التفضيل  
 (فهى تعمل عمل فعلها) اللازم ﴿ ١٠٦ ﴾ لزوم اشتقاقها منه ولو بعد التأويل ملتبسة ( بالشروط المعتبرة

والبصريين ان المبالغة فيها تكون جارية لما فات من المشابهة وانما يشترط كونها  
 بمعنى الحال والاستقبال فان الغرض من هذا الاشتراط فى اسم الفاعل والمفعول  
 اتما هو اتمام المشابهة بالفعل فان الفعل انما يدل على حدث مقيد بالاقتران زمان  
 من الازمنة الثلاثة لا على مطلق الحدث واسم الفاعل والمفعول لا يدلان على  
 هذا المقيد قصدا بل يدلان على حدث مطلق فتقييد حدثهما بالمقارنة لزمان  
 الحال والاستقبال يتم مشابتهما بخلاف اوزان المبالغة لانها لما وضعت للمبالغة  
 فى الفعل كان بمنزلة التجدد والتجدد مقرب للحدث الفعلى ولا يحتاج فيها الى هذا  
 الاشتراط للاتمام واما اسم التفضيل فلكونه للزيادة على الغير يقتضى ملاحظة  
 الغير وهذه الملاحظة كانت سببا لبعده عن المشابهة والله اعلم ﴿ والرابع ﴾ اى  
 الرابع من العامل القياسى التسعة ( الصفة المشبهة ) اى الصفة التى ليست  
 باسم فاعل بل مشبهة به فى كونها تنفى وتجمع وتذكر وتؤنث وفى كونها المقام به  
 الفعل والفاء فى (فهى) للتفصيل اى الصفة المشبهة (تعمل عمل فعلها) اى  
 مثل عمل فعلها الذى اشتق منه (بالشروط) متعلق بتعمل (بالمعتبرة) بالجبر  
 صفة الشروط وقوله (فى اسم الفاعل) متعلق بالمعتبرة وهو عدم كونها  
 بصيغة التصغير وعدم كونها موصوفة وكونها معتمدة على ماسبق وقوله  
 (غير معنى الحال والاستقبال) بالنصب استثناء من الشروط (فانه) اى  
 كل واحد من معنى الحال والاستقبال (لا يشترط فى عملها) اى فى عمل الصفة  
 المشبهة فى المفعول به فان الصفة المشبهة لاتعمل فى المفعول به لكونها مشتقة  
 من الفعل اللازم بل تعمل فى المنصوب الواقع بعدها لتشبيهه بالمفعول وانما  
 تحتاج الى هذه الشروط لكونها بمعنى المقطوع والاستمرار للاحداث الذى  
 يقتضى الزمان (نحو زيد حسن وجهه) والخامس (اى العامل القياسى الخامس  
 من التسعة) اسم التفضيل (اى اسم التفضيل) لا ينصب المفعول به  
 وقوله (الاتفاق) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفاعل

بسبب خروجه عن معنى الفعل بملاحظة الغير فى معناه لا بد لانه على معنى الزيادة لانه مقوى بمعنى المبالغة فى مبالغة الفاعل على  
 ما عرفت (لا ينصب المفعول به) بنفسه (الاتفاق) ونحو قوله تعالى هو اعلم من يفضل منصوب بفعل مقدر

يدل عليه اعلم اى يعلم وانما قلنا بنفسه لانه ينصب باللام كما فى اسم الفاعل والمصدر المتعديين لكنها فىهما  
 يجوز تركها وفى اسم التفضيل لا يجوز لانه لا ينصب بدونها نحو انا ضرب منك لزيد وبالباء فيما تزداد فى مفعول  
 فعله نحو انا اعلم بان زيدا منطلق واجهل بزيد ويتعدى بحرف جر يتعدى به فعله نحو انا امر منك بزيد وارمى  
 منك بالسهم واذا تعدى باول المفعولين باللام او الباء يبقى الثانى منصوبا بالمفعول المقدر عند البصريين نحو انا اكسى  
 منك لزيد الثوب او اكسوه وعند الكوفيين منصوب به (ولا يرفع الفاعل الظاهر) لما صرح بخلاف الضمير فانه  
 لاستناده اعتبارى محضا يسهل العمل فيه فى كل وقت (الا اذا) ﴿ ١٠٧ ﴾ صار اسم التفضيل ملتبسا (بمعنى

المستقر فى لا ينصب وقوله (ولا يرفع) معطوف على لا ينصب وقوله  
 (الفاعل الظاهر) مفعوله وقوله (الا اذا صار) استثناء مفرغ  
 اى لا يرفعه فى وقت الا فى وقت صار (بمعنى الفعل) اى الا اذا دل على حدث  
 مجرد عن الزيادة المفهومة من اسم التفضيل \* ثم بين طريق نفي الزيادة بقوله  
 (بان يكون) والباء فيه بيانية وطريقة وهى من فروعات الباء السبية واسم  
 يكون مستتر تحته وراجع الى اسم التفضيل وقوله (لمتعلق) بكسر اللام  
 ظرف مستقر منصوب المحل على انه خبر يكون وجلة يكون صلة ان المصدرية  
 وهى مع صلته فى تأويل المفرد مجرور بالباء والجار مع المجرور ظرف مستقر  
 وهو خير للمبتدأ المحذوف وقوله (لمتعلق مضاف الى) (ما) وهو موصوف  
 عبارة عن شئ وقوله (جرى) فعل وفاعله تحته راجع الى اسم التفضيل  
 و (عليه) متعلق مجرى والضمير المجرور راجع الى الموصول والجملة صفة  
 ما ومعنى ما جرى عليه ان وصفا من الاوصاف يكون صفة او خبرا او حالا  
 لشيء فى الظاهر والحال انه فى الحقيقة صفة متعلق ذلك الشئ وقوله (مفضلا)  
 بفتح الضاد المشددة حال من المتعلق وقوله (باعتبار التعلق) متعلق بالمفضل  
 ومضاف الى التعلق وقوله (على نفسه) متعلق بالتعلق والضمير المجرور  
 راجع الى المتعلق وقوله (باعتبار غيره) ظرف مستقر منصوب محلا على انه  
 حال من نفسه والضمير المجرور فى غيره راجع الى ما يعنى ان فاعل احسن واحد  
 وهو الكحل والكحل مفضل ومفضل عليه امانه مفضل فباعتبار كونه  
 متعلقا بما جرى عليه وهو الرجل واما انه مفضل عليه فباعتبار كونه متعلقا

كون المتعلق (مفضلا) ملتبسا (باعتبار التعلق) اى بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه يقال اعتبرت الشئ اذا  
 نظرت اليه وراعت حاله (على نفسه) اى نفس المتعلق ملتبسا (باعتبار غيره) اى باعتبار تعلق غير ذلك  
 التعلق وهو تعلقه بما جرى عليه وهو زيد فى المثال حال من النفس كما ان الظرف الاول حال من الضمير  
 المستكن فى مفضلا راجع الى المتعلق اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبر كونه فيما جرى عليه وهو رجلا  
 فى المثال يكون مفضلا وان اعتبر كونه فى غيره وهو زيد يكون مفضلا عليه يعنى يجب ان يكون المتعلق الذى هو

الفاعل واحدا بالذات ليخرج اسم التفضيل



عما هو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل عليه متغايرين بالذات نحو زيد افضل من عمرو فيتمى للخروج عن معناه بالكلية مشتركا بين شيئين مختلفا باعتبارهما لثالا يلزم تفضيل الشيء على نفسه من كل وجه هذا كله قبل النفي منفي خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول مطلق لمفضلا اى تفضلا منفيما اى لم يكن ذلك التعلق باعتبار الاول ﴿١٠٨﴾ فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول

مفضول بحسب العرف وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد فالقاعدة تدور عليه فهنا المعنى التفضيل وهو الزيادة على الغير قيد والكلام منفي فالتنفي يتوجه اليه ويتقيد ويتقيد اصل الحسن في المثال (نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) كما في مثل ما رأيت رجلا يزيد حسن كحل عينه على حسن كحل عين زيد فيؤول الى ان حسن احدهما مساو لحسن الآخر او الى ان حسن عين زيد زائد على حسن عين جميع الرجال ومقام المدح يابى المساواة فالكحل الذي في عين زيد يزيد حسنه على حسن عين الرجال فهذا لاقتضاء المقام ذلك لان افعلا يدل على الزيادة فافعل بمعنى فعل فيعمل عمله الذي هو رفع الاسم الظاهر على الفاعلية لارتفاع المانع منه ولو جود المقتضى ههنا لانه لو لم يعمل بل جعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ هو

الكحل لزم الفصل بين افعلا ومعموله الذي هو منه باجني هو المبتدأ والفصل بين افعلا ومعموله لا يجوز بل بين كل عامل ومعموله لكن منعه الرضى حتى صرح بجواز زيدا عمرو ضارب قال الرضى هذه شروط رفع افعلا التفضيل لفاعله الظاهر قياسا بلا ضعف

وثقل عنه الرمائي جواز ذلك في المثلث والسماع لم يثبت الا في المنفي لكن النفي لا يلزم ان يكون صريحا بل يكفي معناه نحو قلما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد (ويعمل في غيرها) كالفاعل المستكن كما عرفت والظرف والحال لانهما لضعفهما يكفي للعمل فيهما راحة ﴿١٠٩﴾ الفعل والمفعول المطلق والمفعول به

ومعنه والتمييز والمستثنى (والسادس) من التسعة (المصدر) ترك تعريفه وبيان صيغته لمثل ما ذكر ولعدم اطراد الصيغ في بعض الانواع (وهو يعمل عمل فعله) المشتق منه التام او الناقص المعلوم او المجهول المتعدي او اللازم ولكن لما كان وضعه لماهية الحدث ولم يعتبر في صنعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمله بل اذا عمل عمل بمناسبة الفعل ولذلك اشترط ما يبعده عن الفعل وعدم ذكر افعلا والى هذا اشار بقوله (وشروط عمله في الفاعل) الاصل او النائب غير المستكن اذ لا يعمل فيه (والمفعول به) الصريح وغيره من المفعولات يعمل فيها بلا شرط (ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا) فلانه بهما يبعد عن مناسبة الفعل لاختصاصهما بالاسم ولانه يعمل به أو يله بان مع الفعل والمصغر والموصوف لا يؤولان به فلا يقال اعجبنى ضرب زيد عمرا ولا ضرب شديد زيد عمرا وان

المفعول به لما عرفت من انه لا يعمل فيه اتفاقا وفي غير الفاعل الظاهر لما عرفت من انه يعمل فيه بالشرط المذكور والمراد بغيرهما الفاعل المستكن والظروف بانواعه والمفعول المطلق والمفعول به وغيرها يقال زيد افضل من عمرو علما في الدهر وفي البلد فضل النعمان لجهده شابا ﴿١١٠﴾ والسادس ﴿١١١﴾ اى والعامل القياسى السادس من التسعة (المصدر) وهو اسم مكان من الصدور بمعنى محل الصدور سمي به لانه محل صدور الاشتقاق ثم نقل في العرف الى اسم الحدث الذي جرى على الفعل الاصطلاحي نحو ضربت ضربا فالمصدر هو لفظ المعنى الذي جرى على ضربت يعنى صدر من فاعله ووضع ذلك اللفظ يعنى لفظ الضرب لذلك المعنى (وهو يعمل عمل فاعله) الذي اشتق ذلك الفعل منه (وشروط عمله) اى شرط عمل المصدر (في الفاعل والمفعول به) والمراد بالمفعول به هو المفعول به الصريح لانه يعمل في غير الصريح بلا شرط وانما اشترط في عمله فيهما ولم يشترط في العمل في غيرها لان العامل انما يعمل بواسطة والواسطة هو الفاعلية والمفعولية والمصدر الذي بمعنى الحدث من حيث انه مصدر لا يقتضى فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاء اذا كان مصدرا مستفادا من المصدر الذي هو مؤدى ان المصدرية الداخلة على الفعل المضارع يعنى الضرب الذي هو المستفاد من ان يضرب فان المضارع المصدر بان مقتضى الفاعل والمفعول واما في غيرها فيعمل بلا شرط وقوله (ان لا يكون) خبر للمبتدأ (مصغرا) نحو ضريب ونصير ولا موصوفاً نحو اعجبنى الضرب الشديد وانما لم يعمل اذا كان مصغرا لانك قد عرفت ان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل والفعل لا يصغر ولا يوصف وقوله (ولا مقترنا) معطوف على قوله مصغرا اى وشروط عمله ان لا يكون ذلك المصدر مقترنا (بالحال) اى زمان الحال من الازمنة الثلاثة لان الفعل المضارع الدال على زمان الحال لا يؤول بان مع الفعل فان المضارع وان كان محتملا للمقارنة بالحال او الاستقبال لكنه اذا دخلت عليه ان المصدرية يختص بالاستقبال (ولا معرفا باللام) لما عرفت ايضا ان المضارع

وصف بعد العمل لا يضرب نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا شديد ذكره الرضى (ولا مقترنا بالحال) بان يراد به الحدث الحالى بقريته مثل ضربك زيدا لان له كعرفت بتقدير ان مع الفعل وان يخلص المضارع للاستقبال (ولا معرفا باللام) لعدم امكان التأويل المذكور لاختصاص اللام بالاسم الصريح (عند الاكثر) اى انما شرط هذه



الاشياء عند اكثرت النجاة ووجهه ماذكر وعند البعض لا يشترط واحد منها فيعمل مصغرا وموصوفا ومقترنا بالحال ومعرفا باللام فيقال اعجبت **١١٠** ضرب زيد عمرا وضرب شديد بكر بشرا وضرب زيد عمرا الآن

ولم انكل عن الضرب مسمعا لان المقدر بشي لا يلزم ان يكون مثله في جميع الاحكام ولا يلزم ان يكون المقترن بالحال مقدرنا بتمام الفعل لندوره وتقديره بان اكثر واشهر كذا في الرضى (ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيذا مقرونة مع الفعل) نحو ضرب ضربة او ضربة او ضربا زيد عمرا (او) كائنه (بدونه) اي الفعل (و) الحال ان (الفعل مراد غير لازم الحذف) كما اذا قلت في جواب هل ضربت ضربة او ضربة او ضربا زيدا. وغير بدل من مراد تعيين المراد بالمراد اذ عمله بتأويله بالفعل فلا وجه لتأويل مع وجود الاصل (وان كان) اي الفعل (لازم الحذف) بان لا يجوز اجتماعه مع المصدر قياسا نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا او سمعا كالمثال الآتي (فيعمل المصدر لقيامه مقام الفعل) لا لتأويله بالفعل حتى يجوز تقديم معمول عليه واستتار الضمير فيه كالظرف المستقر هذا مذهب سيويه وقال السيرافي العمل للفعل ورجحه الرضى وقال المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة الا يرى انه معمول له متأثر منه (نحو سقيازيدا ويجوز حذف

فاعله بلا نائب) لان النسبة لم يعتبر في وضعه لان وضعه للحدث لا للحدث القائم فاقتضاؤه للمرفوع وغيره

المتعلقات على لاوضعي فلا يحتاج الى اتيان شيء مما ذكر التبة (ولا يجوز هذا) الحذف (في غير المصدر) مما يعمل في الفاعل لكون النسبة مأخوذة في وضعه (ولا يضم الفاعل فيه) لمثل ما ذكر ايضا والمراد بالاضمار فيه الاستتار فيه فلا يرد مثل ضربى زيدا (ولا يتقدم معموله) **١١١** ولو ظرفا (عليه) عند الجمهور

لكونه في تقدير ان مع الفعل وما في حيز ان لا يتقدم عليه وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدره العامل ويجعل المذكور تفسيراً له نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقلما بلغ معه السعي وخالفهم الرضى وصاحب اللب والمصنف في الظرف لكثرة وقوعه وجعلوا ما ارتكبوه تكلفا وقد مر ان الظرف يكفيه راحة الفعل ثم اعلم ان المصدر اللازم يرفع الفاعل ويضاف اليه والمتعدى يرفع الفاعل ثم ينصب المفعول وبالعكس وقد يرفع الفاعل ويترك المفعول وبالعكس وقد يرفع نائب الفاعل ويضاف الى الفاعل والمفعول منصوب والى المفعول والفاعل مرفوع ويضاف الى الفاعل ويترك المفعول وبالعكس والى نائب الفاعل والاكثر في استعماله اضافته الى الفاعل ولا بد في اضافته الى المفعول من قرينة تدل على انه مفعول (والسابع) من التسعة (الاسم المضاف) معنى

وهذا من خواصه ولذا قال **ولا يجوز هذا** اي حذف الفاعل بلا نائب (في غير المصدر) من الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسماء الافعال اذ كل منها دالة على نسبة الى المرفوع وهي مأخوذة في وضعها فيحتاج الى ذكره ولو مستترا تحتها بخلاف المصدر فان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة في وضعه لان الواضع انما ينظر الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام المصدر به من الذات فاقتضاء المصدر لمرفوع انما هو من جهة العقل لان الحدث امر عارضى يحتاج الى محل يقوم به التبة عقلا لا انه من جهة الوضع كما عرفت وقوله **ولا يضمر** معطوف على ولا يجوز او على يجوز اي وايضا لا يجوز ان يكون فاعله ضمير مستترا **فيه** اي في المصدر وهذا ايضا من خواصه فيكون فاعله اما مذكورا واما محذوفا بخلاف الفاعل في غيره فانه اما مذكورا واما مستتر تحت **ولا يتقدم معموله** اي معمول المصدر **عليه** اي على المصدر لان عمل المصدر لكونه مقدرنا بان مع المضارع وان موصول حرفي والفعل المضارع صلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وهذا في غير الظرف بالاتفاق واما في الظرف نحو قوله تعالى [ولا تأخذكم بهما رأفة] وقوله تعالى [ولما بلغ معه السعي] فكذلك عند الجمهور فيقدر في امثالهما عامل مقدم عليه اي فلا تأخذكم بهما رأفة بهما ولما بلغ السعي معه والمصدران المذكوران بعدهما تفسيران لهما \* واما الشيخ الرضى والقاضى البيضاوى والمصنف يجوزون تقديم الظرف عليه فان الظرف كالجسيم للعامل فيدخل فيما لا يدخله الاجانب لان الفعل لا يخلو عن زمان ومكان وان كانا غير مذكورين واما كونه مأولا بان فلا يلزم ان يكون المأول بشي ان يكون في حكمه من كل وجه كذا قرره الشارح **والسابع** اي والعامل القياسى السابع من التسعة **الاسم المضاف** اي الاسم الذى اضيف الى اسم آخر باى اضافة كان **وهو** اي الاسم المضاف **يعمل الجبر** لان الاسم اذا اضيف الى اسم يقدر فيه حرف من حروف الجبر كاللام ومن وفي وهذا في المعنوية واما في اللفظية فلكونها محمولة على المعنوية

اولفظا قدمه لكثرة استعماله لان الاسم التام قد يكون تاما بالاضافة فيتوقف عليه (وهو يعمل الجبر) المنتقل اليه من حرف الجر المقدر للعمل وافادة المعنى كما في الاضافة المعنوية او المنوى للعمل فقط لا لافادة المعنى كما في اللفظية كذا قال الفاضل العمام وقال ذلك الخيار في تفسير اللام ومن لشيوعهما في مقام الاضافة دون في لعدم شيوعهما فيه



وعند المصنف تقدير حرف الجر في ﴿ ١١٢ ﴾ الاضافة المعنوية واللفظية محمولة عليها ليس فيها تقدير حرف الجر

(وشرطه) اي الاسم المضاف من حيث انه مضاف اي شرط كونه مضافا (ان يكون اسما) لافعالا ولا حرفا لان الاضافة من خواص الاسم (مجردا عن تنوينه) ولو تقدير المحوكم درهم مائة وحواج بيت الله فاقم وحواج ليسا بذات تنوين لفظا لكنه ذات تنوين تقدير كذا فافهم من كلام الشارح وقوله ﴿ ونائبه ﴾ بالجر معطوف على قوله عن تنوينه يعني ان شرطه ان يكون مجردا ايضا عن نائب التنوين وهو نون التثنية ونون الجمع المذكور وقوله ﴿ لاجل الاضافة ﴾ متعلق بقوله مجردا وهو مفعول له يعني ان الشرط ان يكون التجريد عن التنوين لاجل كونه مضافا لاجل مانع آخر وهو احتراز عن المضاف المعرف باللام فانه لا يجوز اضافة المعرف باللام في الاضافة المعنوية فانه لا يوجد فيه الشرط المذكور وهو عدم التجريد عن التنوين فان تنوينه حذف قبل الاضافة بدخول لام التعريف فلا يصدق عليه انه مجرد لاجل الاضافة وقوله ﴿ وان لا يكون ﴾ معطوف على قوله ان يكون اي وشرط كون الاسم مضافا ان لا يكون اي المضاف مساويا للمضاف اليه ﴿ وقوله ﴾ في العموم ﴿ متعلق بمساويا ﴾ والخصوص ﴿ بالجر معطوف على العموم يعني ان لا يكون معنى المضاف هو معنى المضاف اليه في كون شمول احدهما كشمول الآخر او في كون خصوص احدهما كخصوص الآخر وهذا اما بان يكون لفظاهما مترادفين مثل لث واسد فان معنى كل واحد منهما هو الحيوان المفترس وكان الـ لث يشمل كل واحد من افراده يشمل لفظ الاسد ايضا كذلك فهما مساويان في العموم واما بان لا يكون لفظاهما مترادفين بل معنى احدهما ليس معنى الآخر بعينه كالانسان والناطق فان معنى الانسان هو الحيوان الناطق ومعنى الناطق ذات ثبت له النطق لكن كل فرد يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق فهما مساويان في العموم ايضا واما المساوي في الخصوص مثل عمر وابو حفص فان الاول مختص بذات والثاني ايضا مختص بذلك فلا يجوز اضافة كل منهما الى الآخر فلا يقال لث الاسد ولا انسان الناطق ولا عمر ابى حفص فانه لا فائدة فيه من فوائد الاضافة فان الفائدة منها اما كسب تعريف المضاف عن المضاف اليه ان كان مضافا الى المعرفة واما كسب تخصيص له عن المضاف اليه ان كان مضافا الى

لكونها فرعها ﴿ وشرطه ﴾ وهو مبتدأ اي شرط كون الاسم مضافا وقوله ﴿ ان يكون ﴾ خبره اي ان يكون ذلك الاسم اسما مجردا عن تنوينه ﴿ يعني انه ان كان في الاسم الذي اريد اضافته الى ما بعده تنوين مجرد الاسم عنه لاجل الاضافة وان لم يكن الاسم ذات تنوين يقدر فيه التنوين ثم جرد عنه نحو كم رجل وحواج بيت الله فاقم وحواج ليسا بذات تنوين لفظا لكنه ذات تنوين تقدير كذا فافهم من كلام الشارح وقوله ﴿ ونائبه ﴾ بالجر معطوف على قوله عن تنوينه يعني ان شرطه ان يكون مجردا ايضا عن نائب التنوين وهو نون التثنية ونون الجمع المذكور وقوله ﴿ لاجل الاضافة ﴾ متعلق بقوله مجردا وهو مفعول له يعني ان الشرط ان يكون التجريد عن التنوين لاجل كونه مضافا لاجل مانع آخر وهو احتراز عن المضاف المعرف باللام فانه لا يجوز اضافة المعرف باللام في الاضافة المعنوية فانه لا يوجد فيه الشرط المذكور وهو عدم التجريد عن التنوين فان تنوينه حذف قبل الاضافة بدخول لام التعريف فلا يصدق عليه انه مجرد لاجل الاضافة وقوله ﴿ وان لا يكون ﴾ معطوف على قوله ان يكون اي وشرط كون الاسم مضافا ان لا يكون اي المضاف مساويا للمضاف اليه ﴿ وقوله ﴾ في العموم ﴿ متعلق بمساويا ﴾ والخصوص ﴿ بالجر معطوف على العموم يعني ان لا يكون معنى المضاف هو معنى المضاف اليه في كون شمول احدهما كشمول الآخر او في كون خصوص احدهما كخصوص الآخر وهذا اما بان يكون لفظاهما مترادفين مثل لث واسد فان معنى كل واحد منهما هو الحيوان المفترس وكان الـ لث يشمل كل واحد من افراده يشمل لفظ الاسد ايضا كذلك فهما مساويان في العموم واما بان لا يكون لفظاهما مترادفين بل معنى احدهما ليس معنى الآخر بعينه كالانسان والناطق فان معنى الانسان هو الحيوان الناطق ومعنى الناطق ذات ثبت له النطق لكن كل فرد يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق فهما مساويان في العموم ايضا واما المساوي في الخصوص مثل عمر وابو حفص فان الاول مختص بذات والثاني ايضا مختص بذلك فلا يجوز اضافة كل منهما الى الآخر فلا يقال لث الاسد ولا انسان الناطق ولا عمر ابى حفص فانه لا فائدة فيه من فوائد الاضافة فان الفائدة منها اما كسب تعريف المضاف عن المضاف اليه ان كان مضافا الى المعرفة واما كسب تخصيص له عن المضاف اليه ان كان مضافا الى

وحبس ومنع او بغيره كالنسان وناطق ومما يجب ان يعلم ان ليس المراد بالمساواة المساواة بالوضع اذ اخفاء في صحة قولك نور النور والف والف غلام غلام وابواب ابواب وابن ابن وغير ذلك مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما المراد بالمساواة في الارادة فالمراد بالنور المضاف ما يستنير به المضاف اليه وبالعدد في الف الف غير المراد بالعدد وعلى هذا فاقس ومثل سعيد كرز يأول باضافة المدلول الى ﴿ ١١٣ ﴾ الدال (ولا اخس منه) خصوصا

(مطلقا) لا من وجه لانه لا فائدة في ذكر المضاف اليه فبقى اضافة المبين نحو غلام زيد واضافة العام من وجه سواء كان المضاف اصلا للمضاف اليه نحو فضة خاتمك او بالعكس نحو خاتم فضة واضافة العام الى الخاص مثل شجر الاراك وسورة الفاتحة وكتاب الاظهار وشهر رمضان لكن انما يتقبل هذا القسم عند عدم اشتراك الخاص بكونه من افراد العام ولو ادعاء واستهجن انسان رجل وحيوان فرس (وهي) اي الاضافة سواء بتقدير الحرف او بدونه كما هو رأى المصنف (على نوعين) لانها اما ان تفيد في المضاف معنى اولا بل تفيد التخفيف في اللفظ فقط الاولى (معنوية) منسوبة الى المعنى مفيدة معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا كما افادت في اللفظ تخفيفا فلو سميت لفظية لكان لها لوجه لكن لما سميت اللفظية لفظية وجه يقتضيها سميت هذه معنوية للمقابلة والتمييز (و)

الثانية (لفظية) اي منسوبة ﴿ ٨ - ابوب ﴾ الى اللفظ لا فائدة تخفيف في اللفظ وسيأتى ان شاء الله تعالى ولما كان المعنى مقصودا اصليا مع كثرة المعنوية في الاستعمال قدمها فقال (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) ولو معنى وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا المنسوب والمصدر بمعنى الصفة والاسم



المستعار ( مضافة الى معمولها ) الذي تعمل فيه عمل فعلها بان يوجد شرط عملها فيه فاعلا او مفعولا بان لا يكون صفة ( نحو غلام زيد ) او يكون صفة مضافة الى معمول معنوي لم يوجد شرط عملها فيه نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لا يعمل ( و ) نحو عمرو ( ضارب زيدا مس ) فانه لما اريد به الماضي خرج زيد عن المعمولية او الى غيره نحو زيد مصارع مصر فان المصرا ليس بمعمول له فان معموله من يصرع فخرج نحو زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو ﴿ ١١٤ ﴾ معمور الدار وبكر حسن الوجه وبشر هاشمي الغلام اوصرع

المشبهة وقوله ﴿ مضافة ﴾ بالجر صفة لصفة اي ان يكون غير الصفة المذكورة التي تكون مضافة ﴿ الى معمولها ﴾ فحصل منه ان المعنوية قسما احدها ما كان المضاف غير صفة والاخر ما كان صفة غير مضافة الى معمولها ﴿ نحو غلام زيد ﴾ هذا مثال لما كان غير صفة فان الغلام ليس باسم صفة وقوله ﴿ وضارب عمرو امس ﴾ معطوف على المثال الاول وهو مثال لما كان المضاف صفة لكنها غير طاملة فان لفظ امس قيد لضارب بانه بمعنى الماضي وقد عرفت ان اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال فلا ينصبه اذا كان بمعنى الماضي فعمرو وان كان مجرورا باسم المضاف لكنه ليس بمفعول له ثم شرع في بيان شرط مختص بالمعنوية فقال ﴿ وشرطها ﴾ اي وشرط المعنوية ﴿ تجريد المضاف عن التعريف ﴾ وهذا ان كان المضاف معرفة قبل الاضافة فان المعرفة بعد كونه معرفة قبل الاضافة لا يكتسب فائدة معنوية عن الاضافة فيلزم تحصيل الحاصل وطريق التجريد ان كان المضاف معرفة بلام التعريف يحذف لامه وان كان معرفة بكونه علما نكر وطريق تنكير العلم ان يراد من يسمي به مثالا ان زيدا قبل تنكيره مختص بشخص معين واذا اريد تنكيره يراد به كل شخص يسمى بزيد فحينئذ يكون نكرة شاملة لكل من يسمي به كان يقال زيدا خيرا من زيدكم ثم شرع في تقسيم المعنوية بحسب كون الجار المقدر فيه ثلاثة احرف فقال ﴿ وهي ﴾ اي المعنوية ﴿ اما بمعنى من ﴾ اي اما ملابس بمعنى من الجارة فيكون ذلك من البيانية في كثير استعماله وقوله ﴿ ان كان ﴾ جملة شرطية حذف جزاؤه اي ان كان ﴿ المضاف الى جنسا شاملا للمضاف وغيره ﴾ فالمعنوية مقدرة بمن البيانية ﴿ نحو خاتم فضة ﴾ فان الفضة جنس شامل للخاتم وغيره فعناء خاتم من فضة كما ان الخاتم ايضا يكون من فضة وغيره فيكون كل واحد منهما اعم من وجه من الآخر

الابحرف الجر فكان من تمامها فكان اهم وقدم الشرط لكونه موقوفا عليه ﴿ ان كان المضاف الى جنسا ﴾ للمضاف اصله ويلزمه العموم له واغيره كما اشار اليه بقوله ﴿ شاملا للمضاف وغيره ﴾ كما ان المضاف شامل للمضاف اليه وغيره يدل عليه اشتراط عدم كونه اخص فيكون بينهما عموم من وجه ﴿ نحو خاتم فضة ﴾ فالخاتم يكون فضة وغيرها والفضة يكون خاتما وغيره وتسمى هذه بيانية وهذا جرى على مذهب ابن الحاجب وقال

الفاضل المصام ان اضافة العام المطلق مثل شجر الاراك وكتاب الاظهار من هذا القسم لان الاراك هو الشجر و اشار اليه الفاضل الجامي في مواضع من شرحه وان صرح خلافه في بحث الاضافة جريا على مذهب مصنفه ﴿ او بمعنى اللام ﴾ الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف اليه علة للمضاف كما في دخان النار وحرارتها ﴿ في ﴾ وقت وجود مضاف اليه ﴿ غيره ﴾ اي غير الجنس الشامل ﴿ وهو ﴾ ١١٥ ﴿ الاكثر ﴾ سواء بينهما مياينة ﴿ نحو غلام زيد ورأس عمرو ﴾

واخص من وجه منه ﴿ او بمعنى اللام ﴾ اي او المعنوية ملابس بمعنى اللام ﴿ في غيره ﴾ اي ان كان المضاف اليه غير شامل للمضاف وغيره بل كان اخص من المضاف كيوم الاحد او ميانا له ﴿ نحو غلام زيد ﴾ فتكون الاضافة في صورتين بمعنى اللام ﴿ وهو الاكثر ﴾ اي كون الاضافة المعنوية بمعنى اللام هو اكثر من كونه بمعنى من ﴿ واعلم ﴾ ان الاضافة التي تكون بمعنى من ذكرها المصنف مختصا بكونه جنسا شاملا لكنه مقيد بكون المضاف مصاغا ومصنوعا منه وبكون المضاف اليه اصلا ومادة له كالمثال المذكور فان الخاتم مصنوع من الفضة واما اذا لم يكن كذلك بان لا يكون اصلا ومادة كعمكه فهو بمعنى اللام ايضا نحو فضة خاتمك فان الفضة المضافة ليست من الخاتم بل الامر بالعكس ولم يذكر المصنف ما كان بمعنى في الظرفية لقلة استعماله قليلا للاقسام ثم شرع في بيان فائدة المعنوية فقال ﴿ وتفيد ﴾ اي تفيد الاضافة المعنوية ﴿ تعريفا ﴾ اي كون المضاف معرفة بعد كونه نكرة ﴿ ان كان المضاف اليه معرفة ﴾ والواو في قوله ﴿ والمضاف ﴾ حالية وهو مبتدأ وقوله ﴿ وغيره ﴾ بالرفع خبره وهو مضاف الى لفظ ﴿ وغيره ﴾ وقوله ﴿ ومثل وشبه ﴾ يرد بهما لفظهما معطوفان على لفظ غير والجملة منصوبة المحل على انها حال عن اسم كان يعني انها تفيد تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة من المعارف علما او ضميرا او اسم الاشارة او موصولا او معرفا باللام لكن هذا ليس على اطلاقه بل اذا لم يكن المضاف لفظ غير ولفظ مثل ولفظ شبه وامثاله فان هذه الثلاثة وامثاله وان كانت مضافة الى معرفة لا تفيد تعريفا ﴿ فانها ﴾ اي فان هذه الثلاثة لا تعرف ﴿ اي لا تقبل التعريف اصلا ﴾ بالاضافة ﴿ اي بسبب اضافتها الى المعرفة لتوغلها في الابهام فانه اذا قيل غير زيد يشمل غيره من الموجودات وهذا ان لم يكن لفظ غير مستعمل بين الضدين واما ان كان بين الضدين نحو الحركة

او المضاف عام مطلقا ككتاب الاظهار او بينهما عموم من وجه والمضاف اصل المضاف اليه نحو فضة خاتمي او ظرفية كيوم الضرب وضرب اليوم لم يجعل ما اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف قسما على حدة قليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها بل يكفيه افادة معنى اللام الذي هو الاختصاص ﴿ وتفيد ﴾ اي المعنوية ﴿ تعريفا ﴾ للمضاف ﴿ ان كان المضاف اليه معرفة ﴾ لان الهيئة الاضافية في المعنوية موضوعة لتعيين المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة فمثل غلام زيد بمعنى غلام معهود من غلمانه اذا كان له غلمان او ذلك الغلام المعهود اذا كان غلاما واحدا وليس كذلك غلام لزيد اذ معناه واحد من غلمانه ثم تستعمل في الاستغراق وغيره كاللام بعينه كقوله

ولقد امر على اللئيم يسبنى ﴿ و ﴾ الحال ان ﴿ المضاف غير غير وشبه ومثل ﴾ وغير ذلك مما لم تعرف ﴿ فانها لا تعرف بالاضافة ﴾ لتوغلها في الابهام في الاغلب ومن قولك نظيرك وشبهك وسواك ومثل خلق الله وان كان اكثر ايهاما فانها لا تعرف بالاضافة لكنه لا مكان العهد والاستغراق فيه يتعرف حتى لو وجد العهد في المستثنيات بالاشتهار او بعلم المخاطب او باضافة الغير الى ضد واحد مثل



الحركة غير السكون لتعرفت ١١٦ \* ولدوره جعل المصنف كالمدم (نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا) للمضاف (ان كان) المضاف اليه (نكرة) والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك (نحو غلام رجل) فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف خص بالمضاف اليه والتخصيص الحاصل بالاضافة وان كان حاصل قبلها مثل غلام كرجل لا يضر لان المعنى الواحد يكون معنى لشئين فظهر وجه التسمية بالمعنوية (و) الاضافة (اللفظية) علامتها (ان يكون المضاف صفة) حقيقة او تاويلا لاسما فخرج غلام زيد (مضافة الى معمولها) الفاعل او المفعول به بان يوجد شرط عمله فيه فخرج كل ما دخل في المعنوية ودخل كل ما خرج عنها (ولا تفيد) الاضافة اللفظية شيئا (الا تخفيفا في اللفظ) اي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها لما كانت اضافتها مع وجود شرط العمل كانت في حكم الانفصال كانها لم تضاف فكانت قائمتها لفظية فسميت لفظية ثم التخفيف اما في جانب المضاف بحذف تنوينه فقط ولو تقديرا (نحو) عمرو (ضارب زيد) الآن او غدا من اضافة اسم الفاعل الى المفعول او هذه نساء ضارب عمرو الآن او غدا اومع حذف الضمير من المضاف اليه

١١٧ \* (و) هو كما في نحو زيد (حسن الوجه) اصله حسن وجهه فلما اريد اضافته حذف الضمير من المضاف اليه وعوض عنه اللام وهو لكونه اخف من الهاء لكونه حلقيا واللام وسطي لا يمنع التخفيف ونصب لتشبيهه بالمفعول او بالتمييز اذ المعنى عليه واستتر ذلك الضمير في الصفة لثلاث نحو عن المنسوب اليه فصار غير المتعدي متمديا صورة واريد اضافته لحذف التنوين (و) نحو (زيد معمور الدار) اي معمور داره من اضافة اسم المفعول الى نائب الفاعل عمل فيه ماعمل في حسن الوجه ومن هذا القيل نحو عمرو قائم الغلام من اضافة اسم الفاعل الى الفاعل او بحذف نائبه فقط (و) هو في (نحو الضارب زيد والضاربوا زيد) اومع الضمير نحو الزيدان قائما الغلام اي قائم غلامهما والزيدون قائموا الفرس اي قائم فرسهم واما في جانب المضاف اليه نحو الحسن الوجه (وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف) لان سقوط التنوين باللام السابقة على الاضافة خلافا للقاء (وجاز الضارب الرجل) مع عدم التخفيف لا في جانب المضاف ولا في جانب المضاف اليه (حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه اصله الحسن وجهه) لا اشتراكهما

عرو ضارب زيد وقوله (وحسن الوجه) معطوف على المثال الاول اي عمرو حسن الوجه وهذا مثال للصفة المشبهة المضافة الى فاعله وايضا يكون مثالا لوجود التخفيف في الطرفين فانه حذف التنوين من المضاف والضمير المجزور من المضاف اليه لان اصله حسن وجهه وهذا احسن الوجوه لوجود التخفيف في الطرفين وقوله (ومعمور الدار) مثال لاسم المفعول المضاف الى نائب فاعله وايضا مثال لوجود التخفيف في الطرفين اذا صله عمرو معمور داره وقوله (والضارب زيد والضاربوا زيد) مثالان لما حذف فيه نائب التنوين وهونون الثانية في الاول ونون الجمع في الثاني وايضا مثال لما يوجد التخفيف في المضاف فقط ولما كان اسم الفاعل فيهما مصدرا باللام لم يحتج الى شرط آخر واما مثال ما يوجد التخفيف في الطرفين فنحو زيد وعمرو ضاربا الغلام اي ضاربا غلامهما ونحو القوم ضاربوا الفرس اي ضاربون فرسهم \* ولما فرغ من بيان الامثلة التي جازت لوجود التخفيف شرع في بيان الامثلة التي امتنعت لعدم التخفيف وجازت بالجمع على الجائز فقال (وامتنع) اي لا يجوز (الضارب زيد) بان يكون الصفة مفردة معرفة باللام ومضافة الى غير المعروف باللام وقوله (لعدم التخفيف) متعلق بامتنع وعلة له يعني انه امتنع مثل هذا التركيب لعدم الفائدة في الاضافة وهي التخفيف فانه لم يوجد في احد الطرفين فان تنوين الضارب ساقط لكنه ليس بساقط لاجل الاضافة بل لدخول الالف واللام قبل الاضافة وايضا لم يوجد في المضاف اليه وهو ظاهر وقوله (وجاز) معطوف على قوله امتنع يعني انه جاز (الضارب الرجل) اي كل صفة معرفة باللام ومضافة الى المعروف باللام مع عدم التخفيف في احد الطرفين وقوله (حملا) منصوب على انه مفعول له لجاز حذف منه اللام لكون الحمل فعلا لفاعل جاز على تقدير كونه مصدرا للجهول اي محمولا فيكون كل من الجواز والمحمولية فعلا مسندا الى فاعل واحد وهو هذا المثال ومقارن له في الوجود فان وقت الجواز والمحمولية يجتمعان في زمان واحد وان كان ابتداء زمان حملا مقدما على ابتداء زمان الجواز لكونه علة للجواز والعلة مقدمة على المعلول وقوله (وله) متعلق بحملا والضمير المجزور راجع الى المثال وقوله (على الحسن الوجه) متعلق بحملا وبيان للمحمول عليه يعني انما جاز مثل الضارب الرجل مع عدم التخفيف فيه وهو علة الامتناع لاعلة الجواز لكونه محمولا على التركيب الجائز المختار في مثل الحسن الوجه (اصله الحسن وجهه) حيث حذف



في كون المضاف صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام والاولى حمل الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة بينهما أكد والمراد نحو الضارب الرجل اسم الفاعل المعرف المضاف الى المفعول المعرف واسم المفعول كذلك نحو المعطى الدرهم وهذه ﴿ ١١٨ ﴾ الاضافة اعم من ان تكون بلا واعطة كذا ذكر او بها نحو الضارب

الضمير في المضاف اليه وانما حمل عليه لاشتراكهما في كون المضاف اليه اسم جنس معرف باللام صورة وكذا يجوز اذا كان المضاف اليه مضافا الى المعرف باللام نحو الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وايضا يجوز اذا وجد في المضاف اليه ضمير راجع الى ذي اللام نحو الرجل الضارب غلامه وانما قيد الوجه بالوجه المختار فان في تركيب الحسن الوجه وجوهين آخرين وهما رفع الوجه ونصبه وهما غير مختارين فلا يجوز حمل الضارب الرجل عليهما لعدم الاشتراك وانما حمل على المختار الذي هو جرح الوجه ﴿ والثامن ﴾ اي العامل القياسي الثامن من التسعة ﴿ الاسم المبهم التام ﴾ اي الاسم الذي فيه ابهام وخفاء وهو قام بحسب اللفظ بحيث لا يجوز اضافته بهذه الحالة لوجود علامة التمامية فيه ﴿ فانه ينصب ﴾ اي انما عد هذا الاسم من العوامل القياسية لانه يعمل عمل النصب حيث ينصب ﴿ اسما نكرة ﴾ وقوله ﴿ على التمييز ﴾ بيان لمقتضى النصب وهو التمييزية القائمة بذلك الاسم وانما جعل التمييزية مقتضى الاعراب لكونه مشابها بالمفعول من حيث ان المفعول كياياتي بعد تمام الفعل بفاعله وكذا التمييز يأتي بعد تمام الاسم المبهم ثم انه لما وصف الاسم بالتام اراد ان يبين معنى التمامية بآراء التفسير فقال ﴿ وتامة ﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿ اي كونه ﴾ مرفوع لفظا على انه عطف بيان لتامة وقوله ﴿ على حالة ﴾ ظرف مستقر خبر لكونه وقوله ﴿ يمنع ﴾ فعل ﴿ اضافته ﴾ بالرفع فاعله وقوله ﴿ معها ﴾ ظرف ليمتنع والضمير المؤنث المجرور راجع الى حالة والجملة الفعلية مجرورة محلا على انها صفة حالة وقوله ﴿ باحد خمسة ﴾ ظرف مستقر على انه خبر للمبتدأ والخمسة مضاف الى تمييزها وهو قوله ﴿ اشياء ﴾ وهو جمع شئ مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف يعني ان معنى كونه تاما ان يكون ذلك الاسم المبهم ملابسا بحالة يمتنع اضافة ذلك الاسم الى آخر مع وجود هذه الحالة فيه وهذه التمامية تكون منحصرة على احد خمسة اشياء وقوله ﴿ بنفسه ﴾ بدل من باحد بدل الكل من الكل يعني ان احد الخمسة التي يكون تمامها هو نفسه اي بذاته لا بزيادة شئ فيه ﴿ وذلك ﴾ اي كونه تاما بنفسه يكون ﴿ في الضمير المبهم ﴾ اي واقع في الضمير

غلام الرجل فلو قيل انما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حملا على الحسن الوجه والحسن وجه الغلام لكان اوضح وفي الحسن الوجه ثلاثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح لخلو التركيب عن الضمير ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المتعدي وجرحه وليس فيه قبح ولا الاجراء المذكور ولهذا كان مختارا ﴿ والثامن ﴾ من التسعة ﴿ الاسم المبهم التام ﴾ باحد الاشياء الآتية ﴿ فانه ﴾ بسبب تمامه بشئ بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم واسم الاشارة يشبه الفعل التام بما بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر ﴿ ينصب ﴾ اي الاسم التام ﴿ اسما نكرة ﴾ لاختصاص التمييز بالنكرة على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون المعرفة ﴿ على التمييز ﴾ لازالة ابهامه ووجه نصبه انه يشبه المفعول في وقوعه بعد شئ يتم بما بعده ولما كان تمامه بشئ بعده اراد ان يبينه فقال ﴿ وتامة ﴾ فلما كان التمام مشتركا بين معان اراد ان يبين ما هو المراد

ههنا فقال ﴿ اي كونه ﴾ اي الاسم ﴿ على حالة يمتنع اضافته ﴾ اي ذلك الاسم ﴿ معها ﴾ اي مع بقاء تلك الحالة بكون ﴿ باحد خمسة اشياء ﴾ فانه به يمتنع اضافته الى ما يبين ان شاء الله تعالى ﴿ بنفسه ﴾ بدل من احد اي لا بشئ آخره ﴿ وذلك ﴾ اي التمام بنفسه كأن ﴿ في الضمير المبهم ﴾

الغير المعين سواء كان ضمير غائب بان لا يكون له مرجع او ضمير خطاب بان لا يكون لمعين صرح به في معنى اللبيب نحو يالك نعمة ويالك فضلا واغلب ما يكون الضمير المبهم في ﴿ ١١٩ ﴾ موضع التفضيم والمبالغة في المدح

والتمعجب ﴿ نحو ربه رجلا ﴾ لقيته في مقام التفضيم ﴿ ونحو ياله رجلا ﴾ في مقام التمعجب وياله مراما ما بعده ﴿ ونحو نعم رجلا زيدا ﴾ والتميز فيه عن الضمير لا عن النسبة والالقبيل نعم الرجل ﴿ و ﴾ ايضا التمام بنفسه ﴿ في اسم الاشارة ﴾ لانه من المبهمات ﴿ نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾ على رأى من جعله تميزا لاحالا والتمام في هذين لانهما من المعارف فلا يضافان ﴿ وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زينا وتقدير انحوه ثاقيل ذهبيا ﴾ ومكاييل برا ﴿ واحد عشر رجلا ﴾ وكم رجلا وكاين رجلا وكذا حملا لانها من حيث هي تستحق التنوين ولما كان لتمييز اسماء العدد احكام خاصة ولم يكن لها بحث مخصوص في هذا الكتاب كما في الكافية اراد ان يبينه هنا توفية للمقصود فقال ﴿ ويميز ثلاثة ﴾ يجوز ان يكون غير منصرف لكونه علما لنفسه او في حكمه لكن المختار عند الفاضل العصام انصرافه وكونه ممنونا لان اللفظ في استعماله الاقل مثله في استعماله الاكثر وهو استعماله مراد به المعنى وما زاد عليها منتها ﴿ الى عشرة ﴾

الذي فيه ابهام من جهة عدم مرجعه وذلك الضمير يوجد بعد رب وبعد حرف اللام المذكور بعد حرف النداء وهذا ان بارزان ومستتر في باب نم ﴿ نحو ربه رجلا ﴾ لقيته اي لقيت رجلا اي رجل ويقال هذا جوابا لمن سأل وقال ما لقيت رجلا كاملا فاجابه على طريق الرد عليه بان ربه رجلا كاملا لقيته وفي ذكر رب بذكر الضمير المبهم ثم تميزه بنكرة مبالغة في مدحه وتفضيم لاشانه والغرض منه مبالغة مدح الرجل وهذا مثال لما وقع بعد رب وقوله ﴿ وياله رجلا ﴾ معطوف على المثال السابق ومثال لما وقع بعد اللام والغرض منه اظهار تعجب لسان الرجل ويقال لهذا اللام التمعجب وقوله ﴿ ونعم رجلا ﴾ معطوف على ما قبله ايضا ومثال لما اضمر في باب نم وقوله ﴿ وفي اسم الاشارة ﴾ معطوف على قوله وفي الضمير المبهم اي التمامية بنفسه واقعة في اسم اشارة فان اسماء الاشارة ما لم تذكر مع الصفة معدودة من المبهمات ﴿ كقوله تعالى ﴾ حكاية عن الكافرين ﴿ ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾ اي فيقول الذين كفروا حين نزول القرآن متضمنين بضروب الامثال ما الذي اراد الله بهذا وقوله بهذا اسم اشارة مبهم لعدم ذكر صفته وقوله مثلا تميزه وهو تميز عن ذات مبهم تامة بنفسه وقوله ﴿ وبالتنوين ﴾ معطوف على قوله بنفسه اي ثاني الوجوه الخمسة التي يتم بها الاسم المبهم تمامه بالتنوين وقوله ﴿ لفظا ﴾ منصوب على انه حال من التنوين بتأويله باسم المفعول فانه مصدر لمجهول اي حال كون التنوين ملفوظا ﴿ نحو رطل زينا ﴾ اي هذا رطل فقوله رطل بالرفع خبر مبتدأ وهو اسم مبهم تام بالتنوين لفظا وقوله زينا منصوب برطل لانه تميزه وقوله ﴿ او تقدير ﴾ معطوف على قوله لفظا اي حال كون ذلك التنوين ليس ملفوظا بل مقدرا لوجود المانع عن ظهوره ككونه غير منصرف ﴿ نحو ثاقيل ذهبيا ﴾ ككونه مبنيًا نحو ﴿ احد عشر رجلا ﴾ فان ثاقيل لكونه غير منصرف يمنع دخول التنوين وقس عليه كل اسم غير منصرف وكذا احد عشر لكونه تركيبا متدايا مبنيًا يمنع عنه دخول التنوين وكذا قس عليه كل اسم مبني ثم انه لما ذكر تركيب احد عشر من اسماء العدد وكان تميز هذا النوع مختلفا بالمجرورية والمنصوبة اراد ان يذكره في هذا الباب فقال ﴿ ويميز ثلاثة ﴾ اي تميز لفظ ثلاثة من اسماء العدد الى عشرة ﴿ اي حال كون الثلاثة منتهيا الى عشرة وعشرة كذلك فقوله يميز

كلمة الى في هذا المقام لاسقاط ما وراءها لالانتهاء الحكم في مدخوله فيدخل عشرة في الحكم المذكور



( لا ينصب ) وسمع النصب ( بل هو مجرور ) لاضافتها اليه للتخفيف ( ومجموع ) ولومعنى ليطابق المعدود العدد ( نحو ثلاثة رجال ) وثلاثة رهط ( الا في ثلاثة الى تسعة ) يميزها مائة ( نحو ثلاثمائة ) منتبها ( الى تسعمائة ) فان التمييز الذي هو مائة ليس بجمع لالفاظا وهو ظاهر ولا معنى لدلالاتها على عدد معين وهو ليس معنى الجمع وكان القياس مئين او مآت ولا يجوز الاول لانه لا يضاهى العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسالمين ولا الثاني لعدم ١٢٠ وقوع جمع المؤنث السالم تمييزا للعدد لكونه خلاف المعتاد وهو

وقوع صورة جمع المذكر السالم بعده اعني عشرين واخواته وايضا يلزم عند ذكر ميمها كان يقال ثلاثمائة رجالا مثلا ان يلى التمييز المجموع بالالف والثاء بعد تعدد مجيئه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين واخواته وهو مستكره لكونه خلاف المعتاد فاقصر على المفرد مع انه اخصر قاله في الامتحان ( ويميز احد عشر ) واحدى عشر وما زاد ( الى تسع وتسعين ) وتسعة وتسعين ( منصوب ) لتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلان التمييز انما يجئ به لبيان الميم فكان كالجزء عما قبله فلو اضيف اليه كان كانه جعل ثلاثة اسماء امما واحدا بخلاف خمسة عشر كواحد عشر عمروما لم يكن المضاف اليه تمييزا واما في عشرين الى تسع وتسعين فلان نونها ليس نون الجمع فلا

يحذف عند الاضافة وصورتها صورة الجمع فاضافتها مع بقاء النون صارت كاضافة الجمع مع بقاء نونه ولانه لما يضاف مثل احد عشر لم يضاف مثل احد وعشرون لشبهه به وحمل عليه عشرون واخواته لانه قد يضاف الى غير المميز نحو صمت عشرين يوما من رمضان فلو اضيف الى المميز التيس ومع هذا جاء على قلة عشرو درهم واربعو ثوب ( مفرد دائما ) لثقل التركيب في المركب وخفة المفرد ويحمل ما ليس

فيه التركيب عليه ( ويميز مائة والف و ) يميز ( تثنيتهما ) اى المائة والالف ( وجمعه ) اى الالف لان جمع المائة لا يميز هكذا قال المصنف رحمه الله ولكن قال الرضى وتبعه عصام الدين ذلك اذا كان المائة تمييزا لثلاثة الى تسعة واما اذا لم يكن ميمها فيقال مآت رجل ( لا ينصب ) لاضافتها ١٢١ اليه ( بل هو مفرد ) لانه قد

يضاف الى بعضها نحو ثلاث فيحصل الثقل والمفرد اخف ( ومجرور ) بالاضافة وجاء مائة رجال ومائتين عاما قالوا في قوله تعالى ثلثمائة سنين انه بدل ( نحو مائة رجل ) ومائتا رجل ( والف درهم ) والف درهم و آلف درهم ( وبنون التثنية نحو منوان سمننا ويجوز في بعض هذين القسمين ) اى القسم التام بالتنوين لفظا او تقديرا والقسم التام بنون التثنية واحترزنا بالبعض عن مثل احد عشر فانه لا يضاف الى التمييز ( الاضافة ) اى اضافة ذلك البعض الى التمييز اضافة بيانية لحصول المقصود مع التخفيف ( نحو رطل زيت ومنوا سمن ) ومثاقيل ذهب ( ولا يجوز ) الاضافة ( في غيرهما ) اى القسمين المذكورين اما في التام بنفسه فلا يتفاء شرط الاضافة المعنوية الذي هو تجريد المضاف من التعريف كما مر واما في التام بنون شبه الجمع فلما مر من كراهته ابقاء نونه وحذفه واما في التام بالاضافة فلا متناع اضافة المضاف الى شئ آخر لفظا واما معنى فيجوز كما في حب رمانك لان الحب مضاف الى الرمان باعتبار انه حبله ومضاف الى ضمير المخاطب باعتبار انه ملك له حتى يجوز هذا الكلام

لكن انقل فيلزم تخفيف احدهما بالافراد الدال على القلة والمميز لكونه فضاة كان اولى باعتبار التخفيف فيه وقوله ( ويميز مائة ) شروع في بيان حكم نوع آخر وهو مبتدأ ( والف ) بالجزم معطوف على مائة وقوله ( وتثنيتهما ) بالجزم ايضا معطوف على الف وضمير التثنية راجع الى مائة والف وقوله ( وجمعه ) معطوف على تثنيتهما وضمير المفرد راجع الى الالف وانما افرد الضمير ههنا فان جمع المائة يستعمل مع المميز وقوله ( لا ينصب ) بصيغة المجهول خبر لقوله ويميز وقوله ( بل هو ) اى ذلك المميز مفرد ومجرور نحو مائة رجل والف درهم وكذا مائتا رجل والف درهم و آلف درهم \* وانما افرد لما سبق انه قد يضاف اليه ثلاثة ونحوه فيقال ثلاثمائة فيحصل الكثرة ويلزم التخفيف بافراد ميمها واما ما اضيف اليه شئ فيحمل على اخواته اطرادا للباب واما كونه مجرورا فانه يحصل الحقة بالاضافة واما قوله تعالى [ ثلثمائة سنين ] من غير اضافة وافراد فمحمول على البدل وليس هو تمييز بل تمييزه محذوف كذا قاله الشارح وقوله ( وبنون التثنية ) معطوف على قوله بالتنوين او على قوله بنفسه وبيان لسبب التمامية الثالثة من الخمسة اى وسبب التمامية الثالثة نون التثنية ( نحو منوان سمننا ) فان منوان تثنية من وهو اسم لوزن مخصوص وهو اسم ميمهم تام بالنون وقوله سمننا بالنصب على انه تمييزه ثم اراد ان يذكر خواص هذين القسمين فقال ( ويجوز في بعض هذين القسمين ) اى يجوز في بعض المواد التي تتم بالتنوين او بنون التثنية وقوله ( الاضافة ) بالرفع فاعل يجوز اى يجوز اضافة الى تمييزه على ان تكون اضافة بيانية ( نحو رطل زيت ) يحذف تنوين رطل ويجوز زيت ( ومنوا سمن ) يحذف نون منوا ويجز سمن وانما جاز هذا لحصول الغرض مع التخفيف وقوله ( ولا يجوز ) اى ولا يجوز اضافة الاسم الميم الى تمييزه ( في غيرهما ) اى في غير هذين القسمين وانما لا يجوز في غيرهما فان غيرهما اما تام بنفسه كما سبق واما تام بنون شبه الجمع واما تام بالاضافة كما سيجي اما في الاول فلانه اما ضمير او اسم اشارة ولو جازت اضافتهما لزم تنكيرهما وذا متعذر فيهما واما في الثاني فلما مر من انه لو اضيف لزم سقوط تنوينه فلزم الانقباس واما في الثالث فلانه

الى شئ آخر لفظا واما معنى فيجوز كما في حب رمانك لان الحب مضاف الى الرمان باعتبار انه حبله ومضاف الى ضمير المخاطب باعتبار انه ملك له حتى يجوز هذا الكلام



حيث يكون الحب بلا زمان ١٢٢ (وبنون شبه الجمع) فانه بنون الجمع تمييز عن النسبة لاعتن اسم  
 تام مثل الاخيرين اعمالا وحسنون  
 وجوها (وهو) اي شبه الجمع  
 (عشرون) وما زاد منها (الى  
 تسعين نحو عشرون درهما  
 وبلاضافة) اي اضافة الاسم المبهم  
 للامر (نحو ملو عسلا ولا يتقدم  
 معمول الاسم التام عليه) لضعفه  
 لكونه جامدا ولذا لا يجوز الفصل  
 بينه وبين التمييز ولكونه بيان له  
 والبيان لا يتقدم على المبين  
 ( والتاسع ) من التسعة ( معنى  
 الفعل ) ولما كان المفهوم منه  
 كونه مفهوما من الفعل والامر  
 ليس كذلك اراد ان يبين المراد  
 بقوله ( والمراد منه كل لفظ )  
 مشتق او غير مشتق وهو الاغلب  
 الاكثر ( يفهم منه معنى فعل )  
 مطابق كما في اسماء الافعال او  
 تضمنى وهو الحدث كما في غيره  
 فاصل معنى الفعل دال معنى الفعل  
 فاطلق المدلول على الدال ( فنه )  
 اي من معنى الفعل ( اسماء الافعال )  
 اي اسماء دالة على الفاظ هي الافعال  
 على ما عليه البعض وليس بشئ  
 لانه اذا قيل مثلا رويد لا يفهم منه  
 لفظ امهل ويشهد له ايضا قولهم  
 نزال معدول من ازل بل معناه  
 اسماء معاني الافعال حيث لا يفهم  
 من رويد الا معنى امهل فحذف  
 المضاف ايجازا

وقوله (وهو) بالتذكير وفي نسخة بالتأنيث فعلى الاول يرجع الى مفرد الاسماء  
 وعلى الثاني يرجع اليه ايضا بتأويل الكلمة. قال الشارح والتذكير هو الاصح  
 وهو على تقديرين مبتدأ وقوله (ما كان) موصوف وصفة مرفوع محلا خبره اي  
 هو اسم الفعل الذي هو مفرد اسماء الافعال هو اسم كان (بمعنى الامر) نحو ادراك  
 بمعنى ادرك (او الماضي) اي او بمعنى الماضي نحو هيات بمعنى بعدوا فلما يذكرو  
 ما كان بمعنى المضارع نحو اف بمعنى اتضجر ونحو او بمعنى اتوجع لقلة وقوعه  
 ثم اراد ان يذكروا فله فقال (ويعمل) اي ويعمل اسم الفعل او ما كان بمعنى  
 الامر وقوله (عمل) بالنصب على انه مفعول مطلق وبيان لنوع العمل اي  
 يعمل من انواع العمل عمل (مسماء) اي بنوع عمل مسمى ذلك الاسم من الامر  
 والماضي مثلا ادراك يعمل عمل مسماء وهو ادراك بان يكون فاعله مستترا تحته  
 وهوانت ومفعوله منصوبا فيقال ادراك زيدا وكذا هيات يعمل عمل بعد بان  
 يكون فاعله اما مستترا ضميرا غائبا مذكرا او ظاهرا ومفعوله مفعولا غير صريح  
 معدى بمن فيقال زيد هيات عنه او هيات زيد عنه (والاول) اي النوع  
 الاول من نوعي اسم الفعل وهو ما كان بمعنى الامر هو افظها ورويد وهلم  
 وهات وحيل وبه وعليك ودونك وتراك (نحوها زيدا اي خذها) بمعنى  
 خذ زيدا (ورويد زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضره) بفتح الهمزة وكسر  
 الضاد امر من الاحضار ويستعمل متعديا نحو قوله تعالى [هلم شهداءكم] اي  
 اجعلوهم حاضرا ويستعمل لازما ان كان بمعنى اقبل ويتعدى حيثنذ بالي  
 نحو قوله تعالى [هلم الينا] اي اقبل الينا واختلفوا في اصله في انه مركب  
 او مفرد وعند اهل الحجاز انه مفرد وعندهم انه مركب فعند البصريين ان اصله  
 هلم بهاء التنيه وعند الكوفيين اصله هل ام واختلفوا ايضا في انه هل يتغير  
 في الاحوال فعند الجمهور لا يتغير كاسبق في قوله تعالى [قل هلم شهداءكم]  
 ويستعمل في موضع الجمع هلم بالافراد ويتغير في بني تميم فانهم يقولون هلم هلماهلما واما  
 وقع في الحديث [هلموا الى حوائجكم] محمول عليه (وهات شيئا اي اعط وحيل)  
 اصله حيله (الثريد اي ايت) واعلم ان افظحى بفتح الحاء وتشديد الياء المفتوحة

(وهو) اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي وهو موافق لظاهر المرجع ولفهم المبتدئين  
 ولارادة التنيه على كثرة الافراد في ابتداء الكلام والاول اوفق لمقام التعريف ولضميرى مسماء ويعمل (ما)  
 اي اسم او اسماء وتذكير الضمير في اسم كان لظاهر (ما كان بمعنى ١٢٣ الامر) قدمه مع انه فرع الماضي  
 لكثرة (او الماضي) لم يقل  
 ماوضع لمعنى الامر او الماضي  
 لان المتبادر من الوضع اصل  
 الوضع ودلالها على هذه المعاني  
 ليست بحسب اصل الوضع ولهذا  
 خرجت عن تعريف الفعل فلو  
 قال ما صار لكان انصب فالانصب  
 جعل كان بمعنى صار ولم يذكر  
 المضارع لقلة ما كان بمعنى كاف  
 بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع  
 (ويعمل) اي اسم الفعل او ما  
 كان الخ (عمل) دال (مسماء)  
 على حذف المضاف او ذكر  
 المدلول وارادة الدال (ولا يتقدم  
 معموله) اي اسم الفعل (عليه)  
 ولو ظرفا لضعفه في العمل وفي  
 اكثر النسخ معمولها عليه بتأنيث  
 الاول وتذكير الثاني والناسب  
 تذكيرها او تأنيثها (والاول)  
 وهو ما كان بمعنى الامر (نحوها)  
 فيها (زيدا اي خذها ورويد  
 زيدا اي امهله وهلم زيدا اي  
 احضره) من الاحضار مثل قوله  
 تعالى هلم شهداءكم ويجوز لازما  
 بمعنى اقبل وتصريفه بان تقول  
 هلم هلم الخ غير فصيح وهولفة  
 بني تميم وعليه ما في الحديث هلموا الى حوائجكم اي اقبلوا مركب من هاء التنيه ولم عند البصريين ومن هل  
 وام عند الكوفيين (وهات شيئا اي اعطه) ويصرف بحسب حال المأمور من الافراد وغيره كما في قوله تعالى  
 قل هاتوا برهانكم (وحيل الثريد اي ايت) واصله حيله ويجوز هذا بمعنى اسرع



فيتعدى بالي نحو حيلا الى الثريد او بالباء للتعدي نحو حيلا بعمره اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيلا على زيد ويجيى حتى مجردا عن هلا بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حي على الصلاة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ايت (وبله زيدا اي دعه وعليك زيدا اي الزمه) بكسرة الهمزة ويستعمل بالياء بمعنى تمسك (ودونك عمرا اي خذه وتراك زيدا اي اتركه) وهذا الوزن من الثلاثي المجرد المتصرف التام قياسى عند سيبويه ومنعه المبرد بانه لم يسمع قوام وقعاد من قام وقعد وتعبه الفاضل المصام بان القياسية لا تتوقف على السماع في كل فرد (١٢٤) اذ لا يلزم السماع في اشتقاق اعلم من يعلم (وغير ذلك) نحو قط

بمعنى انته وتيد بمعنى رويد وامين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ووراك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وقرقار بمعنى صوت وعرعار بمعنى تلاعبوا بالعرعة وهي لعبة وهما من الرباعي ولم يجيى منه الا هذان وغير ذلك مما لا يحصى (والثاني وهو ما كان بمعنى الماضى (نحو هيات الامر اي بعد) وبناءؤه على الحركات اثلاثة وتقاب هاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقدينون في تلك الستة فصار اثنا عشر وقد يحد في التاء فيقال هياها وايها فصارت اربعة عشر (وشتان زيد وعمرو اي افرقا) وقد يزداد ما بينه وبين مرفوعه نحو شتان ما زيد وعمرو وهو افصح من شتان ما بين زيد وعمرو وحينئذ

شتان بمعنى بعد وما موصوفة او موصولة اي بعد مسافة بين زيد وعمرو (وسرعان زيد ووشكان عمرو) مثلثين (اي قريبا) وفسر عصام الدين الاول بسرعه والثاني بقرب (وغير ذلك) مثل بطن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة والنون بمعنى بطى وغير ذلك وقد فصل اسماء الافعال في المطولات ولم يبلغ ما ذكر منها ههنا معشار ما فيها اعلم انه لا يخلو اسم فعل عن التأكيد والمبالغة في معنى فعل استعمال فيه فرويد زيدا بمعنى امهله مبالغة فالاولى التفسير به وهيات ذلك بمعنى ما ابعده اذ ما هو بمعنى الماضى لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جاء للتأكيد فالاولى الى التفسير به (ومنه)

اي من معنى الفعل (الظرف المستقر وقدم تفسيره) في بحث حرف الجر (وهو) الظرف المستقر (لا يعمل في المفعول به بالاتفاق) لانه انما يعمل لنيابة عن عامله وعامله من (١٢٥) الافعال العامة وشي منها لا يعمل

في المفعول به (ولا في الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد على ما ذكر) في بيان عمل اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة (او الموصول) ليحصل القوة بالاعتماد على ما امر اعلم انه اختلف في المرفوع بعد الظرف هل الارجح كونه فاعلا او مبتدا والظرف خبره او الواجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين واذا كان فاعلا فهل العامل المتعلق المحذوف او الظرف المختار الثاني وبه اخذ كثيرون وعليه بيان المصنف واستدلوا على ذلك بامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمنع وبنا كيد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في العامل وبان الفعل لا يشترط في عمله الاعتماد (نحو زيد في الدار ابوه) وجاء في رجل في يده كتاب وجاء زيد على كتفه سيف وا في الدار احد (وما في الدار احد وجاء في الذي في الدار ابوه) ففي نحو في الدار زيد تعين كونه خبرا مقدما الا عند الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون الامرين لانهم لم يشترطوا الاعتماد لا في الظرف ولما في المشتقات من الفعل فزيد في قائم زيد مبتدا او فاعل (فيجوز في هذه المواضع)



عاملا والمرفوع الذي بعده فاعلا له يجوز ايضا **﴿كون الظرف خبرا مقديما وما بعده﴾** اي وكون المرفوع الذي يقع بعد الظرف **﴿مبتدا مؤخرا﴾** ولما ذكر حال الظرف في علم الاسم الظاهر شرع في ذكر حاله في الفاعل المستتر فقال **﴿واذا لم يرفع﴾** اي الظرف **﴿ظاهرا﴾** اي اسما ظاهرا وقوله **﴿ففاعله﴾** مبتدا قوله **﴿ضمير﴾** خبره والجملة الاسمية جواب اذا يعني وقت عدم رفع الظرف لفاعله الظاهر لا يترك بلا فاعل كالمصدر بل فاعله حينئذ ضمير **﴿مستتر فيه﴾** اي في الظرف وقوله **﴿منتقل﴾** صفة بعد صفة اي الضمير المستتر الذي انتقل ذلك المستتر **﴿من متعلقه﴾** بفتح اللام اي من الفعل او من الصفة التي تعلق الجار به وقوله **﴿المحذوف﴾** بالجر صفة المتعلق اي من متعلقه الذي حذف **﴿ولما فرغ من بيان عمل الظرف بشرط شئ شرع في بيان عمله بلا شرط شئ﴾** فقال **﴿ويعمل﴾** اي يعمل الظرف وهذه الجملة معطوفة على جملة ولا يعمل يعني انه يعمل الظرف **﴿في غيرها﴾** اي في غير المفعول به وغير الفاعل الظاهر **﴿كالحال والظرف﴾** اي المفعول فيه **﴿بلا شرط﴾** اي بنير شرط شئ من الاعتماد وغيره اما عمله في الظرف فلا سعة له واما في الحال فلكونها في حكم الظرف **﴿ومنه﴾** اي ومن معنى الفعل الذي يكون عاملا **﴿المنسوب﴾** اي الاسم المنسوب الذي في آخره ياء نسبية **﴿فانه﴾** اي انما كان المنسوب معدودا من العوامل لانه **﴿يعمل كعمل اسم المفعول﴾** يعني انه يرفع نائب الفاعل كما يرفع اسم المفعول **﴿نحو مررت برجل هاشمي اخوه﴾** فقوله برجل متعلق بمررت وقوله هاشمي اسم منسوب مجرور لفظا على انه صفة رجل وقوله اخوه بالرفع بالواو لكونه من الاسماء الستة على انه نائب فاعل لهاشمي ومرفوع به وانما يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مأولا به فعنه مررت برجل منسوب اخوه الى الهاشم **﴿ويشترط في عمله﴾** فقوله يشترط فعل مجهول وفي عمله متعلق به وقوله **﴿ما﴾** موصوف **﴿ويشترط﴾** بصفة المجهول ونائب فاعله مسترور راجع الى ما والجملة صفته وهو مع صفته مرفوع محلا على انه نائب فاعل يشترط اي يشترط في عمل اسم المنسوب الشرط الذي يشترط **﴿فيه﴾** اي في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء الخمسة **﴿ومنه﴾** اي من معنى الفعل **﴿الاسم المستعار﴾** اي الاسم الذي يستعار من معناه الاصل لمعنى يشبه بمعناه الاصل في امر ويطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه المشبه بمعناه الاصل **﴿نحو اسد﴾** فان معناه الاصل الحيوان المفترس فشبه به رجل في الشجاعة ويستعار لفظ

(كون الظرف خبرا مقديما)  
وما بعده مبتدا مؤخرا كما في  
أقام زيد (واذا لم يرفع) الظرف  
اسما (ظاهرا) بان لم يوجد بعده  
او وجد ولكن لم يرفع (ففاعله  
ضمير مستتر فيه) اي الظرف  
(منتقل من متعلقه) بفتح اللام  
(المحذوف ويعمل في غيرها)  
اي المفعول به والفاعل الظاهر  
(كالحال والظرف بلا شرط)  
كما اذا قيل لك اين زيد فقلت في  
الدار دارسا يوم الجمعة على معنى  
ثبت في الدار دارسا يوم الجمعة بلا  
تقدير مبتدا (ومنه المنسوب فانه  
يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه  
مأولا به (نحو مررت برجل  
هاشمي اخوه) اي منسوب الى  
بنى الهاشم (ويشترط في عمله) اي  
المنسوب (ما يشترط فيه) اي في  
اسم المفعول من الاعتماد على  
الاشياء الخمسة (ومنه اسم المستعار  
نحو اسد

في قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على اي مجتزئ فلذا) ١٢٧ اي لاجل ان الاسد بمعنى مجتزئ

(عمل عمله) هذا على رأى من جعل مستعارا واما على رأى من جعله تشبيها مؤكدا فلا يكون عاملا (ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظه الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اي المعبود لمن فيها) اي يعبد من فيها لانه الكائن فيها (ومنه اسم الإشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير جالسا (وليت ولعل) نحو ليت او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتنى او اترجى قال الرضى الظاهر انها ليسا بعاملين لان التنى والترجى ليسا مقيدين بالحال والظرف بل العامل هو الخبر ولعل المصنف اعتبر امكان تقيدهما وكان داخل في حرف التشبيه وان وان ولكن وان كانت يفهم منها معنى الفعل لكن لم يسمع عملها (وحرف النداء) نحو ياربنا منعما لانفهام معنى النداء منها لانها من حرف المعاني وليس هذا مبنيا على كونها عاملا في المنادى كما هو مذهب المبرد لانه عده من معنى الفعل وجعل العامل في المنادى الفعل المقدر على ما سيجي (وحرف التشبيه)

اسد فيستعمل الاسد في الرجل الشجاع وقوله **﴿في قولك﴾** ظرف مستقر على انه صفة اسد يعني مثاله نحو اسد وقع في قولك **﴿مررت برجل اسد غلامه﴾** لا مطلق الاسد فانه اذا لم يكن مستعارا لا يكون مثالا وقوله **﴿واسد على﴾** بالجر معطوف على قوله اسد وفيه اشارة الى مثال آخر وهو مررت برجل اسد على بتشديد الياء في على يعني ان المستعار كما يعمل يجوز فيه تعلق الجار به وقوله **﴿اي مجتزئ﴾** تفسير للمعنى المقصود من لفظ الاسد لان الغرض من تشبيه الرجل بالاسد في الشجاعة بيان جرته ووصفه بها فيكون معنى الاسد هو معنى المجتزئ اي اسم الفاعل من الاجتراء والفاء في **﴿فلذا﴾** للتفريع واللام اجلية متعلق بقوله **﴿عمل﴾** اي لاجل كون الاسد بمعنى المجتزئ عمل الاسد **﴿عمله﴾** اي مثل عمل مجتزئ من رفعه الفاعل وصلته بملى من حروف الجر قوله **﴿ومنه﴾** بيان لنوع آخر من معنى الفعل اي من معنى الفعل الذي عدم العامل القياسي **﴿كل اسم﴾** اي كل اسم ليس بصفة **﴿يفهم منه﴾** اي من ذلك الاسم **﴿معنى الصفة نحو لفظه الله﴾** اي اللفظة الجلالة التي وقع في قوله تعالى [ وهو الله في السموات ] لاني كل جلالة فانه لما وقع في هذه الآية خبرا للضمير ولو كان في متعلقا به يازم اثبات المكان له تعالى شانه فيكون المراد من اللفظة صفتها لاذاته المقدسة وفسرت تلك الصفة بقوله **﴿اي المعبود فيهما﴾** يعني انه الذي يعبد من في السموات ومن في الارض لا المراد به انه الكائن فيهما **﴿ومنه﴾** اي من معنى الفعل ايضا **﴿اسم الإشارة﴾** فان هذا مثلا يفهم منه معنى اشير كقولك هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فالعامل في المفعول فيه الزماني وهو يوم الجمعة والمكاني وهو امام وفي الحال وهو جالسا وهو اشير المفهوم من ذا وقوله **﴿وليت ولعل﴾** معطوف على اسم الإشارة اي ومنه لفظ ليت فانه يفهم منه معنى اتنى ولفظ لعل فانه يفهم منه معنى اترجى كقولك ليت زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتنى كونه كذلك وقولك لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اترجى ذلك وقوله **﴿وحرف النداء﴾** بالرفع معطوف على ما قبله اي ومنه حرف النداء نحو يا زيد راكبا فرا كبا حال من زيد لكونه بمعنى المفعول وعمله حرف النداء لكونه بمعنى ادعوا زيد راكبا **﴿وحرف التشبيه﴾** اي ومنه حرف التشبيه

وهو كان نحو كان زيدا اسد صائلا والكاف لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا



فانه يفهم منه معنى شبهت او شبه سواء كان ذلك الحرف ملفوظا مثل زيد قائما  
كعمرو قاعدا وكان زيدا اسد صائلا او كان مقدرا نحو زيدا اسدا صائلا فكل  
من قائما وقاعدا وصائلا في هذه الامثلة منصوبات على انها حال والعامل  
الناصب فيها هو معنى شبهت او شبه **و** حرف التنبيه **اي** ومنه حرف التنبيه  
وهو لفظها في هذا وفي هؤلاء نحو ما مر من مثال اسم الاشارة اعني قوله هذا  
زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فانه كما يجوز في هذا المثال ان يقدر العامل معنى  
اشير يجوز ايضا ان يقدر معنى ابنه وهو الذي يفهم من حرف التنبيه **و** حرف النفي  
**اي** ومنه حرف النفي وهو لفظ ما ولفظ لا نحو وما انت بذى علم كاملا فقوله كاملا  
منصوب على انه حال من انت والعامل معنى انتق وهو المفهوم من لفظ ما وقوله  
**و** غيرها **بالرفع** معطوف على قوله اسم الاشارة او على قوله حرف النداء  
**اي** ومنه غير المذكورات من مثل ما شانك قائما **اي** ما تصنع والفاء في **فهذه**  
للتفصيل وهو مبتدأ وقوله **تعمل** خبره **اي** هذه المذكورات من قوله كل  
اسم الى قوله وغيرها تعمل **في** غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل  
كالحال والظرف **ولا** تعمل **في** الفاعل والمفعول به فانها عوامل ضعيفة  
فلا تعمل **في** معمولي القويين واما غيرهما من الحال والظرف وكذا المفعول  
معه نحو ما شانك وزيدا فعملهما **في** الظرف فاما امران الظرف من لوازم الفعل  
وفي الحال فلكونها **في** معنى الظرف والمفعول من كلام المصنف ان المذكورات  
تعمل **في** المفعول المطلق خلافا لبعض فان عنده لا تعمل **في** المفعول المطلق  
ايضا ولما فرغ المصنف من بيان العامل اللفظي شرع في بيان العامل المعنوي فقال  
**والعامل المعنوي** **قوله** العامل مبتدأ والمعنوي صفته **اي** العامل الذي نسب  
الى المعنى وقوله **ما** موصوفة **اي** عامل او موصولة **اي** العامل الذي وقوله  
**لا يكون للسان** ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر لا يكون وقوله **فيه**  
متعلق بالظرف المستقر ومفعول فيه والضمير راجع الى ما وقوله **حظ** بالرفع  
اسم لا يكون وهو مع اسمه وخبره جملة اما رفوعة المحل على انه صفة ما ولا  
محل لها صلاته وهو مع صلاته خبر المبتدأ **يعني** ان العامل المعنوي هو العامل الذي  
لا يكون نصيب للسان في ذلك العامل لانه ليس بلفظ يتلفظ به ويركب من الحروف  
وقوله **وانما هو معنى** جملة استينافية جواب سؤال مقدر فكانه قيل ان العامل  
المعنوي موجود لكن لما نفي وجوده اللفظي ف**اي** شيء هو حتى يكون من الموجودات  
فاجاب عنه وانما العامل المعنوي معنى **يعني** انه موجود بالوجود الذهني الذي

وتقديره نحو ابو يوسف ابو حنيفة  
يجتهد او في الاجتهاد **و** حرف  
**التنبيه** مثل ما ذكر من مثال  
اسم الاشارة وما انا بولك منعما  
**و** حرف **النفي** نحو ما انت  
بنعمة ربك بمجنون **و** غيرها  
كالنسبة الحكمية وما شانك راكبا  
وما لزيد وعمرو نائمين **اي** ما  
يصنعان و**ان** انت من زيد **اي**  
بعدت منه **فهذه** المذكورات  
من اسم **فيه** معنى الصفة الى هنا  
**تعمل** **في** غير الفاعل والمفعول  
به من معمولات الفعل كالحال  
والظرف **و** المفعول معه مثل  
ما شانك وزيدا لما فرغ من العامل  
اللفظي شرع في المعنوي فقال  
**والعامل المعنوي** **ما** **اي** عامل  
**لا يكون للسان** **فيه** حظ وانما هو معنى

يعرف بالقلب وهو اثنان **من** النوع وزاد الاخفش نوما ثالثا هو عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان  
وذلك العامل كونها تابعة واستدل عليه بان هذه الثلاثة اذا كانت تابعة للمنادى المبني ترفع على لفظه وتنصب  
على محله ولو كان العامل عامل المتبوع كما قال سيبويه لما اختلف الحال وجوابه ان الرفع لتزليل ضم المنادى منزلة  
الرفع لمحيطه من قبل العارض فلا اختلاف واجاب المصنف بحمل الرفع بمنزلة الجر الجوارى في مثل وحجر ضب  
حرب فالاولى مذهب سيبويه فان المنسوب الى المتبوع منسوب **١٢٩** **اليه** مع تابعه في قصد المتكلم فان

**يعرف بالقلب** **اي** لا بالسمع ولا بالنقل الدال عليه **وهو** **اي** العامل المعنوي  
**اثنان** **اي** بحسب انواع معموله فانه لما كان معموله نوعين كان ذلك العامل  
اثنين لانه معدوم والمعدوم لا يقبل التمايز وما لا يقبل التمايز لا يقبل التعدد **الاول**  
**اي** الاول من الاثنين **رافع** المبتدأ والخبر الذي يعمل عمل الرفع فيهما  
والواسطة الموجودة فيهما هو مشابهة المبتدأ بالفاعل في كونه مسندا اليه  
ومشابهة الخبر بالمسند الى الفاعل في محض كونه جزءا ثانيا له فكون المبتدأ  
مشابها بالفاعل وكون الخبر جزءا ثانيا هو مقتضى الاعراب وقد عرفت ان مبنى  
العمل على الاقتضاء \* ولما كان العامل المعنوي امرا اعتباريا اختلف الاعتبار  
باختلاف معمول فالاعتبار في المبتدأ والخبر غير الاعتبار في الفعل المضارع  
ولذا قال **وهو** **اي** رافع المبتدأ والخبر **التجريد** **يعني** ان معنى كون العامل  
المعنوي رافعا للمبتدأ والخبر هو تجريد الاسم وتخليته **عن** العوامل اللفظية  
**يعني** ان انعدام العامل اللفظي هو امر يعتبر ويقال له عامل معنوي رافع كما يقال  
لمن يعدم بصرة انه اعمى ولمن يعدم تكلمه انه ابكم وكذلك يقال لما يعدم فيه  
العامل اللفظي انه عامل معنوي وقوله التجريد مصدر من جرد يجرد تجريدا  
وهو امر عديم عبارة عن رفع شيء موجود فيقتضى سبق امر وجودي  
ثم رفعه وقد يجرد لفظ التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الامر الموجود  
ويستعمل في مجرد انعدام الشيء وهذا المعنى الثاني هو المراد ههنا هذا خلاصة  
ما ذكره الشارح ههنا فيكون المعنى ههنا انه ليس فيه عامل لفظي اصلا وليس  
معناه انه كان له عامل لفظي ثم جرد عنه وهذا استعمال شائع كافي قولهم ضيق  
فم البئر فانه ليس المراد به انه وسعه او لا ثم ضيق ذلك بل المراد منه اعماله ابتداء  
بالضيق ولما دخل في هذا التمرير الاسماء المعدودة نحو زيد وعمرو وبكر وواحد

**التجريد** **اي** تجريد الشيء **٩ - ا - اي** خلوه كما هو المتبادر في الصرف **عن** العوامل اللفظية  
والمتبادر من اطلاق العامل ما يكون مؤثرا في اللفظ والمعنى فلا يرد مثل علمت لزيد منطلق وبحسبك درهم  
والمراد عدم العامل اللفظي فلو قيل عن العامل اللفظي لكان اوضح فهذا الذي ذكرنا مبنى على تجريد التجريد  
عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يرد مبتدأ وخبر ركبا ابتداء ولم يأتها عامل لفظي ويمكن ان ينزل القوة  
القريبة والامكان منزلة الفعل والوجود كما في ضيق فم البئر **اي** احفره ضيق الفم او يكون المعنى ان وجدت



العوامل وفي أكثر النسخ التجرد ﴿ ١٣٠ ﴾ وهو الانسب والأوفق لما في عامل المضارع أي التعرى

واثنين وثلاث أراد أن يخرجها بقوله ﴿ لاجل الاسناد ﴾ فانها لما كن خالية عن العوامل وأريد بهن التعداد كن خالية عن الاعراب لعدم مقتضى الاعراب فيصدق عليها التعريف بأنها مجردة عن العوامل اللفظية مع أنها ليست بمرفوعة بالعامل المعنوي فقوله لاجل الاسناد متعلق بقوله التجريد وأنه مفعول له التحصيلي يعني أن التجريد إنما يكون عبارة عن العامل المعنوي إذا كان ذلك لتحصيل الاسناد يعني جعل المبتدأ مسندا إليه وجعل الخبر مسندا فخرج بهذا القيد هذه الممدودات فإن التجريد فيها ليس لاجل ذلك . قيل عليه أن التجريد عدمي والعدمي ليس بمؤثر وقد عرفت أن ما كان عاملا يجب أن يكون مؤثرا . واجب بان التأثير في الحقيقة للمتكلم والعوامل علامات لمؤثرات والعدم لما لم يكن ههنا عندما مطلقا بل عندما مقيدا جاز كونه علامة كذا أورده الشارح ﴿ نحو زيد قائم ﴾ والثاني ﴿ أي العامل المعنوي الثاني ﴾ رافع الفعل المضارع وهو ﴿ أي معنى كونه رافعا له ﴾ وقوعه ﴿ أي وقوع الفعل المضارع وقوله ﴾ بنفسه ﴿ ظرف مستقر على أنه حال من الضمير المجزوء في وقوعه والباء زائدة وهو تأكيد معنوي وهو احتراز عن وقوعه مع الناصب والجازم وقوله ﴿ موقع الاسم ﴾ بالنصب مفعول فيه لا وقوع وقد جاز حذف في منه لكونه اسم مكان بمعنى الاستقرار ولكون عاملا أيضا بمعنى الاستقرار يعني أن الوقوع المذكور يكون سببا لمشابهة المضارع بالاسم المفرد فاعطى اعراب الاسم له وإنما اعطى الرفع من اعرابه لأنه لان الرفع سبق اعراب الاسم من النصب وغيره ﴿ نحو زيد يضرب ﴾ ثم فصله بقوله ﴿ فيضرب ﴾ أي لفظ يضرب ﴿ واقع ﴾ أي في هذا المثال ﴿ موقع ضارب ﴾ وهو الاسم لأنه الأصل في الخبر وكذا إذا وقع صفة أو حالا ﴿ نحو جاني رجل يضرب ﴾ ونحو جاءني زيد يضرب فإن هذين الموقعين موقع اسم لان الأصل فيهما الأفراد وقوله ﴿ وذلك الوقوع ﴾ شروع في وجه بيان كون التجريد سبباً له وعدمه مانعا عنه يعني أن وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم ﴿ إنما يكون ﴾ أي ذلك الوقوع المعبر في هذا الباب ﴿ إذا تجرد ﴾ أي المضارع ﴿ عن النواصب والجوازم ﴾ فانه إذا وقع خبرا أو صفة أو حالا معهما لم يقع موقع الاسم فان الاسم لا يدخل عليه الناصب والجازم والفاء في قوله ﴿ فجمع ما ذكرنا ﴾ هي فاء فذلك فان الفاء العاطفة إن كانت لعطف التفصيل على الأجمال فهي تفصيلية وإن كانت لعطف الأجمال على التفصيل فهي

وقد وخبر كاد ويضرب الزيدان واجيب عن الأول والآخر

والخلو ﴿ لاجل الاسناد ﴾ أي اسناد شيء إلى شيء والشيء الأول الخبر والشيء الثاني المبتدأ يخرج به تجرد الأسماء الممدودة فانه ليس للاسناد ﴿ نحو زيد قائم ﴾ النوع ﴿ الثاني ﴾ من النوعين ﴿ رافع الفعل المضارع وهو ﴾ أي رافعه ﴿ وقوعه ﴾ ملابسا ﴿ بنفسه ﴾ أي لا ينافيه وجازمه ﴿ موقع الاسم ﴾ أي موقعا يليق به كالموقع في موقع الخبر ﴿ نحو زيد يضرب ﴾ أو الصفة أو الحال ﴿ نحو جاءني رجل أو زيد يضرب ﴾ فيضرب واقع موقع ضارب لأنه جزء ﴿ وذلك الوقوع ﴾ أي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم ﴿ إنما يكون إذا تجرد ﴾ المضارع ﴿ عن النواصب والجوازم ﴾ بأن لا يكون ناصب ولا جازم لأنه إذا دخل عليه أحدهما كان معمولا له ولا يوجد الوقوع المذكور وإنما عمل فيه الرفع لأنه إذا يكون كالاسم فاعطى سبق اعرابه وهو الرفع وهذا مذهب البصريين وغند أكثر الكوفيين الرفع التجرد عن الناصب والجازم وأورد على مذهب البصريين مضارع مرفوع لم يقع موقع الاسم كافي الصلة نحو الذي يضرب ويهد السين وسوف

بأنه يقال الذي ضارب هو وضاربان الزيدان ويكفي ما وقع موقع الاسم وإن كان الاعراب مع تقديره أما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم واخويه أنه مع السين وسوف وقد وقع موقع قائم وعن نحو كاد زيد يقوم إن الأصل فيه الاسم وعدل لعارض وقد سبق ﴿ فجمع ما ذكرنا من العوامل ستون ﴾ ﴿ ١٣١ ﴾ فذلك ما ذكر من تفصيل العوامل

﴿ الباب الثاني ﴾ من الأبواب الثلاثة ﴿ في المعمول ﴾

وتوضيح هذا الكلام يطلب من الكلام السابق ولما توقف معرفة المعمول على بيان ما يكون معمولا وما لا أراد أن بينهما أولا فقال ﴿ اعلم ﴾ أيهما الطالب لمعرفة المعمول ﴿ أولا ﴾ أي قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة أحوال المعمول ﴿ أن الألفاظ ﴾ وإنما قال الألفاظ ليعم الأقسام الثلاثة للكلمة والجملة لأن لكل أوقع في التركيب وعدمه ﴿ الموضوع ﴾ أي التي تعلق بها الوضع سواء اعتبر الوضع للمعنى أو لفظ كافي الألفاظ التي أريد بها الفاظها نحو جسق مهمل وديز قلوب زيد إذا لم تقع في التركيب مع الغير كالألفاظ الممدودة من الفعل مثل يضرب يقتل يفتح يعلم يحسن يحسب أو من الاسم نحو زيد غلام مهمل ما من أي إن أي أو من الحرف نحو هل بل قد ﴿ لم تكن معمولا ﴾ لان المعمول لا بد له من عامل والمفروض عدمه كونا ﴿ كما لا تكون عاملة ﴾ أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أي عدم كونها

فاء فذلك كما وقعت ههنا يعني أن مجموع الأشياء التي ذكرناها من العوامل أي حال كونها من العوامل ﴿ ستون ﴾ يعني أن انحصارها بها إنما هو على ما ذكرنا وأما على غير ما ذكرنا فهي زائدة كذا ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني في عوامله مائة \* ولما فرغ من بيان العامل وأنواعه وأقسامه شرع في بيان المعمول فقال ﴿ الباب الثاني ﴾ أي الباب الذي وقع في المرتبة الثانية من الأجزاء الثلاثة للرسالة ﴿ في المعمول ﴾

أي كائن في بيان أحواله أو كائن في تحصيل ادراكات أحواله . ثم المصنف أراد أن يضع مقدمة لباب المعمول لتوقف مسائل المعمول على معرفتها فقال ﴿ اعلم أولا ﴾ بالنصب والتنوين مفعول فيه لا علم أي اعلم قبل زمان الشروع في المقصود ﴿ أن الألفاظ الموضوع ﴾ يعني أن ألفاظ التي وضعت لمعنى سواء كانت أسماء أو فعلا أو حرفا ﴿ إذا لم تقع ﴾ أي تلك الألفاظ ﴿ في التركيب ﴾ أي إذا لم تكن جزءا من التركيب ﴿ لم تكن ﴾ أي لم تكن تلك الألفاظ معمولا ﴿ فقوله إذا لم تقع فعل الشرط وقوله مع اسمه وخبره جزء الشرط والجملة خبر أن وهو مع اسمه وخبره مفعول اعلم فانه لو كانت معمولا لزم أن يكون معه عامل ولو كان معه عامل لكان مركبا هذا خلاف لا نافر ضنا إنه لم يقع في التركيب وقوله ﴿ كما لا تكون ﴾ ظرف مستقر ومأمصدرية والجملة حال من اسم تكن أي لم تكن معمولا حال كونها كعدم كونها عاملة يعني أن الألفاظ الغير الواقعة في التركيب لم تكن معمولا لعدم العامل ولا طاملة لعدم المعمول وهي مثل الفاظ الممدودة من الأسماء مثل زيد غلام دار أو من الحروف نحو هل وبل وقد وأما الأفعال فلا توجد بالتركيب فان نصر مثلا مركب لا محالة فانه لا بد له من فاعل ولو تحته كأمير ﴿ وان وقعت ﴾ أي أن وقعت تلك الألفاظ الموضوع ﴿ فيه ﴾ أي في التركيب حال كونها مستعدة للمعمولية فقوله أن وقعت فعل شرط وقوله ﴿ فعلى ثلاثة أقسام ﴾ ظرق مستقر خبر لمبتدأ محذوف أي فهي كاشة على ثلاثة أقسام والجملة جزء الشرط . والحاصل أن الألفاظ الموضوع أما فعل أو اسم أو حرف فالأول مركب دائما والآخران إما غير واقعة في التركيب أو واقعة فيه فالأول ليس بمامل ولا معمول والثاني على ثلاثة أقسام ﴿ القسم الأول ما ﴾ أي لفظ موضوع لمعنى ﴿ لا يكون ﴾ أي ذلك اللفظ معمولا أصلا أي لا بالاصالة

معمولة مثل عدم كونها عاملة لعدم معمولاها ﴿ وان وقعت فيه ﴾ أي في التركيب ﴿ فهي ﴾ أي تقع ﴿ على ثلاثة أقسام القسم الأول ما ﴾ أي لفظ مركب ﴿ لا يكون معمولا أصلا ﴾ أي لا اصالة ولا نيابة أي لا يكون له اعراب لالفاظ ولا تقديرا



ولا محلا لعدم مقتضيه وهو المعاني المختلفة والمشابهة كما في قسمي القسم الثاني ولعدم قيامه مقام ما يوجد هو فيه كما في نوعي القسم الثالث (وهو) أي القسم الذي لا يكون معمولا (أثنان) أي نوعان النوع (الاول الحرف مطلقا) عاملا وغير عامل باتفاق (١٣٢) الفريقتين (و) النوع (الثاني الامر بغير اللام) متى اطلق لفظ

ولا بالتبع ولا يكون له اعراب لالفاظا ولا تقدير ولا محلا لانتفاء اتصافه بمعنى هو مقتضى الاعراب فانه لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وايضا انه لا يقوم مقام ما يوجد فيه الاعراب (وهو) أي ما لا يكون معمولا اصلا (أثنان الاول الحرف مطلقا) فانه لا يكون معمولا اصلا بل هو مجنسه مبني فانه لو كان معربا لزم قيام مقتضى الاعراب به ومعنى الحرف غير قائم بنفسه وغير القائم بنفسه لا يقوم به غيره (والثاني الامر بغير اللام) يعني امر الحاضر فقوله (عند البصريين) ظرف للنسبة الحكيمة يعني كون الامر مبني ولا يكون معمولا اصلا انما هو عند البصريين ثم بين وجهه بقوله (فانه) أي الشان (لما حذف عنه) أي عن الامر المذكور الذي اصله المضارع (حرف المضارعة) وهو بالرفع على انه نائب فاعل لحذف وقوله (التي) موصول وقوله (بسببها) متعلق بقوله (صار) والضمير راجع الى الموصول وقوله (المضارع) مرفوع على انه اسم صار وقوله (مشابها) منصوب على انه خبره وقوله (الاسم) متعلق بمشابهها وقوله (فاعرب) معطوف على صار وهو بصيغة المجهول ونائب فاعل تحته راجع الى المضارع وقوله (وعمل) معطوف على اعرب وهو ماض مجهول ايضا ونائب فاعله قوله (فيه) وهو متعلق بعمل والضمير المجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعله وراجع الى المضارع وقوله (خرج) جواب لما وفاعله راجع الى الامر المذكور وقوله (عن المشابهة) متعلق بخروج وقوله (فعاد الى اصله) متعلق بعاد وقوله (وهو) مبتدأ راجع الى الاصل وقوله (البناء) خبره يعني ازوجه كون الامر مبني اصلها عند البصريين انه لما حذف من الامر حرف المضارعة التي هي سبب لمشابهة المضارع للاسم وتلك المشابهة سبب لكون المضارع معربا ومعمولا لخرج ذلك الامر عن المشابهة المذكورة فعاد الى اصله الذي هو البناء لان الاصل في الفعل البناء فصار الامر مبني كما كان وقال الكوفيون هو أي الامر معرب مجزوم بلام مقدرة (وقولنا انصر مجزوم كما هو في لينصر وجازمه لام الامر المقدرة فيكون معربا عندهم

ووقف وقول الكوفيين انه مجزوم والسكون والسقوط جزم واعراب

الامر في هذا الفن يراد به هذا الامر فقوله بغير اللام قيد لتحقيقي لثلاثتهم من هو قريب العهد من علم الصرف انه عام للقسمين لانه عام لهما في ذلك العلم (عند البصريين) انما حكم بانه غير معمول (فانه) أي الامر (لما حذف عنه حرف المضارعة) لدفع الالتباس بالمضارع بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال لان اصل اضرب لضرب باتفاق الفريقتين (التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم) مشابهة تامة على ماسبق (فاعرب) معطوف على صار (وعمل فيه) أي في المضارع (خرج) أي الامر (عن المشابهة) لزوال سببها جواب لا وهي حرف وجود لوجود ضد لو عند سيبويه وظرف لجوابه عند غيره (فعاد الى اصله وهو البناء) الاصل (وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة) ولا ثمره لهذا الخلاف في اللفظ بل في قول البصريين انه مبني موقوف وسكون آخره وسقوط نونه بناء

(والقسم الثاني) أي من الاقسام الثلاثة (ما يكون) أي لفظي يكون معمولا دائما (أي لا ينشك عن كونه معربا لفظا وتقدير او محلا لانه لا ينشك عن معنى يقتضى الاعراب) وهو (أي ما يكون معمولا دائما) (أثنان ايضا) أي كما كان لا يكون معمولا اصلا (أثنان الاول) أي من الاثنان (الاسم) أي جنس الاسم (مطلقا) أي سواء كان اسما معربا او اسما مبني لمشابهته للمعنى الاصل كالضمائر والموصولات فانه ان كان معربا يكون اعرابه لفظيا وتقدير يا وان كان مبني يكون اعرابه محليا فلا ينشك عن الاعراب اصلا لكونه حاملا لا محالة لواحد من المعاني المقتضية للاعراب وقوله (حتى حكم) ولفظ حتى ابتدائية وحكم فعل مجهول وقوله (على اسماء الافعال) نائب فاعله وقوله (بانها) متعلق بحكم والضمير المنصوب راجع الى اسماء الافعال وقوله (مرفوعة المحل) تركيب اضافي ومضاف الى المحل ونائب فاعله مستتر تحته وهو ضمير مؤنث راجع الى اسماء الافعال وهو مع نائب فاعله مركب مرفوع لفظا على انه خبر ان في بانها ولفظ المحل مجرور لفظا على انه مضاف اليه ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول وقوله (على الابتدائية) متعلق بمرفوعة يعني انه لما كان جنس الاسم غير خال عن الاعراب وكانت اسماء الافعال كهيئات ورويد من جنس الاسم لزم ان تكون تلك الاسماء معربة وحكم لذلك عليها بانها مرفوعة محلا على انها مبتدأ (وفاعلها) أي وحكم ايضا بان فاعلها (ساد مسد الخبر) وقوله (او منصوبة المحل) بالرفع معطوف على مرفوعة المحل يعني او حكم على اسماء الافعال بانها منصوبة المحل (على المصدرية) أي على انها مفعول مطلق لفعل محذوف ومعنى رويد زيدا مثلا في تقدير ارود اروادا زيدا وقوله (وان قال) ان الوصلية أي وحكم بهذين الاعرابين لذلك ولوقال (بعضهم) وهم المحققون من النحاة وقوله (لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل) مراد لفظه منصوب محلا على انه مفعول قول لقال (بعضهم) يعني ان في اسماء الافعال ثلاثة مذاهب الاول مذهب ابن الحاجب ومختاره وهو ان اسماء الافعال لكونها مجردة على العوامل اللفظية دخلت في تعريف المبتدأ كما في أقائم الزيدان فتكون مبتدأ وفاعله خبره بان يكون سادا مسد الخبر ورده هذا المذهب بانه ينتقض به تعريف المبتدأ فان المبتدأ من جنس الاسم فيدخل فيه ما كان من جنس الفعل ورد الرضى قياسا على أقائم الزيدان بانه القياس مع الفارق فان قائم وان كان مشابها للفعل لقيامه مقامه

(بمعنى الفعل)

(والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما) أي لا ينشك عنه المعمولية معربا او مبني لوجود موجه (وهو اثنان ايضا) أي كما كان القسم الاول اثنان (الاول الاسم مطلقا) معربا (١٣٣) او مبني (حتى حكم) حتى ابتدائية

سببية مدخولها مسبب عن الحكم السابق (على اسماء الافعال) بان لها محلا من الاعراب قال الدماميني في شرح المغني عن سيبويه والملازني وجماعة من النحاة انها معمولة لها محل من محال الاعراب فاختلفوا في تعيينه فحكم (بانها مرفوعة المحل على الابتداء) أي على انها مبتدأ ولا خبر له بل (فاعلها ساد مسد الخبر) كما في أقائم الزيدان حكم به بعضهم قال الرضى ليس بشئ لان قائم اسم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فان تسمع في تسمع بالمعدي وان كان فعلا لفظا لانه مبتدأ فاسم الفعل اذن ككاف ذلك (او) حكم بانها (منصوبة المحل على المصدرية) أي على انها مفعول مطلق لافعال محذوفة حكم به بعض آخر ورده الرضى ايضا بانه لو كان كذلك لكنت الافعال مقدرة قبلها فلم تكن قائمة مقامها ولم تكن مبنية (وان قال بعضهم) وهم المحققون في نقل ابن مالك والجمهور عند ابن هشام وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضى وقيل انه مذهب الاخفش (لا محل لها من الاعراب لكونها

بمعنى الفعل) اذرب عارض لازم ورب اصل مرفوض



(و) حكم (على ضمير الفصل) وهو صيغة مرفوعة بين مبتدأ معرف وغير معرف باللام او اسم تفضيل مستعمل بمن دخل عليهما النواسخ (نحو كان زيد هو القائم) وزيد ظننته هو الكريم وانه هو الغفور وما زيد هو القائم. وكنت انت افضل من عمرو اولا نحو زيد هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ويكون مطابقا للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة والفرض من اتيانه الفصل بين كون الخبر خبرا واما ثم اتسع وجي به فيما لا التباس فيه باختلاف الاعراب كما اذا دخله بعض الناسخ او يكون المبتدأ ضميرا او الخبر افعلا من (١٣٤) طردا للباب وسماه البصريون فصلا لفصل المذكور والكوفيون

عمادا من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية لا يسقط عنها كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط (وبالحرفية) لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع التباس الخبر ذهب اليها بعض البصرية استنكارا لحلو الاسم من الاعراب والكوفيون يجعلونه تائيدا ورد بانه لا يمكن نحو زيد هو القائم لان الضمير لا يؤكد به المظهر (خلافا لبعضهم) هو بعض البصرية اى خالف ذلك البعض البعض الذى ذهب الى حرفيته حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه ثم لما وقع الابهام فى الفاعل اعيد باللام الجارة وجعل صفة المصدر لتبيين فاعله اى خلافا ثابتا لبعض ولا يقال ان المصدر حينئذ يجب حذف فاعله ويكون نائباً عنه فلا يوصف كالا يوصف المنسوب عنه

وهو الفعل لانا نقول نحو سنة الله ان سنة الله سنة حذف فيه الفعل وجوبا واقم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع ان الفعل لا يضاف والنائب لا يكون فى حكم المنوب عنه من كل وجه وجملة (يقول) اى ذاك البعض (انه اسم لا محل له من الاعراب) استيناف قال المصنف لانظيره فى الاسم فهو بعيد يريد غير المنقول الى معنى اتفعل فلا يرد اسماء الافعال على القول المختار ولما كان صورة اللام حرفا وما سبق اسمائه على المغايرة بتغيير الاساوب فقال (واما اللام الداخلة على الصفات) ولم يقل وعلى اللام اراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول بارادة ما فوق الواحد او الانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة

واسم التفضيل حرف تعريف بالاتفاق لعدم تأويلهما بالفعل لكون الاول للثبوت والثانى للزيادة (فقال بعضهم) وهو المازنى والاختش (انها حرف) للتعريف لاسم موصول (كغيرها) اى كلام غير الداخلة عليها كالرجل والحسن لاجراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولو كانت موصولة لكان الاعراب حقها ويجرى عليها وينحى الجواب فى بيان دليل الجمهور (وقال اكثرهم) وهو الجمهور (هى اسم موصول بمعنى الذى) فى المفرد المذكور (اوالى) فى المؤنث وبمعنى تانية المذكور والمؤنث والجمع كذلك حينئذ يثنى (١٣٥) مدخولها ويجمع ويذكر ويؤنث ويحوز انه يعتبر صورتها حيث يكون معناها تنية او جمعا او مؤنثا فيفرد ومدخولها اعتبارا لفظها فيكون مما يكون معمولا دائما فيكون لها اعراب فى كل موضع مع ان الاعراب فى مدخولها لافها فيبين وجهه بقوله (اعطى اعرابها لما بعدها) اى اللام اللام فى لما زائدة فى المفعول على ما اختاره فى معنى اللبيب وقال الرضى كل موضع يتوهم فيه كون حرف الجر فى غير معناه المشهور او زائدة فالواجب فيه التضمن فى كلام المصنف يضمن معنى العروض فاصل الكلام اعطى اعرابها ما بعدها عارضاله فحذف ما بعدها فظاهر مجرورا ذكر مثله الفاضل العصام فى حاشية الفوائد الضيائية (لما انتقل) اى ما بعدها مصدرية اى لانتقاله (من الفعلية) اى كونه فعلا (الى الاسمية) اى كونه اسما صورة لكرهتهم دخوله على الفعل فصار كالا بمعنى غير حيث انتقل اعرابه الى مدخوله (فاصل جاءنى

فقال) جواب اما اى قال (بعضهم) اى بعض النحاة وهو الامام المازنى (انها) بكسر الهمزة وفتحها فانه ان كان المراد بالقول الاعتقاد الحازم فهى بالكسر وان كان الاعتقاد الراجح اعنى بمعنى الظن فهى مفتوحة والضمير المنصوب راجع الى اللام يعنى قال ذلك البعض ان اللام المذكورة (حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اى كغير اللامات التى دخلت على غير الصفات من الاسماء واذا كانت حرفا تكون مما لا يكون معمولا اصلا فيكون المعمول مدخولها من الصفات (وقال اكثرهم) اى اكثر النحاة وهو غير المازنى (هى) اى تاء اللام (اسم موصول) لاجزى فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من الاعراب وقوله (بمعنى الذى) ظرف مستقر خبر بعد الخبر اى هى اسم بمعنى الذى ان كان مدخولها مذكرا نحو الضارب (اوالى) اى او بمعنى التى ان كان مؤنثا نحو الضاربة وقوله (اعطى) فعل مجهول وقوله (اعرابها) نائب فاعله وقوله (لما بعدها) متعلق باعطى والجملة خبر بعد الخبر اى هى اسم كائن بمعنى ما ذكر اعطى اعراب تلك اللام الموصولة للصفات التى بعدها وقوله (لما انتقل) متعلق باعطى وما مصدرية وهو بيان لعل الاعطاء وفاعل انتقل راجع الى ما فى لما بعدها اى انما اعطى اعرابها للصفات التى بعدها لانتقال تلك الصفات (من الفعلية الى الاسمية) ثم اراد ان يفصل وجهه فقال (فاصل جاءنى الضارب زيدا) وقوله فاصل مبتدأ ومضاف الى تركيب الضارب وقوله (الذى ضرب زيدا) مراد اللفظ وهو مرفوع تقديره اى انه خبر المبتدأ يعنى اصل هذا التركيب هو هذا (فالاول) اى هو لفظ الذى فى الذى ضرب (معمول) لكونه فاعلا جاءنى (والثانى) اى لفظ ضرب (غير معمول) فى هذا الاصل لكونه ماضيا فافظه مما لا يكون معمولا اصلا وجملة لا محل لها ايضا لكونها صلة وقوله (فلما غير) تفريع على ما قبله والفاء فيه تفريعية وغير بضم الفين وتشديد الياء المكسورة فعل ماض مجهول وقوله (هذا الكلام) نائب فاعله اى لما غير قوله الذى

الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا) او يضرب زيدا واصل جاءنى المضروب غلامه جاءنى الذى ضرب غلامه واصل الضاربان زيدا اللذان ضربا والضاربون الذين ضربوا وهكذا فقس (فا) الجزء (الاول) اى الذى (معمول) لوجود المقتضى وعدم المانع (و) الجزء (الثانى غير معمول) لعدم المقتضى الذى هو المعانى فلا يرد الذى بضرب لانه ليس بمعمول بهذا المعنى (فلما غير هذا الكلام)



اي الذي ضرب بان غير الذي الى اللام وضرب الى اسم الفاعل وقيل الضارب (صار الاول في صورة الحرف)  
اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى ونفس الامر اسما موصولا (والثاني) اي ضرب (في صورة  
الاسم) وان كان المعنى معنى ﴿١٣٦﴾ الفعل فوجب ان يراعى الصورتان (فانكس الحكم) بان انتقل

ضرب الى قوله الضارب بان كان لفظ الذي لا ماولفظ ضرب ضارب او قيل جاءني  
الضارب (صار الاول) هو جواب لما اي صار لفظ الذي (في صورة الحرف)  
وهي صورة حرف التعريف وانما قال في صورة ولم يقل حرف لان كونه حرفا انما هو  
في صورته فان معناه اسم بمعنى الذي وقوله (والثاني) معطوف على اسم صار اي  
وصار اللفظ الثاني وهو ضرب (في صورة الاسم) اي اسم الفاعل وهو ايضا  
في الحقيقة فعل وقوله (فانكس) معطوف على قوله صار والفاء عاطفة  
سببية من عطف السبب على السبب اي الصيرورة المذكورة كانت سببا  
للانكس وقوله (الحكم) فاعله اي قبل الحكم السابق وهو كون الاول  
معربا وكون الثاني غير معرب لانكس وهو كون الاول غير معرب لكونه  
في صورة الحرف وكون الثاني معربا لكونه في صورة الاسم وقوله (ترجيحا)  
بالنصب اما على انه مفعول مطابق لقوله انكس اي انكس ترجيح واما على  
انه مفعول له لانكس اي انما انكس الحكم بتبديل الصورة ولم يبق على اصاله  
مع عدم تبدل المعنى فان الاول باق على الاسمية والثاني باق على الفعلية بحسب  
المعنى ترجيحا (لجانب اللفظ) وهو حرفية الاول واسمية الثاني (على جانب  
المعنى) وهو بقاؤها على معناها الاصل وقوله (في الاعراب) متعلق  
بالترجيح اي ترجيح جانب اللفظ في الاعراب اي في المقام الذي هو مقام  
الاعراب (الذي هو) اي الاعراب (حكم لفظي) وكل شيء هو حكم  
لفظي يرجح فيه جانب اللفظ والا فالاعراب حق الاول الذي هو المعمول في  
الحقيقة فانه هو فاعل جاءني وليس للثاني حق في الاعراب لكونه فعلا ماضيا  
لكنه ظهر الاعراب ههنا في الثاني لانه بعد التغير كان في صورة الاسم ولم يظهر  
في الاول فانه كان على صورة الحرف بعد التغير (والثاني) اي من الاثنين  
وهو ما يكون معمولا دائما (الفعل المضارع) وانما اطلقه لانه بعد وقوعه  
في التركيب لا يشغل اما ان يقع بعد الجازم او بعد الناصب او لم يقع بعدهما  
فكل ذلك من المعمولات فان الاول معمول مجزوم والثاني معمول منصوب  
والثالث معمول مرفوع لوقوعه موقع الاسم كاسم (والقسم الثالث)  
اي من الاقسام الثلاثة التي تقع في التركيب (ما) اي لفظ موضوع (كان

الاعراب من الاول الى الثاني  
وصار لفظيا كما في المثال المذكور  
او تقديريا كما في مثل الغازی  
للاستقاء المانع الذي هو البناء  
(ترجيحا) اي انعكاس ترجيح  
او مفعول له لعكسوا المدلول  
عليه بانكس ولا يجوز ان يكون له  
(لجانب اللفظ) اي لجانب هو  
اللفظ فلاضافة بيانية واللام  
زائدة لتقوية عمل المصدر (على  
جانب المعنى) اي جانب هو المعنى  
(في الاعراب الذي هو حكم)  
اي اثر (لفظي) اي منسوب  
الى لفظ المحل لا الى معناه اشارة  
الى وجه ترجيح جانب اللفظ  
فالاعراب في الحقيقة للام وظهر  
في مدخوله والذي حمل الجمهور  
على هذا التطويل عملهما في  
المفعول به بمعنى الماضي باللام  
دون الاستفهام والنفي كما سرفت  
مع ان طلبهما للفعل اقوى من  
الموصول (والثاني) من الاثنين  
(الفعل المضارع) وان كان مبني  
باتصال نون الجمع المؤنث ونوني  
التأكيد لانه اذا وقع في التركيب  
لا بد له من عامل رافع او ناصب  
او جازم لوجود مقتضى وهو

المشابهة لاسم الفاعل فيكون مرفوعا او منصوبا او مجزوما (والقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما)  
اي لفظ (كان

الاصل فيه) اي في ذلك اللفظ (ان لا يكون معمولا) لعدم وجود مقتضى فيه اي في ذاته (لكن قد يقع)  
ذلك اللفظ (موقع القسم الثاني) وهو ما يكون معمولا دائما اسما او فعلا مضارعا (فيكون معمولا) لقيامه  
مقامه ولحملة عليه لوجود مقتضى فكمن من شيء يقوم مقام ﴿١٣٧﴾ شيء فيأخذ حكمه (وهو) اي

القسم الثالث (اثان ايضا) اي  
القسم الثاني (الاول) الفعل  
(الماضي فانه) اي الماضي (اذا  
وقع بعد ان المصدرية) الناصبة  
(يحكم على محله) اي الماضي  
(بالنصب واذا وقع) اي الماضي  
(بعد) العامل (الجازم) حرفا  
او اسما حال كونه (شرطا او  
جزاء) بلقاء اذ معه يحكم على  
محل الجملة بالجزم لا الماضي كما  
سيجي ان شاء الله تعالى (يحكم  
على محله بالجزم) لقيامه مقام  
المضارع اذ الناصب والجازم  
عاملان فيه اصالة وفي الماضي نيابة  
عنه او (لظهور ذلك الاعراب)  
الذي هو النصب والجزم (في)  
المضارع (المعطوف) على ذلك  
الماضي وظهوره فيه يدل على  
وجوده في المعطوف عليه لانه  
بديمته له ولتأثير الجازم في معناه  
حيث يقلبه الى الاستقبال فآثر في  
لفظه الجزم ذكره في معنى اللبيب  
(نحو اعجبني ان ضربت) انت  
منصوب محلا لكونه مبني  
(وتقتل) معطوف منصوب

الاصل فيه) اي في ذلك اللفظ (ان لا يكون) ذلك اللفظ معمولا لكن قد يقع  
اي ذلك اللفظ (موقع القسم الثاني) وهو ان لفظ الذي يكون معمولا  
دائما كالاسم والفعل المضارع (فيكون) اي اذا وقع كذلك يكون ذلك اللفظ  
الذي حقيقة من القسم الاول معمولا لوقوعه موقع القسم الثاني (وهو)  
اي ذلك القسم الثالث (اثان ايضا) اي كما كان القسم الثاني كذلك (الاول  
الماضي) فانه في الحقيقة من القسم الذي لا يكون معمولا اصلا لكنه قد يقع  
معمولا بخلاف الاصل (فانه) اي الماضي (اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على  
محله) اي على محل الماضي مجردا عن فاعله فانه مع فاعله يكون جملة فيدخل  
في الثاني من هذا القسم وقوله (بالنصب) متعلق بيحكم (واذا وقع) اي  
ايضا اذا وقع الماضي (بعد الجازم شرطا او جزاء) اي سواء كان ذلك الماضي  
واقعا في موقع الشرط او واقعا في موقع الجزاء لكن بشرط ان يكون الواقع  
في موقع الجزاء بدون الفاء فانه لو وقع بالفاء يحكم بالجزم على جملة فيكون من  
الثاني ايضا (يحكم على محله) اي محل ذلك الماضي الواقع قبل اتيان فاعله  
(بالجزم) اي بانه مجزوم باداة الجزاء وقوله (لظهور) متعلق بقوله يحكم  
في الموضعين على سبيل التنازع وهو مفعول له الحصول اي يحكم بالنصب  
لحصول ظهور (الاعراب) وهو النصب والجزم (في المعطوف) اي في الفعل  
الذي عطف على ذلك الماضي (نحو اعجبني ان ضربت) انت (وتقتل)  
هذا مثال لما حكم بالنصب فان ان في ان ضربت مصدرية وضربت منصوب  
محلا بان والتاء فاعله والجملة صلة ان وهي مع صلته في تأويل المفرد مرفوع  
محلا على انه فاعل اعجبني وقوله وتقتل بالنصب لفظا معطوف على ضربت وقوله  
(وان ضربت وتقتل) بالجزم (ضربتك واقتل) بالجزم ايضا مثال الماضي  
الواقع شرطا وجزاء ويحكم عليه بالجزم وقوله (وفي غير هذين الموضعين) متعلق  
بقوله (لا يكون) واسمه راجع الى الماضي وقوله معمولا خبره اي لا يكون  
الماضي معمولا في غير وقوعه بعد المصدرية ووقوعه بعد الشرطية بل يبق في غيرهما

لفظا لعدم المانع من ظهوره مثال لوقوعه بعد ان الناصبة ومثال وقوعه بعد الجازم (ونحو ان ضربت) مجزوم محلا  
(وتقتل) مجزوم لفظا (ضربتك واقتل) والجار في قوله (وفي غير هذين الموضعين) متعلق بلا يكون  
قدم عليه او التقدير والماضي في غير هذين الموضعين (لا يكون معمولا) لعدم قيامه مقام ما يكون



معمولا فالماضي يقع موضع المضارع لا غير ( والثاني ) من الاثنين ( الجملة ) فانها من حيث هي لا يكون لها اعراب لعدم موجه فيها واذا وقعت موقع الاسم او المضارع تكون معمولا لتلياقها عنه لالوجود المقتضى ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على قسمين وبين كل قسم فقال ( وهي على قسمين ) ولم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة جدوا لان التصنيف للمبتدئين ولا علينا ان نبينه وبعض ما يتعلق بالمقام فنقول الجملة اللفظ المركب الذي فيه اسناد مقصود لذاته فلا يكون له اعراب في موضع فتحو زيد قائم وقام زيد كلام وجمله وكذلك زيد ابوه قائم واما ابوه قائم منه فجملة ليس بكلام وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا لاعلم ومتعلقا عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم يقيد الاسناد في الكلام بكونه مقصودا فكل كلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم اقسامها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية ﴿ ١٣٨ ﴾ ورد بان الجملة ان استحققت بدخول اداة الشرط عليها ان تعد قسما

مستقلا من الجملة استحققت بدخول اداة التريديد نحو العدد اما زوج او فرد واداة النفي وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية في الفعلية والظرفية وان استحققت ان تكون قسما برأسها اعتبره المصنف في الامتحان بسبب انتقال العمل والاعراب من المتعلق اليها وشرط الاعتماد الا انه لما علم الفعل لكونه لفظا او معنى هنا ادرجهما في الفعلية قليلا للاقسام وتسهيلا للضبط فبقى قسما احدهما ( فعلية ) اي جملة

على اصله الذي هو ان لا يكون معمولا اصلا ( والثاني ) اي الثاني من الاثنين وهو ان يكون الاصل فيه ان لا يكون معمولا وقد يقع في موقع المعمول فيكون حينئذ معمولا على خلاف الاصل ( الجملة وهي ) اي الجملة ( على قسمين فعلية ) اي احدهما فعلية ( وهي ) اي الجملة الفعلية ( المركبة ) اي التي تتركب من الفعل لفظا ( اي احد جزاءه ) فاعل صريح وقوله ( او معنى ) معطوف على قوله لفظا وبيان لنوع آخر للفعلية اي اما مركبة من الفعل معنى يعني من اسم يكون معناه فعلا وقوله ( وفاعله ) بالجر معطوف على قوله من الفعل اي جزؤها الآخر فاعل ذلك الفعل ان كان الفعل صريحا او فاعل ذلك اللفظ الذي يفهم منه معنى الفعل ان لم يكن الفعل صريحا وقوله ( نحو ضرب زيد ) مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وقوله ( وان تكرمى اكرمك ) مثال لما كان الفعل فيه لفظا لكنه باداة الشرط وقوله ( وهيات زيد ) مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من ذلك اللفظ حال كونه غير مشتق وقوله ( واقام الزيدان )

منسوب الى الفعل لكون الجزء الاول الفعل ( وهي ) اي الجملة الفعلية على ما اختاره صاحب الباب والمصنف في هذه الرسالة الجملة ( المركبة ) اي التي ركب ( من الفعل ) حال كونه ( لفظا ) اي لفظيا بان يكون لفظه لفظ الفعل ويجوز ان يكون تميزا من نسبة المركبة الى الفعل بواسطة من اي من لفظ الفعل ولو تقديره دخل عليه اداة الشرط او لم تدخل نحو وان احد من المشركين استجارك ( او معنى ) اي معنويا والمراد به ما فيه الاسناد كاسماء الافعال لا ما يفهم منه معنى فعل مطلق كما كان كذلك فيما سبق بقريئة المقسم وهو الجملة ( و ) من ( فاعله ) اي مرفوعه فاعلا او نائبه واسم باب كان او كاد ( مثل ضرب زيد ) عمرا وضرب عمرو وكان الله عليا مثال للفعلية بدون اداة الشرط ( وان تكرمى اكرمك ) مثال لها بها ( وهيات زيد ) وتراك ذبا مثال لها والفعل معنى اسم فعل ( واقام الزيدان ) وما قام الزيدون مثال لها والفعل معنى مشتق ومن فسر الفعلية بما جزؤه الاول فعل فهي جملة اسمية عنده ومثاليته مبنية على ان قائم مبتدأ والمرفوع بعمده فاعل ساد مسدا الخبر وفيه قولان آخران احدهما كون قائم خبرا مبتدأ محذوف

اصله اقامان الزيدان ففي الصفة ضمير فلما حذف المبتدأ اقيم الاسم الظاهر موقع الضمير دفعا للالتباس والثاني كون قائم خبرا والزيدان مبتدأ ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الظاهر وهو على هذين جملة اسمية ( واقى الدار زيد ) مثال لها والفعل معنى ظرف مستقر ( و ) ناهيا ( اسمية وهي ) الجملة ( المركبة من المبتدأ والخبر ) ومن اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وقام زيد ( وان زيدا قائم ) وان النيايا بهم وما هذا بشرا ومنهم من فسرهما بما كان جزؤه الاول اسما مسندا اليه او ﴿ ١٣٩ ﴾ مسندا تقدم حرف اولا فاقام

مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من اللفظ المشتق وقوله ( واقى الدار زيد ) مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من غير المشتق وهو الجار والمجرور حال كونه ظرفا وقوله ( واسمية ) معطوف على قوله فعلية اي القسم الثاني جملة اسمية ( وهي ) اي الجملة الاسمية ( المركبة ) اي التي تتركب من المبتدأ والخبر ان كان مجردا عن العوامل اللفظية ( او من ) اي النوع الاخر منها هي المركبة من اسم الحرف العامل وخبر ( مثل الحروف المشبهة وما يلحق بها من لالنفى الجنس ومن الاستثناء المنقطع ومثل الحرفين المشبهين بليس وقوله ( نحو زيد قائم ) مثال لاسمية تتركب من المبتدأ والخبر وقوله ( وان زيدا قائم ) مثال لما تتركب من اسم الحرف العامل وخبره ثم شرع في تفصيله بقوله ( فان اريد ) يعني اذا وقعت جملة في موقع فينظر فيه ان اريد ( بالجملة لفظها ) اي لفظ تلك الجملة من غير اعتبار دالها على معناها ( فلا بدله ) اي حينئذ لا فراق موجود له اي لللفظة تلك الجملة ( من اعراب ) يعني انه يلزم ان تكون معربا باعراب ( لكونه ) اي لكون ذلك اللفظ ( في حكم الاسم المفرد ) لان تلك الجملة مؤولة باللفظ وهو لفظ مفرد ( حتى يجوز وقوعها ) اي وقوع الجملة التي اريد بها لفظها ( في كل ما ) اي في كل موضع ( وقع ) اي ذلك الاسم المفرد ( فيه ) اي في ذلك الموضع والفاء في قوله ( فيقع ) عاطفة سببية لمطف جملة تقع على جملة يجوز يعني بسبب جواز وقوعها كذلك تقع تلك الجملة ( مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك ) من المفعول واسم باب كان وباب ان وغير ذلك من مواضع انفراد قوله ( نحو زيد قائم جملة اسمية ) مثال لما يقع مبتدأ فان قوله زيد قائم مراد لفظه وهو مبتدأ وقوله جملة اسمية خبره ( اي هذا اللفظ ) جملة اسمية واما مثال ما يقع فاعلا فتحوي تقع زيد قائم فاعلا واما مثال وقوعها نائب الفاعل فتحو جعل زيد قائم نائب الفاعل ( ومنه ) اي ما اريد بالجملة لفظها ( مقول

الموضع ( فتقع ) اي الجملة التي اريد بها لفظها ( مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك ) من معمولات العامل ( نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ ) ويقع زيد قائم جملة اسمية وواقع زيد قائم مقام الفاعل وكان ضرب زيد جملة فعلية وعلمت زيد قائم جملة اسمية وعلمت ان زيدا قائم جملة اسمية ( ومنه ) اي ما اريد به لفظ ( مقول



(القول) أي جملة محكية بالقول أي جعلت مفعولاً له وإنما فصل عما قبله بقوله منه لانه وإن كان لفظ الجملة إلا أنه لا بد فيه من ملاحظة ﴿١٤٠﴾ المعنى بخلاف ما تقدم فإن عدم الملاحظة فيه أكثر كما لا يخفى

(القول) أي وقوع تلك الجملة مقولاً لقول يعنى من الأفعال التي مشتقة من مادة القول ﴿نحو قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا﴾ فإن جملة آمنوا في هذه الآية وقعت مقولة لقوله وإذا قيل لهم وهي مرفوعة تقديرها على أنها نائب فاعل لقيل وإنما فصله بقوله ومنه فإن ما وقعت مقول القول ليست بواقعة في موقع المفرد بالحقيقة فانه موضع الجملة حتى أن مادة الالف والنون تقع مكسورة فيه كما سبق في أنها إذا وقعت بعد القول تكون مكسورة وقوله ﴿وكذا﴾ ظرف مستقر خبر لمبتدأ محذوف أي الحكم كالحكم الذي أريد به اللفظ ﴿أن أريد بها﴾ أي بالجملة ﴿معنى مصدرى﴾ وهو نائب فاعل أريد أي أن أريد بالجملة معناها المصدرى الحاصل من مضمونها بأن أول خبرها بمصدر وضيف إلى اسمها أن كان خبرها مشتقاً أو أول بالشبوت أن كان خبرها جامداً وقوله ﴿أما بواسطة﴾ متعلق بأريد أي أريد ذلك المعنى المصدرى أما بواسطة ﴿أن﴾ بفتح الهمزة وبالنون المشددة أن كانت الجملة اسمية ﴿أو أن﴾ أي أو بواسطة أن بفتح الهمزة وسكون النون ﴿أو ما﴾ أي أو بواسطة ما وقوله ﴿المصدريتين﴾ صفة أن وما وهذا أن يكونان واسطتين أن كانت الجملة فعلية ﴿كقولك بلغني أنك قائم﴾ هذا مثال لما أريد بها المعنى المصدرى بواسطة أن فإن جملة أنك قائم بتأويل قيامك مرفوعة محلاً على أنها فاعل بلغني ﴿وكقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم﴾ هذا مثال لما وقعت الجملة مبتدأة بتأويل المصدر بأن أي صيامكم خير لكم وقوله ﴿أو بغيرها﴾ معطوف على قوله بواسطة أي أو بغير واسطة هذه الثلاثة وقوله ﴿نحو الجملة التي﴾ مثال لما وقع بغيرها أي ذلك الغير نحو جملة التي ﴿أضيف إليها﴾ أي وقعت مضافة إليها ﴿كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ فإن يوم أضيف إلى جملة ينفع فيقتضى أن يأولها بالمفرد لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً مفرداً ﴿أي يوم نفع صدق الصادقين﴾ ثم أنهم اختلفوا في الفعل الذي وقع مضافاً إليها أن المضاف إليه هو مجرد الفعل أو جملة والمصنف صحح الثاني في الامتحان كذا في الشرح وقوله ﴿ونحو﴾ معطوف على قوله كقوله تعالى يعني أن التأويل بواسطة غير تلك الوسائط نحو ﴿قوله تعالى أن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ يعني في كل مقام

(نحو قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا) الحكم (كذا) أي حكم ما أريد به لفظه أو المعنى ومثل ذا أي مثل المذكور من الجملة الجملة (أن أريد بها معنى مصدرى) أي منسوب إلى المصدر بأن تأول بالمصدر يعني أنه لا بد له من أعراب في كل موضع (أما بواسطة أن) أي بواسطة هي أن بفتح وتشديد (أو أن أو ما المصدرتين) صفة لأن وما والخففة من المشددة كالمشددة (كقولك بلغني أنك قائم) أي قيامك (وكقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم) أي صيامكم وأطلب العلم مادمت حياً أي مدة دوام حياتك وأعلم أنه لا إله إلا الله (أو) أريد بها معنى مصدرى (بغيرها) أي بلا واسطة (نحو الجملة التي أضيف إليها) نائب الفاعل اختلفوا فيها هل هي جملة من حيث هي أو معنى مصدرى مفهوم منها أشار إلى الثاني ههنا وإلى الأول في بحث المبني قال الرضى والنزاع في الحقيقة منتف لان الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى

إلى مصدرها (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين أي يوم نفع صدق الصادقين و) نحو جملة وقعت بعد سواء (نحو قوله تعالى أن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)

سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كانت بالمصادر والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيه سواء لانه في الأصل مصدر وهنا خبر أن وما بعده فاعله أو خبر مقدم وما بعده مبتدأ والجملة خبر أن (أي) أن الذين كفروا مستو أو مستويان عليهم في عدم النفع (أنذارك وعدم) ﴿١٤١﴾ (أنذارك) وحسن دخول الهمزة

وقعت الجملة الفعلية بعد كلمة سواء مع دخول الهمزة الاستفهامية عليها ووقعت بعدها جملة مصدرية بام ومعطوفة على تلك الجملة فإن ذلك الفعل الذي يلي الهمزة والذي يلي لفظ ام العاطفة يأول بالمصدر على أن يكون مبتدأ ويكون لفظ سواء بالرفع خبره كإفسره المصنف رحمه الله تعالى بقوله ﴿أي أنذارك﴾ وهو إشارة إلى مضمون أنذرتهم حيث أضيف مصدره إلى فاعله المخاطب ﴿وعدم أنذارك﴾ وهو إشارة إلى مضمون لم تنذرهم باخذ العدم من النفي وبإضافة مصدره إلى المخاطب وخبره قوله سواء يعني أن أنذارك وعدم أنذارك سواء ﴿ونحو تسمع بالمعدي﴾ يعني أن نحو قول شاعر يقال له المنذر فقوله نحو معطوف على النحو السابق أو على كقوله يعني أن الفعل الذي يأول بالمصدر بغير هذه الوسائط الثلاثة هو لفظ تسمع الواقع في قول المنذر تسمع بالمعدي ﴿خير من أن تراه﴾ فقوله تسمع مبتدأ وقوله خير خبره ﴿أي سماعك﴾ وهو تفسير لتسمع حيث يأول بالمصدر لكونه مبتدأ ويضاف إلى فاعله المخاطب وهذا تأويل بغير واسطة حرف من حروف المصدر وبغير تركيب مخصوص بصورة كالأية السابقة ولذا قال ﴿وهذا الأخير﴾ أي قوله تسمع ﴿مقصود على السماع﴾ أي مقصور على أنه يسمع كذا من أهل اللغة ولا قياس عليه غيره وأما ما ذكر من الأولين في قياس عليه غيره فانه يقاس على الآية الأولى كل فعل يقع مضافاً إليه وعلى الثانية كل فعل وقع على صورة الآية المذكورة ولما فرغ من بيان الجملة التي تقع موقع معرب فاعربت بوقوعها فيه شرع في بيان جملة لا تقع موقعه ولم يكن لها أعراب فقال ﴿وفي غير هذين﴾ أي في غير هذين الموضعين وهو ما لم تقع في موضع أريد بها لفظها وفيما لم تقع في موضع أريد بها معناه المصدرى فقوله في غير متعلق بقوله ﴿لا يكون﴾ أي لا يكون في غيرهما ﴿له﴾ أي للواقع في ذلك الغير ﴿أعراب﴾ كوقوعها صلة وإبتدائية واعتراضية وقوله ﴿إلا أن تقع﴾ استثناء مفرغ من قوله لا يكون له أي لا يكون لذلك الغير أعراب في كل ما وقع فيه إلا أنه أعراب وقت أن تقع تلك الجملة ﴿خبر المبتدأ نحو زيد أبوه قائم﴾ فإن أبوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلاً

حكم الاسم المفرد لكونه في معناه (لا يكون له) أي للثاني الذي هو الجملة (أعراب) في وقت أو بسبب (إلا) وقت (أن تقع خبراً لمبتدأ) أو بأن تقع (نحو زيد أبوه قائم)



او خبرا ( لباب ان ) اى الحروف المشبهة بالفعل ( نحو ان زيدا قام ابوه ) وكذا خبر لالنى الجنس نحو  
لاعلام رجل اخوه عبد وخبر الا فى المستثنى المنقطع نحو المعصية تبعد عن الجنة الا الطاعة تقرب ( فتكون )  
الجملة الواقعة خبرا لواحد منهما ( مرفوعة المحل او ) تقع خبرا ( لباب كان ) اى الافعال الناقصة ( نحو كان  
زيد ابوه عالم او ) خبرا ( لباب ١٤٢ ) كاد ( اى الافعال المقاربة ) ( نحو كاد زيد يخرج او ) تقع

على انها خبر لمبتدأ ( او خبرا ) اى او ان تقع خبرا ( لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه )  
فان قام ابوه جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر لان ( فتكون ) اى الجملة  
التي وقعت فى الموضعين ( مرفوعة المحل ) فان الخبر فى الموضعين من المرفوعات  
( او لباب كان ) اى او تقع خبر لباب كان ( نحو كان زيد ابوه عالم ) فان ابوه عالم  
جملة اسمية منصوب محلا على انها خبر لكان ( او لباب كاد ) اى او تقع خبرا  
لباب كاد ( نحو كاد زيد يخرج ) وهذا اذا استعمل على اصله واما اذا استعمل  
خبره بان فيكون من قبيل المأول بالمصدر ( او مفعولا ثانيا ) اى او تقع مفعولا  
ثانيا ( لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه فاضل او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم  
زيد عمرا بكرا ابوه فاضل او معلقا عنها ) اى او تقع الجملة بمبدأ علم حال كونها  
معلقا عن الجملة بحرف من اسباب التعليق التي ذكرت فيما سبق ( نحو علمت اقام  
زيد ) فان جملة اقام زيد اما اسمية ان جعل قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخر  
واما فعلية ان جعل قائم مبتدأ وزيد فاعله ساد مسددا الخبر وعلى التقديرين فهى  
منصوبة المحل على انها مفعول علم لكون هذه الجملة معلقا لا يطل عمله معنى  
( او حالا ) اى او تقع حالا ( نحو جاءنى زيد وهو راكب ) ثم فصل محل الكل  
بقوله ( فتكون ) اى الجملة الواقعة فى هذه المواضع من خبر كان الى الحال  
( منصوبة المحل ) لوقوعها فى موقع المنصوبات \* ثم انه لما فرغ من بيان ما تقع  
مرفوعة ومنصوبة شرع فى بيان الواقعة مجزومة فقال ( او جوابا لشرط جازم  
بعد الفاء ) اى التي تجى للربط فى الجزاء الذي لا يؤثر فيه اداة الشرط وهى  
ما وقع الجزاء فيه ماضيا بالفاء او جملة اسمية فان اداة الشرط لما لم تؤثر فى لفظه  
ولم يكن مجزوما بها لا محالة انها تؤثر فى جملتها ( او ) بمداى او وقع الجواب  
بعد ( اذا ) وهى التي للمفاجأة ( نحو ان تكرمنى فانت مكرم ) بفتح الراء فان  
قوله فانت مكرم جملة اسمية وقعت جوابا لشرط ولم تؤثر فيه اداة الشرط  
( فتكون ) اى الجملة الواقعة بعد الفاء واذا ( مجزومة المحل ) ومثال الواقعة

لم يكن كذلك لا يكون له اعراب وسيجي ان شاء الله تعالى ( او ) بعد ( اذا للمفاجأة ) الباب عن الفاء فى الجملة  
الاسمية فى الربط لدلالته على حدوث امر بعد امر فيه معنى التعقيب ( نحو ان تكرمنى فانت مكرم ) او  
فاكرمك وقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ( فتكون ) الجملة الجوابية بمداى

( مفعولا ثانيا لباب علم نحو  
علم زيد عمرا ابوه قائم او )  
مفعولا ( ثالثا لباب اعلم نحو  
اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم  
او ) تقع الجملة ( معلقا عنها )  
ثائب الفاعل لمعلقا ( نحو علمت  
اقام زيد ) قائم مبتدأ وزيد  
فاعل سد مسددا الخبر فيكون جملة  
فعلية او خبر مقدم وزيد مبتدأ  
فيكون جملة اسمية ( او ) تقع  
( حالا نحو جاءنى زيد وهو  
راكب فتكون ) الجملة الواقعة  
فى احد هذا المواضع ( منصوبة  
المحل ) لكون كل منها من  
المنصوبات وكذا ما وقع خبرا لما  
اولا الحجازيتين نحو ما زيد  
ابوه جاهل ولا رجل غلامه افضل  
( او ) تقع الجملة ( جوابا ) كائنا  
( لشرط جازم ) كائنا ذلك  
الجواب ( بعد الفاء ) الشرط  
الجملة الاولى من الشرطية  
والجواب الجملة الثانية قيد بالجازم  
لان غيظه من ادوات الشرط لا  
يعمل وبقوله بعد الفاء لانه اذا

او ) تقع ( صفة لنكرة ) حقيقة ( نحو جاءنى رجل ابوه عالم ) او حكما مثل  
( او معطوفة على ) اسم ( مفرد ) ليس بجملة ( نحو زيد ضارب ) ١٤٣ ( ويقتل ) والزيدان ضاربان ويقتلان

( او ) معطوفة على ( جملة لها  
محل من الاعراب ) من المحل  
السابقة ( نحو زيد ابوه قائم وابنه  
قاعد ) وجاءنى رجل ابوه عالم  
وابنه كامل ( او ) تقع ( بدلا  
من احدهما ) اى المفرد والجملة  
التي لها محل من الاعراب نحو  
قوله تعالى واسروا النجوى الذين  
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم  
فان جملة هل هذا الا بشر بدل  
من النجوى على وجه وتفسير  
على وجه وقوله تعالى ان الذين  
كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام  
لم تنذرهم لا يؤمنون فان لا  
يؤمنون بدل من جملة سواء  
عليهم ءانذرتهم على وجه وبيان  
على وجه ( اوتأ كيدا للثانية )  
اى الجملة ولا تقع تأ كيدا للمفرد  
لان اللفظى بتكرير اللفظ الاول  
والمعنى بالفاظ مخصوصة والجملة  
ليست منها نحو زيد ابوه عالم ابوه  
عالم وعمروا اكرم ابوه اكرم ابوه  
( اوبيانا لها ) اى للجملة ( على  
رأى ) وهو رأى اهل البلاغة  
نحو لا يؤمنون على وجه كذا ذكر  
وانكر النحاة ذلك قالوا عطف  
البيان لا تكون جملة ولا تابعها  
كالصفة وبمضهم انكر كون الجملة  
بدلا ايضا فيكون اعرابها على

بعد اذا كقوله تعالى [ وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ] ولما فرغ  
من بيان ما وقعت فى موقع المعمول بالاسالة شرع فى بيان ما وقعت فى موقع  
المعمول بالتبعية فقال ( او صفة ) اى او ان تقع الجملة صفة ( لنكرة ) وقوله  
لنكرة قيد ووقعى فان الجملة لكونها فى حكم انكرة لصحة تأويلها بالنكرة  
لا تقع صفة لان النكرة ( نحو جاءنى رجل ابوه قائم ) فان ابوه قائم جملة اسمية  
مرفوعة محلا على انها صفة لرجل ومقام وقوع الصفة لنكرة مقام مفرد  
( او معطوفة ) اى او تقع الجملة معطوفة ( على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل )  
فان جملة يقتل معطوفة على ضارب ولكونها معطوفة على مفرد مرفوع  
يكون محلها مرفوعا وقوله ( او جملة ) بالجزم معطوف على قوله مفرد  
يعنى او تقع الجملة معطوفة على جملة ( لها محل من الاعراب ) نحو زيد ابوه  
قائم وابنه قاعد فان جملة ابوه قاعد معطوفة على جملة ابوه قائم ولو وقعها خبرا  
لمبتدأ يكون لها اعراب وكذا يكون للمعطوف عليها اعراب ( او بدلا ) اى  
او تقع الجملة بدلا ( من احدهما ) اى اما من المفرد او من الجملة التي لها محل  
من الاعراب فمثال البدل من المفرد نحو قوله تعالى [ واسروا النجوى الذين  
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم ] فان جملة هل هذا الا بشر بدل من النجوى وهو  
مفرد منصوب تقديرا على انه مفعول به صريح لاسروا ومثال البدل من الجملة  
التي لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى [ ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم  
ام لم تنذرهم لا يؤمنون ] فان جملة لا يؤمنون بدل من جملة سواء عليهم ءانذرتهم  
وهى جملة لها محل من الاعراب لوقوعها فى محل الخبر لان الذين ( اوتأ كيدا )  
اى او تقع الجملة تأ كيدا للثانية ( اى للجملة التي لها محل من الاعراب  
فقط لا للمفرد فان الجملة لا تقع تأ كيدا للمفرد فمثال البدل الجملة الفعلية نحو زيد  
ضرب ضرب ومثال بدل الجملة الاسمية نحو زيد ابوه قائم ابوه قائم فان جملة ضرب  
فى المثال الاول وجملة ابوه قائم فى المثال الثانى بدلان لفظيان من الجملة التي وقعت  
قباهما ( اوبيانا ) اى او تقع الجملة عطف بيان ( لها ) اى للثانية التي هى جملة لها  
محل من الاعراب وقوله ( على رأى ) خبر لمبتدأ محذوف يعنى جواز وقوعها  
بدلا وعطف بيان مبنى على مذهب اهل المعانى فان الجملة انما تكون بدلا وعطف  
بيان على رأى اهل المعانى لا على رأى النحاة ثم استأنف الاشارة الى اعراب  
هذه التوابع فقال ( فيكون اعرابها ) اى اعراب الجملة الواقعة صفة ومعطوفة



حسب اعراب المتبوع) من رفع ونصب وجر وجزم (فظهر من هذه الجملة) اى مجموع ما ذكر من قوله فان اريد بها لفظها الى هنا لما (١٤٤) كان فى التفصيل نوع املال وعبر ضبط اجزاء تيسيرا للضبط

وتسهيلا للحفظ (ان الجملة قدبان قسم فى تأويل المفرد) وفى حكمه (فيكون له اعراب فى كل موضع) على حسب اقتضاء العامل كالمفرد (وذلك) القسم (ايضا) اى كطابق الجملة (قدبان) الاول (ما) اى قسم (اريد به لفظه) الثانى (ما اريد به معنى مصدرى) بواسطة او بدونها (وقسم من الجملة) صرح به مع ظهوره لئلا يتوهم من اول الامر انه قسم من القسم الاول لقربه وبعد الجملة (لا يكون فى تأويل المفرد) بالمعنى الذى ذكر (فلا تكون معمولة) فى موضع لعدم الموجب واستقلالها بالافادة (الا فى خمسة مواضع خبر) اى خبر كان (مفعول) اى مفعول كان فمسبق حتى المعلق عنه (وجواب) شرط جازم مع الفاء او اذا (وحال وتابع) لمفرد او جملة لها محل من الاعراب (ثم) اى بعد ما علمت مالا يكون معمول وما يكون اعلم ان (المعمول) وهو ما فيه الاعراب لفظا او تقديرا او محلا (على نوعين) احدها (معمول بالاصالة) اى معمول ما ينسب باصالة فيكون معمولته لذاته لا تتبعته لمعمول (و)

ثانيهما (معمول بالتبعية) اى يكونه تابعا لمعمول

النوع (الاول) وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام) لان المعمولية لحسب اقتضاء العامل وهو رافع ونائب وجار ورازم فالمعمول (مرفوع ومنصوب) مشتركا بين الاسم والفعل (ومجزور) مختص بالاسم (ومجزوم) مختص بالفعل اصالة ولما سوق الاجمال التفصيل قال (اما) المعمول (المرفوع فتسمة) ثمانية منها اسم حقيقة او حكما وواحد فعل (الاول) من التسمة (الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات لكونه عاملا فعلا اصالة قوى لفظى ونائب الفاعل نائب عنه والمبتدأ عاملا معنوى وقوة العامل يقتضى قوة المعمول والثانية يقتضى اصالة المنسوب عنه (وهو) اى الفاعل (ما) اى مرفوع (اسند اليه) اى نسب اليه بقرينة او بمعناه والنسبة تتعلق والاسناد نسبة يصح السكوت عليها ونسبة بعض ما بمعنى الفعل لا (١٤٥) يصح السكوت عليها وحيث يراد بالموصول المرفوع لا يدخل المفعول به وغيره من المتعلقات فى التعريف فلا ينتقض منعها (الفعل) الاصطلاحى خرج به المبتدأ (النائب) الذى لا يحتاج الى خبر منصوب خرج به اسم الفعل الناقص (المعلوم) خرج به نائب الفاعل ذكر المعلوم لا يفتى عن ذكر التام لان المعلوم مالا يكون مجهولا لا يلزم منه ان يكون تاما فكان معلوم كضرب وايس بنام نعم ذكر المجهول فى تعريف النائب معن عنه لكنه اغتناء المتأخر عن المتقدم ولا ضرر فيه (او ما) اى يلابس (بمعناه) اى معنى الفعل التام المعلوم بما يعمل عمل الفعل بما تقدم من الصفات غير اسم المفعول والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وليس

(الاول) اى النوع الاول وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام) من حيث اشتغالها لانواع الاعراب (مرفوع ومنصوب ومجزور ومجزوم) فالاولان مشتركان بين الاسم والفعل والثالث مختص بالاسم والرابع مختص بالفعل (الاول) اى القسم المرفوع الاول (الفاعل) اى معمول يقال له الفاعل فى اصطلاح النحاة (وهو) اى الفاعل فى الاصطلاح (ما) اى مرفوع (اسند) بصيغة المجهول فعل ماضى اى نسب نسبة اسنادية وقوله (اليه) متعلق به والضمير المحرور راجع الى ما وقوله (الفعل) بالرفع نائب فاعله وقوله (التام) صفة الفعل وقوله (المعلوم) صفة بمعد صفة وقوله (او بمعناه) موصول وهو بصلته او موصوف وهو بصفته معطوف على الفعل واوهنا للتنويع وهو بيان لنوعى الفاعل اى فكأنه قال الفاعل على نوعين احدهما ما اسند اليه الفعل والاخر ما اسند اليه اللفظ الذى يلابس بمعنى الفعل وهو اسم الفاعل وسائر الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر فقول ما جنس شامل لجميع المرفوعات وقوله اسند اليه الفعل خرج به المبتدأ لانه ما اسند اليه الخبر وقوله التام احتراز عن مرفوع اسند اليه الفعل الناقص وقوله المعلوم احتراز عن ما اسند اليه الفعل المجهول وهو نائب الفاعل (نحو ضرب زيد) هذا مثال لما اسند اليه الفعل (واقام الزيدان) مثال لما اسند اليه معنى الفعل وهو الصفة المشتقة (وهيهات زيد) مثال لما اسند اليه معنى الفعل الذى هو غير مشتق (والثانى) اى المرفوع الثانى من التسمة (نائب فاعل) ويقال له

المراد به ما هو المصطلح من (١٠ - ابوبى) التاسع من العامل القياسى بل هو اعم منه (نحو ضرب زيد) مثال الفاعل اسند اليه الفعل (واقام الزيدان) مثال لما اسند اليه معنى الفعل باسناد تام لما عرفت انه جملة فعلية ومانسبة غير تامة نحو زيد قائم واقام ابوه (وهيهات زيد) مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم الفعل اسنادا تاما (والثانى) من التسمة (نائب الفاعل) ولم يقل مفعول مالم يسم فاعله كقوله غيره لانه اخضر وهو ظاهر واطهر لان فيه دلالة على نيابته عن الفاعل ولانه لا يصدق على درهما فى اعطى زيد درهما بخلاف ما قولوا قدمه لانه يلزم الفصل



بين النائب والمنوب عنه ولاصاته بالمعنى الذى ذكر ( وهو ) اى النائب ( ما ) اى مرفوع ( اسند ) اى نسب  
 ( اليه الفعل ) خرج به المبتدأ ( التام ) خرج به ما اسند اليه الناقص ( المجهول ) خرج به الفاعل ( او ما بمعناه )  
 من اسم المفعول والمنسوب واسم المبني للمفعول والمصدر المجهول ( نحو ضرب زيد وأمضروب الزيدان ) وزيد  
 مضروب او مضروب غلامه او هاشمى او هاشمى غلامه واشغل من ذات النحيتين واعجبني ضرب زيد اى  
 مضربته ( ولا يكونان ) اى ( ١٤٦ ) الفاعل ونائبه شيئا ( الا اسمين ) صريحين كأمثلة السابقة ( او ) ما

ايضا مفعول مالم يسم فاعله ( وهو ) اى نائب الفاعل ( ما اسند ) اى مرفوع  
 اسند اى نسب نسبة اسنادية ( اليه ) اى الى ذلك المرفوع ( الفعل التام المجهول )  
 خرج الفاعل بالقيد الاخير ( او ما ) اى او اسند اليه لفظ ( بمعناه ) اى ملابس  
 بمعنى الفعل المجهول كاسم المفعول واسم المنسوب ( نحو ضرب زيد ) بصيغة  
 المجهول مثال لما اسند اليه الفعل ( وأمضروب الزيدان ) مثال للجملة الفعلية  
 التى مبتدؤها اسم مفعول ونائب فاعله سادس الخبر وامثال اسم المفعول  
 الذى اسند الى نائب فاعله وهو معه مركب فتحو زيدا مضروب مثال لما اسند  
 الى المستر اوزيد مضروب غلامه وهو مثال لما اسند الى الظاهر اوزيد هاشمى  
 ابوه مثال لاسم منسوب اسند الى الظاهر ثم شرع في بيان مسئلتها فقال ( ولا  
 يكونان ) اى لا يكون الفاعل ونائبه لفظين من الالفاظ ( الا اسمين ) اى الا يكونان  
 اسمين وقوله ( او في تأويله ) ظرف مستقر معطوف على اسمين اى او يكونان  
 في تأويل الاسم وقوله ( غير ) بالنصب على الاستثنائية اى ( ان النائب قد يكون  
 جار او مجرورا ) لما سبق ان متعلق الجار قد يسند الى الجار والمجرور مرفوع المحل  
 على انه نائب الفاعل ( نحو ضرب زيد ) فان مرفعل مجهول وزيد المجرور بالباء  
 مرفوع المحل على انه نائب فاعله بخلاف الفاعل فانه لا يسند الى الجار والمجرور  
 وقوله ( فيجب ) معطوف على يكون يعنى انه اذا كان النائب جارا ومجرورا  
 يجب ( افراد عاملة ) اى جعل عاملة مفردا وان كان المجرور تثنية وجمعا  
 ( وتذكيره ) اى يجب جعله مذكرا وان كان المجرور مؤنثا فيقال مربيديومر  
 يزيدين ومربيدين ومربهن وتذا اذا كان المجرور ضمير ايقال مربيديومر ومربيها  
 ومربيهم ومربيها ومربيهن وانما كان كذلك لان الفعل تابع لفاعله

( في تأويله ) اى الاسم الدال عليه  
 اسمين من الجملة التى اريد بها  
 لفظها او معنى مصدرى لكونهما  
 مسندا اليهما كل وقت ( غير ) وقت  
 ( ان النائب قد يكون جارا و  
 مجرورا ) لما قد سبق ان المتعلق  
 قد يسند الى الجار والمجرور  
 فيكون مرفوع المحل على انه  
 نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير  
 بمعنى الا فى الاستثناء المتصل اعطى  
 اعراب مدخولها اياها لكونها  
 اسما فكان مستثنى مفرغا لكن  
 المشهور فى السنة العربيين انها  
 هنا بمعنى الا بمعنى لكن ولا يلزم  
 من كونها بمعنى الا كونها عاملة  
 علمها لانه كم من شئ يكون بمعنى  
 شئ ولا يؤخذ كل حكمه ولو  
 سلم يقدر له خبر فيكون المعنى الا  
 ان النائب قد يكون جارا ومجرورا  
 ثابت فاعطى اعراب مدخولها  
 اياها لكونها اسما واضيفت اليه

فاحتج الى عامل يصح المعنى به وذلك والله تعالى اعلم ان الحصر المفهوم من الكلام على معنى ويصح حصرها على  
 الاسمية حال كونها غير ثبوت كون النائب جارا ومجرورا ( نحو مربيديومر ) اى النائب  
 الذى هو جار ومجرور لان العامل اذا اسند الى غير الضمير المتصل يجب افراده على ما سبق ( وتذكيره )  
 اى العامل ولو كان المجرور مؤنثا حقيقيا آدميا نحو مربيديومر ولا مرت بهند هذا ثم ان قولهم بوجوب تذكير  
 ما استدل الى الجار والمجرور وتعليقهم كتابة حتام والام وعلام بالالف لصيرورة ما الاستهامية مع هذه الحروف

كالثى الواحد لشدة الاتصال فصار الالف كأنها فى الوسط بدلان على ان الجار كالجزء الاول من المجرور فكان  
 المسند اليه هو الجار والمجرور فصارا كالركب وان اعتبر الاعراب فى المجرور لصلاحيته له وهما من حيث هما  
 لا بوصفان بالأنثى ولذا يجب تذكير العامل اذا اسند اليهما ثم يعتبر الجار معديا للعامل وبهذا يصير من تمة  
 العامل فكان الجار ذا الاعتبارين والالاق بالاسناد اليه اعتبار الاتصال اللفظي ( ولا يجوز تقديمهما على عاملهما )  
 بالاستقراء وقيل لئلا يلتبسا بالمبتدأ وقيل لان شدة الاتصال جعلتهما كالجزء الاخير من الفعل واقام صاحب  
 الباب لكونهما كالجزء تسعة شواهد فان اردت تفصيله فعليك ( ١٤٧ ) به ( ولا حذفهما معا ) من

فى الافراد والتذكير وليس يتابع لمفعوله ولما حذف فاعله اسند الى المجرور  
 وهو ليس بفاعله حقيقة ( ولا يجوز تقديمهما ) اى تقديم الفاعل ونائبه ( على  
 عاملهما ) وهذا امر استقرائى يعنى انه لا يستعمل العامل لهما الا مقدم او ان جاز  
 تقديمهما عقلا واستدل بعضهم بان الفاعل لا يجوز تقديمه لانه لو قدم التيسر بالمبتدأ  
 ولانه كالجزء الثانى من عاملة ولو قدم عليه لم يزل الجزء وهذا الاستدلال منقوض  
 فى حق النائب كذا قاله الشارح وقوله ( ولا حذفهما معا ) يعنى انه لا يجوز حذف  
 الفاعل ونائبه عن العامل بحيث يبقى العامل بلا فاعل ولا نائبه وانما قال معافان حذف  
 احدهما مع ذكر الآخر جاز وقوله ( الامن المصدر ) استثناء مفرغ والمستثنى منه  
 محذوف اى لا يجوز حذفهما من عامل الامن المصدر فانه يجوز حذف الفاعل  
 منه ( وقدم ) اى بيان حذفهما معانه \* ثم شرع في بيان اقسامهما فقال ( وكل  
 منهما ) اى من الفاعل ونائبه ( قسمان مضمير ) اى الاول مضمير ( ومظهر ) اى  
 والثانى مظهر والمضمير ما وضع لمستكم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا  
 او معنى والمظهر ما ليس كذلك ( فالمضمير ايضا ) اى كاتقسام مطلق الفاعل  
 ( على قسمين مستتر ) اى احدهما ضمير مستتر موجود فى النية وليس له وجود  
 لفظى وخطى ( وبارز ) اى والاخر بارز اى متصل بعامله وقرينة هذا  
 القيد ماسياتى ( فالمستتر ايضا ) كاتقسام مطلق المضمير ( قسمان واجب الاستتار )  
 اى واجب استتاره وهذه الاضافة افضلية مثل حسن الوجه اى القسم الاول  
 واجب الاستتار ( بحيث ) اى ملابس بحيث ( لا يجوز ابرازه ) ولا يسند عاملة  
 الا اليه ( اى الى ذلك المستتر ولا يجوز اسناده الى الظاهر ) وجاز الاستتار ( اى  
 والقسم الثانى جاز استتاره ) بحيث يسند عاملة تارة اليه وتارة ( اى ويسند تارة

عاملة لكون النسبة مأخوذة فيه  
 وضما ( الامن المصدر وقدم )  
 بيان حذفهما معانه ( وكل  
 منهما ) اى الفاعل ونائبه ( قسمان  
 مضمير ) وهو ما وضع لمن يحكى  
 عن نفسه او يخاطب اليه اولئى  
 ليس واحدا منهما تقدم ذكره  
 لفظا او معنى كفى مثل قوله تعالى  
 اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما  
 كفى ضمير الشأن والقصة والضمير  
 المبهم او اعتبارا كما فى مثل عم  
 يتساءلون لتعنيه كانه ذكر  
 ( ومظهر ) وهو بخلافه  
 ( فالمضمير ) الذى هو الفاعل  
 او نائبه الفاء فى امثاله تفصيلية لا  
 جوابية ( ايضا ) كالفاعل ونائبه  
 ( على قسمين مستتر ) اى  
 منوى مع العامل واعتبارى ليس  
 بملفوظ حقيقة بل حكما بان حكم  
 بملفوظه لاجراء احكام اللفظ  
 عليه من الفاعلية والمؤكدية  
 والعطف عليه وغيرها ( وبارز ) متصل بقرينة اللاحق وهو لفظ حقيقة ولا يستعمل الا بما اتصل به ( فالمستتر  
 ايضا ) اى كالمضمير ( قسمان ) الاول ( واجب الاستتار ) اى واجب استتاره ملتبس ( بحيث لا يجوز ابرازه )  
 لعدم محله على ما يأتى بدل من واجب او خبر بعد خبر ويجوز نصبه على ان يكون حالا من الضمير المحفوظ  
 فى الاستتار ( ولا يسند عاملة الا اليه ) اى لا يجوز اسناد عاملة الى غيره ضميرا او اسما ظاهرا والا لكان جاز  
 الاستتار ( و ) الثانى ( جاز الاستتار ) يكون بحيث يسند عاملة تارة اليه وتارة



الى اسم ظاهر ( او الى ضمير منفصل نحو زيد ماضرب الا هو وارغب انت على وجه والتخصيص بالاسم  
الظاهر لكثرة ( والاول ) اى واجب الاستتار ( فى المتكلمين ) اى المتكلم وحده والمتكلم معه غيره  
( والمخاطب ) لا الغائب ( المفرد ) لا الثانية والجمع ( المذكر ) لا المؤنث والمنفيات سيجى كاشنة ( من غير الماضى )  
مضارعا او امرا ونهيا وما من ﴿ ١٤٨ ﴾ الماضى يحى لانه لم يسمع اسناده الى غيره ولان الابرار فى الضمير

اصل لانه ليس باعتبار محض  
كالمتن والماضى اصل بالنسبة  
الى ماعداه فاعطى الاصل الاصل  
والمستتر فرع لا اعتبار به فالمناسب  
اعطاؤه للفرع ( نحو اضرب )  
للمتكلم وحده ( ونضرب )  
لغيره ( وتضرب ) للمخاطب  
المذكر ( وفى اسم فعل الامر )  
لان حكمه حكم ميماء ولذا يجوز  
فى اسم فعل الماضى نحو هيات  
زيد ( نحو نزال ) لمعنى ازل  
( وصه ) بمعنى اسكت ( ووه )  
لمعنى اكفف ( وفى افعال التفضيل  
فى غير مسألة الكحل ) وفيها  
يعمل فى الفاعل الظاهر وفى  
غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف  
كما مر قال فى معنى اللبيب ومن  
المشكل قوله « فخير نحن عند الناس »  
لان نحن ان قدر فاعلا على ان  
يكون خبر مبتدأ لزم عمل افعال  
فى غير مسألة الكحل وهو ضعيف  
وان قدر مبتدأ لزم الفصل باجنبي  
بين افعال ومن وخرجه الفاضل  
العصام على ان نحن مبتدأ ومنكم  
مفسر لذكركم المحذوف والتقدير فخير منكم نحن فحذف ففسير وخرجه ابو على  
وان تبعه على ان نحن تأكىد لضمير افعال والمبتدأ نحن المقدر بقريئة المذكور ( نحو زيد افضل من عمرو  
وفى ) مفرد ( اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناها ) من اسم المستعار والمنسوب ( وفى الصفة المشبهة

الى اسم ظاهر والاول) اى واجب الاستتار فى المتكلمين بصيغة الثانية وهو  
ظرف مستقر خبر له مبتدأ اى يكون فى المتكلم وحده والمتكلم مع الغير وقوله  
والمخاطب بالجر معطوف على المتكلمين اى ويكون فى المخاطب المفرد المذكر  
من غير الماضى اى حال كون المتكلمين والمخاطب المفرد من غير الماضى فانهما  
فى الماضى بارزان ليسا بمستترين نحو ضربت وضربنا وضربت والمراد من غير الماضى  
هو المضارع بانواعه سواء كان امرا او نهيا وسواء كان مثبتا او منفيا نحو اضرب  
مثال المتكلم وحده ( و ) مثاله مع الغير نضرب و مثال المخاطب تضرب  
فان فاعل هذه الثلاثة هو انا فى الاول ونحن فى الثانى وانت فى الثالث مستترات  
تحتها ابدأ ولا يسند هذه الثلاثة الا الى ماتحتها من الضمائر وفى اسم فعل الامر  
معطوف على قوله فى المتكلمين اى ويكون واجب الاستتار فى اسم فعل كان  
بمعنى الامر ( نحو نزال ) بمعنى ازل ( وصه ) بسكون الهاء بمعنى اسكت  
( ووه ) بفتح الميم وسكون الهاء بمعنى اكفف وحكم كل واحد من الثلاثة حكم  
ميماء الذى هو الامر المخاطب فيدخل فى حكم المخاطب المفرد المذكر ويستتر  
انت تحته على سبيل الوجوب واما حكم اسم فعل يكون بمعنى الماضى فحكم  
الماضى الغائب الذى يجوز استتار فاعله واظهاره نحو هيات زيد وزيد  
هيات ( وفى افعال التفضيل ) معطوف على ما قبله اى ويكون واجب الاستتار  
ايضا فى اسم التفضيل ( فى غير مسألة الكحل ) واما فى مسألة الكحل وهى  
التي سبقت فى باب العامل فهو جائز الاستتار ( نحو زيد افضل من عمرو )  
فان فاعل افضل هو ضمير غائب تحته مستتر ابدأ ( وفى اسم الفاعل والمفعول  
وما كان ) اى وفى الصفة التي كانت ( بمعناها ) اى بمعنى اسم الفاعل والمفعول  
وهو الاسم المستعار فانه بمعنى اسم الفاعل اعنى مجترى واسم المنسوب فانه  
بمعنى اسم المفعول ( وفى الصفة ) بالجر معطوف على ما قبله اى وفى الصفة المشبهة

والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهم فى الفاعل ) ونائبه او المراد بالفاعل المرفوع ( الظاهر ) واذا وجد فلا  
يجب الاستتار وسيأتى ( نحو جاءنى ضارب او مضروب او اسد ) اى مجترى ( نالقى ) هذا قريئة الاستعارة  
( او هاشمى ) اى منسوب الى بنى هاشم ( او حسن ونحو فى الدار زيد ) اعاد نحو لثلا يتوهم انه داخل  
تحت المجى لا معطوف عليه ثم ان كون هذا المثال مما يجب فيه ﴿ ١٤٩ ﴾ الاستتار ليس وجهه ظاهرا لان

الاسم الظاهر الذى بعد الظرف ان  
قد مر مبتدأ كما هو مذهب الجمهور  
فالاكتفاء ثابت فيجوز فى الدار  
غلامه زيد لانه مرجع الضمير  
وان كان متأخرا لفظا الا انه  
مقدم رتبة فيكون مما يجوز فيه  
الاستتار وان قدر انه فاعل كما  
هو مذهب الاخفش والكوفيين  
لان عندهم يجوز عمل الظرف  
وشبه الفعل فى المرفوع بعده بلا  
اعتماد فيكون ليضا مما يجوز فيه  
الاستتار لان عمله فى المرفوع بعده  
ليس بحتم وايا كان لا يخلو عن قلق  
نعم جعل المثال المذكور فى المغنى  
مما لا اعتماد له لكن على تقدير ان  
يكون المرفوع بعده فاعلا لا مبتدأ  
ويكون ( فى تثنيتى اسم الفاعل  
واسم المفعول ) مذكرين او  
مؤنثين ( وجمعهما السالم ) قيد  
به لان المكسر لا يجب فيه الاستتار  
لانه كما يجوز هم رجال قيام يجوز  
قيام غلمانهم مذكرا او مؤنثا

قد اطلقت ( مطلقا ) ولم تقيد بعدم وجود شرط العمل لانه لو لم يجب الاستتار لزم ان يسند الى الظاهر وما اسند  
الى الظاهر يجب افراده على ماسياتى والعلامات حروف بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير لا يتغير  
فتعين الاستتار لكون النسبة معتبرة فيها ( نحو جاءنى رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او  
مضروبون ) وجائتنى نساء صالحات او مستورات ( و ) يكون



فی الجمع المؤنث السالم ﴿وفی عدا﴾ ای ویکون وجوب الاستتار فی عدا ﴿وخلا﴾  
وقوله ﴿فعلین﴾ حال منهما ای حال کونهما فعلین وهو احتراز عن کونهما  
حرفی جر فانه لا یتصور فی الحروف الاستتار فضلا عن الوجوب ﴿وفی ماعدا﴾  
وما خلا ﴿ای ویکون ایضا فی ماعدا وما خلا فان وجود المصدریة فیهما﴾  
یکون نصا علی کونهما فعلین ﴿ولیس﴾ ای وفی لفظ لیس ﴿ولا یکون﴾ ای  
وفی لفظ لا یکون حال کونهما مستعملین ﴿فی باب الاستثناء نحو جاء فی القوم عدا﴾  
ای جاوز ذلک الجائی ﴿زید اولیس﴾ ای جاء فی القوم لیس الجائی منهم ﴿زیدا﴾  
اولا یکون ﴿ای جاء فی القوم لا یکون الجائی منهم﴾ ﴿زیدا﴾ ولما فرغ مما وجب  
فیه الاستتار شرع فی القسم الثانی الذی جازیه الاستتار فقال ﴿والثانی﴾ ای  
جائز الاستتار یکون ﴿فی الغائب المفرد والغائبة المفردة﴾ من الماضي او غیره  
﴿نحو زید ضرب﴾ هذا مثال للغائب المفرد وفاعله مستتر من الماضي ﴿او یضرب﴾  
ای او زید یضرب هذا مثال ایضا من المضارع ﴿اولیضرب﴾ ای زید لیضرب  
اولا یکون ﴿ای زید لا یضرب﴾ وھند ضربت وتضرب اولتضرب  
اولا تضرب ﴿مثال للغائبة المفردة وفاعله مستتر﴾ ویقال ﴿ای کما یجوز استتاره﴾  
فی الامثلة السابقة یجوز ایضا ان یقال ﴿ضرب زید وكذا البواق﴾ ای  
یضرب زید اولیضرب زیدا ولا یضرب زید او ضربت ھند او تضرب ھند  
اولا تضرب ھند ﴿ولا یتسترفیه﴾ ای فی نحو ضرب زید ﴿ضمیر حیثئذ﴾ ای  
حین اذا سئد الی الفاعل الظاهر ﴿وفی شبه الفعل﴾ ای ویکون ایضا فی اسم  
یشبه الفعل ﴿نماذ کر﴾ ای من اسم الفاعل والمفعول وما عنهما والصفة  
المشبهة وافعل التفضیل والظرف المستقر ﴿اذا وجد﴾ یعنی ان الاستتار جائز  
فی هذا الذی ذکر عند وجود ﴿شرط عمل﴾ ای عمله کل واحد منها فی الفاعل  
الظاهر وقوله ﴿غیر التثنية﴾ بالنصب حال من ما فی قوله نماذ کر ای حال کون  
ماذ کر غیر التثنية ﴿والجمع المذكورین﴾ وهو صفة للتثنية والجمع ای غیر  
التثنية والجمع اللذین ذکرنا فیما قبل فان الاستتار واجب فیھما وكذا تثنية اسم

والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف المستقر ( إذا وجد شرط عمله ) أى عمل شبه الفعل فى الفاعل  
الظاهر كذا ذكر فى بحثه ( غير التثنية والجمع المذكورين ) من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم فإنه  
يجب الاستنار فيها على مامر

المفعول وجمعه ﴿نحو زيد ضارب او﴾ زيد ﴿مضروب او﴾ زيد ﴿اسد ناطق او﴾ زيد ﴿هاشمي او﴾ زيد ﴿حسن او﴾ زيد ﴿في الدار﴾ وهذا كله مثال لما يستتر الفاعل تحته ويرجع الى المبتدأ مع ان كلامها مما وجد شرط عمله لوجود الاعتماد على المبتدأ ثم بين الطرف الآخر من الجواز فقال ﴿وقال﴾ اي ويجوز ان يقال ﴿زيد ضارب غلامه﴾ باسناد الضارب الى الفاعل الظاهر ﴿وكذا البواق﴾ وهي زيد مضروب غلامه وزيد اسد ناطق غلامه وزيد هاشمي ابوه وزيد حسن وجهه وزيد في الدار غلامه ﴿فلا يستتر﴾ اي لا يستتر الضمير فيما ذكر من البواق لكون الاسناد فيهن الى متعلق زيد • ولما فرغ في بيان الضمير المستتر بنوعيه شرع في بيان البارز المتصل فقال ﴿واما البارز المتصل ففي ثنائي الافعال وهو﴾ اي البارز الذي يكون في ثنائي الافعال ﴿الالف نحو ضربا﴾ في ثنية الماضي الغائب ﴿وضربتا﴾ في ثنية مؤنثه ﴿وضربتما﴾ في ثنية المخاطب والمخاطبة فالالف في كل من الثلاثة ضمير بارز مرفوع محلا على انه فاعله والهاء في ضربتا علامة التانيث وفي ضربتما علامة الخطاب والميم فيه زائدة لدفع الالتباس بالاف الاشباع هذه امثلة ثنائي الماضي واما امثلة غيره من المضارع والامر والنهي فقوله ﴿ويضربان﴾ في ثنية الغائب المضارع ﴿وتضربان﴾ في ثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة ﴿وليضربا﴾ في ثنية الامر الغائب ﴿واضربا﴾ في ثنية الامر الحاضر ﴿ولا يضربرا﴾ في ثنية النهي الغائب ﴿ولا تضربا﴾ في ثنية النهي الغائبة والمخاطب والمخاطبة ﴿وفي جمعها﴾ اي ويكون البارز ايضا في جمع الافعال المذكورة ﴿المذكر﴾ بالجر صفة الجمع ﴿وهو﴾ اي البارز المتصل الذي يكون في جمعها ﴿الواو﴾ ملفوظة او مقدرة ﴿نحو ضربوا﴾ في الجمع المذكور الغائب والواو ملفوظة ﴿وضربتم﴾ في الجمع المخاطب والواو مقدرة ﴿اذا صله﴾ اي لان اصل ضربتم ﴿ضربتوا﴾ كما قرئ به في قراءة قالون وابن كثير فيكون في قراءتهما ملفوظة هذا في الماضي واما في المضارع فقوله ﴿ويضربون﴾ في جمع المذكر الغائب ﴿وتضربون﴾ في جمع المذكر المخاطب وقس عليه الامر والنهي وهو ليضربوا في جمع

ما في المتن لا مراد المجموع وحذفت لانه مع الميم بمنزلة اسم ولا يوجد في اخر الاسم واو مضموم ما قبلها غير هو ولما حذفت اسكنت الميم للتخفيف ( ويضربون وتضربون وايضربوا



واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا (وفي جمعها) اي الافعال (المؤنث) غائبا او مخاطبا (وهو) اي الضمير البارز فيه (النون نحو ضربن وضربن) ﴿١٥٢﴾ وشدد النون لان اصله ضربتم قياسا على التثنية. قلبت الميم

نونا فادغم ﴿١٥٣﴾ ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن وفي (المخاطب) والغائب والغائبة تقديما (المفرد) والتثنية والجمع ذكرنا (مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم) وحده كائنين (في الماضي) واحوالهما في غير الماضي سبقت (وهو) اي الضمير (فيهما التاء نحو ضربت) ملتبسا (بحركات التاء) فتحها في المخاطب وكسرها في المخاطبة وضمها في المتكلم (وفي المتكلم معه غيره كائنا) في الماضي ايضا (وهو) اي البارز فيه (نحو ضربنا وفي المخاطبة المفردة) والتثنية والجمع مرا (في غير الماضي) مضارعا او امرا او نهيا وفي الماضي ماذكر (وهو) اي الضمير البارز المتصل فيها (الباء) هذا عند الجمهور وعند الاخفش هي علامة التانيث والضمير مستتر وجوبا (نحو تضربين واضربني ولا تضربني) هذا ولا استتار وجوبا وجوازا والابراز في تعيين محالهما وتعيين البارز مناسبات ذكرت في المطولات (واما المظهر) الذي هو الفاعل ونائبه (فظاهر)

من القواعد \* ولما كانت احوال مسنده مختلفة اراد ان يبينها فقال ﴿١٥٤﴾ واذا اسند اليه اي الى الفاعل المظهر او نائبه (الفاعل) اي الفعل العامل ﴿١٥٥﴾ بحجب افراده اي بحجب اراد ذلك الفعل مفردا ﴿١٥٦﴾ وغيبته اي ويحجب ايضا اراده على صيغة الغائب ﴿١٥٧﴾ ولو كان اي ذلك الفاعل المظهر ﴿١٥٨﴾ مثني او مجموعا نحو ضرب الزيدان او ضرب (الزيدون) فان الفاعل فيهما مثني ومجموع ولكن عامله الذي هو ضرب مفرد وغائب \* اعلم ان لو وان استعمالها فيما يكون الحكم في تقيض المذكور اولى من المذكور ويقال لهما الوصلية وهو ههنا ان المذكور هو المثني والمجموع ولو كان افراده واجبا فيهما ووجوبه في تقيضهما وهو المفرد اولى واحفظ هذا وانما وجب افراده فانه لو كان الفعل العامل مطابقا للمثنى والمجموع لزم ان يكون على صيغة المثني والمجموع وقد عرفت ان الف التثنية وواو الجمع في الافعال فاعلان لها فيازم حيث ان يكون للفعل فاعلان احدهما البارز والاخر هو المظهر فلا يجوز هذا للزوم تعدد الفاعل وانما وجب غيبته فان المخاطب والمخاطبة لا يجوز اسنادهما الى المظهر فانه ان كان الفعل ماضيا ففاعله فيهما ضمير بارز وان كان مضارعا ففاعل المخاطب مستتر تحت على سبيل الوجوب وفاعل المخاطبة بارز البتة وهذا الحكم مختص بالفعل فان اسم الفاعل والمفعول فاعلهما في التثنية والجمع مستتر تحتها والالف والواو فيهما ليسا بضميرين بل هما اعراب وتطبيقهما للضمائر التي تحتها واجب والله اعلم ﴿١٥٩﴾ وان كان اي المظهر ﴿١٦٠﴾ مؤنثا حقيقيا لا مؤنثا لفظيا كما سيجي تعريف الحقيقي واللفظي ﴿١٦١﴾ من الادميين اي حال كون ذلك المؤنث الحقيقي من مؤنث بني آدم لا من غيره من الحيوانات ﴿١٦٢﴾ مفردا اي حال كون ذلك المؤنث مفردا ﴿١٦٣﴾ او مثني يعني لاجما ﴿١٦٤﴾ متصلا اي حال كونه متصلا ﴿١٦٥﴾ بعامله اي بعامله الذي هو فعل او ما يشابهه يعني انه لا يكون منفصلا عنه بان يتوسط بينه وبين عامله غيره ﴿١٦٦﴾ بحجب تانيثه اي تانيث عامله مطابقا لذلك المظهر ولا يجوز تذكيره

غير محتاج الى بيان بمثال او غيره ولكن للعامل بالنسبة اليه احوال يحجب بيانها ومعرفتها فنقول (واذا اسند اليه) اي المظهر (العامل) اي عامل كان (يحجب افراده) اي العامل وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع المكسر كما اذا قلت جاءني رجال فعود غلماتهم ولم يتعرض له لدوره ولا يجوز ان يراد بالفاعل الفعل وما يوازن لان الصفة المشبهة ليست مما يوازن وقد وجب الافراد فيها اذا ﴿١٥٣﴾ اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده حيث ان لانه اذا

كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل ومثل قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ليس مما اسند الى الظاهر بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدأ او بدل من الضمير والاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير وقيل الواو حرف ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر (وغيبته) اي العامل اذ وضع الظاهر للغيبية والمتكلم والمخاطب يحجب اسنادهما الى الضمير بارزا او مستكنا (ولو كان) المظهر (مثني او مجموعا) نحو ضرب الزيدان او الزيدون (ونحو ضرب زيد) (وان كان) المظهر المسند اليه (مؤنثا) لا مذكرا فانه يحجب تذكير عامله (حقيقيا) لا لفظيا وسيجي حكمه وما هو كائنا (من الادميين) لامن غيرهم كناية وغرفة وحكمه

بأنى (مفردا او مثني) لاجما كالمسلمات والنساء وسياتي حكمه (متصلا بعامله) الفعل وشبهه لامتصلا عنه وسيدكر انه لا يجب تانيث عامله (يحجب تانيثه) اي عامله ليدل على تانيث الفاعل من اول الامر ولكون



ذلك المؤنث أصلا وحكى سيبويه عن بعض العرب انه قال قال فلانة استغناء بلفظ المؤنث عن علامته ( ان كان )  
العامل ( متصرفا ) بان يحكى الماضى والمضارع والامر وغير ذلك من المشتقات وان لم يكن متصرفا فلا يجب  
للاحاقه بالحروف بعدم التصرف بل يجوز بالنظر الى فعليته مثل نعم او نعمت المرأة هند وليس اوليست هند  
عاملة وكاد او كادت المرأة تخرج ﴿ ١٥٤ ﴾ ( مثل ضربت هند او الهندان ) مثال لاسناد الفعل ( وزيد

﴿ ان كان ﴾ اى هذا الوجوب مع وجود ما ذكر مقيد بقوله ان كان ذلك العامل  
﴿ متصرفا ﴾ واما ان لم يكن من الافعال المتصرفه فلا يجب تأنيته ايضا كما اذا كان  
العامل من فعل المدح والذم والتعجب فان فعل التعجب لا يتغير اصلا واما فعل المدح  
والذم فيجوز تذكيره وتأنيته ﴿ نحو ضربت هند او الهندان ﴾ فان هندا مؤنث  
حقيقى من الآدميين متصل بعامله وان عامله من الافعال المتصرفه وهذا مثال  
لما اسند اليه الفعل وقوله ﴿ وزيد ضاربة جاريتيه ﴾ مثال لما اسند اليه شبه  
الفعل فان ضاربة وان كان مما جرى على زيد لكونه خبرا له لكنه فى الحقيقة  
مسند الى متعلقه وهو جاريتيه فالجارية مؤنث حقيقى من الآدميين غير منفصلة  
عن عامله والمسند اسم فاعل مشتق من الافعال المتصرفه ﴿ وكذا ﴾ اى الحكم  
فى وجوب التأنيث كحكم ما ذكر ﴿ اذا اسند ﴾ اى العامل ﴿ الى ضمير المؤنث ﴾  
اى لا الى الظاهر بان يكون تحت ضمير راجع الى مؤنث مطلقا سواء كان ذلك المؤنث  
آدميا او غير آدمى وسواء كان المؤنث حقيقيا او غير حقيقى وقوله ﴿ غير جمع  
المذكر ﴾ منصوب على انه حال من المؤنث اى حال كون ذلك المؤنث الغير  
الغير الحقيقى غير جمع المذكر ﴿ المكسر العاقل ﴾ فانه وان كان داخلا فى المؤنث  
الحقيقى لكونه مؤنثا باعتبار الجماعة لكنه اذا اسند الفعل الى ضميره لا يجب  
تأنيته بل يجوز تأنيته وتذكيره كما سيجى وقوله ﴿ نحو هند ضربت او ضاربة ﴾  
مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى وقوله ﴿ الشمس طلعت او طالعة ﴾ مثال لما اسند  
الى ضمير الغير الحقيقى وقوله ﴿ وفى غيرها ﴾ متعلق بقوله ﴿ يجوز ﴾ اى فى  
غير المؤنث الحقيقى الذى اسند اليه العامل وغير مطلق المؤنث الذى اسند الى  
ضميره العامل يجوز ﴿ تأنيث عامله وتذكيره ﴾ وكان المراد من الغير ما كان مؤنثا  
غير حقيقى او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان من الآدميين ولم يكن مفردا  
او مثنى بل جمعا او كان مفردا ومثنى ولم يكن متصلا بعامله وقوله ﴿ ان كان مؤنثا ﴾  
قيد لاجراج المذكر فانه لما كان لفظ الغير مضافا الى الحقيقى والى ضمير المؤنث  
دخل فيه الاسناد الى المذكر فان نحو جاء زيد يصدق عليه انه غيرها فقوله

ضاربة جاريتيه ﴿ مثال لاسناد  
شبه الفعل ﴾ ( وكذا ) الحكم من  
وجوب تأنيث العامل او ويجب  
تأنيث العامل مثل ذلك  
الوجوب ( اذا اسند ) العامل  
( الى ضمير المؤنث ) اى الى  
ضمير الراجع الى مؤنث حقيقيا  
او غير حقيقى اذانا بتأنيث المسند  
اليه من اول وهلة ولحقاء  
الضمير ولكن اذا كان اللفظ  
مؤنثا والمعنى مذكرا وبالعكس  
يجوز الوجهان الا اذا كان المؤنث  
علما لمذكر فانه فى حكم المذكر  
الا فى منع الصرف على ما يأتى  
وفى الجمع فانه يجمع كذى التاء  
حال كون المؤنث ( غير جمع  
المذكر المكسر العاقل ) فانه  
وان كان مؤنثا بتأويله بالجماعة  
لا يجب تأنيثه على ما سيجى  
( نحو هند ضربت او ضاربة )  
مثال لما اسند الى ضمير المؤنث  
الحقيقى من الآدميين وما من  
غيرهم من الحيوان نحو الناقة  
سارت او سارت ونحو الشمس  
طلعت او طالعة ﴿ مثال لضمير  
غير الحقيقى ﴾ ( وفى ) اسناد

( غيرها ) اى المؤنث الحقيقى المذكور وضمير المؤنث ( يجوز تأنيث عامله ) اى عامل الغير اعتبارا لتأنيته  
( وتذكيره ) اى العامل نظرا الى عدم عراقته فى التأنيث نظرا الى وجود الفصل وضعف الاستدعاء ولما كان  
ظاهر قوله غيرها شاملا للمذكر اخرج به قوله ( ان كان ) ذلك الغير ( مؤنثا ) فذلك

الغير مؤنث لفظى ( نحو طلعت او طلعت الشمس ) وحقيقى من غير الآدميين ( نحو سارت او سارت الناقة )  
ومؤنث حقيقى من الآدميين ليس بمفرد ولا تثنى بل جمع ( نحو جاءت او جاء المؤمنات ) ومن الآدميين مفردا  
ومثنى لكن غير متصل بعامل ( نحو جاءت او جاء القاضى اليوم امرأة ) او المرأتان قيل هذا اذا لم يكن  
المؤنث منقولا عن علم المذكر واذا كان كذلك يجب تأنيث عامله وان وقع فصل لدفع اللبس نحو جاءت  
اليوم زيد اذا سمي به مؤنث وضمير جمع المذكر المكسر العاقل ﴿ ١٥٥ ﴾ ( ونحو الرجال جاءت او جاء )  
ولفظ الجمع المذكر المكسر العاقل

﴿ نحو طلعت ﴾ الشمس ﴿ او طلعت الشمس ﴾ مثال لغير الحقيقى الذى اسند اليه  
الفعل وقوله ﴿ ونحو سارت ﴾ الناقة ﴿ او سارت الناقة ﴾ مثال للمؤنث الحقيقى  
من غير الآدميين وقوله ﴿ ونحو جاءت ﴾ المؤمنات ﴿ او جاء المؤمنات ﴾ مثال لجمع  
المؤنث الحقيقى من الآدميين وانما انت لكونه مؤنثا بتأويل الجماعة وانما ذكر  
لانه لما اعتبر فى تأنيته تأويل الجماعة اضمحل تأنيته الحقيقى وقوله ﴿ ونحو جاءت  
او جاء القاضى اليوم امرأة ﴾ مثال للمؤنث الحقيقى من الآدميين لكنه انفصل  
المسند اليه وهو امرأة عن عامله بالمفعول والظرف وقوله ﴿ والرجال جاءت  
او جاؤا ﴾ مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل وقوله ﴿ وجاءت ﴾  
الرجال ﴿ او جاء الرجال ﴾ مثال لما اسند الى ظاهر جمع المذكر المكسر  
العاقل وانما انت بتأويل الجماعة وذكر لكونه تأنيث من الغير الحقيقى  
فان اصله مذكور وتأنيته اعتبارى \* ثم انه لما توقف بعض احكام الفاعل  
من حيث اسناد عامله اليه على معرفة المؤنث والمذكر اراد ان يبين المؤنث  
اولا لكونه وجوديا وعلى خلاف الاصل وترك تعريف المذكر لكونه  
عدميا يعرف بمعرفة ملكته التى هو التأنيث ولكونه الاصل فقال ﴿ والمؤنث ﴾  
فى عرف النحاة ﴿ ما ﴾ اى اسم وقوله ﴿ فيه ﴾ ظرف مستقر وقوله ﴿ علامة التأنيث ﴾  
بالرفع فاعله والجملة صلة ما اوصفته اى هو اسم وجد فيه علامة من علامات  
التأنيث وقوله ﴿ لفظا ﴾ حال من علامة التأنيث وقوله ﴿ او تقديرا ﴾ معطوف  
عليه اى حال كون تلك العلامة ملفوظة او مقدرة ولما كان معرفة المرفوع موقوفة  
على معرفة التعريف ومعرفة التعريف موقوفة على معرفة اجزائه اراد ان يبين  
معرفة جزء التعريف الذى هو علامة التأنيث لان باقى اجزائه ليس بمجهول فقال

بذكر المؤنث لانه وجودى لظهور المذكر به فقال ( والمؤنث ) فى عرف النحاة ( ما ) اى اسم ( فيه )  
اى فى آخره ( علامة التأنيث لفظا ) اى ملفوظة او من حيث اللفظ او كونه انظما او سواء كانت لفظية  
نحو ضاربة ونفسى وحبل من الحقيقى وغرفة وصحراء وبشرى من غير الحقيقى ( او تقديرا ) نحو هند وزينب  
ونار وعقرب لا يقدر الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك وايضا لا يرجع الا التاء عند التصغير فى  
الثلاث نحو هندية ونورية وغير الثلاثى محمول عليه وان لم يرد التاء عند التصغير قياسا كعقرب وقد



يرد شاذاً نحو قديدية والضيع المؤنثة مثل هي وهذه وذى اعتبر فيها تقدير التاء طرداً للباب ثم ان التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها فلا يلزم الدور بأحد التانيث فيه كذا في الامتحان (وهي) اي علامة التانيث في الاصطلاح (التاء الموقوفة عليها) حال كونها (هاء) حالاً نحو ضاربة او في الاصل ضاربتين وخرج به تاء اخت (١٥٦) وبنت والصفات فانه لا يوقف عليها هاء بل العلامة فيها مقدرة كذا

(وهي) اي علامة التانيث (التاء الموقوفة عليها) وقوله (هاء) بالنصب حال من ضمير عليها اي التاء التي وقف عليها حال كونها هاء فقوله (نحو ظلمة) مثال لما فيه التاء الملقطة وقوله (شمس) مثال لما فيه التاء المقدرة فان التاء فيها مقدرة بدليل ظهورها في تصغيرها فان تصغير الشمس شميسة وقوله (والالف) بالرفع معطوف على قوله التاء اي وعلامة التانيث الف (المقصورة) ايضاً وقوله (نحو حبل) مثال لما فيه الف مقصورة من المؤنث الحقيقي وقوله (ودعوى) مثال لما فيه الف كذلك من المؤنث الغير الحقيقي فان الاول صفة امرأة ذات حمل من الحيوان له مذكر بخذائه والثاني مصدر من قبيل اسم المعنى وقوله (والالف الممدودة) معطوف ايضاً على ما قبله وقوله (نحو حمراء) يحتمل ان يكون مثلاً للحقيقي وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلاً امرأة حمراء يكون حقيقياً وان وصف بها غيره مثل حجر حمراء يكون من غيره ثم ان اسماء العدد لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان ينبه عليه فقال (وهذا) وهو مبتدأ وقوله (في غير ثلاثة) ظرف مستقر على انه خبره اي هذا الحكم وهو كون المؤنث بعلامة التانيث وكون المذكر بخلافه كائن في غير لفظ ثلاثة من اسم العدد حال كونه منتهياً الى عشرة فان مذكرها (اي مذكر تلك الاعداد الثمانية بالتاء) ومؤنثها بخذائها اي بخذف التاء (نحو ثلاثة رجال) وهذا مثال للمذكر فان العدد تابع في التذكير والتانيث الى ميمها ومفرد ميمها هو الرجل وهو مذكر (واربع نسوة) وهذا مثال للمؤنث فان مفرد ميمها هو النساء وهو مؤنث ثم شرع في بيان حال المركب في هذا الباب فقال (واذا ركبت ثلاثة) والزائدة عليها ايضاً (الى تسعة) وقوله (مع عشرة) ظرف لركبت اي ركبت ثلاثة وما زاد عليها من اربعة الى تسعة مع عشرة وقوله (اثبت) فعل مجهول وقوله (التاء) نائب فاعله والجملة جواب اذا اي جعلت التاء ثابتة (في الجزء الاول فقط)

قبل ثلاث مؤنث وان جازت كبره وتانيثه بالاعتبار جاز الامر ان في العدد (نحو ثلاثة رجال واربع نسوة) ونحو ثلاثة او ثلاث اشخاص ان اريد به المؤنث وتقول احد عشر واثنا عشر للمذكر واحد عشر واثنا عشر واثنا عشر للمؤنث بتذكير الجزئين في الاول وتانيثهما في الثاني على النيباس (واذا ركبت) انت او (ثلاثة) مرفوع نائب الفاعل والزائد عليها (الى تسعة مع عشرة) حتى جعلتهما كلمة واحدة (اثبت) انت او (التاء) مرفوع (في الجزء الاول فقط)

في المذكر (ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وهو التذكير لا في الجزء الثاني كراهة اجتماع العلامتين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو ثلاثة عشر رجلاً الى تسعة عشر رجلاً) اثبت التاء (في المفرد الثاني فقط) اي لا في الاول (في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة) فرقا بين المذكر والمؤنث وقيل عدم الاثبات في الاول لابقائه على حاله الذي قبل التركيب (١٥٧) والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس وتقول عشرون في

اي لا في الجزء الثاني (في المذكر) متعلق بـ (نحو ثلاثة عشر رجلاً) ولا يثبت في الجزء الثاني مع الاول او مفرداً فلا يقال ثلاثة عشر رجلاً او ثلاث عشرة رجلاً وقوله (وفي الثاني) معطوف على قوله في الاول اي اثبت التاء في الجزء الثاني فقط في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة وانما عدل عن الاصل في هذا الباب فان الثلاثة فافوقها لما كان نصلاً للجمع ولم يحتمل الافراد لزم دخول التاء التي هي علامة التانيث لتكون علامة لتانيث الجماعة اللازمة لهذه الاعداد ولكن لما لزم ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها اختير التاء لمذكرها الذي هو اشرف واقدم بالزمان ثم لم يدخل في مؤنثها ليحصل الفرق وانما لم يدخل التاء في الجزئين في المركبات لثلاثي مجتمع علامتا التانيث في التركيب الذي هو كاللفظ من جنس واحد اي بان يكون كلاهما تاء وامان كان احدهما تاء والاخر الفاء يجوز اجتماعهما نحو احدى عشرة امرأة فانها ليسا من جنس واحد وانما اجتماع الجنسان في اثنتي عشرة لان التاء في الجزء الاول وقعت في الوسط لا في الآخر كذا في الشرح ثم انه لما عرفت المؤنث مطلقاً اراد ان يعرف انواعه فقال (والتانيث الحقيقي ما) اي هو المؤنث الذي (بازائه) اي حاصل بازاء مسماه وبعبارة (ذكر من الحيوان نحو امرأة) هذا مثال لما وقع بازائه ذكر من الادميين (وناقه) وهذا مثال لما وقع بازائه ذكر من سائر الحيوان فان مقابل ناقه وقع حمل وانما قيد بقوله من الحيوان ليخرج منه نحو النخلة فانه يطلق على مؤنث النخل ويصدق عليها ان بازائها ذكر لكنها لما لم يكن من الحيوان بل من الاشجار لا يطلق عليها الحقيقي بل هي لفظي (واللفظي) اي والتانيث اللفظي (بخلافه) اي ملتبس بخلاف الحقيقي بان لم يكن بازائه ذكر او كان لكنه ليس من الحيوان كما عرفت بل تانيثه ليس الوجود علامة التانيث في لفظه فقط (نحو غرفة) بضم الغين المعجمة وفتحها وهو مثال لما وجد فيه علامة التانيث ملفوظة (وشمس) وهو مثال لما وجد فيه مقدرة ثم انه لما توقف معرفة بعض احكام الفاعل على معرفة الجمع بانواعه وعلى معرفة المثني ايضاً اراد ان يبين كلامها بتعريفها فقال

علامته لفظاً او تقديرًا نحو (غرفة وشمس) لما ذكر في اثناء بيان احوال العامل بالنسبة الى اسناده الى الاسم الظاهر المفرد والتثنية والجمع ناسب بيانها وتعريف كل منها حتى يتم المقصود ولكن قصر البيان على ذكر التثنية والجمع لحصول بيان المفرد بهما لانه ما عداها وقدم الجمع المكسر



لشدة مناسبة لمقام التأنيث وبمناسبة قدم الجمع السالم فقال ( والجمع المكسر ) مذكرا او مؤنثا ( ما ) اى جمع ( تغير ) المتبادر للتغير للجمعية فخرج نحو مصطفون وقاضون لان تغييره للاعلال ( صيغة مفردة ) اى هيئته خرج به الجمع السالم مطلقا لانه لا تغير لصيغة مفردة لان احوال الآخر لا اعتبار لها في الصيغة والتغير اعم من ان يكون حقيقة ( نحو رجال ) او حكما نحو فاك في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فانه جمع بدليل رجوع ضمير جرين اليه ﴿ ١٥٨ ﴾ فيقدر ان ضمته كضمة اسد جمع اسد بالفتح في انهما عارضتان وان كان مفردا كما في قوله تعالى

في الفلك المشحون يعتبر اصالة الضمة كضمة قفل ثم باضافة الصيغة الى المفرد يخرج نحو ركب وقوم مما هو اسم جمع لانه لا مفرد له لان الركب ركبان الابل خاصة ولا مفرد يختص راكب الابل ثم ان المفرد اعم من ان يكون حقيقيا كمثل المتن او اعتباريا كساور وجمع اسورة جمع سوار واناعم جمع انعام جمع نعم بفتح اوله وثانيه ولما علم من المكسر ان السالم مطلقا لم يتغير بناء واحده اكتفى بهذا القدر والتغير في نحو سنين وارضين بعد الجمعية للجمعية كما ذكره المصنف وتصدى الى ذكر قسميه المذكر والمؤنث وقدم المذكر لشرفه فقال ( جمع المذكر السالم ) بالرفع صفة الجمع ( ما ) اى جمع ( لحق آخر مفردة ) ولقد احسن في زيادة قوله مفردة لان لحق العلامة

( والجمع المكسر ) اى الجمع الذى يقال له المكسر ( ما ) اى هو جمع ( تغير ) وهو فعل ماض معلوم وقوله ( صيغة ) بالرفع فاعله ولكون لفظ الصيغة مؤنثا لفظيا ذكر عامله اى تغير صيغة ( مفردة ) نحو رجال ( فان مفردة رجل فقد تغير بجعل الراء مكسورة وبادخال الف بين الجيم واللام والمراد بالتغير اعم من تغير ما لفظا ومن تغير تقديره فان الفلك مثلا مفردة بضم الفاء وسكون اللام وجمعه كذلك من غير تغيير في مفردة لفظا ولكن ان اعتبر ضمة الفاء كضمة قفل فهو مفرد كقوله تعالى . في الفلك المشحون \* وان اعتبر كضمة اسد جمع اسد فهو جمع كقوله تعالى . حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم . وايضا ان المراد بالتغير للجمعية فان تغير كلمة مصطفون بعد الجمعية لا يعتبر ولا يصدق عليه التعريف بل هو جمع سالم وانما قدم المكسر مع ان الشرافة في السالم لكون المكسر قريبا للمؤنث فانه اعم من المذكر والمؤنث وايضا هو مؤنث باعتبار الجماعة بخلاف السالم ( وجمع المذكر السالم ) اى هو جمع ( لحق آخر مفردة ) وهو منصوب على انه مفعول لحق وقوله ( واو مضموم ) بالرفع فاعل لحق قدم مفعوله لكون ذيل الفاعل طويلا فقولاه مضموم اسم مفعول ونائب فاعله قوله ( ما قبلها ) وهو مع نائبه مركب مرفوع على انه صفة واو وقوله ( او اياء مكسور ما قبلها ) معطوف على قوله واو هذا بيان للنوعين من الجمع وقوله ( ونون مفتوحة ) بالرفع معطوف على احد الامرين من قوله واو اياء يعنى احد من الجمع مالحق آخره واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة والاخر منه مالحق آخره ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة وقوله ( في غير الاضافة ) ظرف لقوله لحق اى لحق آخره نون مفتوحة في كل حال الا في حال اضافته الى ما بعده ( فان النون تحذف فيها ) اى في الاضافة

في آخر المفرد لا في آخر الجمع وبما عرفت من تعميم المفرد الاعتبارى دخل فيه الايامنون جمع ايامن جمع ايمن ( واو مضموم ما قبلها ) في الرفع للمجانسة ولو تقديرا كصطنون ( او اياء مكسور ما قبلها ) في النصب والجبر ولو تقديرا ايضا كصطفين ( ونون مفتوحة ) لتعادل ولما كان مقصوده بيان الجمع المذكر السالم من حيث صيغته لم يتعرض لمفاده الذى هو بيان مع مدلول المفرد الزائد عليه من جنسه كائنة ( في غير ) حال ( الاضافة ) فان النون تحذف فيها ( اى في الاضافة لانها من علامة تمام الكلمة

اى في الاضافة لانها من علامة تمام الكلمة والاضافة من علامة نقصانها فيتنايان ( نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ) اى جمع ( لحق آخر مفردة ) ولو اعتباريا كصواحيب جمع صواحب جمع صاحبة ( الف وتاء ) مؤنثا ( نحو مسلمات ) جمع مسلمة او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات جمع معلوم لانه صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والتاء وسيجيى ان العامل اذا اسند الى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل يجوز ان يكون جمعا مؤنثا ( والتثنية ) اى مثنى الاسم بقريضة المقام ( ما ) اى اسم ( لحق آخر مفردة ) ولو اعتباريا كايامنان ويحتمل اضافته الى ضمير ما على الاختصاص كما هو الاصل في الاضافة المعنوية لا يرد النقص بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخره الف كما انه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا ﴿ ١٥٩ ﴾ ان مسلم كما انه مفرد مسلمان

( نحو مسلمون ) هذا مثال للنوع الاول للجمع ( ومسلمين ) مثال للنوع الثانى منه ( وجمع المؤنث السالم مالحق آخر مفردة الف وتاء ) والمراد باخر المفرد اما آخر حقيقة ( نحو مسلمات ) او اعتبارا كصواحيب وسواء كان مفردة مؤنثا كالمثالين او مذكرا كقوله تعالى [ اشهر معلومات ] ( والتثنية ) وهو قديعير بالمثنى ( ما ) اى هو اسم ( لحق ) اى في اصل وضعه لا بعد كونه مثنى ( آخر مفردة الف او اياء ) اى هو نون احدها مالحق الف اذا كان في حالة رفعه والثاني مالحق آخر مفردة ياء ( مفتوح ما قبلها ) اذا كان في حالة نصبه وجزم ( ونون ) اى لحق في النوعين نون ( مكسورة في غير الاضافة وفيها ) اى في حالة اضافته ( تحذف ) تلك النون كما مر في الجمع السالم ( نحو مسلمان ومسلمين ) ثم اراد ان يذهب على الفرق بين الجموع بان بعضها يعتبر مؤنثا وبأويل الجماعة وبعضها لا يعتبر فقال ( وكل جمع ) وانما اتى بلفظ كل لان المراد بالجمع ما هو شامل لما كان واحده مذكرا او مؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا او لفظيا وقوله ( غير جمع المذكر ) بالجبر صفة جمع اى كل الجمع الذى غير جمع المذكر ( السالم مؤنث ) بالرفع خبر مبتدأ اى داخل في تعريف المؤنث ويصدق تعريفه عليه فيجوز ان يكون من افراده وقوله ( لكونه ) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر اى كونه مؤنثا لالذاته بان يكون فيه علامة التأنيث بل لكون ذلك الجمع ( بمعنى الجماعة ) ويظهر ذلك الاعتبار في عامله ( واما جمع المذكر السالم فيجب تذكيره عامله ) لانه وان جاز فيه التأنيث لكونه جماعة ايضا لكنه لا اختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة

اى الا الجمع المذكر السالم ( مؤنث ) اى يجوز ان يعامل معاملة المؤنث ( لكونه بمعنى الجماعة ) وبناؤه بها مثلا اذا قلت جاءنى رجال فكانك قلت جاءنى جماعة رجال ( واما جمع المذكر السالم ) فليس مؤنث لا اختصاصه بذكور العقلاء ولعدم تغيير صيغة مفردة فالمراد به هناليس كل ما صدق عليه حده بل ما اجتمع فيه شرائط جمعته جمع السلامة من الذكور والعقل وغير ذلك مما بين في محله لانه هو المتبادر لكماله فليس الجموع الشاذة منه في الحكم المذكر كورهما بل ان كان من العقلاء كالبنون حكمهم حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم فكالجمع بالالف والتاء فاذا كان مذكرا البتة ( فيجب تذكيره عامله ) المسند



اليه ( فتقول جاءني المسلمون ) في اسناد الفعل ( وجاءني رجل قاعد ناصروه ) في اسناد شبه الفعل ( واذا اسند ) اي العامل ( الى ضميره ) اي الى ضمير جمع المذكر السالم ( يجب كونه جمعا مذكرا ) بان يتصل بالفعل واو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء وبان يجمع بالواو والنون في الصفات الا في افعال من فاته مفرد مذكر دائما نحو المجاهدون قبل الفتح افضل من المجاهدين من بعد وفي بعض المضاف منه فانه يجوز افراده ( نحو المسلمون جاؤا ) ١٦٠ \* او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر ( لا المؤنث ) ( المكسر )

لا السالم ( العاقل ) لا غير العاقل ( اذا اسند العامل الى ضميره ) فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا ( لكونه مؤنثا لتأويله بالجماعة ) ( او جمعا مذكرا ) رعاية لجانب ذكوره من العقلاء اي لا يخلو العامل عن احد الامرين ( نحو الرجال جاءت ) او جائية او جاؤا او جاؤن ) ونحو الرجال قيام ( وغيرها ) اي الجمع المذكر السالم والجمع المكسر العاقل كائنا ( من الجموع اذا اسند ) اي العامل او وقع الاسناد ( الى ضميرها ) اي ضمير الغير الذي هو الجموع ( يجب كونه عاملا ) اي الضمائر ( مفردا مؤنثا ) لاسر ( او جمعا مؤنثا ) باتصال النون الذي وضعه لجمع المؤنث عاقلا او غير عاقل بالفعل وقيل لغير العاقل استعملت في المؤنث العاقل تنزيلا له منزلة غير

العاقل واجروا الجمع المذكر الغير العاقل مجرى المؤنث لعدم اصابته في التذكير وبجمعه جمع السالم او المكسر في شبه الفعل هذا وقد يسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل الجمع المذكر المكسر اهمله لندرتة وذلك لغير من الجموع جمع المؤنث السالم ( نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية ) او جائيات او جوا وجمع المؤنث المكسر العاقل نحو الجوارى جاءت او جئن او جائية وجمع المؤنث السالم الغير العاقل نحو الحشرات سكنت او سكنن او ساكنة وجمع المذكر المكسر الغير

العاقل من غير الحيوان ( نحو الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات ) ومن الحيوان الا فراس جاءت الخ وعلم ان التفرقة المذكورة في الضمير المسند اليه غير \* ١٦١ \* مختصة به بل جارية في الضمائر كلها

مؤنثا \* ( او جاؤن ) اي نحو الرجال جاؤن مثال لما اسند الى الضمير حال كون العامل جمعا مذكرا \* وما ينبغي ان يتنبه بان المراد بالوجوب في قوله فيجب هو وجوب انحصار التخيير على الامرين يعني انه يجب ان يكون احدهما الامرين ويمتنع ان يكون غيرهما من جمع المؤنث \* وغيرهما \* بالرفع مبتدا اي حال غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل \* من الجموع \* وهو بيان للغير ومن بانية \* ( اذا اسند ) اي اذا اسند العامل فيهما \* الى ضميرها \* اي الى ضمير راجع اليها \* يجب كونه عاملا \* اي عامل تلك الضمائر الراجعة الى ذلك الجمع \* مفردا مؤنثا او جمعا مؤنثا \* واطلق الجمع المؤنث ليكون شاملا للجمع المؤنث السالم وللمكسر منه \* نحو المسلمات جاءت \* هذا مثال لما اسند العامل الى ضمير المؤنث السالم العاقل ولما اختار فيه المفرد المؤنث \* ( او جئن ) اي او نحو المسلمات جئن هذا مثال لما اسند الى ضميره واختير فيه من احد الامرين الجمع المؤنث \* ( او جائية او جائيات ) اي او نحو المسلمات جائية او مسلمات جائيات الاول مثال لما اسند العامل الذي هو اسم الفاعل واختير فيه المفرد المؤنث والثاني له كذلك لكن اختير فيه الجمع المؤنث \* وهذا مثال للجمع المؤنث المكسر العاقل واما مثال غير العاقل منه فهو قوله \* ( الاشجار قطعت ) على صيغة الجهول اسند الى نائب فاعله الذي تحته وهو ضمير راجع الى الاشجار الذي هو الجمع المكسر الغير العاقل واختير فيه المفرد المؤنث \* ( او قطعن ) اي او الاشجار قطعن مثال لما اختير فيه الجمع المؤنث \* ( او مقطوعة او مقطوعات ) او الاشجار مقطوعة او الاشجار مقطوعات هذا مثال لما اسند اليه اسم المفعول \* ( والثالث ) اي المرفوع الثالث من المرفوعات التسعة \* ( المبتدا ) ولما كان للمبتدا انواعا متنافيان ولا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد اراد ان يقسمه او لا ثم يعرف كل واحد من النوعين بتعريف مستقل كافي الاستثناء فقال \* ( وهو نوعان ) ولما كان لفظ المبتدا موضوعا لكل من النوعين وضع مستقلا ولم يوضع لمفهوم كلي يصدق عليهما لم يصح ان يكون مقسما لهما فيجب ان يؤول لفظ المبتدا بلفظ يشملهما وهو ما يطلق عليه المبتدا حتى يصح ان يكون مقسما ويقال لمثل هذا التأويل عموم المشترك \* ( الاول ) اي النوع الاول مما يطلق عليه المبتدا \* ( الاسم ) والمراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة بقرينة قسميه لا ما يقابل الفعل والحرف

فتقول هم وضربهم واياهم ولهم وعلامه لا غير في جمع المذكر السالم وهي اوهم وضربها او ضربهم وايها واياهم ولها ولهم في الجمع المذكر المكسر العاقل وهي اوهن وضربها او ضربهن وايها وايهن ولها او لهن في غيرهما من الجموع وهكذا في ضمير الخطاب نحو يا ايها المسلمون اتم الناجون لا غير ويا ايها الرجال اتم القوامون او انت القائمة وهكذا ( و ) المرفوع ( الثالث ) من المرفوعات للتسعة ( المبتدا ) ولما كان مشتركا لفظيا بين النوعين ولم يكن تعريفه بتعريف يجمعهما اراد ان يقسم اولا الى قسمين ثم يعرف كلا منهما فقال ( وهو نوعان ) ولما لم يكن لكل من قسميه اسم يخصه قال النوع ( الاول الاسم ) ظاهر المقابلة يدل على ان المراد به ما يقابل الصفة الرافع للظاهر بعد النفي او الاستفهام فيدخل فيه نحو ضارب زيد في الباب هذا هو المشهور ولو ادعى ان المبتدا عبارة عن مفهوم مشترك بين قسميه وهو الاسم المجرد عن الموامل اللفظية مسندا اليه اولا الذي حقه التقديم \* ١١ - ايوب \* لكان له وجه كما قال الفاضل الجامي في المستثنى مخالف للمجهور



(او المأول به) وسبق (المسند اليه) اي اوقع الاسناد اليه خرج به الخبر والنوع الثاني من المبتدأ كلامهما مسندان (المجرد عن العوامل) ﴿١٦٢﴾ (اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظي اصلا وقد عرفت المراد به وخرج به معمولات العوامل اللفظية (نحو زيد قائم) مثال للاول (و) مثال الثاني قوله (حق انك قائم) وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعدي خير من ان تراه (ولابدله) اي للقسم الاول (من خبر) ملفوظ او مقدر لدوران الفائدة عليه (و) النوع (الثاني) من المبتدأ (الصفة) لفظا كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او معنى كالاسم المستعار نحو اسد الزيدان والمنسوب نحو اقرشي اخواك (الواقعة بـ) كـ (الاستفهام) حرفا وهو الهمزة وهل او اسما كما صانع الزيدان ومن خاطب البكران وكذا متى واين واتى وكيف واين ذكره في الامتحان (او) كلمة (النفي) حرفا وهي ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان فان قائم مبتدأ في الاصل ولما اضيفت اليه غير وكان مجرورا انتقل اعرابه الى الغير فاعراب غير مستعار منه كما اذا استعمل في المستثنى حيث ينتقل اعراب المستثنى اليه (رافعة لظاهر) اي غير مستكن سواء كان ضميرا منفصلا كما جوز صاحب الكشاف ان يكون اراغب انت عن آلهي من هذا القليل وايس اقام ابواه زيد منه لان الهمزة وان كانت داخلية على قائم

اي الاسم الصريح الذي غير الصفة (او المأول به) اي او غير الاسم الصريح من الفعل او الجملة التي تأول بالاسم الصريح وقوله (المسند اليه) بالرفع على انه صفة لاحد الامرين من الاسم الصريح والمأول به وهذا القيد احتراز عن الخبر الذي ليس بصفة نحو زيد ابوك واما الخبر الذي هو صفة نحو زيد ضارب فان زيدا ليس بمسند اليه لان المسند اليه للصفة في الحقيقة هو فاعله الذي تحته وايضا احتراز عن النوع الثاني من المبتدأ فانه مبتدأ لكنه ليس بمسند اليه بل مسند الى فاعله وقوله (المجرد عن العوامل اللفظية) بالرفع على انه صفة بـ صفة وهو احتراز عن الاسم المسند اليه الذي هو اسم باب كان او باب ان او غيرها (نحو زيد قائم) هذا مثال لما اسند اليه وهو الاسم الصريح (و) حق انك قائم مثال لما هو مأول بالاسم فان قوله حق خبر مقدم وقوله انك قائم في تأويل المفرد مبتدأ اي حق قيامك (ولابدله) اي لا فراق لهذا النوع من المبتدأ (من خبر) فانه لا فائدة لذكره بلا خبر فان كان الخبر ملفوظا فيها والا فيقدر (والثاني) اي النوع الثاني مما يطلق عليه المبتدأ (الصفة) وهي اللفظ الدال على ذات مبهمه باعتبار معنى مقصود وهذا شامل لاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب والاسم المستعار نحو قرشي اخوك ونحو اسد الزيدان وقوله (الواقعة) بالرفع على انه صفة الصفة اي الصفة التي تقع بـ كـ (الاستفهام او) كلمة (النفي) وهذا احتراز عن الصفة التي ليست بواقعة بعدها فان مثلها مبتدأ من النوع الاول نحو ضارب زيد قائم وانما قال كلمة الاستفهام ولم يقل همزة الاستفهام او حرف الاستفهام ليكون شاملا لحرف الاستفهام كـ الهمزة وهل ولا اسم الاستفهام نحو ما صانع الزيدان ومن خاطب البشران وكذا متى واين وكيف واين وكذا قال كلمة النفي ليكون شاملا لحرف النفي وهي ما ولا وان ولا اسم النفي نحو غير قائم الزيدان ولفعل النفي نحو ليس قائم الزيدان قوله (رافعة) حال من الضمير المستكن في الواقعة اي حال كون تلك الصفة الواقعة رافعة لظاهر (اي لفاعل ظاهر وهذا احتراز عن صفة تكون فاعله مستترا نحو اقامان

لفظا لا انها داخلية على زيد تقديرا لانه مبتدأ وحقه التقديم او اسما ظاهرا (نحو اقام الزيدان وما قام زيدان) فالصفة مبتدأ (ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل) لكون الاستفهام والنفي اولى بالفعل (بل فاعله ساد مسد الخبر) والمجموع جملة فعلية كما سبق هذا اذا كانت الصفة مفردة ﴿١٦٣﴾ والاسم الظاهر مثنى او بمجموع واما اذا طابقت مثنى او بمجموع فالصفة خير مقدم لا غير وان طابقت مفردا جاز الامر ان خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضى في بحث الخبر (ولا يجوز تعدد المبتدأ) بكلا نوعيه ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظا ومعنى بلا عاطف واما معنى فقط او لفظا فقط او بمعطوف فيجوز نحو الزيدان القاتمان ونحو زيد وعمر وبكر قائمون او الزيدان نحوي وصرفي اي احدهما نحوي والآخر صرفي ونحو الحلو والخامض خير من الحلو ونحو الماء والعسل والحل السكنجين وما يذني ان يعلم هنا انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدآت واخبار فالمبتدأ الآخر مع الخبر الآخر خبر لسابقه وهكذا الى المبتدأ الاول ولذا كرر الرابط طريقان احدهما ان يضاف كل متأخر الى ضمير سابقه تقول زيد ابنه زوجته جاريته قائمة فلواردت ارجاءه الى كلام واحد اضافت المتأخر الى المتقدم الى ان ينتهي وحكمت على الآخر فتقول جارية ابنة زيد قائمة وثانيهما ان يذكرا الرابط الى الاول تقول زيد عمرو وهند قائمة في داره بامرهم فضمير قائمة لهند وداره لعمرو بامرهم لزيد كذا في التسهيل (والاصل في المبتدأ) الراجع في النوع الاول من المبتدأ لان الثاني يجب (تقديمه)

الزيدان وما قامون الزيدون فانهما من النوع الاول للمبتدأ بان يكون الزيدان مبتدأ موخرا ويكون قائمان او قائمون مع ضميره المستكن تحته مركبا على انه خبر مقدم وقدم لكونه بعد الاستفهام والمراد بالظاهر ههنا ما لم يكن مستترا سواء كان ذلك الظاهر اسما ظاهرا او اسما ضميرا فيدخل فيه قوله تعالى [ارغب انت عن آلهي] (نحو اقام الزيدان) وهو مثال لصفة وقعت بعد الاستفهام (وما قام الزيدون) وهذا مثال لما وقعت بعد النفي واورد الفاعل في الاول تثنية وفي الثاني جمعا للتفنن (ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل) فان قوله اقام وما قام بمعنى اقام وما قام لان الاستفهام والنفي اولى بالفعل من الاسم واذا كانت الصفة بمعنى الفعل يستدعي هو ما يستدعي الفعل وما يستدعي الفعل هو الفاعل وقوله (بل فاعله) معطوف على قوله ولا خبر اي انه لا خبر له بل فاعله اي فاعل ذلك المبتدأ (ساد مسد الخبر) ولما لم يكن له خبر بل فاعل جعل بمجموع المبتدأ والفاعل جملة فعلية لاسمية لان الاسمية مركبة من المبتدأ والخبر واذا لم يكن له خبر لم يكن جلته اسمية لانتفاء جزئه واما الفعلية لما كانت مركبة من الفعل والفاعل ناسب ان يرجع جانب الفعلية \* ثم شرع في بيان المسائل المختصة بالمبتدأ فقال (ولا يجوز تعدد المبتدأ) والمراد به هو النوع الاول بقرينة التبادر عند الاطلاق لانه هو المشهور من النوعين ولان سوق الكلام في مسائله \* والمراد من عدم جواز التعدد هو تعدده لفظا بالاعاطف بشهادة الاستقرار واما التمدد معنى او لفظا بمعطوف فيجوز مثلا لا يجوز ان يقول زيد زيد قائمان فانه تعدد لفظا واما اذا قيل الزيدان قائمان او زيد وزيد قائمان فيجوز فان الاول تعدد معنى والثاني تعدد لفظا لكنه بمعطوف ثم الخبر ان كان خبر كل محال فبالخبر الاخر يوثق بالواو نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر او يقال زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه وان كان خبر كل موافقا بخبر الآخر فيستثنى نحو الزيدان عالمان او الزيدون عالمان (والاصل في المبتدأ) اي الاولى بحاله عند عدم المقتضى لتأخير (تقديمه) على الخبر لفظا لانه هو المحكوم عليه وايضا هو الموصوف

ان ينتهي وحكمت على الآخر فتقول جارية ابنة زيد قائمة وثانيهما ان يذكرا الرابط الى الاول تقول زيد عمرو وهند قائمة في داره بامرهم فضمير قائمة لهند وداره لعمرو بامرهم لزيد كذا في التسهيل (والاصل في المبتدأ) الراجع في النوع الاول من المبتدأ لان الثاني يجب (تقديمه)



على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه به وذاتاله والكوفيون يوجبونه كما تقدم ومن ثمه جاز في داره زيد والكوفيون لما اوجبوا عمل الظرف في زيد لوجوب تقديم المبتدأ عندهم منعه لان مرتبة العامل التقدم وبعض من جوز في داره زيد جوز في داره قيام زيد وفي دارها غلام هند وبعضهم منعه لان ما يضاف اليه المبتدأ ليس في مرتبته ويدل على الجواز ماورد في كلامهم في اكفانه درج المبت (وشرطه) اي المبتدأ المذكور من حيث انه مبتدأ (ان يكون معرفة) لانه ﴿١٦٤﴾ محكوم عليه والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان

معينا والافراط القائدة المحكوم به ففي الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فالمبتدأ انما يستحق التقديم هذا كانت معرفة (اونكرة مخصصة) بوجه من وجوه التخصيص تكون قريبة من المعرفة كالتخصيص بالصفة (نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك) او الاضافة نحو غلام رجل او غير ذلك نحو افضل منك افضل مني هذا مذهب الجمهور ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادت نكرة محضة يصح نحو كوكب انقض الساعة وبقركلم ووجوه يومئذ ناضرة (ويجوز حذفه) اي المبتدأ اي لا يمتنع (عند قيام قرينة) دالة على خصوص المبتدأ مقالية (نحو زيد في جواب من القائم اي القائم زيد)

بالخبر والمحكوم عليه والموصوف مقدمان على المحكوم والوصف وجودا وما كان مقدما وجودا لينبغي ان يقدمه ذكره (وشرطه) اي شرط صحة كونه مبتدأ (ان يكون) اي ان يكون الاسم الذي اريد جعله مبتدأ معرفة من المعارف بان يكون علما او موصولا او مضمر او اسم اشارة او معرفا باللام وانما اشترط هذا لان الغرض من الكلام افادة فائدة ليست بحاضرة عند السامع والاختبار عن غير المعلوم لا يفيد ولا في ايراده منكر ان يحصل اللحل بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام للسامع لان المتكلم اذا ابتدأ بنكرة يوجب التنفير للسامع عن استماع الحديث وقوله (اونكرة) معطوف على قوله معرفة اي او يكون ذلك الاسم نكرة مخصصة والتخصيص هو تقليل الشراكه والمراد ههنا عند الجمهور هو التخصيص بشئ مالا فائدة فانه اذا كان المبتدأ ممكن الضبط فهو نكرة مخصصة حتى يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة اي سقط ولذا اورد ابن الحاجب في كافيته امثلة مخصوصة يقاس عليها واثار اليه بقوله اذا تخصصت بوجهما ﴿نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ يعني اذا كان المبتدأ مقيدا بقيد فهو مخصص وفي هذه الآية قيد بصفة وكذا اذا كان مقيدا بالضاف اليه نحو صوت بلبل شغلي او بمتعلقه نحو افضل منك افضل مني وغيرها ﴿ويجوز حذفه﴾ اي حذف المبتدأ من النوع الاول ﴿عند قيام قرينة نحو زيد في جواب من القائم﴾ والسؤال جملة اسمية مبتدأ ومن الاستفهامية وخبره القائم فاورد في الجواب بآراء الخبر فقط ويحذف المبتدأ ﴿اي القائم زيد﴾ حذف القائم لانه معلوم للسائل وانما جهله في الخبر ﴿والرابع﴾ اي المرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية وبهذا القيد يدخل المبتدأ وبقوله (المستند به) يخرج عن التعريف لانه ليس بمستند به

بقريئة السؤال او حالية نحو الهلال اي هذا الهلال لانه في مقام ان يشار الى شئ ويحكم عليه بالهلاية ويجب في مقام المدح والذم والترحم (و) المرفوع (الرابع) من التسعة (خبر المبتدأ وهو) اي الخبر الاسم بقريئة ذكر الجملة بعده او المراد العموم وذكرها لاختصاصها ببعض الاحكام (المجرد عن العوامل اللفظية المستند به) الباء للاتصاف اي الذي التصق الاسناد به وفيه تنبيه على ان الاسناد اشد تعلقا بالخبر منه بالمبتدأ وقيل للسببية لان المستند مدلوله الخبر ولفظه ما به اسند معناه الى المبتدأ وقيل الباء

بمعنى الى والضمير للمبتدأ وما للموصول في المستند (غير الفعل ومعناه) حال من ضمير به والسند خرج به مثل يقوم في يقوم زيد وقائم في أقائم الزيدان (نحو قائم في زيد قائم) وحجر في هذا حجر (ويجوز تعدده) اي الخبر اي لا يمتنع بلا عطف اما لفظا ومعنى (نحو زيد قائم) ﴿١٦٥﴾ بالفعل (قاعد) بالقوة اولفظا

بل هو المستند اليه وبقوله (غير الفعل ومعناه) يخرج الفعل الذي هو المجرد عن العوامل اللفظية المستند الى فاعله نحو ينصر زيد ويخرج به ايضا الصفة التي وقعت بعد كلمة الاستفهام والنفي رافعة لظاهر فانه يصدق عليه انه المجرد عن العوامل اللفظية والمستند به لكنه لكون المستند به فيه معنى الفعل يخرج عن تعريف الخبر والفرق بين اسناد الفعل ومعناه الى الفاعل وبين اسناد الخبر الى المبتدأ هو ان الخبر انما جامد نحو هذا حجر او فعل اوصفة بعد اسنادها الى فاعلها فان للفعل والصفة اسنادين احدهما الى الفاعل والاخر الى المبتدأ فالفعل يسند الى المبتدأ بعد كونه جملة والصفة يسند اليه بعد كونه مركبة وانما قال المستند به ولم يقل المستند للتنبية على شدة تعلق الاسناد بالخبر ﴿نحو قائم﴾ اي مثال الخبر نحو لفظ قائم الواقع ﴿في﴾ تركيب ﴿زيد قائم﴾ ثم شرع في بيان المسائل المختصة بالخبر فقال ﴿ويجوز تعدده﴾ اي يجوز تعدد الخبر لفظا بلا عطف ﴿نحو زيد قائم قاعد﴾ فان جواز التعدد بالمعطف غير مختص بالخبر كما عرفت وهذا الكلام ان وقع عند قيام زيد يكون المراد ان زيد اقائم بالفعل وقاعد بالقوة وان وقع عند قعوده يكون بالعكس وانما وجه هذا لثلا يلزم التناقض وانما جاز هذا في الخبر ولم يجوز في المبتدأ لان المبتدأ قائم مقام الذات فالحكم بصفته واحدة على ذوات متعددة ليس بمرضى واما الخبر فلكونه قائما مقام الصفات فالحكم بصفات متعددة على ذات واحدة جائز وايضا التعدد كما يجوز بغير عاطف فجوازه بالمعطف يكون اولى ﴿ويكون﴾ اي ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لكنه قد يكون على خلاف الاصل ﴿جملة اسمية او فعلية﴾ والفاء في قوله ﴿فلا بد﴾ جوابية اي اذا كان كذلك لا بد في الخبر الكائن جملة ﴿من عائد الى المبتدأ﴾ اي من عائد يربط تلك الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي جملة تكون مستقلة لا تقتضي التعاقب بما قبلها وانما قال من عائد ولم يقل من ضمير لان العائد كما يكون ضميرا يكون غيره ايضا يكون اسم اشارة نحو [والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار] فان العائد فيه هو اولئك الواقع مبتدأ في جملة خبرية ويكون العموم المشتمل على المبتدأ

واذا كان جملة والجملة مستقلة لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد فيها من عائد يربطها (الى المبتدأ) وهو الضمير للغبية او الخطاب او التكلم نحو زيد ابنه او انت ابنك او انا ابني عالم وهو الغالب ويكون اسم اشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار



والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين اى اجره ومنه  
نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان اللام نائب عن الضمير والظاهر النائب  
عن الضمير في مثل القارعة والقارعة ١٦٦ اى مائى ( ان لم تكن الجملة خبرا عن ضمير الشأن ) والقصة

لوجود الربط معنى لكونها عبارة  
عنه وتفسيره نحو انه زيد عالم  
لان الشأن عالمية زيد ( نحو زيد  
ابوه قائم ) فى الاسمية ( اوقام  
ابوه ) فى الفعلية ( ويجوز حذفه )  
اى العائد الضمير لتبادره ( لفظا )  
اى حذفنا لفظيا فانه يجب تقديره  
( لقريته ) تدل عليه قياسا اذا  
كان ضمير مجرور بمن التبعيضية  
والجبر جملة اسمية مبتدأها جزء  
من المبتدأ الاول ( نحو البر  
الكر يستين اى منه ) والمحذوف  
صفة المبتدأ وجوز الفاضل المعصم  
كونه حالا وقال الفرا حذف  
المنصوب العائد الى الكل ايضا  
قياس نحو قوله تعالى وكل وعداته  
الحسنى على قراء الرفع وقوله  
قد اصبحت ام الحبار تدعى  
على ذباكله لم اصنع  
وجعله ابن مالك اجماعا  
وخص ضعف الحذف بالمنصوب  
العائد الى غير الصلى واما  
المرفوع فلا يحذف والحذف  
فى غير المذكور سماعى ( واصله )  
اى الخبر والراجع فيه ( ان  
يكون نكرة ) لان الاصل فى  
الافادة ان يخبر بما يعرفه المخاطب

بما لا يعرفه ( وقد يكون معرفة ) لجواز كون النسبة بين المعلومين مجهولة عند المخاطب حقيقة فيفيد الكلام نحو  
زيد المنطلق لمن يعرفهما ولا يعرف النسبة

وبينهما وتنزيلا ( نحو الله آلهما ) ومحمد نبينا عند من يعرف النسبة بينهما تنزيلا لمعرفة منزلة عدمها لجره على  
خلاف مقتضاها ويشترط فى تعريفه تعريف المبتدأ عند غير سيبويه واحدا لأمور الثلاثة عنده او كونه متضمنا  
للاستفهام نحو من ابوك فان من مبتدأ عنده وعند غيره خبر ( ١٠٧ ) مقدم ولغتنا تساعد الغير تقول باباك  
مكبر ولا تقول كم بابا كدر وكذا

لغة الفرس او افعل التفضيل هو  
مبتدأ جملة هى صفة لنكرة نحو  
مررت برجل خير منه ابوه فان  
خيرا عنده مبتدأ وخبر عند  
غيره ( ويجوز ) اى يمنع ( حذفه )  
اى الخبر ( عند ) قيام ( قريته )  
مقالية ( نحو زيد ) اى زيد قائم  
( لمن قل ازيد قائم ام عمرو ) او  
حالية نحو خرجت فاذا السبع اى  
واقف بالباب ويجب اذا التزم  
فى محله غير نحو لولا زيد لهلك  
عمرو اى موجود التزم الجواب  
فى محله وغير ذلك مما بين فى  
المطولات ( وان كان المبتدأ بعد  
اما وجب دخول الفاء فى خبره )  
لرعاية معنى الشرط فيها ( نحو  
اما زيد فنطلق ) لانه فى معنى  
مهما يكن من شئ فزيد منطلق  
لحذف مهما يكن من شئ فقيم  
اما مقامه فصار اما فزيد منطلق  
فاخر الفاء الى الخبر لئلا يتمتع  
اداة الشرط والجزاء فى محل  
واحد فصار اما زيد فنطلق فى كل  
وقت او لاجل كل شئ ( الا )

وهذا لانيافى الافادة نحو زيد المنطلق فانه يفيد ازيدا المعلوم والمنطلق المعلوم  
متحدان وهذا ايضا يكون بوجهين اما تحقيق كالمثال السابق واما تنزيلى ( نحو  
الله آلهما ) فان المخاطب وان لم يكن له جهل فى الطرفين وفى النسبة ايضا  
لكنه اذا فعل خلاف مقتضى علمه ينزل منزلة الجاهل ويجوز ان يكون مثل هذا  
من ذكر الله لجره والتقرب والتعبد لله لا لافادة شئ للمخاطب ( ويجوز حذفه )  
اى حذف الخبر ( عند قريته ) وانما لم يقل بقريته او قريته فانه لما كان الخبر عمدة  
اقتضى لحذفه الى قريته ثابتة ولهذا اشار اليه بقوله عند قريته اى عند وجودها  
( نحو زيد ) اى نحو لفظ زيد الواقع فى موقع الجواب ( لمن قل ) اى لسائل  
سأل ( ازيد قائم ام عمرو ) فان السؤال قريته قائمة على ان السائل عالم للقائم  
لكنه جاهل فى ان ذلك القائم اى من شخصين مذكورين • ولما فرغ من بيان  
حكم الخبر فى نفسه شرع فى بيان احواله عند مقارنته للمبتدأ فقال ( وان  
كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره ) اى فى خبر ذلك المبتدأ وقوله  
وجب يفيد ان ذلك الحكم فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فى اما لان  
معنى الشرط سببية الاول لثاني او للحكم بالسببية سواء كان فى الواقع كذلك  
او فى اعتبار المتكلم له كما فى اوائل الكتب ( نحو اما زيد فنطلق ) واصله  
مهما يكن من شئ فزيد منطلق وحذفت الجملة الشرطية وعوض عنها اما قدم  
مبتدأ الجملة الجزائية ليفصل بين الاداتين وقوله ( الا لضرورة الشعر ) استثناء  
مفرغ وقوله لضرورة الشعر متعلق بوجب اى وجب ذلك فى جميع الاوقات  
ويمنع حذفه لاعد ضرورة الشعر فانه يجوز حذفه ( كقوله ) اى كقول الشاعر  
( اما القتال لا قتال لديكم ) ولكن سيرا فى عراض المواكب \*  
اى فلا قتال لديكم فالعنى ان قتال المذكور منى عنكم لاستزائه فى كل قول عليكم  
وعراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة اى فى شقها وناحيتها المواكب  
جمع الموكب وهو القوم الركوب على الابل المزينة وكذلك جماعة الفرسان  
وسير انصب على المصدرية على تقدير تسيرون سيرا وقوله ( او لاضمار القول )

لوقت او لاجل ( ضرورة الشعر كقوله ) اى الشاعر  
( اما القتال لا قتال لديكم ) لكن سيرا فى عراض المواكب  
الموكب الجماعة والرابط فى الخبر العموم المشتمل على المبتدأ فانه يفيد نفي كل قتال لوقوعه بعد النفي  
( او ) لضرورة ( اضمار القول ) وما اشق منه بمد الفاء المقدر



( كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم ا كفرتهم اى يقال لهم ا كفرتهم وان كان ) اى المبتدأ ( اسما موصولا بفعل ) اى بجملة فعلية ( او ظرف ) اى جملة ظرفية افردة بالذكر مع انه داخل في الفعل لان الظرف اذا كان صلة فهو جملة ﴿ ١٦٨ ﴾ فعلية بالاتفاق لان دخول الفاء لمساواة الشرط والشرط لا يقع ظرفا

فلو لم يذكره لتوهم ان المراد بالفعل الفعل الصريح ( او موصوفا به ) اى بالموصول المذكور فصارت اربعة اقسام ( او نكرة موصوفة باحدهما ) اى الفعل والظرف فصارت ستة ( او مضافا اليها ) اى الى الاقسام الستة اى الى احدها فبلغت الى اثنا عشر قسما ( او كان لفظ كل مضافا ) صفة للفظ ( الى نكرة موصوفة بمفرد ) والمضاف الى نكرة موصوفة بجملة داخل فيها سبق نحو قوله صلى الله عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومائة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين ( او غير موصوفة اصلا ) فتمت اربعة عشر جاز ( دخول الفاء في خبره ) لان المبتدأ في كل منهما لا بهامه كان مثل اداة الشرط فصار الخبر كالجزء فجاز دخول الفاء وجاز عدم دخوله لانه ليس جزءا في الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا في الرضى وذكره الزمخشري وتبعه الجاسمي ان الدخول لازم مع القصد ليدل عليه وبدونه ممنوع لعدم معناه فالتعبير بالجواز لعدم لزوم القصد ( و ) الحكم ( كذا ) الحكم من جواز دخول الفاء في الخبر او جوازا مثل الجواز المذكور جاز دخوله في الخبر ( اذا دخل عليه ) اى على المبتدأ المذكور ( ان ) المكسورة ( وان ) اى المفتوحة المشددة ( ولكن ) وقوله

معتوف على قوله لضرورة الشعر اى يجوز حذف الفاء اذا قدر الخبر قولنا مضمرا واستغنى عن ذكره بذكر المقول ﴿ كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم ا كفرتهم ﴾ فالمبتدأ هو الموصل والقائم مقام الخبر هو قوله ا كفرتهم والقريظة على عدم كون ا كفرتهم خبرا كونه استفهاما واعل الخبر هو ما فسر بقوله ﴿ اى يقال لهم وان كان المبتدأ ﴾ وهذا شروع في بيان مواضع جواز دخول الفاء في الخبر كما كان السابق في بيان وجوب دخوله اى ان كان المبتدأ اسما موصولا مثل الذى ومن وما ﴿ بفعل او ظرف ﴾ اى بالجملة اسمية ﴿ او موصوفا ﴾ اى او كان اسما موصوفا ﴿ به ﴾ اى بذلك الموصل بان يكون المبتدأ معرفة ويكون الموصل بفعل وظرف صفة له ﴿ او نكرة ﴾ اى او يكون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما اى بالجملة الفعلية او بالظرف ﴿ او ﴾ يكون المبتدأ مضافا اليها اى الى احد الستة وهى الموصل بجملة او الموصل بظرف او الموصوف بموصل او نكرة موصوفة بفعل او نكرة موصوفة بظرف ﴿ او ﴾ كان المبتدأ لفظ كل مضافا اى حال كون ذلك اللفظ مضافا الى نكرة موصوفة بالجر صفة نكرة بمفرد اى لا موصوفة بجملة وقوله ﴿ او غير موصوفة ﴾ معتوف على قوله موصوفة اى حال كون ذلك اللفظ مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا ﴿ وقوله جاز ﴾ جزاء الشرط اى ان كان المبتدأ كذلك جاز ﴿ دخول الفاء في خبره ﴾ اى في خبر ذلك المبتدأ وجاز ايضا عدم دخولها . وانما جاز دخولها لان في كل مما ذكر ايهاما ولوجود الابهام فيها كان كل منها كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزء الذى يدخله الفاء والوصف في كل المضاف وان كان مفردا يؤكده المشبهة كالا يخفى كذا قاله الشارح ولما بين حال المبتدأ الذى لا يدخل عليه النواسخ شرع في بيان ما يدخل عليه النواسخ فقال ﴿ كذا ﴾ اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور عند كونه مجردا عن النواسخ جاز ايضا دخوله ﴿ اذا دخل عليه ﴾ اى على المبتدأ الموصوف بما ذكر ﴿ ان ﴾ اى المكسورة ﴿ وان ﴾ اى المفتوحة المشددة ﴿ ولكن ﴾ وقوله

المكسورة في معنى الجملة فكان وجودها كعدمه والحق بها المفتوحة لاشتراكهما في افادة التحقيق ولكن لاشتراكهما معها في بعض الاحكام لجواز العطف بالرفع على الاسم نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى واعلموا ﴿ ١٦٩ ﴾ انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وقول الشاعر

﴿ بخلاف سائر النواسخ ﴾ خبر مبتدأ محذوف وتنبه على ان هذا الحكم مختص بهذه الثلاثة وليس بشامل لباقي النواسخ ﴿ حرفا كان ﴾ اى سواء كان سائر النواسخ حرفا نحو ليت ولعل وكان وما ولا ﴿ او فعلا ﴾ نحو علم وكان وانما لم يحز دخولها في خبر هذه النواسخ لان كلامها يقتضى الصدارة فاذا دخلت على تلك المذكورات بطل الاعتبار في صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فعرض الضعف لمعنى الشرط بسبب انتفاء لازمه الذى هو الصدارة فان ضعف اللازم الذى هو الصدارة يقتضى ضعف الملازم الذى هو اعتبار معنى الشرط فاذا ضعف اعتبار معنى الشرط لا يجوز دخول الفاء على خبر هذا المبتدأ وانما جاز دخوله على خبران المكسورة مع انها من النواسخ ايضا ومع كونه مشتركا في اسقاط اعتبار الصدارة لكنها لعدم تأثيرها في معنى الجملة كان وجودها كعدمها واما ان المفتوحة وان كان لها تأثير في المعنى ولكنها لا اشتراكها مع المكسورة في افادة معنى التحقيق الحقت بها واما لكن فلا اشتراكها معها في جواز العطف على محل اسمها الحقت بها ايضا ويدل على هذا الجواز وقوعه في قرآن الكريم وكلام الفصحاء واما وقوعه في القرآن فكقوله تعالى [ واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة ] واما وقوعه في كلام الفصحاء فكقوله الشاعر

فوالله ما فارقتمكم قالبا لكم . ولكن ما يقضى فسوف يكون حيث دخل الفاء في خبر لكن وقوله ﴿ نحو الذى يأتيني او ﴾ الذى ﴿ في الدار فله درهم ﴾ مثال لما كان المبتدأ موصولا بالفعل في الاول وبالظرف في الثانى ﴿ وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملائكم ﴾ مثال لما دخل الفاء في خبر ان المكسورة من النواسخ والاسم موصوف بالموصوف بالفعل ﴿ ونحو رجل يأتيني او ﴾ رجل ﴿ في الدار فله درهم ﴾ مثال للنكرة التى وقعت مبتدأ وموصوفة بالفعل في الاول وفي الظرف في الثانى ﴿ ونحو رجل يأتيني او في الدار فله درهم ﴾ مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة موصوفة بالفعل في الاول وبالظرف في الثانى ﴿ وكل رجل عالم فله درهم ﴾ مثال لما وقع المبتدأ لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد ﴿ وكل رجل فله درهم ﴾ مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا فبقى

اليها ﴿ ونحو كل رجل عالم فله درهم ونحو كل رجل فله درهم ﴾ مثالان للكل اى غير الاخبار المذكورة وغير

فوالله ما فارقكم قالبا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ﴿ بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا ﴾ كان مثل كان وليت ولعل وما ولا ﴿ او فعلا ﴾ نحو افعال القلوب وافعال الناقصة حيث لا يجوز دخول الفاء اذا دخلت على واحد من المبتدآت المذكورة لانها تنافي ما يقتضى الصدارة فلم يدخل علما ما اعتبر فيه معنى الصدارة ولكن صحح في الامتحان الجواز في خبر كان ﴿ نحو الذى يأتيني او في الدار فله درهم ﴾ مثال للموصول بفعل او ظرف ﴿ وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملائكم ﴾ مثال للموصول بالفعل وبالظرف نحو الرجل الذى في كنه كتاب فله جائزة ﴿ ونحو رجل يأتيني او في الدار فله درهم ﴾ مثال للنكرة الموصوفة باحدهما ونحو غلام الذى يأتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذى يأتيني او في الدار فله درهم ﴿ ونحو غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم ﴾ امثلة للمضاف المذكور ﴿ وفي ﴾ اخبار ﴿ غيرها ﴾



المبتدآت المذكورة ( لا يجوز ) ( ١٧٠ ) دخول الفاء عند سيديوه خلافا للاخفش فانه يجيزه مطلقا ( و )

ههنا مثالان اوردهما الشارح رحمه الله تعالى احدهما ما وقع نكرة مضافة الى الموصول بالفعل او بالظرف والاخر ما وقع نكرة مضافة الى الموصوف بالموصول بالفعل او بالظرف فتعال الاول نحو غلام الذي يأتي اوفى الدار فانه درهم ومثل الثاني غلام الرجل الذي يأتي اوفى الدار فانه درهم ( والخامس ) اي المرفوع الخامس من التسعة ( اسم باب كان ) والمراد باب كان عنونه يعني نوع الافعال الناقصة والمراد باسمه هو المسند اليه بعد دخول كان واخوانه \* ولما كان ذلك الاسم قبل دخول تلك الافعال مبتدأ من النوع الاول وعلم مما سبق تعريف المبتدأ ترك التعريف ههنا وتصدى الى مسأله فقال ( وحكمه ) اي حكم ذلك الاسم في وجوب شيء له وفي امتناعه وفي جوازه ( حكم الفاعل ) اي مثل حكم الفاعل وهو انه لا يكون الا اسما او مؤلا به ولا يجوز تقديمه على عامه ولا يجوز حذفه في غير المصدر ويكون مضمرا وظاهرا وعلى تقدير اضماره يكون مستترا وبارزا وغير ذلك مما ذكر في بحث الفاعل ( والسادس ) اي المرفوع السادس من التسعة ( خبر باب ان ) اي خبر نوع الحروف المشبهة بالفعل ( وامره ) اي حكم هذا الخبر ( كاسم خبر المبتدأ ) اي مثل حكمه وهو جواز كونه واحدا ومتعددا وجواز كونه مفردا وجملة وجواز حذفه وذكره وغير ذلك وهذا كله بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وهو كون الخبر جملة خبرية لا انشائية وامتناع الموانع بان لا يوجد مانع عن ان يكون خبرا فانه باختلاف الحكم في هذه المواضع لا يرد عليه انا اذا قلنا ان زيد يكون جائزا واذا قلنا ان ابن زيدا لا يجوز فتختلف حكم خبر ان عن حكم خبر المبتدأ والجواب انا لانسلم انه ثبت كون ابن خبرا له فان ابن يكون خبرا للمبتدأ ولا يكون خبرا لان كونه انشائية فان انما وضع لتحقيق الخبر وقبل دخولها كان جائزا وبعد دخولها يكون ممتنعا وهذا ملخص ما ذكره الشارح نقلا عن الامتحان \* ثم نبه على تخلف بعض الاحكام عنه فقال ( لكن لا يجوز تقديمه ) اي تقديم الخبر ( على اسمه ) اي على اسم ان مع ان تقديم خبر المبتدأ عليه جائز في أي حال كان وهذا كالاستثناء مما قبله وقوله ( الا ان يكون ظرفا ) استثناء من الاستثناء يعني انه لا يجوز

معرفة نحو ان لنا اياهم او نكرة ( نحو ان في الدار رجلا ) لان ان موصح لوقوع النكرة مسندا اليه

على ما ذكره الشيخ عبد القاهر لـكن المشهور جواز التقديم ان كان الاسم معرفة ووجوبه ان كان نكرة وما يجب التنبيه عليه ان خبره لا يكون ماله صدر الكلام على ما في الرضى وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة سيديوه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدأ وانه لا يصح كون خبره طلبا الا التي على قلة على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف في مثل [ ان مالا وان ] ( ١٧١ ) ولدا [ اي اذا كان الاسم نكرة

تقديمه في وقت الوقت كون الخبر ظرفا فان في الظروف اتساعا يجوز فيها مالا يجوز في غيرها وهذا الحكم في الظروف اهم من ان يكون اسمه معرفة او نكرة ومثال المعرفة نحو قوله تعالى [ ان لنا اياهم ] ومثال النكرة نحو ان في الدار رجلا ومنه قوله عليه السلام [ ان من البيان لسحرا ] ( والسابع ) اي المرفوع السابع من التسعة ( خبر لالتنفي الجنس وحكمه ) اي حكم خبر لا ( ايضا تحكم خبر المبتدأ ) لكن لا يقدم الخبر في هذا على اسمه ولو كان ظرفا لانه اضعف عملا لان عمله لكونه محمولا على ان وايضا ان خبرها لو كان عاما كثر حذفه عند الجمهور ويجب حذفه في بني تميم بخلاف خبر باب ان وقال الشارح فينبغي ان يتعرض المصنف لذلك ولا يعمله فانهم انتهى ( نحو لا غلام رجل عندنا والثامن ) اي المرفوع الثامن من التسعة ( اسم ما ولا المشبهتين بليس وحكمه ) اي حكم ذلك الاسم ( تحكم المبتدأ التاسع ) اي المرفوع التاسع من التسعة ( المضارع الخالي عن النواصب والجوازم ) فانه ان دخل عليه احد النواصب يكون من المنصوبات وان دخل عليه احد الجوازم يكون من المجزوم ( نحو يضرب ) هذا مثال لما كان رفعه بالحركة من انواع الاعراب ( ويضربان ) مثال لما كان رفعه بالنون وهو حرف منها \* ولما فرغ من المرفوع شرع في بيان المفعول المنصوب فقال ( واما المنصوب فثلاثة عشر ) وهي اما اسم او فعل وهو واحد اعني المضارع والاسم اما مفاعيل او ملحقة بها فالاول خمسة والثاني سبعة ( الاول ) اي المفعول الاول من ثلاثة عشر ( المفعول المطلق ) اي المفعول الذي لا يقيده بحرف من حروف الجر نحو به اوفيه اوله ولذا سمى به ( وهو ) اي المفعول المطلق في عرف النحاة ( اسم ما ) اي لفظ موضوع لمعنى ( فعلة ) اي فعل ذلك المعنى

( الخالي عن النواصب ) اي ناصبه ( والجوازم ) اي جوازمه والداخل عليه احدهما منصوب او مجزوم ( نحو يضرب ) رفعه بالضم ( ويضربان ) رفعه بالنون ( واما ) المفعول ( المنصوب ) من انواع المفعول بالاصالة الاربعة ( ثلاثة عشر ) المنصوب ( الاول ) منها ( المفعول المطلق ) سمى به لصحة اطلاق لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية ( وهو اسم ما ) اي معنى صرح بالاسم لانه من قبيل الالفاظ ولوا كتنى بالموصول لاحتيج الى تكلف تقدير المضاف قبله وقبل ضميره وارنكاب للمساحة بان اعتبر المعنى لفظا ( فعلة

المرفوع ( الخامس اسم باب كان ) اي نوعه وهو الافعال الناقصة مطلقا اي ما واسند اليه الفعل الناقص لم يعرفه لظهوره من تعريف الفاعل ( وحكمه ) اي اسم باب كان ( حكم الفاعل ) من ان لا يكون الا اسما او مؤولا به وعدم جواز تقديمه وحذفه من غير المصدر وكونه مضمرا او مظهرا والمضمر مستترا او بارزا والاستتار واجب او جائز او غير ذلك من الاحكام المذكورة للفاعل وزيد عليه كونه ضمير الشأن ( و ) المرفوع ( السادس خبر باب ان ) اي الحروف المشبهة بالفعل ( وامره ) اي حكمه ( كاسم خبر المبتدأ ) حيث يكون واحدا ومتعددا مفردا او جملة ملحوظا ومحدوفا وغير ذلك ( لكن لا يجوز تقديمه ) اي خبر ان ( على اسمه ) مع جواز تقديم خبر المبتدأ عليه لانها تعمل لمشابهة المفعول عماله الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع ولو جاز تقديم الخبر يازم التساوي في كل وقت ( الا ) وقت ( ان يكون ظرفا ) حينئذ يجوز تقديمه على الاسم لتوسعه في الظرف



فاعل عامل) أي قام به بحيث يصح اسناده إليه مؤثرا فيه نحو ضربت ضربا أو غير مؤثر مثل مات موتا وعظم عظما وطال طولا والفاعل عام من أن يكون مذكورا كالمثلة المذكورة أو غير مذكور نائب منابه شيء مثل ضرب زيد ضربا على البناء المجهول ﴿١٧٢﴾ أو لم ينب مثل أعجبني ضرب زيد ضربا على الإضافة إلى المفعول أو نائب

الفاعل ولقد أحسن في التعبير بالعامل لأنه شامل للفعل الاصطلاحي وشبه الفعل والظرف المستقر واسم الفعل بلا تكلف (مذكور) صفة عامل (لفظا) نحو ضربت ضربا (أو تقديرا) نحو فعدا للقوم الظالمين أي بعد وخرج به مصدر لم يذكر عامه أصلا نحو الحمد لله (بمعناه) صفة بعد صفة لعامل أي ملابس بمعنى ذلك الاسم بمعنى أنه يقصد به حدث يقصد بذلك الاسم حقيقة مثل ضربته ضربا أو تنزيلا نحو ضربته سوطا لتنزيل الآلة منزلة الضرب فخرج ضربته تأديبا وكرهت قيامي وكرهت كراهتي زيدا أو أحببت حبي عمرا لأن معنى كراهته وأحببت ليس الكراهة والمحبة اليتين قصدنا بلفظ المصدر بل هما متعلقتان بهما تعلق الوقوع عليهما أما لو أريد بهما ما أريد بالمصدر نحو كرهت كراهتي وأحببت حبي بمعنى كرهت كراهة وأحببت حبا فهو داخل في التعريف لصدقه عليه (نحو ضربت ضربا) للتأكيـ

(وضربة) بالكسر للنوع (وضربة) بالفتح للمرة والأصل الأكثر أن يكون العامل بلفظه كأنه بمعناه (وقديكون) أي العامل ملابس (بغير لفظه) أما بحسب المادة (نحو قعدت جلوسا) أو بحسب الباب نحو أنتك الله نباتا وفيه رد على سيبويه حيث جعل

قعدت جلوسا بتقدير جلست جلوسا وأنتك الله نباتا بتقدير ينبت نباتا (وقد يحذف فعله) أي الأكثر أن يذكر والمراد بالفعل أما الاصطلاح وتخصيصه بالذكر لصالته وكثرة الحذف فيه لا لأن الحذف مختص به أو العامل مطلق والتعبير بهذا العنوان لصالته (لقيام قرينة) أي وقت قيامها إذا حذف بدونها جوازا نحو ضربا شديدا لمن قال كيف ضربت زيدا أي ضربت ضربا بشديدا وخير مقدم لمن قدم أي قدمت خير مقدم لقيامه مقام المضاف إليه أو مقام الموصوف أي قدوما خير مقدم ﴿١٧٣﴾ أو وجوبا سماعا (نحو أيضا أي

أي عودا تقول جاءني زيد وعمرو أيضا أي آس أيضا ويجي زيد وعمرو أيضا أي يبيض ويكون بعدم كلام ليفيد الحكم لغير ما يدكر له فالمعنى عاد الجي عودا أو قياسا في مواضع ذكرت في المطولات وسبق نبد منها (ويجوز تقديمه) أي المفعول المطلق (على عامله) لكن لا مطلقا بل إن كان للنوع أو العدد وما للتأكيـ لا يتقدم لأن المؤكد لا يتقدم على المؤكد (ولا يلزم) أي إلى المفعول المطلق لعامل أي عامل كان أي يستعمل العامل بلا ذكره معه لأن العامل يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق فلا يحتاج إليه إلا للتأكيـ أو لبيان النوع أو العدد وكثيرا ما لا يقصدن (و) المنصوب (الثاني) من ثلاثة عشر (المفعول به) قدسه لتوقف تمام معنى العامل

وقد يحذف فعله لأن العامل يلزم ذكره لفظا أو تقديرا حينئذ يجوز حذفه لفظا ويكون مقدر أو المقدر كالمذكور (لقيام قرينة) أي دالة على ذلك المقدر المحذوف فانه لو لم يكن قرينة يلزم أن يكون منسيا وذا لا يجوز وإنما قال فعله ولم يقل عامله للإشارة إلى أن المحذوف في العامل الذي وقع فعلا اصطلاحيا أكثر من غير (نحو أيضا) أي آس أيضا فانه مصدر آس بمد الهمزة أصلا. أيض بمعنى عاد أي عاد إلى الحال الأولى أو إلى المكان الأول وفعله محذوف لكثرة استعماله فانه غلب في استعمال في معنى مثل ما سبق وهذا مثال لما حذف سماعا وجوبا أو أمثاله لما حذف سماعا جوازا نحو قولك خير مقدم لمن قدم من سفر أو غيره أي قدمت وحالة القادم قرينة حالية له (ويجوز تقديمه) أي تقديم المفعول المطلق (على عامله) ويجوز أن يقال ضربا ضربت وهذا الجواز إذا لم يكن للتأكيـ بل كان لبيان النوع أو العدد فان كان تقديمه جائزا لقوة عامله ولقوة معموليته لكنه لكونه تأكيـ ولو كان التأكيـ لا يقدم على مؤكده لا يجوز تقديمه (ولا يلزم) أي لا يلزم المفعول المطلق لعامل كما يلزم الفاعل له لانه أن أريد مجرد قصد معناه فهو مذكور في ضمن العامل ولا يلزم ذكره تكرارا إلا عند قصد معنى زائد وهو بيان نوعه أو بيان عدده (والثاني) أي المنصوب الثاني (المفعول به) أي الذي الصق الفعل به وهذا هو المعنى الذي يفهم من لفظه وهو معناه الغوى فان الالف واللام اسم موصول بمعنى الذي وأصل مفعول هو فعل على صيغة المجهول والباء فيه، للإلصاق والضمير المحرور مرفوع محلا على أنه نائب فاعله وأما معناه الاصطلاحي فهو ما قال (وهو اسم ما وقع) أي المعمول الذي يقال له المفعول به هو لفظ ذاء على معنى وقع (عليه) أي على ذلك

عليه (وهو) في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره الموصول وكذا فيه وله ومعه وقيل صيغة مفعول مسند إلى ضمير مصدره أي الذي فعل به فعل وفيه وله ومعه وفيه أن الواجب حينئذ المفعول هو به لأن مسنده صفة جرت على غير من هي له وفيها يجب انفصال الضمير لدفع الالتباس وقد يستعمل بلا لام ويقال مفعول به وفيه وله ومعه فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف مقدر أي شيء مفعول به وفي الاصطلاح (اسم ما وقع عليه) أي على ذلك الشيء أي تعلق به حسا نحو ضربت زيدا وقطعت الشجر أو عقلا علمت زيدا قائما أي تعلق



المعنى **(فعل الفاعل)** اي فعل فاعل والمراد بما وقع عليه ما تعلق به فعل الفاعل  
 حسا نحو ضربت زيدا أو عقلا نحو عرفت زيدا . وانما خبره بهذا لان الوقوع  
 حقيقة هو سقوط شيء ولا سقوط في كثير من المواد فانه لا معنى في قولنا عرفت  
 زيدا ان عرفتني سقط على زيد فيكون الوقوع مستعملا في معنى التعلق مجازا  
 ولما كان هذا الاستعمال مشهورا لم يرد السؤال على التعريف بان استعمال المجاز  
 ينافي التعريفات فانه اذا كان مشهورا يكون كالحقيقة والمراد بالاسم في قوله اسم  
 ما وقع هو الاسم المنصوب بقريته المقسم فلا يدخل فيه زيد في قولنا اعطى زيد  
 فانه وان صدق عليه انه ما وقع عليه لكونه مفعولا اول ولكنه ليس بداخل  
 في الجنس والمراد بفعل الفاعل ايضا اعم من ان يقع عليه فعل فاعل مذكور  
 كافي الافعال المبنية للفاعل او محذوف كافي الافعال المبنية للمفعول فلا يخرج  
 من التعريف درهما في قولنا اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه انه اسم منصوب  
 وقع على مدلوله فعل فاعله محذوف \* والمراد بالوقوع الدلالة عليه بالعبارة  
 وهو اعم من ان يكون مطابقا لواقع او لا فيدخل فيه الكواذب والمنفيات مثل  
 ضرب زيد عمرا ومثل ما ضرب زيد عمرا فان الاول كاذب والثاني منفي فلا وقوع  
 فيهما لكن اذا اريد به الدلالة يصدق عليه انه يدل على الوقوع بالعبارة . ولما فرغ  
 من تعريفه شرع في تسميته فقال **(وهو)** اي المفعول به **(على قسمين عام)** اي  
 الاول عام يكون مفعولا للآزم والمتعدي **(وهو)** اي ذلك العام **(المجرور**  
**بالحرف)** اي بحرف الجر سواء في واللام وما بينهما كالباء بمعنى في وفي بمعنى اللام  
 فان الاول مفعول فيه والثاني مفعول له وكلاهما ليس بمفعول به كما عرفت في بحث  
 حرف الجر وهذا القسم يكون مفعولا له لا متعد نحو عليه في قولنا ضربت زيدا على  
 حصير وللآزم نحو مررت بزيد **(وخاص)** اي والقسم الثاني خاص **(بالتعدي**  
**وقد مر)** اي تعريف الآزم والمتعدي واقسامهما **(ويجوز تقديمه)** اي تقديم  
 المفعول به **(على عامه)** لقوة عامه في العمل وعدم المانع عن التقديم وهذا اذا  
 لم يكن العامل اسم فعل ولا مصدر فانه لا يتقدم معمولهما عليهما الا اذا كان مجرورا  
 بحرف الجر وايضا اذا لم يكن معمول لا للمضاف اليه نحو انا غلام ضارب زيدا فان  
 زيدا مفعول لضارب فلا يتقدم ولا يقال انا زيدا غلام ضارب **(نحو زيد اضربت)**  
 وكذا قوله وبه مررت وهذا مثال لما جاز تقديمه وقدم وقوله **(وحذفه)** معطوف  
 على تقديمه اي ويجوز حذف المفعول به **(مطلقا)** يعني سواء كان بقريته نحو **[أهذا**  
**الذي بعث الله رسولا]** اي بعثه فان وقوع بعث صلة قريته على حذف العائد

علمي بقيام زيد **(فعل الفاعل)**  
 اي الحدث القائم به بقريته اضافة  
 الفعل الى الفاعل والمراد يدل  
 العبارة على ذلك الوقوع فلا يرد  
 نحو ضرب زيد عمر اكذبا  
**(وهو على قسمين)** احدهما  
**(عام)** للآزم والمتعدي اي يعملان  
 فيه ولا يختص بالمتعدي **(وهو**  
**المجرور بحرف الجر)** الذي ليس  
 للظرفية والتعليل **(و)** ثانيهما  
**(خاص بالمتعدي وقدم)** اي  
 المتعدي في بحث من العامل  
 القياسي **(ويجوز)** اي لا يمتنع  
**(تقديمه)** اي المفعول به **(على**  
**عامه)** لانه فضلة فايما وجده  
 العامل يعمل فيه لقوته وهذا  
 بناء على ما سبق من ان معمول  
 المصدر واسم الفعل لا يتقدم  
 عليهما وما سيأتي من ان معمول  
 المضاف اليه لا يتقدم مستثنى منه  
**(نحو زيد اضربت)** وبه مررت  
 ويجب اذا تضمن ما يقتضى  
 الصدارة كالاستفهام نحو من  
 اضرب والشرط نحو من تضرب  
 اضرب **(وحذفه)** حذف  
**(مطلقا)** غير مقيد بوجود  
 القريته يعني لا يتوقف على  
 وجودها بل يحذف بها وبدونها

نحو هذا الذي بعث الله رسولا وزيد يعطى ويمتنع وقد سبق لكن فيما سبق ذكر بيان حال العامل وهما  
 لبيان حال المعمول فلا تكرر **(وحذفه)** فاما لقيام قريته **(مقابلة)** **(نحو زيد لمن قال من اضرب)** اي اضرب زيدا او  
 حاله نحو مكة لمن يتهيا اي تريد مكة ويجب سماعا وقياسا كما بين في المطولات **(و)** المنصوب **(الثالث)** من  
 ثلاثة عشر **(المنعول فيه)** قدمه لكون مدلوله مدلول الفاعل **(١١٥)** في الجملة **(وهو اسم)** اي شيء

**(فعل فيه)** اي في ذلك الشيء  
**(مضمون عامه)** والمتبادر عامه  
 الذي في تركيبه ولو تقديرا فعلا  
 او شبه او معناه والضمير وان  
 كان مسبوقا بالضمير الرجوع  
 الى الموصول راجع الى الاسم  
 بقريته ان العامل عمل في اللفظ  
 فيخرج يوم الجمعة في قولك يوم  
 الجمعة ضربت فيه بالرفع فان يوم  
 الجمعة وان فعل فيه الضرب الا  
 انه ليس مضمون عامه ويخرج  
 ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه  
 ما فعل فيه مضمون عامه في تركيبه  
 لكن بقي اليوم في ضرب اليوم  
 لانه يصدق عليه انه اسم ما فعل  
 فيه مضمون عامه الا اذا اول  
 الاسم بالمنصوب بقريته المقسم  
 وخرج شهدت او فضل الله يوم  
 عرفة فان الشهود والتفضيل  
 وقع عليه لافيه **(من زمان او**  
**مكان)** بيان للموصول وتنويع له  
 وقال الرضى وعند ابى على ان  
 المصدر يقام مقام الزمان من غير  
 اضمار مضاف لمناسبتها بكونهما  
 مدلول الفعل ولما كان المفعول عنده اعم مما فيه حرف الجر لفظا كما عند ابن الحاجب قال **(وشرط نصبه)**  
 ولم يقل وشرطه وعند الجمهور تقدير في شرط كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر مفعول به غير صريح عندهم  
**(لفظا)** اي نصبا لفظيا او من حيث اللفظ ان لم يمنع مانع من اللفظية كما في الظروف المبنية والمجرور بنى  
 لاحتياج الى الشرط **(تقدير في**

او بدون قريته نحو فلان يعطى اي يفعل الاعطاء **(وحذفه)** فعلا اي يجوز  
 حذف فعله اي عامه **(لقيام قريته)** يعني انه لا يحذف بلا قريته **(نحو زيد)**  
 اي مثاله قولك زيدا **(لمن قال من اضرب)** فان السائل لما سأل عن شخص يتعلق  
 فعلا به فجاز ان يجيب زيدا فقط وان يجيب بقوله اضرب زيدا فالاول في مقام  
 الایجاز والثاني في مقام الاطناب **(والثالث)** اي والمنصوب الثالث من ثلاثة عشر  
**(المفعول فيه)** اي المعمول الذي فعل فيه **(وهو)** اي المفعول فيه في الاصطلاح  
**(اسم ما)** اي اسم موضوع لمعنى **(فعل)** بصفة المجهول وقوله **(فيه)**  
 ظرف له وقوله **(مضمون عامه)** بالرفع نائب فاعله وقوله **(من زمان)**  
 ظرف مستقر اما صفة لما ان كان موصوفا او حال منه ان كان موصولا وقوله  
**(او مكان)** معطوف عليه وبيان لنوعيه والمراد بمضمون عامه مدلول عامه  
 وهو ما دل عليه عامه امام مطابقة اذا كان عامه مصدرا نحو ضربت زيدا يوم  
 الجمعة واما تضمننا اذا كان عامه فعلا او صفة نحو ضربت زيدا امام الامر او انا  
 ضاربه في السوق وايضا سواء كان فاعل العامل مؤثرا فيه نحو كتبت في يوم  
 الجمعة او غير مؤثر نحو مات زيد يوم الجمعة من حيث ان الموت وقع فيه واما نحو  
 شهدت يوم الجمعة ونحو فضل الله يوم الجمعة فخارجان عنه بل هما المفعول به  
 فان تعلق شهدت وفضل به ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع  
 عليه وايضا ان قوله كان يوم الجمعة يوما طيبا خارج عنه لانه ليس مضمون عامه  
 فعل فيه فان مضمونه هو كون الجمعة يوما طيبا ولما كان المفعول فيه نوعين  
 احدهما مجرور بنى ملفوظا ومنصوب محلا والاخر منصوب لفظا يحذف في  
 والاول هو الاصل لا يحتاج الى شيء والثاني احتاج الى شرط اراد ان يبين  
 شرطا فقال **(وشرط نصبه)** اي شرط كون المفعول فيه منصوبا **(لفظا)**  
 اي لا محلا **(تقدير في)** واختلف بين الجمهور وبين ابن الحاجب بعد اتفاقهم  
 ان المصوب بتقدير في هو المفعول فيه في ان المجرور بنى هل هو مفعول فيه



وقدم شرط تقديره في بحث حرف الجر (ويجوز) أي لا يمتنع (تقديمه) أي المفعول فيه (على عامله) ويجب إذا تضمن ما يقتضي الصدارة نحو ابن صليت ومتى تحددت هلك (ولو كان) العامل (معنى فعل) هو ظرف مستقر ولا يجوز على ١٧٦ غير اتفاقا نحو زيد يوم الجمعة في داره ففي الفعل وشبهه أولا

(وحذفه) أي المفعول فيه (معلقا) بقرينة وبدونها (وحذف عامله) بدونه لثريطة التفسير أو بها (لقرينة) نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت أي سرت ويوم الجمعة صليت فيه أي صليت يوم الجمعة (و) المنصوب (الرابع المفعول له) قدمه لأنه سبب وباعث على الفعل ولأنه إذا حذف منه اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده الزجاج منه (وهو اسم ما) أي شيء (فعل لاجله) أي لاجل حصوله نحو قدمت عن الحرب جينا أو تحصيله مثل ضربته تأديبا (مضمون عامله) في تركيبه أي عامل الاسم فلا يكون منه قولنا التأديب مشروع وقولنا التأديب ضرب زيد لاجله لأنه ما فعل لاجل التأديب مضمون عامله الذي في تركيبه (وشرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) لا محلا (تقدير اللام) وقدم شرط تقديره (أيضا في بحث حرف الجر) ويجوز (أي ولا يمتنع) (تقديمه) أي المفعول له (على عامله) فذهب إلى الأول ابن الحاجب وتبعه المصنف وإلى الثاني الجمهور. ولما كان لتقدير في شرط إضافته عليه المصنف بقوله (وقدم شرط تقديره) أي في بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه) أي تقديم المفعول فيه على عامله وهذا إن لم يكن نائب فاعل (ولو كان) فلو وصلية أي ولو كان العامل (معنى فعل) جاز تقديمه فلم منه أنه لو كان العامل غير معنى فعل جاز تقديمه بالأولى فإنه مع ضعف معنى الفعل في العمل إذا جاز تقديمه يكون مع قوة غيره أولى (وحذفه) أي ويجوز حذفه (مطلقا) أي بقرينة وبدونها (وحذف عامله) أي ويجوز حذف عامله (لقرينة) أي لقيام قرينة نحو قولك يوم الجمعة لمن قال متى سرت أي سرت يوم الجمعة (والرابع) أي المنصوب الرابع من الثلاثة عشر (المفعول له) أي الذي فعل لاجله (وهو) أي المفعول له في اصطلاح النحاة (اسم ما) أي اسم شيء (فعل لاجله) أي وقع أما لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جينا أي قعدت لحصول الجين وأما لتحصيله كضربت تأديبا أي ضربت لاجل تحصيل التأديب ويقال للآول مفعول له الحاصولي والثاني مفعول له التحصيلي فالمفعول له في الأول قبل الفعل وفي الثاني بعد الفعل وقوله (مضمون عامله) بالرفع نائب فاعل لفعل أي فعل مدلوله الذي هو الحدث أما مدلوله المطابق أو التضمني كما مر في السابق وهذا أيضا ما منصوب محلا ومجرور باللام المذكور أو منصوب لفظا فاحتاج الثاني إلى شرط لئلا يلتبس بالآخر ولذا قال (وشرط نصبه) أي شرط كون المفعول له منصوبا (لفظا) وإنما قال لفظا فإن نصبه محلا لا يحتاج إلى شرط كما عرفت (تقدير اللام) وقدم شرط تقديره (أي مر في بحث حروف الجر) ويجوز تقديمه (أي تقديم المفعول له) (على عامله) وهذا الجواز أيضا إذا لم يكن نائب فاعل فإنه لو كان نائب فاعل نحو فعل للتأديب لم يجز تقديمه كما مر وقوله (وتركه) معطوف على قوله تقديمه أي ويجوز تركه \* وإنما قال ههنا وتركه ولم يقل وحذفه تنبيها على الخطأ رتبته عن مرتبة سابقة أي ويجوز أن يذكر عامله مجردا عن ذكر المفعول له مع أن فعل العاقل لا يتفك عن علة وغرض كان الفعل لا يخاو عن

عامله (وفي مثل كيمه عصيت يجب ولا وجه فيه وفيما تقدم لتقييده بعدم كونهما نائب الفاعل لأن الكلام في المفعول فيه وله الاصطلاحين فلا يتناولانه (وتركه)

مطلقا اختاره على الحذف إشارة إلى الخطأ (ويجوز حذف عامله لقرينة) مقابلة نحو تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا أي ضربته تأديبا أو حالية مثل تأديبا عند من لأمه على ضرب أحد (و) المنصوب (الخامس المفعول معه) الظرف نائب الفاعل كاخواته ورفقه بتقديرى للزوم ظرفيته كأنه ١٧٧ مشغول بالأعراب المحكي وهكذا

كل لازم الظرفية كما في لقد تقطع بينكم كذا في شرح الكافية للفاضل المصمم وليس مراده الله أعلم لزوم نصبه بل الاعتذار من بقاء نصبه لأنه قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وقد سبق (وهو المذكور) أي المنصوب الذي ذكر فلا يدخل كل رجل وضيعة (بعد الواو) خرج من المنصوبات ما عدا الحال بالواو وخرج بقوله (لمصاحبة معمول عامل) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي لمصاحبة معمول عامل أو إلى فاعله أي لمصاحبة معمول عامل أياه به بقوله معمول عامل على أن المصاحب لا يلزم أن يكون فاعلا لأن معنى حسبك وزيدا درهم كفاك وزيدا درهم لكن يلزم أن لا يكون موافقا للمفعول في الأعراب فلذا اتفقوا على أن عمرا في ضربت زيدا وعمرا معطوف بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك كفاك وزيدا درهم والسرفية أن أصل الواو أن يكون للمطف والنصب فيما لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتصريح

زمان ومكان (ويجوز حذف عامله لقرينة) كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا أي ضربته تأديبا (والخامس) أي المنصوب الخامس من ثلاثة عشر (المفعول معه) أي الذي فعل الفعل معه واختلف النحاة في لفظ معه فقال بعضهم أنه نائب فاعل للمفعول كافي المفاعيل السابقة واعتذر عن عدم رفعه بأن لزوم نصب كلمة مع رجح على الأعراب اللفظي والراجح المختار أن نائب فاعله مستتر تحته وراجع إلى مصدره ولفظه معه منصوب على أنه ظرف له والراجع إلى الموصول هو الضمير المجرور في معه (وهو) أي المفعول معه في اصطلاح النحاة (المذكور) أي المنصوب الذي ذكر (بعد الواو لمصاحبة معمول عامل) فخرج بتقييده بالمنصوب مثل كل رجل وضيعة فإن ضيعته وإن كان مذكورا بعد الواو ولكنه ليس بمنصوب والمراد بالمدكور ليس ما هو مقابل المتروك بأن يكون أعم من المفوض والمقدر كافي المذكور الذي سبق بل المراد به ما ليس بمقدر والحمل على هذا المعنى يفيد أنه لا يجوز تقديره يعني حذفه وبقوله بعد الواو خرج سائر المنصوبات سوى الحال التي وقعت جملة بعد الواو وبقوله لمصاحبة معمول عامل خرج به الحال التي بعد الواو فإن الغرض من ذكره ليس لمصاحبة والمراد من العامل أعم من أن يكون فعلا أو شبه فعل أو معنى فعل والمراد من المعمول ما هو أعم من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب فإنه إذا لم يكن منصوبا تعين المذكور المنصوب بعد الواو أن يكون مفعولا معه وأما إذا كان منصوبا فيجوز أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه فاذا وقع في موقع كذلك يحمل الواو على العطف الذي هو الأصل فيها فلا عدول إلى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم فإنه لا يجوز عطف زيدا على الكاف في حسبك فإن العطف على المجرور المتصل يشترط فيه إعادة الجار وهو منتف ههنا ولأن المقصود بيان مصاحبة زيد مع المخاطب بخلاف نحو كفاك وزيدا فإنه لجواز عطف زيدا على الكاف تعين العطف لكونه أصلا ولا يعدل عنه لعدم النص على المقصود فإنه يكون كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق (نحو جئت وزيدا) هذا مثال لما تعين أن يكون مفعولا معه لعدم جواز

بقصد المعية وإذا كان قبله ١٢ - أي بوبى - منصوب لم يكن فيه خلاف الأصل ثم المصاحبة هي المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة (نحو جئت وزيدا)



ومالك عرا وفيها يجب النصب لعدم جواز العطف وفي جئت انا وزيد يجوز الرفع بالعطف لعدم المانع منه والنصب على انه مفعول معه وفي نحو ما زيد وعمرو تعين العطف لضعف العامل المعنوي (ولا يجوز تقديمه) بدون المصاحب (على عامه) ﴿١٧٨﴾ اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء رعاية لاصل الواو ولمعنى

المصاحبة ولا مع المصاحب لانه اما مرفوع الفاعل او مجرور بحرف او باضافته وشئ منها لا يتقدم وفيه اشارة الى ان العامل عامل المصاحب لا الواو كما قال عبدالقاهر ولا العامل المعنوي كما قال الكوفيون ولا فعل مقدر بمد الواو ونحو جاء البرد ولا بس الطيالة في جاء البرد والطيالة كما قال الزجاج لان كل ذلك تكلف والواو واسطة بين العامل والمفعول فالحق ان العامل عامل المصاحب (ولا على المفعول المصاحب) رعاية لاصل الواو خلافا لابن الفتح تمسكا بما وقع في بعض الاشعار وقال الجمهور انه ضرورة (ولا) يجوز (تعدده) اذ لو تعدد تعين عطف المتأخر على المتقدم ويجوز ان يكون ضميرا منفصلا نحو جئت واياك ولا يمكن المتصل لحيلولة الواو هذا آخر المفاعيل والآن يشرع في الملحقات فيقول (و) المنصوب (السادس الحال) قدمه لكثرة استعمالها في الاستعمال (وهي) اي الحال

العطف فيه لان العطف على الضمير المتصل يشترط فيه تأكيده بالمنفصل وهو منتف ههنا وايضا مثال لما كان العامل فيه لفظيا وفيه واما مثاله لما كان العامل فيه معنويا فكقولنا مالك وعمرا فانه لا يجوز العطف فيه ايضا لكون المعطوف عليه ضميرا مجرورا ومثال لما كان العامل فيه معنويا فان المنفهم منه مجموع ما لك هو ماشائك واما مثال جواز الطرفين فهو مثل قولنا جئت انا وزيدا فانه لما جاز عطفه على الضمير المرفوع في جئت لكونه مؤكدا بمنفصل جاز فيه ان يكون زيد مرفوعا معطوفا عليه وان يكون منصوبا على ان يكون مفعولا معه (ولا يجوز تقديمه) اي تقديم المفعول معه (على عامه) ولا يجوز ان يقال وزيدا جئت بان يكون مقدما عليه مع تأخر عامه ومعمول مصاحبه (ولا على المفعول المصاحب) يعني انه لا يجوز ان يقال جاء وزيدا وعمرو بان يقدم وزيدا على مصاحبه الذي هو فاعل جاء (ولا يجوز تعدده) اي تعدد المفعول معه فانه لو تعدد لم تعدد مع هذا لا يجوز لانه لو جاز لم تملق الجارين بفعل واحد بمعنى الواحد وهو لا يجوز كما مر في بحث حروف الجر ولما فرغ المصنف من بيان القسم الاول من المنصوبات اعنى ما يكون اسما ومفعولا شرع في بيان القسم الثاني منه اعنى ما يكون اسما ملحقا بالمفاعيل فقال ﴿والسادس﴾ اي المنصوب السادس ﴿الحال﴾ وهي معمول منصوب وملحق بالمفعول فيه لوجود معنى الظرفية فيه وهي في اللغة من حال يحول اي انقلب وتغير سمي بها ما هو العرفي لا انقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل في وجه التسمية انها مأخوذة من زمان الحال المقابل للماضي والمستقبل لانه كان الحال بمعنى الزمان تدل على زمان انت فيه كذلك تدل الحال على زمان مقارن لزمان الفاعل والمفعول في فاعلية ومفعولية (وهي) اي الحال في عرف النحاة ﴿ما﴾ اي منصوب اما لفظا كما اذا كانت اسما معربا او محلا كما كانت اسما مبني او جملة ﴿بين﴾ وهو صلة او صفة وانما ذكر بين كاهو في النسخ مع ان مرجعه عبارة عن الحال التي هي مؤنث سماعي لان القاعدة انه اذا رجع الضمير الى الموصول او الموصوف الذي يكون عبارة

في اللغة صفة قائمة بالغير يقال كيف حالك اي شئتك وصفتك سمي به لانه دال على تلك الصفة انت الضمير لان الحال يؤنث ويذكر وفي عرف النحاة (ما) اي منصوب مشتقا او جامدا يدل على صفة (بين)

اي ذلك المنصوب (هيئة) الهيئة الحالة والكييفية كذا في القاموس وخرج به التخيير لانه مبين الذات ومبين الهيئة قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر في ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقري فخرج باضافتها الى (الفاعل او المفعول به) وبما صرفت ان المقسم المفعول بالاصالة والموصول عبارة عن المنصوب بالاصالة لا يرد نعت الفاعل والمفعول فلا يحتاج في دفعه الى ان يقال المراد به هيئة الفاعل هيئة تكون له في وقت الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل مطلقا ثم الهيئة اعم من ان يكون هيئته باعتبار نفسه نحو جاءني زيد راكبا او باعتبار متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محقة كالشالين ومقدرة مثل جاءني زيد في يده كتاب غدا اي مقدرا كون الكتاب في يده غدا وقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرى الخلود وتسمى حالا مقدرة ومن ان يكون لازمة لصاحبها او نادرة الانفكاك عنه نحو خلق الله كل شئ عليا وزيد ابوك عطوفا اي احقه ويسمى مؤكدة ومن شرط في المؤكدة كونها مقرررة لمضمون جملة اسمية ﴿١٧٩﴾ يسمى ما كان مقرر لمضمون فعلية دائما وشرط ابن مالك والرص في المؤكدة كون جزئي الجملة الاسمية جامدين معرفتين كالمثال الاخير فعلى هذا يكون قولك وحده في لا اله الا الله وحده على تقدير لا اله موجود الا الله حالا منتقلة عند من حصر اقسام الحال في المؤكدة والمنتقلة لتقليل الاقسام فالمؤكدة ما يقرر مضمون جملة اسمية جزأها جامدان معرفتان وماعداها منتقلة والمشهور ان المنتقلة ما ثبت نادرة وتزول اخرى ومن ان

عن مؤنث يجوز تدكيره وتأنينه وقوله ﴿هيئة الفاعل﴾ بالنصب مفعول بين وقوله ﴿او المفعول به﴾ معطوف على الفاعل اي هي المفعول المنصوب الذي بين الية اما هيئة الفاعل عند قيام الفعل به واما هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه يعنى ولا بين هيئة غيرهما فيكون او على هذا التفسير لمنع الحلول لا لمنع الجمع فانها قد تبين هيئة مامعا مثل ضرب زيد عمرا راكبين فان راكبين على صيغة التثنية بين هيئة الفاعل والمفعول معا وبقوله هيئة الفاعل خرج التمييز فانه لا بين الهيئة بل بين الذات وبقوله هيئة الفاعل خرج ما بين هيئة العامل في مثل ضربت ضربا شديدا وكذا قولنا رجعت قهقري اي رجوعا قهقري فان هذا مفعول مطلق بين نوع العامل وقوله ﴿لفظا﴾ بالنصب حال من احد الاسمين وقوله ﴿او معنى﴾ معطوف على قوله لفظا اي الفاعل الذي بين هيئة سواء كان فاعلا مفعولا او فاعلا معنويا وكذا المفعول فترقى الى اربعة انواع ما بين هيئة الفاعل اللفظي او المعنوي وما بين هيئة المفعول به اللفظي

تكون الدلالة من استعمال هيئة الحال فيها نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس او من جوهر الكلمة نحو جاءني زيد راكبا فان راكبا يدل على الركوب ومن ان تكون توطئة لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فان الحال قوله عربيا وذكر قرآنا توطئة له وتسمى موطئة والترديد في المتن لمنع الخلو فيدخل مثل ضرب زيد عمرا راكبين (لفظا) اي لفظيا كان الفاعل او المفعول بان يكون فاعلية او مفعولية بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فاعل فعل او شبهه او معناه مما يعمل في الفاعل كاسم الفعل او مفعوله (او معنى) اي معنويا بان يكون بالنسبة الى معناه الذي يكون مفعولا من سوجه وان كان في اللفظ مبتدأ او خبرا وغير ذلك من المفعول المطابق نحو ضربت الضرب شديدا بتأويل احداثه شديدا والمفعول منه نحو جئت وزيدا راكبا يعني وجاء زيد راكبا وهذا مبني على انه يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل المفعول به ومقتضى عبارة جار الله العلامة وصاحب الباب عمومه لكل من



او المعنوى وقوله **﴿مثل ضربت زيدا قائما﴾** فان كان قائما حالاً من الفاعل يكون مثالا لما بين هيئة الفاعل اللفظى وان كان حالا من المفعول يكون مثالا لما بين هيئة المفعول اللفظى وقوله **﴿وهذا زيدا قائما﴾** مثال لما هو حال من المفعول المعنوى والعامل فى الاول فعل وفى الثانى معنى فعل وهو انه او اشير المفهوم من لفظ هذا والمراد من الفاعل اللفظى والمفعول اللفظى ما يكون فاعلا او مفعولا فى التركيب كما فى المثال الاول فى المتن ومن المعنوى ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا فى التركيب بل هو اما مبتدأ او خبر كما فى المثال الثانى فى المتن او مفعولا مطلقا مثل ضربته الضرب شديدا او مفعولا معه نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم فان الاول بمعنى احدثت الضرب شديدا والثانى اما مصاحب للفاعل كما فى المثال الاول واما للمفعول كما فى المثال الثانى وهما بمعنى الفاعل او المفعول وايضا اما ان يكون مضافا اليه للمفعول نحو قوله تعالى **[بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا]** و **[ان يا كل لثم اخيه ميتا]** وهذا الاخير بشرط ان يكون المعنى صحيحا بخلاف المضاف فان حنيفا حال من ابراهيم وميتا حال من اخيه وهما ليسا بمفعولين لفظا بل هما مضافان اليه للمفعول لكنه لو ترك المفعول واقيا مقامه وقيل بل تتبع ابراهيم وان يا كل اخاه لصح المعنى ومنه قوله تعالى **[ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين]** فان مصبحين حال من هؤلاء وهو وان كان مضافا اليه لانه لما كان المضاف وهو دابر مرجعا للضمير مقطوع وهو فى المعنى نائب فاعل وهو وان كان فى التركيب مسندا الى دابر جاز اسناده الى هؤلاء حتى جاز ان يقال ان هؤلاء مقطوعون وما يجب ان يعلم ايضا ان معنى الهيئة هى الحال والكيفية وهى اعم من ان تكون له باعتبار نفسه نحو جاءنى زيد قائما او باعتبار متعلقه نحو جاءنى زيد قائما ابوه واعم ايضا من ان تكون محقة كالثال الاول او مقدرة نحو قوله تعالى **[فادخلوها خالدين]** اى مقدرين الخلود فى حقكم واعم ايضا من ان تدوم الحال لذى حالها حقيقة نحو قال الله تعالى فى قول من جعل تعالى حالا من الجلالة او تدوم له حكما وذلك بان يتصف بها غالبا ومن ان لا تدوم نحو سار زيدا راكباً وتسمى للاولى حال دائمة وللثانية حال منتقلة وما يقال له حال مؤكدة داخل فى الاولى واعم ايضا من ان تدل عليها هيئة وحدها او مع المادة مثال الاول نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس وهذا ملخص ما ذكره الشارح نقلا عن العصام ويقال لها الحال المقارنة ومثال الثانى

المفاعيل قال الفاضل العصام وهو الاتم وعلى هذا الوجه كلام المصنف يجعل بين مجهولا وهيئة نائب الفاعل له وبه متعلقا بين والضمير عائد الى الموصول والمضاف اليه الذى يصح وضعه موضع المضاف الذى هو الفاعل او المفعول او يكون المضاف جزءا منه داخل فى المعنوى فلا حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول للتحقيق والحكمى نحو قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين لانه يصح ان يقال فاتبعوا ابراهيم وهؤلاء مقطوعون (نحو ضربت زيدا قائما) مثال للحال من الفاعل او المفعول اللفظى (وهذا زيد قائما) حال من ذا او زيد مثال للحال من المفعول المعنوى لان المعنى انه ذا قائما او اشير زيدا قائما ومثال الفاعل المعنوى نحو ما شئت راكبا اى ما تصنع

(وعامها الفعل) مطلقا (اوشبهه) كذلك (او معناه) وقد مر اى يعمل فيها احد هذه الثلاثة (وشرطها) اى الحال (ان تكون نكرة) لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث ولا معنى للتعريف هنا كذا فى الرضى لكن قال الفاضل العصام وينبغى ان يكون الحكم اكثرى وتأويل الاحوال المعرفة بالنكرة بعيد فيكون مثل خبر المبتدأ الذى الاصل فيه التنيك وقد يعرف فررت به وحده ومررت بك وحدك ومررت بى وحدى لا يؤل بمنفردا كما فى الاعتبار الاول وصاحبها تكون معرفة غالبا (ولا تقدم) اى الحال (على العامل المعنوى) المعبر عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان العامل ذا حدثين **﴿١٨١﴾** ولكل حدث متعلق ولكل

نحو جاءنى زيد وهو راكب فانها تدل على الهيئة مع مادة الركوب ثم شرع فى بيان عاملها فقال **﴿وعاملها﴾** اى عامل الحال **﴿الفعل﴾** اى جنس الفعل سواء كان تاما او ناقصا او لازما او متعديا **﴿اوشبهه﴾** اى اوشبه الفعل ايضا مطلقا **﴿او معناه﴾** اى كل لفظ يفهم منه معنى الفعل وسيجى الفرق بينهما فى جواز التقديم عليه وعدم جوازه **﴿وشرطها﴾** اى وشرط كونها حالا **﴿ان تكون﴾** اى ان تكون اللفظ الذى اريد جعله حالا **﴿نكرة﴾** فان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذى الحال وهذا الغرض يحصل بالنكرة ولا يحتاج الى تعريفها فيصير التعريف حشوا **﴿ولا تقدم﴾** اى الحال **﴿على العامل المعنوى﴾** لكون العامل المعنوى ضعيفا بخلاف الفعل وشبهه وفيه مذاهب الاول انه لا يجوز تقديمها على المعنوى ظرفا كانت او غيره وهذا مذهب ابن الحاجب وذهب اليه المصنف والثانى انه يجوز تقديمها على العامل المعنوى ان كان ظرفا من غير شرط شئ وهذا مذهب ابن الدهان والثالث انه على التفصيل يعنى انه اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد فى الدار واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وهذا مذهب الاخفش واما نحو تركيب زيد قائما كمر وقاعدا فهو جائز بالاتفاق **﴿ولا على ذى الحال﴾** اى ولا تقدم الحال ايضا على ذى الحال **﴿المجرور﴾** سواء كان مجرورا بحرف الجر او مجرورا بالاضافة **﴿فلا يقال﴾** اى فلا يجوز ان يقال **﴿مررت جالسا بزيد﴾** فان ذى الحال هو زيد وهو مجرور وجالسا حال منه ولا يجوز هذا التركيب لكون ذى الحال مجرورا بحرف الجر واما مثال المجرور بالاضافة فهو نحو جاءنى مجر داهن الشياض ضاربة

محضة يجب تأخيرها عنها هكذا قالوا ولكن نص فى معنى اللبيب على جوازه (ولا على ذى الحال المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع لذى الحال والمجرور لشدة امتزاجه مع الجار كانه جزءا اخير منه لا يجوز تقديمه عليه فكذا تابعه هذا مذهب سيديويهوا كثر البصريين ونقل عن ابن كيسان وابى على وابن برهان الجواز اذا كان مجرورا بحرف الجر تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقالوا ان حرف الجر من تمة العامل فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانت قلت اذهبت راكبة وهذا وقال الدمامى يجوز تقديم الحال على

المضاف اليه بالاضافة اللفظية نحو هذا مانوتا شارب السويق (فلا يقال مررت جالسا بزيد



زيد هند فان مجردا حال عن زيد وهو مجرور بالاضافة فلا يجوز تقديمها عليه ايضا وانما لم يحجز تقديمها عليهما فان المجرور لا يجوز تقديمه على الجار وكذا لا يجوز تقديم تابعه عليه \* فورد عليه نقض وهو ان هذا الدليل جار في مثل راكبا جاءني زيد مع تخلف حكم المدعى وهو عدم الجواز فان راكبا حال عن زيد وزيد فاعل جاءني ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مع انه جاز تقديم راكبا عليه \* واجيب عنه بانه لانسلم عدم تقديم زيد على عامه فانه اذا تقدم لم يكن فاعلا بل يتقلب مبتدا بخلاف المجرور فانه ليس كذلك وانما خص المصنف التثنية بالمجرور بحرف الجر اشارة الى محل الخلاف فان عدم جواز التقديم على المجرور بالاضافة اتفاق بخلاف المجرور بحرف الجر فانه لا يتقدم عليه ايضا عند البصريين وسيبويه وهو المختار عند المصنف ونقل عن البعض انه يجوز تقديمها على المجرور بحرف الجر وفرق بينهما بان المجرور بحرف الجر كالجزء من العامل لكون العامل تاما بصلته فان مرثلا لا يتم الا بصلته التي هي زيد فالمجرور بحرف الجر في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكذلك قلت اذهبت هندنا واستدل ايضا بقوله تعالى [ وما ارسلناك الا كافة للناس ] فان كافة في هذه الآية حال من الناس مع انه قدم عليه \* واجيب عن الاول بانه لا يلزم من كونه مؤولا بالمنصوب ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان جزئيته من المجرور اظهر من جزئيته من العامل فان اعتبار الاول اعتبار الجانب اللفظ وهو اولى في هذا الفن \* واجيب عن الآية بانه يجوز ان يكون كافة مفعولا مطلقا مجازيا اي ارسالة كافة او حالا من كاف ارسلناك اي ارسلناك كافا اي مانعا للناس والثناء للمبالغة وهذا ملخص ما ذكره الشارح وفيه كلام آخر متعلقا بالتفسير فارجع اليه \* ولو كان صاحبها اي صاحب الحال \* نكرة اي نكرة محضة وغير مخصصة بشئ غير التقديم \* وجب تقديم الحال عليها اي على تلك النكرة فان الواقع في كلام العرب كذلك والمسموع من تراكيهم ذلك الاستعمال \* نحو جاءني راكبا رجلا \* وقال بعضهم في وجهه انها قدمت عليه لدفع الالتباس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في غير المنصوب اطارادا للباب ورد هذا بان الالتباس واقع حين كون ذي الحال نكرة مخصصة مع انه لا يجب فيه التقديم وقيل في وجهه انه ما تقدم على النكرة المخصصة للتخصيص التخصيص كافي وجوب تقديم الخبر الظرفي على المبتدا حين كونه نكرة محضة

ولو كان صاحبها اي الحال ( نكرة محضة ) اي لا يكون فيه شائبة التعريف بان يكون مخصصة نحو جاءني رجل عالم راكبا او نكرة او معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فانه حينئذ لا يجب التقديم ( وجب تقديم الحال عليها نحو جاءني راكبا رجلا ) بالاستقراء والتعليل بدفع الالتباس بالصفة منقوض بالحال عن النكرة المحضة فانه لا يجب تقديمه وقد يجب التقديم اذا كان صاحبها بعد الا او معناه نحو ما جاءني راكبا الازيد وانما جاءني راكبا زيد او اضيف ذو الحال الى ضميره متعلق الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه والاصل الاكثر في الحال ان يكون مفردا لحصول المقصود به وخفته

( وقد تكون جملة ) لدلالاتها على الهيئة ( خبرية ) تحتل الصدق والكذب لدلالاتها على ثبوت مضمونها والمقصود من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن في الخبرية ولا \* ١٨٣ \* يمكن في الانشائية التي لا تدل على

ورد بان قياسها بالمبتدا قياس مع الفارق فان الخبر اذا كان ظرفا يصح اخباره عن المبتدا بخلاف الحال فانها لكونها البيان الهيئة لا يصح حملها عليه فاجاب عنه الشارح بان عدم صحة حملها في الظرف الحقيقي مسلم واما في الظرف التنزيلى الذي وهى الحال فلا \* ولما فرغ من بيان احوال الحال اذا وقعت مفردا شرع في بيانها اذا وقعت جملة فقال \* ( وتكون ) اي الحال ( جملة ) لصدق تعريفها على الجملة فان الجملة تين الهيئة كالمفرد وان كان المفرد اصلا في الحال كالخبر وقوله ( خبرية ) بالنصب صفة الجملة اي لا تكون جملة انشائية فان الحال لما كانت بمنزلة الخبر عن ذي الحال ولم يحجز ايضا وقوعه حالا ايضا \* فلا بد فيها \* اي في الحال التي تقع جملة \* من رابط \* ليربط ذلك الرابط تلك الجملة الى ذي الحال لان الجملة مستقلة في الافادة ومربطة بغيرها مع ان الحال تقتضى الارتباط الى ذي الحال فوجب اكتساب الارتباط وذلك حاصل بالرابط ولما كان الرابط فيه اثنين وهما الواو والضمير وكان بعض الجملة يربط باحدهما وبعضها يربط بكليهما اراد المصنف ان يبين محل كل منها فقال \* ( وهو ) اي ذلك الرابط \* الضمير فقط \* اي يكتفى في ربطها بضمير راجع الى ذي الحال ولا يحتاج الى غيره وقوله ( في المضارع المثبت ) متعلق بالنسبة اي كونه كذلك في المضارع المثبت الذي يكون جملة مع فاعله \* نحو جاءني زيد يركب \* فان المضارع انما يكون حالا اذا كان جملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهة اسم الفاعل الذي يستغنى عن الواو حين كونه حالا ولان المضارع وارد على اصل الحال وهو دلالة على الحدوث والتجدد ولانه يستعمل على طريق الحال وهو التجرد عن حرف النفي واما قولهم قت واصلك وجهه وقوله تعالى [ لم تؤذوني وقد تعلمون ] فتؤول بتقدير المبتدا فتقدير الاول وانا اصلك وتقدير الثاني واتم قد تعلمون فتكون جملة اسمية او جعل الواو في الاول للعطف وهذا اذا كان الحكم كلياً واما اذا كانا كثيرا فلا يحتاج المثالان الى التأويل المذكور وايضا لو قيد المضارع بكونه عاريا عن قد لم يحتج في الآية الى التأويل كذا نقله الشارح عن الفاضل العصام وهذا بيان ما يجب فيه واما بيان ما يجوز فيه فهو قوله \* ( او الضمير مع الواو ) اي ذلك الرابط يجب ان يكون ضميرا فقط في ما ذكر ويجوز ان يكون ضمير مع الواو \* ( او الواو وحده ) اي من غير ضمير \* ( او

ثبوت مضمونها وفي الرضى قديما الجملة الحالية مقام المفرد ويظهر اعراب الجملة في الجزء الاول ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال نحو بعتك يدا بيد واذا كانت جملة وهى لاستقلالها لا تقتضى ارتباطا بغيرها ( فلا بد فيها ) اي في الجملة الحالية ( من رابط ) ارتباطها بصاحبها ( وهو ) اي الرابط ( الضمير فقط ) اي فاته عن غيره ( في المضارع المثبت ) اي في الجملة صدرها المضارع الغير المنقضي الحالي عن السين وسوف فانه لا يقع حالا اذا تصدر بشئ منه لمشابهة لاسم الفاعل والرابط فيه ضمير لا غير ونحو قت واصلك وجهه وقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله مؤول بتقدير المبتدا اي وانا اصلك واتم قد تعلمون او بجعل الواو للعطف ولو قيد المضارع بكونه عاريا عن قد كما في كلام بعضهم لم يحتج الى التأويل في الثاني وقال الفاضل العصام ينبغي ان يكون الحكم اكثريا ( نحو جاءني زيد يركب او الضمير مع الواو ) معطوف بحسب المعنى على

قوله فقط كانه قيل وهو الضمير بلا واو او مع واو لان الضمير للرابط والواو لاحتاج الجملة الى زيادة ربط ( او الواو وحده ) اي مفردا عن الضمير لدلالته على الربط من اول الامر ( او



الضمير وحده ( أي منفردا عن الواو لوجود اصل الربط ( في غيره ) أي غير المضارع المثبت وهو المضارع المنفي والماضي المثبت أو المنفي والجملة الاسمية المثبتة والمنفية فهذه وخمسة أنواع فإذا ضربت في الثلاثة من الربط وهو اجتماع الضمير مع الواو وانفراده ( ١٨٤ ) وانفراد الواو صارت خمسة عشر ( ولكن الغالب في الجملة الاسمية ) الواقعة حالا مثبتة أو

الضمير وحده ( من غير الواو أي يجوز ذلك الثلاثة ( في غيره ) أي في غير المضارع المثبت وهو المضارع المنفي والماضي المثبت أو المنفي والجملة الاسمية ( لكن الغالب في الاسمية الواو ) يعني أنه يجوز أن يكون الجملة الحالية في كل واحد من الأقسام الأربعة بالواو مع الضمير أو باحدهما مع تساوي كل من الاستعمال من غير ترجيح أحدهما مع ضعف الآخر إلا في الجملة الاسمية فإن غالب الاستعمال فيها أن تكون بالواو مع الضمير وكونها بغير الواو ضعيف ولما احتاج كل واحد من الأربعة إلى ثلاثة أمثلة أراد المصنف إيرادها فقال ( نحو جاءني زيد لا يركب ) وهذا مثال للمضارع المنفي الذي وقع حالا بالضمير وحده وقوله ( أو لا يركب ) مثال له أيضا لكنه بالواو والضمير مع أو قوله ( أو لا يركب عمرو ) مثال له أيضا لكنه بالواو وحده ولا ضمير فيه لأن فاعله عمرو وقوله ( أو يركب ) مثال لما وقع الماضي المثبت حالا مع الضمير وحده ( أو يركب ) مثال له أيضا لكنه مع الضمير والواو معا وقوله ( أو يركب عمرو ) مثال أيضا للماضي الذي وقع حالا بالواو وحده وقوله ( أو ) جاءني زيد ( أو يركب ) مثال للجملة الاسمية التي وقعت حالا بالضمير وحده ( أو هو راكب ) مثال لما وقعت حالا بالواو والضمير أو عمرو راكب مثال لها أيضا للواقعة بالواو وحده أما جواز وقوع غير المضارع المثبت بالضمير فقط لأن الضمير متعارف لربط الجمل التي وقعت موقع المفرد وأما الواو فلا تحتاج الجملة الحالية إلى فضل ربط لاسيما في الاسمية لامتيازها عن غيرها بكونها فضلة وبكونها ظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط وأما جواز الاكتفاء بأحدهما لوجود الربط المعنوي في الجملة والورود على أصل الحال ( ويجوز تعدد الحال ) لأنها كخبر المبتدأ ( نحو جاءني زيد راكباً ضاحكاً وحذف عامله ) أي ويجوز حذف عامل الحال ( بقرينة ) أي بوجود قرينة مقابلة أو حالية ( نحو راشداً مهدياً ) أي نحو قولك راشداً مهدياً ( لمن قال أريد السفر ) أي لمن تهياه أول من شرع فيه والعامل المحذوف هو لفظ سر وهو أمر من سار يسير أو أذهب وهو معلوم بقرينة تهياه أو

بسمي مترادفة وإن كان المتأخر حالا من المتقدم تسمى متداخلة ( نحو جاءني زيد راكباً ضاحكاً وحذف عامله ) أي الحال ( لقرينة ) مقابلة نحو ماشياً لمن قال كيف جئت أي جئت ماشياً أو حالية ( نحو راشداً مهدياً لمن قال أريد السفر ) أول من تهياه أي سر راشداً مهدياً الرشد السداد

منفية وكذا جملة ليس لعدم دلالتها على الزمان على الأسح فكانت كالاسمية المنفية ( الواو ) مع الضمير أو وحده لقوة استقلالها لدلالاتها على الثبوت فناسب أن يكون الرابط قويا إلا في الحال المؤكدة فانها بالضمير وحده نحو هو الحق لا شك فيه وإنما زيد في ربط الجملة الحالية عن الجملة التي وقعت خبرا أو صلة أو صفة لأن الجملة الحالية فضلة يتم الكلام بدونها فظهر استقلالها فاحتاجت إلى مزيد رابط وأمثلتها ( نحو جاءني زيد لا يركب أو ولا يركب أو ولا يركب عمرو ) أو نحو جاءني زيد قد ركب أو وقد ركب أو وقد ركب عمرو أو نحو جاءني زيد ما ركب أو وما ركب عمرو ونحو جاءني زيد هو راكب أو وعمرو راكب أو ( وهو راكب ) ونحو جاءني زيد ما هو راكب أو وما عمرو راكب أو وما غلامه راكب ( ويجوز تعدد الحال ) كالخبر فإن اجتمعت على ذي حال واحد

شروعه فيه أي سر حال كونك راشداً فيمكن فيه الرشد بنفسك وحال كونك مهدياً في محل تحتاج فيه إلى دليل ومعنى الرشد وإن كان فرعاً للهداية لكنه لكونه متعلقاً بنفسه ولكون الهداية متعلقة بغيره قدم الرشد عليها لتقديم رتبة وهذان الحالان مترادفان هنا لأنهما لو كانا متداخلين لم يكونا فيما نحن فيه لعدم التعدد في المتداخلين وإنما يتعرض لمسئلة لزوم حذف أو تقديرًا للماضي المثبت لأنها ليست بمسئلة مسلمة ولا اتفاق فيها لأن مذهب الأخفش والكوفيين هو عدم لزومها له وإيضاً لم يتعرض لمسئلة ذكرها صاحب التسهيل وهو اشتراط المضارع المثبت عند وقوعه حالا بنحوه عن علاقة الاستقبال ( والسابع ) أي والمنصوب السابع من ثلاثة عشر ( التمييز ) ويقال له أيضاً التبيين والتفسير والتمييز بكسر الياء وبفتحها أيضاً والاول هو الظاهر والأنسب للتعريف لكون التمييز مسنداً إلى الاسم والثاني موجه باعتبار كون التمييز مسنداً إلى المتكلم ومتعلقاً بالاسم حيث إن المتكلم يميزه من بين الأجناس ( وهو ) أي التمييز ( ما ) أي اسم ( يرفع الإبهام عن ذات مذكورة تامة بأحد الأشياء الخمسة وقد سبق ) أي وقد سبق ذكر الأشياء الخمسة التي تكون سبباً لتامة الاسم المبهم وقوله ( أو عن مقدرة ) معطوف على قوله مذكورة وبيان لنوعه يعني أن التمييز نوعان أحدهما ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة والآخر ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة وقوله ( في جملة ) ظرف لقوله مقدرة ولما سرت أمثلة الذات المذكورة في بحث العامل لم يتعرض لها وتعرض لأمثلة المقدرة فقال ( نحو طاب زيد بنفسه ) وهذا مثال لذات مقدرة في جملة وهي جملة طاب زيد فإن الإبهام ليس في طاب ولا في زيد بل في شيء منسوب إلى زيد وهو نفسه وإلى أشار بتفسيره بقوله ( أي طاب شيء زيد ) فالذات المبهمة هو الشيء المقدرة فيها وقوله ( أو فيما ضاهاهما ) معطوف على قوله في جملة أي أو عن ذات مقدرة في الاسم الذي شابه الجملة فقوله ضاهاهما فعل ماض وأصله ضاهى بمعنى شابه والضمير المنصوب المتصل المؤنث راجع إلى الجملة وفيه إشارة إلى قسميه فيرتقى التمييز إلى أربعة أحدها ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة والثانية ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة في جملة والثالثة ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة في اسم شابه

والهداية الدلالة على الطريق والراشد قد يكون مهدياً وقد لا والمهدي يكون راشداً وقد لا ويحتمل أن يكونا مترادفين ومتداخلين ولم يتعرض للزوم قد في الماضي المثبت اعتماداً ( ١٨٥ ) على شهرته أو ذهاباً إلى مذهب الأخفش والكوفيين من عدم لزومه ( و ) المنصوب ( السابع ) التمييز ( ويقال له المميز ( وهو ) في اللغة التبيين وفي الاصطلاح ( ما ) أي اسم منصوب وسيجي أنه لا يكون الأنكرة ( يرفع الإبهام ) ولم يحتج إلى ذكر المستقر لأنه لا خارج صفة المشترك نحو رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلية في الجنس ( عن ذات ) خرج به الحال لأنها ترفع عن صفة في صاحبها ( مذكورة تامة بأحد الأشياء الخمسة ) المذكورة في بحث الاسم التام ( وقد سبق ) بيانه فلا حاجة إلى ذكر مثاله ( أو عن ذات ( مقدرة ) - يرفع للتمييز في نسبة ( في جملة ) والتمييز فيه إما عين أو عرض والعين إما خاص بالمتنصب عنه كالنفس أو بمتعلقه كالدار أو محتمل لهما كالأب واما إضافي كالأب أو غير إضافي كالنفس والدار والعرض إما إضافي كالأبوة أو غير إضافي كالعالم ( نحو طاب زيد بنفسه ) وداراً وأباً وأبوة وعلماً ( أي طاب شيء زيد ) والمنصب عنه هو المنسوب إليه سمي به لأنه سبب لانتصاب

التمييز عن العامل ( أو ) في ( ما ) أي شيء ( ضاهاهما ) أي ذلك الشيء الجملة في كون النسبة مأخوذة فيه وهو اسم الفاعل



الجملة والرابعة ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في اضافة كاسيحي \* اعلم ان المصنف لم يذكر صفة المستقر في الابهام ولم يقل ما يرفع الابهام المستقر كما ذكره ابن الحاجب ولم يقل الابهام الوضعي كما ذكره البيضاوي في متن الامتحان لان غرضهما في ذكره اخراج صفة الالفاظ المشتركة نحو رأيت عينا جارية فان لفظ جارية لرفع الابهام في لفظ عينا ولتعيين معناه لكنه ليس بتمييز لعدم استقرار الابهام فيه فانه ليس في وصفه ابهام وتركه المصنف لعدم دخوله في التعريف فان التمييز من المعمولات الاصلية لا من التوابع فلا دخول ولا احتياج الى قيد يخرجها وانما قال عن ذات ليحترز به عن الحال فانها ترفع الابهام عن صفة ذي الحال لا عن ذاته وهذا ملخص ما ذكره الشارح \* واعلم ايضا ان ما شابه الجملة اما اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل والتمييز اما عين كالدار واما عرض كالابوة وكل منهما اما اضافي او غير اضافي فالعين الإضافي كالاب وغير الإضافي كالدار والعرض اضافي كالأبوة وغير الإضافي كالعلم وكل منها اما خاص لما ينتصب عنه التمييز كالنفس واما خاص لمتعلقه كالدار واما محتمل لهما كالاب فثالث العين الغير الإضافي الخاص لما انتصب عنه هو ما ذكره بقوله طاب زيد نفسا مثاله في الذات المقدرة في الجملة واكتفى به واللازم ان يقول طاب زيد نفسا واما ابوة وعلم فقولته (نحو الحوض ممتلئ ماء) مثال لاسم الفاعل والتمييز فيه خاص لمتعلقه اي ممتلئ شينه وهو فاعل مجازي لان الممتلئ في الحقيقة هو الماء لا الحوض وقوله (والارض مفجرة عيوننا) مثال لاسم المفعول اي مفجرة شينها وهو نائب الفاعل وقوله (وزيد طيب ابا) مثال للصفة المشبهة والتمييز فيه عين وهو ذات الاب واطافي لانه لا يتحقق الاب لابن له ومحتمل لما انتصب عنه ولتعلقه لانه محتمل ان يكون المدح راجعا الى زيد لكونه ابا وراجعا الى ابيه وقوله (وابوة) اي زيد طيب ابوة اشارة الى عرض اضافي ومحتمل وقوله (ودارا) اشارة الى عين اضافي خاص بالمتعلق وقوله (وحسن وجهها) اي زيد وجهها مثال للصفة المشبهة ايضا لكن التمييز فيه ليس عن المنتصب عنه بل جزؤه وهو نوع آخر ايضا وقوله (وافضل من عمرو وعلم) اي زيد افضل من عمرو مثال لاسم التفضيل والتمييز فيه عرض غير اضافي وخاص بالمتعلق وقوله (اوفي اضافة) معطوف على قوله اوفي جملة او على قوله اوفي ماضاها ما يعني انه يرفع الابهام عن ذات مقدرة في اضافة (نحو اعجبني طيبه) اي طيب شينه (ابا ابوة) وكذا دارا وعلم او وجهها كما عرفت (وهذا التمييز

(نحو الحوض ممتلئ ماء) اي ممتلئ شينه والتمييز عين غير اضافي خاص بالمتعلق واسم المفعول نحو (والارض مفجرة عيوننا) مثل ماء والصفة المشبهة (نحو زيد طيب) نفسا عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه ولم يذكره اكتفاء بذكره في الجملة كما اكتفى فيها بما يذكرها (ابا) والتمييز عين اضافي محتمل لهما لانه ان رفع الابهام عن شخص هو اب زيد فهو لمتعلق وان رفعه عن زيد اي طيب ابا لعمرو فهو لمنتصب عنه (وابوة) عرض اضافي خاص بالمتعلق (ودارا) عين غير اضافي خاص بالمتعلق (وزيد حسن وجهها) عين غير اضافي خاص بالمتعلق في جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو (وزيد افضل من عمرو وعلم) عرض غير اضافي خاص بالمتعلق والاسم المستعار نحو زيد اسد غلاما والمنسوب نحو زيد هاشمي ابا او في نسبة (اوفي اضافة نحو اعجبني طيبه ابا ابوة) ودارا وعلم او وجهها (وهذا التمييز) اي الذي يرفع الابهام عن ذات مقدرة

(فاعل في المعنى) فطاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس زيد وهكذا ١٨٧ \* غيره واستشكل بالحوض ممتلئ

ماء لان الماء ليس بممتلئ بل مائي وبفجرنا الارض عيوننا لان العيون ليس بمفجرة بل متفجرة واجيب بانه فاعل لوعبر عن مضمون ممتلئ ماء بمائي ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيوننا بتفجر الارض عيوننا واتمام الوجه بان الماء فاعل مجازي في قصد لتكلم بحسب اصله اهون واعذب (فلذا) اي لاجل انه فاعل معنوي حقيقيا او مجازيا (لا يتقدم) ذلك التمييز (على عامله) كالفاعل اللفظي خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان التقديم في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر فانه لا يجوز فيها بالاتفاق وقد تقدم ان معمول الاسم التام وهو النوع الاول من نوعي التمييز لا يتقدم عليه ولذا لم يتعرض له هنا (والتمييز لا يكون الا نكرة) بالاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف (و) المنصوب (الثامن المستثنى) اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى ولما كان تصويره بهذا القدر كافيا في تقسيمه قسمه اولا وعرف كل قسم فقال (وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج) اي اسم المعنى الذي اخرج (عن) حكم (متعدد)

اي النوع الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة فيما ذكر (فاعل في المعنى) لاني اللفظ سواء كان فاعلا حقيقة كما في قوله طاب زيد اي طاب نفس زيد او مجازا نحو الحوض ممتلئ ماء اي ملاء الماء فصار ممتلئا به (فلذا) اي فلاجل كونه فاعلا في المعنى لا يتقدم على عامله لان الفاعل لا يتقدم عليه هذا عند الجمهور ومنه المصنف واما عند المازني والمبرد فيجوز تقديمه على الفاعل الفعل وعلى شبهه فقال انه لا يلزم من كونه مؤولا بالفاعل ان يكون في حكمه من كل وجه ورد عليهما بانه حينئذ يفوت الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفصيل ثانيا \* واعلم ان المراد بكونه فاعلا هو كونه فاعلا في المعنى لان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة وعمولا عليها كما يجب ان يكون عينه في المذكورة بل يكفي اشتغالها على المحمول فقوله تعالى [وفجرنا الارض عيوننا] فالعيون تميز عن ذات مقدرة وهو شئ الارض مع انه مفعول لافعل فمعناه الحقيقي وفجرنا عيون الارض فكونه في معنى الفاعل اما بآويل فجرنا بفجرت حتى يكون المعنى فجرت عيونها كما في الجاهلي او بتأويل انفجرت عيونها فانه مطاوع فجرنا اي فجرنا الارض فانفجرت عيونها كما في التسهيل فيكون فاعلا في المعنى (والتمييز) اي جنسه فيشتمل النوعين لا يكون الانكرة فانه وقع كذا في كلام العرب بدليل الاستقرار وقيل ان كونه نكرة لكون النكرة اسلا في الاسم ولا احتياج الى التعريف (والثامن) اي المنصوب الثامن (المستثنى) اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى وانما فسروه به فان القاعدة انهم اذا ارادوا تعبير المعنى الحقيقي والمجازي او تعبير المعنيين المشتركين في اللفظ بلفظ واحد يطلقون فيه هذا المعنى مثلا اذا ارادوا اطلاق لفظ على الاسد والرجل الشجاع يقولون ما يطلق عليه لفظ الاسد فيقال له عموم المجاز وكذا اذا ارادوا جمع شمس وذهب في لفظ واحد يقولون ما يطلق عليه لفظ العين فيقال له عموم المشترك وما نحن فيه من هذا القبيل فانه لا يمكن الجمع بين المستثنى المنقطع والمتصل في معنى لفظ يصح اطلاقه عليه فان مفهوم الاول غير مخرج ومفهوم الثاني انه مخرج فلا يمكن الجمع بينهما لابهذا التعبير ثم قسموه الى نوعين ثم عرفوا كلا منهما بتعريف خاص ولذا قال (وهو نوعان) اي المستثنى بهذا المعنى نوعان متصل (اي احدهما متصل وهو) اي المستثنى المتصل (المخرج) اي الاسم الذي اخرج (عن متعدد) اي عن اسم



والاخراج والخروج يقتضيان الدخول فالل المعنى الى عن حكم متعدد معلوم دخوله فيه لكونه جزئيا منه مثل جاءني القوم الا زيدا اوجزه منه نحو اشترت العبد الانصفه وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون جاءني رجل الا زيدا (بالا او احدى اخواتها) التي تذكر في اثناء المباحث وكان من الاخوات بيد ولما قال الفاضل العصام ليس هذا من تمام الحد بل المقصود زيادة التوضيح فلا يضر النقص وعدم التصريح (١٨٨) (ومقطع وهو) الاسم (المذكور بعدها) اي الا واحد

اي اخواتها ليس غير مخرج هذا على اطلاقه لانه لا يقع الابد الا وغير بيد وبيد يختص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة حال كونه (غير مخرج) في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور سواء كان من جنسه نحو جاءني القوم الا زيدا اذا عرف خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء بان يدل قرينة على ان المراد بالقوم ما عدا زيدا او لم يكن نحو جاءني القوم الاحمارا اي لكن حمارا لم يحن (والمستثنى) المطلق وهو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفي او اثباتا في القسمين والمراد هنا ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراد القسمين لان المقام مقام بيان الاحوال وهي للافراد (منصوب) وجوبا لمقابلته لقوله ويجوز فيه النصب (اذا كان بعد الا) احتراز عما يكون بعد اخواتها فانه في بعضها

مجرور وفي بعضها غير مقيد بانساب الكلام (غير الصفة) صفة الا او بدل منه قيد تحقيق لان الصفة لا يكون بعدها المستثنى وقوله بعد الامتلاق بخبر كان وهو قوله (في كلام موجب) او حال من ضميره على مذهب الاخفش وابن برهان قدم عليه ليشارك في المعطوفان على خبر كان لان المعطوف على مقيد بقيد متقدم يشاركه فيه لا محالة والمراد بالموجب ما لم يكن استفهاما ونهيا ونفيا صريحا او مؤولا مثل فلما جاء رجل الا زيد وقوله تعالى

فشر به منه الا قليل اي لم يطعموا (تام) اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لو كان في غير الموجب اختبر فيه البديل ولو لم يذكر المستثنى منه لكان معمولا على حسب العامل ووجوب النصب فيه ثابت بالاستقراء وعالوه بوجوه والعامل فيه ما هو عامل في المستثنى منه عند البصريين بتوسط الالفاظ بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وعند المبرد والزجاج العامل الالقيام معنى الاستثناء به (نحو جاءني القوم الا زيدا) او كان بعد الا (مقدما على المستثنى منه) ولو كان في غير الموجب (١٨٩) فهو معطوف على قوله في كلام

لم يجب النصب بل يجوز النصب والبديل وقوله (تام) بالجر صفة بعد صفة للكلام اي في كلام تام بالنسبة الى المستثنى منه يعني انه مذكور فيه فانه لو لم يكن كذلك كان الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجي (نحو جاءني القوم الا زيدا) وقوله (او مقدما) معطوف على خبر كان اي منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى مقدما (على المستثنى منه) وكونه في كلام موجب وبعد الامتياز ههنا ايضا بقرينة عطفه على خبر كان والقيود المعتبرة في المعطوف عليه معتبر هنا ايضا (نحو ما جاءني الا زيدا احد) فان الا زيدا قدم على احد (او منقطعا) اي اي منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى منقطعا (نحو جاءني القوم الا حمارا) وقوله (او كان) معطوف على كان المقدم اي منصوب ايضا اذا كان المستثنى (بعد خلا وعدا في الاكثر) اي في اكثر الاستعمال فيهما وفي اقله لكونهما حرفي جريكون مجرورا (او ما خلا) معطوف على خلا او على اي منصوب وجوبا دائما اذا كان المستثنى بعد ما خلا (وما عدا) بعد (ليس او) بعد (لا يكون) اما وجه كونه منصوبا وجوبا اذا كان في كلام موجب تام فهو الاستقراء ووقوعه كذلك في كلام العرب ووجه بعضهم بانه اذا كان تاما موجبا يكون مشابها بالمفعول في كونه فضاء لمحيته بعد تمام الكلام ولتعدر جماله بدلا لانه لو كان المستثنى بدلا من المستثنى منه يلزم ان يكون المستثنى مقصورا والمستثنى منه غير مقصور كما هو شأن البديل فيلزم ان يكون المستثنى منه فرعا والمستثنى اصلا وهو فاسد وهذا التوجيه مردود بانه لا نسلم لزوم فرعيته وانما يلزم لو كان البديل منه متروكا عن النظر

مع الجمهور لانه لا استدراك مثل لكن فيعمل عمله كما مر في بحث العامل (او) اذا كان (بعد خلا او بعد عدا) اعاد كان تنبيها من اول الامر دلي ان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها (في) الاستعمال (الاكثر) وهو استعمالها فعلا (او) بعد (ما خلا او ما عدا او ليس او لا يكون) ونصب المستثنى بعد هذه الافعال ليس على الاستثناء بل هذه الافعال لكن في خلا ينزع الخافض لانه لازم نحو خلا عنه او بتضمين معنى جاوز وقد سبق ان الاستثناء في هذه كلها واجب والمستتر اما الاسم الفاعل من الفعل المتقدم او مصدره او بعض مضاف او مطلق



الا انه في ليس ولا يكون لا يكون للمصدر ومحل الجمل النصب على الحالية بتأويل المصدر باسم الفاعل في ما خلا وماعدا او الظرفية فيه باستقدير مضاف ﴿ ١٩٠ ﴾ اي زمان خلو بعضهم او بالتقدير ولا يبعد ان يقدر الزمان في الجميع

فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مضافه في تقدير مذكور سافر فانه في تقدير التزام حذف قد بانه لكونه في مقام الالم يحسن اظهاره لانه لا يدخل على الا ( ويجوز فيه ) اي المستثنى الذي بعد الا وهو المتبادر والحكم مخصوص به وبالنظر الى هذا كان ينبغي ان يذكر هذا الحكم قبل قوله او كان بعد خلا الا انه اراد ان يجمع صور وجوب النصب فاخره ( النصب على الاستثناء ويختار البدل ) اي كونه بدلا آخر مع انه مختار لان النصب مما نحن فيه وان كان مرجوحا كاشا ( في كلام غير موجب ) اذ في الموجب يجب النصب على ما عرفت وبمعرفة الموجب يعرف غير الموجب ( والمستثنى منه مذكور ) ومالم يذكر فيه وان كان قليلا يجيء ( نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب ) اي المستثنى بعد الا ( على حسب العوامل ) اي على ما يقتضيه العامل بحسب عامليته لا بحسب توسطه الا ( اذا كان المستثنى منه غير مذكور )

ولما لم يختص هذا الحكم بغير الموجب لم يقيد به لانه كما يكون في غير الموجب ( نحو ما جاءني الا زيد ) يكون في الموجب

وان كان قليلا نحو يدخل الجنة الا الكافر ويسمى هذا عند النحاة الاستثناء المفرغ بمعنى المفرغ له والمفرغ في الحقيقة هو العامل ويجرى في جميع معمولات الفعل الا المصدر المؤكد والمفعول معه واول قوله تعالى ان نظن الاظنا بالاظنا عظيما نحو ماضرب الا انا وماضربت الا زيدا وماضرب الا زيد وماضربت اليوم الجمعة وماضربت الا تأديبا وما كان قائما الا زيد وما كان زيد الا قائما وماطاب زيد الانفسا وما جاء زيد الا راكبا ويجرى في المبتدا والخبر ايضا نحو ما قائم الا زيد وما زيد الا قائم ( و ) المستثنى ﴿ ١٩١ ﴾ ( مخفوض )

معموله الاصل لكونه محذوفا وعمل في ما بعد الا فيكون معمولا الاصل مفرغا عنه باستعمال العامل في غيره وهذا القسم في كلام الموجب قليل وانما ورد في قولهم كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التماسيح وانما قل ذلك لانه لا بد من حصول الفائدة في الكلام وحصوله في غير الموجب شائع كثير وفي الموجب نادر قليل فانه اذا قيل مثلا جاءني الا زيد يفيد هذا انه جاء كل انسان الا زيد لم يجيء وهذا غير مفيد وقوله ﴿ مخفوض ﴾ اي المستثنى مجرور لفظا ﴿ بعد غير سوى ﴾ بكسر السين وضمها مع القصر ﴿ وسواء ﴾ بفتح السين وكسرها مع المدو هما ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى المكان بمعنى البدل ثم للاستثناء وهذا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز خروجهما عن الظرفية فاذا خرجا عنها يجوز تصرفهما رفعا وجرا ونصبا ﴿ وحاشا في الاكثر ﴾ اي مجرور بعد حاشا في الاكثر الاستعمال لكونها حرف جر في الاكثر وهو منصوب في الاقل على انها فعل متعد وفاعله مضمرة ﴿ وعدا وخلا ﴾ اي وبعدها ﴿ في الاقل ﴾ فانه منصوب بعدها في الاكثر كما سبق لكونهما حرفي جر في الاقل وفملين في الاكثر ﴿ واصل غير ﴾ اي والاصل في لفظ غير ﴿ ان يكون صفة ﴾ لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين وهو المغايرة فقولنا جاءني رجل غير زيد يدل على مغايرة رجل لزيد في حكم الحيثية ولكونه دالا على هذا كان اكثر استعماله في الصفة ﴿ ويحمل ﴾ اي ويحمل لفظ غير ﴿ على الاكثر ﴾

فالاولى كونه مصدرا في جميع المواضع والجر للاضافة وسقوط التنوين في حاشا لله الجملة على غالب الاستعمال ( و ) بعد ( عدا وخلا ) في الاستعمال الاقل وهو استعماله حرف جر فكثير النصب بعدها كما تقدم ولا اعراب للحروف واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية ابدا لانهما بمعنى مكان في الاصل ثم استعير لمعنى البدل ثم الاستثناء وقال الكوفيون يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كما في قوله فلما صرح الشرواسي وهو عريان ولم يبق سوى العدوان ذناهم كما دانوا

اي غير العدوان ( واصل غير ان يكون صفة ) لدلالته على ذات مبهمة وصفة معينة وهي المغايرة وكثير استعماله هكذا نحو جاءني رجل غير زيد ( ويحمل على خلاف الاصل ) ( على الاكثر )



بقوله الى معناه لمناسبة بينهما لدلالتهما على مقابلة شئ اثنى مستعملا ( في الاستثناء ويعرب فيه كاعراب المستثنى بالاعلى التفصيل ) المذكور ( ١٩٢ ) فيه من وجوب النصب وجوازه واختار البدل والاعراب على

حسب العامل لان اعرابه كان لدخوله انتقل منه اليه لاسميته واضيف اليه فلما كان اعرابه من مدخوله وجب نصبه في كلام موجب تام او مقدما او منقطعا وفي غير موجب تام يختار الابدال وفي غير تام يعرب على حسب العوامل نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني غير زيد ( واصل الا ) اي الراجع الكثير فيه معنى ( الاستثناء ) ولذا اكثر استعماله فيه ( وقد يحمل على غير ) قليلا مستعملا ( في الصفة ) للمناسبة المذكورة ( اذا تعذر الاستثناء ) المتصل والمنقطع لعدم معلومية دخول المستثنى وعدم دخوله في المستثنى منه ولا بد فيهما من المعلومية والاحرف لا يقبل الاعراب ( فيكون ما بعدها صفة ) لفظا باعراب استحقته الا فالصفة في التحقيق الا لا مدخولها فلذا لم يلزم المطابقة بينه وبين موصوفه لامستثنى لتعذره ويكون في الجملة المنكر الغير المحصور ( نحو قوله تعالى لو كان فيهما ) اي في السماء

في الاستثناء بان يتقل ذلك من معنى المقابلة الى معنى الاستثناء لانه لما كان ما بعد الايغار ماقبله في الحكم لزمه معنى المقابلة ( ويعرب ) اي يعرب لفظ غير حينئذ ( كاعراب المستثنى بالا ) اي يظهر اعراب المستثنى لفظا في لفظ غير وقوله ( على التفصيل ) ظرف مستقر حال من كاعراب اي يشبه اعرابه اعراب المستثنى حال كونه على التفصيل المذكور يعني انه ان وقع بعد كلام تام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا ينصب وجوبا وان وقع بعد كلام غير موجب تام يجوز الوجهان ويختار البدل وان وقع في غير الموجب الغير التام يعرب بحسب العوامل فنال الاول نحو جاءني القوم غير زيد ومثال الثاني نحو ما جاءني قوم غير زيد ومثال الثالث ما جاءني غير زيد ( واصل الاستثناء ) اي الاصل في الالهو استعماله في الاستثناء لكونه موضوعا له وهذا هو استعماله الاكثرى ( وقد يحمل على غير ) اي وقد يعدل عن هذا الاصل ويحمل على لفظ غير ( في الصفة اذا تعذر الاستثناء ) اي اذا لم يكن حمله على استثناء متصل ولا على منقطع اذا وقع في جملة لم يعلم دخوله في متعدد حتى يكون متصلا ولا عدم دخوله حتى يكون منقطعا بل بقي على الاحتمال فلا يجوز الحكم باحدهما حينئذ يعدل عن الاصل فيحمل على الصفة ( فيكون ما بعدها ) اي ما بعد كلمة الا ( صفة ) في الظاهر واللفظ فيظهر الاعراب في اسم وقع بعدها واما في الحقيقة فحق الاعراب في الاول لكنه لما كان حرفا امتنع ظهور الاعراب فيه فاجرى اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المسانعة فيه وقوله ( لا مستثنى ) معطوف على قوله صفة تأكيد لحصره على الصفة يعني انه وجب الحمل عليه وامتنع كون مستثنى وهذا التعذر قد يكون فيما وقع التعدد جمعا منكر غير محصور ويعلم اشتماله على ذلك المستثنى وعدم اشتماله عليه لانه يحتمل ان يكون ما بعده غير داخل فيه بل داخلا في جمع آخر مثاله ( نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ) فان الآلهة جمع اله لكنه جمع منكر غير محصور على عدد ولم يعلم دخول لفظة الجلالة فيه ولا عدم دخوله فحمل لذلك على الصفة ( اي غير الله ) فلما كان المغير معبرا بالظاهر اعرابه فيما بعده فيكون مرفوعا لفظا على انه صفة الآلهة اي لو وجد في السماء والارض آلهة يدبر امرها غير الله لخرجنا عن هذا النظام لكنه لم يخرجنا عن النظام فلم يوجد فيهما آلهة غير الله ( والتاسع )

والارض ( آلهة ) جمع اله منكر لا يدل على عدد محصور ( الا الله ) اي غير الله ( لفسدتا ) اي لخرجنا عن الانتظام فحمل ورفع ويكون في المعرفة ايضا مثل جاء في الرجال الا زيد حيث لاعهد ولا استغراق فلا يدل على الدخول ولا على عدمه فيتعذر الاستثناء ويكون في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد ( و ) المنصوب ( التاسع خبر باب كان ) اي الافعال الناقصة دلت على معنى الضرب او لم تدل ( وامر ) اي خبر باب كان ( كامر خبر المبتداء ) ( ١٩٣ ) في اقسامه واحكامه وشرائطه ويجوز تقديم معرفة اذا وجد

اي المنصوب التاسع من ثلاثة عشر ( خبر باب كان ) اي انواع الافعال الناقصة وترك تعريفه لانه علم بما سبق ( وامره ) اي حاله وشانه من الاحكام النحوية ( كامر خبر المبتداء ) اي مثل امره من جواز تعدده وجواز كونه مفردا وجملة وغير ذلك ( ويجوز حذف كان ) لكونه كثير الاستعمال من هذا النوع ( دون غيره ) اي حال كون كان في جواز الحذف مجاوزا غيره لان غيره من الافعال الناقصة ليس بكثير الاستعمال وقوله ( عند القرينة ) ظرف لحذف اي انما يجوز ذلك الحذف عند وجود قرينة ( نحو الناس مجزيون بآلههم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله ) اي في مثل هذا الكلام في الصورة بان يحكى اسم بعد ان الشرطية ثم يحكى الفاء الجزائية ثم يحكى اسم آخر وقوله ( اربعة اوجه ) فاعل يجوز اي يجوز رفع الاسمين الواردين بعد ان والفاء ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني ونصب الاول ورفع الثاني . اما الوجه الاول فهو كون الاسم الاول اسم كان مع حذف خبر وكون الاسم الثاني خبر مبتدأ محذوف اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فخص حذف كان بالجملة الاولى الشرطية . واما الوجه الثاني وهو نصبهما في حذف اسم كان والمذكور خبره في الجملة الشرطية وبمحذوفه مع اسمه والمذكور خبر في الجملة الجزائية اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا . واما الوجه الثالث وهو رفع الاول ونصب الثاني فيمحذوفه مع خبره والمذكور اسمه وبمحذوفه مع اسمه والمذكور خبره اي ان كان في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا . واما الوجه الرابع الذي هو الوجه القوي الذي اختاره المصنف في المتن لقلته الحذف فيه وقوة للمعنى وهو محذوف كان مع اسمه والمذكور خبر المحذوف وبمحذوف المبتدأ في جانب الجزاء

راكب بعده فاء بعده اسم ( ١٣ - اوبى - ) ( اربعة اوجه ) نصب الاول ورفع الثاني كما ذكر وهو اقوى لقلته الحذف اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وعكسه نحو ان كان في عمله او مع عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف الوجود لفقد العلة المذكورة ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وقد يزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان الى مصدر متعمد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيب بجرها على الحذف وبقاء الجرور مجرورا وهذا شاذ نادر ولذا لم يتعرضوا له في المتن ويجب الحذف ان فسر كان نحو ان خيرا يكن فسهل



أعوض عنها ما الزائدة نحو أما أنت منطلقا انطلقت بكسر الهمزة أي إن كنت ويجوز فتحها بتقدير لأن كنت  
(و) المنصوب (العاشر اسم باب ان) أي الحروف المشبهة بالفعل قد أحسن في الترتيب حيث جمع بين منصوبات  
الحروف وأخرها لضعف عاملها وقدم منها معمول ما هو مشبه بالفعل التام ثم معمول ما يشبه بالمشبه به لأنه  
فرعها فبينهما شدة اتصال ثم ذكر معمول ما هو مشبه بليس من الأفعال الناقصة على أن لاتفى الجنس راجع  
على لا بمعنى ليس بل على ما ﴿ ١٩٤ ﴾ لاختصاصه ببعض اللغات دونه (وهو كالمبتدأ لكن) يصح أن يقع

نكرة محضة ولومع تعرف الخبر  
( لا يجوز حذفه ) بخلاف  
المبتدأ بالضرورة الشعر ولا بد  
من استثناء ضمير الشأن فإنه يجوز  
حذفه إذا لم يله فعل صريح ذكره  
في الامتحان ( و ) المنصوب  
( الحادى عشر اسم لا تفى  
الجنس ) ولما بعد هذه ثلاثة  
أحوال نصب وقع ورفع فالتج  
أن مسمى بهذا العنوان وما  
يكون له عمل فيه مع تفى الجنس  
وهو المنصوب والمفتوح وأما  
ما هو مبتدأ فلا وجه لتسميته به  
( نحو لا غلام رجل جالس عندنا )  
وقدم ولا لرجل في الدار وسيجي  
وقد يحذف اسم لا عند وجود  
الخبر كما يحذف الخبر عند وجود  
الاسم ولا يحذفان معا لئلا يلزم  
الاجحاف وأما نحو لا فى جواب  
هل قام زيد فليس هذه بل قائم  
مقام الجواب وهو لم يقم نحو لا  
عليك أي لا بأس عليك ( و )

المنصوب ( الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو مثل خبر المبتدأ ) في كونه مفردا وجملة ولزوم العائد  
في الجملة وغير ذلك الاما خص به ( و ) المنصوب ( الثالث عشر ) من ثلاثة ( عشر المضارع الداخلة عليه إحدى  
النواصب ) الأربعة نحو لن يضرب ولن يضربا ولن يضربن ( وأما ) المعمول ( المجرور ) من أنواع المعمول  
بالإصالة ( فائنان ) من النوع . النوع ( الأول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه

( و ) النوع ( الثاني المجرور بالاضافة ) معنوية أو لفظية ( ولا يجوز تقديمه ) أي المجرور بالاضافة لأنه كالجزء  
الآخر من المضاف لأنه من حيث أنه مضاف لا يتم إلا بالمضاف إليه وأقضى اتصاله به شروطا فيه كما مر ( ولا )  
تقديم ( معموله على المضاف ) لأنه إذا لم يجز تقديمه فمعموله أولى لأنه تابعه وقد عرفت بما تقدم أنه الحال من  
المضاف إليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض إلا أنه ليس بما نحن فيه لأن الكلام في المضاف إليه ومعموله  
ثم إن عبارة المتن هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله بإسقاط لفظ تقديم من جانب المعطوف وظاهره مخالف  
لمذهب العلماء البصرية لأن الظاهر أن العطف على الضمير المجرور ﴿ ١٩٥ ﴾ فيجب إعادة الجار فاضطر إلى

التحمل أما بحمله على مذهب  
الكوفيين من أنه لا يلزم إعادة  
الجار أو بحذف المضاف وإبقاء  
المضاف إليه على الجر على الدور  
مثل يريد الآخرة بالجر فالعطف  
ليس على الضمير بل على المضاف  
والمعطوف المضاف المقدر أوبانه  
منصوب معطوف على الضمير  
لكن لا من حيث أنه مجرور  
بالاضافة بل من حيث أنه مفعول  
للتقديم كما في قوله تعالى تسألون  
به والارحام على قراءة النصب  
على بعض الوجوه أو مرفوع  
معطوف عليه أيضا على أنه نائب  
الفاعل أو على تقديمه بحذف  
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه  
في كل وقت ( إلا ) وقت ( أن  
يكون المضاف لفظ غير فيجوز  
تقديمه معمول المضاف إليه عليه  
نحو أنا زيدا غير ضارب لكونه

بمعنى لا ضارب ) لأن فيه معنى النفي حتى يؤكد بلا كما في غير المقصود عليهم ولا الضالين وما بعدها لا يعمل فيما  
قبلها ومن ثم لم يجز أنا زيدا مثل ضارب كذا أطلق جواز التقديم على الغير في عامة كتب النحو لكن في معنى  
الليب ما يدل على خصوصه بصورة جواز قيام لا مقام غير قال ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم  
لأن لا لا محل مكان غير والحق ما قاله الجمهور لأن اعتبار شيء مع شيء لا يلزم أن يكون في الوجوه كلها ( ولا )  
يجوز ( الفصل بينهما ) أي المضاف والمضاف إليه ( بشئ في السمة غير ما سمع من العرب ) فيجوز اتصال به  
( ولا يقاس عليه ) أي

أي في بحث العوامل ( والثاني ) أي المجرور الثاني ( المجرور بالاضافة )  
سواء كانت الاضافة معنوية أو لفظية ( ولا يجوز تقديمه ) أي تقديم  
المجرور بالاضافة أبدا ( ولا معموله ) أي ولا تقديم معمول المضاف إليه ( على  
المضاف ) أي على الاسم المضاف وقوله ( إلا أن يكون المضاف لفظ غير ) استثناء  
من قوله ولا معموله أي لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف  
في كل وقت الا وقت كون المضاف لفظ غير ( فيجوز ) أي فيجوز يجوز  
تقديم معمول المضاف إليه عليه ( أي على المضاف الذي هو لفظ غير ) نحو  
أنا زيدا غير ضارب ( فانا مبتدأ وغير ضارب خبره وزيدا منصوب على أنه  
مفعول لضارب المضاف إليه وقد قدم على المضاف الذي هو غير وقوله  
( لكونه ) متعلق بقوله فيجوز أي وانما يجوز ذلك في مثله لكون لفظ غير  
( بمعنى لا ) لتضمنه معنى النفي وقد أكد لفظ غير بلا في [ غير المقصود عليهم  
ولا الضالين ] أي وغير الضالين وانما لم يجز تقديم المضاف إليه على المضاف  
لأن الاضافة تقتضى اتصال المضاف إليه بآخر المضاف والتقديم عليه  
ينافي ذلك وقوله ( ولا الفصل ) معطوف على قوله تقديمه أي ولا يجوز  
أيضا أن يفصل ( بينهما ) أي بين المضاف والمضاف إليه ( بشئ ) وقوله  
( في السعة ) بفتح السين ظرف للفصل وقوله ( غير ) بالجر بدل من بشئ  
ومضاف إلى ( ما ) الموصولة وقوله ( سمع ) صلته وقوله ( من العرب )  
متعلق به أي ولا يجوز الفصل بينهما في سمة الكلام بمعنى في الكلام المنثور  
بغير شيء سمع من العرب وحفظ منه ( ولا يقاس عليه ) غيره مما لم يسمع



على ماسمع أى لايجرى القياس عليه فيما لم يسمع والمسموع مفعول المضاف مصدرنا او غيره وظرفه والجار والمجرور والقسم كقراءة ابن (١٩٦) عامر زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد

ولم يحفظ بل يقتصر عليه وذلك في ثلاثة شئ احدهما مفعول المضاف والثاني ظرفه والثالث القسم واما الفصل بالمفعول فكقراءة ابن عامر في قوله تعالى [ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم ] حيث قرئ زين بصيغة المجهول وقرئ قتل بالرفع على انه نائب فاعله وهو مضاف الى شركائهم وقوله اولادهم بالنصب على انه مفعول قتل وقد فصل بين المضاف الذى هو قتل وبين شركائهم الذى هو المضاف اليه باولادهم الذى هو مفعول المضاف وقرأ الباقون زين بصيغة المعلوم وقتل بالنصب مضافا الى اولادهم وشركائهم بالرفع على انه فاعل زين وكذلك قراءة بعضهم في قوله تعالى [ مخلف وعده رساله ] بنصب وعده ومجر رساله على ان وعده مفعول مخلف حيث فصل بين مخلف ورساله واما الفصل بالظرف فكقوله عليه السلام [ فهل اتم تاركوا الى صاحبي ] حيث فصل بين المضاف الذى هو تاركوا وبين المضاف اليه الذى هو صاحبي بقوله الى وهو ظرف للمضاف واما الفصل بالقسم فتحو هذا غلام والله زيد حيث فصل بالقسم بين المضاف الذى هو غلام وبين المضاف اليه الذى هو زيد وقوله (ولا في الضرورة) معطوف على قوله في السعة يعنى انه لا يجوز الفصل بينهما ايضا في ضرورة الشعر (الا بالظرف) كقوله الله در اليوم من لامها حيث فصل بين المضاف الذى هو در بفتح الدال بمعنى الخير الكثير وبين المضاف اليه الذى هو من بالظرف الذى هو اليوم (وقد يحذف المضاف) يعنى بقرينة (فيعطى اعرابه) أى اعراب المضاف (المضاف اليه) لانه لما حذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه فيلزم اعطاء مقتضى معناه الذى اوجبه العامل (وهو) أى ذلك الاعطاء (القياس) أى في الغالب لانه قد يمدل عنه ويبقى مجرورا كما سيجي (نحو قوله تعالى واسئل القرية أى اهل القرية) يعنى ان اصلها واسئل اهل القرية بقرينة انه لا معنى في الامر بالسؤال عن القرية فانها عبارة عن البيوت وليس من شأنها ان تكون السؤال عنها بل المراد منه هو السؤال عن اهلها ولما حذف فاقم المضاف اليه مقامه بان جعل مفعولا له اعطى اعراب المفعول المحذوف اليه (وقد يبق) أى قد يمدل عن هذا القياس فابقى المضاف اليه (مجرورا)

تعالى واسئل القرية أى اهل القرية) وقوله تعالى يريد الآخرة على قرآه النصب (وقد يبق) المضاف اليه بعد حذف المضاف (مجرورا) بقاء

وَجَسَرَ الشُّرَكَاءَ وَكَقِرَاءَةِ وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مَخْلُوفًا وَعَدَهُ رَسَالَهُ بِنَصْبٍ وَعَدُو جَرَّ الرِّسْلَ وَكَقَوْلِهِ تَرْكُ يَوْمًا نَخْسُكَ وَهُوَ هَاتِنِي فِي خَرَابِهَا وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهَلْ أَتَمَّ تَارِكُوا بِي صَاحِبِي وَنَحْوُ هَذَا غَلَامُ وَاللَّهُ زَيْدٌ قَالَ الرُّضَى الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ غَيْرِ غَيْرِزٍ وَغَيْرُهُمَا غَيْرِ غَيْرِزٍ قَلِيلٌ (وَلَا) يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ (فِي الْضَّرُورَةِ) (أَلَا بِالظَّرْفِ) كَقَوْلِهِ اللَّهُ دَرِ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا لَا تَسَاعُهُمْ فِي الظَّرْفِ وَأَنْكَرَ أَكْثَرَ النِّجَاحَةِ الْفَصْلُ بِالْمَفْعُولِ وَغَيْرِهِ فِي السَّعَةِ قَالُوا مَا بَثَّ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الشَّوَادِ وَالْفَصْلُ بِغَيْرِ الظَّرْفِ فِي الشَّعْرِ أَقْبَحُ مِنْهُ بِالظَّرْفِ وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُورَدَ الْكَلَامُ لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ حَتَّى الْمَضَافِ (وَقَدْ يَحْذَفُ الْمَضَافُ) بِقَرِينَةٍ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ فَيَقُومُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ الْآخِرُ مَقَامَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ أَيْ مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ (فَيُعْطَى أَعْرَابُهُ لِلْمَضَافِ إِلَيْهِ) لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ (وَهُوَ) أَيْ اعْطَاءُ الْأَعْرَابِ بَعْدَ الْحَذْفِ (الْقِيَاسُ) الْغَالِبُ فِي الِاسْتِعْمَالِ (نَحْوُ قَوْلِهِ

(على الدور) في الاستعمال والشذوذ عن القياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة أى ثواب الآخرة وقد يحذف المضاف اليه) مع قرينة ايضا والاصل الاكثر ذكره (ويبقى المضاف على حاله) وصفته حين كونه مضافا من التجرد عن التنوين ونائبه ان عطفت عليه (١٩٧) أى على المضاف (ما) أى اسم

فلا يعطى اعراب مضاف اليه (على الدور) أى بناء على الاستعمال النادر المخالف للقياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة) أى شاذة خارجة عن القراءة المتواترة التى هى بنصب الآخرة وقوله (أى ثواب الآخرة) تفسير للمضاف المحذوف (وقد يحذف المضاف اليه) وهو اذا قامت قرينة ايضا (ويبقى المضاف على حاله) أى على حاله التى عند ذكر المضاف اليه يعنى ان كان مفردا محذوف التنوين للاضاقة يكون كذلك وان كان مثني او جموعا محذوف النون ابقي ايضا والمراد من الابقاء في المفرد انه لا يعطى له تنوين العوض من المضاف اليه وقوله (ان عطفت) شرطية محذوف الجزاء بقرينة ما قبله يعنى ان عطفت (عليه) أى على المضاف (ما) أى الاسم الذى (اضيف) ذلك الاسم (الى مثل المحذوف) فانه يبق على حاله لوجود القرينة فانه يحتمل على هذا ان يكون مذكورا فيكون جائزا الحذف فيكون كالذكر فيعطى حكمه واعلم ان الحذف على قسمين احدهما الحذف الجائز وهو اذا حذف بقرينة والثاني الحذف الواجب وهو اذا حذف وعوض شئ عنه والله الموفق (نحو بين ذراعى وجبهة الاسد) وصدر البيت «يا من رأى عارضا اسربه» والمراد من العارض هو السحاب والمراد من الذراعين الكوكبان النيران من منازل القمر والمراد من جبهة الاسد اربعة انجم من منازل اسر فعل مجهول من اسر وضميره راجع الى العارض أى يا من رأى سحبا مبشرا للمطر بين الكوكبين المزبورين حتى اكون مسرورا بظهور ذلك السحاب في ذلك المحل تقوله ذراعى تثنية ذراع وهو مجرور بالياء لكونه مضافا اليه ليين ومضاف الى الاسد المحذوف فحذف نون التثنية لكونه مضافا فابقي على حاله النون وانما جاز حذفه لوجود الشرط حيث عطفت عليه لفظ جبهة المضاف الى الاسد فيكون قرينة على المحذوف وقوله (اوكرر مضاف) معطوف على قوله ان عطفت يعنى انه يجوز حذفه ايضا ان كرر الاسم الذى اضيف (الى مثل) المضاف اليه (المحذوف) مكررا (نحو ياتيم تيم عدى) وهذا قول الجري

من الظروف او غيره (اضيف الى مثل) المضاف اليه (المحذوف) من الاول فيكون دالا عليه فيكون كانه مذكور فابقي المضاف على حاله ولم يمد ما حذف لاجل الاضافة لم يبين نحو قوله

يا من رأى عارضا اسربه (بين ذراعى وجبهة الاسد)

أى ذراعى الاسد) العارض السحاب اسربه أى اكون مسرورا بالعارض فكان الاصل بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد قبل ذراعى الاسد كوكبان نيران يتزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل القمر ونحو جئت قبل وبعد زيد (اوكرر) المضاف حال كونه (مضافا الى مثل) المضاف اليه (المحذوف نحو ياتيم) بالنصب مضاف الى عدى المقدر المدلول عليه بالمذكور (في تيم عدى) لانه لما دل عليه كان كانه لم يحذف فلم يبين ولم يعوض عنه التنوين هذا مذهب المبرد وقال سيديويه ان تيم الاول مضاف الى عدى المذكور والثاني تكبير

الاول وجاز الفصل به عنده وبين المضاف والمضاف اليه لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وتام البيت

ياتيم تيم عدى لا ابا لكم • فلا يلقينكم في سوءة عمر

والبيت لجري لما اراد عمر التيمى ان يهجوهم قاله اى لا ناصر لكم واتهم ضعفاء لو هجاكم احد لا يوجد لكم من يأخذ بأيديكم فتبقون



لمحت الهجاء اولا ابالكلم اتم اولاد الزنا مستحقون الهجاء لا تتركوا عمر يهجون فيلقينكم في مكروه من قبيل يعنى هجاء لهم (والا) اى وان لا يعطى عليه ولا يكرر كذلك (فينون المضاف عوضا عنه) اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المضاف

وليس غير وليس كل مالا يكون هذه يحذف منه المضاف اليه وينون بل هو مخصوص بكل وبعض واذا وان واى (نحو قوله تعالى وكلا آتينا) ورفعنا بعضهم فوق بعض (ونحو حيثذ ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان) كذا فاذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالأكثر تعويض التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزوه وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ المال كالا لكونه في صورة المنكر وان كان معرfa حقيقة لكونه بتقدير كله (وان كان) المضاف (غاية) هي الجهات الست) وقد سبقت في بحث حرف الجر وانما سميت غاية لان تمامه كان بالمضاف اليه فلما حذف صارت غاية يتم الكلام بها (وحسب) عطف على غاية (ولا غير وليس غير) وهذه مشابهة للغاية في الابهام (منوفاها) اى في الاشياء المذكورة من الغاية وغيرها (المضاف اليه) بلا عوض ولو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو «رب بعد كان خيرا من قبل» وكذا لو عوض نحو

فساغ لى الشراب وكنت قبلا \* اكاد اغس بلما الفرات

اى قبل هذا اليوم (ينى) المضاف (على الضم) اما البناء فلهشبه بالحروف في الاحتياج واما الضم فلجبر النقصان باقوى الحركات ويؤنث المضاف

خطابا الى اهالى عدى وتامه «لا ابالكلم» فلا يلقينكم في سوءة عمر «فالتم الاول مضاف الى محذوف وهو عدى فالقرينة على الحذف كونه منصوبا لان المنادى منصوب حين كونه مضافا واما القرينة على المحذوف فاضافة تم الثانية الى عدى والمراد منه نصيحة لقبيلة عدى فان عربن لحاء منهم اراد ان يهجو جريرا فقال يا ايها الذين كانوا من تلك القبيلة انكم قوم ليس لكم اب ينصركم وهذا مدح لهم وليس لكم آباء تنسبون اليه بل انتم اولاد الزنا اتم تستحقون للهجو والذم لانا استحق به وهذا ذمهم واذا كان كذلك لا تتركوا عمر يهجون فانه لو هجاني كان سببا لوقوع امر مكروه منى اليكم فانكم مستحقون بالهجاء والذم (والا) يعنى وان لم يكن حال المضاف كذلك بان لم يعطى عليه مضاف مثله ولم يكرر المضاف (فينون) اى لا يبق على حاله بل ينون (المضاف) بعد حذف المضاف اليه (عوضا) اى لتحصيل عوض (عنه) اى عن المضاف اليه المحذوف (ان لم يكن) اى اعطاء التنوين بعد الحذف مشروط بانه لو لم يكن المضاف (غاية) اى اسما من الاسماء التى يقال لها غايات وهى حسب ولا غير وليس غير وكذا قبل وبعد فانه لو حذف المضاف اليه منها لم يعط لها تنوين بل تبنى على الضم كاسماتى وقوله (نحو قوله تعالى وكلا آتينا) مثال لما حذف فيه المضاف اليه وعوض عنه التنوين لعدم كونه غاية وهو لفظ كل (ونحو حيثذ ويومئذ) وقوله (اى كل واحد) اشارة الى اصل لفظ كلا وقوله (وحيث اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا) اشارة الى اصل الاخيرين يعنى ان اصل كل من هذا الثلاثة مضاف فالاول مضاف الى واحد والاخيران مضافان الى اذ وهو ظرف زمان ومضاف الى جملة كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين (وان كان) اى المضاف (غاية) وقوله (وهى الجهات الست وحسب ولا غير وليس غير منوفا فيها المضاف اليه) جملة معترضة بين الشرط والجزاء وقوله (ينى) جزء الشرط اى ان كان المضاف الذى حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا في النية والتقدير غير منسى يبنى ذلك الاسم (على الضم) فانه

بتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليامة وقديذ كرلنذ كبر المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤل له الامر معين على اجتماع التوالى ويضاف الثى بادنى مناسبة نحو كوكب الحرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم ليلة ليلة (واما) المفعول (المجزوم) من اقسام المفعول بالاصالة (ففعول مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) اى التى ذكرت في بحث العوامل . ولما كان ماذكر فيها نوعين نوع يحزم فعلا واحدا ونوع يحزم الفعلين وكان لثاني تفصيل اراد ان يذكره فقال (فان كانت) اى الجوازم (كلم المجازاة) سواء كانت حرفا كلفظ ان او اسما كلفظ مهمما تقتضى اى تقتضى تلك الكلم (شرطا) اى فعلا يكون شرطا (وجزاء) اى وفعلا يكون جزاء له فان تلك الكلمات لما كانت موضوعة لمعنى المجازاة وهى تعليق امر بامر اقتضت امرين حتى يكون احدهما معلقا بآخر وعملت فيهما فان العمل مبنى على وجود معنى يقتضى الاعراب فوجد ذلك المعنى فى كل منهما ونظير هذا هو المبتدأ والخبر واسم كان وخبره واسم ما ولا وخبرهما فان العامل الواحد يعمل فى الممولين اعنى المبتدأ والخبر ولوجود الاسناد المقصود الذى يقتضى امرين احدهما المسند اليه والاخر المسند وكذلك اسم كان وغيره من العوامل الواحد الذى يعمل فى الممولين وهذا هو ما عليه الجمهور وقال بعضهم ان العامل الواحد لا يعمل فى الممولين سيما اذا كان ضعيفا بل العامل الجازم ههنا يحزم فعل الشرط وفعل الشرط مع الجازم او فعل الشرط وحده يعمل الجزم فى الجزاء او محمول على انه مجزوم بوقوعه جواز الجازم كان الجر فى الحمد لله على قراءة من جره محمول على جر الجوار \* واختلفوا ايضا فى ان اسم الشرط والجزاء هل هو اسم لمجرد الفعل او اسم للجملتين وقال فى التمهيل انه اسم للجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة اطلاق اهل العرف بانهم يقولون للجملة فعل الشرط وجزاء الشرط سيما اذا كان الجزاء جملة اسمية فاطلاق الجزاء للتخفيف لطول الكلام

لو كان المضاف اليه منسيا وكان المراد نفس بيان البعدية والقبلية مثلا يعوض عنه التنوين ويعرب بحسب العوامل نحو «رب بعد خير من قبل» والمراد بالجهات الست ماسبق فى بحث حروف الجر وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت والحق بها قبل وبعد وحسب ولا غير وليس غير وانما بنى لمشابهة بالحرف فى الاحتياج يعنى انه كما ان الحرف يحتاج فى افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك هذه الاسماء يحتاج الى تقدير المضاف اليه وانما بنى على الضم لانه لما كان المحذوف اسما مستقلا وكان المضاف ناقصا احتاج الى حركة تكون جارة لذلك النقصان وتلك الحركة هى الضمة فانها اقوى الحركات (واما المجزوم) اى واما القسم الرابع من المفعول بالاصالة والمختص بالفعل المعنون بالمجزوم (ففعول مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) اى التى ذكرت في بحث العوامل . ولما كان ماذكر فيها نوعين نوع يحزم فعلا واحدا ونوع يحزم الفعلين وكان لثاني تفصيل اراد ان يذكره فقال (فان كانت) اى الجوازم (كلم المجازاة) سواء كانت حرفا كلفظ ان او اسما كلفظ مهمما تقتضى اى تقتضى تلك الكلم (شرطا) اى فعلا يكون شرطا (وجزاء) اى وفعلا يكون جزاء له فان تلك الكلمات لما كانت موضوعة لمعنى المجازاة وهى تعليق امر بامر اقتضت امرين حتى يكون احدهما معلقا بآخر وعملت فيهما فان العمل مبنى على وجود معنى يقتضى الاعراب فوجد ذلك المعنى فى كل منهما ونظير هذا هو المبتدأ والخبر واسم كان وخبره واسم ما ولا وخبرهما فان العامل الواحد يعمل فى الممولين اعنى المبتدأ والخبر ولوجود الاسناد المقصود الذى يقتضى امرين احدهما المسند اليه والاخر المسند وكذلك اسم كان وغيره من العوامل الواحد الذى يعمل فى الممولين وهذا هو ما عليه الجمهور وقال بعضهم ان العامل الواحد لا يعمل فى الممولين سيما اذا كان ضعيفا بل العامل الجازم ههنا يحزم فعل الشرط وفعل الشرط مع الجازم او فعل الشرط وحده يعمل الجزم فى الجزاء او محمول على انه مجزوم بوقوعه جواز الجازم كان الجر فى الحمد لله على قراءة من جره محمول على جر الجوار \* واختلفوا ايضا فى ان اسم الشرط والجزاء هل هو اسم لمجرد الفعل او اسم للجملتين وقال فى التمهيل انه اسم للجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة اطلاق اهل العرف بانهم يقولون للجملة فعل الشرط وجزاء الشرط سيما اذا كان الجزاء جملة اسمية فاطلاق الجزاء للتخفيف لطول الكلام



اعلم ان كل المجازاة لا يكون شرطها الا فعلا والجزاء يكون فعلا وجملة اسمية (فان كانا) اي الشرط والجزاء اي صدرهما (مضارعين) بلا لم ولما لانه لو كان بهما فالجزم له وهو الاصل في الباب لاتحاد اللفظ والمعنى (او الاول) اي الشرط فقط عطف على الف الثانية للتشريك في الخبر اي كان الاول (مضارعا) والثاني غيره ماضيا او غيره قال الفاضل العصام (٢٠٠) كون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستهجن لتأثير اداة الشرط

في الابد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجزى الا من ضرورة الشعر والمراد من البعض صاحب معنى اللبيب وقال شارحه الدماميني هذا مذهب الجمهور وقال الثراء لا يختص بالشعر لمجى قوله عليه السلام من يقوم ليلة القدر ايمانا واحتسابا يغفر له ما تقدم وقال بدر الدين في رسالة المسماة بشرف البدر بضيء ليلة القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوتة في كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ولعل المصنف اختاره فاطلق كلامه (بغير فاء) صفة لمضارعين باعتبار الثاني منهما اي كانتا المضارع الثاني من المضارعين بلا فاء لانها مانعة عن جزم المضارع بل المجزوم حينئذ الجملة ولا يخفى ما في العبارة من الفصل بين الموصوف والصفة باجنبي وايهام خلاف المقصود

عليها متمية (فان كانا) اي ان كان الفعل الذي يقع شرطا وجزاء وكلاهما (مضارعين او الاول) اي او كان فعل شرط فقط مضارعا فعلى هذا التقدير يكون الثاني اما ماضيا بقاء او بغيره واما جملة اسمية وقوله (بغير فاء) ظرف مستقر على انه حال من خبر كان وهو قوله مضارعين يعني حال كون المضارع الواقع في محل الجزاء بغير فاء فانه ان كان الجزاء مضارعا بقاء يمنع الجزم فيكون مرفوعا ولا يخفى ان في العبارة تسامحا حيث وقع قوله بغير فاء حالا عن المضارعين الذي هو المعطوف عليه مع ان ظاهر العبارة ان يقع عن قوله او الاول لمقارنته له وحق العبارة فان كانا مضارعين بغير فاء لكنه اعتمد على الظاهر فان الفاء لا يحتمل وقوعها في الاول واما وقوعها اذا كان الاول فقط مضارعا فلما معنى في هذا القيد ايضا فانه على هذا التقدير يكون الثاني اما ماضيا او جملة اسمية فحينئذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في وجوب الجزم وعدمه وقوله (فالجزم) مبتدا وقوله (في المضارع) ظرف مستقر صفة للجزم بتقدير المتعلق المعرفة وقوله (واجب) خبره والجملة الاسمية مجزومة المحل جزاء لقوله ان كانا يعني ان كان كذلك فالجزم الكائن في المضارع الذي وقع شرطا وجزاء بغير فاء او وقع شرطا فقط واجب واعلم ان المراد بالمضارع ههنا ما لم يقارن بلم ولما سواء كان مجردا او وقع بلا وما فان الواقع بعد لم ولما مجزوم بهما فلا يتصور جزمه بكلم المجازاة حتى يكون واجبا او جازا واما اذا وقع بعد لا فانه في حكم المجرد لعدم كون لاجاز ما فاعل ما كانا مضارعين نحو ان تضرب تضرب او ان تضرب لا تضرب ومثال ما كان الاول فقط مضارعا نحو ان تضرب تضربك او ان تضرب فقد ضربتك او ان تضرب فانت مضروب (وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا) اي بلا فاء (جاز الجزم والرفع في الثاني) اي في المضارع الذي وقع جزاء وانما جاز الجزم لوجود الجازم وصلاحيه المحل

(فالجزم) لفظا او تقديرا او محلا (في المضارع واجب) لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم المانع نحو ان تخلص تسج فان تعمل فانت ناج ونحو ان تمد تمد ونحو ان تنصنر انصنر تنصنر زيد (وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا) وهذا الوجه اصل بعد الصورة الاولى كما اذا كانا ماضيين (جاز الجزم) وهو الاكثر لوجود المفتضى وصلاحيه المحل (والرفع في الثاني) حيولة الماضى الغير المجزوم لفظا بل محلا نحو ان اتيتني آتتك او آتيتك وليس اضربك

ولضعف المانع عن الجزم وهو حيولة الماضى الواقع شرطا بين الجازم والمجزوم واما جواز الرفع فلا اعتبار حيولة الماضى بينه وبين الجازم وان كان ضعيفا ووجود الضعف في تعلق العامل بمعموله ولوجود الموافقة لفعل الشرط الذي وقع ماضيا غير مجزوم هذا بيان حال المضارع الواقع جزاء مع وقوع الشرط ماضيا واما بيان حال الماضى الواقع شرطا فهو مجزوم محلا لكونه ماضيا ففساله ان اناني آتة بالجزم او آتية بالرفع (وان كان الجزاء ماضيا متصرفا) اي من الافعال التي لها مضارع وقوله (بمعنى المضارع) ظرف مستقر صفة بمد صفة او ماضيا كانتا بمعنى المضاف لا بمعنى نفسه (او مضارعا) اي او كان الجزاء مضارعا (منفيا بلم ولما) يعني لا بلن اولا او ما فانه لو كان منفيا بها لا يكون حكمه كذلك بل سيجي حكمه فلا يجوز دخول الفاء فيه (اي اذا كان الجزاء كذلك لا يجوز دخول الفاء الجزائية في ذلك الماضى) نحو ان ضربت ضربت (هذا مثال للماضى الواقع جزاء وهو فعل متصرف له مضارع يقبل نقل معناه الى المضارع وهو بمعنى المضارع لانه واقع بعد ان الاستقبالية فان كلمة الشرط اذا دخلت على ماض تقلب معناه الى الاستقبال كما ان لم ولما تقلابان معنى المضارع الى الماضى وقوله (او لم اضرب) اي ونحو ان ضربت لم اضرب وهذا مثال للماضى الواقع جزاء حال كونه منفيا بلم وهو بمعنى الاستقبال ايضا لما عرفت يعني انه بمعنى لا اضرب ولما قال ان كان الجزاء علم منه بقرينة اهماله عن ذكر فعل الشرط انه سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا وانما ذكر الماضى ههنا مع انه لا مدخل له في عدم جواز دخول الفاء ومع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر المقصود منه وهو وصف ذلك الماضى بكونه متصرفا وبكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع الواقع ايضا بكونه منفيا بلم ولما فقط وانما لم يجر دخول الفاء في هذا الجزاء فان المقصود ههنا تحقق تأثير اداة الشرط وهذا التأثير اما لفظي وهو ظهور الجزم في الفعل الواقع بعدها واما معنوي وهو قلب معنى الماضى الى المستقبل فاذا لم يوجد احدهما يحتاج الى رابط لفظي وهو الفاء وههنا تحقق تأثير المعنوي اما في الماضى المتصرف تحقق قلب معناه وكذا في المضارع المنفى بلم ولما واما المضارع المنفى بغيرها فلا يتحقق فيه التأثيران اما الاول فلانه لا يجزم مع دخول حرف النفي واما الثاني فلان النفي

في قولك اضربك ان ضربتني جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصريين لان الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجوب الرفع لعدم جزائته وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم يجزم ولم يصدر بالياء لتقدمه فاضرب جواب معنى اتفاقا لتوقف مضمون على وجود الشرط ولذا لم يحكم بالاقرار في لك على دراهم ان دخلت الدار وكذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوي نحو اضرب ان ضربتني زيدا (وان كان الجزاء ماضيا) والشرط ماض ايضا او مضارع اي جملة مصدرها ماض (متصرفا) احتراز عن غير المتصرف (بمعنى المضارع) صفة بمد صفة لماضيا اي ليس بمعنى نفسه (او مضارعا منفيا بلم ولما) لان اولا او ما وسيجي حكمها (فلا يجوز دخول الفاء فيه) اكتفاء بالرابط المعنوي لتحويل اداة الشرط معناه الى الاستقبال والجزم فيها محلي اذ الاول مبنى والثاني مجزوم بغير الاداة (نحو ان ضربت ضربت او لم اضرب)



اولا اضرب ( وان كان الجزاء جملة اسمية ) ثم المصدرة باداة الاستفهام وسيجيء الكلام عليها ( او ) جملة ( ماضية ) بالتشديد كافي الامرية ﴿ ٢٠٢ ﴾ اى منسوبة الى الماضى بان يكون صدرها ماضيا او بالتخفيف

فوصف الجملة بالماضية وصف بحال جزئها ( غير متصرف ) وصف الجملة به وصف بحال جزئها الاول اى غير متصرف صدرها ( او بمعناه ) والظاهر انه معطوف على غير متصرفه والضمير حينئذ راجع الى جملة ماضية بتأويل المذكور فوصفها به وصف باعتبار صدرها اى جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفه على ماضية بتقدير او ماضيا بمعناه على ان الموصوف مقدر وفي بعض النسخ او ما بمعناه فيحتمل ان يكون في الاصل ماضيا فسقط من قلم الناسخ الاول ماسقط وبقي ما بقى او موصولة عبارة عن الماضى ( فلا بد حينئذ ) اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه جملة معترضة ( من قد ظاهرة او مقدرة ) لانها لتحقيق مضمون مدخولها فاذا دخلت على الماضى تحقق معناه فيكون نصا على كون الماضى بمعناه ( او مضارعا ) اى جملة صدرها مضارع لم يقل مضارعية ليعلم انصافه بقوله ( مقترنا بالسين اوسوف اولن او ما ) لان الاقتران بهذه صفة للمضارع لا الجملة ( او ) جملة ( فعلية انشائية ) كالجملة ( الامرية ) اى المنسوبة الى الامر بان يكون صدرها امرا

( والهيبة ) اى المنسوبة الى الهى ( والاستفهامية ) اى المنسوبة

الى الاستفهام بان يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضى واذا كان جواب الشرط مصدرا بهزمة الاستفهام سواء كان الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهزمة يحوز دخولها على ادوات الشرط فيقدر مقدما عليها نحو ان اكرمك اكرمك كلك قلت ان اكرمك تكرمنى قال على كرم الله وجهه فان فعل الله ذك بكم اتؤمنون ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهزمة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بقتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تعالى قل ارايتكم ان ﴿ ٢٠٣ ﴾ اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم

على قلوبكم من اله غير الله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عرافها قال تعالى ارايتكم ان كنت على بينة من ربى واتانى منه رحمة فن ينصرنى من الله ان عصيته هذا كلامه وساعده فيه عصام الدين فيجب حمل كلامه فيه على بيان اقسام الانشائية لبيان اقسام الانشاء التى يجب فيه الفاء ( والدعائية ) اى المنسوبة الى الدعاء اى الذى استعمل في الدعاء وان لم يكن انشاء في الاصل والتمنية والعرضية التحضيضية ( يجب دخول الفاء فيه ) اى في الجزاء لعدم تأثير اداة الشرط في كل منها وهو قلب معناه الى الاستقبال قبل دخوله او عدم وجوده بعده فلم يوجد الربط المعنوى فاحتيج الى الرباط اللفظى وهو الفاء فيه سماعا وقد يجرى مع الجملة الاسمية اذا موضع الفاء لدلالة على المبادرة كالفاء وقد سبق ان

﴿ والدعائية ﴾ اى او كانت جملة دعائية وان كانت صورتها ماضية نحو رحك الله وقوله ﴿ يجب دخول الفاء فيه ﴾ جواب لقوله اذا كان اى اذا كان الجزاء كذا كرىجب دخول الفاء الجزائية في ذلك الجزاء وانما وجب دخولها لعدم تأثير اداة الشرط في تلك المذكورات اما عدم تأثيرها في اللفظ فظاهر وانما في معناها فلان الاستقبال الذى هو اثر الاداة حاصل في بعضها قبل الدخول فان قدر تأثيره ثانيا يلزم تحصيل الحاصل وغير ممكن في بعضها كافي الماضى المصدر بقدر فانه لو اثر فيه يلزم تصادم اثر المؤثرين فان قد يقتضى التبيين في الماضى ولو امكن تأثير اداة الشرط يبطل اقتضاء قد واذا لم يوجد التعلق المعنوى يحتاج الى الرباط اللفظى وانما قال كالامرية للاشارة الى عدم الانحصار فيها فان الجملة التمنية والعرضية والتحضيضية كذلك ايضا وقوله ﴿ او جملة ﴾ اى اذا كان الجزاء جملة اشارة الى ان المذهب المنصور ان الجزاء صفة لمجموع الجملة لا للجزء منها كما سوبه الفاضل العصام ﴿ نحو ان ضربت فانت مضروب ﴾ مثال للجزء الواقع جملة اسمية ﴿ ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شئ ﴾ مثال للجزء الواقع ماضية غير متصرفه وهو ايس ﴿ وفان كرهتموهن فمسى ان تكرهوا شيئا ﴾ مثال للماضية الواقعة غير متصرفه ايضا وهو عمى وانما اورد مثالين لها فان الاول مثال للماضى الواقع من الافعال الناقصة والثانى له ايضا من الافعال المتقاربة ﴿ وان كان قيصه ﴾ اى ونحو قوله تعالى ان كان قيصه ﴿ قد من قبل فصدقت ﴾ وهذا مثال للماضى الواقع جزاء ولفظ قدم مقدرة اى فقد صدقت وامثاله لما كانت ظاهرة فقوله تعالى [ قالوا ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ] واعلم ان الجزاء اذا وقع ماضيا مطلقا اى سواء

الجزوم في هذه المواضع هو الجملة ( او جملة نحو ان ضربت فانت مضروب ) مثال الاسمية ( ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شئ ) مثال الغير المتصرفه من الفعل الناقص ( وفان كرهتموهن فمسى ان تكرهوا شيئا ) مثال لها من افعال المقاربة وقوله تعالى وان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وقوله تعالى ( ان كان قيصه قد من قبل فصدقت ) اى فقد صدقت مثال لماض بمعناه ومن خصائص كان عدم تحويل



اداة الشرط معناه الى الاستقبال  
الاقليل يحتاج الى قرينة وتقلب  
غيره الاقليل كذا في الرضى (و)  
قوله تعالى (ان تعاسرتم فسترضع  
له اخرى) مثال المقرون بالسين  
(ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن  
يقبل منه) مثال المقرون بلم  
ونحو ان ضربك زيد فما تضربه  
(ونحو ان ضربك زيد فاضربه  
او فلا تضربه او فهل تضربه  
وان اكرمته فيرحمك الله  
تعالى) ونحو ان جاءك زيد  
فليت مكرم او فلا تكرمه  
او فهلا تكرمه (وان كان الجزاء  
مضارعا بغيرها) اى بلا هذه  
الاحرف المذكورة (مثبتا او  
منفيا بلا) اى سواء كان مثبتا  
او منفيا بها (فيجوز الفاء) لضعف  
التأثير في الميثب لانه يحتمل  
الاستقبال قبل دخول الاداة  
ولا وان كان للاستقبال لكنه  
قد تجرد عنه نحو جئت بلا مال  
مقرونا (مع الرفع رفع) المضارع  
لان الفاء مانع عن الجزم (و)  
يجوز (حذفه) مقرونا (مع  
الجزم) نظرا الى وجود التأثير  
في الجملة لانه خلصته للاستقبال  
(نحو ان تضرب اضرب) بالجزم  
(او فاضرب) بالرفع (او لا

كان ذلك الماضى مصدرا بقا او غير مصدر بها وسواء كان ذلك الماضى  
لفظ كان او غيره فلا يقبل ذلك انقلاب الماضى الى المستقبل واذا وقع بعد  
اداة الشرط يؤول بمستقبل آخر فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك  
مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرالك وهذا مذهب  
ابن مالك . وقال الرضى انه ان كان الماضى جزاء فاما لفظ كان او غيره فان  
كان الزول فيقاؤه على الماضى من خصائصه الا قليلا وان كان غيره  
فانقلابه الى المستقبل كثير وبقاؤه نادر كذا نقل من الشرح لمخصا والله  
اعلم (وان تعاسرتم) اى ونحو قوله تعالى وان تعاسرتم (فسترضع له اخرى)  
مثال للمضارع الواقع جزاء مقترنا بالسين (ومن يتبع) اى ونحو قوله تعالى  
ومن يتبع (غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) مثال للمضارع الواقع بان  
(ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال للواقع جملة امرية (او فلا تضربه)  
اى او نحو ان ضربك زيد فلا تضربه مثال للواقع جملة نهيية (او فهل تضربه)  
اى ونحو ان ضربك زيد فهل تضربه مثال للواقع استفهامية (وان تكرمه)  
اى ونحو ان تكرمه (فيرحمك الله) مثال للجزاء الواقع جملة دعائية (وان  
كان) اى ان كان الجزاء (مضارعا بغيرها) اى مقارنا بغير المذكورات وهى  
السين وسوف ولن وما روقوله بغيرها ظرف مستقر صفة قوله مضارعا وقوله  
(مثبتا) صفة بعد صفته وقوله (او منفيا بلا) معطوف عليه اى منفيا بلا  
لا يلزم ولما واما فانها ذكرت احكام المنى بها (فيجوز الفاء) يعنى ان كان كذلك  
يجوز دخول الفاء فيه (مع الرفع) اى مع جواز رفع ذلك المضارع (وحذفه)  
اى ويجوز حذف الفاء منه (مع الجزم) يعنى اللازم فيه احد الامرين اما تأثير  
الاداة وهو جزمه واما عدم تأثيرها وهو رفعه فعلى تقدير تأثيرها بالجزم  
لا يحتاج الى الفاء لوجود التأثير واما على تقدير عدم تأثيرها لفظا فيحتاج الى  
ادخال الفاء فيه لربط الجزاء بالشرط . واما جاز ههنا الوجهان لان التأثير المعنوى  
فى الميثب هو تعيين معنى الاستقبال وتخصيص المضارع به وقطع احتمال له  
للحال وفى المنى تخصيص كلمة لا بالنفى فى الاستقبال فانه على الصحيح للنفى المطلق  
فبدخوله فى حيز الشرط يكون مقيدا بالاستقبال لكن هذا التأثير فى الموضعين  
ضعيف فبالنظر الى ضعفه يلزم دخول الفاء لعدم الاعتداده (ونحو ان تضرب  
اضرب) هذا مثال لما حذف فيه الفاء مع جزم المضارع (او فاضرب) اى  
او نحو ان تضرب فاضرب وهذا مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفع المضارع (او لا

اضرب او فلا اضرب) مذهب سيدييه ان كل فعل قابل للجزم فرفع به بتقدير المبتدا مثل فن يؤمن بربه فلا  
يخاف اى فهو لا يخاف وقال المبرد لاحاجة اليه وارتضاء الرضى والمصنف اعلم انه لا يدخل شئ من النواسخ  
على كلمة الشرط ولا حرف النفى الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربتني (٢٠٥) ضربتني ولا ما من ضربتني

اضرب) بالجزم بالفاء مثال للمنفى بلا (او فلا اضرب) مثال لما ذكر فيه  
الفاء مع رفعه . واعلم انه يختلف ان الصارف عن جزم المضارع الواقع جزاء  
هل هو اضمار المبتدا او الفاء فقال سيديويه الصارف عنه هو الاضمار لانه لا يقع  
بعد الفاء فعل مضارع يمكن جزمه بغير مجزوم الا بتقدير مبتدا محذوف  
يقع ذلك المضارع خبرا له فتكون جملة اسمية ويكونها جملة اسمية يصرف  
الجزم عن لفظه مثل قوله تعالى [فن يؤمن بربه فلا يخاف] اى فهو  
لا يخاف وقال ابن جعفر فذهب سيديويه هو اقدس لان المضارع  
يصاح لان يكون جزاء بنفسه فالولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء  
وقال المبرد ان الصارف عن الجزم هو دخول الفاء فقط فانه اذا دخل الفاء  
لما عرفت بناء على ضعف التأثير المعنوى صرفه عن الجزم لان الجزم حينئذ  
يعتبر فى محل الجملة وارتضاء الرضى والمصنف لان ما ذكر فى وجهه الا قيسية  
مندفع بما ذكر (واما المعمول بالتبعية فخمسة) لما فرغ من بيان المعمول بالاصاله  
شرع فى بيان المعمول بالتبعية وعطف قوله هذا على قوله الاول اربعة وانما  
غير الاسلوب ههنا وصدره بما لم يعد ما بين المعطوف والمعطوف عليه وانما ترك  
تعريفه الذى ذكر فى الباب وهو ما تبع سابقه فى الاعراب فانه وان كان تعريفا  
جامعا وما ناهى لكنه لا يفيد للمبتدى فائدة بل يفيد لمن تتبع موارد الاستعمال  
فيكون تعريفه قادورا لان التعريف يتوقف على معرفة الافراد والافراد يتوقف عليه  
ولهذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه مع حصول ملاحظة مفهوم هذا اللفظ  
بعد معرفة المعمول بالاصاله ولو سلم عدم حصولها فهو حاصل ببيان الاحكام  
وانما انحصر فى الخمسة لانه كذلك بحكم الاستقراء يعنى ان احصر بها استقرائى  
لا عقلى لان العقل يجوز وجود القسم الآخر (ولا يجوز تقديم شئ منها)  
اى من الخمسة (على متبوعها) اى على متبوع كل من الخمسة وهذا فى سمة  
الكلام واما فى الضرورة فيجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه كقوله  
« عليك ورحمة الله السلام » فان اصله عليك السلام ورحمة الله (وعاملها)  
اى عامل الخمسة المذكورة (عامل متبوعها) اى العامل الذى عمل متبوعها

والثانى ولكن لبعده غير الاسلوب (ولا يجوز تقديم شئ منها) اى من الخمسة (على متبوعها) فى السعة  
وفى ضرورة الشعر يقدم المعطوف نحو « عليك ورحمة الله السلام » وانما كيد المعنوى نحو  
بات بها قبل المهاق بليلة . لكان مهاقا كاه ذلك الشهر

(وعاملها) اى الخمسة (عامل متبوعها) هو مذهب سيديويه اما الصفة والتأكيد وعطف البيان



اما في الصفة والتأكيد وعطف اليان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم ليس بمنسوب الى المتبوع فقط بل هو منسوب اليه مع تابعه ولما كان كذلك صار التابع والمتبوع كاسم مفرد نسب اليه عامل واحد واما في البديل فلان المبدل منه فيه في حكم المطروح فالعامل فيه باثر الثاني لكونه مقصودا بالنسبة واما في العطف بالحروف فلان الظاهر والقياس كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول وتقدير العامل بعدها خلاف الظاهر والقياس \* وهذا كله مذهب سيدييه \* واما مذهب الاخفش في الصفة والتأكيد وعطف اليان فقال ان العامل في الثاني هو العامل المعنوي ورد بانه خلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر وذهب البعض الى ان العامل فيها مقدر ورد بانه خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الحقي وقت امكان العمل بالامر الجلي واما مذهب الاخفش في البديل هو ان العامل فيه نظير الاول لانفسه وتبعه الرماني والفارسي واكثر المتأخرين ورد بانه خلاف الظاهر ايضا واستدلوا به بمثل قوله تعالى [ لعلنا لمن يكفر بالرحمن ليوتهن ] حيث عمل في البديل وهو اللام في ليوتهن نظير عامل المبدل منه وهو اللام في لمن يكفر وهذا الاستدلال ممنوع ان ليس كل من البديل والمبدل منه في هذه الآية هو المجرور فقط بل هو مع المجرور مفعول به لعلنا والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما مذهب الفارسي وابن جني في العطف بالحروف وهو تقدير العامل بعده فرددوا ايضا لكونه خلاف الظاهر والقياس واما ما ذهب اليه البعض من ان العامل فيه هو حرف العطف بان يكون تابعا عن عامل المتبوع فهو ايضا بعيد لان الازم فيه ان يكون عامل التابع والمتبوع واحدا وهو مفقود على هذا التقدير واعرابها اي اعراب تلك التوابيع الخمسة (كاعرابه) اي مثل اعراب متبوعه ولو كان اعراب المتبوع محليا او موهوما فقال المحل نحو يا زيد العاقل اذا حمل لفظ العاقل على النصب فانه اذا كان منصوبا يكون صفة تابعا للمحل زيد المنادي فيكون اعراب التابع افعليا واعراب المتبوع محليا ومثال الموهوم نحو ما وقع في قوله بدالي اني لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جانبا فان لفظ سابق في صدر المصراع الثاني بالجر معطوف على مدرك المنصوب الذي هو خبر لست فاختلف اعرابه التابع والمتبوع ولكن توهم في خبر ليس انه يجوز فيه ايراده بالباء الزائدة عطف عليه لفظ سابق بالجر بناء على هذا التوهم واما رفع العاقل في المثال الاول وهو احد الوجهين في صفة المنادي المبني على الضم

فلانها التامجي به المعنى في متبوعاتها فكانت معها كشيء واحد فاعتبر انسحاب العامل لها واما البديل فكلما كان المبدل منه في حكم المسكوت عنه صار كان العامل دخل عليه واما المعطوف فلان كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول هو القياس ووافق فيه المبرد والسيرافي والزحشرى وابن الحاسب خلافا لمن خالف (واعرابها) اي الخمسة (كاعرابه) اي المتبوع ولوموهو ما انحولست قائما وذهب بالجر عطف على قائم التوهم الجربة لكثرة بالباء

الخمس (الصفة) وهي اكثر متابعة واستعمالا واوفر فائدة ولذا قدم (وهي تابع يدل) بهيئة تركيبية مع متبوعه (على معنى) كأن (في) مدلول (متبوعه) خرج به جميع التوابيع والحال ليس داخلا في الجنس فلا يحتاج الى اعتبار قيد لاخرجه ويدخل لوصف بحال المتعلق نحو جاءني رجل حسن غلامه فانه يدل بهيئة تركيبية مع الموصوف على معنى فيه وهو كونه حسن الغلام كونا (مطلقا) غير مقيد بزمان النسبة الى موصوفه وبما عرفت ان الحال غير داخلة في التعريف فذكره لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال ولو لم يخرج مثل اعجبني زيد علمه او علمه وجاءني القوم كلهم لخرج بمطابقا اذ دلالة على معنى في متبوعه مقيدة بزمان النسبة لكن قيل يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصوف نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود منه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى المتبوع لا الدلالة على معنى

فليس هذا الرفع باعراب ولا بناء بل ذلك الرفع لمجرد مشاكلة حركة اعراب التابع لحركة بناء المتبوع كاقوع في جر الجوار وتسمية هذا القليل بالرفع والجر مجاز كذا نقل ملخصا من الشرح (الاول) اي المعمول الاول من التوابيع الخمسة (الصفة) ثم عرفها بقوله (وهي تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) فقوله تابع يخرج به المعمول بالاصالة ويشمل جميع التوابيع وقوله يدل على معنى في متبوعه يخرج به سائر التوابيع فقوله في متبوعه ظرف مستقر صفة لقوله معنى اي يدل على معنى كأن ثابت في متبوع ذلك التابع وقوله مطلق بالنصب مصدر ميمي على انه مفعول مطلق اما ليدل اي ليدل دلالة مطلقة غير مقيد بخصوص المادة بل يدل بهيئة تركيبية مع متبوعها حاصلة من مجموع التابع والمتبوع فخرج بهذا القيد البديل والعطف بالحروف في مثل اعجبني زيد علمه او علمه وكذا خرج التأكيد المعنوي في نحو جاءني القوم كلهم او اجتمعون فان الدلالة على معنى في هذه المذكرات وهي دلالة علمه على علم في زيد ودلالة كلهم على معنى الشمول انما هي لخصوص المادة اعني كون المعطوف لفظ علم ولو قيل فيها اعجبني زيد داره او وداره لم يدل على معنى فيه او لامتعلق المحذوف في الظرف المستقر اي يدل على معنى ثابت في مدلول متبوعه ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة الى المتبوع فخرج به البديل والعطف بالحروف والتأكيد ايضا فيما ذكر من الامثلة فان دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع يعني ثبوت هذه المعاني انما هو بعد جعله بدلا ومعطوفا فان علمه مثلا انما ثبت في زيد بعد جعله بدلا بخلاف ثبوته في الصفة فانه ثبت فيه من الهيئة التركيبية يعني كلما ثبتت هذه الهيئة ثبت دلالة على معنى وهذا القضية لاتصدق في حق المذكورات فانه لا يقال فيه كلما ثبت هيئة تركيب البديل مع المبدل او تركيب المعطوف مع المعطوف عليه يثبت الدلالة على معنى في المتبوع بل يصدق فيه الجزئية وهي بعض ما ثبت في الهيئة يثبت ذلك والمراد من دلالة الهيئة التركيبية مع متبوعه هي الدلالة التضمنية فان مجموع الهيئة دالة على ثبوت معنى في متبوعه وهذا المعنى جزء منها او دلالة التزامية بان كانت تلك الهيئة بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية يلزمها تلك الدلالة كذا نقله الشارح من المصام (ويجوز تمددها) اي تمدد الصفة

فيه (ويجوز تمددها) اي الصفة لانه لا مانع من اجتماع اوصاف متعددة



في موصوف واحد ( نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ) الحسيب النسيب المهيب ( ويجوز وصف النكرة ) الحقيقية او الحكمية كالمعرف بالام الهمد الذهني او الاضافة للهمد الذهني قالوا يوصف ذلك المعرف بكل نكرة دلت على صفة وبكل جملة لكن قصر ﴿ ٢٠٨ ﴾ الرضى الجملة بجملة صدرها مضارع مثبت مثل « ولقد امر على التميم يسبني » والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام

عليها نحو جاءني الرجل مثلك او خير منك ( بالجملة ) لكونها كالنكرة حتى تؤول بها نحو جاءني الرجل ابو عالم يؤول بعالم ابوه ولد لآلها على معنى في التبسوع كالمفرد ( الخبرية ) وهي التي يمكن ان يقال لقائلها صادق او كاذب لا الانشائية لانها لاتقع صفة الابتأويل بعيد فاذا قلت جاءني رجل اكرمه فكانك قلت مقول في حقه اكرمه اى مستحق لانه يؤمر باكرامه قال سعد الدين التفتازاني في شرح التلخيص وتبعه الفاضل العصام ان الصفة اذا كانت جملة لا تكون الاخبارية والخبرية تكون خبرية وانشائية لان الصفة يجب ان يتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجي بها لتعرف

﴿ نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ﴾ وانما جاز ذلك لما مر في جواز تعدد الخبر من جواز اجتماع اعراض المتعددة في المروض الواحد ﴿ ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية ﴾ اى يجوز ان يجعل الجملة الخبرية فعلية او اسمية صفة لنكرة وانما جاز ذلك لوجود المطابقة فيها بين الصفة والموصوف لان الجملة في قوة النكرة لكونها خالية عن التعريف ولان تعريف الصفة صادق عليها لكونها دالة على معنى في متبوعها ﴿ ويلزم فيها الضمير ﴾ اى ويلزم حينئذ ان يوجد في تلك الجملة ضمير راجع الى ذلك الموصوف ﴿ ونحو جاءني رجل قام ابوه ﴾ فان قام ابوه جملة فعلية خبرية وقعت صفة لرجل ﴿ وقد يحذف ﴾ اى ويجوز ان يحذف ذلك الضمير ﴿ لقريئة ﴾ اى لوجود قريئة دالة على ان الجملة الحالية عن ذلك الضمير مربوطة بذلك الموصوف لا بغيره نحو قوله تعالى [ واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس ] فان جملة لا تجزى صفة يوما مع انها خالية عن ضمير راجع اليه ولكن القريئة وهو وقوع اليوم ظرفا لمضمونها تدل على المحذوف وهو فيه والمراد بالنكرة اما حقيقة كما في المثال المذكور واما حكمية بمعنى لفظه معرفة وحكمه نكرة كالمعرف باللام التي هي للهمد الذهني نحو قوله ولقد امر على التميم يسبني والفرق بين الحقيقة والحكمية ان الاولى توصف باسمية وفعلية ماضوية او مضارعية بخلاف الحكمية فانها لا توصف الا بجملة فعلية فعلها مضارع كما انها لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك او بالرجل خير منك فان مثلك وخير منك يقع صفة الرجل المعرف بالهمد الذهني لانهما يمتنع دخول اللام عليهما مع الاضافة في الاول ووجود من في الثاني وانما اشترط ههنا كون الجملة خبرية ولم يشترط بها في باب الخبر بل اطلقها هنالك لان الجملة الانشائية

المخاطب الموصوف وتمييزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليست كذلك فوقعها صفة انما يكون بتقدير القول والخبر لافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حقيقة ارتزيلة وهي كتحصل بالخبرية تحصل بالانشائية ( ويلزم فيها الضمير ) الراجع الى الموصوف لان الجملة لما كانت مستقلة لم تقتض الارتباط بها قبلها فاحتجج الى رابط يربطها بما قبلها لئلا يرى اجنبية والتزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها ( نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف ) الضمير ( لقريئة ) نحو قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس اى فيه

لاتقع صفة الابتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه بمعنى انه مستحق لان يؤمر بضربه بخلاف وقوعها خبرا فان الانشائية تقع خبرا بلا تأويل . والسر فيه ان الصفة لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به لان الصفة مع الموصوف مبتدأ وخبر في الاصل فاصل زيد العالم انه عالم فاتصاف زيد بالعالم مثبت قبل تركيبه بالوصفية والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم واما التي تقع خبرا فلا تكون كذلك لان المقصود من خبر المبتدأ ليس الافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حتى انها لو كانت معلومة قبل الاخبار لاتفيد فائدة الخبر بل تفيد لازم فائدته وهو اعلام كونه معلوما للمتكلم والانشائية كالخبرية في هذا الحكم لان المخاطب كما يجهل لهذه الخبرية يجهل للنسبة الانشائية وانما يلزم فيها الضمير لان الجملة لما كانت مستقلة برأسها لظنت في اول الراى انها اجنبية فيلزم الضمير لربطها بالموصوف وانما التزم الضمير في الصفة دون الخبر لان توجه المخاطب بعد ذكر المبتدأ الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فان المبتدأ لا يوجد بالاخر بخلاف الموصوف فانه يوجد بلا صفة قوله ﴿ ويوصف ﴾ فعل مجهول ونائب فاعله هو قوله ﴿ بحال الموصوف ﴾ او نائب فاعله ضمير تحته راجع الى مصدره اى يقع الوصف كما اختاره الشارح وقوله بحال الموصوف مفعول به غير صريح له على هذا التقدير وقوله ﴿ وبحال متعلقه ﴾ معطوف على قوله بحال الموصوف يعنى ان الصفة نوعان احدهما انها تكون لبيان حال ما هي وصف له في اللفظ وجارية عليه والاخر انها تكون لبيان حال شئ يتعلق بذلك الموصوف فيقال للاولى صفة جرت على ما هي له ويقال للثانية صفة جرت على غير ما هي له والمراد من الاول انها تقع كذلك بحسب الدلالة وان كان المعنى المراد منه جزئه على سبيل التجوز فقولنا جاءني زيد الحسن من قبيل الاول وان كان الحسن في نفس الامر غير قائم بذاته بل بوجهه او بعينه فيكون مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فان مجرد قولنا زيد الحسن حيث اسند الى زديدل على ارادة الاول بخلاف قولنا جاءني زيد الحسن نفسه او ذاته فانه لما اسند كذلك دل على ان القصد منه بيان حال متعلقه وايضا سواء كان الاول مفردا اى غير جملة كافي قولنا جاءني زيد القائم او جملة نحو جاءني رجل قام ﴿ فالاول ﴾ اى الوصف بحال الموصوف ﴿ يتبعه ﴾ اى يتبع الوصف موصوفه في عشرة امور يوجد في

﴿ ويوصف ﴾ مرفوعه قوله ﴿ بحال الموصوف ﴾ او ضمير مصدره اى يقع الوصف بحال الموصوف اى ما جعله المتكلم حالا وصفه له ولو تجوزا لاما هو حاله وصفته في نفس الامر فنحو رجل حسن من هذا القبيل وان كان الحسن عضوا منه وكذلك حسن الوجه بالنصب او الجر لاحسن وجهه وصائم نهاره بالرفع ( و ) يوصف ﴿ بحال متعلقه ﴾ اى ما جعله المتكلم حال المتعلق وان كان حال الموصوف في نفس الامر فنحو جاءني رجل حسن نفسه وحسن وجهه وصائم نهاره من هذا القبيل لاحسن الوجه بالنصب والجر لان فيه ضمير الموصوف بخلاف ما قبله ولما اختلف القسمان في بعض الاحكام اراد تفصيلهما وبيان احوالهما فقال ﴿ فالاول ﴾ اى الوصف بحال الموصوف ﴿ يتبعه ﴾ اى الموصوف في سبعة اشياء يوجد في كل تركيب ثلاثة وينتفى اربعة وقد سبق ان اعراب المفعول بالتبعية مثل اعراب المتبوع



والاعراب ثلاثة فالتبعية في عشرة (في التعريف والتنكير) وقد سبق ان الجملة في حكم النكرة فاذا كان الموصوف معرفة او نكرة فالصفة مثله وقس ﴿ ٢١٠ ﴾ على هذا الحكم (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث)

لكن التبعية في الجمعية والتأنيث اعم من ان تكون حقيقة او حكما فنحو رجال طلبة تابع لمؤنث تأويلا اي جماعة رجل وما يستوي فيه المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع تابع للمذكر في التذكير والمؤنث في التأنيث وللمفرد في الافراد نحو رجل جريح وامرأة جريح ورجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجل عدل بلفظ المصدر ورجل كثير (نحو جاءني رجل عالم او جاءني امرأة صالحة) ورجلان صالحان ورجال صالحون او صالحة ونساء مسلمات او مسلمة (والثاني) اي الوصف بحال المتعاق (يتبعه في الاولين) من السبعة المذكورة (فقط) التعريف والتنكير دون الخمسة الباقية وقد علم حاله بالنسبة اليها في بحث الفاعل (نحو جاءني رجال راكب غلامهم) وامرأة راكب غلامها ورجل راكب جاريت ورجلان راكب غلامهما ورجال راكب اورا كبة غلامهم ولما توقف معرفة التبعية وعدم التبعية في الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد

والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث وسبق ما عدا المعرفة والنكرة اراد ان يبينهما فقال (والمعرفة)

التي هي من خواص الاسم ويتصف الاسم بها ﴿ ما ﴾ اي اسم ﴿ وضع ﴾ اي ذلك الاسم ﴿ لشيء ﴾ اي لمعنى وقوله ﴿ بعينه ﴾ ظرف مستقر صفة لشيء اي وضع لشيء ملتبس بذات ذلك الشيء المعينة ﴿ والنكرة ما ﴾ اي اسم ﴿ وضع ﴾ اي ذلك الاسم ﴿ لشيء ﴾ اي لمعنى ﴿ لابعينه ﴾ اي لم يوضع لذات المعينة والمراد بالوضع في التعريف الاول اعم من ان يكون وضعاً جزئياً لموضوعه الجزئي كافي الاعلام او وضعاً كلياً للموضوع له الجزئي كافي المضمرة فان واضع الاعلام لاحظ شيئاً معيناً ووضع بآرائه لفظ ولم يلاحظ قدراً مشتركاً مثلاً ان واضع زيد لشخص معين لاحظ ذلك الشخص ووضع بآرائه لفظ زيد فالوضع والموضوع له جزئيان بخلاف واضع المضمرة فان واضع لفظاً تاماً لاحظ متكلاً وحده حال كونه شاملاً لكل متكلم كذلك ثم وضع ذلك اللفظ لمنكلم معين جزئياً فالوضع عام والموضوع له خاص فان الموضوع له في انازيد غير الموضوع له في اناعمر وكذلك الحال في اسماء الاشارات والموصولات والحروف والمراد من الوضع لشيء بعينه انه وضع له بذاته المعينة من حيث انه معين وانما اعتبر هذه الحيثية لئلا يصدق تعريفه على النكرة فان رجلاً مثلاً يصدق عليه انه وضع لمفهوم معين يميز عن سائر المفاهيم لكن لما لم يكن القصد فيه الى تعيين ذلك المفهوم بل قصد ذات المفهوم لم يكن وضعه من حيث انه معين ولا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم بخلاف الرجل فانه موضوع لهذا المفهوم من حيث انه معين فالذهن لا يلتفت الى مجرد ذلك المفهوم بل يلتفت اليه مع تعيينه وبهذا ظهر الفرق بين قولنا جاءني رجل وبين ضمير راجع الى رجل بان يقول هو عالم فان المراد بالاول نفس مفهوم رجل وبضميره الراجع مع تعيينه وكذا ظهر بين اسد واسامة فان المقصود بالاول اسم جنسه من غير تعيين وبالثاني اسم جنسه مع التعيين واعلم ان في تعريف المعرفة والنكرة عبارة اخرى من الافاضل نقلها الشارح منها ما اختاره البيضاوي في تعريفه وهو ان يعرفه بانه ما فيه اشارة الى معين وقال في الامتحان في توجيه عدوله عنه بانه لو قلنا ما وضع لشيء بعينه لم يتناول التعريف المعروف باللام والمعروف بالنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها بل هي حاصلة بالمجاورة باللام وحرف النداء والاضافة الى المعرفة ولا شك ان كلامها خارجة عن الوضع حاصلة من مجاورته بهذه الثلاثة ونقل ايضا عن العلامة

قدمها لشرافها لكون مفهومها وجودياً (ما) اي اسم (وضع) وضعاً جزئياً او كلياً (لشيء) ملتبس (بعينه) اي بذاته المعينة من حيث انه معينة وهذه الحيثية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة فرجل موضوع لمفهومه المعين بلا اعتبار تعيينه والرجل موضوع لهذا المفهوم المعين من حيث انه معين وبهذا يفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسامة واسد (والنكرة ما) اي اسم وضع (لشيء) ملتبس (لابعينه) اي غير معين على ما رواه الرضى لان النكرة عنده موضوعة لفرد غير معين من افراد الجنس او الجنس من غير اعتبار تعيينه على ما رجحه السيد السند وهي على هذا موضوعة للماهية واعتبار الفرد من خارج مثل التنوين فرجل موضوع للماهية الرجولية والافراد بما يدل عليه التنوين ثم اراد بيان انواع المعرفة فقال



(والمعرفة ستة أنواع) بالاستقراء واضحا للاسم الظاهر موضع الضمير بعد المرجع (النوع الاول المضمرات) وهي ثلاثة انواع لانه اما موضوع لشخص متكلم معين وهو الضمير المتكلم مطلقا او لشخص مخاطب معين وهو ضمير المخاطب او لغائب معين ﴿٢١٢﴾ بتقديم ذكره ولورتبة او بغيره كما اذا دل المقام عليه كما في قوله

تعالى انا انزلناه اى القرآن بدلالة ان المنزل ليس الا القرآن على رأى المحققين من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع الموجودة في الخارج ثلاثة جزئى وهو الوضع لمشخص بملاحظة ذلك المشخص وهو وضع الاعلام وكلى وهو اثنان وضع لمشخص باعتبار ملاحظة امر كلى عام ولا بد في هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع انامثلا يلاحظ اولا مفهوم متكلم يحكى عن نفسه ثم يوضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع كللى عام لكونه بملاحظة ذلك المفهوم والموضوع له مشخص لكونه كل مشخص من مشخصات ذلك المفهوم العام ووضع الامر الكلى كما اذا تصور مفهوم الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان فالوضع والموضوع له كللى عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول من الوضع الكلى الا العلم فان وضعه جزئى كما عرفت وقال المتقدمون من المحققين وضع الانواع المذكورة

من القسم الثانى منه مثلا انا موضوع لمفهوم متكلم يحكى عن نفسه شرط استعماله في جزئياته المشخصة وعلى هذا يلزم ان لا يستعمل الاجازا

(وهي اربعة اقسام) بالنظر الى ما قبلها اتصالا وانفصالا والى اعرابها (القسم الاول مرفوع متصل) قدمه لانه لا يكون الاعدة والاتصال اصل ولذا لا يجوز الانفصال الا عند تعذر (وقد سبق) في بحث الفاعل (والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو) اى المرفوع المنفصل (وهو هي ها) ﴿٢١٣﴾ للتثنيين ولذا ذكر بعد المفردين

وقبل الجمعين وهما (هم هن) لالغيب (انت) بفتح التاء (انت) بكسرهما (اتما) كهما (اتن) للمخاطب (انحن) وابتدا بالغائب لرعاية الترتى ومن بدأ بالتكلم نظر الى اصالة والتزل (و) القسم (الثالث ضمير مشترك) صورة (بين منصوب متصل ومجرور متصل) لا يفرق بينهما الابعامهما فان ناصبا منصوب نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربك ضربكن ضربكما ضربكن ضربكني ضربنهما وانه انهما انهم انهن انك انك انكما انكم انكن انى انسا ويجوز انى انا بلانون الوقاية ويجذف نون ان وان جارا فمجرور (ونحوه الخ) تقول له لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لى لنا وعلامه غلامها غلامهما وان محتمل لهما فمحتمل لها ولذلك اختلف في نحو الضاربة وضاربه فسيبويه يجعله في الاول منصوبا كالووقع اسم ظاهر مقامه والدامين والزخشرى والمبرد في احد قوله مجرورا وفي الثانى مجرورا والاخفش منصوبا ولما اتحد لفظا المنصوب المتصل والمجرور المتصل جعل الاقسام اربعة ومن نظر الى اختلاف العامل جعلها خمسة وجعل المشترك



قسمين مستقلين منصوب متصل ومجرور متصل (والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياها اياهم اياهن اياك اياك اياك اياكم اياكن اياي اياتا) مذهب سيبويه ان الضمير ايا وما في آخره حروف على هيئة الضمائر المنصوبة قرآن على المراد ﴿٢١٤﴾ لان ايا مشترك بين المعاني الكثيرة ومذهب الخليل والآخر ان

﴿والقسم الرابع منصوب منفصل وهو﴾ اى المنصوب المنفصل ﴿اياها اياها اياها اياهم اياهن﴾ وبهذا الغائب ﴿اياك﴾ بالفتح ﴿اياك﴾ بالكسر ﴿اياك اياكم اياكن﴾ وهذا للمخاطب والمخاطبة ﴿اياي اياتا﴾ وهذا للمتكلم بنوعيه والنوع الثانى ﴿اى من الستة﴾ العلم ﴿اصله من العلامة وفى الاصطلاح هو مالا يتناوله غيره بوضع واحد جزئى﴾ وهو قيمان علم شخص ﴿اى وضع لشخص مخصوص بملاحظة انه لاوضع لغيره فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص﴾ نحو زيد ﴿فان واضعه لاحظ في وضع هذا اللفظ بانه لفظ موضوع لهذا الشخص ولا يتناول غيره ولا يرد كثرة زيد فانه بكثرة الواضعين لا بكثرة الموضوع له زيد﴾ وعلم جنس نحو اسامة وسبحان وانما اورد ههنا مثالين اشارة الى ان علم الجنس قد يكون اسم عين وقد يكون اسم معنى فاسامة مثال الاول فانه علم لجنس الاسد الذى هو من الاعيان الموجودة وسبحان فانه علم للتسييح بمعنى التنزيه لانه علم لمصدر سبى بمعنى انه قال سبى حان الله كذا قيل والتسييح مصدر اسم معنى لانه عرض غير قار ومعى كونهما عامما للجنس انه يقدر علما كما يقدر العدل في لفظ عمر فانه لما استعمل غير منصرف ولم يدخل حرف التعريف عليهما وكان هذا علامة العلمية احتاج الى ان يقدر العلمية فيها حتى يكون الاول غير منصرف بالتأنيث والعلمية ويكون الثانى بالالف والنون المزيدتين والعلمية وهذا رأى ابن الحاجب والرضى وقال فى الامتحان هذا هو الحق ﴿والنوع الثالث﴾ اى النوع الثالث من انواع المعرفة ﴿اسماء الاشارة﴾ وهذا من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسماء تدل على معنى الاشارة الى شئ فان كان المشار اليه محسوسة حاضرة حين الاشارة مبصرة بالبصر كان استعمالها فيه حقيقة فيكون المقام مقام اسم الاشارة وان لم يكن كذلك يكون المقام مقام ضمير او مقام سائر المعارف واستعمال اسم الاشارة فيه يكون مجازا من قبيل الاستعارة بان يشبه ذلك بالمشاهد المحسوس فى غاية الظهور نحو تلك الجنة ونحو ذلكم الله قوله ﴿وهى﴾ مبتدا وخبره محذوف اى اسماء الاشارة

﴿نحو اسامة﴾ فيما اذا كان الجنس عينا ﴿وسبحان﴾ فيما اذا كان الجنس معنى ﴿والنوع الثالث اسماء الاشارة﴾ وقد عرفت ان وضعه كلى باعتبار امر عام والموضوع له كل جزئى مشخص بما يتناوله الامر العام مثلا اذا وضعه الواضع لكل مذكر مشار اليه بالاشارة الحسية بملاحظة مفهوم المشار اليه المفرد المذكر المحسوس وجعله آلة لوضعه له ﴿وهى﴾ مبتدا

خبره ﴿ذا﴾ مع ما عطف عليه او خبره محذوف اى ما سبى ذكر وذا مبتدا خبره ﴿للمذكر﴾ المفرد على الاول خبر مبتدا محذوف اى هو للمذكر او هى مبتدا وذا مبتدا ثان والخبر منها المحذوف ﴿ولمشاء﴾ خبر محذوف اى هو اى ذان لتقدمه رتبة او ﴿ذان﴾ فى الرفع مبتدا ولمشاء خبره قدم عليه ليكون الضمير اقرب الى المرجع او منها مقدم ﴿وذى﴾ فى النصب والجر ﴿وللمؤنث تا﴾ بقلب الذال تاء اذ العادة فى الفرق بين المذكر والمؤنث اتيان التاء ولذا جعل اصل البواقي من صيغ المؤنث ﴿٢١٥﴾ وتى هو لا غير ﴿وذى﴾ بقلب

الالف ياء للفرق المذكور اذ قد يفرق بينهما بالياء نحو تضرين وقيل هو الاصل لبقاء بعض حروف المذكور فيه ﴿وتى﴾ بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق ﴿وته وذه﴾ بقلب الياء هاء ساكنة فى الوقف والوصف او مكسورة بلاياء وكانه اراد بهما هاتين اللغتين واكتفى بالاعجام ﴿وتهى وذهى﴾ بالياء وذات بالحق التاء لم يذكروا قللة استعمالها ﴿ولمشاء﴾ اى المؤنث ﴿نان﴾ رفعا ﴿وتين نصبا وجرا﴾ وهذا من دلالة اضافة تاء ﴿ولجمهما﴾ اى المذكر والمؤنث ﴿اولاء مدا وقصرا﴾ اى يكتب الواو بعد الهمة لثلاثين بلى حرف الجروحل عليه الممدود ويكتب المقصور بالياء لجهالة اصله ﴿ويلحق اوائلهما﴾ اى اسماء الاشارة ﴿حرف التنيه﴾ اراد به ها للاشتغال اختصاصا لاواما بالجل ويلحق للاشارة الى القرب او المتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف نحو هذاك دون اللام فلا يقال هذا لك ويفصل بينهما وبين اسم الاشارة بانا واخواته نحوها اناذا وها اتم اولاء وها اتم هؤلاء وها الثانية تكرار الاولى ﴿نحو هذا ويتصل باواخرها كالف الخطاب﴾ اى كفى تدل على الخطاب ليدل على حال الخطاب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير وهو حرف لعدم امكان اسبغته لانه لو كان امما لكان معمولا ولا يمكن لعدم طامه

مع الكاف نحو هذاك دون اللام فلا يقال هذا لك ويفصل بينهما وبين اسم الاشارة بانا واخواته نحوها اناذا وها اتم اولاء وها اتم هؤلاء وها الثانية تكرار الاولى ﴿نحو هذا ويتصل باواخرها كالف الخطاب﴾ اى كفى تدل على الخطاب ليدل على حال الخطاب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير وهو حرف لعدم امكان اسبغته لانه لو كان امما لكان معمولا ولا يمكن لعدم طامه



( فيقال ) في خطاب المذكر ( ذاك ) بالفتح وفي المؤنث ( ذاك ) بالكسر وفي تثنيتهما ( ذاكا ) وفي الجمع المذكر ( ذاكم ) وفي المؤنث ( ذاكن ) ﴿ ٢١٦ ﴾ والمشار اليه في الكل مفرد مذكر ( وكذا ) اى مثل ذا في

امتناع وقوع الظاهر لعدم اسميته فان المتكلم من المضارع نحو افعل ونفعل وقع تحته ماضير مستتر وهو اسم مع امتناع وقوع الظاهر مقامهما لوجوب الاستتار واجيب بان ضمير المتكلم لما كان مسندا اليه وكان المسند اليه دليلا على الاسمية حكم عليه بالاسمية وما نحن فيه ليس فيه دليل عليها وضعف الشارح هذا الجواب بان اللازم على المعلن ههنا اثبات المقدمة المنووعة والجواب كلام على السند وانى هذا فيقال ﴿ ذاك ﴾ اى اذا كان المشار اليه مفردا مذكرا والمخاطب كذلك ﴿ ذاك ﴾ بفتح الكاف ﴿ ذاك ﴾ بكسر الكاف اذا كان المخاطب مفردا مؤنثا ﴿ ذاكا ﴾ اذا كان تثنية مذكرا كان او مؤنثا ﴿ ذاكم ﴾ اذا كان جمعا مذكرا ﴿ ذاكن ﴾ اذا كان جمعا مؤنثا وقوله ﴿ وكذا البواقى ﴾ يحتمل ان يكون المراد منه مثل ما ذكر من اعتبار المخاطب في اواخر باقى اسماء الاشارة فيكون المراد من ذا فى كذا معنى الاشارة وان يكون المراد منه ان البواقى من اسماء الاشارة مثل لفظ ذا منها فى اعتبار الخطاب وتصرفه فالمراد من البواقى لفظ ذان واولاء بان يقال ذاك وتاك وتاك اى ذاك ذاكا ذاكم ذاك ذاكا ذاكن وفى تثنيتهما ذاك ذانكما ذانكم ذاك ذانكما ذانكن وفى المفرد المؤنث تاك تاكن تاكم تاكل تاكتا تاكن وفى تثنية المؤنث تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن وفى جمعهما اولئك اولئكما اولئكم اولئك اولئكما اولئكن فاذا اعتبر اشتراك التثنيين بصير خمسة وعشرين بضرب خمسة فى الاشارة بالخمسة فى الخطاب ويجمع بينهما اى ويجوز ان يستعمل بالجمع بين حرف التثنية وكاف الخطاب وذلك لانه لا مانع فى ارادة التثنية مع ارادة بيان حال المخاطب مع ان ذكر احدهما غير مفقود عن الآخر ﴿ ونحو هذا ﴾ ثم اراد ان يستقل بعض لغات جاءت من العرب فى بعض الكلمات فقال ﴿ ويقال ﴾ فى تى ﴿ تلك ﴾ فى اولاء ﴿ اولئك ﴾ واصل الاول تيلك واصل الثانى اولاء لك فحذفت الياء فى الاول لالتقاء الساكنين وحذفت الهمزة فى الثانى هذا ما فى التسهيل ويحتمل ان يكون اصل الاولى تلك بفتح التاء وحذفت الالف من تال لالتقاء الساكنين لكن قليل ونما حذفت الالف ههنا ولم يحذف فى لفظ ذاك لحقتها او حركت اللام بالكسر لدفع التقاء الساكنين كما هو الاصل فى تحريك الساكن ﴿ وذانك وتانك ﴾ اى ويقال ايضا فى تثنية المذكر ذانك وفى تثنية المؤنث تانك ﴿ مشددتين ﴾

التصرف مع حرف الخطاب او مثل ما ذكر من ذا ( البواقى ) من ذان واولاء وتاوتان تقول ذانك ذانكما ذانكم ذانك ذانكن والمشار اليه مثنى مذكر واولئك الخ وتانك الخ فيكون خمسة وعشرين ( ويجمع بينهما ) اى حرف التثنية وحرف الخطاب لعدم المانع عن اجتماعهما وافادة كل معنى لا يفيد الاخر ( نحو هذاك ) كما يفرد احدهما من الآخر نحو هذا وذاك ( ويقال ) اى يقول العرب ( تلك ) فى تى الحق اللام به فحذف الياء للساكنين بخلاف ذاك فان اللام فيه متحركة بتحريك الكاف بالفتح او الكسر للمذكر او المؤنث ويجوز ايضا تحريك التاء بهما فيكون فى تى وتا فيحصل اربعة ( واولئك ) قال الرضى فى اولا بالقصر وقال الفاضل العصام فيه انه لو كان كذلك لكتب بالياء وفيه انه كتب بالالف لصيرورته فى الوسط باتصال الكاف فالوجه انه يجوز ان يكون مقصورا وممدودا حذفت همزته ( وذانك وتانك مشددتين ) اى مشددتين النون حال كونهما للبعيد اى

للاشارة الى المشار اليه للبعيد لان زيادة الحرف

وقوله ﴿ للبعيد ﴾ حال من الكلمات الاربع اى حال كون الكلمات الاربع هذه الالة مستعملة للمشار اليه للبعيد وذلك لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وهذا الوجه كافى فى التوجيه ونقل الشارح وجوها اخر منها ما ارتضاه الرضى واستحسنه الدمامينى وهو ان التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد ورده الفاضل العصام بانه لو كان كذلك ينبغى ان تكونا اشارة الى المتوسط لالى البعيد فانه لا يبقى حيث ذ حرف يدل على الاشارة الى البعيد ثم قال ذلك الفاضل فى انتصار هذا المذهب انه قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب والبعيد والمتوسط ثم اجيب عنه بانه لا يلزم حمله لهذا الوجه على مذهب غير المبرد فانه لا يبعد ان يفيد حرف واحد فائدتين كالالف واللام فى لفظة الله عز وجل وحصر افادة البعد باللام ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك التشديد مفيدا للبعد مع انقلابه عن الالف ومنها ما قاله المبرد ان اصل ذان وتان المشددتين ذانك وتانك ثم جعل اللام نونا وادغم ورده الفاضل المذكور ايضا بانه خلاف الاصل فى باب الادغام فان الاصل فيه جعل الحرف الاول مثل الثانى وهنالك كذا . واجيب عنه بان ذلك ممنوع كيف وقد وجد جعل الحرف الثانى مثل الاول فى مثل اطراد وادمع حيث جعل تاء الافتعال طاء ودالا فيهما مع انه يعدل عن هذا الاصل ههنا للضرورة وهى ان الحرف الثانى وهو اللام علامة للبعد والامامة لالتغير فيضطر الى جعل الاول مثل الثانى مع استفادة مزية الغنة التى هى من صفات النون \* ورده ايضا بانه لا يجوز الادغام ههنا فان شرط الادغام ان يكون الحرف الاول ساكنا والثانى متحركا وهذا على خلاف المشهور ههنا لان المشهور ان هذه اللام كانت ساكنة فى الاصل فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين وهذا خلف لان مقتضى الادغام وهو كونه متحركا مخالف للتحريك لالتقاء الساكنين . واجيب عنه بانه ان اراد عدم جواز الادغام مع بقاء السكون فسلم لكنه غير مفيد لان الادغام لم يعرض عليه مادام ساكنا بل بعد التحريك وان اراد انه غير جائز بعد التحريك فممنوع لان مثله وقع فى لم يعد مع انه يمكن ان يقول ان هذا اللام لم يكن ساكنا عند الدخول عليه عند المبرد كاظنه الرضى والدمامينى بل له ان يقول انه دخل عليه بعد تحريكه بالكسر ورده ايضا بان النون الثانى من المشدد لا يصح ان يكون بدلا من اللام فانه حيث لا يصح دخول حرف

تدل على زيادة المعنى واذا استعملت فى القريب او المتوسط ط يكون بضرب من التأويل واختلف فى تشديد ذان وتان وبيانه فى المطولات فى شروح الكافية وغيرها فائدة ان اسم الاشارة باللام وحرف الخطاب فى المفرد نحو ذاك او النون المشددة فى التثنية نحو ذانك تانك للبعيد وباللهاء نحو هذا والكان نحو ذاك للمتوسط وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون استعمال واحد منها فى موضع الآخر استعمالا فى غير معناه كما ان استعمال الكل فى الامر العقلى فى غير معناه بتزيله منزلة الحسى فى كمال تعيينه لكن قال الفاضل العصام فى شرح التلخيص كثرة استعمال كل موضع الآخر اشارة للحقيقة فاذا استعمل هذا مثلا فى القريب او البعيد او المتوسط يكون استعمالا فى معناه وعلى هذا فقس هذا والمذكورات تستعمل فى المكان وغيره من المحسوسات



(واما) بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف (وهنا وهنا) بالفتح والتشديد وقد يكسر وقد يجر هذه بمن  
والى وقد يتصل بها المشددة الكاف دون ثمة وثلث خطأ (وهناك فللمكان) اى فوضوعة للاشارة الى المكان  
الحسى (خاصة) وتستعمل في غيره لنزله منزله يقال هنا للقريب وهناك لمتوسط وماعداهما من المكانيات للبعيد  
(والنوع الرابع) من انواع المعرفة (الاسم الموصول) اى ما اشتهر بهذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق  
انه من الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذى موضوع لكل معين مشخص باتصافه بمضمون  
جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع كما افاده بقوله (ولا بدله) اى للموصول (من صلة) بمعنى انه لا يستعمل  
في الكلام الا مع صلة لانه لا معنى له ٢١٨ \* يذكر في الكلام يكون جزءا منه بصلته بحيث يستحق الاعراب

الجموع لانه ينافى الاسمية لانه  
لاشئ من الاسم يستحق  
الاعراب بغيره (جملة) سماعا  
ولان وضع الموصول لما يقتد  
المتكلم ان مخاطب يعرفه  
بكونه محكما عليه بحكم معلوم  
الحصول له مستمرا نحو الذى  
يبقى خلق الاشياء او فى بعض  
الازمنة نحو الذى اكرمنى او  
يكرمنى زيد (خبرية) لا محل لها  
من الاعراب لانها ليست مما له  
الاعراب على ما عرفت (معلومة  
للسامع) اى يلزم كونها بحيث  
يعلم السامع مضمونها ولو فى اعتقاد  
المتكلم ولزوم الخبرية معلوم من  
اعتبار معلوميته للسامع لان  
الانشائية لا تدل على ثبوت  
مدلولها حتى يكون معلوما

التنبيه عليه فان حرف التنبيه انما يصح دخوله على ما يشير به الى القريب  
واجب بانه لا يجوز ان يكون عدم دخول حرف التنبيه مختصا عند وجود  
اللام لا عند وجود البدل عن اللام او واجب بانه جاز دخول اللام قبل النون  
ورد هذا بانه يلزم حينئذ ان يفصل بين نون التنبيه والفاء باللام والاصل  
دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء تانيك وذانيك ببدال النون بفاء هذا خلاصة  
ما ذكره الشارح (واما) بفتح التاء المثناة وتشديد الميم وبادخال هاء السكت  
الساکنة للفرق بينه وبين ثم (وهنا) اى ولفظها بضم الهاء وتخفيف النون  
(وهنا) وهو بادخال حرف التنبيه عليه (وهنا) بفتح الهاء وتشديد النون  
والفتح هو الاكثر وجاء بالكسر ايضا (وهناك) بزيادة اللام وكاف الخطاب  
(فللمكان) اى المذكورات من ثمة الى هناك موضوعة للاشارة الى المكان  
(خاصة) وقوله خاصة لقصر استعمال المذكورات حقيقة واما استعمالها  
مجازا فيجوز في غير المكان واما لفظها بالضم والتخفيف فهو لازم الظرفية  
اما بالنصب او بالجر بمن والى لا غيرها (والنوع الرابع) اى النوع الرابع  
من الانواع الستة للمعرفة (الموصول ولا بدله) اى للموصول (من صلة جملة  
خبرية معلومة للسامع) حتى يتم كون ذلك الموصول جزءا من الجملة وحتى  
يكسب التعريف من كون تلك الجملة معلومة للسامع وقوله (فيها) خبر  
مقدم وقوله (ضمير عائد الى الموصول) مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية صفة

للسامع ولو كان الخبرية غير معلومة المضمون له لاتقع صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف في مثل  
لقيت من ضربته لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون الصلة قبل التكلم به بخلاف الموصوف فعنى الموصول  
الانسان المهود ومعنى الموصوف انسان ما (فيها ضمير عائد الى الموصول) وتخصيص الضمير بالذكر اما لما حكي  
عن سيبويه انه لا يكون العائد في الصلة الا الضمير واما لانه العائد قد يوضع موضعه الاسم الظاهر كقولهم  
يارب ليلي انت في كل موطن . وانت الذى في رحمة الله اطمع  
اى في رحمة والاصل ان يكون الضمير غائب لان الاسماء الظاهرة غيب وقد يعدل عنه الى المتكلم او مخاطب  
لذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن واحد

بعد صفة للجملة اى لا بدله من الصلة التى تكون جملة خبرية معلومة للسامع  
مشتمة على ضمير عائد الى الموصول لربط ذلك الضمير بتلك الجملة الى الموصول  
فانه (ويجوز حذفه) اى حذف ذلك الضمير (عند قرينة) اى عند وجود قرينة  
فانه لا يجوز حذفه منسيا ولو كان حذفه بالقرينة يكون منسيا وذا لا يجوز لكونه جزءا  
من الجملة وان كان ذلك ضمير مفعول . واعلم ان الموصول قسمان احدهما الموصول  
الاسمى والثاني الموصول الحرفى مثل ان المصدرية وان المفتوحة المشددة ولا تنفى  
الجنس والفرق بينهما ان الموصول الاسمى موصول بغيره وهو صلتى والموصول  
الحرفى ما يكون غيره موصولا به كذا نقله الشارح عن الفاضل المصمم وانما قال  
معلومة لاسماع ليكون اشارة الى ان المراد بكون الموصول معرفة هو ان يكون  
مضمون صلتى معلوما ومعهود السامع قبل التكلم وان المتكلم اعتقده كذلك ولو كان  
في الواقع غير معلوم له وهذا لا يوجد في الانشاء فانه وان كان له حكم لكنه لا يعرف  
الا بعد ايراده ولا يوجد ايضا في المفرد فانه لاحكم فيه فضلا ان يكون معلوم  
الوقوع وهذا هو مناط الفرق بين من الموصول والموصوف فانه اذا قلنا  
لقيت من ضربته فان المتكلم ان اعتقد ان وقوع الضرب معلوم للسامع فهو  
موصول فيكون معناه ان الانسان الذى علمت وقوع ضربك اياه وان اعتقد  
انه ليس بمعلوم له فهو موصوف فيكون معناه اى لقيت انسانا مضروبا بك  
وان كانا بعد ايراد كل منهما معلوما له وهذا هو المشهور وقال الدمامي  
والعهد غير لازم بل هو غالب فانه قد يراد به الجنس كقوله تعالى [كثل الذى  
ينفق بما لا يسمع] اى جنس الذى ينفق وقد يهيم الصلة قصدا الى تعظيم  
الموصول كقول الشاعر

فان استطعت اغلب وان تغلب الهوى \* فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه  
اى فمثل الرجل المبهم الذى لاقيت كذا في الشرح وانما قال ههنا ضمير ولم يقل  
التسهيل اما ضمير او خلفه قال الدمامي وغالبا في ربط الصلة وقال صاحب  
طائفة لكون الضمير اصلا في الربط في شرحه المراد به الظاهر كقوله  
يارب ليلي انت في كل موطن . وانت الذى في رحمة الله اطمع  
اى وانت الذى في رحمة وقال ابو علي ومن النحاة من  
لا يميزه وقال بعضهم هو سيبويه فانه لا يميزه في الخبر وفي الصلة اولى  
وقال في الامتحان وتفسير العائد بالضمير لانه عام كعائد المبتدأ وما ينبغي  
ان يتبعه ايضا ان الاصل في كون الضمير عائدا ان يكون غالبا الا اذا كان  
موصولا او موصوفه خبرا عن المتكلم او مخاطب نحو قول علي رضي الله

منهما نحو قول علي رضي الله  
عنه «يا الذى سمعنى اى حيدرة»  
ونحو انت الذى اكرمتنى وانا  
وانت الرجل الذى اكرمتك او  
اكرمتنى وذلك لرعاية جانب  
المعنى واما اذا كان المتكلم او مخاطب  
خبرا عن الموصول او الموصوف  
فلا يجوز الا الفية نحو الذى قال  
كدا اننا وانت (ويجوز حذفه عند  
قرينة) اى الضمير كثير فى المفعول  
نحو هذا الذى بعث الله رسولا اى  
بعثه وقليل في غيره مما يجوز حذفه  
نحو من يمس بالحمد لا ينطق بما  
سفه اى بما هو سفه وقوله تعالى  
فاصدع بما تؤمر اى به وفقد  
ما انت قاض اى قاضية



(وهو) أي الموصول (الذي) وما عطف عليه (هولوا واحد المذكر) واللام حرف تعريف باتفاق عند البصريين والكوفيين زيدت اثنا يكون وصف المعرفة بها كوصف المعرفة بالنكرة في الصورة ولذي اسم الموصول عند البصريين ولامه زائدة عند الكوفيين والموصول الذي الساكنة ثم كسرت فاشبعت فصار الذي وقد يشدد ياءه وياء التي مكسورة أو مضمومة حتى توهم أنه معرب كأي والقياس أن تكتب باللامين لكن ترك لتزليل لاميها منزلة جزئي ﴿٢٢٠﴾ الكلمة ادغما لازوم لام التعريف (ولمشاء) أي الواحد

(الذان) رفعا (والذين) نصبا وجرا وجاء الذان وكذا اللتان في غير الفصيح والاولى كونهما معربين عند اختلافهما رفعا ونصبا وجرا كذا في الرضى وهو مختار المصنف هنا وفي تنية اسم الاشارة كما مر والجمهور على أنها مبنية والاختلاف ليس لكونها معربة وكتب باللامين للالتباس الضروري بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان (ولجمعه) المذكر وقيدته في التسهيل بالعاقل (الذين في الاحوال الثلاثة) وان كان مفردة شاملا له ولغيره (والتي) أي وللفظ التي (لواحدة) أي للعقد المؤنث (ولمشاءها) أي لثني الواحدة (اللتان) في حالة الرفع (واللتين) في حالي النصب والجر (ولجمعهما) أي ولجمع التي (اللواتي) بالياء والياء بعد الالف وبالوار وجاء بحذف التاء والياء معا (واللاتي) بالهمزة والياء (واللاي) بالياء دون الهمزة سواء كانت الياء ساكنة أو مكسورة وقد قرئ بهما (واللاتي) بالتاء والياء بعد الالف وبلا واو قبله (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر (واللواتي) بالهمزة بالياء ونقل عن شارح لب الالباب بأن الآخرين جمع الجمع . واعلم أن الالف واللام الذي دخل على لذي ولتي حرف تعريف بالاجماع وانما زيدت في الموصول مع أن تعريفه ليس من الالف

كالذي في الجمع ما سمعت (هي لا واحدة) المؤنثة (ولمشاءها) أي الواحدة (اللتان) رفعا (واللتين) نصبا وجرا (ولجمعهما) أي الواحدة (اللواتي) وهي قليل للمذكر وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء واللاتي بالهمزة والياء وهو كثير في جمع المؤنث والاولى كالمعنى (واللاي) بالياء فقط ساكنة أو مكسورة (واللاء بالهمزة) فقط واللاتين مطلقا أو نصبا وجرا واللاون رفعا (واللاتي) بالتاء والياء (واللات) بحذف الياء واكتفاء بالكسر (واللواتي) بالهمزة والياء قال في شرح لب الالباب ان هذا واللواتي جمع الجمع الاول جمع اللاتي والثاني

واللام ولم يزد في الضمائر والاشارة وكون الموصول في حكم الصفات المشتقة كناصر في وقوعه اوصافا فيقع وصفا للنكرة والمعرفة كالصفات المشتقة والصفات المشتقة اذا كانت صفة للمعرفة لا تكون الامعرا بالالف واللام واما الضمائر واسماء الاشارة فلا يقعان صفة واما اللام الثانية فاصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين زيدت فارقة بين اللام للتعريف وبين اللذان التي هي ساكنة في الاصل والموصول عندهم هو اللذان فقط ثم كسرت واشبعت كسرت فتولدت الياء ولم يرتض الفاضل المعصام هذا المذهب فقال هذا مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد انتهى فعلى هذا يكون القياس ان يكتب بالامين لعدم كون الاولى جزءا منه بل هي كلمة برأسها لكن لكونها لازمة للكلمة عدل عن هذا الاصل فكتبت بلام واحدة مشددة وقوله ﴿وذا﴾ معطوف على الذي أي احد الموصول لفظا وقوله ﴿بعدهما﴾ ظرف مستقر صفة بتقدير المتعلق المعرفة أي الواقع بعدما وقوله ﴿للاستفهام﴾ ظرف مستقر ايضا صفة ما أي بعد كلمة ما الكائنة الموضوعية لمعنى الاستفهام وكلمة ما اما بمعنى الذي أو بمعنى أي شيء فيجوز في جواب كل منهما الرفع والنصب فاذا قلت مثلا ماذا صنعت فان كانت بمعنى الذي فاردت ان تجيب بقولك خيرا مثلا يجوز في لفظ خير الرفع بتقدير الذي صنعته خير والنصب بتقدير صنعت خيرا وان كانت بمعنى أي شيء فالرفع بتقدير مبتدأ محذوف على ان يكون الجواب خبرا له والنصب على انه مفعول للفعل وتقدير الاول هو خير وتقدير الثاني صنعت خيرا ولكن لكون الاول مبتدأ كان الرفع فيه اولى ليطابق السؤال ولكون الثاني مفعولا كان النصب فيه اولى كذا ذكره في الشرح ملخصا ﴿ومن﴾ معطوف على ما قبله أي احد الموصول لفظ من ﴿وما﴾ فالاول والثاني يجوز ان يكون للعاقل وغيره لكن يستعمل من للعاقل حقيقة ولغيره مجازا ويستعمل ما لغير العاقل في الغالب وللعاقل قليلا ويستعمل ايضا في صفات العاقل وللامر الذي يهيم حاله وايضا يستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ﴿وأي﴾ أي واحد الموصول أي للمذكر ﴿وأية﴾ للمؤنث ﴿والالف واللام﴾ أي مجموع الالف واللام وهو معطوف على ما قبله من القريب أو البعيد وقوله ﴿في اسم الفاعل والمفعول﴾ ظرف مستقر على انه صفة أي الكائنان ﴿في اسم الفاعل والمفعول﴾ وقوله ﴿بمعنى الذي﴾ صفة بعد صفة أي الالف واللام الكائنان فيهما بمعنى الذي اذا كان مدخولهما مذكرا ﴿او التي﴾ أي أو بمعنى

جمع اللاتي (وذا بعد ما الكائنة للاستفهام) هذا عند البصريين فاتهم يخصون الحكم بذا ولا يجرون في سائر من اسماء الاشارة مع كونه بعد ما الاستفهامية ومع هذا يحتمل ان تكون زائدة بمعنى ماذا صنعت يحتمل ان يكون ما الذي صنعت فجوابه المناسب مرفوع وان يكون أي شيء فجوابه الاول منصوب (ومن) لذي العلم وقد يستعمل في غيره (وما) لغيره في الغالب واصفات ذي العلم وللمهم امره ويستوى فيهما المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع (وأي) للمذكر (وأية) للمؤنث (والالف واللام) قال التفتازاني والسيد الشريف في شرح المفتاح هو مجموعهما لا اللام وحدها على ما هو المختار في حرف التعريف واليه يميل كلام المصنف هنا لكنه مخالف لما سبق منه (في اسم الفاعل والمفعول) خاصة على ما سبق (بمعنى الذي) في المذكر (أو التي) في المؤنث ويحيى بمعنى تثنيتهما وجمعهما واذا عني بهما متعددا أو مؤنث يجوز رعاية اللفظ والمعنى فيقال الضارب للمؤنث والمثنى والجمع كيقال الضاربة والضاربان



والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث او مثنى او مجموع مبتدأ او غيره يتعين المطابقة فلا يقال الزيدان الضارب بل الضاربان وكذا غيره (و) النوع (الخامس) من الانواع الستة (المعرف باللام سواء كان للعهد) الخارجى فانه المتبادر (نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل) بالمعروف بالاتصاف بالجنى ونحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعمى فرعون الرسول ونحو ﴿ ٢٢٢ ﴾ جاءني رجال فاكرمت الرجل مشير الى حصة معينة فردا او

اذا كان مؤنثا ﴿ والنوع الخامس ﴾ اى من المعارف الستة ﴿ المعرف باللام ﴾ وقوله ﴿ سواء ﴾ بمعنى مستو خبر مقدم وقوله ﴿ كان للعهد ﴾ مع اسمه وخبره في تأويل المفرد مبتدأ مؤخر اى كون الالف واللام للعهد او للجنس مستو وقوله ﴿ نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل ﴾ مثال للعهد وقوله ﴿ او للجنس ﴾ معطوف على قوله للعهد وقوله ﴿ نحو الرجل خير من المرأة ﴾ مثال للجنس والمراد من العهد هو العهد الخارجى وهو المتبادر عند الاطلاق وهو ما اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها ومعلومة عند المتكلم والسامع اما بانه تقدم ذكره لفظا كافي هذا المثال او ضمنا كافي قوله تعالى [وايس الذكر كالاتى] فانه تقدم الذكر بقوله محررا لان المحرر في المسجد لا يصلح الا اذا كان مذكرا واما بقريضة الانحصار فنحو ركب الامير والمراد من الجنس ما اشير بها الى مفهوم مدخولها فان اريد به نفس مفهوم الجنس مع قطع النظر عن وجوده في ضمن الافراد يسمى ذلك لام الحقيقة والا فان اريد وجوده في ضمن كل الافراد يسمى لام الاستغراق وان اريد وجوده في ضمن بعض الافراد الغير المعينة يسمى لام العهد الذهني فمثال الاستغراق كقوله تعالى [ان الانسان لفي خسر] اى ان الموجود الذي يوجد في ضمنه الانسانية وهذا بقريضة الاستثناء بقوله [الا الذين آمنوا] ومثال العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم اى ادخل مكانا من الامكنة يطلق عليه مفهوم السوق واشتر ما كولا يصدق عليه مفهوم اللحم وليس المراد منه نفس المفهوم فانه لا يدخل فيه ولا يتعلق به الاشتراء ولا المفهوم الذي في ضمن كل الافراد فانه لا يأمر بدخول كل السوق ولا باشتراء كل اللحم ولا يراد به ايضا السوق واللحم المعهودين فانه لا قريضة للعهد الخارجى من القرائن الثلاثة المذكورة فقوله ﴿ وبحرف النداء ﴾ معطوف على قوله باللام اى النوع الخامس المعروف باللام والمعرف بالنداء لكن

عليه ويسمى لام الجنس ثم ان الاشارة الى ذلك المتعين اما من حيث هو هو فذلك لام الحقيقة او من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد غير معين في الخارج فهو لام العهد الذهني او في ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق او في ضمن حصة معينة فهو لام العهد (و) المعرف (بحرف النداء) او بالنداء اى الصالح لان يعرف به ليفيد قوله

افرادا تعينت بذكرها سابقا وبقريضة الحال فهو كضمير الغائب (او للجنس) سواء اشير بها الى مفهوم مدخولها من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة ولا مالهية (نحو الرجل خير من المرأة) اى جنس الرجل خير من جنس المرأة او من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد بلا تعين في الخارج بل في الذهن ويسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد او في ضمن جميع الافراد حقيقيا او عرفيا ويسمى لام الاستغراق نحو يدخل الجنة الناس الا الكافر اى كل ناس وكل كافر ونحو جمع الامير الصاغة هذا وكلام المصنف ظاهر في ان اللام على قسمين للعهد وللجنس والعهد الذهني والاستغراق من فروع الجنس كما عرفت وهو الاربع عند عصام الدين وقال بعضهم ان اللام موضوع للاشارة الى تعين مسمى اللفظ الذي دخلت

(اذا قصد به) اى بالنداء او بالنداء شئ (معين نحو يارجل) وغير المعين نكرة نحو يارجلا (و) النوع (السادس) من الستة (الاسم المضاف الى احد هذه الخمسة) ﴿ ٢٢٣ ﴾ (اضافة معنوية) لا اللفظية فانها لا تفيد التعريف وقد عرفت ان

لا مطلقا بل ﴿ اذا قصد به معين نحو يارجل ﴾ فانه اذا لم يقصد به معين يكون نكرة نحو يارجلا وهو في الاول مبنى على ما يرفع به ومنصوب محلا وفي الثاني هو منصوب لفظا وزعم المتقدمون انه داخل في المعرف باللام بناء على ان اصله يايها الرجل ولم يسلك المصنف مسلكهم بل سلك مسلك المتأخرين ولذا ذكره مستقلا ﴿ والنوع السادس ﴾ اى النوع السادس من المعارف الستة الاسم المعرف ﴿ المضاف الى احد هذه الخمسة ﴾ وقوله ﴿ اضافة معنوية ﴾ مفعول مطلق المضاف وبيان لنوع الاضافة وهذا قسمان احدهما ما هو المضاف الى احد الخمسة بلا واسطة ﴿ نحو غلام زيد ﴾ والاخر ما هو المضاف بواسطة مضاف آخر بان يكون مضافا الى مضاف اضيف الى احد الخمسة نحو اخذت يد غلام زيد ولكن هذا ان لم يتوغل المضاف في الابهامية وهو لفظ مثل وغير فانها اذا اضيفا الى معرفة لا يكونان معرفة ايضا الا اذا اضيف لفظ غير الى احد الضدين الذي ليس له ضد آخر نحو الحركة غير السكون وكذا اللفظ مثل اذا لم يكن له آخر نحو زيد مثل عمرو فانها معرفتان بالاضافة وايضا لا يلزم من هذا الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فانه لا تصح الاضافة الى المعرف بالنداء ولا الى لفظ ما ذا وانما قيد الاضافة بالمعنوية فانه قد سبق ان الاضافة اللفظية لا تفيد الاتصافا ﴿ والثاني ﴾ اى التابع الثاني من التوابع الخمسة ﴿ العطف بالحروف ﴾ وانما قيد بها احترازا عن عطف البيان ﴿ وهو ﴾ اى العطف بالحروف ﴿ تابع يتوسط بينه ﴾ اى بين ذلك التابع وبين متبوعه ﴿ اى وبين متبوع ذلك التابع ﴾ احد الحروف العشرة ﴿ اى احد الحروف العشرة التي وضعت لمجرد العطف وانما قيد به ليخرج عنه الواو التي تتوسط بين الصفة والموصوف كقوله تعالى [وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم] لان قوله لها كتاب جملة اسمية مجرورة محلا على انها صفة قرية ودخلت الواو بينهما لالصاق الصفة لموصوفها لا لعطفها عليه لانه لو كان كذلك لزم اجتماع التامين في كلمة واحدة باعتبار واحد وهو يمنع للزوم اجتماع المؤثرين في اثر واحد ويقال لها الواو والصوق وكذا يخرج منه الفاء الواردة للتأكيد والمقصود منه ليس العطف بل مجرد الندرج والارتقاء نحو والله في الله ونحو والله ثم والله ﴿ وهي ﴾ اى تلك الحروف العشرة ﴿ الواو ﴾ وهي للجمع

ذكرها فيه غير هذا المحل ذكرها هنا فقال (وهي) اى الحروف العاطفة (الواو) وما عطف عليه هو للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم



مطلقا بلا ترتيب ( والفاء ) له مع الدلالة على تعقيب المعطوف ( وثم ) له مع المهمة ( وحتى ) له معها لكنها فيه ذهنية لا خارجية ومعطوفها جزء قوى وضعيف مما قبلها ليدل على قوته وضعفه نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج من الاعلى الى الادنى حتى المشاة فان الذهن يثبت الموت ويتدرج من الادنى الى الاعلى وكذا في قدوم الحاج وان لم يكن في الخارج كذلك بل الموت يقوم بالناس والانبياء مختلطين وكذا القدوم ( واو واماوام ) لنسبة الحكم الى احد الامرين او ( ٢٢٤ ) الامور مبهما غير معين عند المتكلم قالوا وقد جاء او بمعنى الى

او الاو اقول في نفس هذا ظاهري  
ليس بتحقيق والتحقيق ان او  
بمعناها ثم رأيت الفاضل المصام  
يقول والاظهر انه بمعناه ويستفاد  
منه ما يؤل الى احد المعنيين فان  
قولك لا لزمنك او تعطيتني حتى  
معناه ان احد الامرين واقع البتة  
ويستفاد ان اللزوم يتقطع عند  
الاعطاء او ان اللزوم كائن كل  
وقت الا وقت الاعطاء انتهى فوقع  
الترادف بحمد الله تعالى ويجيء  
او بمعنى بل ويختص بالجل وليس  
حينئذ حرف عطف بل حرف  
استئناف واذا عطف بامالزم  
قبل المعطوف عليه اما اذا عطف  
باو يجوز تركه وانكر بعضهم كون  
اما حرف عطف لانها قبل  
المعطوف عليه ليست للعطف قال  
الرضي والحق هذا والمساطة  
الواو الداخلة على الثانية واما  
مفيدة لاحد الشئين غير عاطفة

ويلزم قبل ام المتصلة بهمزة الاستفهام ويكون المعطوف والمعطوف عليه في حكم لفظ واحد اذ قولك ازيد عندك  
ام عمرو في قوة قولك ايها عندك والمنقطة غير مختصة بالاستفهام تدل على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستئناف  
كلام بعده بمعنى بل والهمزة غالبا اما للاستفهام مثل انها لا بل ام شاء بمعنى بل ام شاء اول الانكار نحو ام يقولون  
افتربه وقد يكون بمعنى بل فقط بان يضرب بام عن الاستفهام ويقصد بما بعده الاخبار كقوله تعالى ام انا خير  
من هذا الذي هو مبهين اذ لا معنى للاستفهام هنا او يذكّر بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي

الظلمات والنور وكقوله تعالى ام من هذا الذي هو جندلكم ( ولا ) لنفي ما ثبت للاول نحو جاءني زيد لا عمرو  
فهو مختص بالثبت لا يجيء بعد نفي ولا ينهي ولا يجوز تعدد المعطوف به فلا يقال جاءني عمرو ولا زيد لا بكر ويعطف  
به على المنادى فيقال يا زيد لا عمرو وكذا في التسهيل والمثبت اعم من اللفظي والمعنوي نحو ما زال زيد قائما لا قاعدا  
( وبل ) تقع بعد الاثبات والنفي باتفاق من البصريين والكوفيين في الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف  
عليه في حكم المسكوت عنه بان جعله كان لم يذكّر لان ذكره كان خطأ عمدا اوسهوا او في النفي والنهي نحو ما جاءني  
زيد بل عمرو ولا يجيء زيد بل عمرو فكذلك عند الجمهور فان المعطوف ( ٢٢٥ ) عليه في حكم المسكوت عنه لكن

ما بعد بل اثبات لنفي وعند المبرد بل  
في النفي مثله في الاثبات فيفيد عدم  
يجيء عمرو وزيد كانه لم يذكّر  
ونقل السيد السند في شرح  
المفتاح عن بعضهم انه في النفي  
لا ثبات الحكم للمعطوف بعد نفيه  
عن المعطوف عليه ويبقى على هذا  
عده اهل البلاغة من اداة القصر  
واذا كان ذكر قبله لا فان كان  
الكلام مثبت نحو جاءني زيد  
لا بل عمرو فهو لنفي الحكم عن  
المعطوف عليه واذا كان منفيًا  
فلتقرير النفي في المعطوف عليه نحو  
ما جاءني زيد لا بل عمرو وما بعد  
بل باق على الخلاف المذكور  
واذا عطف بها الجملة على الجملة  
تفيد الانتقال من حكم الى اهم

( ولكن ) ليست عاطفة ( ١٥ - ابوي - ) اذا كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة من المشددة  
وشرطها مفارقة ما بعدها لما قبلها نفيًا وايجابًا ولومعنى نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ونحو زيد غائب لكن عمرو  
وقد يجيء عاطفة للمفرد في الكلام الموجب حملا على بل نحو جاءني زيد لكن عمرو وقال الرضي ليس لهم به  
شاهد فقد تم العشرة وزاد بعضهم اى المفسرة والاصح ان ما بعده عطف بيان وزاد الكوفيون ليس والاخفش  
والفراء الا نحو

وكل اخ مفارقة اخوه \* لعمر ابيك الا الفرقدان

( واذا عطف ) اى اوقع العطف اى اذا اريد ايقاع العطف ( على الضمير ) لا الظاهر ( المرفوع ) لا المنصوب  
وسيجيء حكم العطف على المجرور ( المتصل ) لا المنفصل فان المنفصل لا شرط للعطف فيها بارزا كان ذلك المتصل  
او مستترا ضمير غائب او مخاطب او متكلم مفردا او ثنية او جمعا



(يجب تأكيده) أولا (بمنفصل) ويقبح تركه عند البصريين في السعة وعند الكوفيين يجوز بلا قبح مطلقا في السعة أولا (نحو ضربت انا وزيد) ونحو زيد ضرب هو وغلامه والزيدان ضرباهما وعمره ونحو الزيدون ضربوهم وعمره لان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل لكون الاتصال من الطرفين من الفعل لكونه محتاجا الى الفاعل ومن الضمير لكونه محتاجا اليه لعدم استقلاله في التلفظ فصار العطف عليه كانه على بعض حروف الكلمة فاكد لظهور منه منفصل في الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف على التأكيده لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون تأكيدها ولا يجوز في كل وقت (الا) وقت (ان يقع فصل) بين المعطوف والمعطوف عليه ولو كان بين العاطف والمعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا وقوله تعالى فكذبوا فيهاهم والفاورون (فيجوز تركه) اي التأكيده بلا قبح عند الفريقين لطول الكلام به وانيانه (نحو ضربت اليوم وزيد ونحو ضربت انا اليوم وزيد

احترازا عن المنصوب وقيدته بالمتصل احترازا عن المرفوع المنفصل فانه ليس في العطف عليهما شرط وقوله (يجب تأكيده) جواب اذا يعنى يجب تأكيده ذلك المتصل (بمنفصل) نحو ضربت انا وزيد فانه لما اريد عطف زيد على الضمير المرفوع البارز المتصل في ضربت اكد ذلك الضمير بمنفصل وهو انا فانه مرادف تاء ضربت لدلالة كل منهما على المتكلم وهذا مثال البارز وامثال المستتر فنحو زيد ضرب هو وغلامه وكذا قوله تعالى [اسكن انت وزوجك] وما يجب ان يعلم ان قوله اذا عطف شرط وقوله يجب جزاؤه فالشرط يجب ان يكون مقدما على الجزاء مع ان الامر ههنا بالعكس فان التأكيده مقدم على العطف والسرفيه ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج فيكون معنى كون الشرط سببا للجزاء كونه سببا بحسب الذهن لا بحسب الخارج فانه في الخارج بعكسه ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى [اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم] فمعناه في الحقيقة اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم او لا وقبل الاقامة وايضا معناه في هذا المقام يجب او لا او قبل العطف تأكيده لكن لا يحتاج الى هذه القيود على هذا التوجيه هذا ملخص ما ذكره الشارح وقوله (الا ان يقع) استثناء مفرغ مطلق يجب وظرف له وقوله (فصل) اي يجب ذلك التأكيده في كل الاوقات والوقت وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (فيجوز تركه) اي يجوز حينئذ ترك التأكيده وانيانه وانما قال فصل ولم يقل ان يقع الفصل ليدل التنكير على التقليل اي فصل قليل سواء كان ذلك الفاصل قبل حرف العطف او بعده كقوله تعالى [ما اشركنا ولا آباؤنا] فانه كفى فيه فصلا بلا والمراد بالوجوب ان يكون التركيب غير قبيح عند اهل لغة العرب فانه لو استعمل التركيب بتركة يكون قبيحا عندهم وانما وجب ذلك لان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه شئ يكون العطف كعطف كلمة على بعض حروف الكلمة ولما اكد ذلك بمنفصل ظهر كون ذلك الضمير منفصلا في الحقيقة وانما لم يحذف العطف على ذلك التأكيده لانه لو عطف عليه يكون ذلك المعطوف تأكيدها ايضا وليس كذلك وانما جاز تركه عند الفصل فقالوا في وجهه انه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار ووضف المصنف هذا الوجه في الامتحان فقال وفيه نظر اما اوله فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كافي قوله تعالى [ولا آباؤنا] فالتقول بمحصول الطول به حق يعني عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره استحسانى فكيف

يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيده لما كفى كان ما ذكر في التأكيده مما لا ينفى انتهى وقال الشارح بعد نقله ما في الامتحان فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيده او غيره ليحصل به اي بالفصل نقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزية لاستقلاله انتهى حاصله ان التزامهم الفصل في جواز عطف المستقل الى غير المستقل ليحصل في المعطوف المستقل نقصان يقابل مزية استقلاله ليعد حصل بالفصل حتى يساوى المعطوف والمعطوف عليه في الناقضية فنقصان المعطوف عليه عدم استقلاله ونقصان المعطوف بدمه عن متبوعه فيجئذ وجب فصله اما بتأكيده كما في الصورة الاولى او بغيره كما في الصورة الثانية ولكن للفصل بالتأكيده فائدة اخرى وهي اعلام بان ما ظن انه جزء غير مستقل ليس في محله لان ما يرادفه مستقل ليس بجزء من شئ \* فان قيل ان البدل من المتصل وعطف البيان منه والتأكيده كالمعطوف بالجرور فلم اشترط في المعطوف ان يكون مفصولا ولم يشترط ذلك في غيره حتى يجوز التأكيده والبدل والبيان بلا فصل \* قلنا الفرق بينه وبين الثلاثة ان المعطوف مستقل لفظا ومعنى بخلاف الثلاثة فانها وان كانت مستقلة لفظا لكنها غير مستقلة معنى لانه يجوز ترك الثلاثة في افادة المقصود ولا يجوز ترك المعطوف كذا في الشرح (واذا عطف) اي اذا اريد عطف شئ (على المضمير المجرور اعيد الحافض) اي وجب اعادة الجار الذي جر المعطوف عليه من حرف جر او اسم مضاف مثال الاول (نحو مررت بك وزيد) ومثال الثاني قوله (والمال بيني وبينك) فان يزيد في الاول اريد عطفه على المضمير المجرور الذي في بك وقوله بينك اريد عطفه على الياء المتكلم المضاف اليه في بيني فاعيد الياء في الاول ولفظ بين في الثاني وانما قال المضمير المجرور ولم يقل على المجرور فان العطف على المظهر المجرور جائز بلا اعادة الجار فيجوز ان يقول مررت بزيد وعمره وان اعيد في بعض المواضع لنكتة آخر وانما وجب اعادة الجار فيه لانه لما احتاج الجار في وجوده الى الضمير المجرور واحتاج الضمير المجرور ايضا الى الجار في وجوده لانه لا يتصور فيه وجوده منفصلا لا تحصر الضمير المجرور على المتصل اتصل احدهما بالآخرى اشد الاتصال وكانا كواحد فتوهم العطف على بعض حروف الكلمة اشد توهم بخلاف الفعل مع مرفوعه المتصل فانه ليس فيه هذا

واذا عطف على الضمير المجرور) لان العطف على المظهر لا يشترط فيه شئ اعيد الحافض اي الجار في المعطوف حرفا كان او اسما مضافا لكمال الاتصال فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ولم يكن له منفصل يؤكد به وفي الاستعارة مذلة والفصل في المرفوع نائب عن التأكيده واذا لم يمكن الاصل لم يمكن البدل وايضا اذا عطف الضمير المجرور على مثله لا يعطف الا بالجار فاطرد وعند الكوفيين يجوز بلا اعادة (نحو مررت بك وزيد) والجار في المعطوف زائدة اما في حكم المدم والجر بالاول بدليل (والمال بيني وبينك) اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد واما كسائر الحروف الزائدة والجر به كافي كفى بالله وبين مضاف الى متعدد معنى لان الثاني زائدة فكان الاول مضاف اليهما اختاره الرضى



الاتصال فلذا يجوز المعطف فيه مع الفصل بخلاف هذا فانه لا يجوز عطفه بغير اعادة الحافض ولومع فصل . ثم اختلف البصريون والكوفيون فقال البصريون لا يجوز بغير اعادة الحافض في حالة الاختيار ويجوز في حالة الاضطرار وقال الكوفيون يجوز في الحالتين مستدلا بالاشعار **والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما** اي في الحكم الذي **يجب** اي ذلك الحكم في المعطوف عليه **ويمتنع** اي لا يجوز ذلك الحكم وقوله **له** متعلق لاحد الفعلين على طريق التنازع والضمير المجرور راجع الى المعطوف عليه والمراد من قوله فيما يجب ويمتنع هي الاحوال التي يجب ان تعرض له او يمتنع عرضها بالنظر الى الغير فقط او بالنظر الى الغير والى نفسه مثلا اذا وقع المعطوف عليه صلة لموصول وكان المعطوف ايضا جملة يجب ان يوجد في المعطوف عائد الى الموصول كما يجب ذلك في المعطوف عليه مثلا اذا قلنا جاءني الذي ضرب وقعد يجب ان يكون في جملة قعد ضمير راجع الى الموصول ويمتنع عكسه وهو ان لا يوجد عائد في المعطوف في نحو جاءني الذي ضرب وقعد عمرو لان سبب وجوب العائد في المعطوف عليه كونه صلة وهذا السبب موجود في المعطوف ايضا واما اذا كان سبب العروض لاحدهما غير واقع للآخر فلا يكون كذلك كما اذا قلنا يزيد وعطفا عليه والحارث فان دخول لام التعريف يمتنع في المعطوف عليه للزوم اجتماع آتي التعريف وهذا السبب غير موجود في المعطوف لعدم حرف النداء فيه واذا عطف عليه وعمرو يكون ايضا مبنيا لوجود سبب البناء فيه ايضا واذا عطف عليه نحو عبدالله يكون منصوبا لعدم وجود سبب البناء فيه لكونه مضافا وكذا اذا قلنا ما زيد قائما او بقائم وعطفا قولنا ولا ذاهبا عمرو على خبر ما المشبهة بليس لا يجوز في لا ذاهب الارتفاع على انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر فانه لو نصب على تقدير ان يكون معطوفا على قائما او جرح على تقدير ان يكون معطوفا على قائم يكون متمنا لحلو المعطوف عن الضمير العائد الى اسم ما وهذا هو المراد بهذا القول وليس المراد به ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس ولا عطف المفرد على الثني والجمع وبالعكس وهذا ملخص ما ذكره الشارح **ويجوز عطف**

زيد قائم وعمرو قاعد من عطف مفردين على مفردين ( ويجوز عطف

شئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد ) بل اشياء على معمولات عامل واحد ( بالاتفاق ) لانه باقامة العاطف مقامه والواحد يقوم مقام الواحد مختلفين في الاعراب ( نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالد ) او متفقين نحو ظنت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلمت زيدا عمرا فاضلا وبكر احمد كريبا ( ولا يجوز ) عطفهما بحرف واحد ( على معمولي عاملين مختلفين ) في معمول اتفاقا في **٢٢٩** العمل او اختلاف لان حرف المعطف

شئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالد ) حيث عطف بحرف واحد وهو الواو كلمة بكر على زيد وكلمة خالد على عمرا وهما معمولان لعامل واحد وهو ضرب وانما جاز هذا فانه قد سبق ان حرف المعطف قائم مقام عامل وقيام الواحد مقام الواحد جاز عقلا **ولا يجوز** اي لا يجوز عطف شيئين بحرف واحد **على** معمولي عاملين مختلفين **فانه يلزم** منه ان يقوم الواحد مقام العاملين وقوله **الا عند تقدم الجار** استثناء مفرغ اي لا يجوز ذلك في كل وقت الا وقت كون العامل الجار مقدما على غيره وقوله **على رأي** خبر مبتدأ محذوف اي هذا الجواز كائن على رأي بعض وقوله **نحو** في الدار زيد والحجرة عمرو **فان قوله** والحجرة بالجر معطوف على الدار المجرور بنى وقوله عمرو بالرفع معطوف على زيد المرفوع بالعامل المعنوي وهذا عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي العاملين المختلفين وانما قال على رأي فان في هذا اربعة اقوال على ما في شرح التسهيل احدها عدم الجواز الا اذا كان احد العاملين جاريا واتصل المعطوف بالعاطف سواء كان المجرور مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او مؤخرا كما في نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة او انفصل المعطوف من العاطف بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو ونحو ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبة ابن الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم التشتري وابن الحاجب والرابع

ان لا يجوز هذا المثال بل مثال المتن لان التقدم على العامل المعنوي لا يتصور ويحتمل ان يكون المراد كون الجار مقدما على ما روي عن الكسائي والفراء والزجاج والاخفش حينئذ يجوز المثالان ونحو في الدار زيد وعمرو الحجرة ومنه سيبويه مطلقا لما ذكرنا والفراء معه على ما نقل ابن مالك عنه وهاهنا ضميران الجار في كل صورة يتوهم المعطف على معمولي عاملين نحو قوله « ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة » اي



ولا كل بيضاء وانما جوزه الاكثر بشرط الضابطة المذكورة قياسا على مورد السماع كالذ كورة وقول آخر  
أكل امرئ تحسين امرأ \* ونار توقد بالليل نارا

اذا العطف على معمولي عاملين خلاف الاصل فاطرد في مورد سماعه لا في غيره كذا في الرضي (الثالث) من الخمسة  
(التأكيد) قال في الصحاح ٢٣٠ \* الافصح التوكيد والتأكيد التقرير ولما كفي تصويره بما

يطلق عليه لفظ التأكيد في تقسيمه ترك تعريفه مع ان معناه اللغوي ينبئ عن تعريفه وشرع في تقسيمه فقال (وهو قيمان لفظي) سمي به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى والمعنوي يقرر المعنى فقط فسمى ذا معنويا وذلك لفظيا فرقا بينهما (وهو تكرير اللفظ الاول) بمعنى مكرره اما بعينه او بموازنه مع اتفاق في الآخر المقصود به ترزين الكلام (او مرادفه) كأننا (في المضمير المتصل) ولا يخفى ما في عبارة المصنف من المساحة لان التكرير ليس التأكيد الاصطلاحي الذي هو التابع ولذا افسرناه بالمكرر فاختلف عطف المرادف لان الظاهر عطفه على المضاف اليه وهو ظاهر الفساد ولا يمكن ان يراد به المؤكد بفتح الكاف الذي هو الضمير المتصل لاضافته الى ضمير اللفظ الاول فهو اما مرفوع معطوف

على التكرير والضمير رجع الى اللفظ الاول او مجرور معطوف على المضاف اليه فيكون من قبيل « علفتها تنبا وما باردا » اي او ذكر مرادفه على ان يراد بالمصدر معناه المصدرى على المساحة او المجاز او المضاف مقدر (ويجوز) اي التكرير مطلقا اي سواء كان من التأكيد اللفظي من المعمول او لم يكن فيصح قوله (في الالفاظ كلها) على عمومها اسماء او افعالا او حروفا او مركبات او يجزى التأكيد اللفظي من المعمول فيخص الالفاظ بالاسماء اي بالاسماء كلها لا في بعض

كالعنوي ولكن لا يساعده التثنية (نحو جاني زيد زيد) او حسن بسن لفظهمم والمقصود ترزين الكلام (وضربت انت وضرب ضرب زيد) وضرب الثاني غير عامل ونحو نعم نعم اولا لا في جواب هل عندك زيد (وزيد قائم زيد قائم) وضرب زيد ضرب زيد وزيد في الدار اوفى الدار غلامه في الدار غلامه وزيد ان تعطه يشكر ان تعطه يشكر وقد تدخل الفاء ونم على التأكيد اللفظي (ومعنوي هو مخصوص بالمعارف) من الاسماء اي لا يكون متبوعه الا المعرفة ولا يجزى كالمعنى في الالفاظ كلها اريد بها العموم او الخصوص باتفاق البصريين وقال الفاضل العصام والظاهر جواز صمت شهرا كله للحاجة الى تأكيد هذا المنكر كالمعرفة والكوفيين جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كانت معلومة القدر نحو درهم ودينار ويوم وليلة بخلاف رجال ودرهم (وهو) اي التأكيد المعنوي (نفسه) ٢٣١ \* وعينه (بمعنى ذاته) وقد زاد

فيهما الباء فيقال جاءني زيد بنفسه وبعينه فلا يكونان بهذا المعنى الا تأكيدا ويتصرف فيهما افراد او جمع قلة في التثنية والجمعين هو الاول وفي الضمير يفرد للمفرد ويثنى للتثنية ويجمع للجمعين تقول جاءني زيد نفسه والزيدان انفسهما على المختار كما في قوله تعالى فقد صفت قلوبكما لكرامتهم اجتماع اثنين متحدين معنى او الاول جزأ من الثاني مضاف احدهما الى الآخر ونفسها على ما حكاه ابن كيسان عن بعض العرب والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان انفسهما وانفسهما والهندات انفسهن ويتصرف في العين مثلها (وكلاهما) للمثنى

الحاجب فقوله (نحو جاني زيد زيد) مثال للتأكيد اللفظي الذي هو المراد ههنا (وضربت انت) مثال للتأكيد اللفظي الذي هو مرادف اللفظ الاول (وضرب ضرب زيد) مثال للفعل الذي يكون مكررا ويقال له التأكيد لكن لاصطلاحا ويقال التأكيد ايضا للحرف المكرر نحو لا او نعم نعم في جواب اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم) مثال للجمله المكررة التي يقال لها التأكيد ايضا ولكن لا يطلق التأكيد الاصطلاحي الاعلى المتالين الاولين وقوله (ومعنوي) معطوف على قوله لفظي اي القسم الثاني منه معنوي اي يقرر معنى المتبوع فقط (وهو) اي التأكيد المعنوي (مخصوص بالمعارف) يعني انه لا يجزى في كل الالفاظ كاللفظي بل هو مختص بالاسماء التي تكون معرفة اما بالاضافة او بغيرها ولا يجزى في الاسماء النكرات باتفاق البصريين واما الكوفيون فيجوزون تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لان نحو رجال ودرهم لانهما ليسا بمعلوم المقدار (وهو) اي الاسم الذي يكون تأكيد معنويا (نفسه وعينه) اي لفظهما وهما بمعنى ذاته (وكلاهما) اي لفظ كلاهما للمذكر (وكلاهما) اي ولفظ كلاهما للمؤنث (وكله) اي ولفظ كله (واجمع واكتع وابضع) بالصاد المهملة او بالضاد المعجمة

المذكر (وكلاهما) للمؤنث ويؤكد بهما المثنى غالبا وقد يؤكد متعدد غير مثنى اتحد عاملها معنى نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ولا تقول توقف زيد وذهب عمرو كلاهما وقد يؤكد المذكر والمؤنث بكليهما (وكله) يؤكد به الواحد مذكرا او مؤنثا والجمع اذا صح افتراق اجزائهما بالنسبة الى مانسب اليهما باختلاف الضمير فردا او جمعا وتذكيرا او تأنيثا تقول قرأت القرآن كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوار كلهن (واجمع واكتع وابضع) بالصاد المهملة او المعجمة يؤكد بها واحد وجمع يصح افتراق اجزائهما باعتبار نسبة الكلام باختلاف الصيغ تقول اخذت المال اجمع واشتريت الجارية بجمع او جاءني القوم اجمعون وجاءني النساء جمع ويجوز اجراء الجموع غير المذكر السالم مجزى المؤنث في كله واجمع واخواته فتقول مررت بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزبائن او



بالدور كلها جماء لتأويلها بالجماعة ومجرى جمع المؤنث الا في الجمع المذكور المكسر العاقل خلافا للاندلسي نحو  
بالزينات او القصور او الدور كلهن جمع ولا تقول بالرجال كلهن جمع بل كلهم اجمعين واكتع وابتع وابضع  
مثل اجمع في جميع ما ذكر وجوز الكوفيون تثنية المذكر والمؤنث تقول اجمان وجمعاوان وكذا اخواته لكنه  
غير مسموع (وهذه الثلاثة اتباع ٢٣٢) جمع تبع كفرس وافراس لا تابع فانه اختلف في ان

(وهذه الثلاثة) وهي اكتب وابتع وابضع (اتباع لاجمع) اي للفظ اجمع  
(ولا تقدم) اي هذه الثلاثة (عليه) اي على اجمع اذا استعملت معه (ولا تذكر)  
اي تستعمل هذه الثلاثة بدون (اي بغير ذكر اجمع) (في الفصح) اي  
في الاستعمال الفصيح واما في غير الفصح فتذكر بدون ما نفسه وعينه فيؤكد  
بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث واختلافهما باختلاف صيغتهما  
وضميرهما فتقول في المفرد المذكر جاءني زيد نفسه وفي المفرد المؤنث جئتني  
هذه نفسها وفي تثنية المذكر جاءني الزيدان انفسهما وفي تثنية المؤنث جئتني  
الهندان انفسهما وفي جمع المذكر جاءني الزيدون انفسهم وفي جمع المؤنث  
جئتني الهندات انفسهن وقس عليه عينه ومن خواصهما جواز جرهما  
بالباء الزائدة تقول جاءني زيد بنفسه وعينه واما كلاهما وكلاهما  
يؤكد بهما المثني نحو جاءني الرجلان كلاهما او جئتني المرأتان كلاهما  
لكون معنهما مثنى واما لفظهما ففرد تقول كلاهما قائم واما كله فيؤكد به  
الواحد والجمع مطلقا ويختلف باختلاف الضمير المضاف اليه فتقول  
قرأت الكتاب كله وقرأت الصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري  
كلهن واما اجمع فيؤكد به الواحد والجمع باختلاف الصيغ تقول  
اخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعا وجاءني القوم اجمعون  
وجئتني النساء جمع وكذا اكتب وابتع وابضع وهن بمعنى اجمع ولا يؤكد  
بلفظ كل وجمع الا ما يفتقر اجزاؤه حسا نحو اخذت المال كله او اجمع  
او حكما نحو اشتريت الجارية كلها او جمعا لان الكلية والاجتماع لا يتصوران  
الا في ذي اجزاء يصح افتراقهما حتى تكون فائدة في التأكيدهما واعلم ان قوله  
ولا يتقدم وقع في نسخ الكافية بالفاء فتكون تفسيرية اي تفسير المعنى الاتباع  
لان تابع الشيء من شأنه ان لا يتقدم على متبوعه فلا اشكال فيه واما في هذا

في جملة عدم التقدم وعدم الذكر وهاتان الجملتان تفسير لتبعية اجمع وفي الرضى ولا خلاف انه لا يجوز تأخير  
اجمع عن احدى اخواته والمشهور انه اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم يؤتى باخواته  
على هذا الترتيب اجمع اكتب ابضع وابتع ولو اريد الجمع بين الفاظ التأكيده المعنوي يقدم النفس ثم العين ثم  
الكل ثم اجمع ثم ونم

(واذا اكد الضمير المرفوع المتصل) البارز او المستكن (بالنفس والعين) اي باحدهما او كليهما (اكد اولاً  
بمنفصل) ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء ويبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تأكيده بمنزلة تأكيد جزء  
الكلمة وقيل لدفع الالتباس بالفاعل (نحو ضرب زيد هو نفسه ٢٣٣) او عينه ضربت انت ونفسك

او عينك وضربت انا نفسي او  
عيني اعلم ان فائدة التأكيده اللفظي  
غالبا دفع توهم السامع ان المتكلم  
غلط او تجاوز كما اذا قلت جاءني  
زيد يجوز ان يتوهم السامع  
انك اردت ان تقول جاءني عمرو  
فغلطت فقلت زيدا وان مرادك  
جاءني خير زيد او غلامه فتجاوزت  
ودفعته بتكريره فكذا فائدة المعنوي  
في النفس والعين دفع توهم التجاوز  
وقيامدها من الالفاظ المعنوي  
دفع توهم السامع مع عدم شمول  
المؤكد للمراد من الاجزاء كما اذا  
قلت قرأت القرآن يتوهم السامع انك  
قرأت بعضه فدفعته بقولك كله او  
اجمع وقس على هذا قوله تعالى  
فسجد الملائكة كلهم اجمعون  
كلاهما يفيد شمول السجود  
لافراد الملائكة فاجمعون تأكيد  
على التأكيده هذا مانص عليه  
الرضي وقال المبرد والزجاج ان  
الاول يفيد الشمول والثاني  
الاجتماع على السجود في زمان  
واحد لانه من الجمع كانه قيل  
ما ترك واحد منهم السجود  
وسجدوا مجتمعين (والرابع)  
من الخمسة (البدل وهو) في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والمناسبة ظاهرة وفي الاصطلاح (المقصود)  
اي التابع الذي قصد النسبة اليه نحو جاءني زيد اخوك ونسبته الى الغير نحو ضيفي زيد اخوك (بالنسبة) الكائنة  
في الكلام خرج ما عدا المطفئ بالحروف

في الكلام خرج ما عدا المطفئ بالحروف



(دونه) اي المتبوع حال من ضمير المستكن في المقصود اي مجاوزا ذلك التابع المتبوع في كونه مقصودا بسبب نسبه في الكلام بان يكون ذكر المتبوع توطئة وتعميدا لذكر التابع فيلزم ان يكون مقصودا لاجل ذكر التابع لمصلحة الاجمال والتفصيل لان ﴿ ٢٣٤ ﴾ في ذكر الشيء اولا بجملا ثم تفصيله تقريراً في الذهن لانه وقوع بعد الطلب فخرج العطف لان

الاسم الذي يكون مقصودا بنسبة الشيء الذي نسب الى المتبوع بحيث لو لم يقصد ذلك لم يذكر المتبوع ولم ينسب اليه شيء وقوله ﴿ دونه ﴾ ظرف مستقر حال من الضمير المستتر في المقصود والضمير المجرور راجع الى المتبوع فقوله بالنسبة شامل لجميع التوابع وقوله دونه اي مجاوزا ذلك الاسم الذي قصد يخرج ما عدا المعطوف بحرف الاضراب فان المقصود في باقي التوابع هو المتبوع والتابع وقوله دونه خص المقصود بالتابع بشرط كون المتبوع غير مقصود منه واما المعطوف بحرف الاضراب فلا فرق بينه وبين بدل الغلط المعبر عند الفصحاء الا في وجه التدارك يعني انهم لما تداركوا في توجيه الدفع لغلطهم عزموا الى طريق العطف ببل فانهم قالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بدء نحو هتدبر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمارة سبق لسائك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكروا التدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم خفي الاضراب عن الغلط فيه بل كذا نقله الشارح عن الامتحان ثم قال نقلا عنه ايضا فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا يعني دخلا في نوع العطف والواسط لا يزيديون بل فيصير بدل غلط انتهى ﴿ واقسامه ﴾ اي اقسام المبدل ﴿ اربعة ﴾ اي بالاستقراء وقوله ﴿ بدل الكل ﴾ بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وازداده الى الكل بيانية اي القسم الاول بدل هو الكل ﴿ من الكل ﴾ وهو المبدل منه وقوله ﴿ ان صدقاً على واحد ﴾ جملة شرطية حذف جزاؤه بقرينة اي ان صدق المبدل والمبدل منه على شيء واحد فهو بدل الكل ﴿ ما سبق من الكل ﴾ نحو جاءني زيد اخوك ﴿ فان زيدا اخوك صدقاً على شخص واحد والمعتبر في بدل الكل اصطلاحاً صدقاً على معنى واحد سواء لم يكن مترادفين او متساويين كافي هذا المثال او كما مترادفين نحو جاءني انسان بشر او متساويين نحو جاءني انسان فاعلق ﴿ وبدل البعض من الكل ﴾ اي والقسم الثاني منه بدل هو البعض

المتبوع ايضا فيه مقصود واورد الرضى العطف ببل لان المتبوع فيه غير مقصود واجيب بانه يقع قصداً ثم يعرض عنه ويقصد الى التابع فكانا مقصودين على سبيل التعاقب بخلاف المبدل وفيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام قسم تقصد فيه الى المبدل منه عدا ثم توهم انه مما سبق به لسائك وانك غلط فيه ويقصد فيه الى المبدل ويسمى هذا بدل بدء وشرطه الترتي من الادنى الى الاعلى وكثيرا ما يستعمله البلغاء نحو فلان بدر شمس وقسم تقصد الى المبدل منه لنسيانك المقصود الذي هو المبدل ثم تدارك بالمبدل وقسم كما اذا اردت ان تقول حمارة سبق على لسائك رجل تدارك به سبق لسائك الى المبدل منه فالقسمان الاولان كالعطف ببل في كون متبوعه مقصودا معه بالنسبة على سبيل التعاقب ﴿ واقسامه ﴾ اي المبدل ﴿ اربعة ﴾ بالاستقراء ﴿ بدل الكل من الكل ﴾ وهو المبدل منه

اي بدل هو كل المبدل منه ﴿ ان صدقاً ﴾ اي المبدل والمبدل منه ﴿ على شيء واحد ﴾ بان يكون ما صدق عليه احدهما شيئاً صدق عليه الآخر ﴿ نحو جاءني زيد اخوك ﴾ ان كان زيد والاخ المضاف الى المخاطب شخصاً واحداً ونحو اعبد ربك اله العالمين ﴿ وبدل البعض من الكل ﴾ اي بدل هو بعض المبدل منه فالإضافة في هذين

بيانية ﴿ ان كان ﴾ مبدل المبدل ﴿ جزء ﴾ مبدل المبدل منه ﴿ نحو ضربت زيدا رأسه ﴾ ونحو ابغض الناس من عصي الله تعالى منه ﴿ وبدل الاشتغال ﴾ اي بدل بسبب اشتغال احدهما على الآخر غالباً فالإضافة لادنى ملائمة ﴿ ان كان بينهما ﴾ اي بين المبدل والمبدل منه ﴿ تعلق ﴾ واتصال ﴿ ٢٣٥ ﴾ معنوي كأن ﴿ بغيرهما ﴾ اي كون المبدل كل المبدل منه وكونه جزءاً

من الكل ﴿ ان كان ﴾ اي مبدل المبدل ﴿ جزء المبدل منه ﴾ اي جزء من مبدل المبدل منه في الخارج كما كان جزءاً في الذهن ﴿ نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتغال ﴾ اي والثالث منه بدل الاشتغال اي بدل يكون سببه في الغالب اشتغال احدهما للآخر وان كان في بعض الاستعمال يكون شيئاً آخر وهذا كاف في وجه التسمية ﴿ ان كان بينهما ﴾ اي بين الاسم المبدل وبين المبدل منه ﴿ تعلق بغيرهما ﴾ اي بغير الكلية والجزئية ﴿ بحيث تنتظر النفس ﴾ اي نفس السامع ﴿ بعد ذكر الاول ﴾ اي بعد ذكر المبدل منه وقوله ﴿ وتنشوق الى الثاني ﴾ وهو البدل وانما قال وتنشوق بالثاني لان المستتر تحت راجع الى النفس وقد عرفت ان المسند الى ضمير المؤنث يجب تأنيته واما اذا اسند الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقي فيستوي تذكيره وتأنيته كما كان في ينتظر ولعل هذا من عطف الخاص على العام لان كل تشوق انتظار ولا عكس والله اعلم ﴿ نحو سلب زيد ثوبه ﴾ فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر الشيء الذي سلب عنه فانه لا يحمل على انه سلب ذاته بل يحمل على ما يحيط به من جلده او ثوبه وغيرها مما يحويه وقوله بحيث ينتظر الخ اشارة الى انه لا يكفي مطلق الملازمة بل يشترط فيه انتظار السامع وتشوقه الى ذكر الثاني فان قوله جاءني زيد غلامه ليس يبدل اشتغال مع ان بينهما ملازمة بالملكية والملوكية فان النفس لا تنتظر الى ذكر غلامه بعد ذكر جاءني زيد بل هو بدل الغلط ﴿ وبدل الغلط ﴾ اي والرابع بدل الغلط وازداده الى الغلط من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي بدل يكون سببه غلط المتكلم ﴿ ان كان ذكر المبدل منه غلطاً ﴾ نحو رأيت رجلاً حمراً ولا يقع اي بدل الغلط ﴿ في كلام الفصحاء ﴾ بل يوردونه بل ﴿ اي لا يقع قصداً وان وقع نسياناً يوردونه بلفظ بل الاضرابية على طريق العطف ومما نسب به الشارح ان الضمير المستتر في لا يقع ان كان راجعاً الى بدل الغلط مطلقاً اي سواء كان قصداً للايهام او نسياناً او غلطاً صريحاً فلا يصح الحكم بانه لاشيء منه غير

فيه اثناء الى ان اشتغال احدهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق فيشتمل نحو اعجبني زيد حمارة كأن ﴿ بحيث تنتظر النفس ﴾ اي نفس السامع ﴿ بعد ذكر الاول ﴾ وهو المبدل منه اي يكون ذلك الانتظار بسبب ذكر الاول لكونه داعياً على الثانية اجمالاً لكون النسبة اليه غير صحيحة معنى ﴿ وتنشوق الى الثاني ﴾ اي النفس الى ذكر الثاني وهو البدل فيكون اجمالاً وتفصيلاً مقصودان من الابدال فخرج المثال المذكورة لان التعلق بينهما ليس بهذه المشابهة فهو من بدل الغلط ﴿ نحو سلب زيد ثوبه ﴾ فانه متى قيل سلب زيد تنتظر نفس السامع الى شيء يصح اسناد السلب اليه من متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرها وكذا مثل احفظ الله تعالى حقه وتصيب القرسي عرقه ﴿ وبدل الغلط ﴾ اي بدل بسبب غلط المتكلم ﴿ ان كان ذكر المبدل منه غلطاً ﴾ صريحاً لسبق

اللسان والغلط فيه حكمي او النسيان ﴿ نحو رأيت رجلاً حمراً ﴾ او حمارة وهو المتبادر الشائع عند اطلاقه ولذا خص البيان وبه قال ﴿ ولا يقع ﴾ اي بدل الغلط ﴿ في كلام الفصحاء ﴾ بل يوردونه بل ﴿ لان الفصحاء يتداركون الغلط فيه بالمعطف ببل



بمخلاف غيرهم فانهم يقولون على البدل واما قسمه الذي يشترط فيه لترقي المسمى ببدل فانه يقع في كلامهم ولما كان هذا نادرا في الاستعمال لم يتعرض له ولا يذهب عليك ان ما اشتهر من ان ذكر المبدل منه يقع توطئة لذكر البدل انما هو في غير بدل الغلط وانه يجري في الانفاذ كلها مثل التأكيذ اللفظي فيقال قام جاء زيد وزيد من في الدار لان تدارك ﴿٢٣٦﴾ سبق الاسان لا يختص بقسم دون قسم قوله ﴿٢٣٦﴾ ويجب وصف

واقع في كلام الفصحاء لانه يقع بمضه كما عرفت من اقسامه وان كان راجعا الى البدل الغلط صريحا فيصح قوله انه لا يقع فانه غير واقع في كلامهم لكن يبقى حيثئذ القسم الذي يقع قصدا للايهام ثم قال فالوجه ان يختار عبارة البضاوي اى في متن الامتحان فانه قال والاقيد غلط يعنى انه ان لم يكن بدل الكل ولا بدل البعض ولا بدل الاشتمال فهو بدل الغلط سواء وقع في كلامهم او لا فعنى بدل الغلط عنده ما ليس ببدل الكل ولا بدل البعض ولا بدل الاشتمال ويجب وصف النكرة ﴿٢٣٦﴾ واصفا الوصف من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وقوله ﴿٢٣٦﴾ من المعرفة متعلق بالمبدلة وهو صفة النكرة وقوله ﴿٢٣٦﴾ بدل الكل بالنصب مفعول مطلق لبيان النوع يعنى اذا اريد ان يجعل النكرة المحضة بدلا من المعرفة بدل الكل من اقسام البدل يجب توصيف تلك النكرة بصفة ﴿٢٣٦﴾ نحو قوله تعالى بالناسية ناسية كاذبة ﴿٢٣٦﴾ فان ناصية في هذه الآية وصف بكاذبة لوقوعه بدلا من الناصية المعرفة وفي هذا اشارة الى انه لا يلزم مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف والتشكيك كافي للزمت وانما وجب ذلك لان البدل لما كان مقصودا بالنسبة كان حقه ان يكون اشرف من المبدل منه فيكون نكارة اخس من المبدل منه المعرفة فيثبت وجب ان يوصف حتى يكون نكرة مخصصة ليكون جابرا لما فيه من النكارة المحضة وانما اختص هذا ببدل الكل لان غيره من بدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط ليس له الاتحاد مع المبدل منه فلا يضر تغير البدل في التعريف والتشكيك للمبدل منه ولا يبدل الظاهر من المضمير بدل الكل ﴿٢٣٦﴾ يعنى انه لا يجوز ان يحمل الاسم الظاهر في قسم بدل الكل بدلا من المضمير ﴿٢٣٦﴾ الامن الغائب اى لا يجوز هذا من ضمير الامن ضمير الغائب فانه يجوز ان يجعل الظاهر بدلا منه ﴿٢٣٦﴾ نحو ضربته زيدا ﴿٢٣٦﴾ فان زيدا اسم ظاهر جعل بدلا من المضمير الغائب في ضربته وانما لم يجز ذلك في ضمير المتكلم والمخاطب فانهما اقوى من الاسم الظاهر

النكرة ﴿٢٣٦﴾ المحضة المبدلة ﴿٢٣٦﴾ من المعرفة ﴿٢٣٦﴾ يدل على ان المطابقة بينهما تعريفا وتشكيكا غير لازمة مثل جاءني بكر غلام زيد ﴿٢٣٦﴾ بدل الكل ﴿٢٣٦﴾ فلا منع عن نحو مررت بزيدا حمار واما بدل البعض وبدل الاشتمال فلا بد فيهما من ضمير المبدل منه فيخصصان به لاحالة وانما وجب في بدل الكل ليكون كالجابر لتقصان النكارة ولثلاثا يكون المقصد انقص من غيره من كل وجه وقيل لا يجب بل يجوز عند ابي على اذا اشتمل البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض نحو زيدا الرجوع به قري اى رجوع الخلف قال الرضى والحق مع ابي على ولو عم الوصف اللفظي والمعنوي اتحد قول الجمهور مع ابي على ﴿٢٣٦﴾ نحو قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة ولا يبدل الاسم الظاهر من المضمير بدل الكل من الكل الا من المضمير الغائب ﴿٢٣٦﴾ لان ضمير المتكلم المخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنه ما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص وهذه العلة وان اقتصت عدم جواز ابدال من المضمير مطلقا لان الضمائر كلها اعرف الا انه سوغ كونه مثلها (نحو ضربت زيدا) وسمع الاخفش «مررت في المسكين عليك الكرم المول» ولذلك اطرده الجواز في الضمائر

كلها واما بدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز فيها ابدال الظاهر من المضمير اى مضمير كان لتغير معناها نحو اشتريتك نصفك واعيتك فهمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار (والنوع الخامس) من الانواع الخمسة (عطف البيان وهو تابع جى به لا يوضح متبوعه) ولا ﴿٢٣٧﴾ يلزم منه ان يكون التابع اوضح من المتبوع لا مكان حصول

فيلزم ان يكون المبدل منه الغير المقصود اقوى من البدل المقصود واما ضمير الغائب فانه مساو للاسم الظاهر فلا يلزم فيه ذلك المحذور وانما خص هذا ببدل الكل ايضا لان هذا المحذور واقع فيه دون غيره من الابدال لاتحاد مدلوله مع مدلول المبدل منه واما غيره فلتغير مدلولها لا يضر فيه الاخسية فيجوز ان يقال اشتريتك نصفك في بدل البعض واعيتني علمك في بدل الاشتمال وضربتني الحمار في بدل الغلط ﴿٢٣٧﴾ والخاص من التوابع الخمسة ﴿٢٣٧﴾ عطف البيان وهو تابع جى وقوله ﴿٢٣٧﴾ فعل مجهول وقوله ﴿٢٣٧﴾ نائب فاعله والضمير المجزور راجع الى التابع قوله ﴿٢٣٧﴾ لا يوضح متبوعه ﴿٢٣٧﴾ متعلق بجى اى المقصود من اتيانه وذكره تحصيل الايضاح في متبوعه وقد خرج بهذا القيد التوابع الاربعة ودخلت فيه الصفة الكاشفة فانها جى بها ايضا لا يوضح متبوعها وقد خرجت بقوله ﴿٢٣٧﴾ ولا يدل على معنى في متبوعه ﴿٢٣٧﴾ فان المقصود من الصفة الكاشفة هو الدلالة على معنى في متبوعه مع الايضاح وليس هذا في عطف البيان ﴿٢٣٧﴾ نحو اقسام بالله ﴿٢٣٧﴾ اى نحو قول اعرابي قال في حق امير المؤمنين عمر رضى الله عنه قوله ﴿٢٣٧﴾ ابو حفص فاعل اقسام وهو كنيته رضى الله عنه وقوله ﴿٢٣٧﴾ عمر ﴿٢٣٧﴾ بالرفع عطف بيان لابي حفص جى به لا يوضح المراد من ابي حفص والايضاح المذكور قد يحصل من التابع وقد يحصل من مجموعي التابع والمتبوع فيثبت لا يلزم ان يكون التابع اوضح من المتبوع ﴿٢٣٧﴾ فمجموع ما ذكرنا من الممولات اى من الممول بالاصالة ومن الممول بالتبعية ﴿٢٣٧﴾ ثلاثون ﴿٢٣٧﴾ والفاء فيه فذلكة وهو اجمال بمد التفصيل

### الباب الثالث

اى من الابواب الثلاثة التى هي اجزاء الرسالة ﴿٢٣٧﴾ في الاعراب ﴿٢٣٧﴾ اصله مصدر من اعرب يعرب ومعناه الايضاح يقال اعربته اى اوضحته وهمزته لاتعدية او الصيرورة والمعرب اسم مكان فانه صفة لاسم يوجد فيه الاعراب فيكون محل ايضاح ﴿٢٣٧﴾ وهو ﴿٢٣٧﴾ فى الاصطلاح ﴿٢٣٧﴾ شئ جاء من العامل ﴿٢٣٧﴾

من المتبوع لا مكان حصول الايضاح من اجتماعهما كما اذا كان شخصان مكنيا كل بابي عمرو واشخاص كثيرة اسمهم زيدو واحد منهم كنيته ابو عمرو فقلت جاءني ابو عمرو زيد حصل الايضاح ﴿٢٣٧﴾ ولا يدل ﴿٢٣٧﴾ عطف على جى ﴿٢٣٧﴾ على معنى ﴿٢٣٧﴾ حاصل ﴿٢٣٧﴾ اى فى متبوعه خرج به الصفة الموضحة قال الفاضل المصام فلا يحمل ما يحتمل كونه صفة عطف بيان وجعل صاحب الكشف فائدة عطف البيان فى قوله تعالى جعل الله كعبة البيت الحرام المدح ﴿٢٣٧﴾ نحو اقسام بالله ابو حفص ﴿٢٣٧﴾ ابو حفص كنية عراب الخطاب وعمر بيان له وتماه «ما مسها من ثقب ولا دير اغفرله اللهم ان كان فجر وقصته معروفة (ومجموع ما ذكرنا من الممولات ثلاثون) فذلكة

ما ذكر من الممول بالاصالة والممول بالتبعية ان احكمت احكمت الباب الثالث ﴿٢٣٧﴾ من الابواب الثلاثة الاتى للرسالة

بمجموعها ﴿٢٣٧﴾ فى الاعراب وهو ﴿٢٣٧﴾ فى اللغة اما من اعرب بمعنى اوضح ايضاح المعانى بعضها مامن بعض او من عربت معدته اى فسدت والهمزة لازالة الفساد لازالة فساد التباس بعضها بالمعنى وفى الاصطلاح ﴿٢٣٧﴾ شئ حركة او حرفا او حرفا (جاء من) قبل (العامل) بسبب تعلقه بالممول ويجبى واحد من المعانى



عليه أو بسبب المشابهة التامة على ما بين في بحث العامل والنجي من العامل ظاهر في الحركة والحذف والحرف في الاسماء الستة لان الآخر ساكن قبل العامل فيتحرك بمجيئه وفي الحذف متحرك اذ فيه نون قبله ثم يحذف بدخوله والحروف في الاسماء الستة مثل الحركات فيما هو معرب بالحركة اما معدومة او في الآخر حرف غيره واما في الحرف فغير ظاهر لانه ﴿ ٢٣٨ ﴾ موجود قبل العامل مثلا مسلمون ومسلمين ومسلمان ومسلمين

صبيغ موجودة قبل دخول العامل وبعد العامل لم يوجد الا ما يوجد قبله والذي يظهر ان حروف الاعراب لا تدل على معنى قبل العامل بل معنى الجمع والتثنية يفهم من صيغتهما على الاشهر من الاقوال او تدل على التعدد على ما هو المختار عند المصنف وبعد دخوله تدل على المعاني المختلفة او عليها وعلى معنى التعدد فباعتبار دلالتها على المعاني يعتبر حدوثها بالعامل لان حدوث المعاني بالعامل فحروف الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة في اللفظ فلا اعراب من حيث انه اعراب لا يكون الا بعد العامل هكذا ذكره المصنف في الامتحان واطرد فيه جميع الثنائي معربا كان مفردا او مبني لان التثنية اما كانت مفردة ارادوا ان يجماعوا كلها على وتيرة واحدة من الاعراب نحو رجلا ورجلين وهذان وهذين واللذان

اي تغير يحصل في آخر الكلمة بسبب ورود معنى في تلك الكلمة او رده العامل فقوله جاء من العامل صفة شئ وقوله ﴿ يختلف ﴾ صفة بعد صفته والباء في قوله ﴿ به ﴾ سببية متعلق يختلف وقوله ﴿ آخر المعرب ﴾ فاعل يختلف اي يختلف آخر اللفظ المعرب بسبب ذلك الشئ لفظا او تقديرا او محلا والمراد من الشئ حركة او حرف او حذف وانما لم يقل جاء بواسطة من العامل مع انه المراد اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فان قيل ان قوله جاء من العامل يصدق على الواسطة ايضا مع انه ليس باعراب قلنا ان الواسطة وان جاء من العامل لكنه لم يجيئ بواسطة والاعراب جاء بواسطة فحصل الفرق بينهما والمراد مما جاء من العامل اعم مما جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب في الحركة فان حركة زيد المرفوع بالفاعلية مثلا جاء من العامل مع صفة الفاعلية الواردة عليه ومما جاء منه صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان واو المسلمون الواقع فاعلا مثلا لم يجيئ من العامل فانها ثابتة قبل التركيب بل ما جاء من العامل صفته التي هي انفاعلية وكذا الحال في التثنية فان الواضع وضع للجمع صيغتين احدهما بالواو والثانية بالياء وكذا حال التثنية وملحقتهما وحال الاسماء الستة المضافة نحو ابوه فيكون لفظ مسلمون ومسلمين لفظين مترادفين موضوعين للجماعة المسلم بشرط ان يستعمل الاول في حالة الرفع والثاني في حالتي النصب والجر اما بان يكون غير دال على معنى قبل التركيب او دالا على معنى الجمعية فقط والمراد بآخر المعرب هو الحرف الذي يتلفظ عند اضافة الاسم فان واو المسلمون وبائه انما يكون آخره عند اضافته لانه عند الاضافة يسقط تونه فيكون الواو والياء آخره وايضا يكون المراد من الآخر الآخر الحقيقي كدال زيد والآخر المجازي كثناء قائم وباء بصري وواو مسلمون فان التاء والياء النسبية ونون الجمع ليست بآخر الكلمة حقيقة بل آخرها مجازا واعلم ان

والذين ﴿ يختلف به ﴾ اي بسببه ﴿ آخر المعرب ﴾ والذي نقيضه تعميم الاعراب اللفظي والتقديرى والمحلى كما في التقسيم الرابع تعميم الاختلاف لها ولكن بابا اضافة الآخر الى المعرب فلا بد من تخصيص الاعراب للاولين وجعل البحث عن المحلى مستطردا او من ان يراد بالمعرب ما فيه الاعراب معربا او مبني والمراد بالآخر ما كان آخره عند الاضافة لو فرضت فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كثناء قائم وباء بصري

الشارح نقل عن المصنف كلاما وهو ان المصنف قال في الامتحان ان الاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى الخ ومآله ان الاعراب يطلق على معنيين احدهما عام وهو الذي اقتضاه عروض المعاني الثلاثة عليه بسبب تعلق العامل به ليكون ذلك الاعراب دليلا عليه وهذا الاعراب يوجد في المعرب والمبني لان المعاني الثلاثة تعرض عليهما وهذا الاعراب بهذا المعنى هو المنقسم الى الانواع الثلاثة فانه ان لم يوجد من ظهوره مانع فهو لفظي وان وجد مانع فهو اما عن عروض حال في آخره او من عروضها في نفسه فالاول تقديرى والثاني محلى ولا شك في ان وجود الاعراب بهذا المعنى تابع لمقتضيه فيوجد في الاسم المعرب والمبني ولا يوجد في غير الاسم من الحرف والماضى والامر بغير اللام ومعناه الثاني هو خاص وهو ما يوجد في المعرب الاصطلاحي الذي هو ما ليس بمبنى وما يوجد فيه من الاعراب هو النوعان الاولان ولا يوجد فيه المحلى هذا ملخص ما نقله الشارح من المصنف ثم قال فان كان المراد بالاعراب ههنا معناه العام يلزم ان يحمل المعرب ههنا على معنى انه ما شتمل على الرفع والنصب والجر والحزم لانه على معنى انه اسم لا يناسب المبني الاصل وان كان المراد به معناه الخاص وهو ما يختلف به آخر المعرب لا آخر المبني وكان المراد بالمعرب معناه الاصطلاحي فيخرج المحلى من الحد والمحدود جميعا مع انه ذكر المحلى في اقسامه والجواب انه اخرج عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبة المحلى لكون المانع منه نفسه وهذا على تقدير الارادة بالاعراب معناه الخاص وبالمعرب معناه الاصطلاحي واما الجر بالحرف الزائد ويمثل رب وان المضاف بالاضافة اللفظية وجزم الماضى ونصبه بان وان الداخلتين عليه بواسطة وقوعه موقع المضارع فخارجة عن الحد والمحدود لعدم صدق معنى الاعراب بهذا المعنى عليها لعدم مقتضى الاعراب في كل منها فيكون التعريف للاعراب الاصل لا الملحق به ولو اريد بالمعرب ما يشملها وزيد في تفسيره او حمل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنها هذا ملخص ما ذكره الشارح فان قيل ان قوله يختلف بسببه يصدق على الواسطة فان لها دخلا في الاختلاف المذكور واجيب بان المتبادر من الباء في قوله هو السبب القريب والسبب القريب بالنسبة الى ارجاع الضمير الجزور الى الموصول هو العامل وان كان بالنسبة الى الخارج هو الواسطة ولما فرغ من تعريف الاعراب



(وله) أي للأعراب مطلقا (تقسيمات أربعة) بالاستقراء (متداخلة) يدخل أقسام بعضها في بعض لأنها متغايرة لا متباينة مثلا أقسام التقسيم الأول ذات الأعراب ومن توجد في التقسيم التي بعدها كتقسيم الاسم إلى ٢٤٠ العرب والمبنى باعتبار وتقسيمه إلى المعرفة والنكرة وإلى المفرد

والثنية والجمع (التقسيم الأول) من التقسيمات الأربعة تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) أي ذات الأعراب وحقيقته ما هو ولكون ذات الشيء مقدما قدم (ف نقول هو) أي الأعراب (أما حركة) وهي الأصل لحقتها وكونها أدل على المقصود ولذا قدم (أوحرف) وهو تضعيف الحركة أو مشابهة وليس بأصله (أوحذف) ولا يكون الأحذف الحركة أو الحرف ولذا آخر (والحركة ثلاثة) بالاستقراء (ضمة) سميت بها لانضمام الشفتين بها (فتحة) لانفراج الفم بها (وكسرة) لتسفل الحنك كأنه منكسر (نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف أربعة وأو والف وياء) لأن الحركات إبعاضها (نحو جاءني أبوه ورأيت أباه ومررت بابيه ونون) لأنه مثل حرف اللين في اللين والخفة (نحو يضربان) ويضربون وتضربين مثال لما أعرب بالنون في حالة الرفع والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب \* فإن حذف حركة الباء أعرب \* وحذف الآخر نحو لم يفرز \* فإن حذف الآخر الذي هو الواو في لم يفرز والياء في لم يرم والالف في لم يخش أعرب \* وحذف النون نحو لم يضربا \* وكذا لم يضربوا ولم تضربي فإن حذف النون فيها أعرب \* فالجمع \* أي مجموع ذات الذي وجد في الاستعمال \* عشرة والتقسيم الثاني \* أي من الأقسام الأربعة المتداخلة \* بحسب المحل \* أي تقسيم الأعراب بحسب محله الذي وجد فيه من الأسماء والأفعال \* فهو \* أي محل

النون نحو لم يضربا فالجمع \* أي مجموع الأقسام الحاصلة من هذه التقسيم (عشرة) وقد ظهرت (والتقسيم الثاني) منها تقسيمه (بحسب المحل) أي محل الأعراب وما كان هو فيه أي تقسيم محله (فهو)

أي المحل (أما) معرب أو كائن (بالحركات) بالأحروف (المحضة) أي الخالصة لا يشوبها حذف (أو بالأحروف المحضة) لا يقارن الحذف (أو) معرب (بالحركة مع الحذف) أي مقارن للحذف (أو بالحرف) المقارن (مع الحذف والأول) وهو أما بالحركات المحضة (أما تام الأعراب) معرب (بالحركات الثلاث) في الأحوال الثلاث غير محمول بعضها على بعض صفة كاشفة لتام الأعراب أو بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف (بالضمة رفعا) أي مرفوعا أو في حالة الرفع أو قدر رفع رفعا (والفتحة نصبا والكسرة جرا) من قيل في الدار زيدوا الحجر عرو وهذا النوع من الأعراب أصل من وجهين من حيث \* ٢٤١ \* أنه بالحركة وقد عرفت ومن حيث أنه بالحركات الثلاث في

الأعراب \* أما بالحركات المحضة \* أي غير مختلط بالأحروف أو بالحذف \* أو بالأحروف المحضة \* أي يكون أعراب ذلك المحل بالأحروف في حالاته الثلاث \* أو بالحركة \* أي أو يكون أعراب ذلك المحل بالحركة \* مع الحذف \* أي بعض أحواله بالحركة والبعض الآخر بالحذف \* أو بالأحروف مع الحذف \* والأول \* أي ما يكون بالحركة المحضة \* أما تام الأعراب \* أي يكون لكل حال من أحواله أعراب مستقل مبين للآخرين \* بالحركات الثلاث بالضمة رفعا \* أي في حال رفعه \* والفتحة \* أي وبالفتحة \* نصبا والكسرة \* أي وبالكسرة \* جرا فهو \* أي تام الأعراب من النوع الذي يكون بالحركة المحضة \* الاسم المفرد \* أي الاسم الذي ليس بمنقح ولا بمجوع \* والجمع المكسر \* أي الجمع المكسر لا يجمع بالواو والنون أو المؤنث الذي لا يجمع بالالف والياء وقوله \* المنصرفان \* صفة المفرد والجمع المكسر فان المفرد والجمع المكسر إذا كانا غير منصرفين يكون أعرابهما ناقصا كإني \* نحو جاءني رجل ورجل ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجل أو ناقص \* أي ما يكون بالحركة المحضة أما تام الأعراب كما عرفت أو ناقص \* الأعراب \* أي يكون أحواله الثلاثة بالحركتين وهو على نوعين الأول ما يكون مترك من الحركة الكسرة والثاني مترك فيه الفتحة حيث قال في النوع الأول \* أما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو \* أي ناقص الأعراب منه بترك الكسرة \* غير المنصرف \* أي الاسم المفرد الغير المنصرف أو الجمع المكسر الغير المنصرف \* نحو جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد \* وقوله \* وأما بالضمة رفعا \* إشارة إلى النوع الذي ترك فيه الفتحة \* والكسرة نصبا وجرا وهو \* أي هذا النوع \* جمع المؤنث \* وقوله \* السالم \* بالرفع صفة

حيث أنه بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث لأن الاشتراك خلاف الأصل (فهو) أي المحل الذي هو تام الأعراب مما أعرابه بالحركة (الاسم) لا الفعل (المفرد) لا الثني والجمع بقرينة المقابلة بهما (والجمع المكسر) مذكرا أو مؤنثا ونحو رجال إذا سمي به أما داخل في المفرد اعتبارا بملتيته أو في الجمع المكسر لا اعتبار أصله وتعميم الجمع لما يكون في الأصل وفي الحال وقدم جمع المكسر واحتز به عن السالم مذكرا أو مؤنثا (المنصرفان) صفة المفرد والجمع وهذا النوعان أصل في العربية فلم يدخل فيهما نقص في الأعراب فخرج غير المنصرف والأسماء الستة على ما سيجي من تعريفه (نحو جاءني رجل ورجل ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجالا أو ناقص الأعراب)

عطف على تام الأعراب كائن \* ١٦ - أي - (بالحركتين) وهو قسمان قسم جره محمول على نصبه لعله يسمي في بابه أن شاء الله تعالى وأشار إليه بقوله (أما) معرب (بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) أي هذا القسم (غير المنصرف) وسبأني (نحو جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد) وقسم نصبه محمول على جره وهو ما أشار إليه بقوله (وأما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو جمع المؤنث السالم) وقدم



(نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات) قال الفاضل العصام ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانه اخف والاصل في الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلاث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل في الاعراب بالحركتين على ما ارى ان يكون بالضم والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من خواص الاسم فعلى هذا لو قدم هذا القسم على القسم الاول من قسمي الناقص كافي الكافية لكان فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل العصام لكن المصنف راعى خفة الفتحة فلذا قدم غير المنصرف مع ان اكثره فناسب ان يذكر قريبا من المفرد بقدر الامكان وانما حل فيه النصب حملا على جمع مذكر السالم لئلا يلزم منزلة الفرع على الاصل من كل وجه (والثاني) وهو ما بالحروف المحضة (ايضا) اي كما بالحركات المحضة (اماتم الاعراب) وهو الاصل بعد الاعراب بالحركة ٢٤٢ لان في الاشتراك التباس بعض لبعض كأن (بالحروف الثلاثة)

في الاحوال الثلاثة (بالواو رفعا) لانه من جنس الضمة (والالف نصبا) لانه يناسب الفتحة (والياء جرا) لانه متولد من الكسرة (فهو) اي المحل المذكور (الاسماء الستة) المشهورة (المضافة) لانها غير مضافة معربة بالحركات الثلاث (الى غير ياء المتكلم) واطافة الياء الى المتكلم بما لاحاجة اليه الا للمبتدئ اذ لفظة المضافة يعني عنها اذ لا ياء مضاف اليها سواء لانها اذا اضيفت اليه يكون اعرابها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليه (المفردة) لان المثنى والمجموع منهما مثلها من غيرها (المكبرة) اذ المصغرة منها معرب

جمع (نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات) والثنائي اي النوع الثاني الذي يكون بالحروف المحضة (ايضا) اي وهو نوعان كالنوع الاول (اماتم الاعراب بالحروف الثلاثة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو) اي هذا النوع (الاسماء) اي نوع من الاسماء (الستة) اي اعدادها ستة ويقال لها الاسماء الستة وقوله (المضافة الى غير ياء المتكلم) صفة ثانية وقوله (المفردة) صفة ثالثة وقوله (المكبرة) صفة رابعة يعني ان ستة اسم من الاسماء يكون اعرابها بثلاثة حروف في احوالها الثلاثة لكن لا مطلقا بل بشرط ان تكون مضافة الى غير ياء المتكلم وبشرط ان تكون مفردة لا مثنى ولا مجموعا وبشرط ان تكون مكبرة لا مصغرة فانه اذا لم تكن مضافة يكون اعرابها بالحركة تقول جاءني اب ورأيت ابام ومررت باب واذا كانت مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديرا لكونها مبنية على الكسر تقول جاءني ابي وبشرط ان تكون مفردة فانه اذا كانت مثنى يكون اعرابها ناقصة واذا كانت مجموعا اما ان تكون جمعا سالما واما ان تكون مكسرة فيكون اعراب الاول ناقصا واعراب الثاني بالحركة تقول جاءني الآباء الخ وبشرط ان تكون مكبرة فانه ان كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة ايضا تقول جاءني ابي وقوله الى غير ياء

بحركة نحو جاءني ابيك ورأيت ابيك ومررت بابيك (نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه) والاسماء الستة ابوه واخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال واصل هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين وناقص واوى الافوه فانه فعل بالسكون واجوف فان اسلمه فوه بدليل فوهت والجمع على افواه ثم حذف اللامات فجعلت هي او العين اعرابا لمناسبات ذكرت في المطولات والاصل السماع ومن لغات هذه الاسماء اخ واب وفم وهن مشددات مطلقا واخ واب وهن كبد مطلقا اي في الاضافة وغير والاضافة الى الياء وغير وقال الرضي هو في هن افصح اللغات واخا واخا وابا وحماء كصا مطلقا وفم مطلقا وحج وحمو خب ودلو مطلقا وكل هذه مذكورة في الامتحان نقلا عن الرضي وغيره مع زيادة الا تشديد حم ولم اجد ذكره

المتكلم شامل لما اضيف الى ضمير الغائب نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه والى ضمير المخاطب نحو جاءني ابوك والى الاسم الظاهر نحو جاء ابو عمرو وهذه الاسماء ابوه واخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال وانما جعل اعرابها بالحروف لان هذه ستة من الاسماء التي واخرها حرف علة بقيت او اخرها في حال الاضافة سمعا فان القياس ان يحذف الآخر في امثالها نحو دم فان اصلها دم وحذفت الواو في آخره نسيان نسيا في حال الافراد فانهم لما قسموا محل الاعراب اعطوا لانواع الاسماء من ذات الاعراب الحركة المحضة والحروف المحضة وكانت الحركة المحضة تامة وناقصة ولم تكن الحروف المحضة كذلك بل كانت ناقصة فقط فارادوا ان يعطوا لبعض الاسماء اعرابا تاما من نوع الحروف المحضة واختاروا ستة لان احوال الاسم ثلاثة رفع وتصب وجروا الاعراب الذي اعطى لها ستة ثلاثة من الحركة اعني الضمة والفتحة والكسرة وثلاثة من الحروف وهي الواو والالف والياء وبالنظر الى هذا يكون احوالها ستة ثم نظروا الى افراد الاسماء فارادوا ان يكون ذلك ما يكون آخره حرف علة حتى لا يحتاج الى زيادة حرف ويكون ذلك الآخر كافيا في افادة الاعراب الذي هو زائد على اصل الكلمة وارادوا ايضا ان لا يزداد حرف للاعراب حتى يكون اخف فلم يجدوا فيها ما يابق غرضهم الا هذه الاسماء ولم يختاروا نحو دم فانه يحتاج فيه الى زيادة حرف للاعراب فان لامها محذوفة حذف لا يجوز اظهاره ولم يختاروا نحو العصا فان لامه لما لم يحذف منسيا لم يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة وهذا مناف للاعرابية فان الاعراب لكونه وصفا يكون زائدا واشتروا ان تكون مكبرة فانه اذا كانت مصغرة يلزم ادخال ياء ساكن فيلزم تحريك آخره للاحتراز عن التقاء الساكنين فيكون اعرابها بالحركة البتة (واما ناقص الاعراب) اي هذا النوع اما ناقص الاعراب بان يكون احواله الثلاثة بالحرفين (امابالواو رفعا والياء نصبا وجرا) فترك الالف في هذا النوع (فهو) اي الذي يكون كذلك (جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي لم يتغير بناء واحده للجمعية واشتراط ان يكون من العقلاء واما نحو سنين وارضين وثين وقلين فانها من الشواذ مع تحقق الجمعية وقوله (واولو وعشرون واخواتها) معطوف على جمع المذكر فانها مغيرة للجمعية فان اولو جمع ذو وهو جمع من غير لفظه وعشرون واخواتها ليست بجمع مفرداتها فانها لو كانت كذلك لزم ان تكون عشرون هو ثلاثون فان العشرة

المصنف والمحل الذي اعرابه بالحروف (واما ناقص الاعراب) بالحرفين (امابالواو رفعا) والواو اصل في الرفع لانه كالضمة في الحركة والالف جعل رفعا للضرورة والنظر الى هذا قدم الجمع وملحقاته على المثنى ولو احقه (والياء نصبا وجرا فهو) اي المعرب بهذين الحرفين (جمع المذكر السالم) وقدم نحو سنون وارضون في المجموع الشاذة منه لصدق تعريفه عليه وقد جاء اعرابها بالحركة على النون في الآخر وكذا نحو اربعين حيث يجوز ان يجعل نونه محل الاعراب ولما يشمل جمع المذكر السالم على اولى لانه لا مفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا المقود الثمانية لانه لم يلحق آخر مفردا ليدل على ان معه اكثر منه احتج الى قوله (واولو) كتب الواو بعد الهمزة حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالي الجارة والى قوله (عشرون واخواتها) من ثلاثين



(نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون ورأيت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او) معرب (بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو) اي المعرب بهذين الحرفين من ناقص الاعراب (المتني) وقد مر (واثنان) وكذا اثنان واثان (وكلا) وكذا كلنا (مضافا الى مضمر) ولا بدله من الاضافة فان اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقدير في الاحوال الثلاث لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مضمر جعل اعرابها كاعراب المتني لان الحرف فرع والضمير خلف عن المظهر وفرعه فروع الجانبان فيه (نحو جاءني مسلمان واثان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما) وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمتني وملحقاته بالالف والياء لان حروف الاعراب في الاسماء ثلاثة فلو اعطى كلها لكل منها لزم الالتباس فاعطى الواو وللجمع لانه اعطى له في الفعل والالف للمتني لانه اعطى له في الفعل ثم اعطى الياء لكسر ما قبلها في الجمع للمجانسة وفتح في التثنية للفرق ثم حمل النصب فيهما على الجر

الثلاثة التي هي اقل الجمع موجود فيها وايضا يلزم ان يكون ثلاثون جمع ثلاثة وكذلك ان هذه العقود لو كانت جمعا لحاز اطلاقه على ما فوقه وليس كذلك بل هما ملحقان بالجمع في استعمال اولو وعشرون بالواو في حالة الرفع والياء في غيرها (نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون) اي رجلا (ورأيت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا) فترك الواو فيه (فهو) اي ناقص الاعراب في هذا (المتني) اي تثنية الاسماء (واثنان) اي ولفظ اثنان وكذا اثنان واثان (وكلا) اي ولفظ كلا وكذا كلنا (مضافا) اي حال كون كلا مضافا (الى مضمر) وانما قيده به لانه لو كان مضافا الى مظهر كان معربا تقدير يا (نحو جاءني مسلمان واثان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما) واعلم ان في الاعراب اصلين احدهما ان يكون بالحركة والآخر ان يكون تاما فعدل في الجمع السالم والتثنية عن الاصلين اما عن الاصل الاول فوجود علامة الجمع والتثنية الصالحة للاعراب وهي الواو والالف والياء فلا يحتاج الى زيادة حرف للاعراب واما عن الثاني فلانه لو كان اعراب الجمع والتثنية تامين للنبس احدهما بالآخر فلدفع هذا الالتباس يدل على علامة الرفع فاعطى الواو الى الجمع والالف الى المتني فبقى الياء بينهما ففرق بحركة ما قبلهما فانه في الجمع مكسور وفي التثنية مفتوح وانما فرقوا بين علامتي الرفع في الجمع والتثنية ولم يفرقوا بين علامتي النصب والجر حيث وضعوا الياء فيهما لان الرفع عمدة فيكون احق بالامتياز وعينوا الواو للجمع لكونه اغا الغنة وكونه ضمير الجمع في يضربون وضربوا والالف للتثنية لكون التثنية اكثر استعمالا يناسب له الالف الذي هو اخف ولكونه ضمير التثنية في يضربان وضربا وانما الحقوا النون فيهما ليكون عوضا عن التنوين في المفرد فكما ان التنوين يسقط في الاضافة يسقط النون وانما لم يكتبوا بالاعراب كما كان في المفرد فان في آخر المفرد اعرابا مع التنوين لان الف والواو والياء فيهما ليست لمحض الاعراب كما كانت الحركة في المفرد بل هما للدلالة على معنى التثنية وبالجمع فلزم زيادة النون جبرا لنقصانهما في محض الاعراب وانما اسقطوا النون في الاضافة فقط ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف كما كان في التنوين لان هذا النون قد شبه بالتنوين من وجه ولم يشبه من وجه آخر وكان للتنوين ثلاث حالات الدلالة على التنكير والحذف عند الوقف في الغم والكسر وانما الكلمة به فبالنظر

(نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون ورأيت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او) معرب (بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو) اي المعرب بهذين الحرفين من ناقص الاعراب (المتني) وقد مر (واثنان) وكذا اثنان واثان (وكلا) وكذا كلنا (مضافا الى مضمر) ولا بدله من الاضافة فان اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقدير في الاحوال الثلاث لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مضمر جعل اعرابها كاعراب المتني لان الحرف فرع والضمير خلف عن المظهر وفرعه فروع الجانبان فيه (نحو جاءني مسلمان واثان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما) وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمتني وملحقاته بالالف والياء لان حروف الاعراب في الاسماء ثلاثة فلو اعطى كلها لكل منها لزم الالتباس فاعطى الواو وللجمع لانه اعطى له في الفعل والالف للمتني لانه اعطى له في الفعل ثم اعطى الياء لكسر ما قبلها في الجمع للمجانسة وفتح في التثنية للفرق ثم حمل النصب فيهما على الجر

الى الاول تحذف عند دخول لام التعريف والى الثاني يحذف في حال الرفع والجر وتقلب الف في حالة النصب والى الثالث يحذف عند الاضافة الى ما بعده ولما كانت مشابهتها كذلك اسقطوا النون عند الاضافة ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف عملا بالشبهين وانما فتحوها في الجمع وكسروها في التثنية لتحصيل الفرق بينهما فان العلامة الاولى قد تزول بالاعلال في نحو مصطفيين وانما الحقوا الاثنيين واختيه من ثناتان واثنتان بالمتني لانها كالمتني لفظا ومعنى والحقوا به كلا فانه وان كان مفردا لفظا لكنه متني معنى ولما وقع في كلا مشابهته بالمتني في المعنى وبالمفرد في اللفظ وكان المفرد اصلا راعوا في الاضافة الى المظهر جانب الافراد لكون الاظهار اصلا وراعوا في الاضافة الى المضمر جانب التثنية فالحقوها به وانما الحقوا باب عشرين بالجمع لكونه كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وانما وجد النون في الاول ولم يوجد في اولو لكون اولو لازما للاضافة (والثالث) وهو النوع الذي يكون اعرابه بالحركة مع الحذف (لا يكون الا تام الاعراب وهو) اي هذا القسم الذي يكون كذا (قسمان) وانما يكون كذلك لان محذوفه اما حركة (كافي الصحيح) او حرف (كافي ممثل اللام) (فالاول) اي فالقسم الاول الذي يكون محذوفه حركة (الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير) اي ضمير مرفوع كالف التثنية وواو الجمع والتاء بالحركات الثلاث (وهو) اي والحال ان ذلك الفعل (صحيح) اي ليس في آخره حرف علة وهذا في عرف النحاة فان الصحيح في عرفهم ما ليس في آخره حرف علة بخلاف عرف الصرفيين والمعتل عند النحويين هو الناقص واللفيف وعند الصرفيين هو المثال والاجوف ايضا وانما فسرنا الضمير بالمرفوع فان بانصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وتقول يضربك لن يضربك لم يضربك (فرقه) اي رفع ذلك المضارع (بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف بالفتحة وجزمه بحذف الحركة نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب) وما يجب ان يتنبه ان المراد بالضمة والفتحة الواقعين في الفعل بحيث يكونان علامتين للرفع والنصب ليست الضمة والفتحة التي في الاسم كانه عليه الشارح ههنا فان الرفع والنصب في الاسم علامة الفاعلية والمفعولية وهذان المعنيان واسطتان في العمل واما واسطة الرفع والنصب في المضارع انما هي للمشابهة التامة كما عرفت فيما سبق فالرفع والنصب في هذا النوع علامتان

(والثالث) وهو محل اعرابه بالحركة مع الحذف (لا تكون الا تام الاعراب وهو قسمان) باعتبار المحذوف (لان محذوفه اما حركة) اعرابية (او حرف) حروف العلة (فالقسم الاول) هو محل محذوفه حركة (الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع) اتصل به ضمير منصوب او لم يتصل فنحو نجيب ونحب (وهو) اي المضارع (صحيح) وهو في عرف هذا الفن ما ليس آخره حرف علة او الآخر ويؤيده ما في القسم الآتي اي والحال ان الآخر حرف صحيح (فرقه) اي فرقه ذلك المضارع كائن (بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف بالفتحة وجزمه بحذف الحركة) التي هي الاعراب فلا يرد ما حرك لالتقاء الساكنين مثلا لا تضرب الغلام (نحو ينصر ولن ينصر ولم ينصر



(و) القسم (الثاني) وهو ما كان محذوفه حرف علة (الفعل المضارع المذكور) الذي لم يتصل باخره ضمير (ان كان) آخره (حرف علة) واو اوياء والالف (فرقه بالضممة) تقديرا بحذفها الاستعمالا عليها (ونصب بالفتحة) هجوت زبان ثم جئت معتذرا . من هجو زبان كانت لم تهجو ولم تدع

لفظا فيما آخره واو اوياء وتقديرا في الف (وجزومه بحذف الآخر) لان الجازم يحذف الحركة فلما لم يجد لها حذف الآخر لان حرف العلة مشابه (٢٤٦) للحركة وجاء تقدير الفتحة في الضرورة كثيرا كقوله «الى الله ان

للمشابهة (والثاني) اي القسم الثاني من القسم الذي يكون محذوفه حرفا (الفعل المضارع المذكور) اي الذي ذكر في القسم الاول بانه الذي لم يتصل باخره ضمير (ان كان آخره حرف علة) وهذا الشرط هو الفارق بين الاول وبين هذا القسم سواء كان واو اوياء والالف (فرقه) اي رفع هذا المضارع بالضممة ونصبه بالفتحة وجزومه بحذف الآخر نحو يغزو (ولن يغزو) وكذا يرى ولن يرمى ولن يخشى (ولم يفر) وكذا لم يرم ولم يخش واعراب هذا القسم لا يكون التقديريا في حالة الرفع لان الآخر اما واو اوياء والالف والاولان لا يقبلان الضمة لاستتقبالها والالف لا يقبل الحركة اصلا واما نصبه فهو اذا كان الفاء تقديري ايضا واما القسم الاول اعني يضرب ولن يضرب فاعرابهما لفظي في الوصل وتقديري في الوقف واما نحو لم يضرب فهو لفظي اذا لم يلق الساكنان وتقديري اذا التقي تقول لم يضرب القوم بتحريك الآخر بالكسر فيكون حذفه تقديريا (والرابع) اي القسم الذي يكون اعرابه بالحرف مع الحذف (لا يكون الاناقص الاعراب وهو) اي ما لا يكون الاناقص الاعراب (الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون) اي غير النون التي للجمع المؤنث فان آخره مبنى على السكون فلا يكون لفظيا والمراد من الضمير المرفوع الف التثنية وواو الجمع ويا المخاطبة (فرقه) اي رفع هذا المضارع بالنون ونصبه وجزومه بحذفه نحو يضربان (وكذا تضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولن يضربا) وكذا لن تضربا الى آخره (ولم يضربا) وكذا لم تضربا الى آخره (فالمجموع) اي مجموع اقسام الاعراب بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام الاعراب

اسم بام ولا اب وقد لا يحذف الآخر في الجزم في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم يأتيك والابناء تمنى فيقدر انهما متحركة فحذف الحركة للجزم (نحو يغزو) ويرى ويخشى (ولن يغزو) ولن يرمى ولن يخشى (ولم يفر) ولم يرم ولم يخش (والرابع) وهو معرب بالحرف مع الحذف (لا يكون الاناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون) في جمع المؤنث لانه اذا اتصل باخره نون جمع المؤنث يكون مبنيا على الاشهر وقيل معرب وكذا اذا اتصل به نونا التأكيد وغير النون الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور والياء في الواحدة المخاطبة (فرقه بالنون) لان الضائر فيه حرف لين لا يحتمل الحركة فجاء بالنون لمشابهة حروف اللين

( ونصبه وجزومه بحذفها ) لان النون لما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب والجازم لانها لا بدل لها كما كانت الفتحة في المفرد ( نحو يضربان ) ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون ويخشيان ويخشيون وتخشين ( وان يضربا ) ولن يضربوا ولن تضربوا ( ولم يضربا ) ولم يرميا ولم يخشيا ( فالمجموع ) اي مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل ( تسعة ) والمراد محال الاعراب بالنظر الى الاعراب

الموزع عليها تسعة لانه اما بالحركات المحضة ثلاثة قسم تام الاعراب وقسم ناقص الاعراب او بالحروف المحضة كذلك او بالحركة مع الحذف قسم تام الاعراب او بالحروف مع الحذف قسم واحد ناقص الاعراب ولما سبق الاشارة الى انقسام الاسم الى المنصرف وغير المنصرف وكان للكل احكام تخصه يحتاج الى معرفتها اراد ان يبينها فقال ( والمراد بالمنصرف ) من الصرف بكسر الصاد اي الحاصل او من الصرف بالفتح وهو النفي والتحويل سمي به لكونه خالصا في الاسمية لا يشوبه جهة الفعلية اول كثره تغيره بادخال الكثرة او تحوله عن جانب الفعلية بعدم مشابته له مثل غير المنصرف قدمه مع ان المقصود الاصل بيان (٢٤٧) غير المنصرف لاصالته ولكون مفهومه وجوديا ( وهو ) في اصطلاح هذا الفن ( ما ) اي اسم معرب بالحركة نص عليه في ايضاح الفصل ودل عليه ايضا ما في مقابله وقوله دخله الجر ولو اريد به الاسم مطلقا لصح التعريف ايضا لان التخصيص لا يرد المعرب بالحروف وهو خارج بقوله ( دخله الجر ) اذ المراد به ما بالكسر اذ ما من اسم الا وقد دخله الجر فلا فائدة في ذكره الا بان يراد به الكسر وما بالحروف لا يدخله الكسرة ( والتنوين ) اي كان قابلا له لذاته فيصدق على المعرف باللام والمضاف ليقويهما في ذاتهما وخرج غير المنصرف نحو زيد ( وبغير المنصرف ) سمي به لعدم ما ذكر فيه ( اسم ) لان فعل فانه لا يوصف بالانصراف ( معرب ) لامبني فانه ايضا

وناقصه المنقسم الى قسمين يعني ان الاول المفرد والجمع المكر المنصرفان الثاني غير المنصرف والثالث جمع المؤنث السالم والرابع الاسماء الستة والخامس جمع المذكر السالم والسادس التثنية واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وهما الفعل المضارع الصحيح والفعل المضارع المعتل وواحد منها الرابع وهو الفعل المضارع الذي اتصل به الضمير المرفوع . ولما سبق ذكر المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام تخالف الاولى احتاج الى بيانها فقال ( والمراد بالمنصرف ) يعني انه لما كان لفظ المنصرف في اللغة ما يقبل الصرف ثم نقل النحويون هذا اللفظ الى الاسم الذي لم يقبل الجر والتنوين وكان هذا حقيقة اصطلاحية في هذا المعنى احتاج الى بيان ما هو المراد به والمراد به ( ما ) اي اسم ( دخله الجر والتنوين ) وانما سمي به لكونه حرفا في الاسمية يعني انه اسم خالص غير مخلوط بالمشابهة الى غيره وله تمكين وقرار في الاسمية حتى سمي بالامكن ايضا ولا يقبل جميع خواص الاسم ولا يمنع او هو منقول من معنى الرجوع فان الرجوع لازم للصرف يعني انه سمي به لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او من معنى التغير لانه لازم للصرف ايضا لكونه متغيرا بسبب دخول الجر والتنوين او معنى الازدياد لانه لازم له ايضا والمراد بالجر هو الجر بالكسر وانما اهل المصنف هذا اقيدهم لزومه اعتمادا على التبادر لان التبادر من الجر هو ما يكون علامته الكسر لانه الاصل في الدلالة على الجر وانما يمنع الجر والتنوين منه لعدم مشابته بالفعل ( وبغير المنصرف ) اي والمراد بغير المنصرف ( اسم معرب بالحركة لا يدخله الجر والتنوين ) فقوله اسم يخرج به

لا يوصف بهما ( بالحركة ) لا بالحرف فان ما بالحرف لا يسمى بالمنصرف وغير المنصرف ( لا يدخله الجر ) قدمه تنبيها على اصله في المنوعة لا كما زعم البعض من انه تابع للتنوين ذكره الفاضل المصام ( والتنوين ) كما في المنصرف لانه المشابهة للفعل من وجهين منع منه ما منع منه وقال الاخفش والمبرد والزجاج مبني في حالة الجر على الجر لحقته وقال الرضي مشابهة الاسم للفعل على ثلاث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو في اسم الفعل واثرا العمل والبناء الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف وشئ من المعنى واثرا العمل وادناها المشابهة بغير ذلك وهو تحقق الفرعتين اللازم لوجود



سببين من الاسباب منع الصرف او واحدة تقوم مقامهما واثرا نزاع علامتا الاعراب وهو التنوين ويتبعه نزع الكسر او كلاهما معا على اختلاف القولين ثم المشابهة في الفرعيتين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر غالبا وفي الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل وكل اسم غير منصرف فيه فرعتان سيقرع سمك والفاعل لابد ان يكون اما ان شاء الله تعالى ولما كان تعريفهم لا يفيد للمبتدى تركه وبينه وهو بيان انواعه ولا يمكن بيان افراده لعدم انضباطها في غير السماعي بما هو اقرب لفهمهم فقال ( وهو ) اي غير المنصرف ( على نوعين النوع ٢٤٨ الاول سماعي ) اي منسوب الى السماع بان لا يكون لمنع صرفه

امر كل بل يتوقف على سماع من الغرب ( نحو احاد وموحد ) اي كل واحد منهما بمعنى واحد واحدا تقول جاءني القوم احاد او موحد بمعنى واحد بعد واحد ( و ) كذا غيره من ( ثناء ومثنى ) بمعنى اثنين اثنين ( وثلاث ومثلث ) بمعنى ثلاثة ثلاثة ( ورباع ومربع ) بمعنى اربعة اربعة اي المذكورات هن على وزن فعال ومفعول كالرضي هي اربعة مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر « فصلا عشارة » الالف للاطلاق وفيما فوق هذه الاربعة الى التسعة جوز المبرد والكوفيون قياسا ولم يسع الامع ياء النسبة نحو خماسي الى تساعي هذا وانما لم يحكم بالسماع في العشرة مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعول ولا في فعال في السعة ثم انهم قالوا الفرعية فيها من حيث انها معدول

عن عدا مكرر كما اشير اليه لتكرار في معناها والاصل كونه عند تكرار اللفظ لانه قالب المعنى والذي الجاهم على اعتباره صيانة قاعدتهم ان منع الصرف لابدله من علتين فلما وجدوها غير منصرفة ولم يجدوا فيها الا الوصفية من العلل التسع لمنع الصرف وهي العدل والوصفية والعلمية والتأنيث والتركيب والمعجمة والالف والتنون ووزن الفعل والجمع احتاجوا الى اعتبار علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه وهكذا في كل سماعي لكن العلة الموجودة في بعضها

الوصفية وفي بعضها العلمية وسيظهر ان شاء الله تعالى ( واخر ) جمع اخرى لانهم تصرفوه هكذا آخر آخران آخرون او آخر اخرى آخران آخريات واخر وتحقيق العدل فيه ان اسم التفضيل يستعمل باحد وجوه ثلاثة بمن واللام والاضافة فلما لم يجدوا استعماله بواحد منهما حكموا بانه ( ٢٤٩ ) معدول من احدها

وانما كان معدولا لان قياس اسم التفضيل ان يستعمل اما بمن او باللام او بالاضافة فذهب البعض الى انه معدول من اخر من موافقة المعدول للمعدول عنه في التنكير وذهب الآخرون الى انه معدول من الآخر لموافقة الموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ولم يذهب احد الى كونه معدولا عن اخر الذي معه الاضافة لانه لو كان كذلك يقتضي ان يكون اما منونا او مبنيا وليس في اخر بعد المعدول شيء من ذلك ونقل الشارح عن الفاضل العصام انه قال ان هذا الوجه ضعيف والوجه الوجه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اوله ولا يتصور ذلك بالاضافة بل يتصور بالاولين فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدي الصورتين انتهى وقوله ( صفات ) منصوب بالكسرة على انها حال من تلك الالفاظ اي منعت تلك الالفاظ او مثلت حال كون المذكورات صفات اي ليست اعلاما لانها لو كانت اعلاما امان تكون علما للذكور او تكون علما للاناث فان كان الاول يكون منصرفا عند الاكثر وان ذهب جماعة الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاعلى مع العلمية وان كان الثاني فهو غير منصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية فيكون حينئذ مما سيأتي من التأنيث ولذا قال صفات لان العلمية ضد للصفات وسبب منع الصرف في كل من المذكورات العدل التحقيق والوصف الاصل فان الوصف العارض صار اصليا في المعدول لاعتباره في وضعه ( وجمع ) اي ونحو جمع ( وكنع ) وكنع وبتع وبصع جموعا اي حال كون المذكورات من جمع الى بصع جموعا فان جمع بضم الحيم وفتح الميم معدول عن جمع بضم الحيم وسكون الميم وهو جمع جمعاء مثل جمع حمراء وسبب منع الصرف فيها العدل التحقيق والوصف الاصل ولا يضره غلبة الاسمية وقيل السبب فيه التعريف مع الوصف ثم قيل المراد من التعريف تعريف مكتسب من الاضافة الى المعرفة فانه بتقدير جمعهم وقيل تعريف بلاداة كما كان تعريف العلمية كذلك ويقال للاول التعريف الاضافي والثاني التعريف الوضعي ولوقوع هذا الاختلاف فيه لم يقيدها بالصفات كما قيد في الاول وانما قيدها بقوله جموعا لانها لو كانت مفردة

لانها لو اخرجت من الوصفية تجملها اعلاما فان للمذكر فالاكثر انها منصرفة لان العدل اليها تابع لوصفيتها وقد زالت والمعتبر العدل الموجود لا الاصل الغائب ومنهم من اعتبره وذهب الى منعه وان للمؤنث منعت بالاتفاق للعدل بل للتأنيث والعلمية ( نحو جمع وكنع وبتع وبصع جموعا ) وفيها العدل ايضا لانه جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع



وكذا اكتم واخواته وتحقيق العدل فيها ان فعلاء ان فرض صفة فجمعها فعل بضم فسكون مثل حمراء حمراء  
وان اسما فعلى كصحراء وصحارى فاعلم انه معدول من احدهما والسبب الآخر الوصفية الاسمية وقيل شبهة  
العلمية لانه لا يؤكد بها الا المعارف ولما اختلفت في اعتبار الوصلية لم يبعدها فيها ( ونحو عمرو زفرو زحل )  
علم نجم ( وقزح ) اسم جبل في مزدلفة كونه ( اعلاما ) وتحقيق العدل انها كانت في الاصل على فاعل  
كعاصر ثم عدل الى فعل كعمر ( ٢٥٠ ) والسبب الآخر العلمية حتى لو نكر صرف ( و ) النوع ( الثاني

بان جملة اعلاما تكون منصرفة كالسبب ( و ) وعمر ( و ) ونحو عمرو وزفرو زحل ( و )  
وهو اسم نجم من النجوم السيارة ( وقزح ) وهو اسم جبل في مزدلفة ( اعلاما )  
اي حال كون المذكورات من عمر الى قزح اعلاما وسبب منع الصرف فيها  
العلمية والعدل التقديري وكان اصل عمر عاصر واصل زفر زافر واصل زحل  
زاحل واصل قزح قازح فعدل عنها الى هذا الوزن الذي ليس من الاوزان  
القياسية ولو نكرت هذه المذكورات تكون منصرفة لانها حينئذ تكون  
باقية على سبب واحد ( وقياسي ) اي النوع الثاني من غير المنصرف قياسي  
يعني انه لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية  
موضوعها غير محصور ولذا اشار اليه بتصدير لفظ كل حيث قال ( وهو كل علم )  
اي القياسي كل علم ( على وزن مخصوص بالفعل ) يعني انه يكون على هيئته  
كانت تلك الهيئة موضوعا للفعل في اصل وضعها وان كانت في وضعها  
الثاني موضوعا للاسم فانه اذا تفحص ذلك للوزن من بين الاوزان لا يوجد  
في اوزان الاسماء المنقولة امام من وزن الفعل او منقولا من المعجم ( كضرب )  
بوزن المجهول اذا سمي به رجل ( وشمر ) بفتح الشين وتشديد الميم وسمى به فرس  
الحجاج لسرعة مشيه لان اصل شمر فعل ماض من التشمير بمعنى سرعة المشي  
وكذا بفتح تشديد التاني منقولا عن المعجم ( وانقطع واجتمع واستخرج ) وغيرها  
من اوزان الماضي الخماسي والسداسي فان اوزان هذه الافعال معلومة  
او مجهولة لا توجد في اوزان الاسماء واذا سمي به شيء يكون غير منصرف  
للعلمية ووزن الفعل لتحقق الفرعتين فيها احدهما وزنه لكون هذا الوزن  
فرما لوزن الفعل والآخر العلمية التي هي فرع للتكررة وكذا فاعل على وزن  
المجهول وقوله ( وافي اوله ) ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ( احدى زوائد  
المضارع ) مبتدا مؤخر والجملة مجرورة المحل معطوفة على مخصوص اي كل علم

قياسي) منسوب الى القياس وهو  
القاعدة بان يمكن فيه بيان قاعدة  
كلية ولا يتوقف على السماع كما  
سيظهر ان شاء الله تعالى ( و ) هذه  
القاعدة مثل قوله ( هو كل علم )  
لانه لو نكر انصرف ( على وزن )  
اي هيئة ( مخصوص ) في لغة  
العرب ( بالفعل ) بان لا يوجد فيها في  
الاسم الا منقولا عن الفعل  
( كضرب ) علما منقولا من  
الماضي المجهول لان وزن فعل  
لم يوجد في الاسم الاوعل ودل  
وقد تكلم فيهما ( وشمر ) فان  
فعل بتشديد العين على صيغة  
المعلوم او المجهول من الاوزان  
المخصوصة بالفعل وانه علم لفرس  
الحجاج منقول عن معنى اسرع  
في المشي ويونس اعتبر كونه على  
وزن الفعل الى اختصاصه به فجعل  
وكتف وعضد وجعفر اعلاما  
غير منصرف وعيسى بن عمرو  
منقولته عن الفعل فضرب معلوما  
ومجهولا غير منصرف لاما ذكر

من الامثلة واما بفتح وشلم فاسمان اعجميان فان سمي بهما منعا من الصرف للمعجمة والعلمية ( وانقطع واجتمع  
واستخرج ) معلوما ومجهولا وغير ذلك من ماضى غير الثلاثي والافعال والمفاعلة والفعللة وملاحقته ( او )  
كان ( في ) محل ( اوله ) اي اول ذلك العلم اي ما كان على وزن الفعل ( احدى زوائد المضارع ) اي الحروف  
التي بها يكون المضارع مضارعا

( وهي ) حروف اثنين حال كون ذلك العلم ( غير قابل ) حال من المضاف اليه في اوله لانه يصح ان يقال  
للزائد في اوله انه زائد فيه فهو من قبيل فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا ( للتاء ) الاسمية وهي التي يوقف عليها  
هاء لانها لاختصاصها بالاسم تقوى جانب الاسمية فيضعفه مشابته للفعل فاذا كان بالتاء وكان علما يكون منعه  
بالتأنيث والعلمية لا يوزن الفعل والعلمية مثل بعملة وارملة اذا ( ٢٥١ ) سمي بهما ( نحو يزيد ويشكر

واحمد ) ونحمد فمع صرف  
لوزن الفعل والعلمية ( و ) مثل قوله  
( كل افعال التفضيل والصفة  
المشبهة ) اي ما كان على وزن  
افعل اسم تفضيل او صفة ولا دخل  
ما فيه غلبة الاسمية مثل اسود  
ولو في الاصل وهو من حيث انه  
اسم تفضيل او صفة لا يقبل التاء  
ولذا لم يقيد به بدم قبول التاء  
وقبول اسود حيث يقال في مؤنثه  
اسودة ليس من حيث انه صفة  
بل من حيث انه غلب فيه الاسمية  
فلا يضر لمنع صرفه ( نحو  
افضل ) لافعل تفضيل ( وابيض )  
لصفة والسبب الوصف ووزن  
الفعل لان الوصف فرع الموصوف  
ووزن الفعل فرع وزن الاسم  
لان الاصل في كل نوع ان لا  
يدخله اجنبي فالداخل فرع فيه  
( و ) مثل قوله ( كل اسم اعجمي ) اي  
منسوب الى المعجم بان وضعه المعجم  
( استعمل في اول نقله الى العرب )  
اي في ابتداء نقله اليه ( علما )  
بان لا يستعمله العرب بعد نقلهم

يكون على اوزن الذي يقع في اوله احدى زوائد المضارع التي لها نوع اختصاص  
( وهي ) حروف اثنين وقوله ( غير قابل ) بالنصب حال من الضمير المجرور في قوله  
في اوله اي حال كون ذلك الوزن الذي في اوله ذلك غير قابل ( للتاء ) وهي تاء  
التأنيث المتحركة التي تلحق بآخر الاسم المؤنث فانه لما وجد في نوع الاسم  
كلمة تلحق بآخرها تلك التاء اخرجها عن كون الاسم من وزن الفعل لان حقوق  
تلك التاء مختص بالاسم ولو كان ذلك الاسم غير منصرف كان للعلمية والتأنيث  
كما ينبغي كعملة وارملة فانه اذا سمي بهما يدخل في قوله كل علم فيه تاء التأنيث  
لا لوزن الفعل لانعدام شرطه ( نحو يزيد ويشكر ) فانهما على وزن يكون  
في اولهما احدى زوائد المضارع وهي الياء وهما غير قابلين للتاء فلا يقال زيدة  
ويشكرة واذا سمي بهما يكونان غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل وكذا احمد  
فان في اوله الهمزة ( وكل افعال التفضيل والصفة ) اي والقياسي ايضا كل اسم  
يكون على وزن افعل اما التفضيل او لصفة فالاول ( نحو افضل ) والثاني نحو  
( ابيض ) وسبب منع الصرف فيهما الوصف ووزن الفعل ولا حاجة ههنا الى ان يقيد  
بعدم قبول التاء فانه لا احتمال في كل منهما للقطع بان مؤنث الاول على وزن فعل  
ومؤنث الثاني على وزن فعلاء ( وكل اسم اعجمي ) اي والقياسي ايضا كل اسم غير  
عربي سواء كان فارسيا او غيره ( استعمل ) اي لكن ليس على اطلاقه بل بشرط  
ان يستعمل ( في اول نقله الى العرب علما ) يعني بشرط ان يستعمل بعد نقله  
الى العرب علما سواء كان علما في المعجم وموضوعا له فيه ثم نقل الى العرب لان  
يكون علما فيه ايضا ولم يكن علما في المعجم بل اسم جنس فيه ثم نقل الى العرب علما  
ولم يستعمل بعد نقله اليه الاعلما انما اشترط ذلك لتبقى العلمية فيه على حال كونه  
في اعجمي وليظهر كونه نعمة فانه لو نقل الى العرب غير علم استعمل العرب فيه  
وتصرف تصرف الاسماء العربية بان ادخل فيه اللام والاضافة والتعريب  
والتغيير فيكون حينئذ كاللفظ العربي فيضعف المعجمة فلا تؤثر في منع صرفه

الى لغتهم غير علم سواء كان علما في المعجم او اسم جنس نقل علما ولقد احسن في تمييزه هذا حيث يشمل  
الوجهين بلا تكلف وان لم يجعل علما في اول نقله بل بعد ذلك كان كسائر الاسماء العربية فان كان فيه مع  
العلمية سبب آخر كان غير منصرف والا فلا وانما اشترط العلمية لانه لو لم ينقل علما لم يما يتصرف فيه  
بتصرفهم كادخال اللام وغيره



اي والحال ان ذلك المعجمي زائد على الثلاثة او متحرك الاوسط  
اذ لم يزد عليها نحو قالون و ابراهيم و شتر و انما اوردا مثله ثلاثة فانه يحتاج الى ثلاثة  
امثلة احدها ان يكون مثالا لما كان في المعجمة غير علم والثاني لما كان فيه علما وكلاهما  
زائدان على الثلاثة والثالث لما كان على ثلاثة احرف متحرك الاوسط مثال الاول  
لفظ قالون فانه في المعجم اسم جنس بمعنى الجيد ولم يستعمل فيه علما ثم نقل منه  
الى العرب لتسمية شخص معين به لجودة قرأته وهو امام من رواة نافع ومثال  
الثاني لفظ ابراهيم فانه استعمل في المعجم ايضا علما لحليل الله عليه السلام ومثال  
الثالث شتر متحرك الاوسط وهو اسم قلعة وكذا سقر اسم لبقعة من جهنم فيكون  
نوح حين كونه علما منصرفا لعدم الزيادة عن الثلاثة وتحرك الاوسط علم ههنا ثلاثة  
مذاهب الاول مذهب الزنخري وهو ان المعجمة كالتأنيث المعنوي في جواز  
الوجهين حين سكون الاوسط بدليل اعتبار المعجمة في ماء وجور فعلى هذا يجوز  
في نوح وجهان كما يجوز في هند وزيفوا هذا المذهب بالفرق بين التأنيث المعنوي  
وبين المعجمة بان الاول امر حقيقي حتى يكون له علامة تظهر في بعض تصرفاته  
بخلاف المعجمة فانها امر اضافي وليس لها علامة ظاهرة تدل على كونها معجمة  
فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار المعجمة في نحو نوح مع انه لم يسمع  
قطر منع الصرف في نوح كما سمع في هند واما اعتبار المعجمة في نحو ماء وجور  
فليس ليكون سببا مستقلا بل لتقوية السبب المستقل وهو التأنيث المعنوي  
والثاني مذهب سيديويه وعليه اكثر النحاة وارتضاء الرضوي وهو ان تحرك  
الاوسط لا يعتبر في المعجمة اصلا وانما اعتبر في التأنيث ليقوم تحرك الاوسط مقام  
الحرف الرابع القائم مقام التاء فيحصل به التقوية في الجملة وهذا المعنى لا يعقل  
في المعجمة لانه لا علامة لها حتى يحتاج الى اقامة حرف زائد على الثلاثة فلا وجه  
فيها في اعتبار شيء لتقوية واما اعتبار الزيادة فيها فليكون اكثر كلام المعجم  
على الطول والامتداد على خلاف كلام العرب فانهم راعوا الاوزان الحقيقية  
ويكثرونها في الاستعمال واعتبار الزيادة لتقوية المعجمة معقولة واما مجرد اعتبار  
تحرك الاوسط فلا يوجب طولا مؤديا الى القلة في لغة العرب واعتباره غير معقول  
فيها الا ترى الى كثرة نحو حجر والثالث مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وهو اعتبار  
تحرك الاوسط في المعجمة بدليل نحو سقر وشتر ودرابهما غير منصرف لكونهما  
اسمين للمؤنث فان سقر اسم بقعة وشتر اسم قلعة ولا يصلحان لثمة الخلاف وانما  
يظهر للثمة نحو ملك ان سمي به رجل مع انه منصرف في جميع الاستعمال هذا

اي والحال ان ذلك المعجمي زائد على الثلاثة او متحرك الاوسط  
(زائد) حرفا (على) الاحرف  
(الثلاثة او متحرك الاوسط)  
لان الحركة بعض الحروف تبع  
فيه ابن الحاجب فلما سيديويه  
واكثر النحاة فلم يعتبروا تحرك  
الاوسط وارتضاء الرضوي قالوا  
ملك مثل عضد اسم لابي نوح  
عليه السلام لم يسمع الامنصرفا  
والزنخري جعله شرطاً لوجوب المنع  
حتى جعل نوحا جائزاً للمنع لا  
واجب الصرف قال الرضوي وليس  
بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير  
منصرف في شيء من الكلام (نحو  
قالون) كان في لغة المعجم بمعنى  
الجيد ثم نقل الى لغة العرب علما  
لاحد رواة نافع لجودة قراءته  
فهذا مما كان غير علم في المعجم  
(وابراهيم) بجميع لغاته  
ابراهيم و ابراهيم و ابراهيم منثثة  
الهاء و ابراهيم بفتح الهاء بالالف  
كذا في القاموس (وشر) اسم  
حصن بديار بكر وفي القاموس  
شتر قلعة بازان بين بردعه وكنجه  
(و) كذا (سقر) علما لطبقة  
من طبقات النار وكذا قالوا ان  
فيه تأنيثا معنويا واعتبار المعجمة  
لتقوية التأنيث لالكونه سببا  
مستقلا ثم انهم قالوا ان جميع  
اسماء الانبياء عليهم

السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعبيا وهو ذا العريبتها ونوحا ٢٥٣ ولوطا لا تنفك شرط المعجمة وقيل  
ملخص ما فصله الشارح والمصنف رحمه الله تبع ههنا ابن الحاجب واختار  
مذهبه وكل مؤنث اي غير المنصرف كل مؤنث وقوله بالالف ظرف  
مستقر على انه صفة مؤنث اي كثة بالالف لابتداء وقوله مقصورة حال  
من الف اي حال كون تلك الف مقصورة او ممدودة والمراد بالالف  
الممدودة التي هي للتأنيث وهي الهمزة التي هي بعد الف لانهم قالوا ان الف  
الاولى ليست للتأنيث بل زيدت في آخره الف اخرى فاجتمعت الفان فقلت  
الثانية همزة فيكون الف الممدودة هي الهمزة واطلاق الفاء عليها مجاز  
بعلاقة الكون لانها كانت في الاصل الفاء واطلاق الممدودة عليها مجاز ايضا  
باطلاق صفة المسبب على السبب كذا في الشرح ملخصا نحو حبل وجرأ  
وهذا من العلتين اللتين تقومان مقام الة الواحدة وهما الفاء والتأنيث وصيغة  
منتهى الجموع كاسيائي وانما تقوم الفان مقام العلتين ولم تقم التاء مع ان التأنيث  
ايضالا لان الفين لازمتان للكلمة وضعا فانه لا يجوز ان يقال حبل وجرأ بحذف  
الفين بخلاف التاء فانها وان لم تكن الكلمة اذا كانت علما لكن لزومها لها بعارض  
وهو العلمية وورد المصنف وحاصله انهم ان ارادوا انه لا شيء من التاء بل لازم  
للكلمة فهو منقوض بان بعض التاء لازمة لها كما في نحو ظلمة فانه لا يجوز ان يقال  
ظلم وان ارادوا به بان بعض التاء ليست لازمة لها فهو منقوض ايضا بان بعض  
الف ليست لازمة ايضا كما في نحو ذكرى وضراء فانه يجوز فيهما ان يقال  
ذكر وضر وان ارادوا ان التاء قد تجيء للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات  
مطردا فهو منقوض ايضا بان الفين تجيئان للفرق في الصفات ايضا حيث تجيء  
المقصورة في افعال التفضيل وتجيء الممدودة في افعال الصفة وهذا لا يكون دليلا  
للفرق ايضا الا ان ادعوا ان صيغة المذكر لا تتغير عند دخول التاء وتغير عند  
دخول الفين او ادعوا ان دخول التاء كثيرة بخلاف الفين ويجعلون هذا  
فرقا بينهما وهذا اوجه لكنه ليس بوجه قوي في الفرق الا ان انضموا اليه بان  
التاء قلب هاء في الوقف وهي حرف خفي كانه معدوم وبهذا تكون مفارقة التاء  
كثيرة ومفارقة الفين نادرة فالحكم للغالب والنادر كالمعوم انتهى رد المصنف  
وجوابه ملخصا وكل علم اي غير المنصرف كل علم وفيه تاء التأنيث لفظا  
ولا يشترط فيه ما اشترط في التقدير من الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط  
لعدم الاحتياج اليه نحو فاطمة وحمزة فالاول مثال لما كان معناه مؤنثا ايضا  
(نحو فاطمة) اسم للمؤنث (وحمزة وطلحة)

هود كنوح حيث قرنه سيديويه  
معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل  
ولا عرّب قبله هذا وفيه ان شيئا  
وعزيرا منصرفان ايضا ذكره  
الفاضل العصام (و) مثل قوله (كل  
مؤنث علما او غيره بالالف  
مقصورة) كانت او ممدودة  
نحو حبل) وسلمي (وحمراء)  
واسماء والالف الممدودة الهمزة  
اذا صلح حمري بالقصر ثم زيدت  
الالف لم الصوت فالتى ساكنان  
فقلت الثانية همزة فسميت ممدودة  
لكونها سببا لمدا قبلها والتأنيث  
بالالف سبب واحد مقام سببين  
لزوومها للكلمة وبناء الكلمة عليه  
فلا يقال حبل ولا جر بخلاف  
التاء فان بناءها على العروض وان  
اتفق في بعض الاسماء لزومها  
كظلمة وقحدة كذا في الرضوي  
(و) مثل قوله (كل علم) لا اسم  
جنس (فيه تاء التأنيث) الموقوف  
عليها هاء فتحو اخت و بنت ليس  
مما فيه تاء التأنيث (لفظا) اي  
حال كونه ملفوظا لا مقدرا علما  
لمذكر او مؤنث زائدا على ثلاثة  
او متحرك الاوسط اولا لم يحتج  
فيه اي يقوم مقام التاء لوجودها  
لفظا واشترط العلمية ليلزم  
التأنيث لان العلم مصون عن التغيير



اسمان لمذكر (او تقدير) اي مقدرا ذلك التاء والالف للزومها لا تقدر ذكره الرضى (وهو) اي والحال انه العلم الذي فيه التاء المقدرة (زائد) حرفا (على) الاحرف (الثلاثة) فهو حال من ضمير فيه بعد تقييده بتقدير علماء مؤنث او مذكر (نحو زينب) سمي به مذكر او مؤنث (او) هو (متحرك الاوسط) حال كونه (علماء مؤنث نحو قدم اسم امرأة) وجه الاشتراط ان التاء مقدر فيضعف تأثيره فلا بد من المقوى وهو الزيادة او الحركة الوسطية لان الحرف الرابع كالتاء بدليل عقير بالارد التاء والحركة بعض الحروف فيصلح للتقوية ويجب ان يقول او جمعة كافي الكافية ولعله سقط من قلم الناسخ لان ماء وجور علمين لقريبتين من بلاد العجم لا ينصرفان مع كونهما ثلاثين ساكني الوسط لتقوى التائيت بالمعجمة ولو انفرد كل لا يجب منعه بل لا يجوز في نحو نوح (ولو سمي) ٢٥٤ (به) اي بالمتحرك الاوسط (مذكر صرف) وجوبا لضعف تائيته

والثاني مثال لما كان معناه مذكرا (او تقدير) اي اوليس فيه تاء التائيت لفظا بل تقديرا بان يكون حروفه زائدة على الثلاثة حتى يكون الحرف الرابع نائبا للتاء او يكون متحرك الاوسط حتى يكون ثقله نائبا لها ولذا قال (وهو زائد) اي والحال انه زائد على الثلاثة نحو زينب او متحرك الاوسط نحو قدم اسم امرأة وقوله (ولو سمي به مذكر صرف) بيان للفرق بين زينب وبين قدم فان زينب اسم امرأة لكنه لو سمي به مذكر فهو غير منصرف ايضا لوجود الحرف النائب بخلاف نحو قدم فانه لو سمي به مذكر انتفى التائيت لفظا ومعنى والمراد بنحو قدم ما كان على ثلاثة احرف متحرك الاوسط واكتسب التائيت من معناه وانما صرف عند تسمية المذكر لغاية ضعف التائيت حيث ذقابه ليس في لفظه حرف زائد على الثلاثة حتى ينوب نائب التائيت مثل زينب فانه منع صرفه لو كان تائيته اصليا يعنى مكسوبا من معناه وان لم يكن كذلك بل كان تائيته بتأويل الجماعة وايس فيه تاء كما كان في كل جمع مكسر بغير تاء مثل كلاب فلو جعل علما لمؤنث منع صرفه واداسمي به مذكر صرف ايضا لضعف التائيت (ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه ومنعه نحو هند) اما صرفه فلضعف التائيت فيه ولعدم النائب عن التاء وامانعه فوجود السبيين وهما العلمية والتائيت وان كان الثاني ضعيفا (وكل علم) اي غير المنصرف ايضا كل علم مركب من اسمين

فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فتح الصرف لاعتبارها اسم القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحى او المكان قال الرضى ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران وقال الفاضل المصام ونحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل الا ان ثبت ان غير المنصرف اكثر فانه حينئذ يبين الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب (و) مثل قوله (كل علم) لان المركب لو لم يكن علما لم يكن اسما فلا يتصور انصرافه وعدم انصرافه (مركب من اسمين) في الاصل لامن فعل واسم مثل يزيد مع ضميره المستكن وتأبط شرأ علمين فانهما باعراب تقديرى عند المصنف لا يظهر عدم الانصراف ولا من فعل وحرف مثل قد خرج ولا من حرف واسم مثل النجم وبصرى علمين منصرفان وضاربة علما غير منصرف للتائيت والعلمية

لالتركيب (ليس احدهما عاملا في الآخر) في الاصل اوليس مثل ٢٥٥

ليس احدهما (اي احد الاسمين) عاملا في الآخر (اي في الاسم الآخر) بان يكون الاول مضافا الى الآخر وجاراه مثل عبدالله او يكون الاول معنى فعل ناصب للثاني نحو ضارب زيد بتوئين الاول ونصب الثاني (ولا الثاني) اي وليس الاسم الثاني (صوتا) في الاصل مثل سيبويه (ولا متضمنا) اي وليس الثاني ايضا متضمنا (لمعنى الحرف) سواء كان ذلك الحرف عاطفا كما كان في التركيب التعدادى كخمسة عشر او جاريا نحو وجارى بيت بيت اي من بيت الى بيت (نحو بعلبك وحضر موت علمين) لبلدين فان الاول مركب من بعل وبك وكذا حضر وموت وليس الاول عاملا في الثاني وليس الثاني صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف بل هما تركبان مزجيان وانما قال من اسمين احترازا عن المركب من حرف واسم نحو النجم وبصرى ونحو من زيد وان اذا كان علما ومن المركب من فعل ومعنوله نحو تأبط شرأ فان الاولين لكونهما مركبين من حرف غير مستقل لا يعتد بجزئته فكأنهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر واما البواقي من ان زيد او غيره فلكون اعراب الثاني محكما لا يظهر فيها منع الصرف وانما قال ليس احدهما عاملا في الآخر احترازا عن مثل عبدالله وضارب زيد فلا يمنع الصرف لا يؤثر في الاول لانه غير مركب ولا يؤثر في الثاني لانه مشغول بالجر الذي هو تأثير الاول وانما قال ولا الثاني صوتا فان الثاني مبنى او محكي بناؤه وانما قال ولا متضمنا لمعنى الحرف فانه حين تضمنه معنى الحرف يكون مبنيا ايضا والحاصل ان التركيب انما يؤثر في منع الصرف اذا كان تركيبا مزجيا نحو بعلبك فلا يكون التركيب الاسنادى نحو زيد انسان اذا كان علما ولا التركيب الاضافى نحو عبدالله ولا التركيب الصوتى نحو سيبويه ولا التركيب التعدادى نحو خمسة عشر اثر المنع الصرف وعبارته قاصرة عن احاطة الاحترازا فانه لا بد ان يزيد ولا معربا قبل العلمية حتى يكون احترازا عن التركيب الاسنادى ولو قال بمد قوله مركبا بدون النسبة او قال مع امتزاج لكان اخصروا شمل وامنع مع انه لو قال مركب مزجى لكان اوضح من الكل كذا في الشرح وسبب المنع في الكل العلمية والتركيب الذى هو فرع المفرد (وكل ما) اي غير المنصرف ايضا كل اسم (فيه الف ونون زائدتان علما او وصفا) وقوله (لا يدخله التاء) صفة وصفا مثال العام (نحو عمران) فانه غير صفة وغير منصرف للعلمية ولا الف والنون المزيديتين الذى هو فرع المزيد عليه وقوله (وسكران) مثال للوصف الذى لا يدخل التاء في مؤنثه فلا يقل سكرانة بل سكرى وقوله (ورحمن)

عبدالله ومثل ضارب زيدا ولا مثل مضروب غلامه فان الجزئين على ما كانا عليه (ولا الثاني صوتا) في الاصل فان مبنى وسبجى (ولا متضمنا لمعنى الحرف) حرف عطف او جر قبل العلمية كخمسة عشر وجارى بيت بيت لانه مبنى في الاصل محكى بناؤه ولو قيل ليس بينهما نسبة لكان اشمل لان مثل الحيوان الناطق وزيد انسان علمين منصرفان مع انه يصدق عليه انه ليس احدهما عاملا الخ (نحو بعلبك) علم بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم والبك دق العنق وسمى مكة بكة لدقتها اعناق الجيابة (وحضر موت) على الاصح كاسيأتى (و) مثل قوله (كل ما) اي اسم (فيه الف ونون زائدتان) ويقال مزيديتان ويقال مضارعتان لاني التائيت قيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما مزيديتين حال كون ذلك الاسم (علما) او خبر كان المقدر ليمتنع دخول التاء بالعلمية ويتقرر المشابهة (او وصفا لا يدخله التاء) سواء كان له مؤنث لا يدخله التاء هو فعلى لانه لا يجتمع فعلى وفملانة او لم يكن له مؤنث (نحو عمران) مثال للعلم والسبب فيه الالف والنون والعلمية (وسكران) مثال لوصفه مؤنث لانامه (ورحمن) وليان مثال



لوصف ليس له مؤنث الاختصاص الاول به تعالى عند جميع اهل اللسان ولعدم قيام معناه بالمؤنث كما في الثاني  
اختلف في هذا القسم واختار المصنف عدم انصرافه والسبب الوصف قبل انما لا يستعملان في غير النداء الامضافين  
او باللام فالانصراف متعين فانصرافهما وعدمه مبنى على القياس دون الاستعمال (و) مثل قوله (كل جمع)  
حالي او اصلي كحضاجر كان جمع حضاجر في الاصل ثم جعل عالما للضيع ومساجد عالما بتحقيق او تقديرى  
كسراويل على تقدير عربيته ﴿٢٥٦﴾ كاهو مذهب المبرد اعتبر جمع سروالة وان لم يستعمل كائن (على)

مثال لما لا يكون له مؤنث اصلا فسكران ورحمن غير منصرفين للوصفية التي  
هي فرع للموصوف وللالف والنون المزيدين والمراد بزيادتهما  
زيادتهما في الآخر وقوله زائدتان احتراز عن اصليتين نحو حنان ومنان  
وسميتا ايضا بالف ونون مضارعين لشبههما بالنون التانيث وقيل في وجه الشبه  
انه امتناع دخول التاء فيهما وقيل انه كونهما مزيدين في الآخر (وكل جمع)  
اي غير المنصرف كل جمع (على وزن فعال او فعاليل) اي على وزن كان  
اوله مفتوحا وثالثه الفاء ويكون بعده حرفان متحركان او يكون بعده ثلاثة  
احرف او سطها ساكن وان كان في الاصل كذلك ثم حذف الحرف الاخير  
بالاعلال فانه غير منصرف ايضا على الاصح نحو جوار وكذا لو ادغم مثل  
دواب والمراد بالجمع اعم من ان يكون جمعا في الحال او كان جمعا في الاصل ثم  
اضمحل جمعيته نحو حضاجر عالما للضيع واعم ايضا من ان يكون جمعا حقيقة  
نحو مساجد ومصايح (او جمعا تقديرا كسراويل فانه مفرد على هذا الوزن  
فيقدر بانه جمع سروالة بان يعتبر كل جزء من اجزائه سروالة وكأنه مركب  
من الاجزاء اعتبارا ووجه اشتراط كونهما على الصيغتين دون صيغة سائر  
الجموع لان في بعض هاتين الصيغتين يتكرر الجمعية فيكون تكررها قائما مقام  
المتن كمتالي المتن ولذا سمي هاتان الصيغتان صيغة منتهى الجموع وانما لم يقيد  
بدون هاء وياء للاحتراز عن مثل فرازة ومدائني كما احتراز ابن الحاجب لانه  
لا حاجة اليه لان التبادر شاهد على كونهما بهذه الصيغة وهاتان الصيغتان  
بلاهاء وياء مع ان المختار عند المصنف في مثل فرازة ان يكون التاء جزءا  
فلا يحتاج الى الاحتراز ويجوز صرفه ﴿٢٥٧﴾ فسرر الشارح بقوله لا يمنع

وزن (فعال او فعاليل) اي على  
هيئة بان كان اوله مفتوحا وثالثه  
الفاء بعد حار فان او ثلاثة احرف  
اوسطها ساكن (نحو مساجد  
ومصايح) ولو في الاصل مثل  
جدار وهو غير منصرف على  
الاصح اذا صله جوارى بالتنوين  
لان الاعلال مقدم على منع  
الصرف فلما اعل مثل اعلال قاض  
سقط تنوين التمكن ثم عوض  
عن الياء المحذوفة تنوين آخر  
وقيل انه قبل اعلال ايضا غير  
منصرف فلما حذفت ضمة الياء  
لاستقلالها عليها عوض عنها تنوين  
حذفت الياء للساكنين وقيل  
انه منصرف بعد الاعلال افوات  
صيغة منتهى الجموع وقيل صرف  
هذا الجمع قياس بعض العرب  
والمعتبر في هذين الوزنين خصوص  
الحركات والسكون وترتيبهما  
واصالة الحروف وزيادتها غير  
معتبرة يقال له في علم التصريف

وزن تصغيري يقال وزن اضيهر فيعمل لا فيعمل والوزن في ذلك العلم اثنان احدهما هذا والآخر وهو المشهور المتبادر  
عند الاطلاق ان يعتبر عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه فيقال وزن اكرم افعلا لافعل  
وكارم فاعلا وليس وزن فعال وفعالين وزنا عروضا لان فيه لا يعتبر فيه خصوص الحركة بل مجردا فيقال  
وزن طويل فعول (ويجوز صرفه) اي لا يمنع جعل

غير المنصرف منصرفا بادخال الكسر والتنوين (لضرورة الشعر) بان يخل عدمه بالوزن كقوله  
صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا ﴿٢٥٧﴾

او بسلاسة كقوله  
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره  
هو المسك ما كررته يتضوع  
(او للتناسب) اي لتحصيل  
التناسب بين المنصرف وغير  
المنصرف سواء وقع في الفواصل  
والاسجاع اولا (نحو قوله تعالى  
سلاسل) على قراءة نافع والكسائي  
ليناسب اغلا لا بعده (وقواريرا)  
ليناسب قوله تقدير ابعده (وكل  
وليناسب الثاني لقوله [قطريرا] بعده واما المثال للضرورة فهو على نوعين  
احدهما ان يخل بالوزن فهو كما في المروثة المنقولة عن فاطمة رضى الله عنها  
حيث قالت حين انتقال النبي عليه السلام

صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا

وبصدره

ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا  
فانه لو لم ينون قولها مصائب لاختل الوزن والثاني ان يخل بالسلاسة فهو كما  
في قول الشاعر في مدح امامنا الاعظم رحمه الله حيث قال

اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

فان نعمان غير منصرف بالعلمية وبالف والنون المزيدين لكنه نون  
وكسر في هذا البيت فانه لو لم ينون كذلك لاختل السلاسة (وكل ما  
اي كل اسم لا ينصرف اذا اضيف) اي الى شئ (او دخله لام التعريف  
انصرف) اي حقيقة سواء وجد فيه السببان اولا يعني انه ينجر بالكسر  
واما دخول التنوين فيجوز ايضا لكنه لا يدخل لما منع آخر وهو اللام  
والاضافة وقوله (نحو مررت بالاحمر) مثال للثاني وقوله (واحرنا)  
اي مررت باحرنا مثال للاول (والتقسيم الثالث) من الاقسام الاربعة  
للاعراب (بموجب النوع وهو) اي الاعراب بموجب النوع (اربعة رفع  
ونصب مشتركان) اي هما مشتركان (بين الاسم والفعل) يعني ان كلا منهما  
غير مختصين بواحد من الاسم والفعل ولا فرق بينهما في ان يكونا مرفوعين

بين الاسم والفعل (غير) ١٧ - ابوي - مختصين بواحد منهما يكون مرفوعا ومنصوبا بحسب



عامله (وجر) لانجرار الشفة السفلى في ادائه كسقوط الجسم المنكسر وذكروا وجوها يطلب من المطولات هو (مختص بالاسم) لانه علامة كون الشيء مضافا اليه وهو مختص بالاسم فكذا علامته (وجزم) لقطع الحركة او الحرف (مختص بالفعل) لانه (٢٥٨) اثر الجازم وهو من خصائص الفعل (وعامة الرفع) اي علامة هي الرفع

ومنصوبين ولكن الفرق بينهما في الواسطة فانها في الاسم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل المشابهة التامة كما سبق (وجر) اي والثالث جر (مختص بالاسم) فانه لا يوجد في غيره وانما اختص به فانه علم الاضافة والاضافة من خواص الاسم (وجزم) اي والرابع جزم (مختص بالفعل) فانه لا يوجد في الاسم والجزم يشبه الجر في الاختصاص (وعامة الرفع اربعة) اي من ذات الاعراب (ضمة وواو والف ونون) فالضمة في الاسم والفعل والواو في الاسماء الستة وفي الجمع المذكر السالم والالف في تثنية الاسماء والنون في تثنية الفعل وجمعه المذكر وفي الواحدة المخاطبة منه (وعامة النصب خمسة فتحة وكسرة والياء وحذف النون) فالفتحة في الاسم والفعل والكسرة في الجمع المؤنث السالم والالف في الاسماء الستة والياء في تثنية الاسم وجمعه المذكر السالم وحذف النون في الفعل (وعامة الجر ثلاثة كسرة وفتحة وياء) فالكسرة في الاسم المنصرف والفتحة في غير المنصرف والياء في تثنية الاسم وفي جمعه المذكر السالم وفي الاسماء الستة (وعامة الجزم ثلاثة حذف الحركة وحذف الآخر وحذف النون) فحذف الحركة من آخر المضارع الصحيح الذي لم يتصل بآخره ضمير وحذف الآخر من المضارع الذي يكون آخره حرف علة وحذف النون في تثنية الفعل المضارع وجمعه المذكر ومخاطبته المفرد وهو مشترك بين علامتي النصب والجزم واطراف العلامة امباينية كشجر الاراك والمعنى علامة هي الرفع او النصب او الجر او الجزم او من قيل اضافة الدال الى المدلول اي علامة دالة على فادل عليه كل منها فالاول عند من جعل الاعراب عبارة عن الرفع والنصب والثاني عند من جعل الاعراب عبارة عن الحركة والحرف واما عند من جعل الاعراب عبارة عن الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف (والتقييم الرابع) اي من التقسيمات الاربعة للاعراب (بحسب الصفة فهو) اي الاعراب بحسبها (ثلاثة لفظي يظهر في اللفظ) اي في لفظ الكلمة التي لها الاعراب (وتقديري

فلاضافة بيانية لان الاعراب عند المصنف ما به الاختلاف من الحركة والحرف لا الاختلاف نفسه كما عند عبد الله امرؤ قيس (اربعة) بالاستقراء (ضمة) في الاسم والفعل (واو) في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وملحقاته (الف) في التثنية وملحقاته (واو) في الاسم (ونون) في المضارع المتصل به الضمير المرفوع غير النون (وعامة النصب خمسة) بالاستقراء (فتحة) في الاسم والفعل (وكسرة) في الاسم (والف) في الاسماء الستة (ويا) فيما هو معرب بالحروف غير الاسماء الستة (وحذف النون) في الفعل (وعامة الجر ثلاثة كسرة) في المنصرف (وفتحة) في غير المنصرف (ويا) فيما بالحروف (وعامة الجزم ثلاثة حذف الحركة) في المضارع صحيح الآخر (وحذف الآخر) في المقتل الآخر (وحذف النون) في المتصل بآخره ضمير (والتقسيم

الرابع) من التقسيمات الاربعة تقسيمه (بحسب الصفة فهو) اي الاعراب بحسبها (ثلاثة لفظي) اي منسوب الى لفظ المعرب (يظهر في اللفظ) اي لفظ المعرب صفة كاشفة للفظي اوجاهة مستأنفة مسوقة لبيان وهو الاصل لانه علامة وحقة الظهور (وتقديري) اي منسوب الى التقدير اي يقدر في الآخر

يظهر في اللفظ (ومحلي) اي منسوب الى المحل اي محل لوقوع فيه المعرب لظهور الاعراب واذا انحصر الاعراب بحسب صفته في الالة ويظهر اللفظي من بيان قسيمي (فلنذكر الاخيرين) اي التقديري والمحلي (حتى يعلم ان ماعداهما لفظي) لان بيان محليهما يدل على ان ماعداهما لفظي ومحليهما غير محليهما لانحصار الاعراب في هذه الثلاثة وما سكن آخره للتخفيف نحو بارئكم بسكون الهمزة في قراءة ابي عمرو والادغام نحو الرحيم مالك يوم الدين فلندركه لا يقدح في ان ماعداهما لفظي لان الكلام مبني على ما اشتهر من الاستعمال او هو معتبر بما سكن للوقوف وما اشتغل آخره بحركة مجانسة لحركة اخرى نحو للملائكة اسجدوا بضم تاء الملائكة على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري وحجرت ب (٢٥٩) حرب بكسر باء حرب للجوار

من قيل ما اشتغل آخره بحركة غير اعرابية فيكون التقديري المذكور في الكتاب اوناذر لا يعبأ به لكن بقي المضارع المجزوم المدغم على لغة تميم نحو لم يمد بحركات الدال فان جزمه تقديري وكأنه اختاره لغة الحجازيين لان القرآن نزل عليها نحو ولا تمنن وفليملل ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا بادغام لا يضر مع انه مجزوم (ف) الاعراب (التقديري ما) اي اعراب (لا يظهر في اللفظ) اي لفظ المعرب (بل يقدر في آخره) اي يعتبر فيه (لما منع فيه) اي في الآخر لافي اللفظ اي شيء يمنع ظهوره فيه لتعذره او استغفاله (غير الاعراب

ومحلي) فالاول هو الاصل وقوله (فلنذكر) نفس المتكلم مع الغير من الامر وهو جازم عند المصنف وان لم يجز عند بعض الصرفيين في معلوم الامر والنهي بناء على لزوم اتحاد الامر والمأمور يعني اني امرت نفسي بان تذكر (الاخيرين) اي التقديري والمحلي (حتى يعلم) اي بسبب ذكرهما (ان ماعداهما لفظي) لان فيه قضية منفصلة مركبة من اجزاء ثلاث وهي ان الاعراب اما لفظي واما تقديري واما محلي فان استثنى منها بعض الجزئين ينتج الجزء الثالث اذا قلنا لكنه ليس بتقديري ولا محلي فينتج انه لفظي (فالتقديري ما) اي اعراب (لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره) لما منع فيه اي يمنع عن ظهوره في اللفظ وقوله (غير الاعراب) بالجر صفة مانع اي المانع هو غير الاعراب (الحقيقي) اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجب (ولا يكون) اي لا يوجد التقديري (الا في المعرب) اي المعرب الاصطلاحي وقوله (كاللفظي) ظرف مستقر حال من الضمير المستتر تحت لا يكون اي كما لا يكون اللفظي الا في المعرب لا يكون التقديري ايضا الا فيه (وذلك) اي التقديري (في سبعة مواضع الاول مفرد) وقوله (آخره) مبتدأ وقوله (الف) خبره والجملة صفة مفرد اي الاول من السبعة اي معرب مفرد اي ايسر بتثنية ولا جمع آخر ذلك المفرد الف سواء كان اسما او فعلا مضارعا وقوله (وان حذف) وصلة اي ولو حذف ذلك الالف (لالتقاء الساكنين) فهو تقديري ايضا لانه لا ينسب حكمه للمفوض

الحقيقي) صفة بمدونة لما منع اذ لو كان المانع الاعراب الحقيقي لكان الاعراب محليا لا تقديريا عند المصنف كما بينا ان شاء الله تعالى نحو مررت بزيد (ولا يكون) الاعراب التقديري (الا في المعرب) لانه لو ارتفع المانع لكان لفظيا مثل غلامي لو ارتفع الاضافة ظهر الاعراب لان المانع فيه اشتغال الآخر (ك) الاعراب (اللفظي) لا يكون الا في المعرب وهو ظاهر (وذلك) اي الاعراب التقديري على ما ذكره (في سبعة مواضع) نقص مما ذكرنا بادراج بعضها في بعض وزاد عليه فحصل سبعة (الاول مفرد) لامثنى ولا يجمع معرب بالحركة اسما او فعلا لامعربا بالحروف كما في الاسماء الستة (آخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين) فيكون متروكا وكالمفوض



(فان كان) ذلك المفرد (اسما) لافلا (فاعرابه في الاحوال الثلاثة) اى حال الرفع والنصب والجر (تقديرى) لعدم ظهوره على الالف (نحو) ٢٦٠ (المصا وعصا) والمغزى ومغزى (وان كان) ذلك المفرد

وانما قيده بقوله لالتقاء الساكنين فانه لو حذف لجرد الحقة فهو لفظى . ثم انه لما كان بعض هذا النوع تقديريا في كل احواله وبمضه تقديريا في بعض احواله اراد ان يبين بقوله (فان كان) اى ذلك للمفرد (اسما) اى ليس فعلا (فاعرابه) اى اعراب ذلك الاسم المفرد (في الاحوال الثلاثة تقديرى) فان الالف سواء كان ملفوظا كما اذا لم يكن محذوفا لالتقاء الساكنين او مقدر كما اذا حذف له فهو لا يقبل الحركة واذا لم يقبل الحركة يتعذر وجود الاعراب الذى هو الحركة فيه (نحو المصا وعصا) اورد مثالين فان الاول مثال للالف المذكورة والثاني مثال للالف المقدرة المحذوفة لالتقاء الساكنين من الالف والتثوين (وان كان) اى ذلك المفرد (فعلا) اى مضارعا (فرفعه ونصبه تقديرى) لان الالف موجود فيه في هذين الحالين (وجزمه لفظى) لكون الالف غير موجود في الجزم لان اعرابه حينئذ حذف الآخر (نحو يخشى) وهو مثال لحالة الرفع (ولن يخشى) وهو مثال لحالة النصب (ولم يخش) وهو مثال لحالة الجزم (والثاني) اى الموضع الثاني (ما) اى اسم معرب سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او جمعا مؤنثا سالما معربا بالحركة او جمعا

مذكرا سالما معربا بالحرف (اضيف) اى ذلك الاسم (الى ياء المتكلم) سواء حذف الياء لالتقاء الساكنين نحو جاءني ابو العباس او حذف لاكتفاء بالكسرة وسواء قلبت الفاء او تاء نحو يا ابا ابي ابي لكن بشرط ان لا يكون المضاف تثنية فانها لو كانت تثنية كان اعرابه لفظ يافى الاحوال الثلاثة تقول مسلمى ورأيت مسلمى ومهرت بمسلمى بتشديد الياء فيهما . ولما كان هذا النوع ايضا محتاجا الى التفصيل فقال (فان كان) اى ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم) اى العرب بالواو والياء (فرفعه تقديرى فقط) اى ليس نصبه وجره تقديريا وانما كان كذلك فان علامة الرفع التى هي الواو تقتضى قاعدة الصرف ان قلب ياء فانه اذا اجتمع الواو والياء في كلمة وقد سبقتا احديهما بالسكون قلبت الواو ياء ولزوال علامة الرفع يكون تقديريا واما حالى النصب والجر فلذلك العلامة فيهما ياء يكون لفظيا لبقاء الياء فيهما (نحو جاءني مسلمى اصله مسلموى) قلبت الواو ياء ثم ادغمت الاولى في الثانية ثم نقلت حركة الميم من الضمة الى الكسرة ليصح بناء الياء (وان كان) اى ذلك الاسم المضاف الى ياء المتكلم (غيره) اى غير جمع المذكر السالم (فالكل) اى

الستة او غيرها او جمعا مكسرا منصرفا او غير منصرف او جمع مؤنث سالم (فالكل) اى كل اعرابه من الرفع

والنصب والجر (تقديرى) لان آخره اشتغال بالكسرة المجانسة للياء او الفتحة فامتنع جمعها بحركة اخرى موافقة او مخالفة وجعل بعضهم الجر لفظيا بوجود الكسر وهذا ٢٦١ (نحكم لان الكسر موجود في كل

حال قبل العامل وذهب الجمهور الى ان المضاف الى ياء المتكلم مبنى لا كتسابه البناء من المضاف اليه وضعفه ابن الحاجب وابده الرضى بان الاضافة الى الضمير لا يوجب البناء نحو غلامنا وغلامك وغلامه وتبعهما المصنف (نحو غلامى وابى ورجالى) وريانى ومساجدى (ومسلماتى) ويابن عم ويابن عم (و) الموضع (الثالث) اى اسم معرب بالحركة او بالحرف مفرد او مركب (في آخره اعراب) حركة او حرف (محكى) لاحقيقى جاء من عامل في تركيبه فانه محلى عند المصنف وسيبقى الكلام فيه وتسميته اعرابا لكونه اعرابا قبل الحكاية انما جعل تقديريا لاشتغال آخره بالحكى اما (جملة) في الاصل حال من ضمير آخره لانه يجوز ان يقال فيه اعراب الخ (منقولة الى العلمية) اى جعلت علما واستعملت هكذا (نحو تأبط شرا) فانه معرب باعراب تقديرى في الاحوال الثلاثة وذهب غير واحد الى انها مبنية واعرابها محلى كما كان

قبل العلمية والفرق عند المصنف انها قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها اسم مفرد احوال كونه مفردا غير مركب ولا جملة



(في قول) العرب (الحجازي) وقول بني تميم ان الحكاية مختصة بالجملة لا توجد في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه (نحو من زيدا) بنصب زيدا مقولا (لمن قال ضربت زيدا) فحكي بنصبه في الاعراب بالحركة (ونحو دعي) ٢٦٢ عن تمرتان في الاعراب بالحروف واعرابه ياء مقدر جوابا

لمن (قال لك تمرتان و) كان (كذا) اي كالمذكور من معرب في آخره اعراب محكي في كونه اعرابه تقديرية لا اشتغال الآخر بالحكي (كل علم مركب جزؤه الثاني معمول) قبل العلمية (كلا اعراب له) وصفا فالجزء الثاني مشغول بالاعراب المحكي (نحو ان زيدا) غامله حرف لا يكون معمولاً اصلاً كما سبق (وهل زيد) عامل معنوي (ومن زيد) غامله حرف جر وامام زيد على انه للاستفهام فمن قيل تابط شرا تقول جاءني ان زيدا ورأيت ان زيدا ومررت بان زيدا وكذا غيره (بخلاف نحو عبدالله) فان المضاف اليه معمول لئله اعراب وهو المضاف (ونحو مضروب غلامه) في الاصل نائب الفاعل وكذا كل علم مركب جزؤه الثاني معمول لئله الاعراب نحو ضارب زيدا (فان اعراب الجزء الاول منهما لفظي) اي من الجزئين او من عبدالله ومضروب غلامه اي الاعراب الذي يظهر في الجزء الاول فان كان غلامه رافعا يكون الجزء الاول منهما مرفوعا به لفظا وان كان ناصبا يكون منصوبا به لفظا وان كان جاريا يكون مجرورا به لفظا تقول جاءني عبدالله ورأيت عبدالله ومررت بعبدالله وتقول في الثاني جاءني مضروب غلامه ورأيت مضروبا غلامه ومررت بمضروب غلامه (والثاني) اي واعراب الجزء الثاني وهو لفظة الله في الاول وغلامه في الثاني مشغول

للمجموع لفظي ان كان لفظيا قبل العلمية وان تقديرية فتقديرية نحو المنزى غلامه ومسمى غلامه لقبيلته وظهوره فيه بحسب العامل اي بحسب اقتضاء العامل نحو جاءني عبدالله ورأيت عبدالله ومررت بعبدالله (و) الجزء (الثاني مشغول

باعراب الحكاية) اي باعراب محكي فاضافة الاعراب الى الحكاية كاضافة الحاتم الى الجود في حاتم الجود (او) ما في آخره (بناء محكي نحو خمسة عشر) علما ومثله سيبويه لان الكلام فيه فقبل العلمية كان الجزآن مبنيين لتضمنهما الحرف فاذا كان علما يكون اعرابه تقديرية لكونه اسما مفردا او اشتغال آخره (على الاشهر) وقيل مبني اعرابه محلي كاقبل العلمية (والموضع الرابع ما) اي ٢٦٣ معرب اسم او فعل كان (في) محل

باعراب الحكاية وهو الجر بالاضافة في الاول والرفع بالنائية في الثاني وقوله (او بناء) معطوف على قوله اعراب محكي اي او ما في آخره بناء محكي نحو خمسة عشر اي اذا كان علما فانه مبني قبل العلمية ولما كان علما وجد في آخره بناء محكي وهو بناء قبل العلمية (على الاشهر) اي كونه هذا معدودا من التقديرى على المذهب الاشهر وامام على مذهب الغير الاشهر فهو مبني كما كان قبل العلمية (والرابع) اي الرابع من السبعة (ما) اي معرب سواء كان اسما او فعلا (في آخره) اي يقع في آخره (ياء مكسورة ماقبلها) وقوله (وان حذف لالتقاء الساكنين) وصلية اشار به الى ان الياء ان حذف لالتقاء الساكنين كما في قاض وقاضى البلد فهو كالمفوض فاعرابه تقديرية ايضا لكونها مبنوية واما ان حذف للتخفيف فاعرابه لفظي كافي الاسماء المقطوعة اللام نحو يد واب واخ لكونها منسية (فان كان) اي ذلك المعرب (اسما فرفعه وجره تقديرى) فلم منه ان نصبه لفظي (نحو القاضى) هذا مثال للمفوض (وقاض) وهذا مثال لما حذف لالتقاء الساكنين وانما كان كذلك لان علاه في الرفع والجر التي هي الضمة والكسرة يستقلان على الياء بخلاف الفتحة في نحو القاضى اذا رفع او جر حذف حركة الياء فبقى ساكنا واما في حالة النصب فالحقة الفتحة عليه ابقى على ما كان وفي نحو قاض لما وقع فيه التنوين يلزم اجتماع الساكنين بعد حذف الحركة فحذف الياء لدفع الاجتماع ونقل التنوين الى ماقبلها واما في نصبه لما لم يحذف الحركة لم يلزم ذلك فبقى على حاله (وان كان) اي ذلك المعرب (فعلا فرفعه فقط تقديرى) واما نصبه وجزمه فلفظيان وقوله (ان لم يلحق بآخره ضمير) شرطية اي ان لم يلحق بآخره ضمير يكون كذا واللام يمكن كذلك (نحو يرمى) هذا مثال لمفرد الغائب (وترمى) وهذا مثال للمشارك بين الغائبة والمخاطب (وارمى) ورمى وانما كان كذلك فانه في حالتي الرفع والنصب معرب بالحركة وفي حالة الجزم معرب بحذف الآخر فلكون الضمة ثقیله يحذف في حالة الرفع فيكون تقديرية ولكون الفتحة خفيفة لم يحذف في حالة النصب فيكون لفظيا

(آخره) وهو تنق في التعبير حيث ترك في فيما قبله واتي به فيه (ياء مكسورة ماقبلها) اصلية الح منقلبة عن واو (وان حذف لالتقاء الساكنين فان كان) ذلك المعرب (اما فرفعه وجره تقديرى نحو الغازي وغاز) لان الياء المضمومة او المكسورة المتحركة ماقبلها يجب اسكانها لاشتغالها عليها واما نصبه فلفظي لان الياء المفتوحة المكسورة ما قبلها لا يتغير تحتها نحو جاءني القاضى بالياء وقاض بحذفها ورأيت القاضى وقاضيا ومررت بالقاضى وقاض (وان كان) ما في آخره ياء مكسورة ماقبلها (فعلا فرفعه فقط) اي لانصبه وجزمه لانهما لفظيان لوجود الفتحة لكسر ماقبلها وخفتها عليها وجود الحذف في اللفظ (تقديرى) لحذف الضمة للاشتغال (ان لم يلحق بآخره ضمير) مرفوع فانه ان لحق فان كان النسب يكون اعرابه محليا وان كان غيره يكون لفظيا نحو يرمي ويرميان ويرمون ولن يرميا وان يرموا فعلى هذا فالنسب تقييد الاسم بما اذا لم يلحق بآخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون والاخصر الاوضح تخصيص ما بالمفرد الذي لم يتصل به شيء لتبادره وترك قوله ان لم يلحق الخ (نحو يرمى وترمى



وارى وزمى) ويفزى (و) الموضع (الخامس) منها (فعل) اذا لم يوجد اسم (آخره واو مضموم ما قبلها فرقه فقط) لانصبه وجزمه ﴿٢٦٤﴾ هما لفظيان لحقة الفتحة على الواو المضموم ما قبلها ووجود الحذف

لفظا (ايضا) كفعل آخره ياء (تقديرى) لحذف الضمة لاستثقالها على الواو (ان لم يلحق بآخره ضمير) مرفوع (نحو يفزوا وتفزوا وغزوا ونفزوا) الموضع (السادس) منها (اسم معرب اعرابه بالحروف) الواو والياء والالف وليس فعل اعرابه بهذه (ملاق لساكن بعده) اى (كلمة فى محل (اولها همزة وصل) تحذف عند الوصل فيجتمع ساكنان اولهما حرف مد فيحذف لفظا فيكون الاعراب تقديريا (فان كان) ذلك الاسم (من الاسماء الستة المذكورة) من المضافة الى غير ياء المتكامل المفردة المكسرة (فاعرابه) اى ذلك الاسم (فى الاحوال الثلاث تقديرى) لعدم وجوده فى اللفظ (نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم وممرت بابى القاسم وان كان) ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاق (جمع المذكور السالم) فينظر حينئذ ان كان ﴿ما قبل حرف الاعراب مفتوحا﴾ نحو مصطفون ومصطفين فتحرك الواو ﴿اى حرك الواو فى الاول بالضم﴾ لكونها من جنس الواو ﴿و﴾ حرك الياء ﴿فى الثانى﴾ بالكسرة لكونها من جنس الياء ﴿فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلاث﴾ لان حرف

فتحرك الواو) دفعا لساكنين لان الساكن اذا لم يكن اولها حرف مد يحرك الاول (بالضم) للمجانسة (والياء بالكسرة) لئلا ما ذكر (فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلاث) لوجوده فى اللفظ

(نحو جاءنى مصطفوا والقوم) بالواو المضمومة (ورأيت مصطفى ﴿٢٦٥﴾ القوم وممرت بمصطفى القوم)

الاعراب الذى هو الواو والياء لم يحذف بل هو مذكور وملفوظ فيهما ﴿نحو جاءنى مصطفوا والقوم ورأيت مصطفى القوم وممرت بمصطفى القوم﴾ فان اصل الاول مصطفون واستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار مصطفون ولما حذفت النون بالاضافة الى القوم اجتمع الساكنان احدهما واو الجمع والثانى اول الكلمة التى اضيف اليها وحركت الواو بالضم ولم يحذف لكون ما قبلها مفتوحا لانه اذا حذف ياتبس بالفرد وكذا مصطفى القوم اصله مصطفين فقلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مصطفين وحذفت النون بالاضافة فاجتمع الساكنان وحركت الياء بالكسرة ﴿وان لم يكن﴾ اى ما قبلها ﴿مفتوحا﴾ مضموما او مكسورا ﴿يحذفان﴾ اى الواو والياء لساكنين وانما حذف ههنا ولم يحركا بالضم والكسرة فانه اذا حرك فى الاول يلزم اجتماع الضمتين وفى الثانى يلزم اجتماع الكسرتين ﴿فيكون﴾ اى اعرابه ﴿تقديرى﴾ فى الاحوال الثلاث نحو جاءنى ضاربوا القوم ورأيت ضاربى القوم وممرت بضاربى القوم وان كان) ذلك الاسم (تنبيه فرقه تقديرى) وفى حذف الالف لساكنين (وفى نصبه وجره تحريك الياء) دفعا لساكنين (بالكسر) للمجانسة (فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنك) يحذف الالف من اللفظ (ورأيت غلامى ابنك وممرت بغلامى ابنك) بالكسر فيهما (و) الموضع (السابع) من المواضع السبعة (الموقوف) الذى وقف (عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (لما كان اعرابه بالحركة) لان ما اعرابه بالحرف يكون اعرابه بالوقف لفظيا كضاربون ويضربون (فان كان) ذلك الموقوف عليه (غير منون بتنوين التمكن) وتوين الموضع فى نحو كل مثله سواء

كان منونا بتنوين المقابلة اولا (او كان فى آخره تاء التانيث) الموقوف عليها هاء (فاحواله



الثلاث) أي اعرابه فيها (تقديرى) لعدم ظهوره في اللفظ (نحو) جاءنى (احمد) ورأيت احمد ومررت  
 باحد ورأيت الرجل (و) كذلك نحو (ضاربة) مما آخره تاء التانيث (و) كذلك نحو (ضارب) مما هو منون  
 بغير تنوين التمكن (وان كان) الموقوف عليه (منونا) تنوين التمكن حال كونه كائنا (بغيرها)  
 أي بلا تاء التانيث (فرقه) ٢٦٦ (وجره تقديرى) لسقوط الحركة بالوقف (دون نصبه) فانه يتوقف

الثلاث) أي اعرابه في احواله الثلاث (تقديرى) لعدم ظهور الاعراب في  
 لفظه (نحو احمد) فانه لكونه غير منصوب لم يكن في آخره تنوين التمكن أي  
 التنوين الذي يوجد في المنصرف لكونه اما متمكنا غير مشابه للفعل اصلا  
 وهذا مثال لما لم ينون بتنوين التمكن (وضاربة) هذا مثال لما في آخره التاء  
 (وضاربات) مثال للمنون بغير التمكن (وان كان منونا بغيرها) وهذا محتمل  
 ان يكون ضميرا مؤثرا وان يكون مقصورا لها فانه على التقدير الاول يكون  
 ضميرا راجعا الى هاء التانيث وعلى الثاني يكون المعنى بلا هاء التانيث  
 (فرقه) وجره تقديرى لان الاعراب ساقط في هذين الحالتين (دون نصبه)  
 فانه يتوقف عليه بالالف فيكون لفظيا (نحو زيد) فانه منون بتنوين التمكن لا ينافي  
 تعريف العلم في مثل زيد فانه يقال فيه جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال  
 في الوقف عليه في حال الرفع والجرح واما في حال النصب يوقف عليه بالالف  
 المبذولة من التنوين (واما المحلى) أي واما الاعراب المحلى الذي هو قسم ثالث  
 من الاقسام الثلاثة للتقسيم الرابع (الاسم المعرب) أي هو الاسم المعرب فقوله  
 المعرب صفة للاسم ومسند الى ضميره المستر الراجع الى الاسم وقوله (المشتغل)  
 صفة ثانية له ايضا لكنه مسند الى متعلق الموصوف وهو قوله (آخره) أي  
 آخر الاسم المعرب الذي يشتغل آخره (باعراب غير محكى) فانه لو اشتغل  
 بالاعراب المحكى يكون اعرابه تقديرى لما عرفت (نحو مررت بزيد فانه) أي  
 الشأن (يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية) لكون آخر زيد مشغولا  
 بالجرح الذي هو مقتضى البناء الجارة وانما قال على محل زيد ولم يقل على محل الجار  
 والمجرور ليكون اشارة الى ان النصب المحلى انما هو في المجرور الذي هو زيد  
 لاني جموع الجار والمجرور لان الجار ليس بمقصود في تعلق الفعل بالمفعول بل  
 الجار وسيلة في انشاء معنى العامل الى المجرور فيكون الجار المفضى من جملة  
 العامل لامن جملة المفعول كذا نقله الشارح من الامتحان (وكذا نحو اعجبني  
 ضرب زيد ومررت بزيد) أي وكما يحكم على محل زيد المجرور بالنصب على المفعولية

عليه بالالف المقلوب عن التنوين  
 فيه في اللغات المشهورة فيكون  
 لفظيا وفي بعضها يوقف عليه  
 بالاسكان فيكون فيه تقديرى ايضا  
 (نحو) جاءنى (زيد) ومررت  
 بزيد وزيدا بالالف او زيدا ايضا  
 بالاسكان وقد يتوقف عليه في  
 الرفع بقلبه واوا في الجرح بقلبه  
 ياء نحو جاءنى زيد ومررت  
 بزيد فيكون لفظيا فيهما ايضا  
 (واما) الاعراب (المحلى)  
 وهو لا يظهر في اللفظ ولا يقدر  
 في الآخر بل يعتبر في المحل لما منع  
 في نفسه وهو البناء او لما منع في  
 الآخر غير ما ذكر في التقديرى  
 وهو الاعراب الحقيقي على ما  
 ذكره المصنف في موضعين  
 احدهما وحسن المقابلة ان يقول  
 الاول (الاسم) لم يظهر وجه  
 التخصيص بالاسم لانه كما يكون  
 الاشتغال المذكور في الاسم يكون  
 في الفعل ايضا نحو ان تضربني  
 فانه مجزوم لفظا ولم يحلا بان  
 (المعرب) لا المبني فانه لا يتصور  
 فيه (المشتغل) آخره باعراب غير

محكى) بل باعراب حقيقى جاء من عامله لان المشتغل به اعرابه تقديرى كما مر (نحو مررت بزيد فانه يحكم على  
 محل زيد بالنصب على المفعولية) أي على انه مفعول به غير صريح فيه تنبيه على ان النصب للمجرور لانه مع  
 الجار كما يجري على السنة المعربين (وكذا اعجبني ضرب زيد ومررت بزيد

فزيد مرفوع المحل على الفاعلية في المثال (الاول) ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويجوز ان يكون الرفع  
 على النائية وان يكون منصوب المحل على المفعولية ان كانت الاضافة الى المفعول (والثانية في) المثال (الثاني)  
 هذا وقد سوى الفاضل المعصم بين معرب في آخره اعراب محكى وبين معرب في آخره اعراب حقيقى في ان  
 اعرابهما تقديرى وصرح بان المجرور في الامثلة المذكورة منصوب او مرفوع تقديرى قال لا تقول هو معرب  
 محلا لا تقديرى لانا نقول ليس بمبنى حتى يكون معربا محلا وما اشهر ان المجرور في محل النصب او محل الرفع من  
 قليل استعمال المحل في محل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف آخره لفظا او محلا ويؤيده ما قالوا  
 لما منع من الظهور في الاعراب التقديرى شئ في الآخر وفي المحل ٢٦٧ نفس اللفظ بمعنى انه لا قابلية له

يحكم ايضا في نحو اعجبني ضرب زيد (فزيد) أي لفظ زيد الواقع في المثلين  
 (مرفوع المحل) أي مرفوع محله (على الفاعلية في الاول) أي في المثال الاول  
 يعني قوله ضرب زيد (والثانية) أي مرفوع على كونه نائب فاعل (في الثاني)  
 أي في المثال الثاني يعني قوله مررت بزيد فانه على تقدير كون الضرب في ضرب زيد  
 مضافا الى فاعله يكون زيد مجرورا لفظا على انه مضاف اليه ومرفوعا محلا على انه  
 فاعل الضرب وايضا لفظ زيد في قوله مررت بزيد مجرور لفظا بالياء الجارة ومرفوع  
 محلا على انه نائب فاعل مر (والثاني) أي الموضع الثاني من الموضعين للتقسيم  
 الرابع (المبنى) أي المبني العارض وهذا بان يكون الواقع فيه اسما معربا يتوارد  
 عليه المعاني المتقضية لكن لكونه مشابها بالمبنى الاصلى الذي هو جميع انواع  
 الحرف وجميع انواع الماضى وجميع انواع الاسماء الحاضرة ثم شرع في تعريف  
 مطلق المبني ثم قسمه على نوعيه فقال (وهو) أي المبني بالمعنى العام الشامل  
 للاصلى والعارضى (ما) أي كلمة (كان حركته وسكونه) أي كان حركة  
 آخره ان كان متحركا وكان سكون آخره ان كان ساكنا وقوله (لا يعامل) ظرف  
 مستقر منصوب المحل على انه خبر كان أي لا يكون بسبب عامل سواء يكون هذا بعدم  
 دخول العامل عليه او يكون بدخول العامل عليه لكن لا يؤثر ذلك العامل فيه اما  
 بانه لا يتوارد عليه المعاني المتقضية بعدم صلاحية الكلمة او بعروض مانع على الكلمة  
 (بمخلاف المعرب) أي المبني ملابس بخلاف المعرب (فهو) أي المعرب (ما)  
 أي كلمة (كان حركته وسكونه) أي بسبب عامل ولو لم يوجد عامل لم يوجد  
 فيه تلك الحركة ولا السكون والمراد بسببية العامل مجرد دخوله عليه سواء كان

لفظا او اعرابا والمصنف حقق  
 مراده فيما علقه على الامتحان (و)  
 الموضع (الثاني) من الموضعين  
 اللذين فيهما الاعراب المحلى  
 (المبنى) الذي فيه موجب الاعراب  
 من المعاني المختلفة والمشابهة للتامة  
 ولا توقف معرفة احواله على  
 معرفته اراد ان يذبه فقال بالفاء  
 التفصيلية (فهو) أي المبني الذي  
 نحن بصدده وهو المبني العارض  
 الذي يكون معمولا بوجود  
 الموجب (ما) أي لفظ او كلمة  
 فتذكر الضمير في (كان حركته)  
 او حرفه (وسكونه) باعتبار  
 اللفظ وله بحث النحو عن احوال  
 الآخر كان المراد بالحركة  
 والسكون حركة الآخر وسكونه  
 (لا يعامل) دخل عليه أي لا  
 يسببه فلا يلزم دخول الاسماء  
 المعدودة فيه وان الراجح عنده

مذهب الزمخشري وهو كونها معربة لانه اعتبر قابلية الاعراب عند التركيب لا قابليته بالفعل وهي بالتركيب  
 هو ملتبس (بمخلاف المعرب) من اعرابه أي اوضحه او ازال فساد لانه اوضح فيه الاعراب او ازيل فيه  
 فساد التباس بعض الاعراب ببعض او اوضح فيه الاعراب المعاني او ازال فيه فساد التباس بعضها ببعض فهو محل  
 الايضاح او الازالة (فهو) في الاصطلاح الفاء لتفصيل الجملة او جوابية (ما كان حركته) محضة اولا نحو  
 جاءنى زيد ويضرب او حرفه نحو جاءنى ابوك ويضربان (وسكونه) نحو لم يضرب أي حركة آخره وسكونه  
 (يعامل) دخل عليه او بسبب دخوله



سببا لورود معنى مقتضى للاعراب كفاي الفاعلية ونحوه اولا يكون كذلك  
كافي دخول حرف الجر الزائد وقد اشير الى ذلك باراد لفظ العامل بالشكر واعلم  
ان خلاصة مانقله الشارح عما علقه المصنف على الامتحان وهو ان الجمهور  
ذهبوا الى ان المانع من الاعراب انما هو كون الكلمة مبنيا فيكون معنى المحلى ان  
الكلمة تقع في محل لو وقع فيه معرب اظهر الاعراب ثم اورد عليهم ان الاعراب  
في مثل زيد في مررت زيد وفي ضرب زيد شديد وفي عمرو ضارب زيد اعراب  
محلى وهو عندهم منصوب المحلى مع ان زيدا اسم معرب واما نحو تأبط شرا اذا  
كانت تلك الجملة علما لشخص فاختار انه معرب تقديرى لكون المانع في الآخر  
فقط وهو اشتغاله باعراب المحكى ومفعولية كلمة شرا قد زالت بالعلمية بخلاف  
المانع في يازيد وفي مررت برجل ضارب زيدا فان البناء وكونه مدخول الجار  
ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لاني الآخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما في  
الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار  
المانع الاول دون الآخر فلذا لوزان مانعية نفس اللفظ وتبقى مانعية الآخر  
صار الاعراب تقديرى نحو جاءني تأبط شرا على الصحيح هذا تحقيق الجمهور  
في هذا المقام . واما تحقيق المصنف فهو ان معنى كون الاعراب محليا ومقدرا  
في النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه وتوارد  
المعاني المقتضية عليه انما هو لدلالة تلك الكلمة على المعنى المستقل بالمطابقة لكن  
في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا  
اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع  
باقيا وبقي مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زان ذلك المانع لظهر  
الاعراب لفظا او تقديرى نحو يازيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرا ومررت  
زيد وقوله تعالى [ واختار موسى قومه ] بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل  
للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالة على المعنى المستقل  
بالمطابقة . ثم قال وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى وحاصل مراده  
ان المانع من كون الاعراب لفظيا اما حالة في نفس الكلمة وهي عدم الاستحقاق  
لورود المعاني عليها واما حالة في آخر الكلمة وهي ان الكلمة وان كانت  
محلا لورود المعاني عليها لكن في آخرها مانع لظهور الاعراب فيه والثاني  
تقديرى والاخر على نوعين لان المانع فيه اما كون الكلمة مبنية واما كونها  
منادى او مضافا اليها او وجود الجار فيه وكل منهما محلى عند المصنف وعلى  
ظاهر ما حققه الجمهور حيث حصروا المحلى بالمبنى ان المحلى كون الكلمة

عليه (ولما كان) المبنى والمعرّب  
الذان بالحركة والسكون الاصل  
والاشهر قصر التعريف عليهما  
ولم يجعله شاملا لما بالحرف وفي  
مقام التفصيل اعطى كل نوع  
حقه ثم لا يخفى ان هذين التعريفين  
تعريف بالخاصة لا بالماهية تسهيلا  
للمبتدئين وتيسيرا لهم ولما اراد  
اتمام الفائدة ببيان مطلق المبنى  
اظهر فقال

( والمبنى ) المطلق ( على نوعين ) بالاستقراء ( مبنى الاصل ) اى مبنى هو الاصل في البناء يتفرع بناء  
النوع الثانى عليه ( ومبنى العارض ) اى الاصل فيه الاعراب وعرض له البناء بسبب يقتضيه لازما او غير  
لازم ( و ) النوع ( الاول ) وهو مبنى الاصل انواع ( اربعة ) ( ٢٦٩ ) بالاستقراء ( الحرف ) وهو

مبنية فقط . ثم ان هذا التعريف انما يشمل المبنى على الحركة والسكون ولا يشمل  
المبنى على الحروف مع انه داخل في الاقسام واعلم قصد به تعريف النوع  
الاول فقط ولم يلتفت الى الثانى للاشارة الى الاكتفاء به وايضا انه ترك تعريف  
ابن الحاجب وهو ان المعرب هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل ووجه  
العدول عنه لحفاء ذلك التعريف لاحتياجه الى معرفة مبنى الاصل والى تفصيل  
علل جميع انواع المبنيات كما ذكره الشارح ههنا فليرجع اليه ( والمبنى ) اى  
المبنى مطلقا ( على نوعين مبنى الاصل ومبنى العارض ) فاضافة المبنى الى  
الاصول والعارض بيانى اى مبنى هو الاصل ومبنى هو العارض ( والاول )  
اى مبنى الاصل ( اربعة الحرف والماضى والامر بغير اللام ) وهو الامر  
الحاضر ( عند البصريين ) لانه عند الكوفيين معرب على انه مجزوم بلام  
مقدرة ( والجملة ) اى الجملة ايضا اذا كانت من حيث هي واما من حيث  
جزئها فقد يوجد فيها الاعراب ووجه كون الاربعة مبنيا اصليا عدم امكان  
توارد المعاني المقتضية للاعراب عليها لكون كل منها غير مستقلة بالفهم  
اما الحرف فظاهر واما الفعل فانه وان كان مستقلا باعتبار دلالة على الحدث  
والزمان لكنه غير مستقل باعتبار دلالة على الاستناد بفاعل واما كون  
المضارع معربا فليس بوجود المعاني المذكورة فيه بل بسبب مشابهته بالاسم  
كما مر ( والثانى ) اى النوع الثانى من النوعين وهو المبنى العارض ايضا  
على نوعين لازم وغير لازم ( ولا ينفك ) اى مبنى لا ينفك ذلك المبنى  
عن البناء ( اصلا ) وهو ( اى المبنى اللازم ) المضمرات واسماء الاشارات  
فانها لكونها اسمين وكون المعاني المقتضية متواردة عليهما لا يكونان من مبنى  
الاصول بل يكون بناؤهما لمشابهتهما بمبنى الاصل اما مشابهة المضمرات  
اما لاستغنائهما عن دلالة الاعراب عليها لانه لما اختلفت نفس اللفظ مادة وصيغة  
دلت على المعاني الحفية بنفسها واستغنت عن دلالة الاعراب لحصول الغرض  
بها وهذا الوجه هو مختار المصنف كما صرح به فى الامتحان واما المشابهة

لا يستعمل معربا اصلا ( وهو ) اى المبنى اللازم ( المضمرات ) بجميع افراد انواعها وجه بناؤها مشابها  
للحرف فى الاحتياج الحرف يحتاج الى التعلق وهذه الى الحضور فى التكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغائب  
وقيل لحرف الخطاب والفصل فى الصورة ( واسماء الاشارات ) بجميع افرادها الانتثنية وكذا تنثية ماثنى من  
الموصول عند المصنف لان الثنائى كلها على وتيرة واحدة



وجد بنائها المشابهة للحرف في الاحتياج الى ما يعين المراد من الاشارة والوصف ( والموصولات ) وبنائها  
لمشابهتها الحرف لانها تحتاج الى ( ٢٧٠ ) الصلة ولان وضع بعضها كوضع الحرف ( غير أى وأية فانها

بالحرف في الاحتياج الى الغير واما لكونها مشابهة بحرف الخطاب وبحرف  
الفصل واما اسماء الاشارات فلتضمها الاشارة التي هي معنى حرف لعدم  
استقلالها لكن لم يوضع لها حرف مستقل كما فصلها الرضى واما لان وضع  
بعضها كوضع الحرف وماعداه حمل عليه واما لاحتياجها الى القرينة  
الرافعة للإيهام تشابه بالحرف والقرينة الرافعة هي الاشارة الحسية  
او الوصف ( والموصولات غير أى وأية فانها معربان ) وبنى ماعداها  
لمشابهتها بالحرف في الاحتياج الى الغير وهو الصلة او لوضع بعضها و وضع الحرف  
وحمل البعض الآخر عليه واما كون الاسمين معربين فانه لما لم يحذف فيهما صدر  
صلتهما التزموا فيهما الاضافة فيرجح جانب الاسمية واما اذا حذف صدر  
الصلة فانها مبنيان ايضا لتأكد شبهتهما بالحرف من جهة الاحتياج الى  
محذوف منوى ولذا يشابهان بالغايات وبنيا على الضم نحو قوله تعالى [ ثم لنزعهن  
من كل شعبة أيهم اشد على الرحمن عتيا ] فان قيل ان لفظ كم اذا اضيف الى  
مميزه ونحو خمسة عشر ك اذا اضيف يقتضى ان يكونا معربين لوجود  
الاضافة مع انهما مبنيان اجيب بان الفرق بينهما وبين ما نحن فيه ان الاضافة  
لازمة فيما نحن فيه بخلافها فيهما فانها ليست لازمة لهما فان قيل فعلى هذا  
فلم لم يعرب لفظ حيث واذا مع لزوم كونها مضافة قلنا ان الاضافة فيهما كالا  
اضافة لمسيحي وانما لم يستثن تثنية الموصولات واسماء الاشارات مع انهما  
معربان وهو المختار عند المصنف للوجه الذي بينه المصنف في الامتحان وهو  
ان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يحكموا اكله على وتيرة  
واحدة من الاعراب ويدل على هذه الارادة اعراب الجزء الاول من اثني  
عشر مع بنائه في غيره كمسيحي ( واسماء الافعال ) وانما بنيت لكونها بمعنى  
الامر او بمعنى الماضي شابهت فيهما واما ما كان بمعنى المضارع فلم يشابهتهما  
في اصل البناء فان المضارع لكونه فعلا يكون الاصل فيه البناء واعرابه  
عارض بسبب المشابهة التامة فيه دون الامر والماضي ( وما كان على فعال )  
اى اسم كان على هذا الوزن ( مصدرا ) اى حال كونه مصدرا معرفة ( كفجار  
او دقة نحو يافساق ) وكذا يا خبث بمعنى يافسقة ويا خبيثة ( او عاملا مؤنث

معربان ) لرجحان جانب الاسمية  
يلزوم اضافتهما الى المفرد الا اذا  
حذف صدر صلتها فانه حينئذ  
يجوز بناؤها لتأكد شبهتهما  
بالحرف في الاحتياج نحو قوله  
تعالى ثم لنزعهن من كل شعبة  
ايهم اشد على الرحمن عتيا اى ايهم  
هو اشد وبنيا على الضم لمشابهتهما  
الغايات من حيث ان الصدر منوى  
وفي مثل كم رجل وخمسة عشر ك  
لم يلزم الاضافة وفي اذا واذا الاضافة  
الى الجملة وكذا حيث في الاغلب  
( واسماء الافعال ) بكلا قسميها  
لانه قائم مقام الامر او الماضى  
وقد سبقت المذكورات من  
حيث البيان ( وما ) اى لفظ  
( كان ) على وزن ( فعال )  
حال كونه ( مصدرا ) لم يقان  
مؤنثا مع ان الحياة ذهبوا الى ان  
اقسام فعال المذكورة هنا كلها  
مؤنثة تنبها على ضعف دعوى  
تأنيثه اذ لم يقم دليل عليه حتى  
شك الرضى فيه ولم ينكر عليهم  
دعوى كونه معرفة ( كفجار )  
بمعنى الفجرة او الفجور ( او  
صفة ) ينبى ان يصفها بالمؤنثة  
لانها لا تكون الا مؤنثة ( نحو

يا فاسق ) ويا خبث بمعنى يافسقة ويا خبيثة وهذا مختص بالبداء ولا يكون الا صفة صرفة ومنها ما يكون صفة  
غير غنصة بالبداء كقطاط بمعنى قاطة اى كافية ولزام اى لازمة ( او علما للمؤنث

نحو حذام ) اسم امرأة قوله ( عند اهل الحجاز ) قيد للاخير اى كون هذا  
الوزن مبنيا عند كونه مصدرا او صفة اتفاق وكونه مبنيا عند كونه علما للمؤنث  
انما هو عند اهل الحجاز سواء كان في آخره راء او لا واما عند بنى تميم فان كان  
في آخره راء فهو عندا كثرهم مبنى ايضا وان لم يكن فيه راء فهو معرب عندهم  
وانما يوافقون اهل الحجاز في ذوات الراء لانهم احرصون للامالة فاذا وجدوا  
في آخره راء وهى من اسباب الامالة اغتموها وينونها على الكسرة لان  
الكسرة مصححة للامالة والتزموها ليبقى الامالة بخلافه اذا كان معربا فانه  
حينئذ يرفع تارة وينصب اخرى وقيل في وجهه ان الراء لكون التكرار  
في مخرجه يكون كالمكرر فاستثقل ذلك واختير فيه البناء لتحصيل الخفة لان  
في البناء سادكا الى طريقة واحدة وهى اخف من الاعراب الذى فيه سلوك  
الى طرق مختلفة وقال المصنف وفي هذا التوجيه نظرافه على هذا يقتضى  
ان يكون الراء مبنيا على الفتح لخفته مع ان فيه ايضا انه يقتضى ان يوجد سبب  
آخر للبناء ويتقضى انحصار السبب في المناسبة لمبنى الاصل فانه لو صح هذا  
لكان لهم ان يقال ان مبنى العارض ماناسب مبنى الاصل او وزن فعال الرائي  
الهم الا ان يقال ان انحصارهم على ذلك انحصار الاصل وانضمام هذا الى  
الاصل لا يتقضى انحصارهم انهم اختلفوا في وجه بناء هذه الثلاثة فقال بعضهم  
ان هذه الثلاثة لكونها مشابهة في الوزن بفعال بمعنى الامر كدراك بمعنى ادرك  
بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا مشابه لفعال بمعنى افعال وفعال بمعنى افعال  
مشابه بمعنى الذى هو افعال ورد المصنف هذا الدليل بان قياس المساواة  
لا ينتج في هذا فانه لا يجوز ان يقال ان فعال بمعنى المصدر مشابه بالامر فان جهة  
المشابهة في القضيتين مختلفة لان جهة المشابهة في الاولى هو الوزن وفي  
الثانية هو كونه بمعنى الامر بخلاف ذلك القياس في بناء المنادى المعرفة فانه  
ينتج في ذلك اذ يجوز ان يقال ان زيدا في يازيد مشابه بكاف ادعوك وكاف  
ادعوك مشابه بكاف ذلك فينتج ان يازيد مشابه بكاف ذلك وبعضهم اعتبر فيه  
العدل بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا معدول عن فعال بمعنى الامر وفعال  
بمعنى الامر معدول عن الامر فينتج ان فعال بمعنى المصدر معدول عن الامر  
فان قياس قولنا المعدول عن شئ معدول عن الشئ معدول عن ذلك الشئ  
صادق \* ورد هذا بان الشيخ ارضى لم يرض بذلك لان كون فعال بمعنى الامر  
معدولا عن الامر ممنوع فان الاصل في العدل ان لا يخرج المعدول عن نوع

نحو حذام ) اسم امرأة وقطام  
وغلاب كذلك ( عند اهل  
الحجاز ) قيد للاخير قال في  
الصحيح في باب الشين والاشعار  
جاءت على لغتهم كقوله  
اذا قالت حذام فصدقوها  
فان القول ما قالت حذام  
بكسر الميم في الموضعين قيل لكونها  
على زنة فعال بمعنى الامر وقد عدوا  
من المناسبات الموجبة للبناء المشاكلة  
وضبط صاحب المفصل انواع  
المناسبة الموجبة للبناء بانها  
اما تضمن الاسم معنى مبنى الاصل  
كاين او شبهه كالمبنيات المشابهة  
للحروف في الاحتياج او وقوعه  
موقعه كنزال او مشاكلة لما وقع  
كفجار او وقوعه موقع ما شبه  
كالمنادى فانه واقع موقع كاف  
ادعوك المشابه لكاف ذلك او  
اضافته اليه كالمضاف الى الجملة



(والاصوات) والمشهور ان الاصوات ليست قسما من اقسام الكلمة لانه لاوضع فيها وانما بحث عنها في اقسام الكلمة المبنية لمشاكلة بالبنى (وهو) اي الصوت في عرف النحاة (كل لفظ) لم يقل اسم لانه ليس منه كما عرفت (حكي به صوت) صوت انسان صادرا عنه يقتضي الطبع او صوت غيره ولم يقل لفظ لان ما يصدر من الحيوانات المعجم او الجمادات لم يتركب من الحروف لانه ليس له مخرج فلا يكون لفظا وذلك لان ما يصدر انسان من نفسه ذلك الصوت (كغاق) اذا تلفظ به قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب فلا يكون معمولا لعدم التركيب او حكي ما يصدر مثل قال زيد غاق اووى اوقال الغراب غاق او غاق صوت الغراب فينبذ يكون معمولا للتركيب مبني على الكسر فيما سكن ما قبل الآخر لتعذر التقاء الساكنين وقال المصنف اعرابه تقديري (او صوت به للبهائم) اي لاجل (٢٧٢) البهائم لانه او زجره وليس البهائم من اهل فهم الوضع حتى

يوضع له الالفاظ وانما ترتب الاثر على القاء اللفظ عليها لتكرار ذلك في سماعها وتمكنه في خيالها فاذا سمعت اللفظ تأنبت للمقصود (كنخ) مفتوحة النون ومكسور الحاء المشددة ومفتوحها وقد تخفف ساكنة لاناخه البعير وكذا هيخ لك واخ بكسر الهمزة وسكون الياء ويجوز الكسر والسكون فان البعير اذا سمعت واحدا من هذه اناخت لتكرر سماعها به وقيل انها اسم فعل وارتضاء الرضى وقال المصنف وارى انه الحق لدخوله في حده بقى قسم آخر وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان دال على معنى بالطبع كنخ عند الاعجاب ووى للتندم وآه للتوجع واخ

للسعال وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع ذكره في الامتحان وتام البحث هنا ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل مثل واها للتعجب وحكمها حكم المصادر او لم تلزم وصارت اسم فعل مثل صه وهه حكمها حكمه واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة وهى اقسام منها ما يمرض للانسان عند عروض معنا كالندامة والتعجب والوجع والسرور وكوى واخ واح فدلتها على معانيها طبيعية فليست بكلمة ومنها ما يجري على لفظ الانسان كما اذا قال قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب وهو ليس بكلمة ايضا وكذا قال زيد او الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قال زيد عند التعجب او التندم وى او عند اناخه البعير ونحو هذه مبنية كاسبق لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها ما يصوت به للبهائم وقد

وقوله كغاق وكنخ واخ حكاية صوت الغراب وهو اما حكاية بنفس الحكي عنه نحو قال زيد غاق واخ واخ حكاية بمشابه الحكي عنه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او تقول انا قلت غاق تقصد به اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وقد حكي الشارح عن المصنف حيث قال في الامتحان ان بعض النحاة قال هذا القسم يعنى ماصوت به للبهائم داخل في اسماء الافعال وارتضاء الرضى ثم قال بعد الحكاية وارى انه الحق لدخوله في حدها وهو كل لفظ يفهم منه معنى ثم قال الشارح فلا وجه لعدم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكر صاحب الامتحان ههنا اقتداء لهم لانه مختاره وقال في الامتحان ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كنخ بالباء والحاء عند الاعجاب ووى للتندم وآه للتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكي وقيل مثالا قال زيد آه دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل ولو قيل توجيه كلامه ان ذكر البهائم لبيان علة التصويت على سبيل التمثيل قيل عليه انه تكلف لا يرتكب في مقام التعريف ثم ان الشارح حكي اعتراض المصنف على الهندى الشارح للجامى فقال وتخصيص الحكاية اى تخصيص الهندى الحكاية باخر القسم الثانى وهم لها اى وانما كان وهما لان الحكاية شاملة لكل معنى وحكما اى فضلا عن هذا القسم والفرض الاصلى اى لان الفرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول يعنى ان اخراج الاصوات التى وقعت في التعريف وادخال قيد اليهائم الذى لم يدخل في التعريف حيث ذكر لتمثيل غير معقول مع انه حينئذ لم ينحصر المبنيات فيما ذكر ثم قال والتعليل اى وتعليل الهندى بانه حينئذ اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار اى باعتبار الحكاية عد من اقسام الاسم وغير الكلمة اى بان الصوت غير الكلمة وهو ماصوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات يعنى انه عد باعتبار ولم يعد باعتبار آخر واختلاف الاعتبارين يرتفع التناقض والتعليل يعنى وتعليل الهندى ايضا بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الشئ نفس ماصوت والداخل في الاول حكاية ثم حكي الشارح اعتراض المصنف على الجامى وغيره فقال ثم قالوا في سبب

سبق ايضا ولم يكن جميع المركبات من المبنيات على ما يظهر من القيود وقال



البعض الذى من المبنيات (كل كلمتين) فملين واسمين او حرفين او مختلفين حقيقيتين او حكميتين ليشمل نحو سيديوه ولو قيل كل لفظين لكان ابعد من التكلف (ليس احديهما عاملة في الاخرى) قيل العلمية مثل تأبط شرا و غلام زيد وان زيدا ومن زيد وزيدا ضرب ولو قيل ليس بينهما نسبة يخرج مثل زيد قائم ورجل فاضل من المركب الاسنادى والتوصيفى ونحو النجم والصمق كالكمة الواحدة لشدة الامتزاج فلا يدخل في كل كلمتين (جعلنا اسما واحدا) بان جعلنا علما (فان كان) الجزء (الثاني) مما جعلنا علما (صوتا) سواء كان الاول اسما نحو سيديوه او فعلا نحو جاء وبه او حرفا نحو ان وبه (بنيا) ان الجزآن الاول لكونه جزءا من الاسم وكون آخره في الوسط والثاني لكونه مبنيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما في آخره بناء محكي معرب باعراب تقديرى وما ذكر هنا سلبا الى مسلك الغير (وكسر الثاني) لان اصله السكون فحرك لساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر (وفتح الاول) لاختفاء (نحو سيديوه) اسم امام النخاعة ثمرو

بناء الاصوات الغير المحكية هو اى السبب له هو انتفاء التركيب وفيه اى في كون الانتفاء سببا نظرا لانه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري اى كون غير المركب معربا موقوفا وبدل عليه جواز الساكنين في نحو زيد اذا لم يكن مركبا مع عامله مع امتناعه في نحو اين وفي المحكية كونها حكاية عنها وقال المصنف بعدما بين اعتراضه وقد عرفت ما فيه من جهتين والذى عندي انما تعسر او تمذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة فتعوا عن الاعراب للالتصاق وتحريك آخر غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها حينئذ تقديرى ذكره في الامتحان ثم قال الشارح فمذهب هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغي (وبعض المركبات) وانما قال بعض المركبات فان البعض الآخر منها ليست من المبنيات كما سيجي (وهو) اى ذلك البعض (كل كلمتين) ليس احديهما عاملة في الاخرى وهذا احتراز عن مثل تأبط شرا ومثل عبدالله ومثل من زيد وان زيدا اذا كانت كل منها اعلاما فان الجزء الاول في كل منها كان عاملا في الجزء الثاني في الاصل وبه انما صار علما كان اعراب الجزء الثاني تقديرى لكونه اعرابا محكيا كما مر وقوله (جعلنا اسما واحدا) صفة بعد صفة لكلمتين اى المركب الذى عد من المبنيات هو ما ركب من الكلمتين اثنتين ليس احديهما عاملة في الاخرى وجعلنا اسما واحدا وهذا بان جعل مجموعهما علما دال على معنى واحد (فان كان الثاني صوتا بنيا) هذا تفصيل لما اجل من ان الاسمين اللذين جعلنا اسما واحدا اما ان يكون الثاني صوتا اوليا وان كان الثاني صوتا بنى الجزآن اما بناء الجزء الاول فله عدم كونه محلا للاعراب فانه كان جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتاج الى سبب البناء واما بناء الثاني فلكونه صوتا في الاصل يكون مبنيا في الاصل وهذا من المصنف سلوك الى مذهب الغير فانه حكى الشارح عنه قوله والذى عندي الخ يعنى ان الصواب عندي ان الاصوات ليس بمبنى قبل الحكاية واما بعد الحكاية فهو معرب باعراب تقديرى والله اعلم وقوله (وكسر الثاني وفتح الاول) عطف على قوله بنيا وتفسيره اى بنى الجزء الثاني على الكسر لانه في الاصل مبنى على السكون وما قبل الآخر ساكن ايضا ولما اريد وصله اجتمع ساكنان فحرك الحرف الثاني بالكسر لان الكسر هو اصل في تحريك الساكن وفتح الجزء الاول لهذه العلة ايضا لكن اختير فيه الفتح ليحصل الحقة (نحو سيديوه) فان الجزء الاول سبب وهو التفاح والجزء الثاني وبه وهو صوت بسوت

في كمال الرغبة في شئ فسمى به امام النخاعة عرو بن عثمان الشيرازى اما الكمال رغبته في التفاح لطيب رائحته اولكثرة شمها به (وان لم يكن) اى ارم يكن الجزء الثاني (صوتا) فاما ان يكون آخره حرف صحيح او حرف علة فينبى الاول بقوله (بنى الاول على الفتح ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك وحضرت موت) فبنى الجزء الاول وهو بعل في الاول وحضر في الثاني على الفتح (وعلى السكون ان كان حرف علة نحو معدى كرب) فان آخر جزء الاول وهو معدى حرف علة (واعرب الثاني) اى اعرب الجزء الثاني من هذا النوع (غير منصرف) اى حال كونه من قبيل الغير المنصرف للعلمية والتركيب (على الفصيحة) اى كون الاول مبنيا وكون الثاني معربا كائن على اللغة الفصيحة وفيه تسامح فان المعرب الذى يكون غير منصرف انما هو المجموع لا الجزء الثاني فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين في الثاني وكان محل الاعراب للمجموع هو آخر الثاني عبر بالمجموع تجوزا وبتميز وصف الكل بوصف الجزء كذا افاده الشارح اما بعلبك فهو اسم بلدة بالشام مركب من بعل واريد به معنى الزوج او هو اسم صنم مخصوص وبك اسم صاحب تلك البلدة وبانيها وبك في الاصل بمعنى الزحم او من بك عنقها اى دقها وقدم البعل عليه لتعظيم الصنم في زعمه واما حضرموت فهو اسم بلد وقيلة وهما اسمان في الاصل جعلنا اسما واحدا واما على غير الفصيحة فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجوز الاعراب فيه لفظا او تقديرى على حسب العامل كعبدالله وقال بعضهم يجوز في مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه في نصبه ويعرب الثاني ايضا تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة ثم اختلفوا في منع صرفه وصرفه فمن صرف قدر انه اسم للمذكر كما قدر ان كرب اسم للحزن وقدر بك في بعلبك اسما للمكان او صاحب البلد ومن منع صرفه قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك في بعلبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت بعلبك بالحركات الثلاث في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلاث وانما حكم بعدم فساحة هذه الامة لانها مبنية على تشبيه ما ليس بتركيب اضافى لتركيب اضافى في مجرد الصورة وايضا هي مبنية على جعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة برأسها باعتبار دلالة كل منهما على معنى مستقل في الاصل مع ان التشبيه بخمسة عشر في مع التنوين



في الثانية كل ما ذكر في المركب جعل اسما ولما اراد استيفاء احكام المبنى من المركبات زاد قوله ( وان لم يجعل )  
اي الكلمتان ( اسما واحدا ) بان يراد بكل جزء معناه خمسة عشر حيث يراد الخمسة معناه وباشرة معناه  
( ولكن تضمن الثاني حرفا ) عاطفا او جارا بان فهم منه معنى الحرف حيث فهم من خمسة عشر معنى خمسة  
وعشرة ( فان لم تكن ) الكلمة ( الاولى لفظ اثنين ) اي لفظا هواتنين ( بنيا ) اي اللفظان او الجزآن ليس  
ما ذكره هنا ما ذهب اليه في الامتحان قال فيه التضمن للجزئين فلذا بنيا وتبع في هذا الكتاب الجمهور قالوا بنى  
الاول ليكون آخره كالوسط ١٧٦ لشد الامتزاج والثاني لتضمن الحرف ( على الفتح ) لعروض البناء

وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء لان المضاف والمضاف  
اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وايضا ان هذا القياس قياس مع  
الفارق لان قياس المساواة غير منتج فيه فانه اذا قلنا ان التركيب الاضافي  
مشابه بتركيب خمسة عشر وتركيب خمسة عشر مشابه بالحرف لتضمنه  
معنى حرف العطف فلا ينتج ولا يصح ان يقال ان التركيب الاضافي مشابه  
بالحرف كذا في الشرح وقوله ( وان لم يجعل ) معطوف على قوله ان  
جعلنا اي وان تجعل الكلمتان ( اسما واحدا ) بان لم تجعل علما ولكن  
تضمن الثاني حرفا اي معنى حرف عاطف او جارا والفاء في ( فان لم يكن )  
للتفصيل اي وان لم يجعل اسما واحدا فاما ان يكون الاولى لفظ اثنين  
اولا فان لم يكن ( الاولى لفظ اثنين بنيا على الفتح ان كان آخرهما ) اي  
آخر كل من الجزئين ( حرفا صحيحا وعلى السكون ) اي وبنيا على السكون  
( ان كان ) اي آخرهما ( حرف علة نحو واحد عشر ) هذا مثال لما كان آخر  
كل من الجزئين حرفا صحيحا ( واحد عشر ) وهذا مثال لما كان آخر الجزء  
الاول حرف علة ( وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادي عشر وحادية عشر  
الى تسع عشرة وتسعة عشر ) وقوله الى تسع عشرة يريد به ان هذا الحكم  
في الاعداد التي هي مادون العشرين فوق العشرة ثم اعلم ان الاعداد على  
قسمين احدهما ان يراد به مجموع ما يدل عليه المركب من الوحدات  
والآخر ان يراد به واحد منها فيقال في الاول اعطيت احد عشر دينار  
يعني انه اعطيت مجموعها وفي الثاني اعطيت حادي عشر من الدينار يعني  
انه اعطيت دينارا واحدا منها فبنى الجزء الاول ان القسم الاول لعدم كونه

وخفة الفتح وثقل التركيب  
( ان كان آخرهما حرفا صحيحا  
و ( بنيا ) على السكون ان كان آخرهما  
حرف علة ) لما ذكر نحو بادي  
بدي الاول اسم فاعل من بدأت  
الشيء والثاني فاعل بمعنى مفعول  
منه مضاف اليه الاول وانصابه  
على الحال فمبنى بادي بدي مبتدأ  
فهو وان كان مضافا ومضاف اليه  
فكان ينبغي ان يكونا معربين الا  
انهما شبهتا بخمسة عشر لافادتهما  
معنى المفرد فهو متضمن لمعنى  
الحرف حكما وبنى الاول فقط  
على السكون ان كان آخره فقط  
حرف علة مثال كون آخر  
الجزئين حرفا صحيحا ( نحو  
احد عشر واحد عشر )  
آخر اولهما حرف علة ساكن  
( وثلاثة عشر وثلاث عشرة  
وحادي عشر وحادية عشرة )  
وما زاد عليهما منها ( الى تسع

عشرة وتسعة عشرة ) وتضمن الحرف ظاهر في ثلاثة عشر واخواته لان المعنى ثلاثة وعشرة وغير ظاهري  
في حادي عشر واخواته لانه لا يصح ان يقال المعنى حادي وعشرة فالوجه انه كان في الاصل احد عشر فارادوا  
ان يأخذوا من الجزئين اسم فاعل ليدل على واحد في مرتبة معينة ولم يتيسر لان فاعل لا يسمع جميع حروفهما  
وفي اخذ بعض من كل مظنة التباس فاخذوا من الاول ليدل على المقصود من الامر فكان متضمنا فمبنى  
حادي عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة فاعتبر هكذا في اخواته

آخر كلمة اذا اعراب يكون في الآخر وبنى الثاني منه لتضمنه معنى الحرف  
وانما قال بنيا بصيغة التثنية اشارة الى ان بناء كل منهما سبب مستقل  
لا بسبب واحد نشأ منهما وهذا مذهب الجمهور واعترض عليه المصنف بان  
كل واحد من الجزئين كلمتان مستقلتان ولم يجعل كلمة واحدة وانما البناء  
حاصل من المجموع فعلة البناء تضمن كل من الجزئين معنى الحرف لتضمن  
الثاني فقط كذا في الشرح واما في القسم الثاني فوجهه ان اصله حادي  
وعشر فان العشر معطوف في الصورة على الحادي وفي الحقيقة على الاحد  
الذي اشتق منه الحادي فترك العطف لذلك فكانه تضمن حرف العطف  
فبنى الثاني لذلك ( ونحو هو جاري بيت بيت ) فقوله هو مبتدأ راجع الى  
الغائب وجاري مرفوع تقديره خبره وبيت بيت مركب من جزئين ليس  
احدهما عاملا في الآخر ولم يجعل اسما واحدا فبنيا على الفتح وهو منصوب  
محملا على انه حال من خبر المبتدأ يعني هو جاري حال كون ذلك الجار  
ملاصقا ببيت وبيته او بيت منه منته الى بيت منى او ملصق ببيت منى يعني  
انه جار قريب ( وهو ) اي ونحو هو ( بين بين ) فقوله هو مبتدأ وبين  
بين مرفوع المحل على انه خبره يعني ان ذلك الشيء بين هذا وبين ذلك  
اي بين الجيد والردى ومنه الامالة بين بين اي بين الفتح والامالة واورد  
هذين المثالين للاشارة الى ان هذا التركيب ليس بمختص بالعدد وقوله ( وان  
كان ) معطوف على قوله وان لم يكن اي وان كان الجزء ( الاولى ) من العدد  
( لفظ اثنين بنى الثاني ) اي الجزء الثاني فقط لتضمنه معنى الحرف ( واعرب  
الاول ) اي اعرب لفظ الاثنين لكونه ملحقا بالتثنية ( وحذف نونه ) يعني ان  
اصله اثنان واختلف في وجه حذفه فقال بعضهم انه لما حذف العاطف كان على  
صورة المضاف لحذف النون فاعرب كافي سائر التثنية ورد هذا بانه منقوض بمثل  
خمس عشرة فانه حذف منه العاطف مع انه لم يعرب وقال بعضهم انه ارادى  
فانه لما حذف النون في باب التثنية اجري هذا مجرا ما طرادا للباب وهم الذين  
ذهبوا الى ان تثنية اسماء الاشارات والموصولات معرفة بالالف والياء وقد حكى  
الشارح عن الفاضل العصام ان الحذف لكون الجزء الثاني منزلا منزلة نون  
اثنان فكما انه لا يبنى مع النون حين ذكره مفردا لا يبنى ايضا مع ما هو بمنزلة  
النون ويدل عليه عدم جواز اثنى عشر كجواز ثلاثة عشر كانه لا يجوز  
اضافة الاول الى الكاف لكونه بمنزلة التثنية مع النون بخلاف الثاني فانه  
ليس كذلك فيجوز اضافته ( ونحو جاني اثنى عشر رجلا ورأيت اثنى عشر

( ونحو هو ) اي زيد مثلا  
( جاري ) بالاضافة ( بيت بيت )  
اي لاصقا ببيت الى بيتي او  
متلاصقا ببيت وبيتى اي مجتمعين  
ومتزقين اي هو الجار اللاصق  
( والمال بين بين ) اي بين هذا  
وبين ذلك ( وان كان الاول )  
من الكلمتين ( لفظ اثنين بنى )  
اللفظ ( الثاني ) لتضمن المذكور  
( واعرب الاول وحذف نونه )  
وهو لفظ اثنين هذا مذهب جمهور  
النحاة لوجود الاختلاف فيه كما  
في الزيدان ولان نونى التثنية  
والجوع لم يهد حذفهما في غير  
هذا الموضع الا لاضافة فصار كانه  
مضاف والتركيب الاضافي لا  
يوجب البناء وقال ابن درستويه  
هو مبنى كسأره من الصدور  
لامتزاج مثلها واختلافه كاختلاف  
هذان وهذين على مذهب بناءه  
( نحو جاني اثنى عشر رجلا  
ورأيت اثنى



عشر رجلا ومهرت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات) لان كمالها ليس من المبنيات والكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظا او معنى بلفظ غير صريح الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالإيهام على السامعين نحو جاء فلان اي زيد وكان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه مثل من للفرج او الفمل القبيح والاختصار كافي الضمير الغائب واظهار الفصاحة كزيد كطويل الجواد والمراد هنا ما يكتفى به بل بمعنى المعين ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به فلذا قال (وهو) اي البعض (كم) مفردة عند البصرية ومركبة من الكاف ومال الاستفهامية عند الكوفيين وحذف الفها لكونه مع حرف الجر قياسا وسكن ميمه التحقيف فكانهم جردوا عن معنى الاستفهام في الخبرية (يكون) ٢٧٨ (للاستفهام) عن العدد فيكون مبهما (فينصب ما بعده على التمييز)

رجلا ومهرت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات) ومعنى جمع الكناية وهو في اللغة ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كغرض إيهامه على السامعين والمراد ههنا لفظ يكتفى به ولكون المراد به هو المعنى اللغوي ترك المصنف تعريفه وانما قال بعض الكنايات فان البعض الآخر منها ليس من هذا الباب كضمير الغائب وبعضها الآخر معرب كفلان وفلانة (وهو) اي ذلك البعض (كم) اي لفظكم وهو مبني على السكون وهو مشترك بين الاستفهامية والخبرية ومشارك ايضا في استلزام التمييز ولكن لما وقع الفرق في اعراب تمييز النوعين اورد المصنف بقوله (يكون) اي يكون ذلك اللفظ (للاستفهام) اي عن العدد (فينصب) اي فينصب ما بعده على التمييز وانما نصب تمييزه جملا على ميم العدد الوسيط وهو نوع احد عشر وانما حمل عليه ولم يحمل على طرفيه لكون خير الامور اوسطها ولو حمل على احد طرفيه لم يوجد له وجه فيكون تحكما (نحوكم رجلا) وهو سؤال عن عدد الرجل وجوابه انه ثلاثة مثلا (والخبرية) اي ويكون للخبرية عن العدد ايضا (بمعنى التكميل) اي للخبر عن كثرة عدد التمييز وانما سميت خبرية باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينهما فلا يضر له كونها لانشاء التكميل (فينضاف الى ما بعده نحوكم رجلا) وكذا كم

فصل التمييز فيوجب الجمهور نسبة جملا على تمييز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يسوغ الجر بمن المقدر ويجوز في تمييزها الاقراء والجمعية (نحوكم رجلا) ورجال لان تمييز العدد المضاف اما مفرد او مجموع فروعيا فيها دفعا للتحكم ويجوز دخول من في تمييزها عند الزحشرى حيث جوز ان يكون كم خبرية وانشائية في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بيّنة وانكره الرضى في الاستفهامية قال لم يعثر عليه في استعمال ولا في كتب من كتب النحو ولكم استفهامية وخبرية صدر الكلام واعرابها اعراب تمييزها ولم يكن تمييزا في كلام استعمال فيه مع كم واشترنا اليه بالامثلة وبنائهما لكون وضعهما وضع الحرف اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى حرف الاستفهام وحمل الخبرية عليها اولكونها بمعنى رب (وكذا) عطف على كم يكون (للعدد) وكناية عنه ويحتمل كناية

ويكون مفرد الجملة على تمييز العدد الوسيط وهو احد عشر وما فوقه الى تسعة وتسعين (نحوكم رجلا) ضربت وكم رجلا ضربته وكم ضربية ضربت وكم يوما سرت وكم يوما سرت فيه وكم يوما سفرك وكم زمانا زمان سفرك وبكم درهما اشتريت وكم غلاما كان غلامك (و) يكون (للخبرية) اي للخبر عن العدد والظاهر المناسب لقوله للاستفهام وللخبر كما في بعض النسخ سميت بها وان كانت لانشاء التكميل باعتبار ان متعلقها خبر فرقا بينهما (بمعنى التكميل) فيضاف الى ما بعده عند الجمهور وعند الفراء مجرور بتقدير من والخلاف يظهر عند

عن غيره نحو جئت يوم كذا اي يوم الجمعة مثلا واعرابه مثل اعرابكم ولا صدر لها وبنائهما لكونه ذا قد دخل عليه الكاف وصار كلمة مثل لم (ينصب ما بعده على التمييز) لالة المذكورة في كم (نحو عندي كذا درهما) ومن هذا القبيل كائن واصله اي دخل عليه لكاف وصار اما (٢٧٩) مبنيا على السكون آخره نون ولما

رجال فان يميز العدد المضاف الى تمييزه بعضه مفرد كائة رجل وبعضه مجموع كثلاثة رجال فحمل تمييزها على النوعين دفعا للتحكم وانما اختار الجر لكونه تقيض رب او مثله فانه ان حمل على رب بمعنى التقليل يكون حمل التقيض على التقيض وان حمل على رب بمعنى التكميل يكون حمل النظر على النظر وانما بنيت الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام وحملت الخبرية عليها (وكذا) اي وبعض الكنايات لفظ كذا (للعدد ينصب ما بعده على التمييز نحو عندي كذا درهما) وقد يحتمل الغير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا وانما بنى لان اصله ذا قد دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذاعلى اصل بنائها (وكيت وذيت للحديث) اي للكناية عن الحديث فيقال قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف وانما بنيا لكونهما عبارتين عن الجملة والجملة من معنى الاصل (والكلمات المتضمنة بمعنى ان) اي الشرطية كالكلمات المجازاة نحو من وما (او الاستفهام) اي او بمعنى الاستفهام نحو اين وكيف (غير رأى) بتشديد الياء (واية) فانها معربان فقوله عر بالنصب استثناء من الضمير المستتر تحت قوله المتضمنة (وبعض الظروف) وانما عر من الظروف ما يدل على زمان او مكان لكن المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكيميا حتى يشمل نحو كيف المستعمل في السؤال عن الحال والصفة وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس بمعنى (نحو امس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف فانه عبارة عن يوم مخصوص وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم ويستعمل نكرة نحو كل غد صار امسا ومضافا نحو مضى امسا ومعرفا باللام ونحو ذهب الامس المبارك وكل من هذه الثلاثة معرب بالاتفاق واما اذا استعمل معرفة مع عدم حرف التعريف فهو ظرف مبني على الكسر كما هو فيا نحن فيه (وقط) اي ونحو قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته للوقت الماضي المنقضي فعله مثل ما رأيت قط اي ابداء فيه خمس لغات وهو بتخفيف الطاء المضمومة وضم القاف والطاء

يكتب بالنون واعرابه مثل ما ذكر وله صدر الكلام ويكون للتكميل غالبا نحو قوله تعالى وكائن من بني قاتل معه ربيون ولا استفهام نادرا فلا وجه لعدم ذكره هنا (وكيت وذيت) بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر لا يستعملان الا مكررين بالعطف يكونان (للحديث) اي القصة وكناية عنها يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت بنيا لانها بمعنى الجملة (والكلمات المتضمنة بمعنى ان) مثل اسماء الشرط (او الاستفهام) كدومن وكيف وجه البناء ظاهرا (غير رأى) اي واية فانها معربان كسابق (وبعض الظروف) الزمانية او المكانية وانما قال بعض لان كمالها ليس من المبنيات (نحو امس) ليوم تقدم على يومك وبنائهما عند الحجازية وعند بني تميم معرب غير منصرف مبني لتضمن معنى حرف التعريف ولذا كان معرفة تقول جئت امس الدار وبني على الكسر لان الاصل في البناء

السكون فلما كان العين ساكنا حرك اللام بالكسر دفعا لالتقاء الساكنين (وقط) لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان الماضي نحو ما رأيت قط اي جميع ازمدة الماضي وقد يستعمل لتأيد المتيقن نحو كنت اراه قط اي دائما في الزمان الماضي وفيه خمسة لغات احدها هذه وهي فتح القاف وضم الطاء المشددة وهي اشهرها



وتخفيف الطاء مع ضمة وضم القاف مع ضم الطاء المشددة او المخففة والخامس ان يسكن الطاء مع فتح القاف بناؤها لكون بعضها وضع الحرف وحمل باقيها عليها (وعوض) لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان المستقبل تقول لا اراه عوض اى ابدا والاشهر فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر قيل هو معرب اذا اضيف يقال لا افعله عوض العائنين اى دهر الداهرين فعلة بناؤها قطع الاضافة (ومذمذ) بمعنى اول مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة بمعنى ما رأيت (٢٨٠) مذيوم الجمعة ويوم الجمعة سابق اول مدة عدم الرؤية فكانه مضاف

الى الجملة السابقة التزم حذفها للعلم بها فليبه حينئذ مفرد معين المراد كالمثال المذكور ومثل مذيوم لقيتني فيه او جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت فليبه المقصود به العدد مثل ما رأيت مذيومان او ثلاثة ايام وقترقع مصدر او يضمن او ان او ان فيقدر زمان مضاف الى احدهما مفرد في المعنى الاول وما يدل على العدد في الثاني فبناؤها لقطع اضافتهما لكون صورتها على صورتها حرفين قالوا ان اصل مذمذ خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية على منيذ وجمعه على امانذ وقال صاحب المغنى ان قولهم غير منقول عن العرب فلم يوفق به مع ان مذلفة عامة العرب ومنذ مخصوص بالحجازيين وقال الفاضل العصام ويؤيد ما قالوا ان مذ اذا سمي به لا يشدد آخره والالفاظ

الموضوعة على حرفين اذا سمي بها يشدد آخرها مثلا اذا سمي بقدر يقال قد بتشديد الآخر (واذا) موضوع للاستقبال حتى يجمل الماضي مستقبلا ويستعمل في الماضي وكثير استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف ان فاتها تستعمل في المحتمل الوقوع وعامله الشرط عند المحققين قيل مع اضافة اليه ونظيره كالمجازات وقيل بدونها والجزاء عند الجمهور ويحى لجرى الظرفية وللمفاجأة فنختار بعد المبتدأ بناؤه للزوم اضافته الى الجملة وقال الفاضل العصام بناء كل ما في آخره الف مقصور بالمقابلة الى غيره مما يشاركه في علة البناء والافلا تميز فيه

المبنى من المعرب في اللفظ (واذ) بناؤه لما مر للماضى ويجوز ان يقع بعده الفاعلية والاسمية نحو قوله تعالى واذا يرفع ابراهيم القواعد ونحو اذا المجرمون تاكسوار رؤسهم وقد يحى للتأويل والمفاجأة (ولما) قيل انه بمعنى حين وقيل بمعنى اذ لانه يستعمل في الماضي واستحسنه ابن هشام والمصنف يحتمل ان يميل اليه بما قرنه به وقال ابن حروف انه حرف لوجود امر لوجود غيره وحمل عليه كلام سيويه وانما يكون مثل لوفشها بلو ولو حرف وايد بصحة لما سلم دخل الجنة لانه لو كان للظرفية لزم ان يكون وقت الدخول وقت الاسلام واجيب بانه محمول على المبالغة وسبب بناءه كون صورته اسما صورته حرفا ويلزم ان يكون شرطا ماضيا وجوابه ايضا يكون ماضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى فلما نجحكم الى البراء عرضتم ويجوز (٢٨١) ان يكون جملة اسمية مع اذ لا حاجة

واذ ولما ومتى وأنى وأيان وكيف وحيث ولدى (واما اذا فبنى للزوم الاضافة الى الجملة لكنها لما لم تكن مضافة الى نفس الجملة في الحقيقة بل كان مضافا الى مضمونها ومضمون الجملة غير مذكور صريحا كان المضاف اليه محذوفا فلماذا شبه بالغايات التي حذف المضاف اليه وانما لم يبين على الضم لكون آخره الفا والالف لا يحتمل الضم واما اذا فانه بنى لمسايقه بمطوع الاضافة كذا ولكون وضعه وضع الحرف وهو كونه على حرفين وانما بنى على السكون لغلبة مشابهته بالحرف واما لما فتعدده من الظروف مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك واستحسنه ابن هشام ومال اليه المصنف وهو ان المالكون مختصا بالماضى وكونه مضافا الى الجملة يكون كاذ وقوى القول بالظرفية وقال الفاضل العصام في شرح التلخيص ان لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية السبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجاعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن حروف بانه لو كان كذا لما صح ان يقول لما سلم دخل الجنة فانه لا يصح ان يقال حين سلم دخل الجنة وهو مخالف للواقع واجيب عنه بانه مبنى على المبالغة وقال سيويه انه يكون مثل لو وهذا يحتمل انه مثله في كونه للمضى ارفى عدم كونه عاملا ارفى عدم كونه ظرفا واما متى فسواء كان للاستفهام او للشرط فهو للزمان واما أنى فهو للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط وكلاهما مبنيان ووجه البناء فيهما انضمامهما معنى همزة الاستفهام او معنى ان الشرطية واما ايان فهو للاستفهام

ناقصا فهو خبره (وحيث) للمكان ويضاف الى الجملة غالبا وهذا وجه بناءه وقد يضاف الى المفرد نحو حيث سهيل وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود ذكره الرضى وعدم اضافته لفظا اندر كذا في السهيل واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء وقد يجرد عن الظرفية نحو والله اعلم حيث يحمل رسالته لانه مفعول يعلم المقدر (ولدى) بالالف المقصورة وانكر الرضى بناؤه لكونه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق وقال يثبت الفه مع الظاهر ويتقلب ياء مع الضمير تقول كنت لدى زيد ولدىك كالف على والى وحكى سيويه لداك وحلاك



والاك ولا يضاف الى الضمير  
مقصود الاصل لانه سوى هذه  
الثلاثة ( ولدن ) بفتح فضم  
فسكون مثل عضده واصل اللغات  
وقد جاء لدن بفتح فسكون او  
ضم فسكون فكسر النون دفعا  
لالتقاء الساكنين ولدن بفتح  
فسكون او بفتح فكسر فسكون  
وجاء حذف النون نحو ولد بفتح  
فسكون ولد بضم فسكون ولد  
بفتح وضم ففي لسان لغات ولدى  
بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا  
فيما هو حاضر قريب منك وعند  
يستعمل في البعيد هو في حرزك  
ايضا ولد لا يكون الامع من لفظا  
كثيرا او تقديرا نادرا ويكون جميع  
لغاته على حالة واحدة ولا يضاف  
محذوف النون من لغاته الى  
الضمير قيل وجه بناء وضع  
بعضها وضع الحرف وحمل باقيه  
عليه ( والكاف ) عطف على  
بعض الظروف لاعلى مدخول  
نحو كما لا يخفى اى المبنى اللازم ما  
ذكر والكاف الذى هو بمعنى  
المثل نحو يضحك عن كالبرد منهم  
اى عن اسنان مثل البرد الذائب  
في بياضها ولطافتها وفي الحديث  
ليأتين على اتي كما اتى على بنى  
اسرائيل اى مثل ما اتى ( وعلى )  
بمعنى فوق نحو من عليه اى من  
فوقه ( وعن ) بمعنى الجانب نحو  
من عن يمين وتارة

عن الزمان واما كيف فهو للاستفهام عن الحال ووجه بناء هذين تضمنهما  
معنى الاستفهام وان كان بعد كيف اسم فهو خبر نحو كيف انت وان وقع فعل  
من غير نواسخ المبتدأ يكون كيف حالا من فاعله نحو كيف جئت واما حيث  
فهو للمكان المبهم وهو يضاف الى الجملة في الاكثر فلذا بنى كاذ ولدى بالالف  
مقصورة ( ولدن ) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون اما لى فقال  
الرضى لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وعند معرب بالاتفاق ثم قال يعامل  
في الفه معاملة الف على والى حيث ثبتت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير  
غالبا ويقال لديك ولديهم كما يقال عليك وعليهم وحكى سيبويه عن بعض  
قوم لداك وعلاك والاك واما لدن فقد يتصرف فيه بتقل الضمة الى الفاء  
فيدفع التقاء الساكنين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كفى عضد  
فيتولد منه لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وقد يدفع الالتقاء  
بفتحه او كسره او كسر النون او حذفه وربما يتصرف فيه بحذف النون من  
غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال وفيه ثمان لغات لدى لدن  
لدن لدن لدن لدن وعبرة المصنف تحتلها قال الفاضل العصام ولا يخفى  
ان الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة  
والمعتبرة في البناء حال الآخر دون الوسط وان اجيب عنه بان الآخر قبه  
منسى والمعتبر هو الدال فرد بان المحذوف لعله لا يكون منسيا ثم يصح ذلك  
في لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح  
لانظيره لكن جراهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى . وقيل  
بنيت هذه الثمانية لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه ورده  
الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في  
التركيب مبنيا لمشاكلة بالحرف والوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون  
وجها للبناء يعنى ان فيه لزوم دور لتوقف وضع الحروف على بناءه ولوقوف  
البناء عليه ايضا لزم الدور ورده الفاضل العصام ايضا بانه لا يجوز تفريع  
بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه فان وجود التصريف بعد بناءه  
كما هو الظاهر وقال الرضى وجه بناءها استلزامه الابتداء الذى هو معنى وقال  
الفاضل العصام والا قرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من  
عليها تأكيدا فلي هذا لا حاجة الى تقدير من وقوله ( والكاف ) بالرفع معطوف  
على ما قبله من بعض الظروف اى وبعض الظروف والكاف ( وعلى ) وعن

من اسمى ( الاسمية ) اى اللاتى نسبت الى الاسم لكونها اسما والدليل على اسميتها وقوعها فيما يختص بالاسم  
كالفاعل والمجرور ( وغير اللازم ) من نوعى المبنى العارض منه ( ما ) اى اسم من الظروف او من غيرها ( قطع  
عن الاضافة ) بحذف المضاف اليه بلا تعويض تنوين ولو عوضت اعرب لان التنوين لما اقيمت مقام المضاف اليه كان  
كانه لم يقطع عن الاضافة وذلك في غير الظرف كثير نحو كل البنا اجمعون وكلا ضربته الامثال وفي الطرف قليل نحو  
ساغ لى الشراب وكنت قبلا . اكاد اغص بالماء الفرات ( ٢٨٣ ) قال الرضى فعلى هذا لا فرق

وقوله ( الاسمية ) بالرفع صفة الثلاثة واما الكاف فهو الذى بمعنى مثل نحو  
يضحك عن كالبرد منهم اى عن اسنان مثل  
البرد الذائب لطافتها واما على فهو ما كان بمعنى فوق نحو من عليه اى من فوقه واما  
عن فهو ما كان بمعنى الجانب نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى والقرينة على  
اسمية كل منها دخول حرف الجر عليها فان حروف الجر تدخل على اسم او  
على ما يعناه فيمتنع دخولها على حرف مثلها ولما فرغ من النوع الاول من المبنى  
وهو المبنى اللازم شرع في النوع الثانى فقال ( وغير اللازم ) اى المبنى الغير  
اللازم اربعة اقسام الاول ( ما ) اى اسم ( قطع عن الاضافة ) وقوله  
منويا ) حال من ضمير قطع وقوله ( فيه ) متعلق بقطع وقوله ( المضاف اليه )  
بالرفع نائب فاعل منويا اى متعلق الاسم الذى حذف منه المضاف اليه  
حال كونه باقيا في النية من غير قيام عوض عنه فان المضاف اليه ان كان  
مذكورا او محذوفا نسيا منسيا او حذف باقامة عوض عنه يعرب ذلك  
بحسب العوامل نحو من قبل ان ياتي ونحورب بعد كان خيرا من قبل وحذفه  
باقامة العوض قليل في الظرف نحو قوله

ساغ لى الشراب وكنت قبلا . اكاد اغص بالماء الفرات

وكثير في غيره نحو قوله تعالى [ وكلا ضربته الامثال ] وحكى الشارح عن  
بعضهم ان المبنى منه ما حذف المضاف اليه منويا والمعرّب ما حذف منسيا ولم  
يرتضه الرضى فقال الحق هو الاول ( نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدم  
وامام وخلف ووراء ) وكذا اسفل ودون ومن على بضم العين اى من على  
بيت ومن عاو اى ومن عاوه ولا يقاس عليها ما يعناها نحو  
يمين وشمال ولا غير وليس غير وحسب وجه البناء في الجميع مشابقتها  
بالحرف في الاحتياج الى المحذوف فانه لا معنى في قولنا جاثى زيد لا غير وفي

زيد ليس غير كان قلت جاءني زيد ليس الجاثى الا كذا وعند الفاضل العصام ان غير في ليس غير ولا غير على  
نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غيره جاثيا كما ان تقدير لا غير لا غير جاء فلا لنى الجنس وعند  
البعض حرفا عطفا فعنى جاءني زيد لا غير جاءني زيد لا غير ( وحسب ) لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله  
مشابقتها بغير في عدم التعريف بالاضافة ونى على الضم



لشبهه به (و) منه (الآن) فهو (٢٨٤) عطف على ما لوقت حضر جميعه او بعضه ويلزم اللام وظرفيته  
غالبه لا لازمة ولذا اخر الى  
هذا الحل ولو قدم على لا غير  
لكان انسب لكنه اراد ان يجمع  
جميع ما قطع عن الاضافة ظروفها  
او غيرها قال الفاضل العصام لم  
يذكر لعل بناءه وجه يقرب الى  
القبول وقيل هو معرب لتبوت  
من الآن بالكسر (و) منه  
(النادي) وهو ما دخل عليه  
احد حروف النداء لفظا او  
تقدير نحو يازيد ويوسف اعرض  
عن هذا (المفرد) الذي ليس  
بمضاف ولا مشبه به نحو يا عبدالله  
ويا طالعا جبلا فانهما معربان  
(المعرفة) بعد النداء فان النكرة  
بعده معرب وسيأتي نحو ياربنا  
(فانه) اي المنادي المذكور  
(مبنى) لوقوعه موقع كاف  
ادعوك المشابه لكاف ذلك (على  
ما) اي شيء من الحركة والحرف  
(يرفع) ذلك المنادي لو كان من  
المعمول المرفوع (به) اي بذلك  
الشيء لفظا وتقديرا او محلا وهو  
الضمّة في مثل يازيد ويا رجل  
والالف والواو في مثل يامسلمان  
وياسلمون وانما بنى عليه للفرق  
بين حركتي المبنى والمعرب من  
المنادي وحروفهما كذا في  
الرضي لكن هذا ليس بمطلق بل (ان لم يلحق بآخره الف الاستغناء او الندبة) اي الف لحوقه

قولنا جاءني زيد حسب الا ان يقال لا غيره وحسبه ووجه بنائها على الضم  
انه لما حذف منه اسم مستقل وهو المضاف اليه يلزم ان يعوض عنه عوضا  
قويا جبرا لذلك نقصان فعوض عنه باقوى الحركات وهي الضمة وقوله  
(والآن) معطوف على قوله ما قطع يعني ان غير اللازم ما قطع عن  
الاضافة ولفظ الآن فانه مبنى على الفتح عند دخول الالف واللام  
عليه اما لشبهه بالحرف في عدم التصرف فيه بنزع اللام ولا يتصرف ايضا  
بالتثنية والجمع والتصغير واما لتضمنه معنى اسم الاشارة فانه بمعنى هذا الآن  
او لتضمنه حرف التعريف ليكون حرف التعريف الذي فيه زائدة وانما  
عدمه من غير اللازم فانه قد يعرب في رأى البعض استدلالا بقوله كأنهما  
ملاّن بكسر الميم وسكون اللام وكسر النون بان يكون اصله مركبا  
من من الجارة والآن اي من الآن حيث حذف نون من وكسر نون الآن  
لكونه مجرورا بمن ورد هذا الرأى بانه ليس بقوى لانه يحتمل ان يكون  
كسرة النون كسرة بنائية لا كسرة اعرابية مع ان فتح النون اشهر واكثر  
وقال الدماميني ان في هذا الرد نظرا بناء على ان هذا الاحتمال انما يعتد به  
لو ثبت الكسر عند عدم حرف الجر فيه وليس هذا ثابت فقوى هذا  
بالدوران فانه مكسور عند وجود حرف الجر وغير مكسور عند عدمه  
(والمنادي) اي القسم الثاني من الاربعة الاسم المنادي فانه يعرب تارة  
ويبنى تارة والذي يكون مبنيا هو الاسم (المفرد المعرفة فانه) اي فان  
هذا المنادي (مبنى على ما) اي على ذات الاعراب الذي (يرفع به)  
يعني انه يرفع بذلك عند كون ذلك الاسم معربا عند غير صورة النداء  
والمراد بالمفرد هو المفرد المقابل للمضاف يعني ما ليس بمضاف ولا مشابه  
بالمضاف فيشمل نحو زيد وزيدان وزيدون فان الاول مبنى على الضم والثاني  
على الالف والثالث على الواو فانها عند كونها مرفوعة تكون مرفوعة  
بها والمراد بالمعرفة اعم من كونه معرفة قبل النداء نحو يازيد او بعد النداء  
نحو ياربنا فان الاول معرفة بالعلمية وهي حاصلة قبله والثاني ليس بمعرفة  
قبله بل كان معرفة عند قصد التكلم به نداء رجل معين ولو لم يقصد يكون  
نكرة فيكون منصوبا (ان لم يلحق بآخره الف الاستغناء او الندبة) يعني

وقت الاستغناء او الندبة فظاهر ان هذا الشرط للمبنى على الضم خاصة لا لمطلق المبنى على ما يرفع به نحو يازيداه اذ  
المبنى على الالف والواو يلحقه الف المذكورة بلا تغيير نحو يازيدناه ويازيدوناه ويدل على هذا قوله وان لحق  
بآخره الف بنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في (٢٨٥) المبنى على الضم (ولا باوله لام)

استغناء او تعجبي او تهديدي فانه  
حينئذ يعرب على ما يأتي (نحو  
يازيد) مثال للمنادي المبنى على  
الضم المعرفة قبل النداء وبعد  
النداء (وياسلمان) مثال للمبنى  
على الالف المعرفة بعد النداء (ويا  
مسلمون) مثال للمبنى على الواو  
ويازيدان ويازيدون في تثنية العلم  
وجمعه بلا تعريف باللام لان  
وجوب اللام في تثنية العلم وجمعه  
في غير صورة النداء وفيها لا يجوز  
لثلاثي يجمع علامة التعريف ويا  
قاص ويا فتى ويا هذا ويا ساما ويا  
ارض ولما كان المراد بالمفرد ما  
يقابل المضاف وشبهه اراد ان يبين  
حكمها فقال (وان كان) اي  
المنادي (مضافا) الى شيء علما  
او غيره (او مشابهاه) وهو اسم  
يحيى بعده شيء من تمامه وهو اما  
معموله مثل ياطالعا جبلا ويا حسنا  
وجها او وجهها ويا خيرا من زيد  
او معطوف عليه بحيث يكون معه  
كشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين  
لان المجموع اسم معنى من تثنية العلم  
نحو ياربنا وسموه او ساءوا وسموه  
او طرف نحو يا حليما لا بمجمل او

يارجلا من تميم فكل ما ذكر مشابه للمضاف سواء جعلته علما او لم يجعله ولذا لم يرد  
كما في ياربنا او لا يعرف كما في ياربنا فتقول في المعرفة يا حسن وجه الضريف في النكرة يا حسنا وجهه نظريا  
وكذا ما عداه واراد الاشارة الى حكم



يقابل المعرفة وهو النكرة فقال  
 (او) كان (نكرة ينصب)  
 على انه مفعول به اي لا يبق على  
 ما يرفع به اما المضاف وشبهه فلان  
 الاضافة من خواص الاسم  
 فيضعف المشابهة واما النكرة  
 فلعدم مناسبتها لكاف ادعوك  
 بعدم تعريفها (بفعل مقدر)  
 وجوبا لنيابة حرف النداء منابه  
 هذا مذهب سيبيويه واتباعه (نحويا  
 عبدالله وياخيرا من زيد) فاصل  
 يا عبدالله ادعوك يا عبدالله وكذا اصل  
 يا زيدا ادعوك يا زيدا حذف ادعوك لنيابة  
 حرف النداء منابه وقال المبرد  
 نصب المنادى بحرف النداء لسده  
 مسد الفعل ونقل عن اب على  
 انها اسماء افعال (و) نحو  
 (يارجلا) مثال النكرة بان يراد  
 واحد غير معين واراد ان يبين  
 حكم ما لحق آخره الف فقال (وان  
 لحق بآخره) اي المنادى المبني  
 على الضم (الف) ذكرت (بني  
 على الفتح) لان الالف يقتضي  
 فتح ما قبلها (نحو يا زيدا) واراد  
 بيان حكم ما لحق اللام فقال  
 (وان اتصله باوله لام) مذكورة  
 (يجب جره) لانها حرف جر  
 يختص بالاسم

فيضعف المشابهة (نحو يا زيدا) وقت الاستغاثة ويا للماء للتعجب ويا للدوى للتهديد ويجوز بكون يا زيدا  
 مثالا للثلاثة وهذه اللام مفتوحة لان المنادى قائم مقام ضمير الخطاب واللام الداخلة عليه مفتوحة نحو لك  
 فكذا هذه وثلاثا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو زيدا ﴿٢٨٧﴾ اي يا قوم زيدا واذا عطفت على

وانما عرب المنادى مع لام الاستغاثة لكون حرف الجر من خواص الاسم فتقوى  
 جانب الاسمية وضعف جانب مشابهته بالحرف ولما كان هذا مشتركا بين الاستغاثة  
 والتعجب والتهديد اردت مثلا مستغدا للكل وهو قوله ﴿نحو يا زيدا﴾ ولكن  
 ان اريد به الاستغاثة يذكركم مع المستغاث له وانما ورد المثال باهله لانه لو ذكره  
 لم يحتمل اخويده واعلم ان اشتراط المنادى المفرد المعرفة بعدم الحاق الالف بالاستغاثة  
 انما يفيد في الواحد اذ الالف مادام الف منفق لضم ما قبله دون المثني والمجموع  
 اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق بآخرهما الف او لا نحو يا زيدا ويا زيدا ويا  
 لانه لو جرد الفصل بينهما بالنون ليس فيه منافاة حينئذ ولذا اقتصر المصنف  
 على قوله وان لحق بآخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور  
 في الواحد دون التثنية والجمع ولذا خص المثال هناك ولو غير لحق الالف  
 بنائهما ايضا بان يقول وان لحق بنائهما على ما يرفع به لين حكمهما ايضا ويجوز ذلك  
 ان تريد بالآخر ما يراد به في تعريف الاعراب فيحذف لا يلحق بآخرهما الف بل  
 لو لحق لحق بالنون وهو ليس بآخره على هذا المعنى • ولما فرغ من حكم المنادى  
 نفسه شرع في حكم توابعه وحكم لما يمكن معاردا بل كان بعضها في حكم المنادى  
 في البناء والاعراب وبعضها في حكم سائر التوابيع في كونها تابعة لمحل متبوعها  
 دون لفظة اراد ان يبين الاول وان يحل غيره الى احكام سائر التوابيع فقال  
 ﴿وبالبدل والمعطوف﴾ اي الاسم الذي يكون بدلا من المنادى المبني ومعطوفا  
 على ذلك المبني لكن المعطوف ليس بمطلق بل المعطوف ﴿الحالي عن اللام﴾  
 اي عن الالف واللام ﴿حكمه﴾ اي حكم كل واحد منهما ﴿حكم المنادى﴾ اي  
 حكم المنادى الذي يستقل ويدخل عليه حرف النداء يعني ان كان كل منهما مفردا  
 معرفة يكون مبني على ما يرفع به مثال البدل ﴿نحو يا رجل وزيدا﴾ ومثال المعطوف  
 ﴿نحو يا زيدا وعمرو﴾ وان كان كل منهما مضافا يكون منصوبا مثال البدل ﴿نحو  
 يا زيدا وعمرو﴾ ويا زيدا طالعا جبلا ومثال المعطوف يا زيدا واخا عمرو ويا زيدا  
 وطالعا جبلا واما حكم غيرها من التوابيع وهو التأكيذ والصفة وعطف

التأكيذ افضى مع البدل نحو يا زيدا زيدا ويا رجلا رجلا وقرن الزنى عطفت اليان معه لانه عنده البدل  
 او بدل الكل والبدل هو نحو يا عالم زيدا وغيره ما ذكر من التوابيع ترفع اي لفظ المبني ما يرفع به وينصب على  
 محله وفي غير المبني يتبع لفظه وعند المصنف الرفع في المرفوع كالجر الجوارى ولما لم يكن للمصنف بحث مستقل



للحرف وكان معرفة المبادئ موقوفة على معرفة حروف النداء اراد ان يبينها فقال ( وحروف النداء ) ستة على ما ذكره المصنف حيث عد ( ٢٨٨ ) المندوب من المنادى والوا من حروفه وعلى ما ذكره بعضهم ثمانية

بعد اخراجها منها احدها ( يا ) ائها استعمالا ومعنى امامه فانه يستعمل للقريب والبعيد واما استعمالا فانه يكون محذوف ومذكور او لا يحذف منها الا هو وينادى اسم الله والاسم المستغاث واياها وايتها لا بغيره ويندب به وبوا لا بغيرهما كذا في القاموس وعند الزمخشري للبعيد واستعماله في التعريب تنزيه منزلة البعيد واستبعده الرضى لاستواء استعماله في القريب والبعيد ( واياها ) للبعيد وآه اى بالمد وآه بهمزتين بينهما الف هذه الثلاثة للبعيد ( واى ) بالنصر للقريب وقيل للمتوسط وقيل للبعيد ذكره في المنى ( و ) ثامنها ( الهمزة ) للقريب ( ووا ) مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها ( و ) منه ( اسم لا ) التى ( لى الجنس اذا كان ) الاسم ( مفردا ) غير مضاف ولا مشبهة به اذا المضاف والمشبّه به منصوب اذا الاضافة ترجح جانب الاسمية ( نكرة متصلة بلا ) اذ بالترديد والانفصال لا يكون مبني بل يجب الرفع والتكرير ( غير مكررة ) وسيجي بيان المكررة ( نحو لا

رجل ) فى الدار وبنائه على الفتح ولا مسلمات بالكسر ولارجاين بالياء المفتوح ما قبلها

ولا مسلمين بالياء المكسور ما قبلها بنائه لتضمنه معنى من الاستغرافية لانه جواب هل من رجل وبنائه على النصب به ليكون بنائه على ما عليه قبل البناء كذا فى الرضى ( و ) ( ٢٨٩ ) منه ( المضارع المتصل به نون

جمع المؤنث ) بنى لكون آخره باتصال الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة وسط الكلمة والاعراب فى الآخر على السكون لملء على الماضى ( او نون التأكيذ ) ثقيلة او خفيفة مثل ما ذكره على الضم فى جمع المذكر حذف واوه كما اذا كان ما قبلها مضموما او لم يحذف كما اذا كان ما قبلها مفتوحا لاجراء لما قبل نون التأكيذ فى جميع انواع جمع المذكر مجرى واحدا وعلى الكسر فى المخاطبة حذف الياء او لم يحذف وعلى الفتح فيما عداه من متحرك الآخر لطول اللفظ باتصالها وخفة الفتحة وفى التثنية وجمع المؤنث ما قبلها الف ولا يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد فى التثنية ولئلا يبطل الغرض فى الجمع هذا مذهب سيويه ومن تبعه وقبل ان المضارع المتصل به ما ذكر من النونات معرب اعرابه تقديرى ( نحو يضربن ) بجمع المؤنث الغائب ( وتضربن ) بجمع المؤنث المخاطب ( وهل يضربن ) مفرد والياء مفتوح او جمع والياء مضموم ( وهل تضربن ) مفرد آخره مفتوح او جمع آخره مضموم



او مخاطبة والاخر مكسور (وهذه الالفاظ) التي عدت من غير اللازم (يجب بناؤها) من حيث انها بالحالات المذكورة ويحتمل ان يراد بالالفاظ الالفاظ المبنية مطلقا من اللازم وغير اللازم اي يجب بناؤها مطلقا في اللازم وبالحالات المذكورة في غير اللازم ويمتنع اعرابها (واما جاز البناء) اي الذي لا يجب ولا يمتنع قوله (فالظروف المضافة الى الجملة) ليس على اطلاقه بل في غير لازم الاضافة وفي واجب الاضافة يجب البناء فانك تقول يوم يقدم زيد ويوما يقدم فيه زيد ففي (٢٩٠) صورة الاضافة يمتنع الضمير الى المضاف في الجملة المضاف اليها بخلاف

المذكر المخاطب وان فتح يكون للمفرد المذكور للمخاطب وان كسر يكون للحاضرة والنون فيها خفيفة او ثقيلة وقال بعض الكمل ان المضارع يكون مبنيا على الفتح مع نون التأكيد ان لم يقع بينهما مرفوع بارز وهو وار الجمع وياء المخاطبة واما اذا وقع وحذف ذلك البارز لدفع التقاء الساكنين فالمضارع حينئذ معرب تقديره لانه لو وقع الفصل بينهما يخرج عن كونها بمنزلة الجزء ثم قال الشارح ونظر التحرير اذق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل استدلالا بسكون الآخر في مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا انتهى (وهذه الالفاظ) اي الالفاظ التي عدت من المبنى الغير اللازم يعني انها مبنية في حالة ومعرية في حالة اخرى وهي من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند وجود شرائط البناء ولا يضر لكونها غير لازم لان البناء منتف عند عدم احد الشروط (واما جاز البناء) اي واما الالفاظ التي يجوز بناؤها واعرابها في حالة واحدة (فالظروف) اي فهي الظروف (المضافة الى الجملة واذ) اي والى لفظ اذ (فانها) اي فان الظروف المذكورة (يجوز بناؤها) اي ويجوز اعرابها على حسب العوامل (ونحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف الى الجملة وقرئ بالرفع لكونه معربا مرفوعا على انه خبر المبتدأ ومفتوحا على انه اكتسب البناء من المضاف اليه فيكون مرفوعا محلا (وحينئذ ويومئذ) وكذا ليلئذ فان لفظ حين ويوم مضافان الى اذ وهو مضاف الى الجملة فمعنى حينئذ ويومئذ حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا فحذفت الجملة المضافة اليها وعوض عنه التنوين فيهما وجاز في كل منهما اعرابه وبنائوه على الفتح كما قرئ في قوله تعالى من عذاب يومئذ يجر الميم على انه مضاف اليه عذاب وفتحها على انه مبني على الفتح ونحو (وكذلك)

فيها قال الرضي ان هذه الظروف ليست في الحقيقة بمضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذفت الجملة جئنا باذ بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض يكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل في المعنى المبدل منه وقال غيره انها من اضافة العام الى الخاص لان اذ كان خاصا باضافته الى الجملة (وكذلك) اي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح

(مثل وغير مع) دخولهما على (ما وان) المصدرتين (وان) المشددة يجوز فيهما البناء لاضافتهما الى ما صدره المبنى الاصل والاعراب لعدم لزوم الاضافة هذا مخصوص بفردهما ولا يجوز في التثنية والجمع الاعراب تقول فت مثل مقام زيد او غير مقام ومثل ان قام ومثل ان زيدا قام (واسم المكررة) وقد عرفت اسم غير المكررة (المتصل بها) اي بلا (المفرد) غير المضاف والمشببه (النكرة) لا المعرفة والمنفصل معرب مرفوع وكذا المعرفة والمضاف وشبهه معرب منصوب اذا لم يفصل (٢٩١) وقد سبق (نحو لاحول)

اي مثل حين ويوم في جواز البناء على الفتح لاكتساب البناء من المضاف اليه (مثل) اي لفظه مثل (وغير) اي ولفظ غير (مع ما) اي مع لفظ ما (وان) بفتح الهمز وتخفيف النون (وان) اي مع ان بفتح الهمزة مع تشديد النون وكان كل من هذه الحروف الثلاثة مصدرية بان يكون لفظ مثل وغيره مضافين الى احد هذه الثلاثة نحو قيامي مثل مقام زيد او مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم ومنه قوله تعالى [انه لحق] مثل ما انكم تنطقون [وقد قرئ] برفع اللام وفتحها ونحو اقول غير ما تقول او غير ان تقول او غير انك تقول فان مثل وغير يجوز ان يكونا معربين على حسب العوامل بناء على اصلهما الذي هو الاسمية وان يكونا مبنيين على الفتح قوله (واسم لا) بالرفع معطوف على قوله واما الظروف وقوله (المكررة) بالجر صفة لانت باعتبار الكلمة وقوله (المتصل) صفة الاسم وقوله (بها) راجع الى لا وقوله (المفرد) صفة ثانية للاسم وقوله (النكرة) صفة ثالثة للاسم يعني ان ما يجوز بناؤه واعرابه اسم لا لثني الجنس بشرط ان تكون لامكررة وبشرط ان يتصل بذلك الا اسم مفرد نكرة (نحو لاحول ولا قوة الا بالله) اي لاحول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله تعالى وعنايته وهذا مثال لما وقع فيه لامكررة يتصل بها نكرة مفردة قوله (فانه) تفصيل له اي ان الشأن (يجوز بناؤها) اي بناء النكرتين الواقعتين مع لامكررة (على الفتح) بان يكون كل منهما جملتين مستقلتين بتقدير الخبر في الاول اي لاحول موجود فيكون لا قوة معطوفا على لاحول بطريق عطف الجملة على الجملة او عطف المفرد على المفرد بتقدير الخبر في الثاني فقط وبنيا على الفتح على الاصل المذكور (ورفعهما) اي ويجوز ايضا رفع كل منهما بان يكون مبتدأ وانما رفع ليطابق السؤال لانه جواب لقولنا ان غير الله حول وقوة

عن معصية الله تعالى (ولا قوة) على طاعة الله تعالى (الا) بعون (الله) تعالى وتوفيقه (فانه يجوز بناؤها) اي الاسمين (على الفتح) على ان يكون لثني الجنس ولا قوة عطف على لاحوال عطف مفرد ولا بأس بتقدير خبر واحد مع تعدد لا لان توارد عاملين متماثلين على معمول واحد يجوز اتصافا اي لاحول ولا قوة موجودان الا بالله اما على مذهب سيبويه ان لا المفتوح اسمها لاتعمل في الخبر فعلى ان الاسمين مبتدأ والخبر خبر المبتدأ فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ فيكون جملة واحدة مثل زيد وعمرو قائمان واما على مذهب غيره فلان لا المذكورة عامل في الاسم والخبر فيه عطف لا الثانية مع اسمه على الاولى والخبر لهما فيكون مثل ان زيدا وان عمرا قائمان وبتقدير خبر واحد لهما لانه في قوة لاشئ من الامرين فلا

كاسمه واحد في المال اي لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى بقية الثاني (ورفعهما) على الفاء لافيهما وجعلها مبتدأ لوجود شرط جواز الالفاء وهو التكرار ولانه كان في جواب ان غير الله حول وقوة فرعما فيه ليطابق السؤال ويجوز فيه عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة



( وفتح الاول ) على ان يكون لنفى الجنس ( مع نصب الثانى ) معطوفا على لفظ الاول لان حركته حركه الاعراب لعروضه بسبب عارض اوجله القريب لان تابع المبنى تابع لمحله ولازائده فيه ويجوز فى عطفه الاعتبار ان المذكوران ( و ) مع ( رفعه ) عطفا على محله البعيد ولازائده ويجوز ان تكون المشبهه بليس ولايجوز على هذا الاعطف الجملة وعلى الوجه الاول يجوز فى عطفه عطف المفرد على مذهب سيويه لان عنده لايعمل بالنفى الجنس فى الخبر اذا كان اسمه مبني كما عرفت فيكون مع اسمه مبتدأ والخبر بعده خبر المبتدأ واما على مذهب غيره فتعين عطف الجملة لانه لو كان عطف مفرد ( ٢٩٢ ) لاجتمع عاملان متباينان لاوا لابتداء على معمول واحد ( ورفع الاول )

على الفاء لا التى لنفى الجنس لوجود شرط الذى هو التكرار ولو اعتبر كون لا المشبهه بليس لا يكون عاملا لان تقاض نفيه بالا ( مع فتح الثانى ) لكون لنفى الجنس ويجوز ان يكون عطفه عطف الجملة وعطف المفرد تدبر ( وهذه ) الوجوه ( خمسة اوجه ) تجوز ( فى امثاله ) اى امثال لاحول ولا قوة الا بالله فى كون لامكررة بعدها نكرة متصلة مفردة نحو لايسع ولا شراء فى المساجد ( وصفة اسم لا ) لنفى الجنس اى الذى باشره لا كما هو المتبادر عطف على الظروف او اسم لا ( المبني ) مجرور صفة اسم اى لا المعرب فان صفته معرب رفعا او نصبا مثل لا غلام رجل ظريف او ظريفا خرج باضافة الصفة الى الاسم نحو لاماء ماء باردا على

ان يكون باردا صفة المؤكد فان التأكيد اللفظى يجوز بناؤه حملا على المتبوع الا انه لا يقال له اسم لا بالمعنى المذكور ولا يجوز فى صفة البناء ( المفردة ) اى غير المضافة ولا المشبهه بها وانها معربان نحو لارجل حسن الوجه او حسنا وجها ( المتصلة به ) اى بالاسم المبني فخرج المنفصلة عنه نحو لارجل فيها ظريف ولارجل ظريف كريما ( فانه ) اى الصفة المذكورة بتأويله بالوصف او النعت ( يجوز بناؤها ) اى الصفة المذكورة على الفتح لمحله على لفظه المتبوع لاتحاد معناها وعدم الفصل بينهما ( نحو لارجل ظريف ) بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على محله القريب او على لفظه لشيبهه بالحركة الاعرابية نحو لارجل ظريف بالرفع ( وظريفا )

ولايجوز بناؤه لوجود الفصل بالمعطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جاز البيان ولم يتعرض ايضا لحكم سائر التواضع لانه لانه لا نص عنهم فيها الا ما نقل عن الاندلسى بان ماعداها كتبوا بكتوب المنادى .

بالنصب والتكرار المعطوفة على ذلك المبنى بلا تكرار لا ترفع وتنصب ولايجوز بناؤها لوجود الفاصل وهو حرف المعطف مثل لا اب وابنا او وابن وسائر التواضع لانه لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم تواضع المنادى على ما عرفت ذكره الاندلسى

هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من القرائد مع توزع البال وتشتت الحال . الهى كما نعت علينا به وائمت نعمتك باتمامه وفقى بشكر يكون به حفظ لعيتد فضاك وتلبده او جمعه موجبا بحزيل الثواب وحسن المآب ودفعنا للعتاب والعقاب اللهم انى رفعت اليك يد السؤال لفقران ذنوبنا فى الاقوال والافعال ولصالح اعمالنا فى الحال والاستقبال وحسن ذكر اممائنا عند تحريف النوال يوم لا ينفع بنون ولا مال فلا ترده صفرا وومال

قد تم تسويد هذا الشرح . بعون من كلم موسى فنادى . وكان هذا مسمى \* بفوايح الاذكار . فى حل نتائج الافكار \* عن يد من اعترق المعجز والافتقار . الى الله الملك الستار . الحاج عبدالله ابن صالح بن اسماعيل . الامام بالجامع المنير . المنسوب الى حضرة ابي ايوب الانصارى . رضى الله عنه وعن سائر الاصحاب الاخيار . فى سنة سبع واربعين ومائتين \* بعد الاف فى هجرة من له العز والشرف \*



فهرست فوايح الاذكار في حل نتائج الافكار : وفتح الاسرار

- ١١ الباب الاول في العامل
- ٢٠ ثم العامل ما اوجب بواسطة كون آخر الكلمة
- ٢٨ ثم العامل على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ما يكون للسان فيه حظ
- ٢٩ والعامل في اسم واحد
- ٣٩ وقد يحذف الجار وهو على نوعين قياسي وسماعي والقياسي في ثلاثة مواضع
- ٥٠ والعامل في اسمين على قسمين
- ٥٥ ومن ثم وجب الكسر في موضوع الجمل والفتح في موضع المفرد
- ٦٥ والسابع الا في المستثنى المنقطع . والثامن لاثني الجنس
- ٦٩ والعامل في الفعل المضارع على نوعين ناصب وجازم فالناصب اربعة احرف
- ٧٣ والجازم خمسة عشرة كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا
- ٧٦ والعامل القياسي ما يمكن ان يذكروا في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور
- ٧٧ الاول الفعل مطلقا
- ٨٣ وهو على ثلاثة اقسام الاول متعد الى مفعول واحد ... والثاني متعد الى مفعولين
- ٨٤ والقسم الاول ما كان مفعوله الثاني مابينا للاول .... والقسم الثاني افعال القلوب
- ٩٠ والقسم الثالث افعال ملحقة بافعال القلوب
- ٩١ والثالث متعد الى ثلاثة مفاعل نحو اعلم وارى
- ٩٢ ثم اعلم انه لا بد لكل فعل من مرفوع
- ٩٤ والقسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة
- ٩٨ والقسم الثاني ما يدل على معنى القرب ويسمى افعال المقاربة نحو عسى
- ١٠١ والثاني اسم الفاعل
- والثالث اسم المفعول
- ١٠٦ والرابع صفة المشبهة
- والخامس اسم التفصيل
- ١٠٩ والسادس المصدر
- ١١١ والسابع الاسم المضاف
- ١١٨ والثامن الاسم المبهم التام
- ١٢٢ والتاسع معنى الفعل

الباب الثاني في المعمول

١٣١

- القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا وهو اثنان : الاول الحرف مطلقا
- ١٣٢ والثاني الامر بغير اللام عند البصريين
- ١٣٣ والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما
- ١٣٦ والقسم الثالث ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثاني
- ١٤٤ ثم المعمول على نوعين معمولا بالاصالة ومعمول بالتبعية
- ١٤٥ اما المرفوع فتسعة
- الاول الفاعل
- والثاني نائب الفاعل
- ١٦١ والثالث المبتدأ
- ١٦٤ والرابع خبر المبتدأ
- ١٧٠ والخامس اسم باب كان
- ... والسادس خبر باب ان
- والسابع خبر لا
- والثامن اسم ما ولا المشبهتين بليس
- والتاسع المضارع الخالي عن التواصب والجوازم
- واما المنصوب فتلاثة عشر : الاول المفعول المطلق
- ١٧٣ والثاني المفعول به
- ١٧٥ والثالث المفعول فيه
- ١٧٦ والرابع المفعول له
- ١٧٧ والخامس المفعول معه
- ١٧٨ والسادس الحال
- ١٨٥ والسابع التمييز
- ١٨٧ والثامن المستثنى
- ١٩٢ والتاسع خبر باب كان
- ١٩٤ والعاشر اسم باب ان
- والحادى عشر اسم لا
- والثاني عشر خبر ما ولا



١٩٤ والثالث عشر المضارع

﴿ واما المجرور فاثنتان : الاول لمجرور بحرف الجر ﴾

١٩٥ والثاني المجرور بالاضافة

﴿ ١٩٩ واما المجزوم ففعل مضارع دخله احدى مجوازم ﴾

﴿ ٢٠٥ واما المعمول بالتبعية فخمسة ﴾

٢٠٧ الاول العنفة

٢٢٣ والثاني المعطف بالحروف

٢٣٠ والثالث التأكيد

٢٣٣ والرابع البدل

٢٣٧ والخامس عطف بيان

﴿ الباب الثالث في الاعراب ﴾